أوسكار لانكه مايكل كاليتسيكي الدكتور محمد سلمان حسن

الاقتصاد السياسي

الرأسمالية والاشتراكية

٣

دار الطليعة - بيروت

الاقتصاد السياسي

٣

الرأسمالية والاشتراكية

أوسكار لانكه مايكل كاليتسكي الدكتور محمد سلمان حسن

الاقتصاد السياسي

٣

الرأسمالية والاشتراكية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة

بيروت - ص.ب ١١١٨١٣
تلفون : ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الاولى
حزيران (يونيو) ١٩٨٠

مقدمة الطبعة العربية الأولى للجزء الثالث من الاقتصاد السياسي

استكمال الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية

بقلم الدكتور محمد سلمان حسن

في مقدمة الطبعة العربية الاولى للجزء الثاني من **الاقتصاد السياسي : عملية الانتاج والنظم الاجتماعية** الموسومة بعنوان «نحو استكمال الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر» (تشرين الثاني ، ١٩٧٦) ، بينا أوجه الضرورة والصعوبة في استكمال الاجزاء الباقية من مشروع اوسكار لانكه للاقتصاد السياسي على وجه العموم ، ولاستكمال النصف الباقي من الجزء الثاني على وجه الخصوص . وكان استكمال الجزء الثاني اقل عسرا نسبيا بالنظر لقيام لانكه باعداد جدول محتوياته المفصل الذي شمل مفردات جميع فصول ذلك الجزء من الكتاب ، وبالنظر لقيامه بكتابة الفصول الاربعة الاولى منه بصورة خاصة ، قبل وفاته في ١٩٦٥ . وكان من شأن ذلك كله تذليل الكثير من الصعوبات التي أعرضتني في طريقي الى استكمال الجزء الثاني من **الاقتصاد السياسي** .

لئن كان استكمال الجزء الثاني من الاقتصاد السياسي أقل عسرا ، فان استكمال الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** اشد عسرا ، وذلك لغياب جدول محتويات مفصل الى حد المفردات ، ولغياب اي فصل مكتوب من قبل اوسكار لانكه نفسه . هذا فضلا عن ان عملية الخلق والابداع عند

لانكه كانت تتم اثناء عملية تحويل البرامج الى وقائع : اي عند الكتابة فعلا .

لذلك وقع على عاتقي ان اختار عددا من مقالات لانكه التي تلخص موقفه من الاقتصاد السياسي للراسمالية والاشتراكية من جهة ، وتكشف عن بعض من ملامح وجهات نظره في استكماله من الجهة الاخرى . فوقع اختياري ، بعد دراسة آثاره كلها ، على المقالات الاربعة التي ينتظمها **الباب الثاني : اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للراسمالية والاشتراكية** . اولها **دور الدولة في الراسمالية الاحتكارية**. وهي مقالة كان لانكه قد كتبها باللغة البولونية في ١٩٣١ وما تزال تحتفظ بكثير من اصالتها في التحليل العلمي للظواهر المستجدة ، ولم احذف منها الا هامشا واحدا فقط ، وما اضفت اليها الا مقاطع مختارة من مقالة مراجعة له عن كتاب جون ستراشي : **الراسمالية المعاصرة** كان قد كتبها في ١٩٥٦ ، وقد وضعت هذه المقاطع المختارة في القسم الاخير من الفصل الرابع تحت عنوان : **متغيرات الراسمالية المعاصرة** . وقمت بتعريب المقالة الاولى والمقاطع الاضافية عن الترجمة الانكليزية لاوراق اوسكار لانكه في علم الاقتصاد والاجتماع : ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠ (١) .

اما المقالات الثلاثة الاخرى المختارة من اعمال اوسكار لانكه فهي : **الاقتصاد السياسي** المنشور في الموسوعة البولونية في ١٩٦١ . **والاقتصاد السياسي للاشتراكية** وهي محاضرة لاهاي المنشورة في ١٩٥٨ **ودور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي** وهي محاضرة بلغراد المنشورة في ١٩٥٨ ايضا . وقد قمت بتعريبها عن نصها الكامل باللغة الانكليزية الوارد في اوراق اوسكار لانكه المشار اليها اعلاه . ولم يطرأ عليها اي تغيير يقتضيه التحرير (editing) سوى اضافة الهامش الذي يبين المصدر وتاريخ النشر وماهية اللغة المنقول منها الى اللغة العربية .

وبعد استقصاء آثار اوسكار لانكه لغرض اصطفاء ما يصلح منها لكي يكون من صلب استكمال الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** . او ان يقتبس ليكون مؤشرا وهاديا لعملية الاستكمال ذاتها ، تم اللجوء الى آثار مايكل كاليتسكي للغرض نفسه ، وقد قادتني الى ذلك الاسباب العامة التي اوردتها في الفصل الاول : **مايكل كاليتسكي : اقتصاديا سياسيا ، اشتراكيا عالميا** من هذا الكتاب ، ولاسيما القسم (١٠) **اوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي** منه ، كما اقنعتني الدراسات المعمقة لآثاره بأن ديناميات الراسمالية والاشتراكية منها انما هي التي تصلح لاملاء الفراغ الكبير الذي خلفه لانكه في الاقتصاد السياسي للراسمالية والاشتراكية بعد رحيله في ١٩٦٥ .

وفي يقيني ، جاء إحلال انتاج مايكل كاليتسكي الماثل محل انتاج اوسكار لانكه الغائب في **ديناميات الاقتصاد الراسمالي والاشتراكي** وافيا باغراض استكمال الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** ، وامينا على

---

١ ـ انظر : Lange, **Papers in Economics & Sociology 1930 - 1960**, Pergamon, Press, 1971.

السمات الاساسية لعمل اوسكار لانكه في الاقتصاد السياسي وهي : اشتراكيته العلمية ، منهجا ومحتوى ؛ وانتظاميته اسلوبا في الاداء ، واصالته في فض المنازعات بين الاتجاه السائد في الاقتصاد السياسي البرجوازي والاتجاه السائد في الاقتصاد السياسي الاشتراكي العلمي حتى أواسط الستينات . لذلك اقتبست مجموع آثار مايكل كاليتسكي في ديناميات الاقتصاد الراسمالي اي كتابه عن **نظرية الديناميات الاقتصادية** (الطبعة الاخيرة المنقحة ١٩٧١) (٢) ، ومقالته الحيوية في **الاتجاه والدورة التجارية** المنشورة في **المجلة الاقتصادية** البريطانية في ١٩٦٨ ، ومقالته المهمة في **النضال الطبقي وتوزيع الدخل القومي** المنشورة في ١٩٧٠ ، ووضعتها كلها معربة ومنسقة في مكانها من الباب الثالث : **ديناميات الاقتصاد الراسمالي** من هذا الكتاب .

وفي هذا السياق ، اود ان اضيف ثلاث نقاط . الاولى هي اني نقلت هذه الآثار الاقتصادية الى اللغة العربية عن طبعتها المنقحة الواردة في كتاب مايكل كاليتسكي : **المقالات المختارة في ديناميات الاقتصاد الراسمالي** (١٩٧١) (٣) الذي نشر بعد وفاته في ١٩٧٠ ووضعت المقالة عن **النضال الطبقي وتوزيع الدخل القومي** بعد الفصل التاسع عن **توزيع الدخل القومي** لتكوّن الفصل العاشر حفاظا على انتظام البحث واتساقه ، على اني اعدت ترقيم معادلاتها بما يجعلها موحدة حسب الباب الذي انتسبت اليه . ولنفس الغرض ، اعدت معادلات مقالة الاتجاه والدورة التجارية حسب التسلسل الوارد في نفس الباب ؛ ووضعتها في الاخير وان لم تكن هي الاخيرة .

اما النقطة الثانية ، فأخص بها تأكيد كاليتسكي في مقدمته للطبعة المذكورة على ان **نظرية الطلب الفعال** جاءت واحدة في كل صياغاته منذ اكتشافه المستقل عن كينز لها في مقالاته المنشورة بالبولونية في ١٩٣٣ ، و١٩٣٤ ، و١٩٣٥ على التوالي (٤). وكذلك تأكيده على ان **نظرية قرارات الاستثمار** جاءت في كل صيغة مختلفة عن الاخرى ، لحسن الطالع او سوئه ، مما يشير الى ان نظرية الطلب الفعال محسومة بينما نظرية قرارات الاستثمار غير محسومة حتى الان .

واخيرا ، درست المناقشة التي دارت بين لانكه وكاليتسكي حول نظرية الدورة التجارية او الازمة الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص ، درست اعتراض لانكه على نموذج كاليتسكي للدورة التجارية القائم على اساس من سيادة الركود

---

2 — M. Kalecki, **Theory of Economics Dynamics**, Allen & Unwin, London, 1954 (First Edition).

3 — M. Kalecki, **Selected Essays in the Dynamics of the Capitalist Economy**, Cambridge Un. Press, 1971.

٤ ـ المصدر السابق .

الاقتصادي على الاقتصاد الراسمالي وحدوث التقلبات في الاستخدام والانتاج حول طريق نمو توازني يبلغ معدله صفرا ، وقيام لانكه باعادة صياغته لنموذج كاليتسكي على اساس من طريق نمو توازني مطرد يكون معدل نموه موجبا وتحدث التقلبات في الاقتصاد الراسمالي حوله ، على غرار ما هو مألوف عند هارود ودومار من حيث الشكل او التكنيك .

وتوصلت الى ان اعادة صياغة كاليتسكي لنظريته في الدورة التجارية ، ولاسيما في مقالته **الاتجاه والدورة التجارية** ، انما تغني عن اعتراض لانكه الاساسي ، وتطرح صيغة اقدر على فهم واقع الاقتصاد الراسمالي المعاصر الذي لم يعد يتمتع بالنمو المطرد الذي تحدث حوله التقلبات الاقتصادية كما كان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات ، بل صار يعاني من الركود والتضخم معا ، او من ظاهرة «الركوضمية» Stagflation منذ السبعينات .

ثم جاء إحلال آثار مايكل كاليتسكي في الاقتصاد السياسي الاشتراكية لتسد الثغرة التي خلفها اوسكار لانكه فيه اكثر انسجاما حتى من استثمار آثاره في املاء الفراغ الحاصل في الاقتصاد السياسي للراسمالية . لقد اقتبست مجموع عمله الموسوم بعنوان **مقدمة في نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي** ، وكذلك **المسائل الاساسية في نظرية كفاءة الاستثمار** عن الطبعة الاخيرة من كتاب مايكل كاليتسكي: المقالات المختارة في نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد المختلط (٥) ؛ واحتفظت بتسلسل ترقيم معادلات كل منهما على حدة . وقامت نظريتا كاليتسكي لنمو الاقتصاد الاشتراكي ولكفاءة الاستثمار لتكوّنا الباب الرابع : **ديناميات الاقتصاد الاشتراكي** من الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** .

واني على يقين من ان إحلال انتاج مايكل كاليتسكي الحاضر محل انتاج اوسكار لانكه «المخطط» في ديناميات الاقتصاد الاشتراكي انما يحقق اغراض **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** ، لانه يتسم بالاشتراكية العلمية ، وبالعرض والتحليل المنتظم ، والاصالة في حل المنازعات بين الاقتصاد السياسي الاشتراكي العلمي وعلم الاقتصاد البرجوازي . ولاصالة انتاج مايكل كاليتسكي اهميتها الخاصة بالنسبة لطبيعة تطور الفكر الاقتصادي في الدول النامية ، حيث انه بقيامه بافراغ ادوات التحليل الاقتصادي البرجوازي المعاصر من محتواها السياسي ـ الاجتماعي وتسخيرها لاغراض سياسية ـ اجتماعية مختلفة ، انما أسهم اسهاما خلاقا يساعد على ازالة ادران الفكر الاقتصادي البرجوازي الذي كان

---

5 — M. Kalecki, **Selected Essays On the Theory of Growth of the Socialist and the Mixed Economy**, Cambridge Un. Press, 1972.

وما يزال يتسرب الى شعوب الدول النامية ، ولاسيما شرائحها البرجوازية والبيروقراطية . وفضلا عن ذلك ، فان قوة مشاهدته لواقع الاقتصاد الاشتراكي وإعمال ارقى ادوات التحليل الاقتصادي على هذا الواقع بعيدا عن الدوغمائية ، وعبادة الشخصية ، وبوحي من الخط الجماهيري والحس الطبقي العمالي المرهف، انما هو الذي مكّنه من الكشف عن قوانين حركة الاقتصاد الاشتراكي المعاصر .

والآن لا بد لي من ان احدد الدور الذي قمت به من اجل استكمال **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** . كان دوري في الابواب التي سبقت الاشارة اليها من قبل ، وهي الابواب الثاني والثالث والرابع ، قد انصب على اداء مهمتين في اولاهما قمت بدور «التحقيق» بمعنى اختيار النصوص الاقتصادية ، واضافة بعض الهوامش اليها او حذفها منها وتنظيم ترقيم الجداول والرسوم البيانية ، والمعادلات ، وفق قاعدة معينة حسب الفصول او الابواب ، وتسمية الاقسام التي لم يقم اوسكار لانكه او مايكل كاليتسكي بتسميتها ، وترقيمها حيثما لم يقوما بترقيمها ؛ او بكليهما ؛ لكي يحافظ الكتاب على كونه عملا منتظما ومنسقا الى ابعد قدر ممكن ومن دون افتعال . اما المهمة الاخرى التي اضطلعت بها فهي قيامي بنقل النصوص الاقتصادية المعنية الى اللغة العربية .

ولم يكن في هذا الكفاية ، بل قادني استكمال **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** الى الاضطلاع بمهمتين عسيرتين اخريين . الاولى املاء الفراغات الباقية ، بعد ان استنفدت آثار لانكه وكاليتسكي استنفادا كاملا ، لهذا الغرض . والثانية إحداث «التكامل» (integration) بين الابواب المختلفة .

اما الفراغات الباقية ، من بعد لانكه وكاليتسكي ، في اصول **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** ، فتشمل اربعة ميادين نظرية اساسية لا يتم الاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية من دونها وهي : نظرية المضاعف ، ونظرية المعجّل ، والنظرية النقدية للرأسمالية والاشتراكية ، ونظرية السياسة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية . ولذلك قمت باضافة الباب الخامس : **جوانب استكمالية للاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية** . وقد تألف من الفصل التاسع والعشرين : نظرية المضاعف والمعجّل والتفاعل فيما بينهما ، والفصل الثلاثين : النظرية والسياسة النقدية في ظل الرأسمالية ، والفصل الحادي والثلاثين : النظرية والسياسة النقدية في ظل الاشتراكية ، والفصل الثاني والثلاثين : نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الرأسمالية : الركود والتضخم او «الركوضمية» ، والفصل الثالث والثلاثين : نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الاشتراكية : سياسة التخطيط الاشتراكي .

وبعد انجاز هذه المهمة في تحقيق وتعريب الابواب الثاني والثالث والرابع ، وتأليف الباب الخامس من **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** ، ظهرت مهمة مختلفة هي ليست اقل صعوبة ، بل هي اقرب الى السهل الممتنع ؛ اي عملية إحداث التكامل بين الابواب المذكورة واستكمالها ، وقد سدت ثغراتها سدا جزئيا،

استكمالا شاملا او كليا . ومن هنا وقع على عاتقي تأليف الباب الاول : **مايكل كاليتسكي وهيكل الاقتصاد السياسي الراسمالية والاشتراكية** ، الذي انطوى على الفصل الاول : مايكل كاليتسكي : اقتصاديا سياسيا اشتراكيا علميا ، والفصل الثاني : هيكل الاقتصاد السياسي الراسمالية ، والفصل الثالث : هيكل الاقتصاد السياسي للاشتراكية . ويستهدف الباب الاول هذا تحقيق تلك العناصر والاجزاء او الجوانب من عملية استكمال الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية التي لم يحققها الباب الثالث والرابع لمايكل كاليتسكي ، والباب الخامس للاقتصادي الحالي .

وتكمن صعوبة هذه المهمة الاخيرة في ضرورة ادائها لوظيفتين مختلفتين هما وظيفة «المقدمة» ووظيفة «الخاتمة» في آن واحد . كلاهما ينطوي على اداء واحد او اكثر من العناصر التالية : تلخيص المفصّل لتيسيره على القارىء غير المبادر، وتقريب المتباعد لاحكام الروابط فيما بينها ، واضافة ما جد عن موضوع مـــا ليحتفظ الكتاب بالمعاصرة ، ومعالجة موضوعة جديدة اقتضتها الضرورة كما حدث في دراسة دور المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي مثلا ، وغير ذلك مما اوردناه بشيء من التفصيل في ديباجة الباب الاول من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية .**

وفوق ذلك كله . اقتضـــى استكمال الاقتصاد السياسي : الراسماليـــــة والاشتراكية خاتمة توجز الكتاب كله . فلم اجد افضل من مقالة كاليتســـكـــي حول **نظريات النمو في الانظمة الاجتماعيـــة المختلفـــة** ، حيث انها تنطوي على **مغزى الاقتصاد السياسي للنمو في ظل الراسمالية والاشتراكية للاقتصـــاد السياسي النمو والتخلف والتنمية .**

وقد يثور السؤال الوجيه عن سبب غياب فصول عن **علم الاقتصاد الدولي** International Economics : التجارة والمدفوعات الدولية ، وعن **علم اقتصاد المالية العامة** Economics of Public Finance ، وعن **علم الاقتصاد التطبيقـــي** Applied Economics ، وعن **علم الاقتصاد القطاعي** Sectorial Economics كالزراعة والصناعة الخ ... **وعلم الاقتصاد التاريخـــي** Historical Economics الذي يشمل التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي . هـــذه كلها فروع متخصصة من علم الاقتصاد نأى من بعد اصول علم الاقتصاد السياسي . ولذلك فمن الإنفال في شيء إفراد فصول متخصصة عنهـــا في **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** . ولكن ليس من الإقحام بمكان الاشارة الى هذا الفرع او ذاك ، والى هذا الجانب او ذاك ، والى هذا التطبيق الاقتصادي او ذاك ، حيثما يكون ذلك مناسبا ويؤدي الى إغناء اصول الاقتصاد السياسي : الراسماليـــة والاشتراكية . وهذا النهج هو ما قد تم اعتماده بالفعل .

وقد يتحفظ بعض المتحفظين على طبيعة استكمال الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** من حيث قيامها على تحديد موضوعهـــا

الاساسي في فض المنازعات بين علم الاقتصاد الاشتراكي وعلم الاقتصاد البرجوازي ، وتأجيل البحث في الخلافات بين تيارات الفكر الاقتصادي المعاصر نفسه ، ولاسيما الفكر الاقتصادي لشارل بتلهايم وبول سويزي .

اني اعتقد ان التطور الذي طرأ على الفكر الاقتصادي الاشتراكي في العالم الثالث عموما وفي الوطن العربي خصوصا خلال النصف القرن الماضي ، ولاسيما خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، انما جاء تطورا افقيا اومسطحا يقوم على نشر بعض المفاهيم على شاكلة شعارات اقتصادية على نطاق جماهيري متوسع . واذا كان ذلك كذلك ، يتعين على قادة الفكر الاقتصادي الاشتراكي الانتقال الى التطوير العمودي او المعمق للفكر الاقتصادي الاشتراكي . وذلك على اساس من فض المنازعات بين الاقتصاد السياسي البرجوازي والاشتراكي ، برفع انقاض الفكر الاقتصادي البرجوازي المعاصر الذي تغلغل الى شعوب الاقطار النامية ومن بينها الامة العربية ، تمهيدا لانجاز التعميق اللاحق للفكر الاقتصادي الاشتراكي من خلال حسم الخلافات بين تياراته المعاصرة . وبخلافه ، قد يتهدد تطور الفكر الاقتصادي الاشتراكي في الدول النامية بروز البلبلة الفكرية وانتشار الضبابية. ذلك ان تحقيق المهمة الراهنة انما تقوم على العرض الاقتصادي التحليلي المنتظم للفكر الاشتراكي العلمي الذي يتولى حسم الخلافات مع الفكر الاقتصادي البرجوازي المعاصر . بينما يشكل حسم الخلافات الاقتصادية ما بين تيارات الاقتصاد السياسي الاشتراكي المعاصر مهمة لاحقة وقادمة دون ريب .

وقد يعترض معترض على مستوى التجريد النظري الذي يقوم عليه الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية ، ومدى ضرورته لكتاب يصدر الى القراء في الوطن العربي على الاخص . ان مستوى التجريد النظري لم يأت مطلقا او مجردا عن الهدف ، بل جاء نسبيا الى مهمة تحويل مجمل **الاقتصاد السياسي** الى اقتصاد سياسي للنمو الراسمالي والى اقتصاد سياسي للنمو الاشتراكي ، وبالتالي الى اقتصاد سياسي للنمو في العالم الثالث عموما وفي الوطن العربي خصوصا . وهذا لا يمكن أن يتم من دون مستوى معين من التجريد والتنظير . ومع ذلك ، فلم يقتصر البحث على ان يكون تجريديا ومنطقيا فحسب ، بل جاء وقائعيا وتأريخيا ايضا ، يستند الى الواقع المتطور لتجربة النمو في الاقتصاد الراسمالي العالمي المعاصر ، وتجربة النمو في الاقتصاد الاشتراكي العالمي المعاصر . هنالك عناصر ضرورية تفتقر اليها شعوب العالم الثالث ، ومن بينها الامة العربية ، على الصعيد الفكري والايديولوجي ومنه تطور الفكر الاقتصادي ، وربما يأتي في طليعتها التحليل النظري الاصيل والملتزم للواقع الاقتصادي الماثل من حيث مشكلاته وآفاقه .

ثم ماذا عسى ان تكون العلاقة بين هذا التحليل الاقتصادي النظري والسياسة الاقتصادية المنشودة ؟ فمن يستعرض السياسات الاقتصادية الجارية في معظم انحاء الاقتصاد العالمي المعاصر ، لا يخطىء تحولها من سياسات انتقائية تنطوي على مجموعة او اخرى من الاجراءات الاقتصادية التجريبية الى سياسات ملتزمة تستند الى

نظريات معينة ، فقد كانت معظم الدول الراسمالية المتقدمة مثلا ، تعتمد في سياساتها النقدية والمالية على النظرية الكينزية حتى اواخر الستينات ، حين اخذت تتفاعل فيها النظرية النقدية المضادة للكينزية بقيادة الاقتصادي الامريكي المعروف ملتن فريدمان . وعليه ، ليس من سياسة اقتصادية جديرة بهذا الاسم من دون نظرية اقتصادية تستند اليها . ولذا فمما يميز **هذا الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** عن **غيره** هو انه يخلص الى نظرية للسياسة الاقتصادية الراسمالية ، والى نظرية للسياسة الاقتصادية الاشتراكية على امل ان تساعدا على صياغة نظرية لسياسة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا ، يمكن من نقد السياسات الراهنة ، لتطرح بدائلها . فلا خير في سياسة اقتصادية لا تقوم على نظرية اقتصادية ، ولا خير في نظرية اقتصادية لا تتمخض عن سياسة اقتصادية .

واين الجماهير ، ولاسيما جماهير العمال والفلاحين من هذا **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** ؟ يشير تاريخ الفكر الاشتراكي الى نشوء وتطور نظريته في صفوف المفكرين ، ومنهم انتقل الى اتباعهم . ومن ثم الى الجماهير الغفيرة . وعليه ، فان تطور الفكر الاقتصادي النظري يستلزم انتشاره بين شغيلة الفكر الاقتصادي ، ومن ثم بين الناس . فالواقع الاقتصادي الماثل في احوال الجماهير وقواها هو مصدر النظرية الاقتصادية ، والنظرية الاقتصادية هي منبع السياسة الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية هدفها تغيير احوال الجماهير وتثويز قواها .

وعلى هذا الاساس ، يجري اعداد الجزء الرابع من الاقتصاد السياسي : النمو والتخلف والتنمية ، رغم ما قد يعتور ذلك من صراع ما بين الاستمرار على نفس طريقة الاستكمال اي تعبئة آثار لانكه وكاليتسكي الاقتصادية تعبئة كاملة ، ومن ثم تشخيص الثغرات ليقوم الاقتصادي الحالي باملائها من جهة ، وما بين اضطلاعه بالمسؤولية الكاملة عن تاليف الجزء الرابع ، مستثمرا آثار لانكه وكاليتسكي وغيرهما من الاقتصاديين العالميين الذين اسهموا اسهاما بارزا في هذا المجال من الجهة الاخرى .

وعندما افرغ من استكمال **الاقتصاد السياسي** باجزائه الاربعة **فقط** ، اقوى على الانتقال الى تاليف كتاب جديد يقوم على الاقتصاد السياسي وان يكن مستقلا عنه . ويقوم هذا الكتاب الجديد بدور المقدمة والخاتمة **للاقتصاد السياسي** كله. وهو بهذا الاعتبار جسر تعبر عليه الجماهير الى النظرية الاقتصادية التي تنير دربها لتزداد وعيا وعلما ونضالا بحيث يكون **الاقتصاد السياسي** اداة او دليلا على درب تنمية احوال الجماهير وقواها ، وبحيث تكون الجماهير هي ايضا قوة قادرة على تنمية مواردها واقتصادها الشعبي .

ولكي اسهل مهمة القارىء الجماهيري الذكي الذي يتمتع بروح مبادرة عالية تجعله يتصفح **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** ، اقترح عليه ان

يشرع بقراءة المقدمة والباب الاول والثاني والخاتمة، ثم يردف ذلك بقراءة الابواب الاخرى

اما طالب علم الاقتصاد الذي لا يتمتع الا بقدر من روح المبادرة والمثابرة ، فأقترح عليه ان يؤجل قراءة الفصل العاشر ، والفصل السادس عشر من الباب الثالث ، والفصل الثالث والعشرين ، والثامن والعشرين من الباب الرابع حتى القراءة الثانية .

ويسرني أن أعرب عن شكري وتقديري الى كل من ساهم في دعم استكمال الجزء الثالث من **الاقتصاد السياسي : الراسمالية والاشتراكية** . واخص بالذكر والثناء منهم الاستاذ ابراهيم كبه الذي نجشم عناء قراءة الفصل الاول : **مايكل كاليتسكي : اقتصاديا سياسيا ، اشتراكيا علميا** ، من الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية ، وابداء ملاحظات قيّمة حوله ، أخذت بعدد منها .

كما أود ان أعبر عن شكري وتقديري للملاحظات المتخصصة التي تلقيتها من كل من الدكتور سنان الشبيبي حول الفصل التاسع والعشرين : **نظرية المضاعف والمعجّل والتفاعل فيما بينهما** ، والاستاذ طارق الهيمص حول الفصل الثلاثين : **النظرية والسياسة النقدية في ظل الراسمالية** ، والدكتور عرفان بهجت صابر حول الفصل الحادي والثلاثين : **النظرية والسياسة النقدية في ظل الاشتراكية** .

واخيرا ، يسرني ان أسجل تقديري لطلاب علم الاقتصاد في قسم الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه بجامعة بغداد فقد كانوا اول من اصغى الى هذا الجانب أو ذاك من الباب الرابع : **ديناميات الاقتصاد الاشتراكي** ، حتى تشرين الثاني ١٩٧٦ .

وفي الختام، لا بد من ان اعيد القول المأثور وهو اني أتحمل وحدي مسؤولية ما جاء في استكمال **الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية** من آراء واجتهادات وما بقي فيه من هنّات .

بغداد ، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩

الدكتور محمد سلمان حسن

البَابُ الأول

مايكل كاليتسكي و هيكل
الاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية

تاليف : الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل الأول

مايكل كاليتسكي :
اقتصادياً سياسياً ، اشتراكياً علمياً

يستهدف هذا الفصل تقييم إسهام مايكل كاليتسكي في الاقتصاد السياسي المعاصر . يدرس القسم (١) بواكير حياته واعماله في بولونيا ١٨٩٩ ـ ١٩٣٥ ؛ ويقتفي القسم (٢) تأثير ماركس وتوجان ـ باروزفسكي وروزا لكسمبيرج عليه ؛ ويتابع القسم (٣) تأثير هوبسن ولينين على كاليتسكي ؛ ويقارن القسم (٤) بين كاليتسكي وكينز ؛ ويتناول القسم (٥) كاليتسكي في اوكسفورد ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ ؛ ويتابع القسم (٦) دوره في الامم المتحدة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥ ؛ بينما يعالج القسم (٧) عودته الى بولونيا ؛ وآثاره فيها ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ ؛ ثم يقيّم القسم (٨) مايكل كاليتسكي اقتصاديا سياسيا اشتراكيا علميا ؛ ويتابع القسم (٩) تقييمه كإنسان ؛ ويعقد القسم (١٠) والاخير مقارنة بين اوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي من زاوية دورهما المتباين والمتكامل في الاقتصاد السياسي .

١ ـ بواكير حياته واعماله في بولونيا : ١٨٩٩ ـ ١٩٣٥

يعتبر مايكل كاليتسكي واحدا من ابرز الاقتصاديين العالميين في القرن

العشرين . ولعله في طليعة من أسهم اسهاما مهما وأصيلا في النظرية الاقتصادية الراسمالية وللاشتراكية ، وفي الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإسهاماته ، جنبا الى جنب مع اسهامات اوسكار لانكه (١) ، في علم الاقتصاد للراسمالية والاشتراكية والتنمية والتخطيط ، جعلت من وارشو كعبة لعلم الاقتصاد الاشتراكي ، اوكسفورد الاشتراكية ، كما يقال .

ولد مايكل كاليتسكي في لودز في بولونيا في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٨٩٩ . كان والده مالكا لمعمل نسيج صغير ، حين أكمل دراسته الاعدادية في لودز عام ١٩١٧ ، وشرع بدراسة الهندسة في الجامعة التكنولوجية في وارشو ، وانقطع عن الدراسة مرتين : الاولى حينما استدعي للخدمة العسكرية في عام ١٩١٩ ؛ والثانية حينما فقد والده وسيلة عيشه او معمله الصغير وتحول الى محاسب في عام ١٩٢٣ .

لقد اضطر مايكل كاليتسكي الى التنقل بين الاعمال المختلفة من اجل كسب المعيشة . وكان من بين اهمها تاثيرا على نشأته الاقتصادية عمله لدى شركة خدمات تجمع المعلومات عن المركز المالي للشركات التي تتقدم لطلب الائتمان (بحوث الائتمان) . وكانت هذه هي تجربته الاولى في التحليل الاقتصادي العملي . ولكن اهتمامه بالمشاكل الاقتصادية كان يرجع الى سنوات دراسته في الجامعة التكنولوجية ، حيث تعلم الهندسة والرياضيات تعلما اصوليا ، وتعلم علم الاقتصاد تعلما ذاتيا (٢) .

بقي مايكل كاليتسكي يعمل في الصحافة الاقتصادية ، ولاسيما مساهمته في **المجلة الاقتصادية** Economic Review ، ومجلة **الاقتصاد البولوني** Polish Economy ، حتى نهاية عام ١٩٢٩ ، حين حصل على عمل في معهد ابحاث الدورة التجارية والاسعار الذي كان مديره الاستاذ **ادورد لبنسكي** Edward Lipinski .

وما بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٢ ، نشر مايكل كاليتسكي عددا كبيرا من المقالات والابحاث الاقتصادية بلغ درجة من الغزارة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ مقالا في السنة. ويمكن تصنيف ابحاثه ومقالاته خلال هذه الفترة الى ثلاث مجموعات . تشمل المجموعة الاولى المقالات التي كانت تعالج بروز الميول الاحتكارية في السوق الراسمالية ، سواء منها المحلية في بولونيا او الدولية في السوق الراسمالية

---

١ ـ انظر مقدمة الطبعة العربية الاولى (اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي) في اوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي ، الجزء الاول القضايا العامة ، تقديم وتعريب الدكتور محمد سلمان حسن ص ص ١٥ ـ ٤٠ ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٢ ـ انظر : T. Kowalik, **Biography of Michal Kalecki**, in. **problems of Economics and planning, Essays in Honour of M. Kalecki**, p. 1.

العالمية ، حيث انه خص دراسة اسواق المعادن اللافلزية فقط بخمسين مقـــالا استعراضيا . وتشمل المجموعة الثانية ابحاثه في الدخل القومي البولوني وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية . فقد نشر بالاشتراك مع اودفيك لاندو Ludwick Landau **تقدير الدخل القومي لعام ١٩٢٩ و الدخل القومي لعام ١٩٣٣** في عامـــي ١٩٣٤ و١٩٣٥ على التوالي . كما نشر بمفرده عددا من الابحاث حول الارقام القياسية للاستثمار والاستهلاك . اما المجموعة الثالثة ، فقد انطوت على مقالاته في الازمة المالية التي صاحبت الكساد الاقتصادي الاكبر خلال الاعوام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ (٢) .

هنالك ملاحظتان جديرتان بالاهتمام حول كتابات مايكل كاليتسكي خلال هذه الفترة . احداهما خاصة بتقييمه لعمله المشترك مع اودفيك لاندو ، حيث جاء في كلمة القاها بمناسبة مرور عشرين عاما على وفاة لاندو على أيدي الغستابـــو الفاشي قائلا :

«في بحثه عن تركيب سكان بولونيا في عام ١٩٢٧ ، استهدف لاندو تحليل التركيب الطبقي للمجتمع البولوني ... فقد ميز الرأسماليين عن البرجوازيين الصغار ، واغنياء المزارعين عن صغار الملاكين . وتطلب هذا اعداد تخمينات مضنية جدا لتعداد عام ١٩٢١ ، ثم لاحقا للتوقعات المخمنة لعام ١٩٢٧ . وقد اصبحت هذه النتائج الاساس لعملنا المشترك في الدخل القومي . وفي هذا العمل تجلت قابليات لاندو المتعددة الجوانب . فقد عملنا معا على الجزء الاول الذي قام على تخمينات من معلومات متيسرة نسبيا . ولكن الجزء الثاني حول الاجور ، وهو الذي تطلب تقييما مضنيا للمعلومات الاساسية ، انما قام به لاندو وحده . ومع ذلك ، فمن دون هذا الجزء الثاني ، او من دون معرفة مقدار الاجور ، لما استطعنا تحقيق هدفنا النهائي ــ الا وهو توزيع الدخل القومي بين الطبقات . ولعله من المجدي ان نتذكر ان عملنا ربما كان المحاولة الاولى في العالم الراسمالي لتأسيس توزيع الدخل القومي على الطبقات . وقد قمنا ، بالضبط كما فعل لاندو لتركيب الطبقات ، بتوزيع الدخل بين الرأسماليين والبرجوازية الصغيرة . وبالمثل ، ميزنا في الزراعة ما بين دخل اغنياء المزارعين وفقرائهم . وقد اتهمنا بعد الحرب العالمية الثانية بأننا طمسنا الفروق الطبقية الربفية لاننا لم نميز بين الفلاحين المتوسطين والفقراء . ولكن هذه المطالب لا تخلو من المبالغة ، خاصة بالنظر لان احدا لم يقم بحساب مثل هذه التخمينات حتى خلال العشرين سنة من وجود بولونيـــا الشعبية » (٤) .

---

٢ ــ انظر : G.R. Feiwel, **the Intellectual Capital of M. Kalecki,** Un. of Tennessee Press, 1975, pp. 527 - 531.

٤ ــ انظر : M. Kalecki, **Ludwick Landau as an Economist,** المقتبسة عن المصدر السابق ص ٢٣ .

اما الملاحظة الاخرى فهي ان كتابات مايكل كاليتسكي خلال هذه الفترة ، بل في حياته الاقتصادية كلها ، قد تميزت باعتمادها على مشاهدة التطورات في الحياة الاقتصادية نفسها ، حيث كانت المشاهدة مصدرا اساسيا من مصادر فكره الاقتصادي . لذلك قال الاستاذ ادورد لبنسكي فيه : «بفضل هذا كله ، عرف كاليتسكي ماهية علم الاقتصاد معرفة دقيقة ، فاستطاع بسرعة ان يستخلص العناصر الاهم من مصفوفة الظواهر المعقدة . ولعب هذا الحس العميق دورا مهما في تكوين نظرياته ، لان كاليتسكي كمفكر تجريدي يتسم بقوة عظيمة تنبع عن معرفته الوثيقة بالحياة» (٥) .

٢ ـ تأثير ماركس وتوجان ـ بارونوفسكي وروزا لكسمبيرج على مايكل كاليتسكي

بعد مشاهدة التطورات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية ، يقوم المصدر الثاني الفكر الاقتصادي لمايكل كاليتسكي على دراسته لآثار كارل ماركس ، وتوجان ـ بارونوفسكي Tugan - Baronovisky وروزا لكسمبيرج .

درس مايكل كاليتسكي **راس المال** لكارل ماركس ، ولاسيما مخططات اعادة الانتاج الموسع . وكان كاليتسكي نفسه قد قرن نظريته في **الاستثمار** و **الطلب الفعال** بمخططات اعادة الانتاج الموسع لماركس في الطبعة الانكليزية الاولى من **مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية** . فبعد عرضه لبعض العلاقات الكلية الخاصة بالاستثمار والطلب الفعال ، كتب كاليتسكي :

«قد يكون من المهم الاشاره الى ان المخطط الماركسي لاعادة الانتاج الموسع المشهور انما ينطوي على المعادلات المذكورة ، بل قام ماركس حتى بالتأمل في كيفية توفير «الوسائل» الزيادة في النفقات على الاستثمار . ولكن لا بد من ان نضيف ان ماركس قام بمعالجة المشاكل المناقشة هنا من وجهة نظر خاصة الى حد ما . فقد كان ، بمساعدة من معادلات المبادلة ، مهتما بالبحث عن وتيرة الاستثمار في صناعات السلع الاستثمارية والاستهلاكية على التوالي ، التي هي ضرورية لتأمين توسع الانتاج توسعا مطردا ... ولم يكن ليولي اهتمامه الى مسألة ما سيحدث اذا ما كان الاستثمار غير كاف لتأمين التوازن المتحرك من فكرة **المركز المفتاح** للاستثمار في تحديد الاستثمار والاستخدام الكليين» (٦) .

---

٥ ـ انظر : E. Lipinski, **Michal Kalecki**, Oxford Bulletin of Economics & Statistics, Special Issue , Michal Kalecki Memorial lectures, No.1 . Vol 39, 1577, p. 69.

٦ ـ انظر : M. Kalecki, **Essays in The Theory of Economic Fluctuations**, London, Allen & Unwin, 1939, pp. 45 - 46.

وكان للموقفين المتعارضين ، لكل من توجان ــ بارونوفسكي وروزا لكسمبيرج من مسألة الطلب الفعال ، اثرهما في تحفيز مايكل كاليتسكي على ايجاد الحل لهذا التناقض الملموس في واقع النظام الرأسمالي نفسه . فبينما كان توجان ــ بارونوفسكي ينكر اي اثر للطلب الفعال في عرقلة التطور الراسمالي ، لانه كان يعزو هذا التطور الى نمو الطاقة الانتاجية كلية ، كانت لكسمبيرج تقول باستحالة اعادة الانتاج الموسع في ظل الاقتصاد الراسمالي المغلق ، وهي بالتالي تعزو تحقق التطور الرأسمالي كلية الى الاسواق الخارجية .

لا يمكن ، عند توجان بارونوفسكي ، ان يوجد في الاقتصاد الراسمالي فيض في الانتاج او عجز في الطلب الفعال ، بصرف النظر عن مستوى الاستهلاك ، ما دام التناسب الصحيح قائما . وهو يقتفي اثر الازمات في الاختلال او «اللاتناسب» (Disproportionality) . لقد كانت آية بارونوفسكي تقوم على انه مهما كان مستوى استهلاك العمال والراسماليين ، يمكن بيع الانتاج القومي ، شريطة ان يكون حجم الاستثمار كافيا . هذه هي التناسبات الصحيحة التي ينبغي قيامها لتأمين شراء الانتاج الكلي . في الحقيقة ، يقود اختلال «الانتاج التناسبي الى الازمات التي يتم في مجراها تصحيح الانحرافات واقامة التناسبات الصحيحة»(٧).

ومن خلال دراسته لنظرية توجان ــ بارونوفسكي هذه ، كشف مايكل كاليتسكي النقاب عن نقطة خاطئة ونقطة صائبة فيها .

اما النقطة الخاطئة ، فتقوم على خلطها بين **ما قد يحدث نظريا** وبين **ما يقع فعلا** . لان توجان ــ بارونوفسكي لا يبين لماذا يقوم الراسماليون بالاستثمار الى الحد الضروري لتحقيق الاستغلال التام للطاقة الانتاجية في الامد الطويل : فهو لا يتوقع النقد القائل ان الراسماليين قد لا يريدون استعمال فائض القيمة باستثماره الى هذا الحد (٨) .

اما النقطة الصائبة عند توجان ــ بارونوفسكي ، فتقوم على ان النظام الراسمالي ليس بنظام «منسجم» غرضه اشباع حاجات المواطنين ، بل هو نظام «متضاد» غرضه تأمين الارباح للراسماليين . وعليه ، فليس من السخف في شيء ان قام تطور النظام الراسمالي على التوسع في انتاج الفحم والفولاذ ، لان الانتاج مبرر ما دام مربحا . وفي النظام «المنسجم» او المتوازن فقط ، يكون الاستهلاك هو الهدف النهائي له والبرهان على انسجامه ، والعكس بالعكس . وهذا هو

---

٧ ــ انظر : M. Tugan - Baranovski, **Studien Zur Theorie Und Geschichte der Handelkrisen in England**, Jena, 1901.

٨ ــ انظر : M. Kalecki, **The Problem of Effective Demand with Tugan - Baranovski & Rosa Luxemburg**, in **Sellected Essays on The Dynamics of the Capitalist Economy**, Cambridge Un. Press, 1971, pp. 147 - 148 .

الاسهام الخالد لتوجان ـ بارونوفسكي من وجهة نظر مايكل كاليتسكي (٩) .

وقد تأثر عمل مايكل كاليتسكي بالقضايا التي اثارتها روزا لكسمبيرج في كتابها عن **تراكم رأس المال** (١٠) . كانت لكسمبيرج تعتبر استمرار اعادة الانتاج الموسع في الامد البعيد هو ليس امرا غير واضح فحسب ، بل اعتبرته مستحيلا ايضا في ظل النظام الرأسمالي ، وقد جعلها ذلك تبحث عن منافذ لاستيعاب فائض الانتاج في خارج النظام الراسمالي : في اسواق الاقطار المتخلفة ، وفي الزراعة الفلاحية ضمن العالم الراسمالي ، وفي المشتريات الحكومية ، ولاسيما في النفقات العسكرية . وعلى هذا الاساس توصلت لكسمبيرج الى ان الراسمالية بانتشارها في العالم غير الراسمالي ، وفي القطاعات غير الراسمالية ضمن النظام الراسمالي ، انما تعمل على استنزاف مصدر تطورها وهو الاسواق الخارجة عن النظام الراسمالي .

وجد مايكل كاليتسكي ان تحليل لكسمبيرج ينطوي على نقطة خاطئة عمل على كشفها ، ونقطة صائبة عمل على تطويرها . اما النقطة الخاطئة فهي ذات شقين : الاول هو ان الراسماليين يتخذون قرارات الاستثمار كطبقة وليسوا كأفراد ، اي انها طبقية لافردية . الا ان الراسماليين ، وان كانوا يتخذون العديد من القرارات كطبقة ، فهم يتخذون قرارات الاستثمار كأفراد وليسوا كطبقة ، اي انها فردية لاطبقية . والشق الثاني هو مبالغتها الكمية في تقدير تأثير «الاسواق الخارجية» بما في ذلك المشتريات الحكومية ، لانها كانت تنظر الى حجم الصادرات بدلا من فيض الصادرات على الواردات ، والى مجموع المشتريات الحكومية بدلا من ذلك الجزء من المشتريات الحكومية المترتب على العجز المالي الحكومي . ذلك ان نظرتها كانت «اجمالية» (Gross) وليست «صافية» (Net) ، كما بيّن كاليتسكي ذلك (١١) .

اما النقطة الصائبة في تحليل لكسمبيرج ، فهي القاء روح الشك والحذر على اسواق فائض السلع المقابل للتراكم . كان كاليتسكي قد توصل ولو بطريق فكري مختلف الى النتيجة القائلة ان اعادة الانتاج الموسع ليس بظاهرة طبيعية في النظام الراسمالي قط ، مما جعله يبحث عن مصدر له في جوانب معينة من التقدم التقني ، ومع ذلك فان اعادة الانتاج الموسع ليس معادلا لاستغلال العدة استغلالا تاما ودائما ابدا (١٢) .

---

٩ ـ المصدر السابق .

10 — R. Luxemburg, **The Accumulation of Capital**, London, Routledge & Kegan Paul, 1951.

١١ ـ انظر مايكل كاليتسكي ، المصدر المذكور سابقا ، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

١٢ ـ المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

لقد توصل مايكل كاليتسكي على اساس من دراسة مؤلفـــات توجان ــ بارونوفسكي وروزا لكسمبيرج الى انه بسبب من مسألة الطلب الفعال ، فان اعادة الانتاج الموسع هي ليست بحالة طبيعية واضحة في النظام الرأسمالي من جهة . ولكن اعادة الانتاج الموسع هي ليست بالضرورة نتيجة «للاسواق الخارجية» من الجهة الاخرى .

يرى مايكل كاليتسكي ان نظريات توجان ــ بارونوفسكي وروزا لكسمبـــيرج تتقاطعان عند نقطة هي الرأسمالية الامريكية المعاصرة ، حيث تلعب السوق التي تخلقها الحكومة لانتاج السلاح دورا حاسما في التطور الرأسمالي .

٣ ــ تأثير هوبسن ولينين على مايكل كاليتسكي

تأثر مايكل كاليتسكي ايضا بكتابـــات ج.أ. هوبسن (J.A. Hobson) و ف.آي. لينين (V.I. Lenin) حول الامبريالية .

كان لكتاب هوبسن **دراسة في الامبريالية** (١٣) الذي صدرت الطبعة الاولى منه في عام ١٩٠٢ أثره البالغ على مايكل كاليتسكي . ويمكن ان نتبين ذلك من خلال بعض المقتبسات . عند تعداده لاسباب التوسع الامبريالي ، يشخص «الدافـــع الطاغي الموجه في الطلب على الاسواق من اجل الاستثمار المربح من قبل الطبقات المصدرة والمحولة ضمن كل نظام امبريالي . وكانت الحراجـــة في هذا الطلب الاقتصادي تعزى الى الميل النامي للانتاجية الصناعية ، في ظل التقنية الجديدة للماكنة والطاقة ، التي تفوق الطلب الفعال للاسواق الوطنية ، حيث يتجاوز معدل الانتاج معدل الاستهلاك المحلي ... وتطلب ارتفاع الانتاجية الصناعية واردات اكبر من بعض أشكال المواد الخام ، ومن الغذاء المستورد على نطاق اكبر لسكان المدن الاكبر ، والتنوع العظيم في السلع الاستهلاكية المستوردة لمستوى معيشة مرتفع . ويمكن شراء هذه الواردات عن طريق التوسع المقابـــل في الصادرات فقط ، وإلا من خلال الدخول المستمدة من الاستثمارات الاجنبية التي تعنـــي حصول تصدير للسلع الرأسمالية من قبل» (١٤) .

كان هوبسن يعزو هذا التوجه الامبريالي للنظام الرأسمالي الى «ميل مزمن لادخار جزء من الدخل القومي هو اكبر مما يمكن ان يجد تعبيرا مفيدا في راس المال الجديد . ولم يكن هذا ليعود الى حماقة المدخرين الافراد ، بل الى توزيع الدخل

---

١٣ ــ انظر : J.A. Hobson, **Imperialism: a Study**, 3rd ed. London, Allen & Unwin .

١٤ ــ المصدر السابق ص ٥ ــ ٦ من مقدمة الطبعة المذكورة .

القومي توزيعا عاما يضع حصة جد صغيرة منه في ايدي الطبقات العاملة ، وحصة جد كبيرة منه في ايدي الطبقات المستخدمة والمالكة» (١٥) .

كما كان لكتاب ف. آي لينين عن (الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية) ، الذي اعتمد فيه على كتاب ج.ا. هوبسن مع كل ما يستحقه هذا العمل من اهتمام فيما اعتقد» (١٦) ، اثره على التوجه الفكري لمايكل كاليتسكي . عرف لينين الامبريالية تعريفا موجزا على انها «المرحلة الاحتكارية للراسمالية التي تتميز بما يلي : (١) تطور التركز في الانتاج وراس المال الى درجة عالية بحيث انه يتمخض عن الاحتكارات التي تلعب دورا حاسما في الحياة الاقتصادية ؛ (٢) دمج راس المال المصرفي براس المال الصناعي وعلى اساس من هذا «الراسمال المالي» يتم خلق الاليغارشية المالية ؛ (٣) تصدير راس المال بوصفه ظاهرة متميزة عن تصدير السلع يكتسب اهمية استثنائية ؛ (٤) تكوين المؤسسات الاحتكارية الراسمالية الدولية التي تقتسم العالم فيما بينها ؛ و(٥) يتم استكمال التقسيم الاقليمي لكل العالم ما بين الدول الراسمالية الكبرى» (١٧) .

وقد تعزز تأثر مايكل كاليتسكي بكتابات هوبسن ولينين حول الامبريالية بمشاهداته لبروز الميول الاحتكارية على اسواق السلع الرئيسية في الاقتصاد الراسمالي العالمي . ومن هنا جاء مفهومه **لدرجة الاحتكار** Degree of Monopoly الذي يعكس درجة غياب المنافسة في الاسعار . فحيثما كانت المنافسة في الاسعار اضعف في اي سوق ، تعاظمت حرية المشروعات في تحديد الاسعار بما يفوق التكاليف . وعليه تكون نسبة هوامش الارباح الى الاسعار عرضا من اعراض درجة الاحتكار .

هذا من ناحية المشروع الاحتكاري على صعيد الاقتصاد الجزئي . اما على صعيد الاقتصاد الكلي ؛ فقد كتب مايكل كاليتسكي مبينا ان جوهر أسلوب عمل الامبريالية الامريكية الراهن يقوم على الثالوث التالي :

«١ ــ تساهم الامبريالية في المستوى العالمي نسبيا للاستخدام من خلال النفقات على التسليح والاغراض المساعدة لها ومن خلال الحفاظ على عدد كبير من القوات المسلحة ومن العاملين لدى الحكومة .

٢ ــ تبث وسائل الاعلام الجماهيري التي تعمل تحت رعاية الطبقة الحاكمة الدعاية التي تستهدف تأمين تأييد السكان لهذا الكيان الامبريالي المسلح .

---

١٥ ــ المصدر السابق ، ص ٨ من المقدمة المذكورة .

١٦ ــ انظر : V.I. Lenin, **Imperialism The Highest Stage of Capitalism,** in: **Collected Works,** vol. 22, Moscow, 1964, p. 187.

١٧ ــ المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

٣ ـ ان المستوى العالي للاستخدام ومستوى المعيشة تزايد تزايدا كبيرا بالمقارنة مع ما كانا عليه قبل الحرب (كنتيجة لارتفاع انتاجية العمل) مما ساعد الجماهير على تقبل الدعاية» (١٨) .

اكد مايكل كاليتسكي على ان العقود الاخيرة شهدت تطورا في المعرفة بالعمليات الاقتصادية الراسمالية وتقنيات السياسة الحكومية من اجل الحفاظ على مستوى عال لاستخدام العدة الراسمالية والعمل . ولكن الانتفاع بهذه الامكانات يجابه عقبات تكمن جذورها في التركيب الاجتماعي والاقتصادي للراسمالية ، وتتجسد هذه العقبات في المركز المسيطر للمالكين الاحتكاريين للموارد الاقتصادية الاساسية . وينعكس هذا الموقف في ظاهرة المفارقة الظاهرية بين مقاومة سياسات الاستخدام التام باستثناء الوضع الذي يتضمن توترات اجتماعية خطرة ، وبين توقف المقاومة كلما حيثما يقوم التدخل الاقتصادي الحكومي على نفقات التسليح المرتبطة بالتوسع الاستعماري في الخارج وحشد القوى الرجعية في الداخل(١٩) .

ومما يميز تحليل مايكل كاليتسكي للراسمالية هو الترابط والتكامل بين نظريته **لدرجة الاحتكار** على صعيد الاقتصاد الجزئي ، ونظريته **للطلب الفعال** على صعيد الاقتصاد الكلي ، ونظرية الامبريالية على صعيد الاقتصاد الراسمالي العالمي.

لقد اكد مايكل كاليتسكي في كتابه **نظرية الدينامية الاقتصادية** على : «وضوح الرابطة بين الارباح «الخارجية» والامبريالية . فالمعركة من اجل تقسيم الاسواق الاجنبية القائمة وتوسيع الامبراطوريات الاستعمارية ، التي تهيء الفرص لتصدير راس المال المرتبط بتصدير السلع يمكن النظر اليها كاندفاع نحو فائض التصدير، وهو المصدر الكلاسي للارباح «الخارجية» . والتسليح والحروب التي يتم تمويلها عن طريق العجز في الميزانية هي ايضا مصدر من مصادر هذا النوع من الارباح » (٢٠) .

٤ ـ كاليتسكي وكينز

في عام ١٩٣٣ ، نشر مايكل كاليتسكي بحثا عنوانه **هيكل نظرية الدورة**

---

١٨ ـ انظر : M. Kalecki, **Last Phase in the Transformation of Capitalism**, Monthly Review Press, p. 96.

١٩ ـ انظر المصدر السابق .

٢٠ ـ انظر : M. Kalecki, **Theory of Economic Dynamics**, London 1956, p. 52 .

التجارية (٢١) . وليس من شك في انه توصل اليها من خلال مشاهداته للاسواق الراسمالية ، ومخططات ماركس لاعادة الانتاج ، وابحاثه في حجم الدخل القومي وتوزيعه . وتقوم هذه النظرية على الفكرة الرئيسية القائلة : في حالات بقاء الطاقة الانتاجية دون مستوى الاستغلال التام ، تحدد الارباح الاجمالية حجم النفقات الاستهلاكية والاستثمارية للراسماليين وليس العكس . والقول الشائع في انه كلما تزايد استهلاك الراسمالي تناقص استثماره انما يصدق على الفرد الراسمالي ، ولا يصدق على الطبقة الراسمالية ككل . وقد وجد مايكل كاليتسكي واحدا من اعظم مفارقات الراسمالية في حقيقة ان الزيادة في الجهاز المنتج ، وبالتالي اغتناء المجتمع ، تحمل في طياتها بذور الازمة التي يتضح خلالها ان هذا الاغتناء كامن فقط ، لانه لا يدخل الى حيز الحركة والنشاط الا اثناء الطور اللاحق من اطوار الدورة التجارية .

وفي مقالته عن **سيرة مايكل كاليتسكي** ، قال تادوس كواليك : «يمكن اعتبار مفهوم كاليتسكي ، وهو في فروضه الاساسية مضاد بعمق للراسمالية ، تطويرا لبعض من افكار ماركس المبحوثة في الجزء الثالث من **راس المال** ، وهو في عين الوقت حل للمسائل التي صارعتها روزا لكسمبيرج قبل عشرين عاما» (٢٢) .

كان من الممكن لنظرية مايكل كاليتسكي ان تلعب دورا سياسيا مهما في مجابهة الاتجاهات البرجوازية الهادفة الى تحميل عبء الازمة على اكتاف الطبقة العاملة من خلال تخفيض الاجور . كان الماركسيون الآخرون يهاجمون بشدة هذه الاتجاهات على اساس سياسي ـ اجتماعي ، في حين كانت كتابات كاليتسكي تنطوي على البرهان الاقتصادي . اذ انه كان يبين ان تخفيض الاجور يعني هبوط دخل العمال ، ولكن هذا لا يزيد من مجموع الارباح والتراكم ، بل يقود الى هبوط الدخل القومي وتعميق الازمة الاقتصادية .

ولسوء الطالع لم يفهم الخط الرئيسي لنظرية كاليتسكي هذه . فعلى الرغم من ان مايكل كاليتسكي كان وثيق الصلة بالحركة الاشتراكية البولونية (اذ نشر عدة مقالات في «المجلة الاشتراكية» باسم مستعار هو هنري براون H.K. Brown اثناء الثلاثينات ، فقد كان عرضة للنقد من قبل بعض الماركسيين من ناحية (٢٣) ،

---

٢١ ـ انظر : M. Kalecki, **Selected Essays on the Dynamics of The Capitalist Economy** , outline of a Theory of Business cycles, Cambridge Un. Press, 1971, pp. 1 - 14.

٢٢ ـ انظر : T. Kowalik, **Biography of Michal Kalecki**, in: **Problems of Economic Dynamics & Planning**, Warsaw, Polish Scientific Publishers, 1964, p. 3.

٢٣ ـ المصدر السابق .

وموضعا للتقييم من الناحية الاخرى . فقد اكد الكاتب الاشتراكي ، انطوني بانسكي في حينه انه يمكن اعتبار نظرية كاليتسكي في الدورة التجارية من اصل ماركسي. واشار الى ان النقد يخلع اهمية غير متوازنة على الشكل (الصيغة الرياضية) ، لا على جوهر الحجة او مضمونها . وبيّن بانسكي ان النقاد فشلوا في رؤية العلاقة العضوية الواضحة بين جوهر نظرية كاليتسكي ومخططات ماركس لاعادة الانتاج (٢٤) .

وقد اقر الاستاذ ادورد لبنسكي الذي كان مديرا لمعهد (أبحاث الدورة التجارية والاسعار) ، منحليا بوقار العالم ، قائلا : «مما يمنحني الشعور بالاعتزاز ان أتذكر ان نظرية كاليتسكي للدورة التجارية برزت بين عينيّ ، وان لم تكن موضع مشاهدتي في الواقع . وقد تكون هذه مناسبة طيبة للاقرار بصراحة اني لم افهم اكتشاف كاليتسكي تماما حتى اصبحت نظرية كينز المشابهة اساسا للتحفيز الفعال لقوى السوق» (٢٥) .

وكانت العقبة الرئيسية التي حالت دون فهم نظرية كاليتسكي وتقبلها مقاومة الافكار الحرفية او الارثوذوكسية للافكار الجديدة . وقد اوضح لبنسكي ذلك بالرجوع الى مقارنة بين رد فعل صديقين حميمين لكاليتسكي ، أولهما كان لودفيك لاندو (Ludwick Landau) الاحصائي المبرز الذي فهم نظرية كاليتسكي على التو ، رغم كونه غير ميال الى النظرية الاقتصادية المعاصرة . بل انه ، في مراجعته لها في **المجلة الاقتصادية** البولونية (Economista) ، وضع تأكيدا خاصا على المضامين الاوسع لهذه النظرية من زاوية النظرية العامة للراسمالية . وبالمفارقة ، فقد استغرق تحول ثانيهما ماريك بريت (Marck Breit) ، الذي كان متعمقا بالنظرية الكلاسية الجديدة والكسيلية ، الى نظرية كاليتسكي واقتناعه بها ، عدة اعوام . كان الجمود العقائدي او الدوغمائية ، التي طبعت النظرية الاقتصادية الماركسية بطابعها حينذاك ، قد نشرت ضبابا كثيفا من «الحرفية» او الارثوذوكسية بوجه النظرية الجديدة وان كانت النظرية الاخيرة تمثل عودة الى ماركس ، تماما كما حدث في مقاومة المدرسة الكلاسية الجديدة من خلال الضباب الحرفي الكثيف الذي نشرته بوجه النظرية الكينزية لاحقا (٢٦) .

---

٢٤ ـ انظر : A. Ponski, **Marx's Economic Theories from a Time Perspective**, 1937, p. 745.

والمقتبسة في

G.R. Feiwel, **The Intellectual Capital of Mickal Kalecki** , Un. of Tennesse Press, 1977, pp. 52 - 53.

٢٥ ـ انظر : E. Lipinski, **Michal Kalecki,** Oxford Bulletin of Economics & Statistics, vol 39, Feb. 1977, No. 1, p. 71.

٢٦ ـ المصدر السابق .

احتوى مقال مايكل كاليتسكي الموسوم **هيكل نظرية الدورة التجارية** على كل ما هو جوهري في **النظرية الكينزية** . وقد عرض كاليتسكي خلاصة نظريته في اجتماع للجمعية الدولية للاكونومتريا عقد في ليدن في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣ ، ومن ثم نشر في مجلة الاكونومتريا (Econometrica) في عام ١٩٣٥ ، وكان من بين من عقبوا عليه في نفس العدد راكنر فريش وجان تمبيركن (J. Timburgen) . ولكن لم يكن في كل ذلك ما يشير الى علامة فارقة لتحول في الفكر الاقتصادي يدشنه هذا الاقتصادي البولوني المجهول تقريبا.

كل ما حصل ان كاليتسكي ، على اساس من البحث المذكور في أعلاه ، استطاع السفر الى السويد بدعم مالي من زمالة لمؤسسة روكفلر في عام ١٩٣٦ ، ليتصل بجونار ميردال (Gunnar Myrdal) . وبينما هو يملي على زوجته صورة موسعة وشاملة من بحثه الاصلي ، واذا بطارق يطرق سمعه ليبلغه بوصول كتاب جون مينارد كينز في **النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد** الى ستوكهلم ، الذي كان قد صدر في كانون اول (يناير) ١٩٣٦ . وعند قراءته له ، وجد كاليتسكي انه مشابه من حيث الجوهر لما ينوي املاءه في الصورة الموسعة من بحثه الاصلي (٢٧) .

وفي هذا الصدد روى مايكل كاليتسكي الى جوان روبنسن قصة وقع هذا النبأ عليه قائلا : «أعترف اني صرت مريضا ، طريح الفراش لثلاثة ايام . ثم فكرت ان كينز معروف اكثر مني ، حيث ان هذه الافكار ستنتشر أسرع من خلاله ومن ثم نستطيع مواصلة المسألة المهمة ، وهي تطبيقها . ثم نهضت» (٢٨) .

غادر مايكل كاليتسكي الى انكلترة على الفور ، فالتحق بادىء الامر بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، حيث كان الاقتصاديون الحرفيون او الارثوذكسيون ما يزالون يرددون المذهب القديم الخاص بالميل الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي نحو التوازن في ظل سريان عمل قوى السوق بحرية؛ ويصوغون المنطوق القائل ان المسألة المركزية في التحليل الاقتصادي هي تخصيص الوسائل النادرة بين الاستعمالات البديلة . وكان هذا الايمان الراسخ بالتوازن ينبعث عن فكرة ان نمو الثروة للمجتمع ككل هو كنمو ثروة العائلة انما يعتمدان على الادخار . وما الادخار الا شكل من أشكال الانفاق . فما لا ينفقه الفرد على الاستهلاك ، يخصصه للاستثمار . وعلى هذا الاساس ، يعود اختلال التوازن ، والبطالة الجماهيرية الى «الاحتكاكات» (Frictions) التي تعطل عمل قوى السوق ، او الى حماقة نقابات العمال التي تمنع انخفاض الاجور ، أو الى ندرة الذهب التي تقيّد عمل النظام النقدي .

---

٢٧ ـ انظر فايل ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٤ .

٢٨ ـ المصدر السابق ، ص ص ٨ ـ ٩ .

ولكن مايكل كاليتسكي وجون مينارد كينز ، مستقلين عن بعضهما ، هما اللذان توصلا الى جوهر الفكرة البسيطة والواضحة وهي انه في الاقتصاد الراسمالي الحديث لا يتوقف التراكم على الادخار الفردي ، بل يتوقف على الاستثمارات التي تقوم بها المشروعات الباحثة عن الارباح . وفي حالة الكساد ، يكون الاستثمار واطئا لان آفاق الربح ضعيفة وغير متيقنة . ولما كان الاستثمار واطئا ، فان الاستخدام والدخل واطئان . ولما كان الدخل واطئا ، فان الإنفاق واطىء . وعليه، فان المشروعات تعمل بأقل من طاقتها ، مما يجعل الطلب على السلع الاستثمارية قليلا . لذلك ، تؤدي الزيادة في نفقات الحكومة على الاعمال العامة الى توفير فرص جديدة للعمل وخلق دخول جديدة او زيادتها . وينجم عن ذلك ان الاجور والارباح الاضافية ستصرف ، مما يؤدي الى ارتفاع الدخول والاستخدام . وكل زيادة في الدخل وعناصره تؤدي الى انفاق لاحق . ويرتبط مجموع الزيادة في الدخل من خلال «مضاعف» ما بالانفاق الاصلي ، بينما يزداد الدخل بمقدار الانفاق الحكومي الاصلي (٢٩) .

وفي هذه الاثناء ، نشرت جوان روبنسن في **المجلة الاقتصادية** في عددها الصادر في حزيران (يونيو) ١٩٣٦ ، بعد حوالي ستة اشهر من صدور **النظرية العامة** لكينز ، واحدة من مقالاتها التي طورت فيها النظرية الكينزية (٣٠) . وعلى الفور ، تلقت رسالة من اجنبي زائر لانكلترة قال فيها انه معني بمقالتها هذه لانها وثيقة الصلة بعمل كان يقوم به حينذاك ، مما جعلها تستغرب ، ولكن حينما زارها كاليتسكي في كيمبرج اضحت اشد استغرابا ، لانه لم يألف هذه الافكار الجديدة للثورة الكينزية فحسب ، بل كان يتحدى بعض نقاط الضعف في صياغتها ايضا (٣١) . وكان هذا اللقاء فاتحة علاقته الفكرية ، بكل من جوان روبنسن و ر.ف. كان ، وبيروسرافا وغيرهم ، التي امتدت طوال عمره .

لم يقم مايكل كاليتسكي بالزعم علنا عن اكتشافه المستقل والسابق **للنظرية العامة** قط ، وان كان قد اخبر حلقة كينز المعروفة بالسيرك (Circus) بذلك . وكان يعتقد بصحة موقفه ذلك حتى النهاية ، لان منازعة كينز كانت ستؤدي الى نوع ممل من الجدل .

والاشارة الواضحة الوحيدة التي صرح بها مايكل كاليتسكي نفسه حول هذا الموضوع انما جاءت في مقدمة كتابه **المقالات المختارة عن دينامية الاقتصاد**

---

٢٩ ـ انظر : J. Robinson , **Oxford Bulletin of Economics & Statistics** , No. 1, vol 39, 1977, p. 7.

٣٠ ـ انظر : J. Robinson, **Collected Economic Papers**, Vol. IV, Basil Blackwell Oxford .

٣١ ـ انظر المصدر المذكور سابقا .

الرأسمالي ، ١٩٣٣ ـ ١٩٧٠ ، حيث قال «يشمل القسم الاول ثلاث أوراق منشورة في ١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ باللغة البولونية قبل ظهور **النظرية العامة** لكينز ، وتحتوي ، فيما أعتقد ، على جوهرياتها» (٢٢) وهذه المقالات تقيم الحجة على اكتشاف كاليتسكي المستقل **للنظرية العامة** دون ادنى ريب . واذا قارنا ما بين مقالته عن **نظرية كلية ـ دينامية للدورات التجارية** (a Macro - Dynamic Theory of Business Cycles)» ومقالة جوان روبنسن العضوة البارزة في الحلقة الكينزية عن **نظرية النقد وتحليل الانتاج** ، وكلتاهما ترجع الى عام ١٩٣٣ (٢٣) ، نجد ان كاليتسكي قطع شوطا ابعد من جوان روبنسن والحلقة الكينزية لان مقالتها كانت تمثل مسيرتهم في الثورة الكينزية حتى ذلك التاريخ . ولان كاليتسكي كان قد اكتشف من قبل العناصر الاساسية في نظرية الادخار ، والاستثمار ، والاستخدام باعتراف جوان روبنسن نفسها .

وحينما زار كاليتسكي كيمبرج في عام ١٩٣٦ ، قيل لكينز عنه ، الا ان كينز لم يأخذ انطباعا عظيما عنه . فقد اقتطف كينز قولا في مقالة كاليتسكي المذكورة بدا له انه جد «نقدي» ، وان كان قد احتوى على نقطة توصل اليها كينز فيما بعد. ثم لم يتعاطف كينز مع الفلسفة السياسية لكاليتسكي ، وكانا مختلفين في الخلفية والمزاج تماما .

يمكن إجمال الفروق في الخلفية الاجتماعية والفكرية بين كاليتسكي وكينز وآثرها على مؤلفاتهما على الوجه التالي :

١ ـ **الغرض من التدخل الحكومي ونطاقه** : على الرغم من قيام كل من كاليتسكي وكينز بالبرهان على عدم قدرة قوى السوق على تأمين الاستغلال التام للموارد المنتجة ، وتبنيهما لقيام الدولة بعمل ما ازاء ذلك ، فقد كانا مختلفين في دوافعهما اختلافا مهما ، وكذلك اختلف نوع التدخل الذي تصوره كل منهما . فغرض كينز الرئيسي من تبني التدخل في سريان قوى السوق بحرية هو الحيلولة دون الضياع غير الضروري الذي تسببه البطالة وانقاذ النظام الرأسمالي . فمن دون التدخل الحكومي في الاقتصاد يبقى هنالك خطر حدوث الكسادات الدورية والبطالة الجماهيرية التي تهدد وجود النظام الفردي . كان كينز يقصر التدخل الحكومي على تلك الاجراءات التي تؤمن الاستخدام التام ، بينما يترك تخصيص الموارد وتوزيع الدخل لقوى السوق . حيث قال : «كان فشل النظام القائم يكمن في تحديد حجم الاستخدام الفعلي ، لا في اتجاهه» ، واختتم حجته من اجل

---

٢٢ ـ انظر : M. Kalecki, **Selected Essays on The Dynamics of the Capitalist Economy**, 1933 - 70, Cambridge Univ. Press, 1971, p. VII.

٢٣ ـ انظر : J. Robinson, **Collected Economic Papers**, Vol. II, pp. 52-58.

تدخل الدولة بقوله :

«اذن ، بينما يبدو توسيع وظائف الحكومة ، المتضمن في مهمة المواءمة بين ميل الاستهلاك وحافز الاستثمار ، بالنسبة لكاتب من كتّاب القرن التاسع عشر او لممول امريكي معاصر ، تجاوزا هائلا على الفردية ، انى على الضد من ذلك أدافع عنه ، بوصفه العملية الوحيدة لتجنب تحطيم الاشكال الاقتصادية القائمة برمتها ، وبوصفه الشرط لسريان المبادرة الفردية بنجاح معا» (٢٤) .

وبخلاف كينز ، لم يكن لكاليتسكي مصلحة في الحفاظ على النظام الراسمالي، بل جاء بدعوته لتدخل الدولة مدفوعا بدافع اشتراكي وهو تحسين الاحوال الاقتصادية للجماهير الفقيرة . لقد فشلت قوى السوق لا في تأمين الاستغلال التام للموارد من زاوية رفاهية المجتمع ككل فحسب، بل في تأمين التخصيص العقلاني لها ايضا . وعليه ، كان كاليتسكي يرغب في توسيع نطاق تدخل الدولة الى تنظيم الاستثمار واعادة توزيع الدخل دون إفراط في مراعاة ما يترتب على هذه السياسة من تغيرات في طبيعة النظام الراسمالي . فلم يكن وافيا عنده تحقيق الاستخدام التام عن طريق زيادة نفقات الحكومة ، بل من الضروري دراسة تأثير ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وفي عام ١٩٦٥ ، عبر كاليتسكي عن رأيه هذا الذي اعتنقه لامد طويل بما نصه : «لنتأمل في اتجاه الانفاق الحكومي الذي يتم من اجل الحفاظ على الاستخدام التام . فمن وجهة نظر خلق الطلب ، ليس ذلك بمهم كما جاء في اعلاه ؛ ولكن الطريق العقلاني ، وهذا هو ما يحدث في ظل النظام الاشتراكي ، سيكون في الانفاق على الاستثمار وهكذا بالتعجيل في تطور الاقتصاد ، او الاستهلاك للجماهير الفقيرة من السكان . ولكن هذا هو ما قد لا يحدث في ظل الراسمالية» (٢٥) .

٢ ــ **توزيع الدخل** : ابدى كينز اهتماما ضئيلا في المسألة الكلاسية لتوزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة . وكان لا يحبذ الدخل العائد الى الطبقة الريعية (Rentier Class) ، ولكنه كان يعتبر «الطور الريعي للراسمالية طورا انتقاليا يتلاشى بعد ان يؤدي مهمته» . وكان يرى «تبريرا اجتماعيا ونفسيا للامساواة مهمة في الدخول والثروة ، ولكن ليس كتلك التفاوتات الكبيرة القائمة اليوم» (٢٦) . على العموم ، كان كينز راضيا من توزيع الدخل في النظام الراسمالي

---

٢٤ ــ انظر : J.M. Keynes, **The General Theory of Employment, Interest & Money**, pp. 379 - 80.

٢٥ ــ انظر : M. Kalecki, **Essays on Developing Economics**, The Harvester Press, 1976, p. 22.

٢٦ ــ انظر : J.M. Keynes, **The General Theory of Employment, Interest & Money**, p. 374.

وغير مبال بتمحيص عقلانيته او أخلاقيته .

اما بالنسبة لمايكل كاليتسكي ، فان موضوع توزيع الدخل كان موضوعا جوهريا خصه باهتمام عظيم . اعتمد كاليتسكي نموذجه الكلي ليبرهن على انه في النظام الراسمالي يتم تحديد دخول العمال واستهلاكهم بالقرارات الاستثمارية والاستهلاكية المتخذة من قبلهم . لم يجد كاليتسكي بوصفه اشتراكيا اساسا اخلاقيا لتبرير توزيع الدخل الراسمالي هذا .

٣ ـ **الاهمية النسبية للافكار والمصالح المفرضة** : لعل اهم الفروق بين كاليتسكي وكينز هو فيما يخص الوزن النسبي الذي يعلقه كل منهما على العوامل السياسية والمؤسسية بالقياس الى اهمية المعرفة الخالصة او الافكار في تحديد السياسة والتطورات الاقتصادية . كان كينز ، رغم برغماتيته الواضحة وعقليته المحددة ، ميالا الى المبالغة في اهمية الدور الذي يلعبه تقدم الافكار الاقتصادية في تكوين السياسة الاقتصادية ، حيث قال :

«ان الافكار السياسية للاقتصاديين والفلاسفة ، حينما يكونون على حق او باطل مما ، هي اقوى مما هو معلوم عادة . في الواقع ، العالم محكوم بشيء قليل غيرها . فالرجال العمليون ، الذين يعتقدون انهم احرار من المؤثرات العقلية ، هم عادة عبيد لاقتصادي بال ما . والمجانين في الحكم ، الذين يسمعون الهمس في الهواء ، هم ينضحون بنص اكاديمي يعود الى سنين قليلة خلت . اني على يقين من ان قوة المصالح المفرضة مبالغ فيها الى حد كبير بالمقارنة مع الاستحواذ التدريجي للافكار» (٢٧) .

ومن الناحية الاخرى ، ادرك مايكل كاليتسكي محدودية تأثير الافكار على السياسة الاقتصادية ومجرى الاحداث . ولعل ابلغ درس كان قد تعلمه من دراسة الادب الماركسي ومن تجربته الخاصة هو العلاقة الوثيقة المتداخلة القائمة في كل مجتمع بين تركيب الاقتصاد ، والمؤسسات السياسية ، وبين ما يمكن ان يدعى بـ «الحكمة السائدة» ـ وهي الافكار الصريحة او الضمنية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ويدعو لها المجتمع . ويتقيد تقييدا شديدا ، عنده ، تأثير الافكار الاقتصادية في تكوين السياسة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية السائدة التي تشمل وسائل الاعلام والمجلات العلمية ، حيث يقول : «الفرض القائل بمحافظة الحكومة على الاستخدام التام في الاقتصاد الراسمالي بمجرد معرفتها كيفية ذلك انما هو مغالطة» (٢٨) .

ونهج كاليتسكي هذا منحه بصيرة مبصرة في العملية المعقدة لصياغة السياسة ورؤيا واضحة عن المستقبل . فقد مكنته مبكرا في عام ١٩٤٣ من رؤية صعوبات

---

٢٧ ـ انظر كينز ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٣٨٢ .

٢٨ ـ انظر كاليتسكي ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٢٨ .

الحفاظ على الاستخدام التام في «الديمقراطيات الراسمالية» في فترة السلام بالنظر لمعارضة اصحاب المصالح المفرضة ، وبان صدق هذه النبوءة بوضوح في التطورات للاقطار الراسمالية خلال عقد السبعينات .

اما كينز الذي كان يعتقد ان «قوة المصالح المفرضة مبالغ فيها الى حد كبير»، فلم يستطع التنبؤ بهذه التطورات . **اولها** شعبية افكار المدرسة النقدية الجديدة في بعض الاوساط الاكاديمية وفي اوساط واضعي السياسة الاقتصادية في الغرب مع توكيدها على عرض النقد كوسيلة لمعالجة جميع انواع تضخم الاسعار وتنظيم حجم الطلب الكلي والانتاج في الامد القصير ، **وثانيهما** عودة المذهب الحرفي او الارثوذوكسي الخاص بـ «المالية السليمة» (Sound Finance) الذي لا يستلزم السيطرة الصارمة على عرض النقد فقط ، بل هو ايضا لا يجد اية زيادة في العجز المالي في الميزانية ، بصرف النظر عن مستوى البطالة السائد في الاقتصاد الراسمالي . ولكن ما كان لاي من هذه التطورات ليثير العجب عند كاليتسكي الذي تنبأ منذ عام ١٩٤٣ بتحول القوى السياسية ضد صياغة الاستخدام التام مما «يحتمل ان يجعل اكثر من اقتصادي واحد يعلن ان الوضع [اي الاستخدام التام] غير سليم بصورة واضحة» (٣٩) .

لنعد الى البداية لنعطي صورة مبسطة ومكثفة عن نظرية مايكل كاليتسكي للطلب الفعال كما جاءت في صياغتها الاولى السابقة على صدور **النظرية العامة** لكينز(٤٠). يبدو ان البطالة الجماهيرية هي اوضح اعراض الكساد الاقتصادي . فهل تعود البطالة الى عجز في راس المال ؟ يعاني راس المال من نقص في الاستغلال في اثناء الكساد . وما راس المال العاطل الا المقابل للبطالة الجماهيرية . لماذا لا ينتج مالك وسائل الانتاج العاطلة باستخدامها واستخدام اليد العاملة العاطلة ؟ لان الراسمالي لا يجد الانتاج مربحا . لذلك يرى من الضروري تخفيض الاجور لمجابهة الكساد . ولكن اذا خفض راسمالي معين الاجور ، قد يصبح الانتاج مربحا ويجد المنتوج سوقا ؛ ولكن اذا خفض كل الراسماليين او الطبقة الراسمالية الاجور ، فقد لا يصبح الانتاج مربحا ولا يجد المنتوج سوقا .

اذا طرأ تخفيض عام على الاجور وعلى الضرائب التي يدفعها الموظفون ، ستتحسن العلاقة بين الاجر والسعر ، مما يرفع الربحية ويؤدي الى زيادة استغلال راس المال والعمل ؛ فزيادة الانتاج . ولكن الشرط المسبق للتوازن عند مستوى الانتاج الاعلى هو ان ذلك الجزء من الانتاج الذي لا يستهلكه اصحاب

---

٣٩ ـ المصدر السابق ، ص ١٤٤ . انظر ايضا : E. Lipinski, Oxford Bulletin, No. 1, 1977, pp. 80 - 82.

٤٠ ـ انظر كاليتسكي ، المصدر المذكور سابقا ، ص ص ٢٦ ـ ٢٤ ، اي : **The Mechanism of The Business Upswing (1935).**

والموظفون ينبغي ان يشتريه الرأسماليون مقابل الزيادة في ارباحهم . ولكن هذا لا يحدث بالضرورة . لان استهلاك الرأسماليين غير مرن اثناء الكساد . ولا يزداد الاستثمار الا اذا كانت الربحية المرتفعة مستمرة ومستقرة . لذلك يكون الاثر المباشر لزيادة الارباح هو زيادة احتياطيات النقد لدى الراسماليين ولدى المصارف. حينئذ يبقى ما يعادل زيادة الارباح من السلع غير المباعة . مما يؤدي الى تخفيض السعر الذي يلغي تاثير تخفيض الاجور ، مما يجعل بطالة اليد العاملة والنقص في استغلال رأس المال يعاودان الظهور . ومن هنا جاء قول كاليتسكي المشاهد البارع العملية الاقتصادية : «يمكن مشاهدة كل هذا في جميع الاقطار اثناء الكساد العالمي في فترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ، حينما جلبت موجة تخفيضات الاجور هبوطا سريعا في الاسعار لا زيادة في الانتاج» (٤١) .

لم لا تلقى المنافسة «القاتلة» Cut - throat بين المشروعات وتقام الاحتكارات للحيلولة دون تخفيض الاسعار حينما تنخفض الاجور ؟ في ظل الاحتكار الشامل للاقتصاد الرأسمالي ، تميل ايرادات الصناعة نحو الانخفاض بمقدار انخفاض الاجور او التكاليف ، لان بقاء الاسعار على حالها يؤدي الى انخفاض المبيعات بنسبة انخفاض الايرادات . وهكذا ، بينما لا يؤدي تخفيض الاجور في ظل المنافسة الى زيادة الانتاج ، فانه في ظل الاحتكار يؤدي الى تقليص الانتاج وزيادة البطالة ، نظرا لتصلب Regidity الاسعار .

لنبرهن الان على ان زيادة الاستثمار كما هي وغير مصحوبة بتخفيض الاجور انما تقود الى زيادة في الانتاج . لنفترض حدوث اختراع ما وانتشار ما يرتبط به من استثمار في عموم الاقتصاد ؛ حيث تصل الوسائل التي يستعملها الرأسماليون في بناء المنشآت الجديدة الى صناعة السلع الاستثمارية . وهذا الطلب الاضافي يشغل العدة والعمل العاطلين . وزيادة الاستخدام هذه تولد طلبا اضافيا على السلع الاستهلاكية مما يفضي بدوره الى استخدام اعلى في الصناعات المعنية . واخيرا ، يجد الانفاق الاستثماري الاضافي طريقه مباشرة ومن خلال مصروفات العمال (الذين لا يدخرون) الى جيوب الراسماليين . وتنساب الارباح الاضافية عائدة الى المصارف . وفي المصارف يزداد الائتمان بمقدار الاستثمار الاضافي ، والودائع بمقدار الارباح الاضافية .

وحينما يتلاشى مفعول الاختراع في زيادة الاستثمار ، يكون مستوى الربحية الاقتصادية قد ارتفع ، مما يؤول الى زيادة الاستثمار ايضا . وبالتالي ، يحل تاثير الربحية الاعلى محل تاثير الاختراع على الزيادة في الاستثمار . اذن ، من الواضح ان الاستثمار يؤثر تاثيرا موجبا على النشاط الاقتصادي حينما يتم تنفيذه ويفرز منفذا للقوة الشرائية الاضافية فقط . ومن الناحية الاخرى ، فان الطابع المنتج

---

٤١ ـ المصدر السابق ، ص ٢٨ .

للاستثمار يساعد على خفض النشاط الاقتصادي . لان زيادة راس المال هي التي تعمل على خفض الربحية ، وبالتالي يتقلص النشاط الاقتصادي . لذلك ، هنا ، نجابه واحدا من اشد مفارقات النظام الراسمالي : الزيادة في الاستثمار ، وهي ترفع من مستوى النشاط الاقتصادي ، انما تنطوي ايضا على بذور الكساد الاقتصادي .

يبدو واضحا ان تاثير زيادة الاستثمار عن طريق الاختراع على النشاط الاقتصادي هو كتاثير زيادة الاستثمار عن طريق العجز المالي الحكومي . ففي الحالتين ، تعمل زيادة الربحية في الصناعة ككل على تحفيز الاستثمار وبالتالي تدعيم الصعود في النشاط الاقتصادي ، مما يجعله مطردا وان خفضت الحكومة من نشاطها الاستثماري . وقس على ذلك الصعود الذي يبدا بالاختراع الجديد ويستمر حتى بعد استنفاد تاثيره .

ولا بد من بيان الشرط المسبق لنجاح التدخل الحكومي في الاقتصاد وهو امكان تلبية الزيادة في الطلب على الائتمان من قبل النظام المصرفي من دون زيادة سعر الفائدة زيادة مفرطة . واذا ما ارتفع سعر الفائدة الى الحد الذي يقلص الاستثمار الخاص بمقدار الاقتراض الحكومي ، حينئذ لا يتم خلق القوة الشرائية، بل يحدث تحول في التركيب فقط (٤٢) .

ومن الناحية الاخرى ، يمكن صياغة «الثورة الكينزية» صياغة مقتضبة في موضوعات هي ان معدل الاستثمار يحكم معدل الادخار ، وان معدل الاجور النقدية يحكم معدل الاسعار ، وان العرض والطلب على النقود هو الذي يحكم مستوى اسعار الفائدة (٤٣) .

ولصيغة كاليتسكي لنظرية الطلب الفعال او الاستخدام مزاياها على صيغة كينز . اولا ، انها تتجنب معادلة الادخار = الاستثمار بالاعتماد على مجرد حقيقة ان ما يعادل الاستثمار انما يضاف الى الارباح . ثانيا ، انها تلافت المشاكل المتعلقة بسعر الفائدة بافتراض الاخير ظاهرة نقدية . فحينما يزداد كل من الاستثمار ، والدخل ، والادخار ، فلا بد لعرض واسطة التبادل من الازدياد ايضا، وبخلافه يرتفع سعر الفائدة ، فتقوم عقبة بوجه الاستثمار . وثالثا ، توجه كاليتسكي توجها ديناميا قاده الى نظرية الدورة التجارية ، بخلاف صياغة كينز التي جاءت ستاتية . رابعا ، لم تقم نظرية كاليتسكي على التغيرات في مستوى

---

٤٢ ـ اعتبرت جوان روبنسن هذه المقالة احسن مقدمة للنظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد لكينز . انظر : J. Robinson, **Introduction to Studies in The theory of Business Cycles, by M. Kalecki, Warsaw, 1966.**

٤٣ ـ انظر : J. Robinson, **Oxford Bulletin**, No. 1, 1977, p. 11.

الدخل القومي فحسب ، بل على التغيرات في توزيعه الطبقي ايضا .

ولكن لصيغة كاليتسكي قيودها . اولا ، لم يتوصل كاليتسكي الى نظرية الاستخدام عن طريق «المضاعف» ، مما يجعل نظريته اقل غنى ، وان لم تكن اقل قوة ، من نظرية كينز . ثانيا ، انه توصل الى الصيغة الاولى من نظريته في الدورة التجارية من دون اللجوء الى «المعجّل» ، ولم يمنع ذلك آلبته لتعديل خزين راس المال من ان تصبح الاساس لجميع نماذج الدورة التجارية المعاصرة .

غير ان حقيقة اكتشاف مايكل كاليتسكي لنظرية الاستخدام قبل جون مينارد كينز بثلاث سنوات بقيت مجهولة للعالم ، عدا اعضاء الحلقة الكينزية ، بل وحتى لكينز نفسه . وكان اول من نوه بها كتابة الاستاذ ئي.ا.ج روبنسن في مقالته التأبينية لجون مينارد كينز في **المجلة الاقتصادية** في آذار (مارس) ١٩٤٧ ، حيث قال فيها كان «مايكل كاليتسكي يقترب من نفس الهدف [نظرية الادخار والاستثمار] بصورة مستقلة» (٤٤) .

ثم جاء لورنس كلاين في مراجعته لكتاب ر.ف. هارود عن **سيرة كينز** ليعلن في **مجلة الاقتصاد السياسي** في تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٥١ ، ان مايكل كاليتسكي «خلق نظاما يحتوي على كل ما هو مهم في النظام الكينزي ... فنظريته في الاستخدام هي المكافئة لنظرية كينز ... ومن بعض الوجوه يعتبر نموذج كاليتسكي ارقى من حيث انه دينامي صراحة ، ويأخذ بالحسبان توزيع الدخل الى جانب مستواه ، ويميز تمييزا مهما ما بين الطلبات الاستثمارية والنفقات الاستثمارية » (٤٥) .

ولكن اقوى الداعين لاسبقية كاليتسكي على كينز وربما افضلية نهجه ايضا هي الاستاذة جوان روبنسن في مساهمتها الموسومة بعنوان **كاليتسكي وكينز** المنشورة في ١٩٦٤ ، وفي كتابها **علم الاقتصاد الحديث** المنشور في ١٩٧٣ (٤٦) .

٥ ـ كاليتسكي في اوكسفورد ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤

على الرغم من الفروق الكبيرة بين كينز وكاليتسكي ، قام كينز بمساعدة

---

٤٤ ـ انظر : E.A.G. Robinson, **J.M. Keynes 1883 - 1946, Economic Journal**, vol 57, March 1947.

٤٥ ـ انظر : L.R. Klein, **Harrod's Life of Keynes, Journal of Political Economy**, Oct. 1951, pp. 447 - 8.

٤٦ ـ انظر : J. Robinson, Kalecki & Keynes, in: **Problems of Economic Dynamics & Planning**, pp. 335 - 341.

وكذلك **J. Robinson & J. Eatwell, An Introduction to Modern Economics, McGraw Hill (U.K.) 1973.**

كاليتسكي في الحصول على عمل لفترة قصيرة في كيمبرج ، ومن ثم في **معهد الاحصاء** في اوكسفورد . اما عن الدافع المباشر لكاليتسكي في البحث عن عمل في انكلترة ، فيتلخص في انه اثناء وجوده في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية متمتعا بالتفرغ العلمي من عمله في معهد ابحاث الدورات التجارية والاسعار في وارشو ، علم بإقالة زميليه ماريك بريت ولودفيك لاندو من المعهد المذكور . وكان سبب اقالتهما كتابتهما لتقرير عن الوضع الاقتصادي في بولونيا . وقد قدم كاليتسكي استقالته من معهد الابحاث المذكور ونشرها في الصحف البولونية تضامنا مع زميليه واحتجاجا على السلطة .

ومن الجدير بالملاحظة ان معهد الاحصاء في جامعة اوكسفورد كان قد تأسس عام ١٩٣٥ لادخال الاحصاء على الدراسات الاجتماعية ، ولاسيما الاقتصادية منها . وكان هذا المعهد وما يزال يتميز في انه يضم عددا من الاحصائيين والاقتصاديين اليساريين الذين كانوا معاصرين لمايكل كاليتسكي من أمثال بيركهارت من المانيا ، وتوماس بالوك من هنغاريا ، وماندلبوم وستاينسدل من النمسا ، ونيكلسون وورزيك من انكلترة .

وقد اناط معهد الاحصاء بكاليتسكي مهمة دراسة اقتصاديات الحرب عموما ، ومالية الحرب خصوصا ، فقد كان يكتب تحليلات منتظمة عن الوضع المالي ، ولاسيما الميزانيات المتعاقبة في بريطانيا . وقد نشر معظم هذه المقالات المبينة للقضايا الرئيسية رغم قصرها في **دراسات في اقتصاديات الحرب** (٤٧) .

ولعل اهم ما كتبه مايكل كاليتسكي اثناء الحرب العالمية الثانية هو مشروعه عن «**التموين العام للانفاق**» ، في كانون الثاني ١٩٤٠ (٤٨) . بدأ كاليتسكي مشروعه للتموين ببيان الاسباب التي تجعل مشروع كينز غير واف بالغرض حيث قال :

«لان تعزية الطبقة العاملة المبينة في استمتاعها الكامن بادخاراتها الاجبارية فيما بعد الحرب لها طابعها المشبوه . اما بالنسبة للاغنياء الذين على عاتقهم يقع العبء الرئيسي للادخار الاجباري بموجب الصيغة الاخيرة لمشروع كينز ، فانه أقل كفاءة من ضريبة الدخل في تخفيض الاستهلاك : لانهم حينما يجدون ادخاراتهم الاجبارية تتراكم في حسابات موقوفة فمن الاكثر احتمالا انهم يدخرون أقل على اساس طوعي او يستهلكون ادخاراتهم اكثر مما يفعلون في حالة خضوعهم للضريبة الى نفس الحد» (٤٩) .

عرض مايكل كاليتسكي مشروعه كما يلي :

---

٤٧ ـ انظر : Oxford University Institute of Statistics, **Studies in War Economics**, B. Blackwell, Oxford, 1947.

٤٨ ـ المصدر السابق ، ص ص ١٢٧ ـ ١٤١ .

٤٩ ـ المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

«يقوم المشروع على مبدأ بسيط . لنفترض ان الانفاق الاقصى الكلي في مخازن المفرد او التجزئة هو ٢٥ شلنا في الاسبوع للراشد و١٥ شلنا للطفل دون سن الرابعة عشرة .

«لا يتضمن مشروعنا النفقات على الخدمات ، لان بعضها غير نادر (كالتعليم والتسلية مثلا) ، بينما يمكن عند الضرورة السيطرة على غيرها بصورة ابسط بالطرق المباشرة ، كتحديد المساحة السكنية للاسكان الاجباري ؛ والسفر بتخفيض عدد القطارات والغاء الدرجة الاولى ؛ والغاز والكهرباء بالتحويل المباشر ؛ والخدمات المنزلية بتثبيت العدد الاقصى من الخدم الخ ...» .

«وباستثناء الخدمات ، يمكن شراء بعض اصناف السلع بالقسائم المجانية : ١ ــ الدواء ، ٢ ــ الجرائد والكتب ، ٣ ــ الترميمات . اما بالنسبة للناس الذين فقدوا أثاثهم بسبب القصف ، والمتزوجين حديثا الخ ... ، فلا بد من منحهم سماحا خاصا . وينبغي ان تنطوي القسائم المطلوبة لشراء الطعام في المطاعم على جزء معين من اسعارها فقط لانها تتضمن كلفة الخدمة» (٥٠) .

اما بالنسبة للقسائم غير المستعملة من قبل الفقراء ، فلم يؤيد كاليتسكي بيعها الى الاغنياء ، بل بيعها الى الحكومة بما يعادل قيمتها . وفي هذا مثال على قدرة كاليتسكي على حل المشاكل الحية حلا مبدعا .

لم يكن لمشروع كاليتسكي حول تموين الانفاق العام من اثر على واضعي السياسة الاقتصادية البريطانية وعلى راسهم كينز ، لانهم كانوا يعارضونه على اساس سياسي ، حيث قال كينز :

«ان الغاء حرية المستهلك بالتموين العام هي منتوج نموذجي من ذلك الهجوم الذي يدعى احيانا بالبلشفية على الفروق بين انسان وآخر التي يفتني الوجود بها » (٥١) .

وفي عام ١٩٤٥ ، استقال مايكل كاليتسكي من معهد الاحصاء في جامعة اوكسفورد (٥٢) . ويقال انه لم يعرض عليه منصب اكاديمي دائم يناسب قابلياته لانه لم يطلب الجنسية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية (٥٣) .

ثم غادر مايكل كاليتسكي انكلترا الى فرنسا ، حيث مكث حوالي السنة درس خلالها التموين والسياسة الاقتصادية الفرنسية ، وقدم تقريرا عنهما الى السلطات الاقتصادية المختصة في فرنسا .

---

٥٠ ــ المصدر السابق ، ص ص ١٢٨ ــ ١٢٩ .

٥١ ــ انظر : J.M. Keynes, **How to Pay for the war,** Macmillan, 1940, p. 63 .

٥٢ ــ انظر فايفل ، راس المال الفكري لمايكل كاليتسكي ، ص ٢٤٠ .

٥٣ ــ المصدر السابق ، ص ٥٠١ .

٦ ـ كاليتسكي في الامم المتحدة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤

في آذار (مارس) ١٩٤٦ ، التحق مايكل كاليتسكي بدائرة منظمة العمل الدولية في مونتيريول باحثا في الاستخدام التام والإعمار فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال الفترة القصيرة ما بين تموز (يوليو) ١٩٤٦ وتشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٦ ، اصبح كاليتسكي مستشارا لهيئة التخطيط ووزارة المالية البولونية (٥٤) .

الا انه في نهاية عام ١٩٤٦ ، غادر مايكل كاليتسكي مونتيريول الى نيويورك ، حيث تم تعيينه نائبا لمدير قسم الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الدائرة الاقتصادية للامم المتحدة . وكان كاليتسكي يرى ان سكريتارية الامم المتحدة تستطيع كسب ثقة الحكومات اذا ما ابتعدت عن القاء الاحكام على السياسة فيها وعلى سياساتها . ولكن لا بد لهذا الموقف من ان يقترن بالموضوعية الكاملة والجرأة في مناقشة الحقائق وعلاقة الحقائق بالاهداف المقبولة دوليا .

لقد أسهم مايكل كاليتسكي في **اعداد التقارير الاقتصادية العالمية** ، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ . وقد امتازت هذه التقارير بدقة تحليلها الاقتصادي وتفصيليته ، لا بتوصياتها العريضة وشموليتها . وكان كل واحد من هذه التقارير يحتوي على قسم يخص كلا من الولايات المتحدة الامريكية ، واوربا الغربية ، واليابان ، ومجموعة من اقطار الشرق الاقصى ، ومجموعة من اقطار امريكا اللاتينية . ويدور البحث في كل منها حول الناتج القومي الاجمالي ومكوناته القطاعية وانفاقاته الرئيسية ، وتحليل التبدلات في الاستخدام والبطالة ، وفي الاسعار والاجور . وكانت الاقطار الاشتراكية والصين الشعبية تدرس على نفس النسق قدر الامكان ، مع ان أقساما من هذه التقارير كانت تتخصص ببحث الخطط الاقتصادية .

وقد نجح مايكل كاليتسكي في جمع عدد من المساعدين له . وقد شمل هؤلاء المساعدون من حين الى آخر كلا من ستانسلو برون ، ت.سي. جانغ ، ابريم إيشاك ، سدني جلاصمان ، بروجه كراخ ، س. كريستوفيكي ، ساميول اوريه ، جاكوب موزاك ، سوبندرا باتيل ، دي لا بينا ، لورنس ريد ، ستاين روسن ، ددلي سيرز ، مارجوري تكر ، س. كنغ (٥٥) .

كان مايكل كاليتسكي يشرف على التحليل الاقتصادي في كل قطر وفي جميع الاقطار موضوعة البحث الى ابعد حد من التفصيل ، وكان يصر على اقصى ما يمكن من الدقة ، وعلى البلاغة في التعبير ؛ وكان يدرس عادة كل كلمة ترد في نصوص التقارير لهذا الغرض .

كان موضوع اهتمامه ينصب على مشاكل السياسة الاقتصادية الجارية على

---

٥٤ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

٥٥ ـ انظر : S. Dell, **Oxford Bulletin**, op. cit., p. 32.

الصعيد القطري ، والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بأوجه النقص المصاحب لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وما يقترن بها من تضخم ، والانتكاسة في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، والاحداث المتعاقبة من التضخم والانكماش المصاحبين للحرب الكورية . وقد اقتفت التقارير الاقتصادية العالمية آثار هذه الاحداث في الاقطار الراسمالية ، والاقطار الاشتراكية ، والاقطار المتخلفة ما بين ١٩٤٧ و١٩٥٤ .

وقد عالجت هذه التقارير الاقتصادية العالمية مشاكل الاستخدام التام والتضخم والعجز في موازين المدفوعات في الاقتصاد الراسمالي العالمي (٥٦) . كما عالجت التطورات الاقتصادية في اقطار الاقتصاد الاشتراكي العالمي (٥٧) . وتضمنت دراسة التضخم في الاقطار المتخلفة ايضا (٥٨) .

لقد توصل سدني ديل من دراسة مساهمة مايكل كاليتسكي في هذه التقارير الاقتصادية العالمية خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤ الى انه كان يرى من الايسر حل المشاكل الاقتصادية بالقياس الى حل المشاكل السياسية . فان ضعف الالتزام بسياسة الاستخدام التام الذي ادى الى السماح بقدر اكبر من البطالة لمعاودة الظهور في الاقتصاد الراسمالي العالمي كان يعود الى تغير في الاسيقيات الاجتماعية لا الى نشوء مشاكل جديدة في ادارة الاقتصاد الراسمالي . وكان كاليتسكي يرى ان تعبئة الطاقة الكامنة في شعوب الاقطار الاشتراكية من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي وحل مشاكلها الاقتصادية انما تتوقف على المزاوجة ما بين التطور الاجتماعي والسياسي والمرحلة التي بلغتها التنمية الاقتصادية فيها (٥٩) .

وعلى الرغم من علميته وموضوعيته في ادائه لمهامه ، عانى مايكل كاليتسكي في السنوات الاخيرة من عمله في الامم المتحدة من آثار اشتداد الحرب الباردة وما ترتب عليها من الاضطهاد السياسي الذي قاده النائبان الامريكيان ، ماكاربن وماكارثي ، والرعب والفزع الذي بثّاه في سكريتارية الامم المتحدة . فقد تم فصل العديد من زملاء مايكل كاليتسكي لاسباب سياسية ظاهرة ، او ارغامهم على التعاون القهري مع الماكارثية . اذ كان عملاء مكتب المباحث الفدرالي يقومون بالتحقيق ليس مع مواطني الولايات المتحدة فحسب ، بل مع مواطني امريكا اللاتينية ايضا ، وفي اروقة الامم المتحدة . كما خضع العديد من مواطني الاقطار الاخرى الى الرقابة الشديدة داخل الامم المتحدة وخارجها .

وفي هذه الاثناء ، كان الضغط يسلط على مايكل كاليتسكي للتخلي عن موقفه الموضوعي في كتابة التقارير الاقتصادية العالمية ، وتقييد محتوياتها ولهجتها

---

٥٦ ـ المصدر السابق ، ص ص ٣٢ ـ ٣٣ ، وص ص ٤٤ ـ ٤٥ .

٥٧ ـ المصدر السابق .

٥٨ ـ يقع هذا الموضوع في مجال اختصاص الجزء الرابع من **الاقتصاد السياسي** .

٥٩ ـ انظر : S. Dell, **Oxford Bulletin,** op. cit., pp. 42 - 43.

واسلوب عرضها . ولكن كاليتسكي ابى ان يتزحزح قيد انملة ، فتم التخطيط لاخراجه من الامم المتحدة ، وذلك باعادة تنظيم السكريتاريـــة حيث تأسست مديريات عامة متقدمة . وكان من الطبيعي ان يحتل كاليتسكي احداها . ولكن ما حصل هو تنزيل درجته من نائب مدير الى رئيس قسم ، وبالتالي تجريده مـــن سلطة كتابة القسم الاول من التقارير الاقتصادية العالمية بدعوى اناطة ذلك ببعض الخبراء الخارجيين . فلم يعد لكاليتسكي من خيار ما بين قبول الاهانة او رفضها بالاستقالة والعودة الى وطنه الأم : بولونيا . فقرر الاستقالة والعودة رغم نصائح اصدقائه بخلاف ذلك ، لان كاليتسكي كان يأبى ان لا يكون على هذا المستوى الرفيع من النزاهة والعزة والشجاعة .

٧ ـ كاليتسكي في بولونيا : ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠

ساهم مايكل كاليتسكي خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ مساهمة نشيطة فـــي تكوين السياسة الاقتصادية البولونية ، ثم ساهم كأستاذ وباحث خلال الفتـــرة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ . اما السنوات الثلاث الاخيرة من حياته ، وهي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، فقد امضاها متقاعدا نشيطا في ما نشر من ابحاث في علم الاقتصاد والرياضيات .

قامت هيئة المؤهلات العلمية البولونية بمنح مايكل كاليتسكي لقب الاستاذية ، وهو اول لقب اكاديمي يتقلده في حياته . وفي عام ١٩٥٩ ، اصبح نائبا لرئيس المجلس الاقتصادي ، الذي كان اوسكار لانكه رئيسه ، وهـــو عبارة عن هيئة استشارية لمجلس الوزراء في بولونيا يتكون معظم اعضائه من بين الاقتصاديين الاكاديميين . وفي نفس السنة ، تم ترشيح كاليتسكي لرئاسة هيئة التخطيط بعيد المدى ، وبقي رئيسا لها حتى عام ١٩٦٠ .

كان مايكل كاليتسكي قد استأنف دوره في وطنه بالقائه بواكير بحثه عـــن دينامية الاقتصاد الاشتراكي ، او **دينامية الاستثمار والدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي** على وجه التحديد ، في المؤتمر الثاني للاقتصاديين البولونيين المعقود في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ . وقد احتوى هذا البحث على جوهر نظريته لنمـــو الاقتصاد الاشتراكي المنشورة بالبولونية في طبعتها الاولى في عام ١٩٦٣ (٦٠) .

وقد اعقبت المؤتمر الثاني سنتان من المناقشات المفتوحة ، لعب فيها مايكل كاليتسكي دور المدافع عن التخطيط الاقتصادي المركزي ضد اولئك الاقتصاديين الذين كانوا يدعون الى فهم التعامد والتداخل ما بين ستراتيجية النمو وعمـــل

---

60 -- M. Kalecki, **An Introduction to a Theory of Growth of a Socialist Economy**, B. Blackwell, Oxford, 1968.

النظام الاقتصادي .

وخلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، قام كاليتسكي ومساعدوه في هيئة التخطيط بعيد المدى باعداد اول خطة بعيدة المدى للاقتصاد البولوني : ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ . وجاءت هذه تطبيقا عمليا لنظريته في نمو الاقتصاد الاشتراكي . لقد بينت هذه الخطة بعيدة المدى الامكانية والكيفية التي بموجبها يتم تحديد معدل نمو الدخل القومي خلال الخمسة عشر عاما حينما يرتفع الاستهلاك ويتم تخفيف قيود التجارة الخارجية ، وتنظيم الاستثمار ، والمواد الخام ، والعمل .

ولكن هذه الخطة بعيدة المدى تعرضت الى النقد الشديد في قمة الحزب والدولة على انها انهزامية لانها تؤكد على القيود والسدود التي تقوم في وجه التخطيط حينذاك . ولكن التجربة العملية للحياة الاقتصادية جاءت مصداقا لموقف كاليتسكي ، اذ انها هي التي فادت ك. سكوميسكي K. Secomiski ، واضع الخطة المتفائلة البديلة عن مشروع خطة كاليتسكي ، الى اقراره بما نصه :

«وفي الطليعة جاء دور كاليتسكي الحاسم في صياغة الخطة بعيدة المدى الاولى للتنمية الاقتصادية البولونية ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ . ويستوي عمل كاليتسكي لاربع سنوات في هذا الميدان مع تكوين التخطيط بعيد المدى وطرقه وتحسين مبادىء التنسيق بين عوامله الداخلية والخارجية . وفيما كان يترأس الهيئة المركزية للتخطيط بعيد المدى ، أسهم كاليتسكي في تعليم وإذكاء عدد كبير من كوادر الباحثين والعناصر ذات التوجه نحو السياسة المعنية بالتخطيط بعيد المدى» (٦١).

بعد عام ١٩٦٠ ، احتفظ مايكل كاليتسكي بمركزين استشاريين لدى الحكومة البولونية : الاول هو المستشار العلمي لرئيسي هيئة التخطيط ، والذي استقال منه في عام ١٩٦٤ على أثر قيام جوملكا بنقد مقترحاته لخطة ١٩٦٦ــ١٩٧٠ ورفضها. والثاني هو رئيس الوفد البولوني الى مجلس التعاضد الاقتصادي للدول الاشتراكية (سيما) ، الذي لم يتخلّ عنه حتى عام ١٩٦٨ .

وخلال الفترة ما بين ١٩٥٥ و١٩٦١ ، ترأس مايكل كاليتسكي مجموعة من الاقتصاديين في اكاديمية العلوم البولونية لاجراء ابحاث في الرأسمالية الحديثة. وقد صدرت اربعة أعداد من **دراسات في الدورات التجارية في الرأسمالية الحديثة** ، تضمنت الدورات التجارية في الولايات المتحدة الامريكية ، واوربا الغربية خلال ١٩٥٠ ــ ١٩٥٥ ، والتحولات التركيبية في الاقتصادات الرأسمالية، والانتكاسات خلال ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ ، ودور تصدير رأس المال من الاقطار المتقدمة الى المتخلفة (٦٢) .

---

٦١ ــ انظر : K. Secomiski, **Michal Kalecki 1899 - 1970,** in: **Nauka Polska,** No. 1, 1971, p. 190. وهي مقتبسة عن

٦٢ ــ فابعل ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٩٧ .

وامتد نشاط مايكل كاليتسكي في تدريسه وبحثه الى مسائل التنمية الاقتصادية في العالم الثالث . فمنذ عام ١٩٥٩ ، جنبا الى جنب مع الاستاذ لانكه والاستاذ بوبروفسكي ، نظم مايكل كاليتسكي حلقة حول المسائل الاجتماعية ـ الاقتصادية للعالم الثالث ، حضرها عدد كبير من الباحثين في اكاديمية العلوم البولونية ، وجامعة وارشو ، والمدرسة المركزية للتخطيط والاحصاء في وارشو . كما كان كاليتسكي هو الروح المحركة لمركز الاقتصادات المتخلفة . وقد واظب كاليتسكي على اهتمامه بمسائل العالم الثالث منذ قيامه بالقاء محاضراته في **تمويل التنمية** بمدينة مكسيكو في عام ١٩٥٣ ، مؤكدا على الفروق الاساسية بين «التقدم» و«التخلف» ، ومطورا مفاهيم التخطيط بعيد المدى بغية تطبيقه على الاقطار المتخلفة (٦٣) .

وفي السنوات الاخيرة من حياته ، خصص كاليتسكي قسطا متزايدا من وقته الى الرياضيات الصرفة . حينما بلغ التاسعة والخمسين في عام ١٩٥٨ ، نشر كاليتسكي بحثا في الحدود ما بين نظرية الاعداد ونظرية الاحتمال . وحينما بلغ الخامسة والستين في عام ١٩٦٤ ، نشر بحثا آخر عن نظرية الاعداد . ثم توالت ابحاثه في المجلات الرياضية المختلفة عن خواص الاعداد الاولية في عام ١٩٦٥ ، و١٩٦٧ ، و١٩٦٨ ، و١٩٦٩ ، و١٩٧١ .

وقد ثمن الرياضيان البولونيان ، اودرفيلد وسنجزل ، مساهمة كاليتسكي في الرياضيات الصرفة قائلين ان لنظرياته طابعها المركزي مما يجعله يحتل مكانا خالدا في الرياضيات (٦٤) .

٨ ـ مايكل كاليتسكي اقتصاديا سياسيا : اشتراكيا علميا .

بقي علينا ان نوضح اسلوب البحث عند مايكل كاليتسكي ، وموقفه من الاقتصاد الرياضي ، وتقسيمه لعلم الاقتصاد الى علم الاقتصاد للراسمالية ، وللاشتراكية ، وللاقتصاد المختلط ، واشتراكيته العلمية ، ونظرته الى الثورة الاقتصادية ودوره فيها .

شخص الاستاذ ادوارد لبنسكي اسلوب البحث عند مايكل كاليتسكي على

---

٦٣ ـ يقع هذا الموضوع في مجال اختصاص الجزء الرابع من **الاقتصاد السياسي** .

٦٤ ـ انظر فايفل ، المصدر المذكور سابقا ، عن عناوين الابحاث واسماء المجلات البولونية التي نشرت فيها ، ص‌ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ وص‌ص ٥٤٦ ـ ٥٥٤ .

الوجه التالي :

«كانت قوة كاليتسكي العظيمة كمفكر تجريدي تكمن في معرفته الوثيقة بالحياة . يعتبره اولئك الذين يعرفون اعماله الاساسية فقط استاذا عظيما للتعقل الاستنتاجي ؛ ومنطيقا ذا عقل رياضي (عندما نسكت عن اولئك الذين يعتبرونه شكليا من دون صلة حقيقية بالحياة) . ولكن اي شخص عمل معه او قرأ له يدرك بروية اكثر انه يملك مزيجا مثاليا تقريبا من قوى الاستقراء والاستنتاج . اذ ان المرء يحس بحضور الحياة الحقيقية حتى في اكثر قواعده الرياضية عمومية» (٦٥).

كان مايكل كاليتسكي ينظر الى علم الاقتصاد على انه مشابه للفيزياء النظرية ؛ اذ ان كليهما «علمان كمثيان يقومان ، على اساس من المقدمات العامة المستمدة من المعرفة بالظواهر الحقيقية ، بتطوير نظام استنتاجي حينئذ تتم مقابلته بالعالم الخارجي » (٦٦) .

وخير مثال نضربه على منهج مايكل كاليتسكي هو تفسيره لقانون ساي عن الاسواق حيث جاء :

«يؤكد هذا القانون ، بصورة تقريبية ، على ان جميع الدخول ، والاجور والارباح ، تنفق كليا على شراء السلع والخدمات . وهذا هو بديهي بالنسبة الى الانفاق على الاستهلاك بينما يعامل التراكم على انه انفاق على الاستثمار دائما . واضح ان هذا المذهب يستبعد امكان فيض الانتاج Overproduction فيضا عاما ، حيث يكون مجموع الطلب مساويا لمجموع العرض على الدوام . ولهذا القانون وشائج نسب بقوانين حفظ المادة والطاقة . ولكن الفرق هو انه خاطىء بالتأكيد . وهو ينطوي على ان قيمة الدخل القومي ثابتة . فمثلا ، اذا قل الانفاق على الاستهلاك زاد الانفاق على الاستثمار بنفس المقدار . ولكن من الواضح دائما ان هذه لم تكن هي الحال لان قيمة الدخل القومي تخضع لتغيرات مضطربة . فأي انحراف عن قانون ساي كان يفسر على انه انحراف في سعر الفائدة الفعلي عن سعر الفائدة التوازني . لقد استغرق وقتا طويلا ادراك سوء الفهم التام لفكرة سعر الفائدة التوازني لانه لا علاقة لسعر الفائدة الفعلي به . فاهمال قانون حفظ القوة الشرائية كان يعني الاقرار بامكان فيض الانتاج فيضا عاما . وعلى وجه الخصوص ، فقد يكون الاستثمار اقل من التراكم المقابل للاستغلال التام للموارد الانتاجية لان حجمه يتحدد بعوامل مختلفة اختلافا كليا . وهذا يقود الى تكريس السلع غير المباعة . وواضح ان وضعا كهذا لا يمكن ان يستمر طويلا وسرعان ما تتبعه حالة نقص في الموارد ...

---

٦٥ ـ انظر : E. Lipinski, **Oxford Bulletin**, op. cit., p. 70.

٦٦ ـ انظر : M. Kalecki, **Why Economics is not an Exact Science** in : **Polish Perspectives**, No. 9, 1964, p. 62.

«كيف أمكن للاعتقاد بحفظ القوة الشرائية ان يستمر الى هذا الامد الطويل ؟ في رأيي ، لسببين اساسيين : المصالح الطبقية للراسماليين ، والتأييد الظاهر للقانون من خلال تجربة الفرد . فالمذهب الذي يستبعد فيض الانتاج فيضا عاما جعل النظام الراسمالي يظهر قادرا على الاستغلال التام للموارد الانتاجية وطرد التقلبات الدورية على انها احتكاكات غير ذات بال . وتم تيسير هذه التبريرية بجعل تجربة مسك الدفاتر المنزلي ، حيث من الواضح ان استهلاكا أقل يعني ادخارا اكثر ، تنسحب على الاقتصاد ككل . ولكن حيثما يكون الدخل الفردي مقدارا معطى ، يتم تحديد الدخل القومي في النظام الراسمالي من خلال قرارات الاستهلاك والاستثمار ؛ فالهبوط في احد هذه العناصر لا يعود ابدا الى الارتفاع في الآخر ارتفاعا اوتوماتيا . وهكذا ، فلا تنسحب التجربة الفردية على مجرى الاقتصاد ككل» (٦٧) .

ولكن علم الاقتصاد لا يتميز بنفس الدقة التي تتميز بها الفيزياء النظرية ، لضعف امكان التجربة فيه بالقياس الى الفيزياء. وقد اردف مايكل كاليتسكي قائلا:

«لنأخذ ثانية مثال قانون ساي . عندما نرفض الافتراض القائل ان الاستثمار يحدده التراكم ، تبقى لدينا مسألة ماهية محدداته الفعلية . ولما يتم بعد حل هذه المسألة حلا مرضيا . يمكن تقديم فرضيات مختلفة حول عوامل تحديد قرارات الاستثمار . ولكن من غير الممكن تدعيم احدها تدعيما حاسما من خلال التحليل الاحصائي للمعلومات ، فلا يمكن التأكد كليا من احدى الفرضيات لانه لا يمكن حذف الاضطرابات كما في حالة التجربة الفيزياوية» (٦٨) .

وقد بيّن كاليتسكي ان الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، ولاسيما نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ، تعاني من نفس المصاعب من التجربة والدقة ، حيث قال :

«تقوم هذه النظرية على مبدأ هو ان هدف الاقتصاد الاشتراكي هو رفع المستوى المعاشي ، ولكن هذا غير كاف لصياغة نظرية للنمو ، حيث ان زيادة ما في الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي تقود الى تحسين المستوى المعاشي في الامد الطويل ، الا انها تؤثر تأثيرا سالبا على الاستهلاك في المستقبل القريب ... ففي نظرية النمو نأخذ كمسلمة تقييم الحكومة المقارن للاستهلاك في المستقبل القريب وفي الامد الطويل الذي تقوم عليه مثل هذه القرارات . كما علينا ايضا ان نفترض سقوفا على معدل النمو في فروع منفردة من الاقتصاد تنشأ عن مثل هذه العوامل التقنية والتنظيمية كالموارد الطبيعية المحدودة ، والزمن اللازم لادخال التقنيات الجديدة وتدريب الاشخاص المجربين الخ ... ونظرية النمو التي تبنى على هذه الاسس انما هي نظرية استنتاجية خالصة ، ولكن هذه

---

٦٧ ـ المصدر السابق ، ص‌ص ٦٢ ـ ٦٣ .

٦٨ ـ المصدر السابق ، ص‌ص ٦٤ ـ ٦٥ .

الاستنتاجات لا تحدد كليا مجرى التنمية الاقتصادية لان العوامل «الخارجية» المذكورة تلعب لتوها دورا مهما جدا . وهكذا ففي مجال علم الاقتصاد الصرف تشكل نظرية النمو علما دقيقا ولكن هذا لا يستوعب جميع القضايا التي تنطوي عليها التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الاخرى ، فان تلك العوامل التي لا تدخل فيها هي ما تزال جدلية بصورة جوهرية ... وفوق ذلك ، غالبا ما تحقق ، بتعبير ملطف بعض الشيء ، في ان تستوفي في مناقشاتنا اعلى مقاييس الدقة في الصياغة والحجة . ويظهر ايضا ميل لان نعرض كبديهيات توكيدات او قطعيات او جزميات (Assertions) هي في الحقيقة مما يتطلب برهانا وهي ، بعد تمحيص أدق ، لا تؤول الى ان تكون مقنعة (tenable) » (٦٩) .

لئن كان في هذا ما يكفي لبيان المنهج العام لمايكل كاليتسكي في علم الاقتصاد، فما هو موقفه من المنهج الرياضي الخاص في علم الاقتصاد ؟ يمكن تقسيم الاقتصاديين الرياضيين الى مجموعتين : اولئك الذين يعيرون المسألة الاقتصادية الاهمية القصوى ويستخدمون الرياضيات لعرض وتحليل ظروف معينة ، واولئك الذين يحكم جمال الرياضيات نظرتهم والذين يرسمون نموذجا خالصا يقوم على افتراضات غير واقعية كما لو كانت واقعية تعبر عن مشاكل حقيقية .

كان مايكل كاليتسكي من الطراز الاول من الاقتصاديين الرياضيين ، وينصح أولئك الذين هم من الطراز الآخر في ألا يفوتوا على انفسهم مهنة الرياضيات . وفي هذا الصدد ، قال ج.د.ن. ويرزيك ، زميله في معهد الاحصاء في اوكسفورد سابقا ، ومدير المركز الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في لندن لاحقا :

«ما يعجبني في كاليتسكي هو انه يستعمل القدر اللازم من الرياضيات وليس اكثر ... وكان لديه منها في جعبته اكثر مما يعرض منها في نافذته . والشيء الثاني الذي كان يجذبني اليه هو الاسلوب الذي تبدو فيه مفاهيمه وتحليله وكأنها تقود الى الايضاحات الاحصائية بصورة طبيعية» (٧٠) .

اما بالنسبة لموقف مايكل كاليتسكي من استعمال الحاسبة او الكومبيوتر في التخطيط او التخطيط القياسي (Planometrics) فهو ذو شقين : الاول ، ان الحاسبة تساعد مساعدة جمة على ايجاد الحلول للمشاكل المحددة او النوعية التي تجابه المخططين في حقول معينة ؛ والثاني ان استعمال الحاسبة او التخطيط القياسي في ايجاد الخطوط العامة للتنمية انما ينطوي على آثار خطيرة . فهو يقلص من مجال الاخذ والرد بين الاقتصاديين (المخططين) والسياسيين ، ويفقر عملية التعليم بالممارسة اثناء اعداد الخطة ويخلع على التخطيط دقة وهمية قد تؤول الى

---

٦٩ ـ المصدر السابق ، ص ص ٦٤ ـ ٦٥ .

٧٠ ـ انظر : G.D.N. Worswick, **Oxford Bulletin**, op. cit., 1977, No. 1, p. 28 .

الرضى الذي يقوم على فروض غير مقنعة . كان مايكل كاليتسكي يفضل تفضيلا واضحا طريقة التقريب المتعاقب لانها مفهومة ، ومرنة ، وتسمح باختيار كفاءة الاستثمار في القطاعات المختلفة .

ولنعد ثانية الى الموقف العام لمايكل كاليتسكي من علم الاقتصاد من حيث تقسيمه الى فروعه المختلفة ، او بكلمة اخرى ، لم يقسم كاليتسكي علم الاقتصاد النظري الى علم الاقتصاد للرأسمالية ، وعلم الاقتصاد للاشتراكية ، وعلم الاقتصاد للاقتصاد المختلط ؟ كان جواب كاليتسكي واضحا : لان «الاطار المؤسسي كنظام اجتماعي ما هو الا عنصر اساسي في ديناميكاته الاقتصادية» (٧١) . ويعقب الاستاذ كروزميروس بروس على ذلك قائلا : «مما لا ريب فيه ، يعكس الاقرار التام بدور النظام الاجتماعي كعنصر اساسي في الدينامية الاقتصادية ، بشكل عام تماما ، الاسس الماركسية لعلم الاقتصاد عند كاليتسكي» (٧٢) وفي هذا الصدد تحتل مقالته في **المادية التاريخية والاقتصاد القياسي** (الايكونومتريا) اهمية خاصة لانها تحاول ان تضع التسبيب الاقتصادي القياسي في الاطار العام للفهم الماركسي للتطور التاريخي (٧٣) . وكذلك ينبغي التوكيد على مقالته الممتازة حول اهمية **مخططات اعادة الانتاج الماركسية للتحليل الاقتصادي الحديث** المعروضة بمناسبة الاحتفال المئوي **لرأس المال** لكارل ماركس (٧٤) .

بقي عليّ أن أحدد الموقف من العلاقة بين مايكل كاليتسكي والاقتصاد الماركسي والاشتراكية العلمية . قيّم الاستاذ ادوارد لبنسكي البحث الذي القاه مايكل كاليتسكي في المؤتمر الثاني للاقتصاديين البولونيين في عام ١٩٥٦ حول **دينامية الاستثمار والدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي** قائلا :

«لم يشر كاليتسكي الى ماركس ، لكنه اعتمد طرقه . وعلى الرغم من انه لم يذكر العلاقات الاجتماعية ، فان الاخيرة متضمنة في مشاهداته حول التناقض بين الاستهلاك والتراكم الخ ... كانت ورقته ، فيما اعتقد ، مثالا كلاسيا عن التحليل الماركسي للظواهر الاقتصادية ، كما كتبت في حينه» (٧٥) .

---

71 — M. Kalecki, **Theories of Growth in Different Social Systems,** in: **Scientia,** May - June, 1970.

راجع الفصل الرابع والثلاثين في أعلاه .

٧٢ ـ انظر : W. Brus, **Oxford Bulletin,** op. cit., p. 59.

73 — M. Kalecki, **Econometric Model & Historical Materialism ,** in: **Essays in Honour of Oskar Lange,** op. cit., pp. 233 - 238.

٧٤ ـ انظر : M. Kalecki, **The Marxian Equations of Reproduction & Modern Economics,** in: **Social Science Information 7(6), Paris, 1968.**

٧٥ ـ انظر : W. Brus, **Oxford Bulletin,** op. cit., p. 59.

اما بالنسبة للعلاقة النوعية بين نظرية الطلب الفعال لمايكل كاليتسكي والنظرية العامة لينارد كينز فقد شخصها الاستاذ ادوارو لبنسكي على ان «اولاهمـــا اشتراكية ، وثانيتهما برجوازية اصلاحية . نشأت النظرية الجديدة نشوءا مستقلا في بيئات اجتماعية مختلفة . وكان بعضهم يعتبر هذا دليلا اضافيا على سلامة النظرية ، تماما كما راى كريزفيكي في حقيقة ان الاشتراكيين والمحافظين بداوا جميعا يعتمدون المادية التاريخية آيات بينات لصالح المذهب . ولكن يرى آخرون حتى يومنا هذا في المصادفة تبريرا لوضع كاليتسكي وكينز في معسكر واحد»(٧٦).

ويعود هذا التفسير الخاطىء اول ما يعود الى قول جورج فايفل : «يظهر ان كاليتسكي احتفظ في آخر ايامه باهتمام حاد في اصلاح النظام الراسمالي اصلاحا جذريا» (٧٧) . وقد عقب موريس دوب في مراجعته لكتاب فايفل حول قول الاخير هذا بما نصه : «يحس المرء [وهو يقرأ قول فيويل] ببعض الحذر في مجابهة مسألة ما اذا كان كالتسكي اشتراكيا حقا بوصفـــه متميزا عن مصلح جـــذري للراسمالية» (٧٨) .

وقد عزز الاستاذ ادوارد لبنسكي العلاقة بين مايكل كاليتسكي والاشتراكية حيث قال : «منذ الثلاثينات ، يقترن اسم كاليتسكي بالحركـــة الاشتراكية ، بجناحها الفكري لا العمالي ... وكانت مقالاتـــه [في **المجلة الاشتراكيـــة** البولونية] مقالات نقدية حول اللاعقلانية السياسية والاقتصادية للراسمالية ... كان مع الاشتراكية لانه كان يشعر انها قد تكون نظاما افضل . بل يمكن ان تكون افضل فافضل ... فقد كان يشعر بقناعة ان «الانسانية» تتعلم من اخطائها» (٧٩).

وأخيرا وليس آخرا ، علينا ان نحدد العلاقة بين مايكل كاليتسكي والسياسة الاقتصادية . لقد أقر كاليتسكي انه كاقتصادي كان يحاول ان يعمل كمستشار في السياسة الاقتصادية جنبا الى جنب مع ابحاثه النظرية ؛ بل كانت مقترحاته في السياسة الاقتصادية تنبع من ابحاثه النظرية (٨٠) . فمن نظرية الطلب الفعال انبثقت سياسة الاستخدام التام ؛ ومن نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي انبعثت الخطة بعيدة المدى ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ ؛ ومن تحليلاته للتنمية الاقتصادية وتمويلهـــا

---

٧٦ ــ انظر ادوارد لبنسكي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

٧٧ ــ انظر فايفل ، مايكل كاليتسكي ، ص ٧ .

٧٨ ــ انظر : M.H. Dobb, **Economic Journal** Vol. 86, No. 342, June 1976, pp. 370 - 71.

٧٩ ــ انظر : E. Lipinski, **Oxford Bulletin,** op. cit., pp. 74 - 5.

٨٠ ــ انظر : M. Kalecki, **Zycie Gospodareze,** No. 25, 1964.

نشأت مسودة الخطة الاقتصادية لكوبا : ١٩٦١ ـ ١٩٦٥.، وتمويل الخطة الاقتصادية الخمسية الثالثة في الهند : ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ .

وعلى الرغم من ضآلة معامل الارتباط بين مقترحات مايكل كاليتسكي في السياسة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الرسمية ؛ بل تحول هذه المعامل الى كمية سالبة احيانا ، فانه كان مصرّا على مواصلة البحث النظري المقترن بمقترحات للسياسة الاقتصادية . وذلك ، اولا ، لاعتقاده بضرورة وجود فاصل زمني بين الحل التجريدي الذي يقترحه المستشار والاجراء الفعلي الذي تتخذه الحكومة . وثانيا ، قد يكون لمنتوج السياسة الاقتصادية استعمالات في مجالات اخرى . فمثلا لم تطبق مسودة خطته الاقتصادية لكوبا ، لكنها استعملت نموذجا قياسيا في تدريس التخطيط . وثالثا ، ما يتعلمه الاقتصادي نفسه من خلال تقديمه المشورة الاقتصادية سلبا او ايجابا وآثاره على اسهامه النظري .

وعلى هذا الاساس ، كان مايكل كاليتسكي يرى ان يقوم الاقتصاديون الاستشاريون بكتابة تقارير تفصيلية عما يتوصلون اليه ، لانه حتى وان لم يتم الاصغاء اليهم في حياتهم ، فان مشورتهم المسؤولة تترك آثارها بشكل او بآخر على السياسة الاقتصادية في المستقبل القريب او البعيد ، لان السياسيين يصغون الى مستشاري الاجيال السابقة .

وقد ايد ادوارد لبنسكي ذلك بقوله :

«كان واحدا من الاحلام القليلة التي حلم بها [كاليتسكي] هو من اجل امير جديد اشتراكي مستعد للاصغاء بإمعان الى نصح مستشاريه ، ومقيّم لاستقلالهم الفكري وحبهم للمجتمع فوق حبهم لشخصه ... كان كاليتسكي يبحث عن مثل هذا الامير من هافانا الى دلهي» (٨١) .

٩ ـ مايكل كاليتسكي الانسان

بيّنا في الاقسام السابقة قدرة مايكل كاليتسكي على الاسهام الخلاق في الاقتصاد السياسي الاشتراكي العلمي . بقي علينا ان نبيّن صفاته كإنسان ، لان هناك ترابطا وثيقا بين جانبي مايكل كاليتسكي : الفكري والشخصي .

من حيث الهيئة والصوت ، يوجد شبه كبير بين مايكل كاليتسكي وبرتراند رسل : كلاهما صغير الجسم ، كبير الرأس ، بارز الانف ، جهوري الصوت . كان مايكل كاليتسكي خجولا في مظهره ، قليل الكلام ، ولا يميل الى اللغو . من لا يعرفه ، قد يراه جافا ؛ ولكن من يعرفه عن كثب يتمتع بدفء صحبته ، ونزعته

---

٨١ ـ انظر : E. Lipinski, **Oxford Bulletin,** op. cit., p. 76.

الدمقراطية التي أملت عليه معاملة الناس باهتمـــام متكافىء على اختـــلاف منزلتهم (٨٣) .

كان مايكل كاليتسكي يتميز بالنزاهة والشجاعة التي لا تضارع . وقد ضربنا من قبل مثالا بارزا على ذلك في تمسكه بالموضوعية في كتابة التقارير الاقتصادية للامم المتحدة ، مما قاده الى الاقدام على الاستقالة من منصبه فيها رغم طغيان الموجة المكارثية في اروقتها حينذاك (٨٣) . ومثال آخر على نزاهته وشجاعته هو موقفه من النقد المتزايد الذي وجه اليه في السنوات الاخيرة من حياته العليلة ، لاسيما بعد ١٩٦٨ ؛ وما رافقه من ضغط على أنصاره حمل بعضهم على الهجـرة خارج بولونيا . فلم يملك مايكل كاليتسكي الا ان يحيل نفسه على التقاعد مبكرا ، وواصل ابحاثه لاحقا (٨٤) .

من المعروف ان مايكل كاليتسكي كان مولعا بالقول ان انسانية الانسان يمكن قياسها على سلم صاعد حسب مقدار الزمن الذي ينفقه الانسان في التفكير في موضوع آخر غير نفسه . وبهذا المقياس يبلغ كاليتسكي نفسه اعلى درجة في ذلك السلم . فاهتمامه بالانسان الاعتيادي ، ولاسيما الانسان العاطل عن العمل في النظام الراسمالي اثناء الثلاثينات هو الذي دفعه الى اكتشاف نظريـة الطلب الفعال ، ونظريته في توزيع الدخل القومي ، وسياسة الاستخدام التام . كما ان اهتمامه بالعامل ــ المستهلك في النظام الاشتراكي هو الذي قاده الى وضـــع ضوابط الموازنة بين الاستهلاك والاستثمار في نظريته لنمو الاقتصاد الاشتراكي. وكذلك اهتمامه بالانسان المتخلف اقتصاديا هو الذي افضى به الى نظريته في عجز الانظمة الوسطية عن انجاز مهام التنمية الاقتصادية (٨٥) .

كان مايكل كاليتسكي ناقدا ثاقبا للراسمالية . وقد اشتد نقده للرأسماليـة الامريكية على مر الزمن ، ولاسيما محافظتها على الازدهار من خلال الانفـــاق العسكري . ولكنه كان يفضل الانفاق على ابحاث الفضاء على الانفاق العسكري، وبالتالي يؤثر التسابق في الفضاء على التسابق في الســـلاح ما بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي (٨٦) .

كان مايكل كاليتسكي كعامل يتميز في انه «لم ينظر الى اي من مراكزه على انه مسلم به ، بل انه كان يضطلع بتلك الاعمال التي تسترعي اهتمامه الى درجـــة

---

٨٢ ــ انظر : E. Eshag, **Oxford Bulletin,** op. cit., 82 - 3.

٨٣ ــ المصدر السابق ، ص ص ٨٣ ــ ٨٤ .

٨٤ ــ فيوين ، المصدر المذكور سابقا ، ص ص ٤٤٨ ــ ٤٤٩ .

85 — M. Kalecki, **Essays on Developing Economies,** Harvester Press, London, 1976, pp. 30 - 40 and 198 - 203.

٨٦ ــ المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .

كافية . كان يعمل بجد ودقة فائقة . وكان يفرض اسلوب عمله على العاملين معه. بل لم يكن حقا ليفرضه عليهم ، بل كانت عدواه تسري اليهم . كان صارما مع العاملين معه ، وكان له الحق المعنوي في ذلك ، لانه كان اكثر صرامة مع نفسه على الدوام» (٨٧) .

وفي علاقاته الشخصية ، كان مايكل كاليتسكي رؤوفا يتجنب الاساءة الى الآخرين ، ولكنه في تفكيره الاقتصادي كان لا يرحم ، لان ما كان يعنيه ليس الاشخاص ، بل منطق الحجة/موضوعة البحث ليس غير . كان يبدو في المجادله كثير الكلام على غير عادته ، ولكنه حسن الاستماع ايضا ، لا يكاد يفوته شيء . كان مايكل كاليتسكي يتحلى بروح النكتة ، اذ ما تزال نكاته تروى في اروقة الجامعات ، وغالبا ما كان ينهي حلقاته الاكاديمية بنكتة بارعة او مفارقة لاذعة . ومما يروى عنه انه قال : حينما هبط ارض انكلتزة شرع يفتش عن نموذج «الرجل الكريم» الذي كان يتصوره موجودا فيها ، فلم يجد ، رغم طول بقائه . الا اثنين هما بيروسرافا وهو ايطالي ، وموريس دوب وهو شيوعي ! وغالبا ما كان مايكل كاليتسكي يوصف بأنه رجل صعب المراس ــ الا ان الرجل الصعب هو الذي لا يصدع بما يؤمر على حد تعريف سرافا نفسه .

ولعل خير وصف لشخصية مايكل كاليتسكي هو ما جاء على لسان اثنين من تلامذته حيث قالا :

«وربما كانت ميزته الاكثر جوهرية من غيرها هي التكامل بين عقله وارادته وشخصيته . كانت حياته دليلا على ان مستوى العالم وعمله لا يتحددان بصفاته العقلية فحسب ، بل بالارادة وضبط النفس اللذين يمكنانه من الانتفاع بما يملك من قابليات خلاقة ــ على حساب العمل الشاق وتكران الذات . واكثر من ذلك ــ وربما فوق كل شيء ــ بتحدد بالنزاهة في اداء البحث ، والمسؤولية في استنباط النتائج ، والشجاعة في التعبير عن آرائه والدفاع عنها» (٨٨) .

بقي مايكل كاليتسكي منذ زواجه في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ حتى وفاته في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٠ يلقى الرعاية والتشجيع من زوجته الحانية عليه ، مما مكنه من الاستماع الى ما يمليه عليه ضميره ، ولاسيما في اثناء الازمات التي ألمت به .

١٠ ــ اوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي

لا يحقق هذا الفصل غرضه في استكمال الجزء الثالث : **الرأسمالية**

---

٨٧ ــ انظر : Z. Dobrska & Szeworski, **Knowledge Character,** in: **Polityka**, May 1970. والقتيسة من فايفل ، مصدر سابق ، ص ٣ ومن ٥٥٨ .

٨٨ ــ المصدر السابق .

والاشتراكية من **الاقتصاد السياسي** الا اذا قام بإماطة اللثام عن اوجه التكامل ما بين مايكل كاليتسكي واوسكار لانكه . وهذه هي مهمة القسم الحاضر .

يقوم عمل اوسكار لانكه العلمي على قاعدة ان التقدم في العلم لا يتحقق بالرفض الكلي للنظريات القديمة وإحلال النظريات الجديدة محلها ، لا بل بالتحسين والتطوير الدؤوب لما هو قائم منها ، حيث قال : «ان التقدم العلمي لا يتحقق بضرب النظريات القديمة عرض الحائط واعتماد نظريات جديدة ، بل بالعمل المضني لاغناء واستكمال المعرفة العلمية القائمة ، وبقدر ما يتعلق الامر بتحليل التطور الاجتماعي ، يبدو ان المادية التاريخية انما هي النظرية الوحيدة التي يمكن ان تكون اساسا لاكتساب المعرفة اللاحقة» (٨٩) .

أما عمل مايكل كاليتسكي ، فقد كان يمثل الاستثناء الذي يثبت صحة هذه القاعدة ، فقد كان ينظر الى النظريات القديمة على انها نظريات مشبوهة . ولم يبدأ حياته العلمية كمنظر بدراستها دراسة اكاديمية منتظمة ، بل بدلا من ذلك وجه جهوده نحو مشاهدة الحياة الاقتصادية نفسها .

قيّم اوسكار لانكه مايكل كاليتسكي واعماله العلمية كما يلي :

«يرقى مايكل كاليتسكي الى حظيرة أبرز الاقتصاديين العالميين ؛ كان دائما يبحث عن الحلول الجريئة ، ولا يتجنب مطلقا المجادلات سواء في عمله النظري ام في نشاطه العملي . ولكن هذه المجادلات كانت دائما مثمرة تحدوها رغبته في خدمة التقدم الاجتماعي .

«وفي هذا الصدد ، ينبغي التأكيد على موقفه الاخلاقي ، وهو عظيم الاهمية في حالة الاقتصادي الذي قرر خدمة الممارسة الاجتماعية . لم يكن ابدا ليخشى الاعلان عن آراء غير شعبية . وفي عمله العلمي ، كان دليله الدائم ومعياره الوحيد هو : البحث عن الحقيقة وخدمة التقدم الاجتماعي ، وهما مرتبطان ارتباطا لا انفصام له» (٩٠) .

وبالمقابل قيّم مايكل كاليتسكي اوسكار لانكه وأعماله كما يلي :

«يلوح لي ان أعمال لانكه تنطوي على ثلاثة خطوط عظيمة الاهمية هي : (أ) مسألة أسلوب عمل النظام الاشتراكي ، (ب) دينامية الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي ، (ج) المادية التاريخية» (٩١) .

ثم اردف كاليتسكي قائلا :

---

٨٩ ـ انظر : O. Lange, **L. Krzywicki - Theorist of Historical Materialism.** in: O. Lange, **Papers** ... op. cit., pp. 80 - 81.

٩٠ ـ انظر : O. Lange, **Michal Kalecki,** in: **Polish perspectives,** Sept. 1964, p. 61 .

٩١ ـ انظر تصدير كاليتسكي في : O. Lange, **Papers in Economics & Sociology,** p. XI .

«كان اوسكار لانكة بالضبط ذلك النوع من الاقتصادي العام الذي شمل عمله لا علم الاقتصاد بالمعنى الدقيق فحسب ، بل ايضا ما يتصل به من مسائل علم الاجتماع من جهة ، وعلم الرياضة من الجهة الاخرى ... لم يكن باحثا موهوبا فقط ، بل كان عالما حقا ، ومعلما من الطراز الاول ...» (٩٢) .

واذا اردنا ان نجمل عناصر الشبه بين أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي ، فسنجدها فيما يلي :

انهما متعاصران . فقد عاش لانكة خلال الفترة ١٩٠٤ ــ ١٩٦٥ ؛ وعاش كاليتسكي خلال الفترة ١٨٩٩ ــ ١٩٧٠ .

واهتماماتهما في الاقتصاد السياسي نظرية وتطبيقية معا .

وكلاهما يستهدف من الاقتصاد السياسي الوصول الى السياسة الاقتصادية التي تعمل على تغيير الواقع الاقتصادي ــ الاجتماعي لصالح الجماهير عموما في حالة كاليتسكي ، وكذلك لصالح الطبقة العاملة خصوصا في حالة لانكه .

كلاهما مهتم بمشاهدة الحياة الاقتصادية الفعلية ، وان كان عنصر المشاهدة اقوى عند كاليتسكي منه عند لانكه .

كلاهما معني ومساهم في الاقتصاد الرياضي ، وان كان هذا العنصر ودوره في الاقتصاد السياسي العام اقوى عند لانكه منه عند كاليتسكي .

كلاهما ينظر نظرة مادية تاريخية الى الاقتصاد والاقتصاد السياسي .

كلاهما باحث ومعلم من الطراز الاول .

كلاهما أسهم في ديناميكة الاقتصاد الراسمالي والاشتراكي ، وعايش التجربتين .

كلاهما أولى اهتماما بالغا ايضا لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في «العالم الثالث» .

وكلاهما قام بدور المستشار الاقتصادي ، وان كان دور لانكه اكثر ايجابية من دور كاليتسكي في هذا المجال .

وعلى الرغم من كل اوجه الشبه هذه بين لانكه وكاليتسكي من حيث المبدا واختلافهما فيها من حيث الدرجة احيانا ، فانهما كانا مختلفين اختلافا جوهريا في ناحيتين : الاولى اختلافهما في طريقتهما للوصول الى المعرفة الاقتصادية : فقد اتبع لانكه الطريق المالوف وهو الدراسة الاكاديمية واجراء التفاعل بينها وبين الواقع الاقتصادي لوضع السياسة الاقتصادية التي تغيره وفقا للهدف المنشود . اما كاليتسكي فقد بدا دراسته بمشاهدة واقع الحياة الاقتصادية وتشخيص المشاكل المستعصية على الحل ، والبحث عن حل لها والاعتماد على التقليد الاقتصادي بقدر اسهامه في الحل ، واكتشاف مفاهيم جديدة بقدر ما تعينه على

---

٩٢ ــ انظر : Michal Kalecki, **Economic Journal**, Vol. LXXVI, No. 302, June 1966, pp. 431 - 32.

الحل ، وصولا الى السياسة الاقتصادية التي تعمل على حل المشاكل وتغيير الواقع وفقا للهدف المنشود .

والفارق الثاني هو ان لانكه وكاليتسكي كليهما كانا وثيقي الصلة بالحركة الاشتراكية البولونية ، والحركة الفكرية التقدمية في الغرب ، لكن اوسكار لانكه تطور تطورا سياسيا ملتزما بالحزب والدولة البولونية ، بينما حافظ كاليتسكي على استقلاله السياسي مدى حياته .

ولكن ، فيما يبدو لي ، كان اوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي متكاملين حتى في هذين الفارقين : فارق أسلوب دراسة الاقتصاد السياسي او درجة الاستقلال الفكري في الاقتصاد السياسي ؛ وفارق درجة الالتزام السياسي او الاستقلال السياسي . فقد كان اوسكار لانكه يعمل على تطوير الاقتصاد السياسي تطويرا متدرجا وشاملا آخر الامر ، في حين كان مايكل كاليتسكي يشخص الثغرات التي تقعده عن ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل القائمة ، فيقوم باكتشاف مفاهيم وادوات تعمل على سد تلك الثغرات . وعليه ، فلا مندوحة عنهما وعن اعمالهما معا من اجل استكمال الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر . كذلك ان المبالغة المفرطة في الالتزام السياسي الحزبي ـ السلطوي قد يكون على حساب التعبير الحقيقي عن مصالح الجماهير ، وقد يؤول الى الدوغمائية او الجمودية . ولكن الاستقلال السياسي وما قد يترتب عليه من استقلال فكري خلاق وروح مبادرة ومثابرة ، رغم كل ما قد ينطوي عليه من ظواهر التسيب او الانعزال او التعالي ، انما ينطوي على بذرة تصحيحية للدوغمائية او الجمودية الفكرية التي قد تلازم الالتزام الحزبي ـ السلطوي بالمفهوم الضيق بإفراط . وهكذا فان لانكه وكاليتسكي يتكاملان حتى في هذا الفارق الآخر القائم بينهما ، اذا ما نظرنا الى نتاجيهما نظرة جامعة مانعة من زاوية استكمال الاقتصاد السياسي للاقتصاد العالمي المعاصر .

الفصل الثاني

هيكل الاقتصاد السياسي للرأسمالية

يتألف هذا الفصل من القسم (١) الذي يحدد مفهوم الرأسمالية المعتمد ؛ والقسم (٢) الذي يعالج العلاقة بين الدولة والرأسمالية ؛ والقسم (٣) الذي يلخص نظرية الاسعار في ظل الرأسمالية ؛ والقسم (٤) الذي يعين مفهوم نظرية الادخار والاستثمار ؛ والقسم (٥) الذي يعرض نظرية المضاعف ودورها في الاقتصاد الرأسمالي ؛ والقسم (٦) الذي يتناول النظرية والسياسية النقدية للرأسمالية ؛ والقسم (٧) الذي يدرس نظرية توزيع الدخل القومي ؛ والقسم (٨) الذي يعالج نظرية الدورة التجارية والدورة التجارية السياسية ؛ والقسم (٩) الذي يلخص نظرية نمو الاقتصاد الرأسمالي في الامد الطويل ؛ واخيرا وليس آخرا القسم (١٠) الذي يحدد مفهوم السياسة الاقتصادية الرأسمالية .

١ ـ مفهوم الرأسمالية

مهما اختلف المؤرخون الاقتصاديون في تفسير مصطلح «**الرأسمالية**» ، نجدهم متفقين على استعماله على نطاق متزايد ، لانهم وجدوا من المستحيل تنظيم الحقيقة التاريخية ووصف التغير والمفارقة الاقتصادية ـ الاجتماعية من دون هذا المصطلح .

يقوم مفهوم مصطلح الرأسمالية في علم الاقتصاد السياسي على الملكية الخاصة في الانتاج وتنظيمه . وهذا المفهوم مستمد من كارل ماركس ، لان شكل الملكية جزء من العلاقات الاجتماعية للانتاج . وهذه تتوقف على دورها في العملية الانتاجية، وعلى التمييز الطبقي او العلاقة الطبقية ما بين مالكي وسائل الانتاج والمعدمين منها . والانتاج ، عند ماركس ، يلعب دورا اساسيا في التفسير التاريخي وفي التحليل الاقتصادي . ولا يقتصر معنى الانتاج على تكنولوجيا الانتاج التي تعتبر قوى الانتاج عنصرا تكوينيا من عناصرها فحسب ، بل يتوسع ليضم الانتاج الاجتماعي برمته (١) .

وينصب الانتاج في جوهره على عملية العمل . وما يميز العامل في عملية العمل في ظل الراسمالية عما قبلها انما هو «العامل الحر» (Free Labour) ، من الناحيتين القانونية والسياسية ، والمأجور بموجب عقد عمل . وهذا بدوره يتوقف على قيام الفصل ما بين العامل ووسائل انتاجه (٢) .

وهذا المفهوم الراسمالية ينسحب على ان اصولها ونموها يقومان على العملية التاريخية لتراكم راس المال . ولا يقتصر جوهر تراكم راس المال على عملية إغناء الراسماليين الافراد او الجماعات ، بل ينصب على تركيز الملكية ؛ وهي ما تزال على نطاقها الفردي الصغير ، تركيزا يؤول الى اثراء الاقلية من المالكين وإفقار الاغلبية من المعدمين . وعملية **التركيز** (Concentration) هذه انما تعقبها عملية **المركزة** (Concentralization) ، حيث تسيطر اقلية من الراسماليين في كل صناعة على اغلبيتهم ، فينشأ **راس المال الاحتكاري** (Monopoly Capital) . ثم يتوسع راس المال الاحتكاري في الدول الراسمالية المتقدمة ليسيطر على المناطق المتخلفة من العالم . مما يقود التركيز ، والمركزة ، والاحتكار الى قيام ظاهرة **الامبريالية** (Imperialism) على انها اعلى مراحل الراسمالية . وفي ظل الامبريالية ، تتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية ، وتتداخل الروابط بين الصناعة والمصارف ، وبينهما وبين الدولة (٣) .

ثم جاء التحليل الاقتصادي الاشتراكي للظواهر التي طرات على الراسمالية

---

١ ـ انظر اوسكار لانكه ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الاول ، القضايا العامة ، الفصل الثاني ، ص ص ٥٧ ـ ٨٠ ، الطبعة الثالثة (١٩٧٨) ، تعريب وتقديم الدكتور محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت . انظر ايضا اوسكار لانكه والدكتور محمد سلمان حسن ، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني ، عملية الانتاج والنظم الاجتماعية ، الفصل الاول ص ص ٢٩ ـ ٧٢ ، الطبعة الاولى (١٩٧٦) ، دار الطليعة ، بيروت .

٢ ـ انظر : **M.H. Dobb, Article on Capitalim, in: Marxism, Capitalism and Western Society, Vol 1, p. 388.**

٣ ـ انظر ف. آي. لينين ، الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية .

بعد الحرب العالمية الثانية ليؤكـــد على دور الصراع بين النظامين الاقتصاديين العالميين ، لاسيما تأثير قيام الاقتصاد الاشتراكي المتمثل في دول مجلس التعاضد الاقتصادي في أوربا التي يتطور اقتصادها بمعدلات نمو عالية . وهذه المجابهة بين الاشتراكية والرأسمالية عززت من القوة التساومية لحركات الطبقة العاملة ونقاباتها في الدول الرأسمالية ، مما مكنها من انتزاع تنازلات تم التعبير عنهـــا بارتفاع مستويات الاستهلاك وتقبل الطبقات الحاكمة لسياسة الاستخدام التـــام ومعدلات النمو العالية حتى أواخر الستينات على الاقل . ولهذا الغرض قامت سياسة التدخل الاقتصادي الحكومي والنفقات الحكومية بما في ذلك «التخطيط المؤشر » (Indicative Planning) الذي في ظله تفاعلت آثار الاستثمار الخاص والعام مع آثار النفقات العسكرية للتظافر على حلول الاتجاهات التضخمية بمـــا تنطوي عليه من ضغوط وازمات محل الاتجاهات الانكماشية الدورية التي كانت تـــود على فترة ما بين الحربين .

ومن الناحية الاخرى ، طرأ تحول باتجاه تطوير فكرة الامبريالية ، حيث انتقل مركز ثقل النقد الاشتراكي العلمي للرأسمالية من النقد القائـــم على فكرة ان الرأسمالية نظام غير مستقر داخليا تمزقه تناقضاته الداخلية نحو تعاظم العناصر المضادة للامبريالية ولاسيما ثورات العالم الثالث اثناء الستينات . وفي هذا الصدد اكد بول باران وبول سويزي على ان التناقض الرئيسي الذي ينتاب **راس المـــال الاحتكاري** انما يكمن في التعارض بين مقدار فائض القيمة المتولد في الاقتصاد الرأسمالي (فعلا او كامنا) وامكان تحقيقه في السوق الرأسمالية الاحتكارية ـ من خلال البيع لاشباع الطلب الاستهلاكي ، او الطلب الاستثماري للسلع الرأسمالية، او على شاكلة نفقات الشركات الاحتكارية والنفقات الحكومية بما في ذلك النفقات العسكرية . اذ ان الاحتكار الذي يوسع من الفرق ما بين الكلفة والسعر انمـــا يسبغ على هذه المسألة بعدا اضافيا يفسر توجه الرأسمالية الامريكية نحو التوسع منقطع النظير في الانفاق الحكومي ونحو السياسة الخارجية العدوانية (٤) .

٢ ـ الدولة والرأسمالية

الدولة انما هي الاداة الاساسية للسلطة السياسية في المجتمع الطبقي ، وهي بالمعنى الاوسع شكل التنظيم السياسي للحياة الاجتماعية . وتتميز الدولة بقيام نظام من الاجهزة والمؤسسات التي تكوّن سوية ماكنة الدولة ، كما تتميز بوجود

---

٤ ـ انظر : P. Baran & P. Sweezy, **Monopoly Capital**, Monthly Review Press, N.Y., 1966.

قوانين او قواعد ملزمة للسلوك تؤسسها الدولة او تقرها . وعلى هذا الاساس تقيم الدولة نظاما من العلاقات الاجتماعية ونظاما وتركيبا معينا لماكنة الدولة . ثم ان سلطة الدولة محدودة باقليمها مما جعلها تسهم في تكوين الامم .

الدولة ظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة لتقسيم العمل الاجتماعي ، وظهور الملكية الخاصة ، وتقسيم المجتمع الى طبقات . فمن الناحية الاقتصادية ، تحتاج الطبقات الحاكمة للدفاع عن امتيازاتها ولتوطيد نظام الاستغلال الذي تمارسه الى آلية سلطوية خاصة تمكنها من السيطرة السياسية ، التي تأخذ شكل الدولة وجهازها . ومهما اختلفت أشكال الدولة الطبقية ، وسلطتها ، وتنظيمها ، فانها في جوهرها وطبيعة علاقاتها بالمجتمع تمثل على الدوام السلطة السياسية للطبقة الحاكمة (دكتاتورية الطبقة) . فالطبقات المالكة لوسائل الانتاج تحقق سيطرتها السياسية بمساعدة الدولة والاقطار الاخرى .

قامت الدولة الراسمالية على اثر انتصار الثورة البرجوازية ضد الملكية المطلقة الاقطاعية وعلاقات الانتاج الاقطاعية . ومهما اختلفت هذه الدول في اشكالها ، فانها تمثل دكتاتورية البرجوازية في التحليل الاخير . وتميزت الدولة البرجوازية ما قبل الاحتكار بالدمقراطية البرجوازية ، وبأداء الوظيفة السياسية دون التدخل في اسلوب عمل النظام الراسمالي ، وحماية مصالح النبلاء والملاكين، فضلا عن البرجوازية .

لكن احتدام التناقضات الطبقية في الراسمالية الاحتكارية والاستعمارية ادى الى تعاظم دور الدولة وتوسيع وظائفها ، وتقليص القاعدة الاجتماعية للسيادة السياسية لراس المال الاحتكاري ، بالنظر لتعاظم الوعي ولكفاح الطبقة العاملة وحلفائها (٥) .

ان القوة الاقتصادية للاتحادات الراسمالية (الكارتيلات والترستات) الناجمة عن التركيز والمركزة وحدها لا تؤمن اطراد المركز الاحتكاري . لان ذلك يستلزم ، فضلا عن القوة الاقتصادية ، السلطة السياسية ليحدث التاثير المناسب على الدولة في اقليمها وفي المناطق والدول الواقعة تحت سيطرتها او نفوذها . ولا تقتصر هذه الحماية على السلع التي تنتجها الاحتكارات فحسب ، بل تمتد الى السلع البديلة عنها ايضا . وهذا التدخل الاقتصادي الذي تمارسه الدولة الراسمالية هو وحده القادر على تحويل القوة الاقتصادية للاتحادات الاحتكارية الى مركز احتكاري يؤمن لها ارباحا احتكارية تربو على ارباح المنافسة الحرة التي تخضع لسريان **قانون تساوي الارباح** Law of Profit Equalization .

واقتران القوة الاقتصادية للاحتكارات الراسمالية بالسلطة السياسية انما

---

٥ ـ انظر : G.N. Manov. **Great Soviet Encyclopedea**, Vol. 7, pp. 652-54.

يؤدي الى تحول سياسة الدولة من اللبرالية الى التدخلية ، والى اكتسابها القوة السياسية التي تجعل من الدولة اداة طيعة للتدخل في الحياة الاقتصادية لصالحها ، اذ تتحول من حراسة الملكية الى تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيما فعالا .

وعليه ، تضطلع الدولة في ظل الراسمالية الاحتكارية بوظيفة خلق المراكز الاحتكارية لمجموعات راسمالية معينة من خلال سياستها التدخلية في الحياة الاقتصادية ، وبهذا الاعتبار تصبح الدولة هي الخالقة للارباح الاحتكارية ، باستعمال القوة السياسية كاداة للسياسة الاقتصادية في الداخل والخارج . ومن هنا تتسم راسمالية الدولة الاحتكارية بسمة جوهرية هي التوسع الامبريالي لانها هي الخالقة للمراكز الاحتكارية والمدافعة عنها ، وبالتالي هي الخالقة لفائض الارباح الاحتكارية ، وهي كذلك تصبح الموزع العام للدخل القومي .

وراسمالية الدولة انما تعني اندماج السياسة بالحياة الاقتصادية حيث تصبح الدولة محورها . ومن خلال سياستها الاقتصادية التدخلية ، تخلق الدولة ارباحا احتكارية لبعض ، وتقلص من ارباح الآخرين ، وتسيطر على توزيع الدخل القومي، مما يكشف عن الطابع الطبقي للدولة على نطاق متزايد . وعلى هذا الاساس ، تتحول الدولة الراسمالية من الدولة الممثلة لجميع المراتب البرجوازية للمجتمع في ظل المنافسة الحرة ، الى الاداة الخاصة لخدمة الاحتكارات الراسمالية اكثر فأكثر .

ومن هنا ، تقوم طغمة الاوليغارشية الراسمالية بالسيطرة المباشرة على جهاز الدولة مسخرة الدمقراطية السياسية لاغراضها . ولكن كلما تعاظمت قوة الاوليغارشية الراسمالية ، اشتدت مقاومة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين لها في الداخل ، وتفاقمت مقاومة الدول الراسمالية الاخرى لها اثناء قيامها بالتوسع الامبريالي في الخارج ، مما يزيد من كلفة التوسع وثقله على كاهل الجماهير ، وبالتالي تشتد المقاومة الطبقية له ويتوسع نطاقها . وهكذا تقوم الاوليغارشية الاحتكارية بهجمة عامة على الدمقراطية السياسية .

وانجلال الدول الامبريالية لا يعزى الى التصفية الاختيارية للامبريالية ، بل لنجاح كفاح الشعوب التي كانت خاضعة للامبريالية . اذ تحرز الاقطار المستعمَرة استقلالها بالوسائل السلمية عندما تتعاظم قوة حركة التحرر الوطني الى درجة تجعل المقاومة الامبريالية المسلحة يائسة ازاءها . ان التناقضات الداخلية للنظام الامبريالي انما تكشفها الان العلاقات بين المتروبول الراسمالي والاطراف المحيطة به (٦) .

تضفي نظرية راسمالية الدولة المعاصرة على قوانين حركة الراسمالية مكانة

---

٦ ـ انظر اوسكار لانغه ، دور الدولة في الراسمالية الاحتكارية ، الباب الثاني ، الفصل الخامس من هذا الكتاب .

مركزية . تقوم هذه النظرية على مرحلة الراسمالية وتحديد طبيعة مرحلتها الاخيرة . وآية ذلك ان عملية المنافسة خلال فترة الراسمالية المنسيبة تقود حتما الى تركيز راس المال ومركزته وبالتالي الى مرحلة جديدة تسود فيها الاحتكارات على الاقتصاد كله . وفوق ذلك ، بينما كانت المرحلة السابقة من المنافسة الليبرالية تتميز بالتنظيم الذاتي لقوى السوق والتنمية الذاتية المطردة لقوى الانتاج ، صارت مرحلة الراسمالية الاحتكارية تتميز بالميل المتزايد لمعدل الربح نحو الهبوط وللانتاج نحو الركود . وتتطلب معادلة هذا الميل وبالتالي المحافظة على دينامية تراكم راس المال تدخل الدولة في الاقتصاد تدخلا متوسعا . ويتخذ هذا التدخل أشكالا مختلفة من تأميم الصناعات الاساسية ، الى قيام الدولة بتوفير الخدمات الاساسية، الى السيطرة المركزية على النقد والائتمان ؛ الى قيام الدولة بدعم الاستثمار ؛ الى خلق الدولة لسوق كبيرة للسلع ؛ الى تبني الدولة للابحاث والتطوير على حدود التكنولوجيا ؛ الى رقابة الدولة على الاجور ؛ الى قيام الدولة ببرمجة الاقتصاد ؛ واضطلاعها باقامة المؤسسات الاقتصادية الدولية . وهذا يقود الى التحول من الراسمالية الاحتكارية الى راسمالية الدولة الاحتكارية (٧) .

تنطوي المناظرة الماركسية حول الدولة الراسمالية على مضامين لها اهميتها بالنسبة الى الاقتصاد السياسي للراسمالية . اذ انها تقرر ان الراسمالية اسلوب نوعي من التنظيم الاجتماعي للانتاج ، له شروطه التاريخية المسبقة واشكال تطوره المعين . وتقرر ايضا ان للدولة دورا جوهريا في تأمين هذه الشروط المسبقة وان تركيبها المؤسسي واشكالها التدخلية لا بد لها من التحول مع ما يطرأ على الراسمالية من تغيرات وتطورات . وتقوم حجة المناقشة الدائرة ايضا على ان اجهزة الدولة الاقتصادية ووسائل تدخلها ليست بالمحايدة ، بل انها مندمجة في حركة راس المال وتكون مجالا من مجالات النزاع بين المصالح . هذا يعني ان تدخل الدولة له تقييداته الكامنة من حيث تأمين شروط تراكم راس المال ويخضع على الدوام لتاثير الصراعات الطبقية والكفاحات الدمقراطية ـ الشعبية . وهي تعني ايضا ان كفاية ادوات السياسة المعنية والاشكال العامة للتدخل تتغير لا حسب التغيرات التي تطرأ على التركيب الاقتصادي فحسب ، بل حسب التغيرات التي تطرأ على موازين القوى السياسية ايضا . وقد يعود الفشل الذي يطرأ على الاجراءات المعنية

---

٧ ـ انظر : A. Nikolayev, **Research and Development in Social Reproduction,** Moscow, Progress, 1975, pp. 71 - 92.

وكذلك :

Z. Menshikov, **The Economic Cycle: Postwar Developments,** Moscow, Progress, 1975, pp. 137 - 138, and pp. 265 - 269.

للسياسة او على ادوات السياسة العامة الى عدم كفاية أشكال التمثيل السياسي ، لا الى خطأ في التحليل الاقتصادي للرأسمالية المعاصرة . وهذا يعني انه من الضروري اعادة النظر في اجهزة الدولة قبل معالجة المشكلات الاقتصادية والازمات (٨) .

بعد تحديد مفهوم الرأسمالية وتعيين دور الدولة الرأسمالية، لا بد من الشروع بدراسة القيم النقدية للكميات الاقتصادية التي يقوم عليها الانتاج والتوزيع ــ اي دراسة عملية تكوين الاسعار .

٣ ــ نظرية الاسعار في ظل الرأسمالية

من الناحية النظرية الصرفة ، يلعب نظام الاسعار (Price System) او آلية الاسعار (Price Mechanism) اربعة ادوار هي : التخصيص (Allocation) الكفاءة (Efficiency) ؛ التموين (Rationning)؛ والتنبؤ (Prediction) .

في الدور الاول ، اي تخصيص الموارد الاقتصادية ، ينبغي ان يؤمن نظام الاسعار انتاج السلع والخدمات «الصحيحة» بالكميات «الصحيحة» لان وسائل الانتاج تم تخصيصها للانتاج بالمقادير «الصحيحة» .

وفي الدور الثاني لنظام الاسعار ، اي الكفاءة ، عليه ان يؤمن ان انتاج هذه السلع يتم عند مستوى التكاليف المثلى وعندئذ بكفاءة ، وان كان من غير الممكن انتاجها بالكميات الصحيحة من دون ذلك .

ثالثا ، على نظام الاسعار الكفوء ان يوصل السلع والخدمات التي يتم توفيرها الى المستهلك «الصحيح» بسرعة ورخص ، بحيث يتحقق الاشباع الاقصى .

وفي الدور الرابع ، على نظام الاسعار ان يحقق انجاز الشروط الثلاثة السابقة ليس في لحظة زمنية معينة ، بل خلال فترات زمنية . ينبغي على نظام الاسعار ان يتنبأ بمستقبل حركات العرض والطلب بحيث يمكن تلبية الطلب والعرض تلبية كفوءة في المستقبل (٩) .

---

٨ ــ انظر : R. Miliband, **The State in Capitalist Society**, London, Weidenfield & Nicolson, 1969; N. Poulantzas, **The Problem of The Capitalist State**, in: **New Left Review**, No. 58, 1969; B. Jessop, **Recent Theories of the Capitalist State, Cambridge, Journal of Economics, 1977, I,** pp. 353 - 373.

٩ ــ انظر : D.C. Hague, **The Task of The Comtemporary Theory of Pricing**, in: **D.C. Hage (ed.), Price Formation in Various Economies** , Macmillan, 1967, pp. 3 - 4.

يعاني الاقتصاد الرأسمالي المعاصر من سوء توزيع الدخل القومي بين الطبقات والمراتب الاجتماعية ، لان توزيع القوة الشرائية بين الافراد والعوائل ليس توزيعا عادلا . ولذلك تحاول الدول الرأسمالية من خلال الضرائب والمنح اعادة توزيع الدخل القومي . وعليه ، تنحرف آلية الاسعار الرأسمالية عن نظام الاسعار الامثل الذي يحقق الشروط أو الادوار الاربعة المذكورة ؛ بقدر انحراف توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية عن التوزيع العادل ، وبقدر انحراف توزيع الدخل القومي النقدي عن توزيع الدخل القومي الحقيقي . وعلى كل حال ، لا يكون نظام الاسعار عادلا ، ما دامت أذواق الافراد وحاجاتهم مختلفة ؛ لان القوة الشرائية للنقود ، لكل مجموعة من الاسعار ، تختلف باختلاف الافراد ؛ وعليه فكل نمط للاسعار لا بد له من ان يكون اكثر نفعا وملاءمة لبعض الناس منه الى الناس الآخرين (١٠) .

لنعد الان الى تلخيص نظرية الاسعار (١١) التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي للنظام الرأسمالي في هذا الكتاب . قسّم مايكل كاليتسكي نظام الاسعار الى قسمين . في القسم الاول ، تسود قوانين العرض والطلب على تجارة المواد الخام. اما في القسم الثاني الذي يتألف من منتوجات الصناعات التحويلية ، فيحدد اسعارها المنتجون ، حيث يتوقف ما يتمتعون به من هامش ربح (وهو الزيادة في السعر على التكاليف الاولية) على «درجة الاحتكار» السائدة في السوق الذي يبيعون فيه منتوجاتهم .

وقد أسيء فهم المقصود من تعبير كاليتسكي الخاص بدرجة الاحتكار . فقد اتهم كاليتسكي باختزال مفهومها الى المغالطة من خلال تعريف درجة الاحتكار على انها نسبة هوامش الارباح الاجمالية الى الاسعار . فما تعنيه درجة الاحتكار انما هو بالضبط غياب المنافسة من خلال الاسعار (وان وجدت المنافسة من خلال عناصر اخرى كالتمييز بين المنتوجات الخ ...) . كلما كانت منافسة الاسعار في اي سوق من الاسواق أضعف ، تعاظمت حرية المشروعات الرأسمالية في تحديد الاسعار بما يزيد على التكاليف . فنسبة هوامش الارباح الى الاسعار انما هي عرض من أعراض الاحتكار .

وفي بادىء الامر ، كان كاليتسكي قد عرض نظرية الاسعار عنده عرضا يقوم على الامد القصير . وكانت حجته ان درجة الاحتكار السائدة على الصناعة ككل هي كل ما هو مطلوب لتعليل حصص الاجور والارباح في الدخل القومي . الا ان جوان روبنسن اعترضت على ذلك مبينة انه لا بد لنظرية الاسعار من ان تقوم على عنصر

---

١٠ ـ انظر : J. Robinson, **Excercises in Economic Analysis,** Macmillan, 1961, pp. 200 - 203.

١١ ـ راجع الباب الثالث ؛ ديناميات الاقتصاد الرأسمالي ؛ الفصل الثامن من هذا الكتاب .

طويل الامد بحكم العلاقة ما بين الاسعار والتكاليف . اذ لا بد لنسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف الاولية ؛ وهي تختلف من صناعة الى اخرى لاسباب تقنية ، من تأثير على الارباح الاجمالية التي تقتضيها الاسباب التقنية (١٢) . وقد اجاب كاليتسكي على هذا الاعتراض باقتراح ان المشروع الرأسمالي الذي ينوء تحت تكاليف ثابتة عالية يسلك بموجب اتفاق ضمني لـ «حماية ارباحه» . وفي هذا الاقتراح اقرار بالمؤثرات طويلة الامد على عملية تكوين الاسعار ؛ ولكنه لم يأت في سياق متكامل مع التحليل قصير الامد للاسعار .

وتمت النظرية الحديثة عن الاسعار المدارة (Administered Prices) بصلة الى نظرية الاسعار عند كاليتسكي ، لانها تعني ان المنتجين يحددون الاسعار قبل ان يعرفوا المبيعات ، وفي هذا اقرار بوجود عنصر طويل الامد في عملية تكوين الاسعار المدارة بمعنى يفترض ان المشروعات الرأسمالية تأخذ بالحسبان متوسط التكاليف لحجم قياسي من الانتاج . اما الارباح الصافية المتحققة ، فتتفاوت بالنسبة للعلاقة ما بين الانتاج الفعلي والقياسي .

وعليه ، تؤكد كل الابحاث الجارية عن سياسة الاسعار التي تعتمدها الاحتكارات ، والتطورات الجارية على عملية تكوين الاسعار في اسواق المنتوجات ، على ان مبدأ درجة الاحتكار الذي كان كاليتسكي اول من ابتدعه هو الذي فتح الطريق امامها .

هنا تكمن اهمية حجة كاليتسكي في إحداث التكامل بين تحليل الاسعار وتحليل الطلب الفعال ، او بين علم الاقتصاد الجزئي (Micro - Economics) والكلي (Macro - Economics) . وهذا الانفصام ما يزال قائما في معظم الجامعات الامريكية ، ولن يتحقق تقدم ما في الميدانين ، ما لم يتم اتحادهما في نظرية عامة حقا (١٣) .

بعد بيان نظرية الاسعار التي تحدد القيم النقدية الكميات الاقتصادية ؛ تنتقل الى عملية تكوين الدخل من خلال دراسة كل من نظرية الادخار والاستثمار ، ونظرية المضاعف ودورها في تكوين الدخل القومي .

٤ ـ نظرية الادخار والاستثمار

افترض كاليتسكي افتراضا مبسطا الى درجة مهمة ان انفاق الدخول المكتسبة

---

١٢ ـ انظر : J. Robinson, **Michal Kalecki in Economics of Capitalism, in: Oxford Bulletin,** op. cit., p. 11.

١٣ ـ انظر : R.F. Harrod, **Economic Dynamics,** Macmillan, 1973, p. 2.

يتم من اسبوع الى آخر حسب مواعيد استلامها ، في حين لا تستجيب الدخول غير المكتسبة (كالريع والفائدة ومقسومات الارباح) استجابة مباشرة الى التغير في مواعيد الاستلام (وفوق ذلك ، لا يتحول التغير في الارباح الى مقسومات أرباح بصورة مباشرة) .

وعلى اساس من هذا الفرض ، استطاع كاليتسكي ان يصوغ مجمل نظرية الادخار والاستثمار او نظرية الطلب الفعال للاقتصاد الرأسمالي على الوجه التالي:

«قد نتأمل بادىء الامر في محددات الارباح في اقتصاد مغلق حيث يمكن اهمال الانفاق الحكومي والضرائب ؛ وهكذا سيساوي الناتج القومي الاجمالي مجموع الاستثمار الاجمالي (في رأس المال الثابت والمخزونات) والاستهلاك . وسيتم تقسيم قيمة الناتج القومي الاجمالي بين العمال والرأسماليين ، حيث لا يتم دفع شيء على الضرائب تقريبا . يتكون دخل العمال من الاجور والرواتب ، ويشمل دخل الرأسماليين او الارباح الاجمالية الاندثار والارباح غير الموزعة ، ومقسومات الارباح ، والمسحوبات من الاعمال غير المدموجة (Unincorporated Business) ، والريع ، والفائدة . وهكذا نحصل على الميزانية العامة التالية للناتج القومي الاجمالي ، حيث نميز ما بين استهلاك الرأسماليين واستهلاك العمال:

الارباح الاجمالية	الاستثمار الاجمالي
الاجور والرواتب	استهلاك الرأسماليين
	استهلاك العمال
الناتج القومي الاجمالي	الناتج القومي الاجمالي

واذا ما فرضنا فرضا اضافيا ، وهو ان العمال لا يدخرون ؛ عندئذ استهلاك العمال يساوي دخلهم . اذن ، يتعين مباشرة ان

الارباح الاجمالية = الاستثمار الاجمالي + استهلاك الرأسماليين . ما مغزى هذه المعادلة ؟ هل تعني ان الارباح في فترة معينة انما تحدد استهلاك واستثمار الرأسماليين ؟ يتوقف الجواب على هذا السؤال على اي من هذين العنصرين يخضع لقرارات الرأسماليين . والآن من الواضح انه قد يقرر الرأسماليون ان يستهلكوا ويستثمروا في فترة معينة اكثر مما كانوا في فترة سابقة ، الا انهم لا يستطيعون ان يقرروا كسب ما هو اكثر من ذلك . وعليه ، فان قرارات الاستثمار والاستهلاك هي التي تحدد الارباح عندهم ، وليس العكس بالعكس» (١٤) .

لا يقوى الادخار على ان يحدث من دون الاستثمار الذي يولد الزيادة في الدخل على الاستهلاك . فقد تمول الارباح المحتفظ بها في العام الماضي الاستثمار في هذا

---

١٤ ـ راجع الباب الثالث ، ديناميات الاقتصاد الرأسمالي ؛ الفصل الثاني عشر ، تحديد الدخل القومي والاستهلاك .

العام ، وقد يمول ما قد يحتفظ به من أرباح هذا العام الاستثمار في العام اللاحق ، ولكن الارباح المتحققة في هذا العام انما هي حصيلة الانفاق على الاستثمار والاستهلاك للرأسماليين في هذه السنة .

تتجاوز صيغة كاليتسكي هذه لنظرية الادخار والاستثمار او لمبدأ الطلب الفعال اثنتين من نقاط الضعف التي تكتنف صياغة كينز لها . النقطة الاولى تخص مفهوم «الميل للاستهلاك» ، يعتمد كينز على قانون نفسي يقول ان الناس ميّالون الى زيادة استهلاكهم ، كلما زادت دخولهم ، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخولهم . يقسّم كاليتسكي «الناس» الى عمال وراسماليين ، والدخول الى اجور، وهي ما يتم انفاقها بالتمام عند الاستلام ، والى أرباح ، يتناول نسبة منها الربعيون (مع فاصل زمني) ، ويقوم الرأسماليون جزئيا بانفاقها . لا يقوم ، عند كينز ، تمييز بين «الناس» ولا بين دخولهم ، في حين ، عند كاليتسكي ، يتأثر مجمل العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك تأثرا شديدا بالتوزيع ما بين العمل والملكية.

اما نقطة الضعف الثانية التي تتجاوزها صياغة كاليتسكي فتخص «المساواة بين الادخار والاستثمار» . يؤكد كاليتسكي بكل بساطة على ان الارتفاع في معدل الاستثمار سيزيد من تدفق الاجور ، التي سيتم انفاقها ، واذا ما كان الارتفاع المصاحب في الارباح يسبب زيادة في الانفاق من مقسومات الارباح ، فان الارباح ستزداد زيادة اكبر بهذا المقدار . وهكذا توجد زيادة في الارباح المحتفظ بها مساوية للزيادة في الانفاق على الاستثمار (١٥) .

ميز كاليتسكي بين الفعل الاستثماري(Act of Investment)والقرار الاستثماري (Investment Decision) . فمعدل القرارات الاستثمارية انما هو دالة متزايدة في الدخل القومي (الربح غير المستهلك) ، ودالة متناقصة في خزين رأس المال لفترة خلت . فقرارات الاستثمار الحالية يحددها الدخل القومي الحالي جزئيا (الطلب الفعال الكلي) ، وخزين رأس المال القائم جزئيا . لا يتوقف الدخل القومي الحالي على القرارات الاستثمارية المتخذة في ذلك الوقت ، بل على القرارات الاستثمارية المتخذة في زمن ماض ما . وعليه ، يتوقف ارتفاع الدخل القومي ، او هبوطه ، او سكونه على ما اذا كانت القرارات الإستثمارية ستتجاوز القرارات الاستثمارية السابقة ، او ستقصر عنها ، او ستحافظ على مستواها دون زيادة او نقصان .

وهكذا نجد ان النظام الرأسمالي يسلك كما لو انطوت العلاقة الدالية بين الاستثمار والدخل على تأخر زمني معين ، حيث يتخلف الدخل القومي عن الاستثمار ، والاستثمار عن القرارات الاستثمارية ، فتحدد القرارات الاستثمارية

---

١٥ ـ راجع الباب الثالث ، ديناميات الاقتصاد الرأسمالي ، الفصل الحادي عشر ، محددات الارباح .

السالفة الدخل القومي الحالي ، مما يؤثر على القرارات الاستثمارية الحالية ، وهي بدورها تحدد الدخل القومي في المستقبل .

ويلاحظ ان تمييز كاليتسكي بين الادخار والقرار الاستثماري جعل مفهومه لاستحثاث الاستثمار اكثر وضوحا من مفهوم كينز .

ان زيادة ما في معدل الاستثمار اليوم انما ترفع من الارباح الجارية عموما ، وتاثير هذا في رفع الارباح المتوقعة بالنسبة للمشروعات المنفردة ستتجاوز ما قد ينطوي عليه اي تغير في تكاليف السلع الرأسمالية ، لان الاحوال السائدة اليوم تؤثر على قرارات الاستثمار المتخذة ، وانها ستؤثر على الاحوال التي ستسود في المستقبل بعد تنفيذها .

وقد اكد كاليتسكي على ان مقدار التمويل الذي يتمكن منه مشروع ما انما يتوقف على سيولته او اعتباره الائتماني . وتوزيع القدرة على الاقتراض بين المشروعات انما يعتمد على رؤوس أموالها القائمة ونجاحاتها السابقة . وعليه ، فسعر الفائدة المتساوي لكل المشروعات لا ينظم معدل الاستثمار (١٦) .

٥ ـ نظرية المضاعف

إثر صياغته للنموذج الخالص ، أدخل كاليتسكي الميزانية العامة للدولة ، وميزان المدفوعات ، والدخول الوسيطة (Intermediate Income) ؛ مما يوحد المكتسبات (earnings) والادخار . وهذا هو ما يزودنا بكل العناصر الجوهرية في نظرية الطلب الفعال ، ولكنه يفتقر الى نظرية المضاعف ، مما يجعل الصورة التي يعرضها كان ـ كينز اكثر اقناعا .

اذن ، لا بد من استكمال نظرية كاليتسكي عن تحديد الدخل القومي من خلال املاء فجوة المضاعف (١٧) . كل تغير يزيد من الطلب الكلي سيرفع من مستوى الدخل . وفوق ذلك ، ستربو الزيادة في مستوى الدخل على حجم التحول في الطلب الكلي الذي يحدثها . افترض ان الاستثمار المخطط صفر ، عندئذ سيكون مستوى الدخل التوازني عند ٢٠٠ ، لانه عندئذ سيبلغ الادخار صفرا . افترض ثانية ان الاستثمار المخطط يرتفع من صفر الى ٥٠ ويبقى هناك . حينئذ ، يقفز مستوى الدخل التوازني الى ٤٠٠ ـ حيث لا تكون الزيادة ٥٠ ، بل ٢٠٠ . وهذه الزيادة المضاعفة في الدخل تنشأ عن حقيقة ان الزيادة في الانفاق على الاستثمار

---

١٦ ـ راجع الباب الثالث ، ديناميات الاقتصاد الرأسمالي ، الفصل الرابع عشر ، محددات الاستثمار .

١٧ ـ راجع الباب الخامس ، جوانب استكمالية للاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية ، الفصل التاسع والعشرون ، نظرية المضاعف والمعجل والتفاعل فيما بينهما .

ترفع من الدخل ، مما يستحث انفاقا استهلاكيا اضافيا . ويلاحظ ان ارتفاع الدخل من ٢٠٠ الى ٤٠٠ يتكون من الزيادة في الاستثمار البالغة ٥٠ زائدا الزيادة في الاستهلاك البالغة ١٥٠ .

وما نسبة التغير في الدخل الى التغير في الاستثمار $\Delta Y / \Delta I$ الا المضاعف الذي تبلغ قيمته العددية مقلوب الميل الحدي للادخار . اذا زاد الاستثمار المخطط بدولار واحد ، فلا يتحقق التوازن حتى يرتفع الادخار بدولار واحد . اذا كانت قيمة الميل الحدي للادخار X ، فالمطلوب زيادة في الدخل تبلغ $1/X$ دولارا لرفع الادخار بدولار واحد . وفي المثال الحالي ، حينما يرتفع الدخل بدولار واحد ، يرتفع الادخار بمقدار ٢٥ سنتا ، وبما انه لا بد للادخار من ان يرتفع بمقدار دولار واحد ، فالزيادة المطلوبة في الدخل تبلغ اربع دولارات .

ويمكننا المضاعف من حساب تأثير التحول الصاعد في الطلب الكلي على مستوى الدخل القومي ، ويعبر المضاعف ايضا عن مقدار ارتفاع الدخل الضروري لابلاغ الدخل الى مستوى الاستخدام التام . اذا كان مستوى الدخل التوازني ٤٠٠ ، ومستوى الدخل عند الاستخدام التام ٢٠٠ ، فالزيادة المطلوبة في الدخل انما تساوي ٢٠٠ . بما ان المضاعف هو ٤ ، فان السياسة الاقتصادية التي سترفع الطلب الكلي بمقدار ٥٠ انما هي التي سترفع الدخل الى مستوى الاستخدام التام. ويمكن التوصل الى التحول في الطلب الكلي لقياس **الفجوة الانكماشية** (Deflationary Gap) ، التي تعرف بقصور الطلب الكلي مقيسا بمستوى الدخل عند مستوى الاستخدام التام .

ويتخذ المضاعف أشكالا مختلفة منها مضاعف الاستخدام ، ومضاعف الاستثمار والمضاعف الحكومي ، ومضاعف التجارة الخارجية الخ ... (١٨) .

بعد دراسة عملية تكوين الاسعار ، وعملية تكوين الدخل ، لا بد من تحليل دور النقود في الاقتصاد الراسمالي ، وبالتالي دراسة النظرية النقدية في ظل الراسمالية .

٦ ـ النظرية النقدية في ظل الراسمالية

جاءت النظرية النقدية اكثر تفصيلا في صياغة كينز منها في صياغة كاليتسكي، رغم ان الاخير كان اول من أكد على ضرورة توافر التمويل قبل الشروع في الاستثمار ، بينما يأتي الادخار بعد ذلك .

---

١٨ ـ المصدر السابق .

وهكذا صار لزاما علينا املاء الفجوة النقدية (١٩) لاستكمال نظرية الدخل والاستخدام عند مايكل كاليتسكي . لقد اكد كينز على ان الافراط في الطلب سيؤدي الى ميل الاسعار نحو الارتفاع ؛ سواء زاد عرض النقد ام لم يزد ؛ وبخلاف ذلك ، اذا ما عانى عرض النقد من التفريط او القصور ، فان الاسعار ستميل نحو الهبوط .

وللتغير في عرض النقد اهميته ، لان السلطة النقدية تستطيع ، من خلال الزيادة في عرض النقد (عرض السيولة النقدية) ، ان تحدث انخفاضا في اسعار الفائدة ، والعكس بالعكس . وبقدر ما يقوى التغير في اسعار الفائدة على تحفيز التغير في الاستثمار وبالتالي في الطلب الكلي ، عندئذ ستعمل الزيادة في عرض النقد على رفع مستوى النشاط الاقتصادي ، والعكس بالعكس .

وفي هذا السياق ، طرأ تحول على النظرية النقدية من نظرية كمية النقود الى نظرية الاقتصاد النقدي في خضم «الثورة الكينزية» . في الاقتصاد النقدي ، تلعب النقود دورها الخاص وتترك اثرها على الدوافع والقرارات ؛ وتعتبر النقود احد العوامل الفاعلة في العمليات الاقتصادية ، اذ لا يمكن التنبؤ بمجرى الاحداث الاقتصادية في الامد القصير وتمييزها عما ستكون عليه في الامد البعيد من دون الالمام بالفارق بين سلوك النقود في الامدين المذكورين .

ولكي يتوصل كينز الى مفهوم حاسم لتوازن البطالة في الاقتصاد الرأسمالي، احتاج كينز الى مفهوم يعلل به سبب ما يطرأ من قصور على الاستثمار قبل هبوط سعر الفائدة الى الصفر ؛ فابتدع مفهوم «تفضيل السيولة» (Liquidity Preference) وادخله على جهاز نظامه الفكري لكي يزوده بالحلقة المفقودة . هذا يعني ان الخواص المؤسسية للنقود انما هي التي شكلت الاساس النهائي الذي يقوم عليه تفسير كينز للبطالة .

وفي النظام الرأسمالي ، تقوم الخواص المؤسسية للنقود على مكافاة السيولة العالية ، والكلفة الواطئة للاحتفاظ بها ، والمرونات المهملة للانتاج والاحلال . وهذه الخواص المؤسسية للنقود انما هي التي تجعل قوى السوق العادية تميل نحو خفض الكفاءة الحدية للاحتفاظ بالنقود ؛ مما يحول دون بلوغ النظام الرأسمالي مستوى الاستخدام التام . اذ ان هذا القصور او العجز الذي ينتاب آلية السوق انما هو الذي يحول دون تكيف النظام الرأسمالي تكيفا ذاتيا ؛ لان البطالة تقوم بسبب من ان مالكي الثروة يطلبون ما لا يمكن انتاجه (وهو النقود) ولا يطلبون ما يمكن انتاجه (وهو أشكال الثروة الاخرى) .

ويتجلى اسهام كينز في النظرية النقدية في توكيده على ضرورة استقرار

---

١٩ ـ راجع الباب الخامس جوانب استكمالية للاقتصاد السياسي الفصل الثلاثون : النظرية والسياسة النقدية في ظل الرأسمالية .

قيمة الانتاج ككل بمقياسها النقدي لكي تقوم النقود بأداء وظيفتها كمقياس للقيمة وواسطة للتبادل . ويستلزم تحقق هذه الضرورة استقرار معدلات الاجور النقدية. لانها هي الوحدة القياسية او العدّاد (Numeraire) للنظام النقدي . وتعني معدلات الاجور المستقرة ان تكون تكاليف الانتاج مستقرة هي الاخرى ، مما يجعل قيمة النقود مستقرة نسبيا ــ وبالتالي تكون الوحدة القياسية والعداد النقـــدي مستقرين ايضا .

وعلى هذا الاساس ، توصل كينز الى تعذر قيام اقتصاد «لانقدي» ، رغـم تحبيذه له ، ويخضع هذا الاستنتاج الى تحفظ واضح ، وهو ان الاقتصـــــاد الاشتراكي المحرر من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج انما هو اقتصاد «لانقدي» . وفي ظل الاقتصاد الاشتراكي ، لا تكون ملكية النقود بديلا عن ملكية وسائـــل الانتاج . فالسيولة النقدية لها اهميتها بالنسبة للمالكين الافراد ، لا بالنسبـــة للمجتمع ككل . وعلى افتراض تعذر قيام اقتصاد «لانقدي» في ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فان نظرية كينز للاقتصاد النقدي ، انما هي ليست بنظرية عامة تشترك فيها النظم الاقتصادية ــ الاجتماعية المختلفة ، بل هي نظرية خاصـــة تنسحب على اقتصاد الملكية الخاصة عموما ، والاقتصاد الراسمالي خصوصا (٢٠).

تقود دراسة نظريات الاسعار ، وتكوين الدخل ، والنقود ، الى ضرورة تناول توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية التي يتألف منها النظام الرأسمالي.

٧ ــ نظرية توزيع الدخل

قبل البحث في نظرية توزيع الدخل في الامد القصير والطويل ، علينا تحديد بعض المفاهيم والرموز المعتمدة فيها . لنفترض ان الاقتصاد الرأسمالي يخضع بصورة أولية لمعدل ربح عام تمثل بموجبه فاتورة الاجور السنوية زائدا الربـــح الصافي القيمة النقدية للدخل الصافي : $Y = W + P$

وتؤخذ قيمة خزين وسائل الانتاج ، (K) ، لتمثل مجموع راس المال الذي تستثمره وتصونه المشروعات الراسمالية معا .

عندئذ ، تقابل حصة الاجور في الدخل الصافي (W/P) ، ونسبة راس المال الى الدخل (K/Y) ، ومعدل الربح الكلي على راس المال (P/K) ، العلاقات المادية والاجتماعية الاساسية في الاقتصاد الرأسمالي .

---

٢٠ ــ راجع المصدر السابق .

يوجد عنصران في تحليل كاليتسكي للارباح . الاول هو ان حصة الارباح الاجمالية في الناتج الصناعي يحددها الهامش الاجمالي . والثاني هو ان تدفق الارباح الكلي السنوي يتوقف على التدفق الكلي لانفاق الراسماليين على الاستثمار والاستهلاك .

وعند الجمع بين هاتين النظرتين ، نتوصل الى الموضوعة المثيرة وهي ان المشروعات حينما تؤخذ ككل غير قادرة على زيادة ارباحها بمجرد رفع اسعارها . اذ ان رفع هوامش الربح يخفض الاجور الحقيقية وبالتالي الاستخدام في الصناعات الاجرية . تزداد حصة الربح ، الا ان الارباح الكلية تبقى مساوية لتدفق انفاق الراسماليين . وقد كانت حجة كاليتسكي تقوم على ان مجرد التوقع الاعلى للارباح لن يزيد من الانفاق ، لان المشروعات الرأسمالية ستبقى تترقب وقوع الزيادة في الارباح ، وهي ان تقع بالنسبة للمشروعات ككل .

يمكن توضيح هذه الحجة كما يلي :

الشكل رقم (1)

توزيع الدخل بين الاجور والارباح

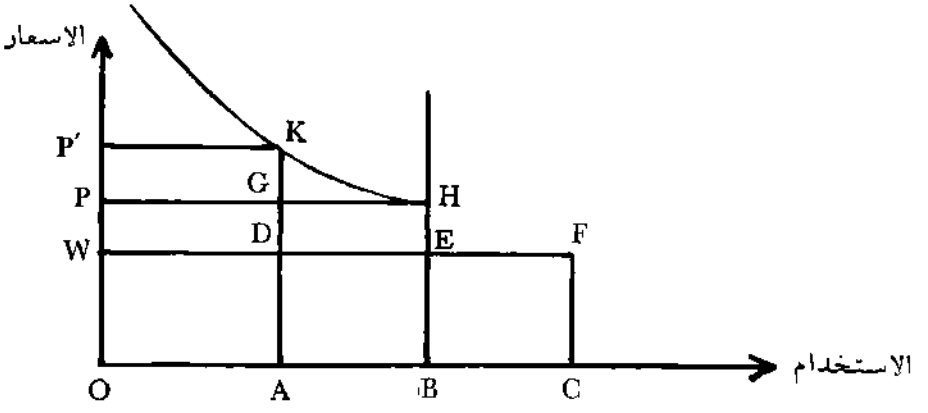

يقيس المحور السيني الاستخدام والمحور الصادي الاسعار . BC يمثل الاستخدام في قطاع الاستثمار ، و OW.BC فاتورة الاجور فيه . ويمثل الربح على مبيعات السلع الاستهلاكية مستطيل تخيلي يشغل مساحة مساوية الى OW . BC ، فوق خط WF (يفترض حذف الاستهلاك من الارباح للتبسيط).

حينما يسود مستوى السعر التنافسي OP ، يمثل الاستخدام في قطاع الاستهلاك OB : عند مستوى السعر OP' ؛ يكون الاستخدام في ذلك القطاع OA والبطالة هي AB ، اذا ما بقي الاستخدام في قطاع الاستثمار دون تغيير .

وعلى هذا المنوال ، استطاع كاليتسكي ان ينسج من تحليل المنافسة غير الكاملة الجزئي ومن تحليل الطلب الفعال الكلي نسيجا واحدا ، فتح الطريق امام مـــا يسمى بالنظرية الحديثة .

نظرية توزيع الدخل في الامد الطويل

تقوم النظرية الحديثة لتوزيع الدخل على معدل الربح الكلي ، لا على مستوى الاجور ، الذي يحدده سريان العملية الاقتصادية ، وعندئذ ، تصبح حصة الاجور بمثابة الفضلة التي تتوقف على الشروط التقنية . فمع معدل ربح ثابت ، وتقدم تقني محايد ، ومع ارتفاع معدلات الاجور النقدية على وتيرة معدل الانتاج الفردي بحيث يتم ارتفاع القيمة النقدية للانتاج الفردي بنفس المعدل ، عندئذ يقابل النمو في قيمة رأس المال ، K ، النمو في الطاقة الانتاجية المادية . ويفترض ان مستوى استغلال المنشأة ثابت . حينما يتحدد معدل الربح P/K ، يتم تحديد Y/K . اذن

$$\frac{P}{K} \cdot \frac{K}{Y} = \frac{P}{Y} \qquad \text{و} \qquad \frac{Y - P}{Y} = \frac{W}{Y}$$

وهكذا ، عندما يكون معدل الربح ثابتا ، تكون حصة الاجور في قيمة الانتاج ثابتة.

واذا افترضنا ان لا ادخار من الاجور ، وبتجميع تجربة كل المشروعـــات الرأسمالية ، نعلم ان مجموع الربح الصافي في السنة انما يساوي قيمة نفقـات الاستثمار زائدا الانفاق الريعي . ويمكن اجمال ذلك في القاعدة

$$P = \frac{1}{1 - C_p} \cdot I$$

حيث يكون الربح الصافي لسنة ، و (I) ، الاستثمار الصافي ، انما هو النمو في قيمة رأس المال خلال السنة ، و C_p هو الجزء المستهلك من الارباح ، بحيث ان $1 - C_p$ هو ذلك الجزء من الادخار الصافي في الربح الصافي ، SP .

وعلى هذا الاساس ، نستطيع الان تحويل قول كاليتسكي : (العمال ينفقون ما يكسبون والرأسماليون يكسبون ما ينفقون) الى صيغة تنطبق على الامد الطويل.

عندما تكون تقنية الانتاج معطاة ، يوجد معدل ربح مناسب الى Cp ، وهو الذي يحدد مجموعة الاسعار العادية وقيمة خزين راس المال ، K . حينئذ ، اذا تطورت التقنية بحيث تبقى نسبة قيمة راس المال الى قيمة الانتاج ثابتة على مر الزمن ، ومعدل الربح الموحد ثابتا . ان I/K هو معدل النمو للاقتصاد ؛ (g) ، و P/K هو معدل النمو ، (π) ؛ ويمكن كتابة القاعدة التي تنطبق على الامد البعيد

$$\pi = \frac{g}{SP}$$

وهكذا ، عند غياب الادخار عن الدخل المكتسب ، فان معدل التراكم ومعدل الراسماليين للادخار هما اللذان يحددان معدل الربح .

والنضال الطبقي لنقابات العمال يؤثر في توزيع الدخل القومي في ظل الراسمالية المعاصرة ، حيث ما تزال ظاهرة فائض الطاقة الانتاجية سائدة رغم سياسة التدخل الاقتصادي الحكومي من اجل تحقيق الاستخدام التام الى حد ما. تؤثر مساومة نقابات العمال على الاجور من خلال تعاظم انتشار المنافسة غير الكاملة واحتكار القلة على الاقتصاد الراسمالي من جهة ، وان لم تزل محصورة على نطاق ضيق نسبيا من الجهة الاخرى .

بحد تعاظم القوة التساومية لنقابات العمال من ارتفاعات الاسعار ، وحينئذ سيحدث اعادة توزيع الدخل القومي من الارباح الى الاجور . ولكن اعادة توزيع الدخل القومي هذه ستكون أقل مما كان سيحدث لو كانت الاسعار مستقرة . فالارتفاع في الاجور «يتحول الى المستهلكين» الى حد كبير ، بينما تميل الاسعار الى الارتفاع بدرجة اعلى نظرا لارتفاع انتاجية العمل .

وبهذا المعنى اصبح النضال الطبقي محددا مشاركا مهما في توزيع الدخل القومي لصالح الاجور في ظل الراسمالية المعاصرة .

يقي ان ندرس الازمات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الراسمالي العالمي من خلال دراسة نظرية الدورة التجارية والدورة التجارية السياسية المعاصرة .

٨ ـ نظرية الدورة التجارية والدورة التجارية السياسية

قدم مايكل كاليتسكي اول نموذج متكامل عن الدورة التجارية التي كانت وما تزال تنتاب الاقتصاد الراسمالي ، وتتكرر بصورة ذاتية مطّردة . ومفتاح الفهم لتحليله هذا انما يكمن في التمييز الذي مر ذكره ما بين القرارات الاستثمارية والنفقات الفعلية . فاليوم تصاغ خطط الاستثمار في ضوء التوقعات السائدة

اليوم . اذا كانت الآفاق تمكن خطط الاستثمار من ان تتجاوز الاستثمار الجاري، حينئذ سيكون الاستثمار الجاري اعلى في الفترة اللاحقة ؛ وبالتالي ، فان الارباح ستكون اعلى ، والتوقعات اعلى . وعليه ، ستكون عملية الازدهار الذي «يلغي نفسه بنفسه» (Self - winding boom) في الطريق . وفي عين الوقت ، سينمو خزين الطاقة الانتاجية تدريجيا ، وحينما سيتجاوز نمو الطاقة نمو الانتاج الجاري، يهبط «استغلال» الطاقة ، وتدلهم آفاق الربح ؛ وبأفل الازدهار (٢١) .

يمكن تفسير الآلية الاولية لنظرية كاليتسكي عن الدورة التجارية بالتفاعل المتبادل بين العاملين المحددين للحث على الاستثمار وهما: (١) التأثير المحفز لارتفاع الدخل على الاستثمار و(٢) التأثير المثبط او المكبح لنمو الطاقة الانتاجية بالنظر العلاقة المتميزة ما بين الاستثمار وخزين راس المال (حيث ان ترجمة القرارات الاستثمارية الى استثمارات فعلية توسع من خزين راس المال المنتج) والعكس بالعكس . وعليه ، «ما سبب الازمات الدورية ؟» يمكن الاجابة عليه بايجاز : «حقيقة ان الاستثمار ليس بالمنتج فقط ، بل منتجا ايضا» . فالاستثمار الذي هو «مصدر الازدهار» هو ايضا مولد المدة الراسمالية الاضافية او الطاقة الانتاجية الجديدة التي تنافس المدة والطاقة القديمة . وعليه «مأساة الاستثمار هي انه يسبب الازمة لانه مفيد . ولا شك ان العديد من الناس يعتبرون هذه النظرية متفارقة او متناقضة . ولكن النظرية ليست بمتناقضة ، بل موضوعيا ـ الاقتصاد الراسمالي » (٢٢) .

لعل اشهر تنبؤات كاليتسكي واصدقها هو نتوء «الدورة التجارية السياسية» في الاقتصاد الراسمالي ما بعد الحرب العالمية الثانية في مقالته المشهورة : **الجوانب السياسية للاستخدام التام** (٢٣) ، حيث تنبأ كاليتسكي انه حينما تتفهم حكومات «الدمقراطيات الراسمالية» كيفية المحافظة على الاستخدام التام بواسطة سياسة الميزانية العامة ، فانها لن تريد تحقيق ذلك ، لان الاستخدام التام المطرد انما يقوّض دعائم سلطة قيادة رجال الاعمال في السيطرة على العمال للحد من الاجور . ومن الناحية الاخرى ، ليس للبطالة المفرطة شعبية في صفوف الناخبين . ومن هنا ، جاءت نبوءة كاليتسكي في ان الاقتصاد الراسمالي سيعاني من دورة تجارية سياسية ، من جرائها سيتناوب عليه طوران : **قف** ، **سر** .

ومن يقرأ ، اليوم ، الفقرة الاخيرة من مقالته هذه ، يحار إجلالا في مدى

---

٢١ ـ راجع الباب الثالث ، ديناميات الاقتصاد الراسمالي ، الفصل الخامس عشر ، الدورة التجارية .

٢٢ ـ راجع المصدر السابق .

٢٣ ـ انظر : M. Kalecki, Political Aspects of Full Employment, **Political Quarterly**, No. 4, 1943.

صدق نبوءته :

«اينبغي على التقدمي ان يرضى عن نظام «الدورة التجارية السياسية» ، كما وصف في القسم السابق ؟ اني أعتقد ، عليه ان يعارضه على اساسين : (١) انه لا يؤمن الاستخدام التام الدائم ؛ (٢) ان التدخل الحكومي مشدود الى الاستثمار العام ولا ينطوي على دعم الاستهلاك . وليس ما تطالب به الجماهير ، الان ، هو تخفيف الكسادات ، بل الغاءها . كما ان الاستغلال الأتم للموارد الناشىء عن ذلك لا ينبغي ان يقوم على الاستثمار العام غير المراد لمجرد توفير العمل . بل ينبغي تكريس منهاج الانفاق الحكومي على الاستثمار العام فقط الى الحد الذي يكون فيه هذا الاستثمار ضروريا بالفعل . اما بقية الانفاق الحكومي الضروري للمحافظة على الاستخدام التام ، فينبغي استخدامه لدعم الاستهلاك (عن طريق السماحات الضريبية للعائلة ، والرواتب التقاعدية ، وخفض الضرائب غير المباشرة ، ودعم اسعار الضروريات) . ويقول معارضو مثل هذا الانفاق الحكومي ان سيبقى لاشيء تقدمه الحكومة مقابل النقود . والجواب ان ما يقابل هذا الانفاق انما هو مستوى المعيشة الاعلى للجماهير . اليس هذا هو الغرض من كل النشاط الاقتصادي ؟

طبيعي على راسمالية الاستخدام التام ان تقوم بتطوير المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعكس تعاظم قوة الطبقة العاملة . اذا استطاعت الراسمالية ان تكيف نفسها للاستخدام التام ، عندئذ يكون قد ادخل اصلاح اساسي عليها . وان لم تكن كذلك ، فانها ستكشف عن نفسها في نظام عفّى عليه الزمن ولا بد من الغائه .

ولكن ، ربما يقود النضال من اجل الاستخدام التام الى الفاشية ؟ وربما تكيف الراسمالية نفسها للاستخدام التام على هذا المنوال . يبدو ان هذا ما هو بعيد الاحتمال جدا . قامت الفاشية في المانيا في ظل خلفية من البطالة الواسعة وحافظت على سلطتها من خلال تأمين الاستخدام التام في حين فشلت الدمقراطية الراسمالية في تحقيق ذلك ، وما نضال القوى التقدمية من اجل الاستخدام الا سبيل للحيلولة دون عودة الفاشية في عين الوقت» (٢٤) .

ومع ذلك لا بد من دراسة العلاقة بين نظرية الدورة التجارية ونمو الاقتصاد الراسمالي في الامد الطويل .

٩ ـ النمو طويل الامد والدورة التجارية

طوّر كاليتسكي نموذجه الخالص عن الدورة التجارية الى تحليل يوحد ما بين

---

٢٤ ـ المصدر السابق .

تقلبات النشاط الاقتصادي (الدورة التجارية) والتراكم في الامد الطويل . حاول كاليتسكي ، منذ البداية في الثلاثينات ، توسيع نظرية الاستثمار لتشمل نظرية للتراكم في الامد الطويل ، الا انه بقي حتى النهاية غير مقتنع من انه سبر أغوارها. حيث جاء في مقدمة الجزء الاول من مختاراته عن **ديناميات الاقتصاد الرأسمالي** : «في نظرية القرارات الاستثمارية جرى باطراد البحث عن حلول جديدة . فمن حسن الطالع او سوئه ، حتى البحث الاخير نحا نحوا جديدا» (٢٥) .

كان كاليتسكي يرى ان الاختراعات الجديدة توسع من أفق الربح بالنسبة للمشروعات التقدمية تقنيا التي تقوم بانجاز الابداعات ، لا بالنسبة الى متوسط الربح المتحقق للصناعة ككل .

يتبغي التقرب من النمو طويل الامد في الاقتصاد الرأسمالي بنفس الاسلوب المستخدم في ادراك الدورة التجارية . لان الاخيرة حالة من الظاهرة العامة للاتجاه والدورة التجارية حيث يبلغ معدلالنمو صفرا او يكون الاقتصاد الراسمالي ساكنا . وتقوم نظريات الدورة التجارية على ثبات بعض الكميات الاقتصادية ، غير انه لا بد لها من النمو في الاقتصاد النامي . وعليه فمن الضروري تجاوز بحث الدورة التجارية من الاقتصاد الراسمالي الساكن الى حركته حركة تضم الاتجاه والتقلبات الدورية معا ، اذ ان المسالة المركزية في النظام الراسمالي المنافس انما هي اكتشاف اسباب نموه ، اذ ان تحقق تراكم رأس المال المجرد وتمكينه من توليد قابليات انتاج جديدة لا يبرهن على ان الاستثمار آت ولا على ان قابليات الانتاج الجديدة كافية (٢٦) .

ولا بد لدراسة نظريات الاسعار وتكوين الدخل ، والنظرية النقدية ، وتوزيع الدخل القومي بين الطبقات الراسمالية والعاملة ، ونظرية الدورة التجارية، ونظرية نمو الاقتصاد الراسمالي في الامد الطويل ، من ان تخلص الى تحديد معالم السياسة الاقتصادية الراسمالية المعاصرة .

١٠ ـ مفهوم السياسة الاقتصادية الرأسمالية

تقوم السياسة الاقتصادية الراسمالية المعاصرة على سياسة النمو الاقتصادي التي هي بدورها تتكون من اربعة عناصر هي : سياسة التسليح ، وسياسة ميزان المدفوعات الخارجية ، وسياسة الاستخدام التام ، وسياسة التضخم .

من المستحيل مناقشة المشكلات الاقتصادية للدولة الراسمالية المعاصرة من

---

٢٥ ـ انظر : M. Kalecki, **Dynamics** .... op. cit.

٢٦ ـ انظر الخاتمة ، الفصل الرابع والثلاثين ، نظريات النمو في الانظمة الاجتماعية المختلفة .

دون البحث في السلاح وصناعته . فقد اصبحت النفقات العسكرية العلاج لميل الاقتصاد الراسمالي نحو الانتكاس في نشاطه الاقتصادي وارتفاع البطالة الى الحد الذي يهدد سلطة الدولة الراسمالية . ولا يعني هذا ان الاستثمار في التسليح ضروري لسياسة الاستخدام التام ، لكنه السياسة التي تجابه المقاومة الدنيا وتكفي لتحقيق الاستخدام التام ، بصرف النظر عن محتواه . لان تطور صناعات السلاح مضر بالاقتصاد الوطني من ناحيتين : الاولى تمثل الخسارة الناجمة عن سياسة التسليح المتمثلة في انخفاض الاستثمار المدني بما يعادل الاستثمار العسكري ، وما يترتب على ذلك من خسران للزيادة في الانتاجية ، او للزيادة في الخدمات للسكان . اما الثانية فتمثل الخسارة الناجمة عن حرمان الصناعات السلمية والتقدم العلمي الموائم للحياة الانسانية من اسهام قوة العمل العلمية المستخدمة في صناعات السلاح ، ناهيك بالتردي الذي يطرأ على معنويات العلماء العاملين على ابداع اسلحة الفناء .

جنبا الى جنب مع سياسة التسليح ، تقوم سياسة الاستخدام التام على اهداف هي ليست باليسيرة . اذ لا يمكن فصلها عن موازين المدفوعات الدولية . ويصدق هذا القول على الولايات المتحدة بدرجة اقل مما يصدق على الدول الراسمالية الاخرى ، لمجرد كونها اكبر حجما ومواردها اكثر تنوعا .

تنطوي جميع الانشطة الحكومية على نفقات تتم تغطيتها من خلال الضرائب او القروض ؛ وكلها تحدث اثرا على حالة النشاط الاقتصادي في الدول الراسمالية . وامضى الادوات التي تعتمدها الحكومات الراسمالية للتأثير على هذا النشاط انما هي تغيير مستوى الانفاق . ولكن لا يمكن تحديد مستوى الانفاق تحديدا كليا على اساس من مستلزمات الطلب الفعال ، لان الانفاق مرتبط بجوانب اخرى من السياسة ، لا متصل بمصالح متضاربة لجماعات قوية تضغط على الحكومة ــ اذ ان سياسة الاستخدام في الولايات المتحدة قد مهدت لنمو المجمع العسكري ــ الصناعي ، وهذا الاخير صار مسؤولا عن توريط الاقتصاد الراسمالي في حروب باردة وساخنة .

ولجانب الانفاق من السياسة المالية ما يقابله في جانب الايراد او الضرائب منها . والضرائب اداة من ادوات التأثير على الطلب الفعال . فما تخفيض الضرائب الا وسيلة لتشجيع الانفاق المنزلي . وهذا الاخير بزيادته للمبيعات الجارية انما يحفز على زيادة الاستثمار ايضا . ولتخفيض الضرائب على فئات الدخول الدنيا اثره الاعظم في هذا الصدد . اما التخفيضات النسبية للضرائب فتعود بالنفع العميم على فئات الدخول العليا ، وهي ما يتم تبديده في الادخار المتزايد عموما .

وتلعب سياسة الائتمان دورا اضعف من السياسة المالية من حيث كون كل منهما اداة من ادوات سياسة الاستخدام . فالاستثمارات تتباين في درجة تأثيرها بالمؤثرات النقدية ، كتباين المشروعات الراسمالية ، من حيث الكبيرة او الاحتكارية منها تكون ضعيفة التاثر بها ، بينما تكون الصغيرة او المنافسة منها شديدة التأثر

بها . وعلى اية حال ، تلعب سياسة تحديد مستوى سعر الفائدة دورا ضعيفا في حساب ربحية الاستثمار الصناعي . حينما يتم حساب درجة المخاطرة التي ينطوي عليها مشروع ما ، بناء على فترة تسديد تساوي ثلاث سنوات ، عليه ان يعد بربح اجمالي معدله السنوي يعادل ١/٣ ٣٣ بالمئة من الاستثمار خلال السنوات الثلاث الاولى . وبالمقارنة مع نسبة الربح هذه ، فلا أثر حتى لفرق كبير في سعر الفائدة، ما بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة مثلا . وعليه ، فليس من تأثير يذكر لكلفة الاقتراض (او العائد الناجم عن الاحتياطيات غير المستعملة) على قرارات الاستثمار فيما يخص المشروعات تنطوي على درجة عالية من المخاطرة نسبيا .

يتجسد اهم تأثيرات السياسة النقدية في قطاع التعمير والاسكان . فالطلب على المساكن من قبل المنتفعين انما هو طلب مستقل عن النشاط الاقتصادي غالبا، بينما يتوقف العبء الذي تتحمله عائلة ما ذات دخل معلوم على سعر الفائدة الذي تدفعه على القرض الى حد كبير . ويعتبر الطلب على المساكن طلبا يعول عليه، لاسيما في القطر المتزايد السكان والمتعاظم الثروة . ويمكن تقدير فترة التسديد من خلال الايجار بـ ١٠ او ١٥ سنة . وللفرق البالغ ١ بالمئة في سعر الفائدة ، من ٥ بالمئة الى ٦ بالمئة مثلا ، اثره البالغ على ربحية الاستثمار الاسكاني ، بالمقارنة مع عائد اجمالي يبلغ ١٠ بالمئة سنويا .

لقد اظهرت التجربة العملية ان السياسة النقدية ليست بناظم دقيق للاقتصاد الراسمالي . فما ان انطوت على تأثير ذي شأن على الاقتصاد الراسمالي مرة ، الا وكان تأثيرها مفرطا على حركته .

. اما سياسة ميزان المدفوعات الدولية ، فتقوم على التمييز بين ثلاثة من عناصر الميزان هي الفائض او العجز على حساب الدخل ، والتدفق الصافي لراس المال طويل الامد ، وتدفق الاقتراض قصير الامد الى القطر والإقراض قصير الامد منه . وما تزال اسعار الفائدة النسبية تلعب دورا مؤثرا على حركة الاقراض قصير الامد ، وان لم تعد أهم العوامل المؤثرة في النظام النقدي الدولي .

وفي اثناء الفترات التي تسودها توقعات جادة حول التغيرات في اسعار الصرف ، تتحرك الاموال من مركز الى آخر حسب جاذبية اسعار الفائدة النسبية الماثلة ، وعلى كل قطر ان يساير حركة اسعار الفائدة في الاقطار الاخرى . فالسلطات النقدية في الاقطار التي يتسم ميزان مدفوعاتها بالضعف لا تجرؤ على ان تسمح لاسعار فوائدها بالهبوط مهما يكن لذلك من مردود على سياسة الاستخدام فيها ، بينما لا تشعر الاقطار التي يتسم ميزان مدفوعاتها بالقوة بضرورة تخفيض اسعار فوائدها .

غير ان العامل المؤثر الاهم في حركة التدفقات النقدية قصيرة الامد انما هو التغيرات في اسعار الصرف . اذ ان لاي انخفاض متوقع في سعر الصرف ما يقابله من تدفق نقدي خارج ، بينما لاي ارتفاع متوقع في سعر الصرف ما يقابله من تدفق نقدي داخل .

يتوقف نطاق سياسة الاستخدام لكل قطر على موقعه في التجارة الدولية . فالقطر الذي يتمتع بموقع تنافسي قوي ، انما يسير في طريق النمو الذي يقوده التصدير على طول الخط . ولا شك في ان النمو الذي يقوده التصدير انما يفضل الركود الذي يقوده الاستيراد . وقد يقود النمو الذي يقوده التصدير الى فائض جار لا يلغيه الاقراض الخارجي ؛ مما يؤول الى تدفق نقدي داخل يأخذ شكل الاحتياطي النقدي . وعليه ، فالعمل ، والبراعة التقنية ، والقدرة على التسويق التي تبذل من اجل تكوين فائض الصادرات كلها لا تسبغ شيئا على الاقتصاد الوطني سوى احتياطي العملة الاجنبية غير الضرورية . اذن ، قد تكون الزيادة في الاستيراد او الاستثمار هي التي تفضل الزيادة في التصدير .

اما القطر الذي يحتل موقعا تنافسيا ضعيفا في التجارة الدولية ، فانه يعاني من ميل نحو ميزان مدفوعات غير ملائم مما يقتضي تصحيحه . والسياسات المعتمدة لتصحيح عجز حاد غير مرغوب فيه انما هي : تشديد الحماية من خلال رفع الرسوم الكمركية على الواردات لحماية الانتاج الوطني ضد المنافسة الخارجية، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تخفيض اسعار صادرات القطر ورفع اسعار وارداته ؛ وأخيرا الضغط على الطلب الفعال والتنفيس عن البطالة .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مر الاقتصاد الراسمالي العالمي بطورين : تميز الطور الاول الممتد حتى اوائل السبعينات بالمحافظة على درجة عالية من الاستخدام من دون درجة عالية من التضخم . اما الطور الثاني الذي شرع منذ اوائل السبعينات فقد تميز باقتران البطالة المتزايدة بالتضخم المتصاعد . وبدا ان السبيل الوحيد للجمع بين الاستخدام التام والاسعار المستقرة انما هو السيطرة على الدخول النقدية ، غير ان صعوبات جمة ومؤسسات راسمالية جبارة تقاوم تلك السيطرة . بيد ان لاطراد التضخم عواقب داخلية وخيمة . اذ ان التضخم يميل الى تغليب مصلحة اصحاب الملكية على حساب اصحاب الدخل المكتسب ، لانه حينما يفدو ارتفاع الاسعار في المستقبل طبيعيا ، فان القيمة النقدية اليوم للموجود الذي يدر دخلا سترتفع بموجب الاعتقاد السائد حول ارتفاع قيمتها في المستقبل . وعلى هذا تنتقل القوة الشرائية الى أحضان مالكي الاسهم والاراضي والعقار . وتصبح هذه وسيلة للمضاربة ؛ وبالتالي ينحرف التمويل عن الاستثمار المنتج ونحو شراء الاملاك القائمة لغرض بيعها بقصد الربح . وعلى هذا تجد الاقلية من السكان دخولها النقدية في ارتفاع ، بينما تعاني الاكثرية من انخفاض قوتها الشرائية الناجم عن ارتفاع الاسعار المطرد .

وعليه ، فان «الحرب الطبقية لم تكن العنصر الشرير الوحيد في نظام السوق الحرة الذي يسبغ الاضطراب على عصر النمو . فقد قامت المشكلات الناجمة عن التطور المتفاوت ما بين الامم الراسمالية ، والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاقطار الصناعية واصحاب المنتوجات الاولية ، لاسيما في العالم الثالث ...

حيث المنافسون الاقوياء يزدادون قوة ، والمنافسون الضعفاء يزدادون ضعفا»(٢٧).

---

٢٧ ـ انظر: J. Robinson, F. Wilkinson, What has become of Employment Policy, **Cambridge Journal of Economics**, No. 1, 1977, pp. 10 - 11.

الفصل الثالث

هيكل الاقتصاد السياسي للاشتراكية

يتألف هذا الفصل من القسم (١) الذي يحدد المفهوم المعتمد للاشتراكية في هذا الكتاب ؛ والقسم (٢) الذي يعالج العلاقة بين الاشتراكية والدولة ؛ والقسم (٣) الذي يميط اللثام عن اوجه الشبه والاختلاف في الاطار الاجتماعي ـ المؤسسي للرأسمالية والاشتراكية ؛ والقسم (٤) الذي يدرس نظرية الاسعار في ظل الاشتراكية ؛ والقسم (٥) الذي يعالج دور الاستثمار وسعر الفائدة في الاقتصاد الاشتراكي؛ والقسم (٦) الذي يقوم بتحديد دور المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي؛ والقسم (٧) الذي يبين خلفية نظرية الاقتصاد الاشتراكي ؛ بينما يدرس القسم (٨) نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ؛ ويبقي للقسم (٩) ان يعالج النظرية النقدية في ظل الاشتراكية . اما القسم (١٠) والاخير فيتناول معالم السياسة الاقتصادية الاشتراكية .

١ ـ مفهوم الاشتراكية

الاشتراكية انما هي الطور الاول من التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي

ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان ، رغم بقاء التمايز بين الطبقات العاملة والفئات الاجتماعية ؛ وهو طور من خلاله يتم توفير شروط الانتقال الى مجتمع لاطبقي ، متجانس اجتماعيا ، اي الى الطور الثاني او الاعلى وهو الشيوعية . وهذا الانتقال يحدث تدريجيا على اساس من الإعمال الواعي والمخطط لقوانين التطور الاجتماعي وعلى اساس من التضامن والتعاون بين جميع الطبقات والفئات الاجتماعية ، مع احتفاظ الطبقة العاملة بدورها القيادي . وفي هذه العملية تصبح الدولة الاشتراكية دولة كل الشعب .

ومع ظهور الاشتراكية ، تظهر حقبة جديدة في التاريخ الانساني ، حيث يقوم الناس بصنع شروط التنظيم الواعي لعلاقاتهم الاجتماعية بالتدريج ، وهي شروط تجعل العلاقات الاجتماعية تحت سيطرة المجتمع ، حيث يصبح ممكنا تطور الفرد تطورا منسجما ، وحيث يتم جذب جماهير الشعب الى صنع التاريخ صناعة واعية (١) .

وما الاشتراكية ، اذن ، الا نظام اجتماعي ـ اقتصادي جديد ما يزال في دور التكوين . يخضع المجتمع الاشتراكي لقوانين اقتصادية موضوعية كامنة في صلب الاقتصاد الاشتراكي . ويتأتى في المقام الاول منها القوانين العامة للتطور الاجتماعي التي تمت صياغتها في نظرية المادية التاريخية . هذا يعني ان المجتمع الاشتراكي كالمجتمع الرأسمالي يتطور من خلال التناقضات . غير ان الفرق الجوهري بين المجتمع الاشتراكي والمجتمع القائم على السيطرة الطبقية انما يكمن في طبيعة هذه التناقضات حيث انها غير متضادة او سلمية او في صفوف الشعب عندما تحدث في ظل الاشتراكية ، بينما هي متضادة او عنيفة او مرتبطة بالمصالح الطبقية في ظل المجتمعات القائمة على السيطرة الطبقية . هذا يعني ان المراتب او الفئات الاجتماعية المختلفة انما هي معلقة على التركيب الفوقي في ظل الاشتراكية ، بينما تقوم الطبقات الاجتماعية المتضادة على علاقات الانتاج السائدة في المجتمعات ما قبل الاشتراكية . لذلك ، يتعذر حدوث حل للتناقضات في المجتمعات ما قبل الاشتراكية من دون ثورات اجتماعية اساسا ، بينما يتم حلها سلميا لانه لا يتطلب تغييرا نوعيا في علاقات الانتاج في ظل الاشتراكية .

تسري القوانين الاقتصادية الموضوعية على الرأسمالية والاشتراكية . غير ان سريانها على الاقتصاد الرأسمالي يكون كسريان قوانين الطبيعة اي بصورة تلقائية وغير واعية ، ولاسيما في طور رأسمالية المنافسة الحرة ، في حين تسري القوانين الاقتصادية الموضوعية في المجتمع الاشتراكي القائم على الاقتصاد الاشتراكي

---

١ ـ انظر : W. Zh. Kelle & IMIA. Kovol'zon, Historical Materialism, in: Great Soviet Encyclopedia, Vol. 10, p. 78.

المخطط وفق ارادته بأسلوب واع وهادف من حيث المبدأ .

وقد يطرأ على المجتمع الانتقالي الى الاشتراكية بعض التشوه على شاكلة عجز الملكية التعاونية عن العمل وفق المصلحة الاجتماعية العامة الى درجة كافية ، وضعف تطور الادارة الذاتية العمالية للمشروعات الاشتراكية ، مما يجعل من درجة اختفاء هذه التشوهات مقياسا لنضج المجتمع الاشتراكي ونقائه من الشوائب التي قد تعلق به لسبب او آخر . ولا بد لهذا النضج من ان يقترن بتناقص التوجيه السياسي للعمليات الاقتصادية الذي تمارسه الدولة الاشتراكية .

٢ ـ الدولة و الاشتراكية

الدولة الاشتراكية انما هي احد اهم عناصر التركيب الاجتماعي . ذلك ان التركيب السياسي يحدده الاساس الاقتصادي ، او النظام الاقتصادي الاشتراكي. ويقوم التركيب الاجتماعي ، ومن خلاله تقوم الدولة الاشتراكية كذلك ، بالتأثير الفعال على الاساس الاقتصادي .

تدور الوظيفة الاقتصادية للدولة الاشتراكية على تنظيم الانتاج الاجتماعي ، وعلى قيادة الحياة الاقتصادية والثقافية ، وعلى الرقابة على العمل والاستهلاك لصالح الشعب العامل . ويختلف دور الدولة الاشتراكية عن دور الدولة الرأسمالية في ان الاولى هي اداة لخلق علاقات الانتاج الاشتراكية في حين لا تعدو الثانية ان تكون اداة لحماية علاقات الانتاج الرأسمالية وتوطيدها .

تقوم الدولة الاشتراكية بادارة الاقتصاد الاشتراكي وفق الدمقراطية المركزية ، بما يضمن روح المبادرة للشعب العامل وقيادة الدولة المركزية للاقتصاد معا . بينما تقود المبادرة الاشتراكية الى تعبئة كل الموارد والطاقات الكامنة في المجتمع الاشتراكي ، تقوم المركزية بالتنسيق ما بين مختلف انشطة المشروعات والوحدات الاشتراكية .

ويتميز دور الدولة الاشتراكية في انه تقدمي على الدوام ، لانها تعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، مما يؤمن نمو قوى الانتاج وتحقق التواؤم بينها وبين علاقات الانتاج الاشتراكية .

يتم الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بطريقة تختلف عن تلك التي تم بها الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . فقد كانت السمة العامة المميزة لكل أشكال الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية هي نشوء علاقات الانتاج الرأسمالية في الصناعة بادىء الامر ، في حين لم يتم الغاء وتحويل العلاقات الاقطاعية في الزراعة الا بعد انتصار الثورة البرجوازية ، اما علاقات الانتاج الاشتراكية فلم تنشأ في رحم المجتمع الرأسمالي . ولا يتحول الانتاج الرأسمالي الى رأسمالية دولة الا في مجالات معينة . وعليه ، لا تقوم العلاقات الاقتصادية الاشتراكية ،

ولا يتحول التركيب الاقتصادي الرأسمالي الى التركيب الاقتصادي الاشتراكي ، الا بعد انتصار الثورة الاشتراكية باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية. وبخلاف الثورة البرجوازية التي تنشأ في رحم علاقات الانتاج الرأسمالية وتتطور تطورا جوهريا في كنفها ، تحدث الثورة الاشتراكية قبل نشوء العلاقات الاشتراكية للانتاج . فالدولة الثورية ، أو دكتاتورية البروليتاريا ، التي تنبثق عن الثورة الاشتراكية الظافرة انما هي تقوم بالغاء علاقات الانتاج الرأسمالية ، وتقويم وتنظيم علاقات الانتاج الاشتراكية . وفي جميع الاحوال ، تلعب السلطة السياسية للدولة الاشتراكية دور القوة المحركة للتطور الاشتراكي .

ومن هنا نجد انه في بواكير نمو الاقتصاد الاشتراكي ، تقوم القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة بالدور الغالب والخلاق للتحول عن علاقات الانتاج الرأسمالية الى علاقات الانتاج الاشتراكية وتقوم كذلك بالدور المعجل لنمو قوى الانتاج .

وفي هذه المرحلة تقوم الدولة بالغاء القوانين الاقتصادية التي تضفي على الرأسمالية نوعيتها في عين الوقت الذي تتكون فيه القوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي الجديد . ويتواكب تقدم سريان القوانين الاقتصادية الاشتراكية على نسق مع تراجع دور القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة ، مما يؤول الى نشوء وتطور الحواجز الاقتصادية التي تحدث النتائج الاقتصادية المنشودة وفق ارادة المجتمع المنظم . ولا بد لهذا التحول من ان يقوم على الفصل التدريجي لادارة الاقتصاد القومي عن الانشطة فوق ـ الاقتصادية للدولة، اي عن ممارسة السلطة السياسية، او تحقيق الفصل التدريجي لمؤسسات الادارة الاقتصادية عن مؤسسة الحكم السياسي . ويعتبر التناقص التدريجي للتوجيه السياسي للعمليات الاقتصادية انعكاسا جوهريا لعملية التطور الذي يطرأ على نضج المجتمع الاشتراكي . فكلما بعد المجتمع الاشتراكي عن ميدانه الرأسمالي وترك مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، حين كانت القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة تلعب الدور الحاسم في التطور الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ، اقتربت العمليات الاقتصادية في توجيهها من الانفصام عن ممارسة الحكم السياسي ومؤسساته . وعملية الانفصام هذه انما هي التي تقوم بتوفير الشروط المؤسسية لـ «تلاشي الدولة» على المدى البعيد (٢) .

٣ ـ الاطار الاجتماعي ـ المؤسسي للاشتراكية والرأسمالية

لقد قرر مايكل كاليتسكي في فاتحة محاضرته المشهورة عن **نظريات النمو في**

---

٢ ـ راجع الباب الثاني ، اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للرأسمالية الاشتراكية ، الفصل السادس ، الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

الانظمة الاجتماعية المختلفة (٣) تقريرا حاسما ان : «الاطار المؤسسي لنظام اجتماعي ما انما هو عنصر اساسي في ديناميكاته الاقتصادية» .

كان كاليتسكي على الدوام واضحا حول ماهية الاطار المؤسسي للنظام الاقتصادي الذي يتناوله بالبحث ، وحول التغيرات التي تطرأ عليه .

لنضرب على ذلك مثلا عن وقوع انخفاض في الاستثمار لنقتفي آثاره على الاستخدام والدخل القومي في اقتصاد راسمالي ، ثم في اقتصاد اشتراكي ، لكي نتبين الفرق الناجم عن الاختلاف في الاطار الاجتماعي او المؤسسي في هذين النظامين . ولهذه المسألة مغزاها بالنسبة لفهم المحتوى الحقيقي ـ لا لفهم القالب الايديولوجي ـ الناشىء عن مغزى دخول الاطار الاجتماعي الى صلب التحليل الاقتصادي .

يرى مايكل كاليتسكي انه في النظام الاشتراكي «سيتم الحفاظ على الاستخدام التام من خلال خفض الاسعار نسبة الى التكاليف» بينما في النظام الراسمالي «ستتم المحافظة ... على علاقة السعر ـ الكلفة وسيتم خفض الارباح بنفس مقدار الاستثمار زائدا الاستهلاك للراسماليين من خلال تخفيض الانتاج والاستخدام . والحق انه لمن المفارقة ان يعتبر مبررو الراسمالية ان «آلية السعر» هي عادة الميزة العظيمة للنظام الراسمالي ، بينما يثبت ان مرونة السعر انما هي الصفة المميزة للاقتصاد الاشتراكي» (٤) .

إفترض ان حالة من الاستخدام التام للعمل والاستغلال التام للطاقة الانتاجية تسود على الاقتصاد الراسمالي . انظر الى الشكل (2) ، تجد ان مستوى معينا من الارباح (OA) على المحور العمودي الذي تلازمه حصة للارباح في الدخل القومي (P/Y) كما تحددها علاقة السعر ـ الكلفة ، او علاقة السعر ـ الاجر عند اختزال التكاليف الى الكلفة الاجرية، انما يقابله مستوى معين من الدخل (OC) على المحور الافقي . اما الارباح ، فتساوي الاستثمار (I) زائدا الاستهلاك للراسماليين (Cc) ؛ واما (P/Y) فيمثله انحدار الخط المستقيم المرسوم من نقطة الاصل (O) الى (B) ـ نقطة التقاطع ما بين (CD) و (AB) المرسومة عموديا وافقيا ، على التوالي ، ويرسم خط مستقيم عند الزاوية ٤٥° (OD) تستطيع اسقاط الدخل القومي عموديا ايضا (CD) ، وعلى هذا المنوال نشتق الاستهلاك للعمال على افتراض استهلاك الاجور كلها ؛ والاخير يتم تمثيله بواسطة (BD) ناقصا (CB) .

ماذا سيحدث في حالة انخفاض النشاط الاستثماري لاي سبب كان ؟ يرى كاليتسكي ان هذا سيقود الى هبوط في الارباح . إفترض ان مستوى الارباح

---

٣ ـ راجع الخاتمة ، الفصل الرابع والثلاثون .

٤ ـ المصدر السابق .

الشكل (2)

الاطار الاجتماعي للاشتراكية والرأسمالية

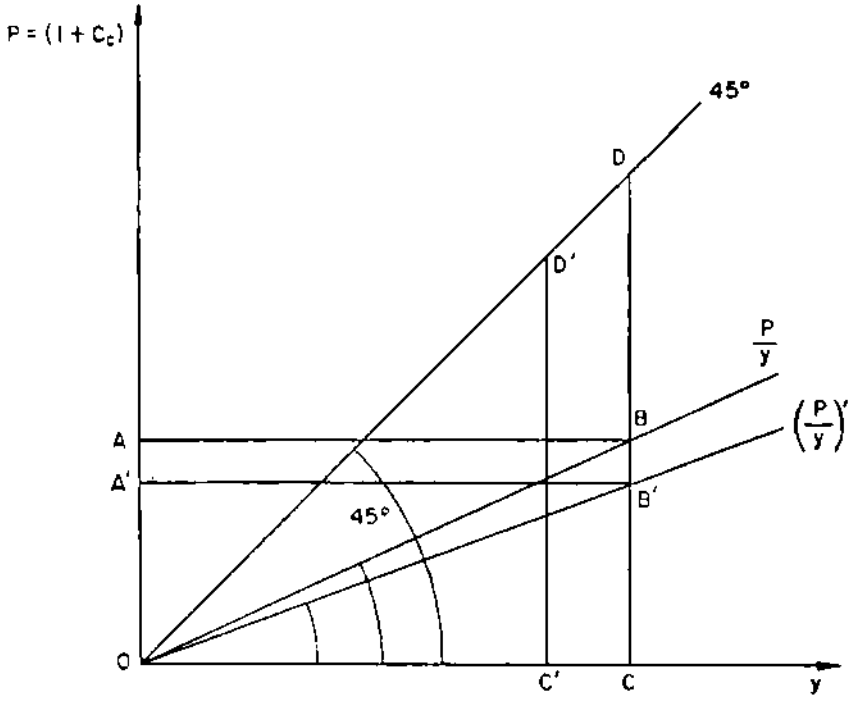

الجديد هو (OA') وهذا هو ما سيحدث في اي من النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ، بصرف النظر عن اختلاف اطارهما المؤسسي . ولكن يوجد فرق نوعي بين الانظمة الاجتماعية المختلفة من حيث تأثير هبوط الارباح . ففي النظام الرأسمالي المنافس يقوم الميل على الابقاء على حصة الارباح عند (P/Y) من خلال المحافظة على السعر ـ الكلفة او نسبة السعر ـ الاجر القائمة على حالها. وهكذا سيكون التأثير على شاكلة تخفيض في مستوى الدخل القومي الى (O C') ومن الناحية الاخرى ، ليس من اسباب سياسية او اقتصادية ترغم الاقتصاد الاشتراكي على التمسك بنسبة الربح القديم (او الفائض) ، لانه لا مانع من ترفيع مستوى رفاه الشعب ما دام ذلك لا يلحق ضررا بالدولة . ومن الممكن هنا خفض حصة الفائض الى (P/Y') للمحافظة على مستوى الدخل السابق (OC) مع زيادة الاستهلاك الشعبي من (DB) الى (DB') (٥) .

ويختلف النظامان الاجتماعيان الرأسمالي والاشتراكي في نمط ردود أفعالهما

---

٥ ـ انظر : W. Brus, in: **Oxford Bulletin...**, op. cit., p. 58.

لهبوط في «الميل للاستثمار» (Propensity to Invest) . فالنظام الرأسمالي يستجيب له من خلال تكييف الانتاج والاستخدام لنمط معين من توزيع الدخل بين الاجور والارباح ، بينما يستجيب النظام الاشتراكي له من خلال تكييف توزيع الدخل حسب مستوى طاقة الانتاج والاستخدام .

وهذا لا يعطي دليلا قاطعا على تفوق الاشتراكية على الرأسمالية . فقد يطرأ في بعض الاحيان ان يكون مستوى الطاقة الانتاجية عند الاستغلال التام بحجم انتاج اكبر ، او من نوعية افضل ، او متناسب تناسبا افضل في ظل الرأسمالية مما هو عليه في ظل الاشتراكية . ولكن من الواضح تماما ان الاشتراكية قادرة اقتصاديا على تكييف الطلب الكلي الفعال بحسب الطاقات الانتاجية . وهذا هو السبب لدراسة الاقتصاد الاشتراكي على انه اقتصاد يحدده **العرض** ، ولدراسة الاقتصاد الرأسمالي على انه اقتصاد يحدده **الطلب** .

يعكس اقرار مايكل كاليتسكي بما يلعبه النظام الاجتماعي من دور اساسي في الديناميات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية القاعدة الاجتماعية الصلبة لماركسية علم الاقتصاد السياسي عنده . وفضلا عن دراساته في ديناميات الرأسمالية من هذه الزاوية ، تجدر الاشارة الى محاولته المزاوجة ما بين المادية التاريخية والقياس الاقتصادي او الايكونوميتريا (٦) ، والى المزاوجة ما بين مخططات اعادة الانتاج الماركسية والنظرية الاقتصادية الحديثة (٧) ، وقد مر ذكرهما من قبل (٨) .

. بعد تحديد مفهوم الاشتراكية ، ودور الدولة الاشتراكية ، واوجه الشبه والاختلاف في الاطار الاجتماعي للرأسمالية والاشتراكية ، يتعين علينا ان ننتقل الى عملية تكوين الاسعار في ظل الاشتراكية ونظريتها .

٤ ـ نظرية الاسعار في ظل الاشتراكية

اذا افترضنا ان الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي يسري وفق مصالح المستهلكين ، عندئذ يصبح من الممكن التمييز بين اربعة ادوار لنظام الاسعار في

---

٦ ـ انظر : **M. Kalecki, Econometric Model and Historical Materialism,** in: **on Political Economy & Econometrics, P.W.N., 1963, pp. 233 - 8.**

٧ ـ انظر : **M. Kalecki, The Marxian Equations & Modern Economics,** SSI, No. 1968, pp. 73 - 79.

٨ ـ راجع الباب الاول ، الفصل الاول .

ظل الاشتراكية وهي :

يقوم نظام الاسعار ، اولا ، بتخصيص السلع النادرة بين المستهلكين الى من هم اشد حرصا على الحصول عليها والى من هم ، بالتالي ، اشد استعـــدادا للاشباع منها .

وثانيا ، يلعب نظام الاسعار في الاقتصاد الاشتراكي دور المنظم للطلب بحيث يقوم باقتطاع جزء منه ليحدث التوازن او المساواة بينه وبين عرض السلع . واداء الاسعار لهذا الدور هو ما يجعل السوق السوداء ممتنعة من حيث المبدأ .

وثالثا ، تقوم السوق بتحديد قيم السلع المتاحة تحديدا معقولا على ان تأخذ كل عائلة ما تحتاجه منها وفق تقييم السوق لها في ظل الاشتراكية .

واخيرا ، يؤدي نظام الاسعار دوره كمؤشر للندرة النسبية لمختلف انواع السلع بحيث تتجه الموارد الاقتصادية القائمة التي يمكن ان تكون لها استعمالات متباينة نحو توسيع الطاقة الانتاجية في المستقبل (٩) .

يمكن تصنيف الاسعار السائدة في الاقتصاد الاشتراكي الى صنفين هما : الاسعار التي تساعد على التوزيع وهي اسعار السوق ، والاسعار التي تساعد على الاستثمار وهي الاسعار المحاسبية .

تقوم اسعار السوق (Market Prices) على اسعار المعمل (Factory Prices) وتتكون اسعار المعمل من «الكلفة الضرورية اجتماعيا» زائدا علاوة ما . والكلفة الضرورية اجتماعيا انما هي متوسط كلفة الانتاج . ويفترض ان اسعار المعمـــل تتناسب مع متوسط تكاليف العمل التي تشمل العمل اللازم لانتاج المواد المستعملة في انتاج السلع ، كما يفترض ان نفقة العمل للوحدة الواحدة من الدخل القومي انما هي متساوية في قطاع التراكم المنتج والاستهلاك ، بحيث تكون انتاجية العمل متزايدة بنفس النسبة ونفقة العمل متناقصة بنفس النسبة في هذين القطاعين .

اما اسعار السوق فتتكـون من اسعار المعمـــل زائدا ضريبة الايـــراد (Turnover Tax) . ولما كانت ضريبة الايراد تفرض في الواقع على السلع الاستهلاكية ، فان اسعار السوق انما هي اسعار السلع الاستهلاكية في الاقتصاد الاشتراكي . كلما زاد الطلب على العرض ، مالت العلاوة وضريبة الايراد نحـــو الارتفاع لاقتطاع جزء من الطلب عن طريق زيادة اسعار السوق لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض . وكلما زاد العرض على الطلب ، مالت العلاوة وضريبة الايراد نحو الانخفاض لزيادة الطلب عن طريق خفض اسعار السوق لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض (١٠) .

---

٩ ـ انظر : J. Robinson, Exercises in Economic Analysis, Part Five of: A Rational Price System, pp. 200 - 205.

١٠ ـ راجع الباب الرابع ، ديناميات الاقتصاد الاشتراكي ، الفصل الرابع عشر .

ان نظام اسعار المعمل الذي يقوم على التكاليف الضرورية اجتماعيا ويتناسب مع كلفة العمل انما يقوم على طاقة انتاجية فائضة في بعض القطاعات الاقتصادية ، وعلى وجود طوابير من الناس لا تحصل على بعض السلع التي تنتجها القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وهذا الصنف من الاسعار يختلف عن اسعار السوق التي تحقق المساواة بين العرض والطلب ، لان التكاليف الضرورية لا تعدو ان تشكل جزءا فقط من اسعار السوق .

اما الاسعار المحاسبية (Accounting Prices) ، فتقوم على التكاليف الضرورية اجتماعيا ، وقد تدعى احيانا بالاسعار الاولية (Primary Prices) لانها تعبر عن تكاليف الانتاج زائدا الربح مما يجعلها تغطي التراكم والاستهلاك الجماعي . وعند اضافة علاوة موجبة او سالبة الى هذه الاسعار الاولية او العادية (normal) ، نحصل على اسعار السوق التي تساوي ما بين العرض والطلب. ومن ثم ، تؤشر الفروق الموجبة او السالبة بين اسعار السوق والاسعار العادية مهام التخطيط الاقتصادي ، حيث تقوم الخطة بزيادة الاستثمار فالانتاج للسلع التي تزيد اسعارها في السوق على اسعارها العادية ، وتقوم الخطة بتخفيض الاستثمار او التوقف عن زيادته لتقليص الانتاج او التوقف عن زيادته للسلع التي تزيد اسعارها العادية على اسعارها في السوق (١١) .

ومهما يكن النمط السائد من الاسعار ، اسعار السوق ام الاسعار المحاسبية ، فان الموازنة المالية للنظام الاشتراكي تقوم بتنظيم نفسها بنفسها . فالمدفوعات من قبل المؤسسات الاقتصادية هي إما ان تكون معاملات توازن نفسها بنفسها فيما بين الفروع المختلفة ، واما ان تكون مدفوعات الافراد كالأجور والرواتب التقاعدية الخ .. والافراد بدورهم إما ان يقوموا بانفاق مدخولاتهم على السلع والخدمات ، واما ان يقوموا بإقراضها الى الحكومة . وعند حساب مجموع تكاليف انتاج السلع المباعة الى الجمهور ، تتسلم المؤسسات فائضا على التكاليف زائدا القروض من الجمهور التي تؤمن الخدمات الزائدة على ذلك الجزء من تكاليف الانتاج التي لا بد للجمهور من ادائها .

اما عن توزيع الانتاج ما بين الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد الاشتراكي ، فقد اكد الاستاذ جي لبنسكي على ان هذا القرار قرار سياسي ومركزي بطبيعته. يتم استخدام معاملات راس المال (او ما يؤول الى اسعار الفائدة عمليا) لتحديد الاختيارات بين تقنيات الانتاج . ويتم ادخال عملية التموين لموازنة الطلب على الاستثمار مع عرض الاستثمار الذي سبق تحديده من قبل . تعكس معاملات راس المال مصفوفة معينة من الاسعار الضرورية لتحديد قرارات الاستثمار . وعلى وجه العموم، يقوم المخططون الاشتراكيون بتغيير الاسعار لكي يحققوا المساواة

---

١١ ـ راجع الباب الثاني ، اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للراسمالية والاشتراكية ، الفصل السابع .

ما بين العرض والطلب ، ان لم يكن من الممكن تحقيق هذا التوازن بطريقة اخرى. وهم ينجزون ذلك عن طريق تغيير الجزء الفائض من السعر الذي يفيض على تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا (١٢) .

لنشرع بدراسة عملية تكوين الدخل في الاقتصاد الاشتراكي من خلال دراسة دور الاستثمار وسعر الفائدة من جهة ، ودور المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي من الجهة الاخرى .

٥ ـ الاستثمار وسعر الفائدة في الاقتصاد الاشتراكي

وجد واحد من ابرز الاقتصاديين الاشتراكيين حجر الزاوية للاقتصاد السياسي للراسمالية في طبيعة الاستثمار غير المخططة وغير المنسقة في ظل الراسمالية (١٣) . وكان لهذه النظرة عن قصور السوق الراسمالية في تحديد مستوى الاستثمار والفائدة اثره ايضا على نموذج موريس دوب للاقتصاد الاشتراكي وعلى الدور المركزي الذي يلعبه الاستثمار والفائدة فيه (١٤) .

تقوم قضية الاشتراكية ، بين اشياء اخرى ، على تجاوزها لمستويات الاستثمار الواطئة وغير المنسقة . كان موريس دوب يرى ان الفرق الجوهري بين اسلوب عمل الاشتراكية والراسمالية انما يكمن في تخطيط الاستثمار . فبقدر ما يتم الاستثمار من ايراد الدولة الاشتراكية وائتمانها وليس من ادخارات الافراد ، تقوم في الاقتصاد الاشتراكي مطابقة (Identity) بين قرارات الادخار وقرارات الاستثمار ، ولا يوجد انفصام فيما بينهما كما هي الحال في الاقتصاد الراسمالي. وبكلمة اخرى ، تقوم الخطة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي على التنسيق ما

---

١٢ ـ انظر : J. Lipinski, The Correct Relation Between Prices of Producers' Goods and Wage Costs in a Socialist Economy, in: D.C. Hague (ed.), **Price Formation in Various Economics**, Macmillan, 1967, pp. 107 - 125 .

١٣ ـ انظر الفصلين ٦ و٨ من M.H. Dobb, **Political Economy and Capitalism** .

14 — D.M. Nuti, Investment, Interest and Degree of Centralization, in: **Maurice Dobb's Theory of the Socialist Economy**, Cambridge Journal of Economics, Vol. 2, No. 1978, pp. 191 - 202.

بين العناصر والمتغيرات التي تنتظمها **قبل حدوثها** ، بينما تقوم السوق الرأسمالية على التنسيق ما بين **الميول الاقتصادية بعد حدوثها** ، وذلك من خلال ما يطرأ من تغيرات على الاسعار في السوق نفسها . وهذا يعني ان الحوادث الاقتصادية قابلة للحساب في ظل الاشتراكية ، في حين انها غير قابلة للحساب في ظل الرأسمالية. ولا ييسّر التنسيق المسبق للحوادث الاقتصادية في ظل الاشتراكية سريان العملية الاقتصادية وانجازاتها فحسب ، بل يجعل من اليسير ايضا ولوج سبل ومجالات لا يمكن ولوجها في ظل الرأسمالية .

وتتعين مما تقدم نتيجتان : الاولى تخص طبيعة القوانين الاقتصادية في ظل الرأسمالية ، حيث يسلك الافراد بوصفهم منتجين سلوكا معينا ، تفرضه شروط معينة عن الطبيعة والتقنية وتفضيلات المستهلكين ، وهو سلوك يعبر عن نفسه في علاقات قيمية معينة . والنتيجة الثانية تخص الاختلاف بين نموذج لانكه الذي قام بصياغته ما بين الحربين على نمط رأسمالية من دون رأسماليين او اشتراكية قائمة على نوع ما من انواع آلية السوق وتخلى عنه بعد الحرب العالمية الثانية من جهة ، وبين نموذج دوب الذي يقوم على ان الاقتصاد الاشتراكي ينبغي الا يسلك سلوكا غير مختلف جدا عن اسلوب النظام الرأسمالي ، غير انه يؤكد على ان راي لانكه القديم وراي اضرابه كليرنر وهول انما يتجاوز المغزى الكامل للفرق بين الرأسمالية والاشتراكية . وانه على وجه الخصوص يعجز عن تقدير مكمن المغزى الجوهري للاقتصاد المخطط في توحيد عملية وسلطة اتخاذ القرارات التي تحكم الاستثمار والانتاج ، بالمفارقة مع النظام الرأسمالي القائم على ذرية القرارات الاقتصادية وانفصامها .

واضح ان نموذج موريس دوب يمت بصلة الى نموذج دبليو بروس الذي يقصر لامركزية القرارات الاقتصادية على القرارات **التجارية** في المشروعات الاشتراكية ، في حين يضع جميع القرارات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاستثمار والاستخدام والنمو على عاتق السلطات المركزية . ويتسجم نموذج دوب مع آراء كاليتسكي حول هذا الموضوع (١٥) . ومن المهم ايضا ان نؤكد على ان لانكه عاد والتقى بموقف دوب في مقالته المنشورة بعد وفاته عن **السوق والحاسبة** (١٦) ، حيث خص الحاسبات بدور تخطيط الاستثمار تخطيطا مركزيا . وقد أقر من حيث المبدأ ان التخطيط بعيد المدى يقوم على اعتبارات السياسة الاقتصادية الشاملة ، لا على

---

١٥ ـ انظر الباب الاول : مايكل كاليتسكي وهيكل الاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية، الفصل الاول .

١٦ ـ انظر : O. Lange, The Computer and the Market, in: **Socialism, Capitalism & Economic Growth**, C.H. Feinstien (ed.), C.U.P., 1966, pp. 158 - 161.

الحسابات القائمة على الاسعار الجارية .

وفي اطار نموذج دوب لتخطيط الاستثمار في الاقتصاد الاشتراكي ، يلعب الاقتصادي دور العارض للاختيارات على المخطط المركزي ، لا دور فارضها عليه. اذ ان الاقتصادي يقدم مجموعة من الاختيارات ما بين بدائل مستويات الاستثمار وتقسيماتها بين القطاعات ، كما يقدم مجموعة من الخيارات ما بين التقنيات ومعدلات النمو ، من دون خطة مثلى للاستثمار ، مما يضع مسؤولية اتخاذ القرارات بين البدائل المختلفة على السلطة السياسية في المركز .

وما بقي الا قرار اختيار سعر او اسعار الفائدة التي يتم استعمالها في تسعير السلع الاستثمارية التي تنطوي على المدخلات المؤرخة والتي تمنح المشروعات الاشتراكية معلما يدلها على التقنية المصطفاة . طرح دوب طريقتين عمليتين لتحديد سعر الفائدة المعتمد في انتخاب المشروعات الاستثمارية في الاقتصاد الاشتراكي، حيث يتم اتخاذ قرار مسبق بشأن معدل النمو الاقتصادي ، ويبقى هذا المعدل ثابتا على مر الزمن . وقد توصل دوب الى مفهوم عن معدل النمو يحدده على انه سعر الخصم (Discount Rate) المناسب في اختيار التقنيات . اذ ان معدل النمو هو بمثابة الكلفة الاجتماعية الناجمة عن تغيير طرق الانتاج . وحينما لا يكون معدل النمو ثابتا بين فترة واخرى ، عندئذ يصار الى اعتماد متوسط معدل النمو ما بين الفترتين . وينطوي هذا المنحى على صعوبة هي اهماله للمقاصة (Trade off) ما بين النمو في الفترتين المبحوثتين ، مما يجعل المخطط ينقح قراره حول التركيب الزمني (Time Structure) لمعدلات النمو . وقد ادرك دوب نقطة الضعف في اقتراحه ، الا انه اعتبره ينطوي على تقريب مرض ، لانه من المستحيل صياغة الخطة المثلى على اية حال .

اما اقتراح دوب الثاني بشأن تحديد سعر الفائدة للاقتصاد الاشتراكي فهو ، عند تقسيم النفقات الاستثمارية ما بين المشروعات الاستثمارية المختلفة ، يجري اعتماد المساواة في نسبة المتطلبات الاستثمارية الاضافية الى الوفورات في تكاليف التشغيل الجارية لكل منتوج على حدة ، او ما يؤول الى نفس النتيجة وهي تحقيق المساواة في «فترة استرداد الكلفة الحدية» لكل منتوج على حدة ايضا . ومهما كانت نقاط الضعف في هذا الاقتراح ، وجد دوب فيه حلا وسطا ما بين المركزية واللامركزية في تخطيط الاستثمار (١٨) .

بقي ان نقرر ما اذا كان للمضاعف دور موجب في الاقتصاد الاشتراكي ، ام انه يلعب دورا غير فعال في عملية تكوين الدخل القومي في ظل الاشتراكية .

---

١٧ ـ انظر : M.H. Dobb, **Welfare Economics and the Economics of Socialism**, C.U.P., 1969, p. 25.

١٨ ـ انظر المصدر السابق ، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦ .

٦ ـ دور المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي

للمضاعف دوران في الاقتصاد الاشتراكي . يكون المضاعف غائبا وغير فعال في الدور الاول . بينما يكون حاضرا وفعالا في الدور الثاني .

عندما تنطبق على الاقتصاد الاشتراكي فروض معينة ، لا يفعل المضاعف فعله في الاقتصاد الاشتراكي . ومن جملة هذه الشروط ان يكون الاقتصاد الاشتراكي اقتصادا يحدده العرض لا الطلب عموما ، وان تكون طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار على شاكلة مطابقة لامعادلة حيث تخضع قرارات الادخار والاستثمار لسلطة اقتصادية مركزية واحدة ، وان يكون استغلال الطاقة الانتاجية للعمل والوحدات الانتاجية استغلالا تاما تمتنع معه ظاهرة البطالة وظاهرة عجز الطلب الفعال . وفي ظل هذه الشروط ، لا يعمل في الاقتصاد الاشتراكي مضاعف الاستثمار من النوع .

$$\frac{dY}{dt} = \frac{1}{S} = \frac{dI}{dt}$$

الذي من جرائه يزداد الطلب زيادة متناسبة مع الزيادة في الاستثمار (حيث يكون الثابت (1/S) معاملا للتناسب (Coefficient of Proportionality). والنقيض، يفترض ان (S) متغير مستقل نسبيا عن النظام ، باستثناء حالة النمو الموحد التي عندها يتساوى معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو الدخل القومي . وعليه ، فأية زيادة اضافية في الاستثمار ترافقها زيادة في (S) التي يبلغ نمو الطلب من جرائها أقل مما هو متناسب مع الزيادة الاضافية في الاستثمار ، والعكس بالعكس، حيث لكل زيادة في الاستثمار بمعدل ادنى مما هو ضروري للنمو الموحد ما يصاحبها من (S) ادنى . وعليه ، فان نمو الطلب هو اعلى من الزيادة في الاستثمار . يحصل تغير في (S) في كل وقت يحدث فيه تغير في نسبة الاسعار الى التكاليف ، وفي كل وقت يحدث فيه تغير في نسبة الاسعار الى الاجور ، على ان يكون ذلك لكل انتاجية عمل معينة على حدة (١٩) .

اما الدور الثاني للمضاعف في الاقتصاد الاشتراكي ، فيتوقف على غياب الشروط المذكورة . وهذا يعني تأثر الاقتصاد الاشتراكي بعوامل السوق ، ولاسيما قرارات الاستثمار ، مما يجعله يتأثر بهذا القدر او ذاك بعوامل الطلب ، وخضوع علاقة الاستثمار ـ الادخار لشروط التوازن مما يجعلها تفقد طبيعة المطابقة الى هذه

١٩ ـ انظر : K. Laski, **The Rate of Growth and the Rate of Interest in the Socialist Economy**, Viena, 1972, pp. 30 - 32.

الدرجة او تلك ، وظهور نقص في استغلال الطاقة الانتاجية عن مستوى الاستغلال التام ، وقيام الوحدات الانتاجية باتخاذ قرارات الاستثمار على اساس لامركزي يستند الى الربح المتوقع او الى الربح في فترة سابقة ، مما يجعل الاستثمار الفعلي متأثرا بعوامل السوق .

وفي هذه الحال ، لن يكون مستوى النشاط في البناء والتشييد ، وبالتالي الطلب على السلع الانتاجية وعرضها ، مستقلا عن علاقات الاسعار (Price - Relations) ، مما يجعل العلاقة بين الادخار والاستثمار تخضع لعلاقات الاسعار ، وبالتالي تصبح كالعلاقة بين واردات الحكومة ونفقاتها من حيث ضرورة المساواة بينهما دفترية فقط ، مما ينزع عنها ضرورة المساواة وعن الادخار والاستثمار طبيعة المطابقة . هذا يعني ان مستوى النشاط في البناء والتشييد سيتأثر بعلاقات الاسعار من خلال دخول المشروعات او الوحدات الانتاجية الاشتراكية .

وعلى هذا الاساس ، ستقوم في الاقتصاد الاشتراكي المستوفي لهذه الشروط علاقة من علاقات المضاعف بين اي تغير ابتدائي في الاستثمار الذي يغير من دخول المشروعات الاشتراكية (من خلال تغير في الاجور او الاستخدام او من خلال تغير في السعر او مبيعات السلع الراسمالية) والنفقات اللاحقة لهذه المشروعات على الاستثمار اللاحق . وهذا سيبعث على نشوء ميل تراكمي مطرد ، وقد يكون هذا الميل اعلى مما هو عليه في الاقتصاد الراسمالي ، الى الحد الذي يتوقف فيه الاستثمار في الصناعات الحكومية على الاموال التي تحت تصرفها ، والى الحد الذي ينتفي فيه الادخار من الارباح نظرا لغياب الارباح الموزعة على المساهمين الاغنياء في الاقتصاد الاشتراكي . ولكن تأثير المضاعف هذا سيكون أقل كلما كانت الضرائب على ايرادات المشروعات الاشتراكية اعلى . وسيكون تأثير المضاعف اعلى كلما كانت قدرة هذه المشروعات على التصرف بالمخزونات اكبر (٢٠) .

يمثل الدوران الاول والثاني للمضاعف في الاقتصاد الاشتراكي طرفي النقيض . اذ يعبر الاول عن عوامل انتفاء عمل المضاعف ، بينما يعبر الثاني عن امكان قيام مضاعف اكبر في الاقتصاد الاشتراكي منه في الاقتصاد الراسمالي . ولكن يوجد عنصران معدّلان لهذه النتيجة ويصنعان من النقيضين تقريرا او موضوعة مزيجة وجديدة . العنصر الاول هو انه مهما كانت درجة المركزية شديدة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، تبقى الوحدات الانتاجية الاشتراكية تتمتع بقدر واقعي من التصرف بالمخزونات ، وان تكن كل قرارات الاستثمار مركزية . وهذا يجعل تأثيرا من تأثيرات المضاعف حاضرا في الاقتصاد الاشتراكي ، مهما اشتدت

---

٢٠ ـ انظر : M.H. Dobb, **An Essay on Economic Growth & Planning**, London, Routledge & Kegan Paul, 1960, p. 4.

المركزية على ادارته الاقتصادية. والعنصر الثاني هو انه مهما كانت درجة اللامركزية التي تتمتع بها الوحدات الانتاجية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، يبقى الادخار مركزيا في الاقتصاد الاشتراكي . وهذا يعني انه من الممكن تعريف الإدخار على انه الفرق ما بين الدخول النقدية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمؤسسات الحكومية ونفقاتهم النقدية على شراء السلع الاستهلاكية ضمن فترة معلومة . ولما كان هذا الادخار يمثل اقتطاعا (بشكل ضرائب الايراد او غيرها) من دخول الافراد او المشروعات الاشتراكية ، فان تأثيره على حجم المضاعف سيكون كتأثير الضرائب على الايراد اي انه يقوم بالحد من تأثير المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي كتأثير الميل الحدي للادخار على حجم المضاعف في الاقتصاد الراسمالي .

وعليه ، يمثل القول بغياب تأثير المضاعف عن الاقتصاد الاشتراكي في ظل شروط معينة حدا او طرفا ، بينما يمثل القول بحضور المضاعف في الاقتصاد الاشتراكي حضورا اقوى من حضوره في الاقتصاد الراسمالي ، تحت شروط معينة ، الحد او الطرف الآخر . ونستنتج من ذلك قيام درجة من تأثير المضاعف وشكل من أشكاله في الاقتصاد الاشتراكي المائل ، مهما كانت درجة المركزية او اللامركزية في ادارته الاقتصادية ، لاسيما درجة مركزية قرارات الادخار ، ودرجة لامركزية قرارات الاستثمار .

بعد تحديد ادوار كل من نظريات الاسعار ، والاستثمار ، والفائدة ، والمضاعف في الاقتصاد الاشتراكي ، ننتقل الى بيان الخلفية التي تقوم عليها نظرية الاقتصاد الاشتراكي ، تمهيدا لدراسة نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي على وجه الخصوص .

٩ ـ خلفية نظرية الاقتصاد الاشتراكي

انبرى مايكل كاليتسكي ، وهو يقرر مغزى المنهج الماركسي في علم الاقتصاد بعيدا عن الدوغمائية والمؤسسية التي تقوم على التفسيرات السلطوية «الضيقة» السائدة وقريبا من صلب التجارب الاشتراكية العملية والتطورات القائمة في النظرية الاقتصادية ، الى الاسهام في صياغة بعض من جوانب نظرية الاقتصاد الاشتراكي .

لقد دخل كاليتسكي ، في أواسط الخمسينات ، المعركة ضد «الدوغمات» أو «المذاهب الجامدة» «المؤسسة» على جبهتين . كانت المعركة على الجبهة **الاولى** ضد ما سمي بالقانون الرسمي «قانون التطور الاسرع للدائرة الاولى» التي تقوم بانتاج السلع الانتاجية ، بوصفه شرطا مطلقا مزعوما للنمو المطرد . وكان هذا الدوغما قد ترسخ في الاتحاد السوفياتي بعد سقوط مالينكوف في ١٩٥٥ . وكان كاليتسكي قد اختار هذا «القانون» موضوعا لورقته المقدمة الى المؤتمر الثاني للاقتصاديين البولونيين في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ ، وقد أسماها «ديناميات الاستثمار والدخل

القومي في الاقتصاد الاشتراكي» (٢١) .

كشف كاليتسكي عن مدى لامقبولية الاستنتاجات المطلقة الخاصة بقانون التطور الاسرع لدائرة انتاج وسائل الانتاج السائدة حينذاك ، بالاعتماد على نموذج نمو مبسط كان بمثابة نقطة البداية لنظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي التي تكاملت عنده فيما بعد ، وبالاتحاد معتفسيره الخاص لمخططات اعادة الانتاج الماركسية (٢٢). فقد برهن كاليتسكي ، اولا ، على انه لا بد للنمو الاسرع لقطاع السلع الانتاجية من ان ينسحب على الحصة المتزايدة للاستثمار في الدخل القومي . ثانيا ، قد يجوز تبرير النمو الاسرع لقطاع السلع الانتاجية ، تحت شروط نسبة رأس المال ـ الانتاج الاضافية الثابتة ، حينما تقوم ستراتيجية الخطة الاشتراكية على النمو المعجّل، لا على النمو من حيث هو . ثالثا ، من الضروري ان نفترض ان نسبة رأس المال ـ الانتاج الاضافية متزايدة على الدوام لتوكيد ان معدل النمو الثابت يستلزم حصة متزايدة من الاستثمار ، وبالتالي نموا اسرع لانتاجية السلع الانتاجية . ولا يغير ادخال التجارة الخارجية شيئا اذا كنا معنيين بالناتج النهائي القابل للتصرف . وفي هذا الصدد قال دبليو بروس :

«ساتذكر دائما الانطباع القوي الذي تركته ورقة كاليتسكي هذه على المجتمعين، لا لانها ايدت او فندت سياسة نمو نوعية بمقاييس مطلقة ، بل لانه طالب باشتقاق النتائج من فروض وعلاقات داخلية محددة تحديدا واضحا من دون غموض يؤول الى تربة تنمو عليها المعتقدات الصوفية من وراء ستار من الدخان للماركسية شبه العلمية » (٢٣) .

اما المعركة على الجبهة الثانية التي دخلها كاليتسكي ، فقد كانت ضد ردود الافعال المتطرفة نحو تجربة التخطيط المركزي الستاليني . اذ ان موجة التطير من التخطيط المركزي المتطرف اضفت شعبية على إحلال آلية السوق الاشتراكية محل التخطيط المركزي . فلم ينجذب كاليتسكي ابدا الى النظريات التي قامت على الدفاع عن العقلانية الاقتصادية للاشتراكية من خلال محاولة البرهنة على امكان ادخال عمليات السوق تامة التطور عليها او على محاكاتها فيها ، ولا الى اولئك الذين زعموا ان تفوق الاشتراكية على الراسمالية كان يقوم على حقيقة انها افضل استعدادا لخلق وحماية شروط المنافسة الكاملة والتوازن العام التي كانت الكتب

---

٢١ ـ انظر : M. Kalecki, The Dynamics of Investment and of National Income in a Socialist Economy (in Polish), Economista, No. 5, 1956.

٢٢ ـ راجع الباب الاول ، الفصل الاول .

٢٣ ـ انظر : W. Brus, Kalecki's Economics of Socialism, Oxford Bulletin..., op. cit., p. 60.

المدرسية تروج لها . كانت آلية الاشتراكية ، عنده ، بعيدا عن الاعتبارات التوزيعية والاجتماعية ، تقوم على التخطيط المركزي ليس كبدعة لتخصيص الموارد تخصيصا كاملا يكاد يشبه السوق الكاملة ، بل بالضبط لانه يمكن من قيام التخصيص بحسب معايير كلية ، طويلة الامد ، ولاسوقية ، يتم إعمالها اعمالا قبليا (ex ante) لا بعديا (ex post) . كان كاليتسكي يجرؤ على الوقوف لا ضد «المؤسسة» (Estabilishment) فحسب ، بل ضد المفاهيم الشعبية الخاطئة ايضا .

هذا لا يعني ان كاليتسكي كان ضد فكرة استغلال آلية السوق ولا ضد فكرة الاصلاح الاقتصادي من حيث هما ، بل اعتبرهما عنصرين خاضعين في ادارة الاقتصاد الاشتراكي للتخطيط المركزي بقدر ما لهما من علاقة بالخط العام للتنمية الاقتصادية . وقد وجد في هذا مدعاة للربط ما بين هذين العنصرين ، ولاسيما عنصر الاصلاح الاقتصادي ، وتأسيس مجالس العمال . فقد بدا له ان توحيد مجالس العمال والتخطيط المركزي هو بمثابة الجمع الصحيح بين العوامل الضرورية التي تستبعد التدهور الذي طرأ على الآلية الاقتصادية الاشتراكية في الماضي من جهة ، وتؤمن الدمقراطية الاشتراكية في الادارة الاقتصادية من الجهة الاخرى . وعلى هذا ، فان التفاعل ما بين ممارسة التخطيط المركزي ونظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ، او التغذية العائدة من احدهما الى الآخر ، انما هو الصفة المميزة لعلم الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

فما هو ، اذن ، جوهر نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ؟

٨ ــ نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي

يفرض الاطار الاجتماعي المؤسسي الذي يقوم عليه نموذج كاليتسكي لنمو الاقتصاد الاشتراكي مظهرين : الاول يكمن في ان النمو فيه يحدده العرض نظرا لغياب ظاهرة عجز الطلب الفعال عن الاقتصاد الاشتراكي ، بل انه يعاني من ظاهرة فيض الطلب (Excess Demand) . اما المظهر الثاني للنموذج فيقوم على تحديد معدل الادخار ، ومعدل نمو الاستخدام ونسبة رأس المال ــ الانتاج، تحديدا مركزيا وعلى اعتبار انها هي معالم السياسة الاقتصادية . في الواقع ، اذا كان عنصران من العناصر الثلاثة ثابتين ، وكان عمر السلع الرأسمالية ثابتا ، فان العنصر الثالث يتعين منهما . ويقوم هذا المظهر الثاني في الاقتصاد الاشتراكي عند استبعاد مشاكل المعلومات والتنظيم وعلى غياب اليقين .

يتسم نموذج كاليتسكي لنمو الاقتصاد الاشتراكي بالبساطة من حيث الجوهر. حيث يحدد معدل نمو الدخل القومي للاقتصاد الاشتراكي (r) كل من معدل نمو الانتاجية (α) من ناحية ، ومعدل نمو الاستخدام (β) من الناحية الاخرى، وهذا هو $r = \alpha + \beta$ على وجه التقريب . وفي عين الوقت ، يحدد معدل النمو (r)

كل من حصة الاستثمار في الدخل القومي (I/y=i) ، ونسبة رأس المال ـ الانتاج الاضافية(m او K في حالتي اخذ نسبة الاستثمار فقط بالحسبان ، ونسبة المخزونات ايضا على التوالي) . وكذلك يحدد معدل النمو معاملان آخران هما : (a) الذي يعكس التأثير السالب لإبطال العدة التقنية المتقادمة والتالفة و (u) التي تمثل التحسن الذي يطرأ على استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ؛ ويكون الاستثمار والدخل القومي كلاهما اجماليين اي يشملان الاندثار . وهكذا نحصل على القانونين التاليين :

$$r = \alpha + \beta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$r = \frac{1}{K} \cdot i - a + u \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

ويقوم القانون الثاني على الفرض المبسط القائل بانعدام الحاجة للاستثمار في المخزونات لكل وحدة ـ مزيدة من الانتاج ، وهكذا يكون $K=m$ (٢٤) .

اذا كانت المعالم a, u, i, m ثابتة على مر الزمن ، يكون معدل نمو الدخل ثابتا ايضا . وهذا هو ما اطلق عليه كالينسكي مصطلح النمو الموحد (Uniform Growth) ، وهو كذلك يضيف ثبات معدل نمو انتاجية العمل في المصانع الجديدة الناجمة عن التقدم التقني . ومع ثبات (i) ؛ حينما ينمو الدخل بمعدل ثابت ، فان الاستثمار سينمو بنفس معدل (r) ، وكذلك الحال بالنسبة لخزين راس المال . وحينما تكون ديمومة (Durability) السلع الراسمالية ثابتة ، يتكون خزين راس المال من مجموع السلع الراسمالية ذات «الاعمار» المختلفة ، حيث تكون لكمية السلع الراسمالية من كل عمر علاقة ثابتة بالقياس الى السلع الراسمالية الاقدم منها . وعندئذ يتكون خزين راس المال من مجموع لعدد من التعابير الثابتة التي تشكل متوالية هندسية ؛ ينمو كل واحد منها بمعدل ثابت ، وبالتالي فان مجموع خزين راس المال ينمو بمعدل ثابت .

ويترتب على هذه الفروض العواقب التالية :

أ ـ تناقص نسبة راس المال ـ الانتاج لأعمار العدة القائمة على مر الزمن . وهذا يعود الى ان التقدم التقني الذي يطرأ على اعمار العدة القائمة انما له تأثير زيادة الدخل الذي تنتجه هذه العدة في كل سنة تتقدم فيها اعمارها .

ب ـ ومن افتراض ثبات معدل نمو انتاجية العمل في المنشآت الجديدة «» ، ومن

---

٢٤ ـ راجع الباب الرابع ، الفصل الثامن عشر .

حقيقة ان الدخل ينمو في المنشآت الجديدة ، كما في الاقتصاد كله ، بمعدل ثابت ، يتعين ان قوة العمل في المنشآت الجديدة تنمو بمعدل ثابت .

جـ ـ يفترض ان انتاجية العمل في المصانع القائمة تنمو بمعدل ثابت (u) وهو كمعدل نمو الدخل القومي. وبالتالي، فان الاستخدام الكلي ينجم عن مجموع العناصر للمتوالية الهندسية التي تتعين نسبتها بواسطة ($\alpha - r$) . ففي كل سنة يختفي العدد الاول (الا وهو العمل المستخدم مع اقدم عدة لرأس المال) ، بينما يدخل عنصر جديد بالمقابل . وعليه ، ينمو الاستخدام الكلي بنفس معدل نمو الاستخدام في العدة الجديدة .

قد يبدو نموذج كاليتسكي لنمو الاقتصاد الاشتراكي مشابها لنموذج هارود ـ دومار لنمو الاقتصاد الرأسمالي (٢٥) . الا ان هذه المشابهة ظاهرية وشكلية فقط، بالنظر لاختلافهما من حيث المضمون والتحليل . واوجه الاختلاف هذه نابعة عن نهج كاليتسكي الاشتراكي العلمي الذي يتجلى في نظريته لنمو الاقتصاد الاشتراكي، حيث بيّن كاليتسكي في واحدة من آخر محاضراته ان نموذج هارود ـ دومار ، بل كل النماذج من هذا الصنف ، لا تنسحب على الاقتصاد الرأسمالي ، لانها :

«تهمل مشاكل الطلب الفعال واستغلال الموارد ... وهي تنسحب على الاقتصاد الاشتراكي حيث تجد مشكلة الطلب الفعال حلا لها ... ولكن الصعوبة تنشأ من حقيقة ان النماذج التي نحن بصددها غالبا ما لا تركز على المسائل الجوهرية المتجذرة في حقائق الاقتصاد الاشتراكي» (٢٦) .

لقد اكد كاليتسكي على اثنتين من هذه المسائل هما : مسألة **الانتقال (Transition)** من درب الى آخر من دروب النمو ، على الضد من البحث عن

---

٢٥ ـ راجع الباب السادس ، الفصل الرابع والثلاثون : نظريات النمو في الانظمة الاجتماعية المختلفة

وفي مراجعته للجزء الثاني من **المقالات المختارة عن نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد المختلط** لإكل كاليتسكي ، اكد براتكو هوفارث على قول كاليتسكي ان نموذجه لا ينطبق على الاقتصاد الرأسمالي لاختلاف دور عوامل التقدم التنظيمي في الاقتصاد الاشتراكي حيث يكون مستقلا عن حجم الطاقة الانتاجية ودرجة استغلالها عنه في الاقتصاد الرأسمالي حيث يكون تابعا لدرجة استغلال الطاقة الانتاجية . اذ ان التخطيط الاشتراكي يجعل مشكلة الطلب الفعال محلولة وبالتالي استغلال الطاقة الانتاجية كاملا في الاقتصاد الاشتراكي ، بينما تبقى مشكلة الطلب الفعال قائمة واستغلال الطاقة الانتاجية غير كامل في الاقتصاد الرأسمالي واعتبر هوفارث هذا هو الفرض المؤسس الوحيد الذي يميز نموذج كاليتسكي عن نموذج هارود دومار .

٢٦ ـ انظر : B. Hovart's Review of M. Kalecki's Selected Essays on The Theory of Growth of The Socialist Economy and the Mixed Economy, **Economic Journal,** No. 329, March 1973, Vol. 83, pp. 255 - 258.

الدرب الامثل (Optimal) ، او عن درب النمو التوازني (equilibrium Growth Path) في نظام اقتصادي يتوسع توسعا منتظما ؛ ومسألة مخانق التطور بعيد المدى (Bottle - necks) . ومحاولة كاليتسكي لصياغة نظرية لنمو الاقتصاد الإشتراكي انما تقوم على معالجة هاتين المسألتين .

ينبثق الجانب الاول من مسألة الانتقال من درب الى آخر من دروب النمو عن الحاجة الى التعجيل بالنمو لاستنفاد احتياطي العمل المتراكم من الماضي . ذلك ان وجود احتياطي العمل ينطوي على عدة تغييرات في تخصيص الموارد ، على افتراض ثبات نسبة رأس المال ـ الانتاج . وفي مقدمة هذه التغييرات ينتصب رفع معدل نمو الاستخدام فوق المعدل الجاري لنمو قوة العمل بما يؤمن امتصاص البطالة او الغاءها . وهذا يتطلب زيادة في حصة الاستثمار للدخل القومي (i) ، ما بقيت العوامل الاخرى على حالها . ومن وجهة نظر استغلال الموارد ، لا بد من اتمام التغير بأسرع ما يمكن ، غير ان هذا ليس بالامر اليسير بالنظر لما له من مغزى بالنسبة للاستهلاك الجاري ، ناهيك بتقييداته التقنية على تركيب الطاقات . وما هذه الا مسألة سياسية تقوم على المقاصة ما بين الحاضر والمستقبل . وفي هذا السياق ، طرح كاليتسكي مفهومه عن «منحى القرار الحكومي» ، وهو بدعة تفسيرية بارعة تركز على التفاعل بين العوامل الذاتية (الاولويات السياسية) والموضوعية في اصطفاء الستراتيجية بعيدة المدى . وعلى اية حال ، واضح ان عملية استيعاب احتياطي العمل انما تستغرق بعض الوقت عادة ، والوقت ايضا مطلوب لغرض الهبوط الى معدل نمو الاستخدام الطبيعي . وفي الوقت عينه ، طبعا ، تتغير الظروف وتجعل من الضروري البحث عن توازنات جديدة (٢٧) .

وتزداد مسائل الانتقال تعقيدا حينما ينطوي التغير على تغير في معامل رأس المال ـ الانتاج او في عمر العدة الانتاجية . وقد اولى كاليتسكي هذه المسألة اهتماما كبيرا يقوم على تمحيصها في ضوء نموذجه لنمو الاقتصاد الاشتراكي تمحيصا مفصلا (٢٨) .

يبدو انه توجد ثلاثة اسباب رئيسية للاهتمام الخاص الذي أولاه كاليتسكي للتحول من درب الى آخر من دروب النمو او من معدل الى آخر من معدلات النمو .

السبب الاول هو ان تعجيل النمو في حالة اقتصاد يتمتع باحتياطي للعمل انما هو امر لا جدال فيه ، وتختزل مسألة الاختيار نفسها الى اختيار السرعة ، بينما في الحالات الاخرى يتطلب التعجيل انتاجية عمل متزايدة على حساب نسبة اعلى لرأس المال ـ الانتاج او الى استحداث (Rejuvenation) العدة . وفي هذا الصدد ، لا بد من اتخاذ قرار اكثر جذرية : أيرفع معدل النمو ام لا ؟

---

٢٧ ـ راجع الباب الرابع ، الفصل العشرون .

٢٨ ـ راجع الباب الرابع ، الفصل السادس والعشرون .

السبب الثاني يكمن في تعاظم قوة عنصر النسبية ايضا . ذلك انه بنفس نسبة رأس المال ـ الانتاج الاضافية ، تكون مغانم التعجيل في الامد الطويل مؤكدة الى حد ما ، ولا يدعو الى الحذر الا مدى التضحيات بعيدة المدى . غير انه لن تتحقق هذه المغانم في المدى الطويل الا اذا توافرت شروط معينة ومشددة . قال كاليتسكي : «يكمن مفتاح مسألة اصطفاء كثافة رأس المال في مستوى المعيشة في اثناء عملية «التجديد» (Recasting) (اي تغيير عدة رأس المال تدريجيا من المستوى الادنى الى المستوى الاعلى من كثافة رأس المال) . وفي هذه الحالة ، لا يتحول معدل النمو (وما يقابله من المعالم) من مستوى الى آخر عند بعض نقاط التحول فقط ، بل انه يتغير اثناء فترة الانتقال كلها تقريبا . وهذا هو ، بين عوامل اخرى ، ما يفسر السبب الذي أدى بكاليتسكي الى المفارقة ما بين نهجه والنهج التقليدي السائد على نظرية النمو ، مؤكدا في مقالته المشار اليها في أعلاه على ان «معظم المادة عن النمو الاقتصادي طويل الامد مكتوبة بمقاييس او تعابير «الستاتيات المقارنة» Comparative Statics (٢٩) .

اما السبب الثالث الذي حدا بكاليتسكي الى التركيز على مسألة «التجديد» (Recasting) ، و«الاستحداث» (Rejuvenation) ، فيقوم على صلاتها الوثيقة بمسألة اصطفاء التقنيات ومعايير اختيار المشروعات في الاقتصاد الاشتراكي . ويستقيم مع ذلك تبنيه لوجهة النظر القائلة بوجوب تحديد «فترة الاسترداد الحدية» (٣٠) (Marginal Recoupment Period) وهي معلم محاسبي اقتصادي كلي لاختيار المشروع ـ بطريقة تحقق الاستثمار الادنى الموائم للتوازن بين العرض والطلب على العمل وموازنة ميزان المدفوعات، حيثما يتم بحث الاقتصاد المفتوح (٣١) .

نكتفي بهذا القدر عن الاهمية الاولية لمسائل الانتقال في نظرية النمو الاشتراكية . اما المسألة النوعية الثانية التي تخص مخانق النمو في الامد الطويل، فأهميتها واضحة بالنسبة للاقتصاد المتوسع الذي يحدده العرض :

«حينما ينمو الدخل القومي بمعدل عال ، يتخلف توسع بعض الصناعات عن الطلب على منتوجاتها بسبب من بعض العوامل التنظيمية او التكنولوجية كالنقص في بعض الكادر المدرب او الصعوبات في تكييف التحسينات (وللاخيرة انطباق خاص على الزراعة) . ولا بد من املاء الفجوات الناشئة بواسطة التجارة الخارجية،

---

29 — M. Kalecki, Observations on the Theory of Growth, **Economic Journal,** March, 1962, pp. 135 - 153.

٣٠ ـ انظر : M. Kalecki, Investment Planning and Project Selection , in: **Selected Essays on the Economic Growth of the Socialist Economy and the Mixed Economy, Part II.**

٣١ ـ المصدر السابق .

ولتحقيق التوازن في الاخيرة لا بد إما من زيادة الصادرات واما من احلال بعض الانتاج الوطني محل بعض الواردات . وفي العادة ، تصاحب هذه العمليات نفقات اعلى من راس المال والعمل وهي على هذا المنوال تترك اثرها العميق على مسائل النمو الاقتصادي» (٢٢) .

يقوم كاليتسكي في الفصل الاخير من نظريته لنمو الاقتصاد الاشتراكي على تحويلها من نموذج يقوم على قطاع واحد الى نموذج ذي قطاعين : قطاع السلع الانتاجية وقطاع السلع الاستهلاكية .

وبخلاف نظريات النمو الغربية ذات القطاعين التي تتغير فيها الاسعار النسبية للسلع التي ينتجها القطاعان عبر عملية النمو الا اذا حافظ الاقتصاد على درب النمو المتوازن منذ البداية ، فان نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي لا يطرأ تغير على الاسعار النسبية فيها . وقد يبدو هذا للوهلة الاولى عائدا الى حقيقة ان الانتاج يتم قياسه بالاسعار الثابتة الا ان التغيرات في الاسعار لن تحدث لسبب آخر ، وهو ان انتاجية العمل تنمو بمعدل ثابت في القطاعين . وذلك كذلك لان الاسعار عند كاليتسكي تستند الى نظرية العمل للقيمة ؛ اي انها متناسبة مع نفقات العمل المباشرة لانتاج السلعتين . وعلى هذا الاساس ، لا حاجة لتغير يطرأ على الاسعار النسبية عبر عملية النمو الاشتراكية في نموذج كاليتسكي (٢٣) .

ويترتب على تقسيم نموذج كاليتسكي لنمو الاقتصاد الاشتراكي الى قطاعين العاقبتان التاليتان :

ا ـ تتسم حالات النمو المطرد المختلفة بالقيم المختلفة لنسبة الاستثمارات في القطاع الذي ينتج السلع الاستثمارية الى مجموع الاستثمار .

ب ـ حينما يتم تعجيل النمو ، لا بد من نمو انتاج السلع الاستثمارية نموا بمعدل اعلى من نمو الاقتصاد ككل ؛ وعليه ، على انتاج السلع الاستثمارية المستعملة في صناعة السلع الراسمالية ان ينمو بمعدل اعلى من انتاج السلع الاستثمارية المستعملة في انتاج السلع الاستهلاكية . وتخضع وتيرة التعجيل الى قيد هو حجم تدفق انتاج السلع الاستثمارية .

افترضت نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي بقاء الاسعار ثابتة في الامد الطويل، او ان صياغتها تمت بالاسعار الثابتة . فما هي ، اذن ، النظرية النقدية الاشتراكية التي تؤمن ، بين عوامل اخرى ، استقرار الاسعار في الامد الطويل ؟

---

٢٢ ـ راجع الباب الرابع ، الفصل الثاني والعشرون .

٢٣ ـ انظر : A. Chilosi, The Theory of Growth of a Socialist Economy of M. Kalecki, **Economics of Planning,** Vol 11, No. 3, 1971, pp. 182 - 3. قارن : Brus, Kalecki's Economics of Socialism, **Oxford Bulletin,** op. cit., p. 54.

٩ ـ النظرية النقدية في ظل الاشتراكية

تنبع الحاجة الى النقود في ظل الاشتراكية من ضرورة اطراد الانتاج السلعي فيها . وهذا لا يعني ان وظائف النقود ودورها لا يطرأ عليه تغيير في ظل الاشتراكية . فاستعمالات النقود في الاقتصاد الاشتراكي تقسم الى نقود قانونية تستعمل في تجارة المفرد حيث يتم اشباع الاستهلاك للافراد ، والى نقود ائتمانية تستعمل لتسوية الحقوق والالتزامات الناشئة عن تجارة الجملة بين منشآت القطاع الاشتراكي والتعاوني ، حيث تقوم المصارف بنقل الذمم من حساب الى آخر . ويفرض النظام الاشتراكي الرقابة الواعية والمخططة على وظائف النقود كوسيلة للتداول والدفع والتراكم وللأداء في التجارة الدولية .

وفي الاقتصاد الاشتراكي تحدد حجم الائتمان القومي تحديدا اوتوماتيا تقريبا اهداف الانتاج والتوزيع المكممة بصورة عينية . وللتغيرات في حجم الائتمان ما يقابله من تغيرات في المخزونات عادة . ويؤدي نظام الائتمان وظيفة اعادة توزيع الارصدة النقدية ولا يقوم بخلق الائتمان .

يقوم النظام النقدي الاشتراكي على الخطة النقدية التي تتألف من الخطط الفرعية للنقد والائتمان وتمويل الاستثمار ، وعلى الخطة المالية التي تتكون من الميزانية العامة للدولة الاشتراكية ، وخطة النقد ، وخطة الائتمان . وللموازنة بين دخول السكان ونفقاتها دورها في الكشف عن الاختلال الذي قد يطرأ على الاقتصاد الاشتراكي ومواطنه ، وعن السياسات اللازمة لاستعادة التوازن من خلال إحداث تغيرات في الانتاج او التوزيع او الاجور او الاسعار ؛ مما قد يستلزم زيادة في حجم الموارد المتاحة ، او نقصانا في استعمالاتها الكامنة ، او كليهما .

تختلف وظائف النقود في الاشتراكية عنها في الرأسمالية اختلافين : الاول هو ان النقود في الاشتراكية تقوم باداء الاجور كشكل من اشكال توزيع منتوجات المجتمع لغرض الاستهلاك الفردي . وما دام الانتاج غير كاف لاشباع جميع الحاجات ، فلا بد من وضع حد لاستهلاك كل فرد على حدة ، ويقوم التوزيع على الناتج الكلي المقوم بالنقود في ظل الاشتراكية ، بخلاف ما يحدث في ظل الرأسمالية حيث يرتبط ما يتم توزيعه على العمال بالمقدار اللازم لاعاشتهم .

اما الفرق الثاني فهو ان النقود في الاشتراكية هي ليست رأسمالا تحتكر طبقة ما بواسطته وسائل الانتاج ، مما يجعلها قادرة على ارغام طبقة اخرى على العمل لحسابها ، لكي تقوم بانتاج الربح لحسابها . وعلى هذا تكون النقود في الاشتراكية وسيلة مضبوطة لقياس استعمال الموارد المخططة من قوة العمل ، والمواد الخام ، والسلع النهائية والاشراف عليها . والنقود انما هي كذلك وسيلة الافراد الى المبادلة والاداء . ولكنها ليست برأسمال ، كما هي في الرأسمالية . وفي ظل الاشتراكية تتحول النقود والاسعار والنظام المالي الى ادوات يسخرها الانسان عن وعي لخدمة أغراض المجتمع الاشتراكي .

يقوم في الاقتصاد الاشتراكي قطاعان اقتصاديان هما القطاع الاشتراكي (الصناعة ومزارع الدولة ، والنقل ، والادارة) حيث تسود الملكية الاشتراكية على وسائل الانتاج وتلعب النقود الائتمانية دورها في التعبير عن العلاقات النقدية في هذا القطاع . والقطاع غير المشرك تشريكا كاملا (الزراعة التعاونية وافراد السكان) حيث تسود الملكية التعاونية وملكية الجمعيات والمنظمات وتلعب النقود القانونية دورها في التعبير عن العلاقات النقدية في هذا القطاع . بينما في القطاع الاشتراكي يتم تخطيط المبادلة بالكميات العينية ولا تتجاوز العلاقات النقدية دور الوحدة الحسابية ؛ تستمر العلاقات السلعية ـ النقدية في القطاع غير المشرك تشريكا كاملا لانه من غير الممكن اخضاعه للتخطيط اخضاعا كاملا .

وعلى هذا الاساس من التمييز بين القطاعين المذكورين يتم تقسيم وظائف النقود الى نقود قانونية تؤدي النقود فيها وظيفة التداول فتنتقل من شخص الى آخر دون رقابة ، والى نقود ائتمانية تلعب فيها النقود دورها كوسيلة للأداء داخل القطاع الاشتراكي حيث تسجل كل عملية اداء بواسطة قيد موازن يسمح بتنظيم تدفقه .

بعد تحديد نظريات الاسعار ، والاستثمار ، والفائدة ، والمضاعف ، وبيان خلفية نظرية الاقتصاد الاشتراكي ، وجوهر نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ، والنظرية النقدية للاشتراكية ، بقي علينا ان نحدد مفهوم السياسة الاقتصادية الاشتراكية الذي يتمخض عن النظرية الاقتصادية الاشتراكية .

١٠ ـ مفهوم السياسة الاقتصادية الاشتراكية

السياسة الاقتصادية الاشتراكية هي عبارة عن النشاط الواعي الذي تمارسه الدولة الاشتراكية في عملية تنفيذ التنمية الاشتراكية المخططة . وهي بكلمة اخرى نظام اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الدولة الاشتراكية من حيث زخم النمو الاقتصادي ، واتجاهه العام ، وتركيبه .

تنطوي السياسة الاقتصادية على نظام للاهداف (Targets) ، ونظام للوسائل (Means) . لذلك من الممكن فهم السياسة الاقتصادية على انها الجمع الصحيح والجوهري ما بين الآراء السياسية ، والاحداث ، والقرارات، والاساليب، كما تحددها الدولة . والسياسة الاقتصادية الاشتراكية انما هي التي تؤشر الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والشروط الحاسمة ، ووسائل وأساليب التقدم نحو الاهداف الرئيسية . وفي السياسة الاقتصادية للدولة يتم الجمع بين المفهوم **الاقتصادي ـ السياسي والآلية الاقتصادية** : حيث ينطوي المفهوم الاقتصادي ـ السياسي على النمو الاقتصادي واهدافه في نظام موحد من حيث المحتوى ، بينما تنطوي الآلية الاقتصادية على نظام للمنظمات والوسائل والاساليب

التي بواسطتها يتم تحقيق المفهوم الاقتصادي ـ السياسي (٢٤) .

على السياسة الاقتصادية ان تقيم الروابط ما بين اهداف السياسة الاقتصادية وعمليات الانتاج والتوزيع اقامة واضحة المعالم . وفي الاقتصاد الاشتراكي ، يتم توطيد هذه الروابط عن طريق تخطيط الاقتصاد الوطني . ويقوم معيار تحديد اهداف السياسة الاقتصادية على العلاقة العضوية بين اهداف السياسةالاقتصادية واهداف القيادة السياسية . ويخضع التخطيط للمطالب التي تعينها القيادة السياسية من جهة، ولمتطلباتما ينشأ عن تأثر التخطيط بالسياسة من الجهةالاخرى. وفي هذا الصدد، تثور مسألتان: الاولى تحديد الهدف الاساسي او القيادي للسياسة الاقتصادية . والثانية تحديد اسلوب التخطيط الانسب لتحقيق الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية . ولما كان من غير الممكن تكميم جميع الاهداف ، فلا بد من ان يكون احدها فقط هو الهدف الاساسي ، بينما تكون الاهداف الاخرى بمثابة شروط لنظام اهداف السياسة الاقتصادية المكوّن من الهدف الاساسي وشروطه او الاهداف التابعة له .

يقوم الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية الاشتراكية على تحقيق النمو الاقتصادي الامثل بواسطة الانتاج المنظم وفق الحاجة او الطلب الاجتماعي . ويتحقق النمو الاقتصادي الامثل من خلال التنمية العقلانية التي تحقق النتائج القصوى من خلال ابلاغ عوامل الانتاج كفاءتها الىالقصوى. والخطة التي تقوم على هذه الشروط انما هي المثلى ، ونظام الاهداف المستمد منها انما هو الذي يعكس المفهوم الاقتصادي ـ السياسي الذي يحقق المصالح الاجتماعية . وعلى هذا ، يكون النمو الاقتصادي الامثل هو الهدف الاساسي ، بينما تشكل الاهداف الاخرى نظام شروطه .

يمكن تصنيف اهداف السياسة الاقتصادية الاشتراكية من زاوية الكفاءة الاقتصادية الى ثلاث مجموعات هي :

١ ـ الاهداف غير الانتاجية (Unproductive Aims) وهي على العموم كل الاهداف التي لا يتم التعبير عنها تعبيرا مباشرا في تطور قوى الانتاج كالاهداف العسكرية والسياسية ـ الثقافية ، والسياسية ـ الاجتماعية . وليس المراد انكار وجود اية علاقة بين هذه الاهداف والكفاءة الاقتصادية . واضح ان التقدم في الدفاع والادارة والثقافة انما هي شروط جوهرية ومسبقة لتوطيد الاقتصاد الوطني وتنميته .

٢ ـ الاهداف الانتاجية (Productive Aims) التي لا يمكن مقارنة صورها

---

٢٤ ـ انظر : Nagy, Socialist Economic Policy, op. cit., p. 21.

مقارنة دقيقة ، كتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والتراكم ، بين الاستثمار والاحتياطيات . ولا يوجد جواب قاطع على مسألة اي من البدائل يحقق النمو الاقتصادي الامثل .

٣ ـ الاهداف الانتاجية القابلة للمقارنة ضمن نظام للاهداف انما يشمل مستويات الانتاج المختلفة ، والتجارة الخارجية ، وتراكيب الاستهلاك ، اذ انها كلها قابلة للمقارنة من زاوية الكفاءة الاقتصادية ضمن نظام من الشروط الواقعية .

واسلوب اصطفاء الاهداف المختلفة التي تحقق الاقتصاد الامثل يختلف من مجموعة من الاهداف الى مجموعة اخرى . فالاهداف غير الانتاجية يتم اصطفاؤها على اساس من طاقة الاقتصاد الوطني ، وفي ضوء التقييم العام للسياسة الاقتصادية الاشتراكية . اما اصطفاء الاهداف الانتاجية غير القابلة للمقارنة فيقوم على إعمال القوانين الاقتصادية وتطبيقاتها وكلاهما يخضع للمناقشة الاقتصادية . في حين ؛ يتم اصطفاء الاهداف الانتاجية القابلة للمقارنة بالاعتماد على البرمجة .

لذلك يتجلى نظام اهداف السياسة الاقتصادية الاشتراكية في اهداف الخطة الاقتصادية التي تجسد محتوى نظام الوسائل واسلوب انجازها . فما التخطيط الا عنصر متكامل من عناصر السياسة الاقتصادية الاشتراكية (٢٥) .

ولكن لا بد من بيان العلاقة بين نظام الاهداف (المفهوم الاقتصادي ـ السياسي للسياسة الاقتصادية) ونظام الوسائل (الآلية الاقتصادية) لتحقيقها . ينتصب المفهوم الاقتصادي ـ السياسي للسياسة الاقتصادية كلا متكاملا يقيد حرية الوحدات في اتخاذ القرارات ويؤثر على قراراتها . وعليه ، لا بد للسياسة الاقتصادية من ان تكون مستقيمة بمعنى انها تقوى على الافادة من كل النواظم الاقتصادية على اساس من اتجاهاتها واتجاهاتها المقابلة اي من تفاعلاتها المعقدة . اذ ان الاستقامة او الاتساق ضروري لكفاءة الآلية الاقتصادية ؛ ولا بد من قيامه عند صياغة الخطة . لذلك ، فان انجاز النمو الاقتصادي ، وتحويل تركيب الاقتصاد ، وتأمين علاقات الدخل والاستخدام ، ينبغي ان تأتي كلها مطابقة لمنطوق الخطة نفسها (٢٦) .

وعلى عاتق السياسة الاقتصادية الاشتراكية تقع مهمة اشتقاق نظام الوسائل من المتطلبات المتناقضة لتحقيق الاستقرار من جهة ، وللمرونة من الجهة الاخرى، ومهمة اعادة النظر في هذا النظام من حين الى آخر . اذ انه من الممكن ان نتفهم نظام وسائل السياسة الاقتصادية على انه آلية في حركة دائبة يتم فيها التركيب ما بين الاستقرار والتغير من خلال ستراتيجية وتقنية المفهوم الاقتصادي ـ السياسي للسياسة الاقتصادية الاشتراكية .

---

٢٥ ـ المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٢٦ ـ المصدر السابق ، ص ٥٠ .

الباب الثاني

اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية

تحقيق وتعريب الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل الرابع

الاقتصاد السياسي [1]

١ ـ مصطلح الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي (المشتق من اليونانية ، ايكوس ـ منزل ؛ ونوموس ـ قانون) انما هو علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج وتوزيع السلع المادية التي تشبع الحاجات البشرية . **الانتاج** ، اي صنع السلع المادية لغرض اشباع هذه الحاجات ، وتقسيم هذه السلع بين أفراد المجتمع ، وهو ما يعرف **بالتوزيع** ايضا، انما يندرجان تحت المصطلح العام ، النشاط الاقتصادي ، او الاداره بالمعنى المقيد. هذا هو سبب القول المألوف ان الاقتصاد السياسي هو علم النشاط الاقتصادي او

---

١ ـ كان اوسكار لانكه قد كتب هذا البحث للموسوعه العلمية البولونية في العدد ١٥ ، وارشو، ١٩٦١ . وقد قمت بترجمته الى اللغة العربية عن الطبعة الانكليزية لاوراقه وهي **Papers in: Economics and Sociology 1930 - 1960,** Pergamon Press, 1970, pp. 191 - 217. (م.س.ح)

الادارة (والمسألة هنا هي النشاط الاقتصادي الذي يزاوله الناس الذين يعيشون في ظل العلاقات لمجتمع معين) . فالانتاج يجري في ظل شروط التعاون الاجتماعي بين الناس ، وهو لا يتضمن التعاون فقط ، بل ايضا تقسيم العمل الذي هو فعل اجتماعي بطبيعته . والطبيعة الاجتماعية للادارة تنطوي على ان اساليب الادارة انما هي منتوج التطور التاريخي. وللقوانين الاجتماعية التي تحكم الانتاج والتوزيع طبيعة تاريخية ايضا . اذ يتفاوت المدى التاريخي للقوانين الاقتصادية ؛ فبعضها يفعل في جميع (او تقريبا جميع) مراحل التطور الاجتماعي ، بينما لبعضها الآخر مدى تاريخي ضيق . ولكن تتصدرها ، اولا وقبل كل شيء ، القوانين النوعية لنظم اجتماعية واقتصادية معينة ، كالاقطاع ، والرأسمالية ، والاشتراكية . يبحث الاقتصاد السياسي في هذه القوانين ، آخذا مداها التاريخي بعين الاعتبار ، وهو يحاول على وجه الخصوص ان يلقي الضوء على سريان طرق الانتاج المختلفة المكوّنة تاريخيا وعن النظم الاجتماعية المعنية بها . ولذا فانه يستخدم الطريقة المعتمدة في جميع العلوم التجريبية : التجريد الذي يقوم على التجربة ، والتجسيد الذي يقرّب نتائج هذا التجريد من الواقع، والتدقيق من خلال مقابلة النتائج مع ما يجري في الحياة الاقتصادية . وتكون التجربة في الاقتصاد السياسي تاريخية من حيث طابعها ، وهكذا يقود التجريد الى تعميم منطقي للمادة التاريخية على شاكلة مقولات وقوانين . ويعكس هذا التعميم الطابع الديالكتي او الجدلي للتطور من خلال التناقضات الداخلية للعمليات الاجتماعية . والاقتصاد السياسي يأخذ على عاتقه مهمة البحث في جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية . ويضم بين دفتيه مجموع التطور الاقتصادي للبشرية . ولكن الى الان لم يتطور تطورا تاما الا تحليل طرق الانتاج الرأسمالي فقط . ولم يشرع الاقتصاد السياسي بدراسة القوانين الاقتصادية لطرق الانتاج الاشتراكي الا مؤخرا فقط . والآن ينهض الى جانب الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، الاقتصاد السياسي للاشتراكية على انه جانب جديد من جوانب علم الاقتصاد السياسي .

استعمل ارسطو كلمة «اقتصاد» (Economy) ليعرّف علم قوانين الادارة المنزلية . وكان اول من استعمل مصطلح «الاقتصاد السياسي» ، في بداية القرن السابع عشر ، المؤلف الفرنسي أ. مونتكرائين (A. Montchrétin) في كتابه **(بحث الاقتصاد السياسي)** (Traité de L'economie) المنشور في١٦١٥ ، والذي عالج فيه قضايا النشاط الاقتصادي للدولة ، ولهذا السبب بالذات اضاف صفة «السياسي» الى تعبير «الاقتصاد» . ومن ذلك الزمن فصاعدا ، استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي في فرنسا وانكلترا بصورة رئيسية ليعني علم الادارة ليس للدولة فقط ، بل للمجتمع البشري كله . وهذا كان يعود الى التفسير الواسع لكلمة «السياسي» لا لتشمل «الدولة» فقط ، بل العنصر «الاجتماعي» ايضا . فمثلا ، وسم وليم بتي (W. Petty) كتابه بعنوان «الحساب السياسي» (Political Arithmatic) المكتوب في ١٦٧٦ ـ ١٦٧٧ ليعالج العمليات الكمية

التي تقع في المجتمع البشري ، بما في ذلك العمليات الديموغرافية. وبالنظر لحقيقة ان معنى مصطلح «سياسي» لم يكن واضحا ، اخذ مصطلح «**الاقتصاد الاجتماعي**» (Social Economy) يستعمل في نهاية القرن التاسع عشر . وحتى قبل ذلك ، في نهاية القرن الثامن عشر ، اخذ يستعمل مصطلح «علم الاقتصاد الوطني» (حين اسمى الاقتصادي البولوني البارز **(ف سكاربيك)** (F. Skarbek) في ١٨٥٩ كتابه (المبادىء العامة للاقتصاد الوطني) . ثم اخذ استعمال هذا المصطلح ينتشر على نطاق واسع في المانيا خصوصا (National Oekonomie Volkswirtschaftslehre) وفي اواخر القرن التاسع عشر، وتحت تأثير (اليفريد مارشال) **(A. Marshall)** ، اخذ مصطلح «علم الاقتصاد» (Economics) يتبنى ، بينما كان من قبل يستعمل بين حين وآخر فقط . واليوم يلقى هذا المصطلح قبولا عاما في الجامعات المتكلمة باللغة الانكليزية ، حيث انه حل محل المصطلح التقليدي : الاقتصاد السياسي، كليا تقريبا . وقد تم تبنيه في اقطار اخرى بينها بولونيا خلال فترة ما بين الحربين (أ. كريزانوفسكي و ني تيار) **(A. Kryzanowski, E. Taylor)** ؛ تحت التأثير العلمي للاقطار المتكلمة باللغة الانكليزية . ولكن هذا المصطلح يضيّق بعض الشيء على الموضوع ، اذ انه يفرّط بالطبيعة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي . ولهذا السبب ، برز رد فعل في الاقطار المتكلمة باللغة الانكليزية وظهر اتجاه نحو إحياء مصطلح «الاقتصاد السياسي» . وهذه التسمية هي السائدة اليوم في بولونيا والاقطار الاشتراكية الاخرى ، وكذلك في الاوساط المتصلة بالحركات الاجتماعية التقدمية التي تكمن مصلحتها الرئيسية في الطبيعة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي تماما .

٢ ـ ولادة الاقتصاد السياسي وتطوره

ولادة علم الاقتصاد السياسي وثيقة الصلة بنشوء وتطور طرق الانتاج الراسمالي . صحيح ان كتّاب العصور القديمة كانوا قد أضفوا بعض الاهتمام على المشاكل الاقتصادية ، بيد انها غالبا ما كانت مشاكل الاقتصاد المنزلي ؛ طبقا المعنى الاصلي لمصطلح «الاقتصاد» . فقد كان زينفون وحده الذي عالج باستفاضة اكثر مشكلة تقسيم العمل . واولى ارسطو قسطا وافرا من الاهتمام بمشاكل المبادلة واستعمل مصطلحا خاصا هو «كريماتستكس» (Chrematistics) ليعرّف علم المبادلة ويميزه عن علم الاقتصاد الذي كان يعنى بالاقتصاد المنزلي . لم يكن لارسطو اي خلفاء في حقل دراسة المشكلات الاقتصادية . وعلى اية حال ، فقد كان لاعمال المؤلفين القدامى في هذا الموضوع طابع التقييمات الاخلاقية ، لا طابع التحليل العلمي.. وكان لدراسة الموضوعات الاقتصادية في العصور الوسطى الطابع نفسه . عالج المؤلفون في العصور الوسطى ، وقد كان توماس الايكويني ابرز

ممثليهم ، المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر التقييمات الاخلاقية المعيارية التي تقوم على المذاهب اللاهوتية . اذ كانت الدراسات الاقتصادية في تلك العصور جزءا من اللاهوت (Theology) الاخلاقي . وكان لمسألة ما يدعى بالسعر العادل والربا اهمية خاصة في هذه الدراسات . لقد كان الانتشار الواسع لاقتصاد السلع والنقد والعملة وانتشار راس المال التجاري في الاراضي المنخفضة ، وشمال فرنسا ، وانكلترا ، ومن ثم بدايات الانتاج الراسمالي في الصناعة ، هما وحدهما اللذان بعثا الاهتمام بالبحث عن الضوابط التي تحدث في الاقتصاد الوطني الذي كان يتكون حينذاك وباستخدام المعرفة بهذه الضوابط في السياسة الاقتصادية للدولة ، منح الاهتمام ، بادىء ذي بدء ، للعمليات المالية المرتبطة بتطور التجارة ، لاسيما التجارة الخارجية . والكتاب الذين عالجوا هذه المشاكل اطلق عليهم اسم التجاريين (Mercantalists) : **التجارية** (Mercantalists) . واعتبر التجاريون المبكرون ، او من سمي بالمعدنيين (Bullionists) : **المعدنية** (Bullionism) ، ان ثروة القطر تعتمد على مقدار ما يملكه من معدن خام ، فتدبروا في طرق حصول القطر على اكبر كمية ممكنة من هذا المعدن الخام . فكانت التجارة الخارجية وسيلتهم الى هذه الغاية . اما التجاريين المتأخرين (بالمعنى الدقيق للكلمة) ، فقد منحوا اهتماما اكبر لتطور الانتاج السلعي وانتاج الفوائض مما منحوه للتجارة الخارجية . وكان ت. مان (T. Mun) ابرز التجاريين في انكلترا ؛ وهو الذي كتب خلال السنوات ١٦٢٨ ـ ١٦٣٠ (كنز انكلترا من التجارة الخارجية) (England's Treasure by Foreign Trade) في ١٦٦٤ ؛ وكان ا. دي. مونتكراتين في فرنسا . لقد تم اول تحليل منتظم لمجرى عملية الانتاج والتوزيع في المجتمع على يد المؤلفين الفرنسيين المعروفين بالطبيعيين او الفيزيوقراط (Phyziocrats) او **الفيزيوقراطية** (Phyziocratism) . وكان هؤلاء ، في القرن الثامن عشر ، يرون ان هذه العملية تحكمها قوانين معينة (قوانين الطبيعة) ، ومن ثم اسم الطبيعية ، او حكم الطبيعة . وقد نشر ابرزهم ، ف. كويني ، كتابه **الجدول الاقتصادي** (Table Economique) في عام ١٧٥٨ . وكان عرضا تخطيطيا للانتاج باعتباره عملية متكررة باستمرار لاعادة الانتاج ، مبينا ازاء هذه الخلفية توزيع المنتوجات بين الطبقات لمجتمع ذلك العصر .

يقوم التفكير السائد على ان البداية الحقيقية لنشوء العلوم الاقتصادية انما جاءت مع ما يسمى **بالاقتصاد السياسي الكلاسي** (Classical Political Economy) الذي ولد وترعرع في انكلترا بصورة رئيسية ، جنبا الى جنب مع تطور الانتاج الراسمالي . وقد ابتدأ في فرنسا في الوقت نفسه ايضا ، وامتد تأثيره لاحقا الى العديد من الاقطار الاخرى . كان كل من وليم بتي في انكلترا ، و ب بواغيلبير (P. Boisguillebert) في فرنسا ، بين اسلاف علم الاقتصاد الكلاسي (Classical Economics) . وكان الموضوع الذي نال الاهتمام الرئيسي هو شروط تطور القوى المنتجة . جاء العرض المنتظم الاول لعلم الاقتصاد الكلاسي

في كتاب آدم سمث : **بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم** (An Enquiry into the Nature & Causes of the wealth of Nations) المنشور في ١٧٧٦ . وكان مصدر تطور القوى المنتجة في انكلترا ، عند آدم سمث ، هو تقسيم العمل المتصل بالتنظيم الراسمالي الجديد للانتاج ، الصناعة التحويلية (Manufacture) ، وتراكم رأس المال واستثمار الثروة المتراكمة بقصد استخدام العمل في الانتاج ؛ كما صاغ آدم سمث قانون القيمة ، مبينا توقف قيمة السلع على مقدار العمل المبذول في انتاجها . واعتبر ان انتاج السلع وتبادلها يقود اوتوماتيا الى التوازن الموجه من قبل «يد خفية» (invisible hand) ؛ كما لو كان بـ «التنظيم الذاتي» (auto - regulation) . وبهذا الصدد ، اعتبر التدخل في الحياة الاقتصادية من قبل الدولة ، او النقابات ، او المؤسسات الاقتصادية الاخرى مضرا ، وكان يرى في ملاكي الارض الاقطاعيين انهم يبددون الثروة بطريقة غير منتجة . ومن هنا جاءت تعاليم آدم سمث تعبيرا عن طموحات البرجوازية الصناعية نحو المبادرة غير المقيدة في النشاط الاقتصادي .

قدم ديفيد ريكاردو (D. Ricardo) اتضح وأدق عرض للاقتصاد السياسي الكلاسي في كتابه **(مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب)** (Principles of Political Economy) ، المنشور في ١٨١٧ . وكان في رأيه ان موضوع الاقتصاد السياسي هو دراسة طريقة توزيع منتوجات المجتمع بين ملاكي الارض ، والراسماليين ، والعمال . ووصولا الى هذه الغاية ، صاغ نظرية للقيمة يحددها العمل المطلوب لصنع منتوج ما وبيّن كيف تقود المنافسة بين الراسماليين الى مبادلة بين السلع بموجب اسعار مطابقة لقيمها من حيث المبدأ . وشرح ريع الارض على انه ناجم عن الفرق بين مقدار العمل المطلوب لاراض متفاوتة الخصوبة وبين الانتاجية المتناقصة من نفس التربة الناجمة عن اسهامات العمل المتعاقبة : الريع التفاضلي (Differential Rent) . وعلى هذا المنوال ، قام بالتوفيق بين نظرية ريع الارض ونظرية القيمة ، للمرة الاولى . واعتبر ان العمل العضلي هو الذي يحدده الحد الفسيولوجي الادنى الضروري لعيشة عامل يدوي وعائلته . اذا هبطت الاجور الى ما دون هذا الرقم الادنى ، حصل هبوط في عدد السكان العاملين ؛ ومن الناحية الاخرى ، جاء ارتفاع الاجور فوق الحد الادنى مصحوبا بزيادة في عدد السكان العاملين (بحسب نظرية د.ت. مالثس) . والزيادة في السكان ، عند ريكاردو ، تقود الى زيادة مستقرة في حصة ريع الارض في تقسيم الدخل الاجتماعي والى هبوط في حصة الارباح ، مما يضعف بدوره الحافز على تراكم رأس المال وتنمية القوى المنتجة . وهكذا اعتبر ريكاردو ملاكي الارض هم العائق للتطور ، الذي جاء متفقا مع آراء العناصر الجذرية او الراديكالية في البرجوازية الانكليزية لذلك الزمن ، وقد كانت تستهدف تخفيض ريع الارض ببذل الجهود من اجل الغاء التعريفات الكمركية على واردات الحبوب . وكرّس ريكاردو عددا من اعماله لمشاكل النقود . كما اشار ايضا الى تناقضات معينة بين مصالح

الطبقة العاملة ومصالح الرأسماليين ، مبينا انه من الممكن ان يكون للتقدم التقني تأثير سالب على احوال الطبقة العاملة .

كما لوحظت التناقضات بين المصالح الطبقية الظاهرة على طرق الانتاج الرأسمالي من قبل المثل السويسري البارز لعلم الاقتصاد الكلاسي ، ج.سي. سيسموندي (المبادىء الجديدة في الاقتصاد السياسي ، ١٨١٥) . فهو ايضا جذب الانتباه الى التناقضات بين الريادة في القوى المنتجة والقوة الشرائية للسكان تحت شروط التوزيع الرأسمالي للناتج القومي . كان مذهب علم الاقتصاد الكلاسي وثيق الارتباط بكفاح البرجوازية الصناعية في انكلترا وفرنسا ضد بقايا العلاقات الاقطاعية والقيود المفروضة على نشاطها الاقتصادي ، وطموحاتها من اجل تبوّؤ المكانة القيادية في الحياة الاجتماعية والسياسية . كانت **البرجوازية** معنية بالتحليل العلمي لعمل اسلوب الانتاج وشروط التطور الاقتصادي التي كانت **هي** محركه الرئيسي في ذلك الزمن . بيد ان الانتصار السياسي للبرجوازية احدث تغييرا في الشروط ، واشتد ذلك عندما اخذت النتائج المستخلصة من مبادىء علم الاقتصاد السياسي تكشف عن استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة وعمل الرأسمالية المؤقت للتطور الاجتماعي . وقام بذلك من سمّي بالاشتراكيين الريكاردويين (كان ابرزهم **ت. هوجسكن** (T. Hodgskin) في مؤلفه **دفاع عن العمل ضد مزاعم رأس المال** ، في ١٨٢٥) . وكنتيجة لذلك تغير اهتمام البرجوازية بالعلوم الاقتصادية . فقد اعتبرت ان علاقات الانتاج الرأسمالي اصبحت موطدة الى الابد ، ولا حاجة بها لمزيد من المناقشة ، وافضى ما تستدعيه هو **الاعذار** (التبريرية) ضد النقد المتزايد من لدن الطبقة العاملة الآخذة بالتكوّن حينذاك (الحركة الجماهيرية الجارتية في انكلترا ، وانتفاضة العمال الاولى في فرنسا) . تحولت المصالح الاقتصادية للبرجوازية آنذاك صوب مشاكل التداول **(circulation)** كآلية الاسعار في السوق ، وتداول النقد ، والائتمان ، والتجارة الخارجية.. الخ. وتعبيرا عن هذا التحول في المصالح جاء ظهور جماعة من الاقتصاديين لهم نظرياتهم التي عرّفها كارل ماركس **بعلم الاقتصاد السطحي** (Vulgar Economics) ساخرا . لقد اعتبروا انفسهم من اتباع علم الاقتصاد الكلاسي ولكنهم في الحقيقة ضيقوا من نطاق اهتمامهم حيث قصروه على ظواهر السوق السطحية واحلوا التبريرية محل التحليل العلمي لعلاقات الانتاج .

في هذه الظروف ، نشأ نهج جديد للاقتصاد السياسي فيما يخص حركة الطبقة العاملة الصاعدة ؛ وجاء كارل ماركس بهذا النهج الجديد . قام ماركس بتحويل مجموع انجازات الاقتصاد السياسي الكلاسي (وانجازات الفيزيوقراط). وفي عين الوقت ، قام بدراسة الانتقادات الموجهة الى علاقات الانتاج الرأسمالي في اعمال الاشتراكيين الخياليين **(Utopians)** في فرنسا وانكلترا وكذلك في ادب الاشتراكيين الريكاردويين . كما انه استمد الهامه من النشاط العملي لحركة الطبقة العاملة الذي ساهم فيه شخصيا ، واكتسب من مدرسة هيجل معرفة

دقيقة بالفلسفة والنهج القائل ان المجتمع الانساني انما هو منتوج التطور التاريخي . ومن وجهة نظر هيجل في التطور على انه عملية جدلية ، تحققها تناقضاتها الداخلية . اخذ ماركس نقطة افتراقه فخلع على الديالكتية او الجدل تفسيرا ماديا التاريخ . واستخدمه لتفسير التطور التاريخي للبشرية . وعلى هذا المنوال ، أوجد ماركس نهجا ماديا للتاريخ ، مكنه من القاء نظرة جديدة على انجازات علم الاقتصاد الكلاسي واعمال الكتاب الاشتراكيين . وقام بهذا بالاشتراك مع صديقه انجلز . الذي حافظ على صلاته العلمية والسياسية به حتى نهاية حياته ، والذي بذل فيما بعد الكثير من اجل نشر تعاليم ماركس شعبيا .

كان العمل الاول الناضج الناجم عن دراسات ماركس الاقتصادية هو **نقد الاقتصاد السياسي** (١٨٥٩) . وقدم ماركس عرضا منتظما لنظريته الاقتصادية في **راس المال** . ولم ينشر الا الجزء الاول من **راس المال** في حياة ماركس (١٨٦٧) ، بينما نشر انجلز الجزئين الثاني والثالث من مخطوطاته غير الكاملة في ١٨٨٤ و١٨٩٤ . ونشر كارل كاوتسكي لاول مرة الجزء الرابع **نظرية فائض القيمة** (١٩٠٥ ـ ١٩١٠) . ادخل ماركس الاقتصاد السياسي في النظرية العامة للتطور الاجتماعي ، التي تقوم على التفسير المادي للتاريخ . وقاده هذا الى الاطروحة القائلة بالطابع الانتقالي تاريخيا لطرق الانتاج الرأسمالي وبالطبيعة التاريخية للمقولات والقوانين الاقتصادية . والمقولات والقوانين الاقتصادية التي اكتشفها علم الاقتصاد الكلاسي . انما هي قوانين اسلوب عمل الاقتصاد الراسمالي . الا ان الراسمالية تخضع التطور الذي تحدده القوانين الاقتصادية الخاصة بها ، ولها «قانون حركتها» كما يقول ماركس . استعمل ماركس المقولات والقوانين التي اكتشفها علم الاقتصاد الكلاسي ، واخضعها في الوقت نفسه الى تحليل اكثر دقة وتفصيلا . ومكن التحليل الادق لقانون القيمة ماركس من تفسير الدخل الوارد من احتلال راس المال . وهو ما لم يستطعه آدم سمث ولا ديفيد ريكاردو . ان مفتاح اكتشاف هذا المصدر هو التمييز بين العمل وقوة العمل ، وهو القول بحقيقة ان القيمة التي ينتجها عمل العامل هي اكبر من قيمة المنتوجات الضرورية لاعادة انتاج قوة العمل في ظل الشروط التي يقررها التطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمع . فاجور العمل تحددها قيمة هذه المنتوجات ؛ بينما يستحوذ على فائض القيمة ، الذي ينتجه العمال بما يفوق ويزيد على اجورهم ، الراسماليون الذين يملكون وسائل الانتاج . وعلى هذا المنوال ، اكتشف ماركس السبب الاقتصادي الاساسي للضدية بين الطبقة العاملة والطبقة الراسمالية في المجتمع البرجوازي . وفي الوقت نفسه ، اشار الى الشبه بين هذه الضدية وبين الضديات الطبقية الاساسية التي تحدث في المجتمعات الاقطاعية والعبودية حيث الطبقة الحاكمة قامت ايضا بالاستحواذ على فائض القيمة الذي ينتجه الفلاحون او العبيد.

في المجتمع البرجوازي ، يتخذ فائض المنتوج شكل فائض للقيمة ويتم الحصول عليه بفعل قانون القيمة . يقسم مجموع فائض القيمة الذي ينتجه المجتمع بين

الراسماليين المختلفين حسب رؤوس اموالهم الموظفة في الانتاج ونتيجة لذلك يوجد انحراف ثابت معين لاسعار السلع عن قيمها (كلفة الانتاج). تسهم اصناف رأس المال او مقولاته المختلفة في تقاسم مجموع فائض القيمة على شاكلة مقولات او اصناف نوعية من الدخل (ارباح الصناعيين ، وارباح التجار ، والفائدة) . ويمكن احتكار ملكية الملاكين من الاستحواذ على جزء من فائض القيمة لانفسهم بشكل ريع الارض . ومن خلال بيانه لآلية تحصيص (Appropriation) فائض القيمة ما بين الراسماليين ، وبين الاقسام المختلفة منهم وبين ملاكي الارض في ظل الراسمالية، اوضح ماركس العلاقات الاقتصادية بين الطبقات والمراتب المختلفة للمجتمع البرجوازي .

وعلى آلية الانتاج وتقسيم فائض القيمة تقوم نظرية تطور طريقة الانتاج الراسمالي . ان المنافسة بين الراسماليين ، والصراع من اجل الارباح والتهديد بإزاحة الصناعيين الذين ينتجون بتكاليف اعلى ، اضطرهم الى ادخال التحسينات التقنية والتنظيمية المخفضة لتكاليف الانتاج . ويستلزم ادخال مثل هذه رأسمالا اضافيا ؛ وكنتيجة لذلك يضطر الراسماليون الى تحويل جزء من أرباحهم الى رأسمال اضافي ، اي الى تراكم . ومن الناحية الاخرى ، يقود هذا الى استبدال العمل الحي بالمكائن ، مما يؤول في ظل الراسمالية الى البطالة بشكل الجيش الاحتياطي الصناعي كما يقال . وتراكم رأس المال ، المصحوب بإزاحة المشروعات الاقل تنافسية ، يقود الى تركيز رأس المال في مشروعات كبيرة . والعاقبة اللاحقة انما هي مركزة رأس المال في أيدي الطغمة او الاليغارشية الصغيرة من رأس المال الكبير . ويتحول قسم متعاظم من المجتمع الى عمال أجراء لرأس المال الكبير او تابعين له بشكل من الاشكال ، وهذا يخلق شروط تحول وسائل الانتاج التي يقوم رأس المال الكبير باستغلال معظمها ، الى المجتمع باسره . وتحول وسائل الانتاج هذا يصبح ضرورة تاريخية كنتيجة للتناقضات الداخلية النامية التي تنطوي عليها طريقة الانتاج الراسمالي .

قادت الراسمالية الى تشريك عملية العمل ، ونظمتها في مشروعات صناعية كبيرة . بيد انه مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يتم تلقائيا تنظيم العلاقات بين المشروعات (التعاون وتقسيم العمل) بفعل قانون القيمة . وهذا هو ما يعلل الطابع اللاعقلاني والفوضوي لطرق الانتاج الراسمالي . فتطورها غير خاضع لادارة المجتمع الواعية مما يقود الى الانهيارات والكوارث التي تتخذ شكل الازمات الاقتصادية . ويصدق هذا خصوصا حينما يعجز الطلب عن ان يساير نمو الانتاج وهذه صفة مميزة للاقتصاد الراسمالي . ومما يزيد هذه التناقضات وخاصة تركيز رأس المال ومركزته . واخيرا ، يدخل تطور القوى المنتجة في تناقض متعاظم مع الملكية الراسمالية لوسائل الانتاج ـ الملكية الراسمالية ـ الاحتكارية ـ الخاصة لوسائل الانتاج . وفي الوقت نفسه ، تقود العمليات الاقتصادية نفسها الى تنظيم الطبقة العاملة تنظيما يتحسن باستمرار مما يجعلها على رأس مقاومة الاستغلال المتنامي

والفوضى الرأسمالية . وهكذا تصبح الثورة الاجتماعية الاشتراكية جوهرية لضمان شروط التطور اللاحق للمجتمع .

اخذ تطور الاقتصاد السياسي ، ابتداء من ماركس ، بالتقدم في اتجاهين مختلفين يتصلان بمجالات اجتماعية منفصلة ومتضادة . لقد اصبحت نظرية ماركس الاقتصادية ونهجه المادي في التاريخ اساس الاشتراكية العلمية ، وهي المذهب الاجتماعي والسياسي لحركة الطبقة العاملة الثورية . واصبح الاتجاه الذي انبثق عن نظرية ماركس يدعى بالاتجاه الماركسي ، او بإيجاز الاقتصاد السياسي الماركسي . ومن الناحية الاخرى ، كان ماركس يدعو الاقتصاد السياسي للوسط البرجوازي او الوسط المرتبط بالبرجوازية (كما في جامعات الاقطار الرأسمالية مثلا) بالاقتصاد السياسي البرجوازي . وكل من هذين الاتجاهين يعكس مصلحة الوسط الاجتماعي المتصل به ونطاق تفكيره .

صار علم الاقتصاد الماركسي عاملا قويا في ايقاظ وتكوين وعي الطبقة العاملة. وأصبح اساسا علميا اقامت حركة الطبقة العاملة المنظمة عليه ستراتيجية نضالها. لقد كان موضوع اهتمامها الرئيسي هو قوانين تطور طرق الانتاج الرأسمالي ؛ وتناقضاتها الداخلية وآفاق تطورها ونقد مذاهب الاقتصاد البرجوازي ، الذي حاول أن يعرض الرأسمالية على انها نظام منسجم وعقلاني يخدم مصالح جميع الطبقات الاجتماعية ، بما في ذلك الطبقة العاملة . شهدت بداية القرن الحالي إحياء خاصا للاقتصاد السياسي الماركسي . ففي ذلك الوقت ، نضجت مشاكل جديدة تطلبت الحل ، لاسيما مشاكل الاتفاقات او الكارتيلات والاتحادات او الترستات ، وتدخل الدولة المتعاظم في الحياة الاقتصادية واسباب سكون الازمات وصعود الاجور الحقيقية . وفي ضوء ذلك ، برز اتجاه تحريفي ، في حركة الطبقة العاملة ، اثار التساؤل حول الاطروحة الماركسية القائلة باشتداد حدة التناقضات الداخلية للرأسمالية (أي. بيرنستاين ، وسي سمث ، وأي ديفيد ، وم. توجان ـ بارانوفسكي) . وكان الحافز الآخر على إحياء علم الاقتصاد الماركسي هو الخلاف بين الماركسيين والقوميين في روسيا حول ما اذا كانت الرأسمالية تقوى على سيادة الاقتصاد الروسي فتنتشله من تأخره الاجتماعي والاقتصادي . وهذا هو ما ادار اهتمام الاقتصاديين الماركسيين نحو مشاكل علاقات الانتاج الرأسمالي والتراكم التي الفت اساسها في المخططات النظرية في الجزء الثاني من رأس المال. وكان هذا مرتبطا ارتباطا مباشرا بمشكلة الازمات ومسألة اشتداد حدتها او ارتخائها ، وكذلك بدور الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة التي كانت متزايدة الانتشار في ذلك الحين . اما الخلاف مع التحريفيين فكان ايضا حول اتجاهات التطور في الزراعة في ظل الرأسمالية . فقد ظهر ادب اقتصادي جم حول هذا الموضوع يشتمل مؤلفوه على اسماء من قبيل ك. كاوتسكي ، و ج. بليخانوف ، و ر. لكسمبيرج ، و ف. لينين ، و ل. كريزفيكي وآخرون .

ان الانتقال النهائي للرأسمالية الى المرحلة الاحتكارية ـ الامبريالية من مراحل

تطورها والنزاع الاول بين الدول الكبرى الناشيء عن سياساتها الكولونيالية هو الذي وضع حركة الطبقة العاملة وجها لوجه امام مشاكل لا يمكن تحليلها من دون اخذ التفكير الاقتصادي الماركسي بالحسبان . وسجل هذا مرحلة جديدة في تطور العلم . كانت الواقعة الاولى صدور كتاب د. هلفردنج **راس المال المالي في** ١٩١٠ ، الذي انطوى على تحليل للتنظيمات الراسمالية الاحتكارية (شركات المساهمة ، والبنوك ، والكارتيلات والترستات) وعملية دمج راس المال الصناعي براس المال المصرفي بشكل جديد هو راس المال المالي . احتوى كتاب هلفردنج ايضا على تحليل لتأثير الاحتكارات الراسمالية على تقسيم الدخل الاجتماعي ، وعلى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية ، وعلى مجرى الازمات والدورات الاقتصادية ، وعلى التجارة الخارجية وتصدير راس المال. وبيّن الدور الجديد للدولة الراسمالية في حماية مصالح الاحتكارات الكبيرة (لاسيما سياسة التعريفة الكمركية) وميل تلك الدولة نحو التوسع الامبريالي ، والدور الاجتماعي الجديد للقومية وسياسة الدول الكبرى . وقبيل الحرب العالمية الاولى ، في عام ١٩١٣ ، ظهر كتاب ر. لكسمبيرج **تراكم راس المال** ، وعنوانه الفرعي **المهم تفسير اقتصادي للامبريالية** . لقد وجدت ر. لكسمبيرج مصدر الامبريالية في عملية تراكم راس المال نفسها وركزت الاهتمام على اهمية الاقطار المتأخرة لتطور الراسمالية . واشارت ايضا الى اهمية انتاج الاسلحة كمجال جديد للتراكم . والصراع على المستعمرات ، والحرب والثورة انما هي من خصائص حقبة الامبريالية التي لا تنفصم عنها . وهي التي عجلت في الثورة الاجتماعية الاشتراكية . وقد اثارت الاسس النظرية لمفاهيم ر. لكسمبيرج، وخاصة تفسيرها لمخطط ماركس لاعادة الانتاج ، الكثير من النقد في صفوف الاقتصاديين الماركسيين (و. باور ، و ن. بوخارين ، و هـ. كروصمان ، وآخرون).

ثم في عام ١٩١٦ ، حينما بلغ القتال في الحرب العالمية اقصاه ، كتب لينين **الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية** (١٩١٧) . وقد سبق هذا الكتاب عدد من المقالات النظرية حول الامبريالية ، كتبت في السنوات الاولى للحرب . لقد ربط لينين الامبريالية ربطا مباشرا بالطور الاحتكاري للراسمالية ، معرفا الامبريالية على انها مطابقة للراسمالية الاحتكارية . تميزت حقبة الامبريالية بسيادة الاحتكارات وبطغمة اوليغارشية راس المال المالي ، حيث لعب تصدير راس المال الدور الاعظم، والتقسيم الاقتصادي للأسواق بين الاتحادات الراسمالية الدولية الكبيرة والتقسيم الاقليمي والسياسي للمناطق الكولونيالية ومجالات النفوذ بين الدول الكبرى ، والتطور المتفاوت (Uneven Development) بين الاقطار والمجموعات الراسمالية المختلفة يجعل هذا التقسيم غير مستقر ، وهذا يقود الى محاولات لاعادة النظر فيه، وكل ما ينجم عن ذلك من الحروب الامبريالية . كانت حقبة الامبريالية مرادفة لحقبة انحلال الراسمالية . فتحولت الاقطار الامبريالية الرئيسية الى أقطار ريعية ـ طفيلية ، مستغلة لشعوب الاقطار المتأخرة . وساهم جزء من الطبقة العاملة (ارستقراطية الطبقة العاملة) في الاقطار الامبريالية ايضا في ثمار هذا

الاستغلال ، الذي كان ، عند لينين ، مصدرا للاصلاحيـــة (Reformism) والقومية في حركة الطبقة العاملة لهذه الاقطار . وفي اعماله اللاحقة ، اشار لينين الى العواقب الاخرى للامبريالية ، الا وهي نمو حركات التحرر الوطني بين الشعوب المستعمَرة والتابعة . لقد اصبحت اعمال لينين حول الامبريالية وحركات التحرر الوطني اساس الستراتيجية الجديدة التي تبنتها حركة الطبقة العاملة الثورية على نطاق عالمي .

اما تطور علم الاقتصاد البرجوازي ، فقد تقدم على خطوط مختلفة تماما . وقد جاء من حيث المبدأ متميزا بتضييق مستمر على ميدان اهتماماته . هنا يمكن التمييز بين اتجاهين . واصل الاتجاه الذاتي تقليد الاقتصاديين السطحيين مضيفا على ميدان اهتماماته تضييقا اضافيا . اما الاتجاه التاريخي (المدرسة التاريخية في الاقتصاد السياسي) ، فقد قطع شوطا نحو نفي وجود القوانين الاقتصادية وفي تحويل الاقتصاد السياسي الى تاريخ اقتصادي وصفي ، وشوطا آخر الى صيغة مثالية تعزو التطور الاقتصادي الى تغيرات في الموقف الفكري للناس . باشر الاتجاه الذاتي في ١٨٧١ كل من ك. منجر ، ودبليو. سي. جيفينز . وكان منجر قد جاء بالصيغة الاكثر استقامة لهذا الاتجاه ، الا وهي ما يسمى بالمدرسة النمساوية ، وكان من ابرز ممثليها كل من ف. فيزر ، وئي. بوهيم ــ بوفيرك . ركز ممثلو هذه المدرسة اهتمامهم ، في تفسير المبادلة في السوق ، على الموقف الذاتي للمشتركين في هذه المبادلة من السلع المباعة او المشتراة . زعموا ان هذا الموقف انما تحدده قيمة المنفعة الحدية للسلع بالنسبة للفرد وطبقوا مقياس هذه المنفعة الحدية على تحديد استهلاك السلع في عملية الانتاج ايضا . وبالاستناد الى هذا النهج ، اصبح علم الاقتصاد يقوم على تصريف السلع حسب منافعها الحدية وموضوع بحثه هو موقف الانسان من الاشياء ؛ حتى تلاشت العلاقات الاجتماعية بين الناس ، بعد ان كانت هي القضية المركزية في الاقتصاد السياسي الكلاسي والماركسي . وقد اتبع هذا النهج نفسه في موضوع علم الاقتصاد فيما يخص نظرية الانتاجية الحديـــة لوسائل الانتاج . وكان ابرز ممثلي هذه النظرية ج.ب. كلارك . وكنظرية المنفعة الحدية ، هي غالبا ما تفيد تبرير توزيع الدخل القومي عمليا ، حيث يحصل بموجبها مالكو عوامل الانتاج المختلفة على مقادير يزعم انها مساوية لمساهمات ملكيتهم من عوامل الانتاج في قيمة الناتج الاجتماعي . وقد اهملت كليا مسألة الطابع التاريخي ــ الاجتماعي لوسائل الانتاج الراسمالي . والعناصر الذاتية على شاكلة تقييـــم السلع حسب منفعتها الحدية انما وجدت ايضا في ما يدعى بمدرسة لوزان ، والتي كان من ابرز ممثليها ل. فالراس ، وف. باريتو ، وفي ما يدعى بالمدرسة الكلاسية الجديدة ، التي اسسها الفريد مارشال ، وكسبت لنفسها مركز السيادة في الاقطار المتكلمة باللغة الانكليزية . بحث فالراس ومارشال في عمليات السوق كلها حسب نمط علم الاقتصاد السطحي . الا انهما حاولا تحليلا اعمق لهـــذه العمليات . وفتشا عن وسيلة لهذه الغاية في تطبيق نظرية المنفعة الحدية لتفسير

الطلب على السلع الاستهلاكية . كما قدم مارشال تفسيرا ذاتيا لتكلفة الانتاج ، حيث كان رايه ان «التكلفة الاجتماعية الحقيقية» ستؤدي الى منفعة سالبة فيما يخص جهد العمل وانتظار نتائج عملية الانتاج . يشتمل السعر المدفوع بواسطة السوق مقابل هذه المنفعة السالبة على الاجور المدفوعة للعمل والفائدة على راس المال . ومن الناحية الاخرى ، فلا يقابل ريع الارض اية تكلفة اجتماعية . انه «دخل غير مستحق» (Unmeritted Income) . وفي هذا اعتبر مارشال نفسه من اتباع علم الاقتصاد الكلاسي (ومن هنا جاءت تسمية الكلاسي ـ الجديد) ، ولاسيما مدرسة ريكاردو . ومن الناحية الاخرى ، ربط فالراس تكلفة الانتاج بالنفقات على وسائل الانتاج ، التي يحددها مستوى التطور التقني المعين (ما يسمى بمعاملات الانتاج) . وهكذا كان فالراس اقرب الى المدرسة الكلاسية التي اعتبرت كلفة الانتاج تعبيرا عن الشروط الموضوعية المحددة لنفقات العمل الضرورية لانتاج منتوج معين . عالج كل من مارشال وفالراس نظرية النقد والائتمان . حلّل مارشال ، بالاعتماد على الايضاحات البيانية والرياضية ، تحليلا مفصلا عملية تكوين اسعار السوق (مرونة الطلب والعرض ، وتوازن السوق ـ في الامدين القصير والطويل) ، وكذلك المبادلة الدولية (شروط التجارة) (Terms of Trade) ؛ كما بحث في تأثير اسعار الفائدة وسياسة الائتمان على الاستثمارات ومستوى الاسعار . وواصل هذا النمط من البحث ممثلو المدرسة الكلاسية ـ الجديدة الآخرون ، الذين قاموا بتطوير جهاز تقني وتحليلي بارع لهذا الغرض . كان هذا البحث ملائما للمصالح والحاجات العملية للبرجوازية في ذلك الزمن ، اذ ان قراراتها الاقتصادية كانت تقتضي معلومات دقيقة حول السوق والنقد والائتمان . بيد انه من الممكن استخدام الجهاز التقني والتحليلي القائم على هذه الشاكلة بتطبيقه ايضا على البحوث التي تجري ضمن شروط تاريخية واجتماعية اخرى .

وفي المانيا ، ظهر الاتجاه التاريخي الى حيز الوجود كنقد للاقتصاد السياسي الكلاسي . وبخلاف الاخير ، فانه نظر نظرة محبّذة للتراث التاريخي والصدور الاجتماعي للعناصر الاقطاعية وجهاز الدولة للملكية البروسية ، ساهمت في تطوير الراسمالية في المانيا (بما يدعى بالطريق البروسي في تطور الراسمالية) . بيد انه فصل نفسه عن النظرية التاريخية ـ المادية للتطور الاجتماعي وكانت اساس الاقتصاد السياسي الماركسي . وفي المرحلة الاولى من تطور هذا الاتجاه (او ما يدعى بالمدرسة التاريخية الشائبة : دبليو روشر ، و ب. هيلدبرانت ، و ك. نيس) كان ينفي وجود القوانين الاقتصادية ويقصر عمله الى حد متزايد على الدراسات التاريخية . وفي هذا ايضا كانت نقطة الافتراق للمرحلة الثانية (او ما يدعى بالمدرسة التاريخية الشابة (Young Historical School) : ج. شخوملر، و ك. بيوشر ، و ل. برينتانو) . وكان من ثمار نشاط ممثلي هذا الاتجاه انجازات عظيمة في ميدان المعرفة الاقتصادية ـ التاريخية ؛ ولكنهم لا ينتسبون الى موضوع علم الاقتصاد انتسابا صحيحا كعلم نظري . وفي نهاية العقد الاول من القرن

العشرين ، انجب الاتجاه التاريخي الاعمال التاريخية ـ التركيبية لدبليو. سومبارت و م. فيبر التي عالجت تكوّن الراسمالية وتطورها . استعار كلا المؤلفين من العمل العلمي لماركس ، فأخذا عنه مفهوم المقولة التاريخية للراسمالية وما أثار من القضايا المتصلة بها . وحاولا ان يقدما جوابا على هذه المسائل مختلفا عن جواب ماركس عليها ، مؤسيين نفسيهما على التفسير المثالي للنظم الاجتماعية كنتيجة للتطـــور التلقائي للمواقف الفكرية ، المعبر عنها بروح الحقبة . وهكذا تم اختزال قضية اساس الراسمالية وتطورها الى اساس وتطور ما يسمـــى بروح الراسمالية . والعمل الآخر الذي كتب تحت تاثير نظرية ماركس هو **نظرية التطور الاقتصادي** لـ ج. شومبيتر (١٩١٢) ، وهو من أتباع المدرسة النمساوية . راى شومبيتر ، كما راى ماركس ، دينامية او حركية الاقتصاد الراسمالي في جهود المشروعات من اجل انجاز التقدم التقني والتنظيمي ، وصنع المنتوجات الجديدة وادخال الابداعات الاخرى في عملية الانتاج . ومما يمت بالقربى الى الاتجاه التاريخي انما هـــو **المؤسسية (Institutionalism)** : (ت. فبلين ، ودبليو. سي. ميشيل ، و ج. ر. كومونز وآخرون) ، التي تأسست في القرن الماضي وتطورت في بداية القرن الحالي في الولايات المتحدة الامريكية . وقد رفض ممثلوها نظرية المدرسة الكلاسية على انها تنظير عقيم وصبوا اهتمامهم في الوصف المحدود للتنظيمات المؤسسية للحياة الاقتصادية . ويستحق عمل فبلين اهتماما خاصا ، حيث انه يحتوي على تحليل نقدي للدور الاجتماعي والاقتصادي للاعمال التجارية الكبيرة . اقتفى فبلين آثار جماعة معينة من الاقتصاديين البرجوازيين المقترنين بالنقـــد البرجوازي للراسمالية ، وقد وجدت آراؤها في اعمال سيسموندي من قبل ، ومثلها لاحقا ب.ج. بردون و ج.س. مِل . ثم خبا هذا النقد في النصف الثاني من القـــرن التاسع عشر ، وتم إحياؤه في بداية القرن الحالي كرد فعل للاحتكارات التجارية الكبيرة التي كانت تتوسع لتصبح اقوى فأقوى . وتم التعبير عن هذا النقد في كتاب ج.أ. هوبسن عن الامبريالية (١٩٠٢) ، الذي قيّمه لينين تقييما عاليـــا واستثمره في عمله عن الامبريالية .

٣ ـ علم الاقتصاد السياسي اليوم

ان تأسيس الدولة الاشتراكية الاولى في العالم ، كنتيجة لثورة اكتوبـــر الظافرة ، والعمليات الداخلية الجارية في الراسمالية الاحتكارية ، انما اوجـــدا ظروفا جديدة لتطور الاقتصاد السياسي . ثم طرأت التطورات اللاحقة على هذه الظروف بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما امتدت عملية بناء النظام الاجتماعي الاشتراكي الى أقطار اخرى في اوربا وآسيا وحينما اصبحت حركات التحـرر الوطني في الاقطار المستعمَرة والتابعة اقوى وبذلت شعوبها جهودا لاقتحام تأخرها

بأسرع ما يمكن والشروع بالسير على طريق التنمية الاقتصادية المعجّلة . ان التزاحم بين هذين النظامين الاقتصاديين ، الاشتراكية والرأسمالية ، ومسألة الاقطار المتخلفة، وضعا الاقتصاد السياسي وجها لوجه امام مسائل جديدة كليا .

ان تأسيس علاقات الانتاج الاشتراكي وتطورها وكذلك ادارة الاقتصاد الاشتراكي وتخطيط تطوره ، بعث على الحاجة لفرع جديد من المعرفة الاقتصادية، الا وهو الاقتصاد السياسي للاشتراكية . والجهاز العلمي الماركسي الذي تم استخدامه للبحث في الرأسمالية استخداما كليا تقريبا ، انما اصبح تكييفه وفق مشاكل الاقتصاد الاشتراكي ضروريا الان . وكانت هذه المهمة طبيعية ، ومما جعلها اكثر الحاحا التساؤل عن امكان قيام الاقتصاد السياسي للاشتراكية وعن الحاجة اليه من قبل. فقد كان لـ ر. هليفردنج رأيه القائل ان سيتم في الاشتراكية استبدال الاقتصاد السياسي بعلم «ثروة الامم» الذي سيكون موضوعه الرئيسي تنظيم وتطوير القوى المنتجة . واعتبرت ر. لكسمبيرج ان اختفاء فوضى الانتاج الرأسمالي سيجعل من غير الضروري وجود علم منفصل للاقتصاد السياسي ، حيث ان الحاجة الوحيدة الباقية هي البحث في الضوابط الخاصة بمستلزمات عملية اعادة الانتاج . واخيرا ، قام بوخارين بنفي امكان قيام علم كهذا نفيا قاطعا ، قائلا ان سيتم في ظل الاشتراكية استبدال علم القوانين الاقتصادية بنظام من الاوصاف والمعايير للنشاط العملي . لقد ولد الاقتصاد الاشتراكي وترعرع في الظروف الصعبة لاقطار كانت إما متخلفة من وجهة النظر الاقتصادية ، وامّا ببساطة متأخرة (وليس في الاقطار الصناعية الرئيسية كما كان ماركس وانجلز يتصوران) ، وانه قام فضلا عن ذلك في اقطار دمرتها الحرب . وكنتيجة لذلك ، تكونت تجربة الاقتصاد الاشتراكي وقوانينه تكوينا تدريجيا ايضا . لقد بادر لينين الى تحليل الاقتصاد الاشتراكي في العديد من المطبوعات التي ظهرت خلال السنوات الاولى من الثورة . ثم جاء تطويرها اللاحق في العشرينات من خلال المناقشة النشيطة التي نشبت حول تصنيع الاتحاد السوفييتي والبناء الاشتراكي الزراعة حينذاك . وكان من بين المشاكل الاخرى التي اثيرت حينذاك اسلوب عمل الاقتصاد الاشتراكي ، ودور العلاقات السلعية والنقدية والحساب الاقتصادي في ظل الاشتراكية . وكان ن. بوخارين و ج. بيريو براجنسكي ابرز اقتصاديين في تلك الفترة . ثم اثارت الثورتان المتعاصرتان في المانيا والنمسا مسألة تشريك وسائل الانتاج . وفي هذا الصدد ، تقدم عدد من الاقتصاديين البرجوازيين (ل. ميسيس ، و ف. هايك وآخرون) بالاطروحة القائلة باستحالة الحساب الاقتصادي العقلاني في الاقتصاد الاشتراكي . وقد مثّل الجانب الاشتراكي في المناقشة حول هذا الموضوع ، التي تم إحياؤها في الاقطار الرأسمالية اثناء الازمة الاقتصادية العظمى ، كل من أ. ليختر (O. Leichter) ، و م. دوب ، و أ. لانكه وآخرون . وحينذاك فقط ، قام البحث في دور الاسعار والسوق في تنظيم او تقنين الاقتصاد الاشتراكي بصورة منتظمة للمرة الاولى .

عند اعداد الخطة الخمسية الاولى للتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢) ، تمت صياغة المبادىء الاساسية لمنهجية او ميثودولوجيا تخطيط الاقتصاد القومي ، وساهم في هذا العمل والمناقشات كل من ج. كريزيانوفسكي ، ودبليو بازاروف ، و ج. فيلدمان ، وكذلك س. سترومليين الذي ما زال يزاول نشاطه العلمي الفني حتى يومنا هذا (*) . وفي الثلاثينات ، ساد الراي القائل ان العلاقات السلعية ــ النقدية هي صفة دائمة للاقتصاد الاشتراكي (مميزا عن الشيوعية) . بيد ان تطور الاقتصاد السياسي كان قد عوّقه جو الدوغمائية او الجمودية (Dogmatism) . فلم يكن نظام الادارة الاقتصادية والسياسية الارادي (Voluntarist) الذي اقامه ستالين ليفضي الى البحوث الموضوعية في الضوابط الاقتصادية . لقد حلت تبريريات السياسة الاقتصادية الجارية محل البحث العلمي على نطاق متزايد ابدا . وحاولت هذه التبريريات ان تعرض النظام الارادي للادارة على انه نتيجة لقوانين اقتصادية موضوعية لا رادّ لها . وكان مؤلف ستالين **المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي** المنشور في ١٩٥٢ تعبيرا شديد التوكيد عنها . الا ان قيام هذا المؤلف بجذب الانتباه الى الطبيعة الموضوعية للقوانين الاقتصادية والى ظهور التناقضات بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة في الاشتراكية فتح الطريق امام التحليل العلمي ، لاسيما في الدمقراطيات الشعبية، حيث لم تترسخ العمليات التجميدية او التحجيرية بعد. وبعد اقتحام هذه الموانع جرى تجديد للنشاط في عام ١٩٥٦ ، حين ظهر عدد من الكتب في الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

ينصب موضوع الاقتصاد السياسي للاشتراكية على البحث في خواص طرق الانتاج الاشتراكي وضوابطها النوعية (Specific Regularities) . وتقوم مفاهيمه الاساسية على النظرية الماركسية للتطور الاجتماعي («التفسير المادي للتاريخ») وعلى علم الاقتصاد الماركسي (Marxist Economics) بقدر ما يعالج القوانين الاقتصادية التي يتجاوز نطاقها طرق الانتاج الرأسمالي . بيد ان القوانين الاقتصادية النوعية للاشتراكية تختلف عن القوانين الاقتصادية النوعية للرأسمالية. وفي هذا الميدان لا بد لعلم الاقتصاد السياسي للاشتراكية من ان يذهب الى ما هو أبعد من اعمال ماركس النظرية واعمال الماركسيين الذين اعقبوه في الازمنة اللاحقة. وبخاصة ، توجد المسألة الجديدة للادارة العقلانية لوسائل الانتاج واليد العاملة . فمن حيث المبدأ ، لم يعالج علم الاقتصاد السياسي الماركسي التقليدي هذه المسألة ، بل مسّها مسّا هامشيا خلال نقده للاعقلانية الاقتصاد الرأسمالي فقط. اما النتائج التي توصل اليها علم الاقتصاد البرجوازي ، الذي عالج مسألة الادارة العقلانية في المشروعات المنفردة فقط ، وان لم يتجاوز هذه القيود ، بل نسج

(*) ولد س. سترومليين في ١٨٩٠ وتوفي قبل سنوات . (م.س.ح.)

اسطورة تبريرية حول الطبيعة العقلانية للنظام الاقتصادي الرأسمالي ككل ، فهي الاخرى لم تكن مجدية . وحتى هذا التاريخ ، تتكون انجازات الاقتصاد السياسي للاشتراكية اولا وقبل كل شيء من تحليل التراكم وشروط النمو الاقتصادي ، وتكوين الدخل القومي وتوزيعه ، والمبادىء الاساسية لحساب كفاءة الاستثمار ودور العلاقات السلعية ــ النقدية . ومسائل دور قانون القيمة ، ومشاكل نظرية النقد ، ومبادىء آلية السعر وتركيبه في الاقتصاد الاشتراكي ما تزال نقاطا محورية في المناقشة . ويقدم تنوع اشكال تنظيم الاقتصاد القومي وادارته في الاقطار الاشتراكية المختلفة مادة غنية للمشاهدات والدراسات المقارنة مما يعزز تطور الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

وما علم تخطيط الاقتصاد القومي الا جزء جوهري من الاقتصاد السياسي للاشتراكية . فقد مرت على علم التخطيط مرحلتان متميزتان . في المرحلة الاولى ، انصب موضوع الاهتمام الرئيسي او الوحيد تقريبا على مسألة الاستقامة الداخلية (Internal Consistency) للخطط او اتساقها ، وهو ما يتضمن نمو قطاعات وفروع الاقتصاد القومي نموا متناسبا . واداة التنسيق الداخلي للخطة انما هي حساب الموازنة (Balance Account) الذي يرسم موازنة الاقتصاد القومي وموازنة اجزائه المختلفة (موازنات المواد ، واليد العاملة الخ ...) . وفي هذه المرحلة ، تم تطوير طرق المحاسبة التي تطورت في المشروعات الرأسمالية على الاقتصاد القومي . وكان ماركس قد تنبأ بهذا التطبيق العام للمحاسبة الاقتصادية، وافترض لينين وضعها قيد الممارسة . ويعود الاساس النظري لحساب موازنات الاقتصاد القومي الى نظرية ماركس لاعادة الانتاج ، حيث تم تطبيق مبادئها الاساسية في الاقتصاد الرأسمالي استثنائيا . أما بداية المرحلة الثانية في تطور علم التخطيط فقد كانت قريبة نسبيا . والمشكلة الرئيسية هنا انما تكمن في مسألة الخطط المثلى (optimum plans) (حيث تكون الاستقامة الداخلية للخطط شرطا لتنفيذها) ، ولكنها لما تؤمن الاستغلال (Utilization) الاحسن الممكن لقوى ووسائل الاقتصاد القومي بعد . يستلزم اصطفاء الخطة المثلى المقارنة بين صيغ مختلفة من هذه الخطط ، التي اصبحت ممكنة الان فقط بفضل تطور الحاسبات الاليكترونية التي تمكّن من الحل السريع والكفء لحسابات متعددة ومعقدة ، وتجعل هذه الحسابات من الممكن ايضا اجراء موازنة المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية الكفوءة . وهذه تؤدي الى الصياغة الرياضية للعديد من مشاكل علم اقتصاد الاشتراكية ، لاسيما تحليل عملية اعادة الانتاج .

يبدو واضحا ان تطور الاقتصاد السياسي للاشتراكية يشير الى انه يعالج حتى هذا التاريخ اول ما يعالج الجوانب المادية للاقتصاد الاشتراكي وموازنته . ومن الناحية الاخرى ، وجّه الاهتمام الاقل الى التحليل العلمي للمشاكل المرتبطة بالديالكتية الداخلية او الجدل الداخلي لتطور علاقات الانتاج الاشتراكي ، ومشاكل التناقضات الاجتماعية الكامنة في هذه العلاقات ، والقوة المحركة للتطور

الاقتصادي . وفي اول الامر ، وجّه معظم الاهتمام الى أوصاف بناء علاقات الانتاج الاشتراكي الجديدة ومشاكلها العملية . وفي الخمسينات فقط ، تحول الاهتمام الى مسألة الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية المتضمنة في الانماط المختلفة لتكوّن علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع الاشتراكية (اشكال الدفع ، وحصة العمال في الارباح ، والادارة العمالية ــ الذاتية ، والتعاونيات ، والروابط الاقتصادية بين الفلاحين ، والطبقة العاملة ، ودور السوق ، الخ ...) .

ان اقامة الاقتصاد الاشتراكي وتطوره السريع ، لاسيما اقامة نظام واحد الدول الاشتراكية ، خلق وضعا جديدا للرأسمالية الاحتكارية ولتطور الفكر البرجوازي معا . فقد تقلص نطاق حكم النظام الرأسمالي بنسبة الثلث من سكان العالم ، كما اسهمت لاحقا حركات التحرر الوطني وقيام عدد كبير من الدول المستقلة في المستعمرات السابقة في تقليص المساحة التي كانت تحت سيطرته بنسبة اكبر . لم تعد الرأسمالية النظام الوحيد في الاقتصاد العالمي . بل أضطرت الى التعايش مع منافسها السريع النمو ــ النظام الاشتراكي. وهذا هو ما اضعف من المقاومة الاجتماعية للرأسمالية على تحمل الازمات والرجّات وخلق حاجة اجتماعية لبذل الجهد من اجل استقرار الاقتصاد الرأسمالي استقرارا اعظم . وفي هذه الظروف ، نجد ان الاعذار التبريرية المدعومة بالنظريات الاقتصادية لم تعد وافية بالغرض . مما اضطر الاقتصاد السياسي البرجوازي الى الاضطلاع بتحليل نقدي للعيوب الصارخة في النظام الرأسمالي بحثا عن سبل لمعالجة الوضع القائم . وقد ألفى حافزه المباشر في الازمة الاقتصادية العظمى ، ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ ، والكساد العظيم الذي اعقبها واستمر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ، مع استثناءات ولفترات قصيرة . وتكرّس هذا الكساد بالقياس الى التصنيع العظيم الجاري في الاتحاد السوفييتي اثناء هذه الفترة ، مما لم يعزز وينشر التوترات في صفوف الطبقة العاملة وما يدعى بالمراتب الوسطى فحسب ، بل زعزع ثقة البرجوازية بقدرتها ايضا . وفي هذا الظرف بالذات ولدت النظرية الجديدة لـ ج.م. كينز . وقد جاء في كتابه : **النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد** ١٩٣٦) ان التراكم في الاقتصاد الرأسمالي الناضج انما يقود الى ربحية واطئة لراس المال وهي تعود الى وجود ميول شبه ــ ريعية (Rentier - Like Tendencies) لدى الرأسماليين تجعلهم يتجنبون مخاطر الاستثمار ، مما لا يحقق الاستخدام لمجموع اليد العاملة المتوافرة اعتياديا . وهكذا اصبحت البطالة سمة تركيبية الرأسمالية . وبموجب نظرية كينز ، يكمن طريق الخلاص من هذا الوضع في تدخل الدولة الفعال . وكان لا بد لهذا التدخل من ان يشتمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة بتخفيض سعر الفائدة وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، باعادة توزيع الدخل الاجتماعي لصالح ذوي الدخل الاقل ، وكذلك بالاستثمارات المباشرة للدولة بقصد زيادة الاستخدام وتنشيط الحياة الاقتصادية ككل ، اذا ما اقتضت الضرورة ذلك . والفت نظرية كينز هذه بشائرها بين

الاقتصاديين من مدرسة ك. فيكسيل ونظريات تحفيز الدورة التجارية ، وولدت في زمن الكساد العظيم ، وبادات بتطوير اتجاه كامل يدعى عادة بمدرسة كينز . ثم تبلورت عدة اجنحة ضمن هذا الاتجاه . فجاء ما يسمى بجناح كينز اليميني ، الذي برز في الولايات المتحدة الامريكية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لتبرير النفقات العسكرية الحكومية تحقيقا للاستخدام التام . بينما طرح ما يدعى بجناح كينز اليساري ، الذي كانت جوان روبنسن ابرز ممثليه ، برنامجا واسع النطاق من الاصلاحات الاجتماعية والاستثمارات الحكومية بقصد تحويل الميادين المهمة من الحياة الاقتصادية الى الدولة . وقد ذهب بعض ممثلي هذا الجناح الى حد الاستناد الى فرضيات ذات طابع اشتراكي .

وفي أواسط الخمسينات ، وخلال فترة الاستقرار النسبي للاقتصاد الراسمالي ، وضعت المشاكل التي عالجها كينز في الظل (لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الفدرالية) من قبل آراء كانت تعتبر هذا الاستقرار انجازا دائما للرأسمالية المعاصرة ، لا يدعو الى اي تدخل من قبل الدولة ، كما تصور كينز واتباعه . ومن الناحية الاخرى ، وجد من آثار المشكلة الاجتماعية والنفسية لقدرة المجتمع الصناعي المعاصر على استيعاب «الوفرة في السلع» (Abundance of Goods) ؛ وان كان بعض ممثليه (مثل ج.ك. كالبريث (J.K. Galbraith) : المجتمع المترف (The Affluent Society) ١٩٥٨) وقد انتقد الراسمالية لعجزها عن اشباع الحاجات الجماعية للمجتمع (الثقافة والعلم ، ورعاية الصحة ، وصيانة الموارد الطبيعية الخ ..) ، واقترح تدخل الدولة بقصد توجيه جزء من الاقتصاد القومي نحو اشباع هذه الحاجات .

كان لتطور الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، لاسيما علم تخطيط الاقتصاد القومي ، والانجازات العملية للاقتصاد الاشتراكي ، أثره على الفكر والممارسة الاقتصادية في الاقطار الراسمالية ، وهو ما يبعث على الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي ، ومما حفز عليه ايضا الفروض التي قامت عليها حركة الطبقة العاملة في هذه الاقطار . فقد عم انتشار طريقة محاسبة الموازنة الاجتماعية (او ما يدعى بالمحاسبة الاجتماعية) (Social Accounting) ، اذ ان سياسة كينز من اجل استقرار الاقتصاد القومي قد اظهرت الحاجة اليها . كما ان حركات التحرر الوطني وجهود الاقطار المتخلفة من اجل تحرير نفسها من التأخر الاقتصادي قد بعثت على الاهتمام بمشاكل تطور الاقتصاد القومي . وهذا عنى تجاوز حدود علم الاقتصاد البرجوازي القائمة حتى هذا التاريخ ، والذي بحث بالدرجة الاولى في عمليات السوق وعرض علم الاقتصاد عرضا (غالبا ما يراد به الدفاع عنه) هو بمثابة آلية للحفاظ على التوازن . فلم يعن بمسألة التطور الاقتصادي (لاسيما اعتماد هذا التطور على نظام علاقات الانتاج) وهي مسألة اساسية في علم الاقتصاد الماركسي ؛ كما لم يعالج مشاكل شروط التراكم وامكاناته ، وهي الاخرى كانت موضوع العديد من المناقشات في الادب الماركسي . لقد اضطرت مسألة الاقطار المتخلفة الراهنة

علم الاقتصاد البرجوازي الى الاهتمام بهذه المشاكل . وتمخض عن هذا علم اقتصاد النمو (Economics of Growth) الذي اصبح الان احد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام علم الاقتصاد البرجوازي . وطبيعة الموضوع نفسه اقتضت البحث في مشاكل كان مبدأها الوحيد تقريبا هو علم الاقتصاد الماركسي حتى ذلك الوقت . وهذا قاد الى اعادة اكتشاف المقولات والنهج النظرية التي كانت لزمن طويل معروفة في الادب الماركسي والى الاستعارة الواعية جزئيا من الاعمال العلمية الماركسية . فقد اصبح علم اقتصاد النمو موضع اهتمام خاص في الاقطار المتخلفة، وهي تبحث فيه عن المعرفة لغرض تسجيل التنمية الاقتصادية . اما في الاقطار الرأسمالية المتقدمة . فقد جاء الاهتمام به لفهم اهمية مشاكل الاقطار المتخلفة للاقتصاد والسياسة العالمية ، لاسيما في ضوء التزاحم بين الرأسمالية والاشتراكية . بيد انه صدرت في بعض دوائر الاقطار الامبريالية نظريات النمو تستهدف تبرير غياب السياسة الفعالة للتعجيل في تقدم الاقطار المتخلفة ، وتجربة الدول الاشتراكية . وهي في معظمها نشأت في اقطار متخلفة ، انما بعثت اهتماما نشيطا بمشاكل التخطيط في جميع الاقطار المتخلفة . فقد اصبح الان للعديد من هذه الاقطار خططها الخاصة للتنمية الاقتصادية حيث تلعب الاستثمارات الحكومية الدور الحاسم فيها . والتبريرات المذكورة سابقا انما تنفي الحاجة الى التخطيط الموجه وتفترض ان التنمية في الاقطار المتخلفة ينبغي ان تقوم على رأس المال الخاص . لاسيما رأس المال المستورد من الاقطار الامبريالية .

اما علم اقتصاد النمو ، وتخطيط التنمية الاقتصادية ، وايضا الموازنات الاقتصادية الوطنية. فقد اخذ العديد من الاقتصاديين المهتمين بالنظرية الاقتصادية البرجوازية التقليدية ، لاسيما المدرسة الكلاسية الجديدة ، ينقدون هذه النظريات من حيث جدواها في فهم العمليات الاقتصادية الاساسية ، ومن ثم برز الاتجاه نحو تجاوز حدود ظواهر السوق ونحو البحث في عملية اعادة الانتاج والتراكم وربط العملية بتوزيع الدخل القومي . وكنتيجة لذلك ، نشأت ميول العودة الى المفاهيم الاساسية للاقتصاد السياسي الكلاسي ولمفاهيم ماركس . ويتجلى هذا الميل في كتاب جوان روبنسن **تراكم رأس المال** (١٩٥٨). وقد قام بيرو سرافا باجراء تحرك في هذا الاتجاه : **انتاج السلع بواسطة السلع** . ١٩٦٠) . وقد سبق له ان انتقد المبادىء الاساسية للنظرية الكلاسية ـ الجديدة من قبل . وفي هذا الظرف بالذات ، اخذ يظهر الاهتمام الواسع بماركس والنظرية الاقتصادية الماركسية .

بعد الحرب العالمية الاولى ، برزت موجة النقد للاحتكارات الرأسمالية . وقد صدرت عن اقتصاديين ينهجون النهج البرجوازي الصغير والنهج البرجوازي المتوسط ايضا . ومما عزز هذا الميل الدور المتعاظم للمفكرين الجامعيين في الدراسات الاقتصادية ونشر نتائجها . وهذا قاد الى تمهين بعيد الاثر في علم الاقتصاد السياسي ، جاعلا من دراسة علم الاقتصاد مهنة ؛ وهذا هو ما جعل الى

حد ما البحث الاقتصادي مستقلا عن المصالح المباشرة للبرجوازية . فصارت نسبة كبيرة من الاقتصاديين المهنيين اعضاء في ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة التي كانت بميولها ترتبط بمواقف الاوساط البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذه الظروف ، اتخذ نقد الاحتكارات البرجوازية احد شكلين ، الاول **نظرية المنافسة غير الكاملة** (لي شمبرلين وجوان روبنسن) . الثاني **علم اقتصاد الرفاهية** ، وممثله الرئيسي أ. سي بيجو (علم اقتصاد الرفاهية ، ١٩٢٠) . ويتخذ منظرو علم اقتصاد الرفاهية من نقد الاحتكارات نقطة افتراقهم عن النموذج المثالي لعمل المنافسة الحرة، معتبرين اي ابتعاد عنها انما هو تبديد لموارد المجتمع الاقتصادية. واضح تماما ما لهذا النهج من حدود اجتماعية برجوازية صغيرة ومتوسطة . وقد اوصى هؤلاء المنظرون بتدخل الدولة (تدخلا بسيط الاثر احيانا) بقصد ازالة الآثار الضارة للاحتكارات او تحييدها .

وفي الفترة نفسها ، تعاظم النقد الاشتراكي للنظام الرأسمالي ، وهو غالبا ما كان يقوم على الاقتصاد الماركسي . وكانت الثورة الروسية ، وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، والازمة الخطيرة والكساد الطويل للاقتصاد الرأسمالي ، كلها حوافز جديدة على النقد . وقد ساهم فيه عدد كبير من الاقتصاديين الماركسيين ، في الاتحاد السوفييتي (ج. فارجا مثلا) وفي الاقطار الرأسمالية (أ. بلوم ، و ب. سويزي ، و م. دوب) . ومما يستحق ذكرا خاصا اعمال م. كاليتسكي : **دراسات في نظرية الدورة التجارية ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩** وغيره . وهو الذي اتخذ من النظرية الماركسية لاعادة الانتاج نقطة افتراق له ليصوغ نظرية الدورة التجارية بصورة أصيلة وليفسر مصدر انعدام الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي . ويشبه تفسيره نظرية روزا لكسمبرج في التراكم بعض الشيء . وقد استمر التحليل الماركسي النقدي للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . فقد تبين من ناحية عجز الرأسمالية عن تصنيع الاقطار المتخلفة (ب. باران) . ومن الناحية الاخرى ، اخذ يبحث عن التغيرات الجديدة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للاقطار الرأسمالية المتقدمة (علاقات القوى الطبقية ، وتقسيم العمل الدولي ، والكولونيالية الجديدة وغيرها) . وما تزال في انتظار نظرية منتظمة لقوانين الاقتصادية الاساسية للرأسمالية الاحتكارية ، والاشكال النوعية التي يتخذها عمل قانون القيمة في الرأسمالية الاحتكارية ، وعملية اعادة الانتاج الموسع وطابعها الدوري ، وتوزيع الدخل القومي بين الطبقات والمراتب الاجتماعية المختلفة، وتقسيم العمل الدولي ، ومشاكل اخرى .

وكذلك تثير حقيقة تعايش النظامين الاشتراكي والرأسمالي في الاقتصاد العالمي مشاكل جديدة للاقتصاد السياسي . وقد اخذت حتى الان هذه الحقيقة بعين الاعتبار في الاقتصاد السياسي للاشتراكية فقط ، وذلك على شاكلة التأكيد على مغزى الموقف المعادي للدوائر الرأسمالية من اقتصاد الاقطار الاشتراكية الاولى وعلى امكان تعلم طرق الادارة من الاقطار الرأسمالية المتقدمة (ف. لينين

خاصة) . ومن الناحية الاخرى ، لم يدرس الا القليل من تأثير تعايش النظـــام الاشتراكي على مجرى عمل النظام الرأسمالي . وهي مسألة تقوم على مشاكل من قبيل تأثير السوق الاشتراكية العالمية على مجرى الدورة التجارية في الاقطـــار الرأسمالية ؛ والمقاومة الاجتماعية المناقصة للرأسمالية ازاء الرجات والازمات ؛ وتعلم طرق تخطيط الاقتصاد القومي من الاقطار الاشتراكية . ولوجود النظـام الاشتراكي تأثيره على ضوابط عمل الاقتصاد الرأسمالي وتطوره ، مما لم يعـــد بحثها ممكنا بصورة منفصلة عن جدل العلاقات والمزاحمات المتبادلة بين الاشتراكية والرأسمالية على نطاق عالمي . وينعكس هذا الجدل نوعيا في مشاكل الاقطـــار المتخلفة . وفي التصادم بين التأثيرات الرأسمالية والاشتراكية ، مما يحدد وجهة تطور هذه الاقطار ، بالاعتماد على العلاقات الداخلية الطبقية في هذه الاقطـــار وعلاقات القوى في السياسة والاقتصاد العالميين . ومن هنا ، تنبعث للاقتصاد السياسي ميادين عمل جديدة .

٤ ـ العلوم المساعدة للاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي علم نظري ؛ يستمد المعرفة عن الظواهر الاقتصاديـــة الملموسة من علم الاقتصاد الوصفي ، الذي يضم ايضا التاريـــخ الاقتصادي ، والجغرافية الاقتصادية ، والاحصاء الاقتصادي . ترتبط ميادين مختلفة من علم الاقتصاد التطبيقي بالاقتصاد السياسي (اقتصاديات الصناعـــة ، والزراعة ، والتجارة ، واقتصاديات المالية والمحاسبة ، وميادين اخرى) . وهي تطبق النتائج المستحصلة بواسطة علم الاقتصاد النظري وعلم الاقتصاد الوصفي على ابحـــاث تفصيلية لميادين او جوانب معينة من الحياة الاقتصادية . اما النتائج العمليـــة المستحصلة من علم الاقتصاد فتدعى بالسياسة الاقتصادية . وهي تشمل قطاعات مختلفة كالصناعة ، والزراعة ، والمالية ، وغيرها . وعلما الاقتصاد الوصفـــي والتطبيقي هما والاقتصاد السياسي معا من العلوم الاقتصادية . وهما علمـــان مساعدان للاقتصاد السياسي . وفضلا عن ذلك ، يستعين الاقتصاد السياســي بالرياضيات ، ولاسيما الاحصاء الرياضي ، وبالفلسفة وعلم الاجتماع . والرابطة بين الاقتصاد السياسي والفلسفة انما تظهر ، فوق كل شيء ، فـــي الطريقـة او النهج (الميثودولوجيا) ؛ والاقتصاد السياسي وثيق الارتباط بعلم الاجتماع ، الذي يبحث في جميع مشاكل الصلات الاجتماعية ويساعد على فهم هذه الصلات بين العمليات الاقتصادية والحياة الاجتماعية ككل .

وفي الآونة الاخيرة ، برزت الى حيز الوجود عدة علوم جديدة مساعـــدة للاقتصاد السياسي . وهذه قامت نتيجة للحاجات الجديدة في ادارة الاقتصاد ، في الرأسمالية وفي الاقتصاد الاشتراكي معا . يطبق القياس الاقتصادي الطرق

الرياضية (لاسيما الاحصاء الرياضي) لتحديد ما بين الظواهر من علاقات (مرونة الطلب ، ومعاملات الانتاج التقنية، وكفاءة الاستثمار الخ..) تحديدا دقيقا وملموسا جاء الحافز الاول على تطور القياس الاقتصادي من طلب الاحتكارات والدول على تحليل ادق لعمليات السوق . وذلك لان الاحتكارات اصبحت قادرة على تحديد الاسعار عند مستوى يؤمن الربح الاقصى ، وهو ما لم تستطعه المشروعات في ظل المنافسة الحرة، لانها لا بد لها من قبول السعر الذي تفرضه آلية السوق التلقائية. كما استلزم النشاط التدخلي للدولة معرفة بالنتائج الملموسة لمثل هذا النشاط ، وهي محددة تحديدا كميا . وعليه عُنيت اعمال القياس الاقتصادي الاولى بالتحديد الاحصائي لمرونة الطلب والعرض . وتمخضت الطلبات اللاحقة على ابحاث القياس الاقتصادي عن مشاكل من أمثال تحليل العوامل الداخلة في تكاليف الانتاج ، والتنبؤات بمستقبل الطلب على السلع المختلفة ، ومشاكل اخرى . وفي السنوات الاخيرة ، تم تطبيق القياس الاقتصادي في الاقطار الاشتراكية ايضا . اذ يخلق الطابع المخطط الاقتصاد الاشتراكي طلبا خاصا على التحليل الكمي ـ الرياضي للعلاقات الاقتصادية المتشابكة او المتداخلة . وبصرف النظر عن الحقل التقليدي لتحليل الطلب ، فان المعرفة بمعاملات الانتاج التقنية والاستثمارات (اي ما يدعى بالمعايير التقنية والاستثمارية) هي مسألة لها اهمية اساسية في الاقتصاد المخطط. فالمعرفة بهذه المعاملات ضرورية لرسم الموازنات الوطنية والاجزاء المختلفة من هذه الموازنات . هنا يتم تطبيق طريقة محاسبة الموازنة التي تعرف بتحليل المدخل ـ المخرج . وهذه الطريقة التي اخترعها ف. ليونتيف ، انما هي من وحي محاسبة الموازنة التي قامت في الاتحاد السوفييتي ، وهي مطبقة على نطاق اوسع في الاقتصاد الاشتراكي منها في الاقطار الرأسمالية ، حيث تمت صياغتها اصلا . ويدعى تطبيق القياس الاقتصادي على تخطيط الاقتصاد القومي بالقياس التخطيطي (Planometries - V. Nemchinov) . ومن الجدير بالذكر انه قبل ظهور القياس الاقتصادي بزمن طويل ، في القرنين السابع والثامن عشر ، ولاسيما في القرن التاسع عشر ، تم تطبيق الرياضيات ، لاسيما الاحصاء الرياضي ، في التأمين على الحياة وحقول التأمين الاخرى (رياضيات التأمين التي تدعى ايضا بمعلومات الحسابات التأمينية (Actuariel Data) . ! . ولكن في القياس الاقتصادي فقط ، تم تطبيق الرياضيات على مدى واسع من المشكلات الاقتصادية .

وعلم البرمجة ، الذي اصبح فرعا مهما من فروع الرياضيات المعاصرة ، انما يتصل بالقياس الاقتصادي. اذ انه يعالج طريق تحديد البرنامج الامثل للنظم التي تنطوي على عدد كبير من الانشطة البشرية التي يعتمد بعضها على بعض . ففي الميدان الاقتصادي ، يكمن مجال اهتمام البرمجة في رسم الخطط لعمل المشروعات والخطط الاقتصادية القومية (التوزيع الامثل للاستثمار) . كان أول من طوّر وطبّق علم البرمجة هو ل. كانتروفيتش (L. Kantorovich) في كتابه **الطرق الرياضية للتنظيم والانتاج** Mathematical Methods of Organisation & Production بعد

الحرب العالمية الثانية ، تم تطوير علم البرمجة وما يدعى ببحث العمليات المرتبطة به في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى ولاسيما بالنسبة الى المشاكل العسكرية . وفي الآونة الاخيرة ، سرى تطبيقه بصورة متزايدة في الاتحاد السوفييتي والاقطار الاشتراكية الاخرى . ويستلزم التطبيق العملي للقياس الاقتصادي وعلم البرمجة وكذلك بحث العمليات على نطاق واسع استعمال الحاسبات الاليكترونية . فبمساعدة الحاسبات الاليكترونية فقط ، تم اجراء مثل هذا العدد الكبير من الحسابات (مثلا حل مئات من المعادلات الآنية في بحر مدة هي من القصر الكافي لضمان استعمال نتائجها في الادارة الجارية للاقتصاد) . يمكن اعتبار علم البرمجة وبحث العمليات جزءا من الفعالية او البراكسية ، وهي العلم العام للنشاط العقلاني، الذي كان ت. كوتاربنسكي مؤسسه الحقيقي. وللبراكسية اهمية عظيمة بالنسبة لطريقة الاقتصاد السياسي ومشاكل ما يدعى بمبدأ الادارة الجيدة ، او مبدأ الادارة العقلانية) . ولكن تطبيقها ليس ممكنا من دون صياغة واضحة للمهام ولمعايير حساب التفاضل والتكامل الاقتصادي (Economic Calculus) وهو ما ينبغي ان يؤديه كل من القياس الاقتصادي والبرمجة . ومن هنا يطرح القياس الاقتصادي والبرمجة مشاكل جديدة ليحلها الاقتصاد السياسي ويتطلب تحديدا ادق للمشاكل القديمة ، مما يسهم في تطوره على هذا المنوال .

وأخيرا ، اخذت تتفتح امكانات لتطبيق علم السايبرنية على العلوم الاقتصادية. لقد أسست السايبرنية بصورة متبادلة فيما بينها وترتبط بشبكة معقدة من سلاسل من الاسباب والآثار . وتنشأ مثل هذه المشاكل في الاجهزة الصناعية الاوتوماتية ، والحاسبات ، والآليات البايولوجية ، وكذلك في النظم الاجتماعية حيث تتفاعل اعداد كبيرة من الافعال بعضها ببعض . ويلقي الجهاز النظري للسايبرنية ضوءا جديدا على مشكلات تلقائية العمليات الاجتماعية ، ودور المعلومات في تكوين العمليات الاجتماعية وغيرها . والطابع المخطط للاقتصاد الاشتراكي يجعل للسايبرنية فائدة ملحوظة في البحث عن سبل لضمان الادارة الكفوءة للاقتصاد القومي وعمله الصحيح .

تغني العلوم الجديدة المساعدة المذكورة في اعلاه ترسانة الاقتصاد السياسي؛ لاسيما الاقتصاد السياسي الاشتراكية ، بادوات بحث دقيقة لها كفاءة عرفانية عالية . وهذا يشمل دور الاقتصاد السياسي كاداة لتوجيه التطور الاقتصادي المجتمع . لقد القت الاشتراكية على عواتقنا المهمة التاريخية لاقتحام التلقائية التي ميزت العمليات الاجتماعية الاقتصادية في تاريخ الانسان حتى الان . ووضعت على كواهلنا مهمة توفير الشروط التي تجعل الانسان يخلق التطور الاجتماعي بصورة واعية وهادفة حسب المبادىء العقلانية التي تقوم على المعرفة العلمية . والاقتصاد السياسي دور اساسي في هذه المهمة ، باعتباره مصدرا للمعرفة يستطيع المجتمع بموجبها ان يقولب بوعي مصائره التاريخية . وعلى هذه الشاكلة ، يصبح الاقتصاد السياسي والعلوم المساعدة التي تخدمه عاملا في عملية سيادة العقل البشري الواعي لاهدافه على العمل الاعمى للقوى التلقائية .

الفصل الخامس

دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية (*)

١ ـ تغير الوظيفة الاساسية للدولة ما بين راسمالية المنافسة الحرة والراسمالية الاحتكارية

اهم مشكلة تجابه حركة الطبقة العاملة اليوم انما هي الحاجة لوعي الدور الاقتصادي الذي تلعبه الدولة في المرحلة الحاضرة للراسمالية الاحتكارية بصورة واضحة ، والتغير الاساسي الذي يطرأ على وظيفتها الاجتماعية ويؤثر فيها ؛ لان

(*) يشكل هذا الفصل من بحث كامل كان اوسكار لانكه قد كتبه بالبولونية في ١٩٣١ ، وقمت بترجمته الى العربية عن الطبعة الانكليزية لاوراقه : (Papers in Economics & Sociology 1930 - 1960) ومن مقتبسات من تعريف نقدي لكتاب جون ستراشي عنوانه (الرأسمالية المعاصرة) كتبه اوسكار لانكه بالبولونية في ١٩٥٦ ، وقمت بترجمتها الى العربية عن نفس المصدر المذكور ص ص ١٥ ـ ١٩ ، ملتزما بالنص الاصلي من حيث المضمون ومكيفا اياه من حيث الشكل بما يحقق أغراض البحث المنتظم المتكامل . (م.س.ع.)

الموقف الذي تتبناه حركة الطبقة العاملة من المشاكل الاقتصادية والسياسية يعتمد على مثل هذا الوعي .

يبدأ تحول راسمالية المنافسة الحرة الى الرأسمالية الاحتكارية بتركيز الانتاج ورأس المال . حينما يبلغ التركيز مستوى عاليا ، تبرز بالضرورة من بين المجموعات الرأسمالية ، مشروعات انتاج مركزة ومسيطرة ، لها الرغبة في استعمال قوتها لتضمن لنفسها مركزا احتكاريا وارباحا احتكارية ضافية تفوق مستوى الربح الناجم عن المنافسة الحرة. ويتم ذلك من خلال الاتفاقات بين كبار الرأسماليين على تكوين الكارتيلات (الاتفاقات التجارية على الاسعار في الغالب) (Cartels) والترستات (الاتحادات بين الشركات) (Trusts) والسندكات (سيطرة النقابات او الاتحادات على وسائل الانتاج) (Cyndicates) ، والامتناع عن المنافسة فيما بينها . وهي بهذه الوسيلة تسيّر سياسات الاسعار والانتاج الاحتكارية وتضطر المنتجين الصغار في فرع معين من فروع الانتاج الى اتباع هذه السياسات ، وفي حالة عدم رضوخهم تهددهم بالخراب التام . وهكذا ، فان اساس الاحتكار الرأسمالي هو القوة الاقتصادية الناشئة عن تركيز مقادير كبيرة من رأس المال في ايدي مجموعة صغيرة من جبابرة (Potentates) الرأسماليين . ان تركيز رأس المال هو الاساس الذي تعتمده مجموعات راسمالية معينة لاكتساب مراكزها الاحتكارية ، لان جميع الرأسماليين في فرع معين من فروع الانتاج يضطرون بهذه الوسيلة الى الدخول في اتفاقية احتكارية تجعل جميع المتمردين الخارجين عليها غير مضرّين بها .

يبدو ان القوة الاقتصادية الناجمة عن التركيز ليست هي وحدها كافية لخلق الاحتكار ، لانها تواجه عقبتين خطرتين . اهم هاتين العقبتين هي انه ما دامت الاتفاقية لا تشمل مجموع الرأسماليين العاملين في فرع من فروع الانتاج ، فحقيقة قيام مجموعات من الرأسماليين بتكوين كارتيلات او ترستات لا تؤسس احتكارا بعد ، لان المجموعات المختلفة من الرأسماليين تواصل التنافس فيما بينها . اذ ان التغير الوحيد انما يحدث في المستوى الذي يتم الصراع عنده : تحل محل المنافسة بين الرأسماليين الافراد المنافسة بين المجموعات الرأسمالية المنظمة كالكارتيلات ، والترستات ، والسندكات ، والشركات المصرفية المساهمة الكبيرة ، وهكذا دواليك . فما يتغير انما هو الشكل التنظيمي فقط ؛ اما محتواه فيبقى كما كان من قبل .

والعقبة الثانية انما هي امكان **إحلال السلع البديلة في السوق محل السلع التي تنتجها الاحتكارات** ، كالغاز ، او الكهرباء ، او النفط ، او الفحم ، وهكذا دواليك . هذا يعني انه لا بد الكارتيل من منافسة منتجي السلع البديلة ، ومن ان يأخذ بالحسبان في سياسة اسعاره وانتاجه امكان تحول الاستهلاك نحو امثال هذه السلع . ويمكن ايضا اقتحام هذه الصعوبة من خلال جذب كل منتجي هذه السلع البديلة الى حظيرة الاتفاقات الاحتكارية ، وهكذا يتم تقييد النشاطات

الاحتكارية للكارتيلات والترستات المزاحمة (١) .

يظهر ان القوة الاقتصادية للاتحادات الرأسمالية ، وتركيز السيطرة في أيدي مجموعات صغيرة في حوزتها مقادير كبيرة من رأس المال ، لا تكفي لتأمين مركز احتكاري . لان هذا يقتضي شيئا يفوق القوة الاقتصادية : القوة السياسية ضرورية ايضا — الحاجة لإحداث التأثير المناسب على الدولة لانها وحدها تستطيع، بإجراءات سياسية معينة ، ان تحمي الاتحادات الاحتكارية من منافسة الرأسماليين الاجانب داخل اقليمها . ولا بد لهذه الحماية من أن تمتد ليس الى السلع التي ينتجها القطاع المحتكر فحسب ، بل الى جميع السلع الاستبدالية ايضا . ان التدخل الحكومي هو وحده القادر على خلق الشروط الاحتكارية للاتحادات الرأسمالية ، كالكارتيلات ، والترستات ، والشركات المصرفية المساهمة الكبيرة . ويتم توفير الشروط الاحتكارية من خلال سياسة التعريفة الكمركية وقيود التجارة الخارجية ، ونظام مناسب للاتفاقيات التجارية ، وسياسة لتحديد تعريفات النقل بالسكك الحديدية ، وسياسة كولونيالية وهكذا دواليك . ومثل هذا التدخل الحكومي هو وحده القادر على تحويل القوة الاقتصادية للاتحادات الرأسمالية بحيث تقوم باحتلال مركز احتكاري ، يضمن لمجموعة معينة من جبابرة الرأسماليين أرباحا احتكارية تربو على الارباح التي كانت ستنجم عن المنافسة الحرة ، بسبب من سريان قانون تساوي الارباح Law of Profit Equalization .

وهكذا يتميز عصر الرأسمالية الاحتكارية بالتدخل الحكومي على نطاق متزايد. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، طرأ تغير اساسي على وظيفة الدولة الرأسمالية . يرتبط هذا التغير في النظام الرأسمالي بالاتجاهات الصاعدة نحو تكوين الاحتكارات . وفي عصر الرأسمالية المنافسة الحرة ، او في عصر الليبرالية التسيبية ، اتبعت الدولة البرجوازية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية . صحيح ان هذه القاعدة غالبا ما كانت تخرق ؛ ولكن موقف الدولة العام من الحياة الاقتصادية كان قائما على مبدأ التسيب الاقتصادي (Laissez -

---

١ — مع ذلك توجد عامل ثالث معقد السيطرة الاحتكارية للاتحادات الرأسمالية . فقد يبدو للخارجين عليها ان الانتاج مجد حتى وان كان بتكاليف اعلى من تلك السائدة في الكارتيل حينما يرفع الاحتكاريون السعر . ويبالغ عادة في تأثير هذا العامل ، لانه لا يقوى على كسر الاحتكار اذ انه هو نفسه قائم على الاسعار الاحتكارية . عند كسر الاحتكار وما يترتب عليه من هبوط لاحق في الاسعار ، يتم استغلال الخارج عنه لانه ينتج بأقل من التكاليف الحدية . فقد يستطيع تخفيض فائض ارباح الاحتكاريين ، لكنه لا يستطيع كسبها لنفسه من دون الاضطرار الى التضحية . ولهذا السبب ايضا ، تتسامح الكارتيلات والترستات مع أمثال هؤلاء الخارجين عنها بمحض ارادتها تقريبا، ولاسيما خلال الازدهار ، ليقوموا بتلبية جزء من زيادة الطلب الذي يخلقه الازدهار . بيد ان عبء الازمة يقع كله على كاهل هؤلاء الخارجين عليها .

faire) ، الذي كان حينذاك المثال المقبول قبولا عاما في العالم الرأسمالي باسره . وخلال الفترة الليبرالية ، قصرت الدولة نفسها على تكوين وتعزيز الشروط العامة للاقتصاد الرأسمالي ، كالملكية الخاصة ، واستتباب القانون والنظام ، والمواصلات ، والنظام النقدي ، والضمان القانوني (Legal Security) وهكذا دواليك . ولكن بظهور الاتحادات الرأسمالية وما لها من ميول احتكارية واضحة ، كالكارتيلات ، والترستات .. الخ ، تغيرت وظيفة الدولة تغيرا اساسيا . منذئذ لم تعد الدولة لتقصر نفسها على المحافظة على الشروط العامة للاقتصاد الرأسمالي ، بل اخذت تتدخل بحيوية في الحياة الاقتصادية . فقد اصبح مبدأ التسيب الاقتصادي وديعة لدى الجامعات ، بينما اعتبرت الدولة التدخل النشيط في الحياة الاقتصادية واجبها الاعلى . وعلى هذا المنوال ، اخذت الدولة تسهم بحماس في «التطور الايجابي للاقتصاد القومي» وفي «حماية اكثر المصالح حيوية الأمة» ، اي خلق الامتيازات الكارتيلات ، والترستات ، والشركات المصرفية المساهمة الكبيرة ـ وهي امتيازات تبعث على الارباح الاحتكارية العالية .

وهكذا نبدأ موجة عظيمة من الحماية بالتعريفات الكمركية وبالسيطرة على التجارة الخارجية . وبالمقارنة مع التعريفات «التنموية» السابقة ، التي كانت مصممة على اساس ان تمنح الاقطار الاقل تصنيعا بداية متساوية مع انكلترا المتقدمة صناعيا ، وعليه كانت ذات طبيعة موقتة (٢) ، اخذت الدولة تحيط نفسها بجدار من التعريفة العالية هدفه تحقيق الشروط الاحتكارية للكارتيلات والترستات . وعلاوة على ذلك ، تختلف التعريفات الجديدة عن التعريفات «التنموية» السابقة في أنها تؤثر ايضا على الصناعات التصديرية الرئيسية ، المسموح لها ان تستفيد من احتكارها للسوق المحلية لاغراض الإغراق (Dumping) مغطية خسائرها التصديرية بالارباح المستحصلة من السوق المحلية (٣) .

وفضلا عن سياسة التعريفة ، توجد وسائل متعددة اخرى للتأثير على التجارة ، كالقيود على الواردات والصادرات ، والمنح التصديرية والعلاوات ، والقيود على سلع الترانزيت ، وسياسة تعريفة سكك الحديد الخ ... لا تحتل المجموعات الرأسمالية مراكزها الاحتكارية ، بسبب من قوتها الاقتصادية فحسب ، بل ايضا

---

٢ ـ كان المنظر الرئيسي للتعريفات التنموية فردريك ليست (F. List) ، واضع نظرية التجارة في الاساس . فقد كان يرغب من التعريفات التنموية ان تكون اجراء موقتا يؤدي بالصناعة الى مساواة مع الاقطار الاكثر تصنيعا ، بحيث يصبح حرية التجارة محل التعريفات ، انظر

Das Nationale System der Politischen Oekonomie, Jena, 1928.

الطبعة الخامسة ، الفصل الثاني ، صفحات ٢١٢ ـ ٢١٤ .

٣ ـ انظر : R. Hilferding, **Das Finanzkapital**, pp. 613. ff Vienna, 1910.

لقوتها السياسية التي تجعل من الدولة اداة طيعة للتدخل في الحياة الاقتصادية لصالحها .

وهكذا جاء التغير في الوظيفة الاساسية للدولة الرأسمالية . اذ تتحول الدولة من الحارس الاعتيادي الذي يحرس امن الملكية الخاصة الى المنظم الفعال للحياة الاقتصادية . فتحل التدخلية محل الليبرالية، مما يؤول الى تحقيق أرباح احتكارية عالية للكارتيلات والترستات ومجموعات اخرى من المصالح الرأسمالية . وهكذا يتم الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة الى الراسمالية الاحتكارية .

٢ ـ المضمون الاقتصادي للرأسمالية الاحتكارية

يمكن صياغة محتوى الراسمالية الاحتكارية كما يلي : **الاحتكار في السوق المحلية والمنافسة في السوق العالمية** . ولكن الاحتكار ، حتى في السوق المحلية ، انما يشمل ، فروعا معينة من الانتاج فقط ، تاركا الباقي للمنافسة الحرة . وعبء الاحتكار يقع على تلك الفروع من الانتاج التي هي خارج الاتفاقات الاحتكارية . وهذا ما سيتم بحثه في أدناه .

تضطلع الدولة ، في عصر الراسمالية الاحتكارية ، بوظيفة جديدة ، **الا وهي خلق المراكز الاحتكارية لمجموعات رأسمالية معينة من خلال تدخلها المباشر في الحياة الاقتصادية . وفي هذا الدور الجديد ، تصبح الدولة لدى هذه المجموعات خالقة للارباح الاحتكارية** ، التي تنجم عن تدخلها في الحياة الاقتصادية . وبما ان مثل هذا التدخل الحكومي هو مصدر للارباح الاحتكارية لمجموعات رأسمالية معينة ، فمن الواضح انه على هذه المجموعات العمل من اجل استخدام جهاز الدولة للفوز بمراكز احتكارية جديدة على الدوام ، وكذلك لتوسيع ما في قبضتها من قبل . ويمكن انجاز ذلك من خلال توسيع نطاق سيادتها على وجه الخصوص . فكلما كان النطاق الذي يخضع لسيادة الدولة اكبر ، توسع النطاق الذي يسري عليه الاحتكار . بيد انه ليس من اليسير توسيع سيادة الدولة في اوربا . لذلك تبحث الدول الرأسمالية عن السيطرة على اقاليم خارج اوربا ، إما كمستعمرات ، او «مناطق نفوذ» ، وإما بشكل آخر (كالاقاليم التي هي تحت انتداب عصبة الامم). ويمكن توسيع نطاق الاحتكار على حساب وجود دول ضعيفة تابعة ، وذلك بفرض اتفاقيات تجارية مناسبة عليها ، وعلى العموم باستعمال القوة السياسية كأداة السياسة الاقتصادية الدولية (٤) .

---

٤ ـ انظر : R. Hilferding, **Das Finanzkapital**, chapters 22 - 25, pp. 636 ff. Warsaw, 1958.

لا تخفي السعي وراء فائض الارباح الاحتكارية ليفسّر الطبيعة الامبريالية لراسمالية اليوم تفسيرا كاملا . ولذلك فلا داعي للنظريات الخاصة عن الامبريالية التي تلجأ الى صياغات مصطنعة، كنظرية روزا لكسمبورج (تراكم رأس المال ، برلين ، الطبعة الثانية ، ١٩١٣) وفرتز ستيرنبيرج : **(Der Imperialism, Berlin, 1926)**.

يصبح السعي من اجل التوسع الامبريالي في عصر الرأسمالية الاحتكارية صفة جوهرية للدولة الرأسمالية باعتبارها الخالقة للمراكز الاحتكارية والمدافعة عنها .

ويتصاحب هذا مع زيادة عظيمة في التسليح وسلسلة كاملة من الحروب الاستعمارية . فلا تخاطب المجموعات الرأسمالية ، عند تنافسها في السوق العالمية ، المستهلكين بلغة الاسعار المخفضة والسلع الجيدة ، بل بلغة القوة السياسية المدعمة بقعقعة السلاح باسم «المجد القومي» . والانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة الى الرأسمالية الاحتكارية انما يبدد أوهام المسألة البرجوازية العاطفية بوجه الحقيقة الدامية للامبريالية الكامنة في الرأسمالية الاحتكارية (٥) .

عندما يفضي تدخل الحكومة الى خلق المراكز الاحتكارية وتوسيعها ، تصبح هي المصدر لفائض الارباح الاحتكارية للاتحادات الرأسمالية . ولكن خلق فائض الارباح للاحتكار يتضمن تخفيضا آنيا في مستوى الارباح لدى جميع فروع الانتاج التي لا تتمتع بامتيازات احتكارية . ان المنافسة الحرة تميل الى تحقيق التساوي في مستوى الربح في مختلف فروع الحياة الاقتصادية . ويتم ذلك من خلال تدفق رأس المال والعمل على الفروع الاكثر ربحا . ولكن بظهور الاحتكار ، تنتفي المساواة ، ويقوم مستويان للربح: مستوى اعلى في قطاعات الانتاج المحتكرة، ومستوى ادنى في تلك الفروع التي لما تحتكر بعد . ويمنع تدفق رأس المال من الفروع غير المحتكرة الى الفروع المحتكرة ، ويتم الحفاظ على مستوى غير مساوي للربح على حساب تلك الفروع التي هي خارج القطاع المحتكر . وحيثما توجد عدد فروع انتاج محتكرة ، توجد عدة مستويات من الربح : مستوى لكل فرع محتكر ،

---

٥ ــ يرى بعضهم (كاوتسكي مثلا) ان نمو الكارتيلات الدولية والترسات يقود الى الاحتكار على نطاق دولي والى حقبة من السلام العالمي في رأسمالية احتكارية على نطاق عالمي . وعند هذا الرأي تتصف الرأسمالية على الامبريالية وتدخل طورا يعرف بـ «مافوق الامبريالية» (Ultra - imperialism) وطبيعي ان يكون هذا ممكنا من الناحية الاقتصادية ولا شك في وجود ميول معينة نحو هذا الاتجاه. ولكن بالنظر للتطور المتفاوت (Uneven) للمجموعات الرأسمالية المتنافسة ، سيكون من هذا الترتيب غير مستقر جدا وينهار باستمرار ، وستتقابل المجموعات المختلفة وساعدها على ذلك التدخل السياسي للدولها . (انظر ف. آي. لينين، الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، الترجمة الروسية، الجزء ٢٢ ، ص ٢١٢ من الهامش) . لذلك لا بد من انتصار الامبريالية عنصرا تاما في الرأسمالية الاحتكارية . فالكارتيلات الدولية تقوم فقط بتوسيع قاعدة الامبريالية من دول منفردة الى مجموعات من الدول . وحتى اذا ما أريد لها في زمن ما ان تقود الى «مافوق الامبريالية» ، فان مسألة المستقبل بعيد الى درجة ان سيكون ممه للامبريالية في هذه الاثناء ما يكفي من الوقت لتدمير الحضارة والثقافة الحديثة . وعليه ، فلا يقوم هذا الامكان كسياسة عملية للبروليتاريا .

وآخر الفروع الباقية غير المحتكرة (٦) . كلما زاد عدد الاحتكارات وعظم فائض أرباحها ، كان مستوى الربح ادنى في فروع الانتاج غير المحتكرة (٧) .

في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، لا تخلق الدولة فائض الارباح الاحتكارية للمجموعات الرأسمالية ذات الامتيازات فحسب ، بل انها تلعب دور الموزع العام الارباح بين المجموعات المنفردة . وبتدخلها في الحياة الاقتصادية ، تقسم الدولة الرأسماليين الى مجموعتين . تتكون الاولى من جبابرة الكارتيلات والترستات الى جانب الموالين المسيطرين على كبريات الشركات المصرفية المساهمة . وتؤمن الدولة بتدخلها لهم أرباحا احتكارية ذات بال . اما الثانية فتتكون من الرأسماليين في فروع انتاج «غير محمية» وعليها وهي الاقل حظوة ان ترضى بمستوى ربح ادنى ، وتجر الخسرات على الايام العظيمة القديمة اللاتدخلية والتسييبية .

تحدد الدولة مستوى الارباح الاحتكارية التي تعود على الكارتيلات والترستات وفقا لطبيعة تدخلها في الحياة الاقتصادية ومداه . وبما ان خلق احتكار ما لا يؤثر على أرباح الرأسماليين فحسب ، بل ايضا على دخول جميع الطبقات الاجتماعية وبالتالي العمال والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، والمثقفين وهكذا دواليك ، فان الدولة تصبح هي الموزع العام للدخل الاجتماعي . وعليه ، فان جميع النزاعات الاقتصادية في ظل الرأسمالية الاحتكارية انما هي في ذاتها نزاعات سياسية .

ورأسمالية الدولة تعني اندماج السياسة بالحياة الاقتصادية ، حيث تصبح الدولة مركزها . والدولة بنشاطها المتدخلي انما تخلق أرباحا احتكارية لبعض ، وتقلص من ارباح الآخرين ، وتسيطر على توزيع مجموع الدخل الاجتماعي . وهذا يقود الى تغير اساسي في الدولة الرأسمالية . حيث يتكشف طابعها الطبقـــي

---

٦ ــ وجود هذا القطاع غير المحتكر انما هو شرط ضروري للرأسماليه الاحتكارية . لان فائض ارباح الاحتكاريين يكون ممكنا فقط حينما توجد فروع انتاج غير محتكرة تدفع للمحتكرين اتساوه (Levy) على سائلة مستوى ربح منخفض . وبالتالي ، فان الاحتكار الذي يشمل جميع فروع الانتاج انما يحطم نشاطه الاحتكاري الخاص . وعليه ، تعني الرأسمالية الاحتكارية دوما سيطـــرة الاحتكارات على فروع انتاج معينة ، وتحافظ على المنافسة الحرة في الفروع الاخرى .

٧ ــ يؤثر هذا المستوى المنخفض للربح خارج القطاع المحتكر على الزراعة اكثر من غيرها . وبما ان الزراعة تقوم في المنافسة الحرة عموما ، فانها تحمل كل عبء الارباح الاحتكارية للكارتيلات الصناعية . ولا تساعد التعريفات على المنتوجات الزراعية هنا ، لان مجمـــوع التركيب الاقتصادي والاجتماعي للزراعة يجعلها غير صالحة لسربان الاحتكار . ويمكن لمثل هذه التعريفات ان تخلـــق ظروفا احتكارية لمجموعات رأسمالية تسيطر على تجارة المنتوجات الزراعية فقط ؛ لكنها غير مقيدة للمنتج . ومن بين جميع فروع الانتاج الخارج عن القطاع المحتكر ، تكون الزراعة اقلها حماية ، وعليه ، فانها تحـــس بارهاف عبء الاحتكارات الرأسمالية . وما الكساد التركيبي الزمن فـــي الزراعة الا ضرورة لا بد منها في الرأسمالية الاحتكارية .

بوضوح اكثر فاكثر .

كانت الدولة في عصر راسمالية المنافسة الحرة هي ايضا دولة طبقية دون ريب ، ولكنها كانت تختلف في طابعها الطبقي . حينما كانت الدولة قاصرة على حماية الشروط العامة للاقتصاد الراسمالي ، كضمان الملكية ، والنظام النقدي ، والمواصلات الخ .. في عصر الليبرالية ، لم يكن طابعها الطبقي ظاهرا ظهورا مباشرا حينذاك . فقد كان واضحا بالنسبة للطبقة العاملة فقط ، بينما كانت الدولة بالنسبة لجميع المراتب البرجوازية للمجتمع وملاك الارض ، تخدم جميع الطبقات الراسمالية وملاك الارض على حد سواء . والحق ، كانت الفكرة هي مجرد وجود حماية للملكية الخاصة ، والمواصلات ، والنظام النقدي ، ومجموع الشروط العامة للنظام الراسمالي ، وعند تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عليها ألا تعيق الراسماليين في مزاولة أنشطتهم الاقتصادية .

غير ان الموقف مختلف في ظل الراسمالية الاحتكارية . فالتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية (التعريفات ، والسياسات التجارية ، والكولونيالية الخ ..) انما هو اساس الارباح الاحتكارية التي تعود على رأس المال الكبير . فالدولة بتدخلها تقوم بتقنين مستوى الارباح التي تعود على كل مجموعة معينة من الراسماليين ، وبالتالي ، فلا ترضى الطغمة الاوليغارشية القائدة للاتحادات الراسمالية الاحتكارية ان تترك اداره الدولة بأيدي المراتب الاجتماعية الاخرى . والحق ، ان مستوى الارباح الاحتكارية ومداها ، وحتى تحققها بالذات ، يتوقف على استعداد الدولة للخضوع الى ارادة الطغمة الاوليغارشية الراسمالية . تسعى هذه الاوليغارشية الى اخضاع جهاز الدولة برمته لسيطرتها المباشرة والكلية ، وتبذل قصارى قوتها للتاثير على الدولة وصولا الى هذه الغاية . حينئذ تصبح الراسمالية راسمالية سياسية بالطبيعة . لم يعد جبابرة الراسماليين ليتركوا ادارة الدولة بأيدي ارستقراطية الارض والسياسيين المحترفين ، بل يستهدفوا السيطرة المباشرة على السلطة . فيحتلوا مقاعد البرلمان بانفسهم ويحتلوا المراكز في مؤسسات الدولة الاخرى ، او يرسلوا ممثليهم الى هناك ، وهم نشيطون في السياسة .

والدولة المعاصرة الممثلة لجميع مراتب المجتمع البرجوازية على حد سواء انما تصبح كذلك أقل فاقل ، بينما تصبح الاداة الخاصة للاحتكارات الراسمالية اكثر فاكثر . اذ تتحدد سياسة الدولة بمصالحهم الى درجة متزايدة . «ليس من المبالغة القول انه في امريكا يبقى السؤال مفتوحا ما اذا كانت الدولة ستنجح في السيطرة على الترستات ام الترستات هي التي تسيطر على الدولة ، بينما يبدو في المانيا منذ الحرب ان زواجا قد تم بينهما على وجه التقريب . وعلى الرغم من سعة الحريات الدمقراطية في انكلترا ، تأثرت بصورة متزايدة في السنوات الاخيرة القرارات السياسية ، التشريعية والتنفيذية معا ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بالمصالح المالية والصناعية البارزة ــ مثلا بمؤسسات قوية كاتحاد

الصناعات البريطانية ومؤتمر كبار صيارفة مدينة لندن . ولا يكاد المرء ان يخطىء تشابها معينا مع القرن الرابع عشر ، حينما اخذت الادارة البلدية تركع للتأثير المتزايد للاشراف (Probihomines) والتجار الاغنياء (Divites et Potentiores) (٨) .

٣ ـ المضمون الاجتماعي والسياسي للرأسمالية الاحتكارية

تمثل الدولة المعاصرة تمثيلا متزايدا مصالح المراتب البرجوازية الاخرى بقدر ما لا تتعارض ومصالح جبابرة المحتكرين . فلم تعد الدولة لتمثل جميع المراتب البرجوازية ، بل تصبح اكثر فأكثر الجهاز الخاص لمجموعات رأسمالية معينة ، اي جهاز الطغمة الاوليغارشية الاحتكارية وراس المال . وفي فترة الرأسمالية الاحتكارية ، لا يتوجه الجهاز القمعي للدولة ضد الطبقة العاملة فحسب ، بل يتملص من تأثير المراتب البرجوازية العريضة اكثر فاكثر ، ليصير الجهاز الخاص للاوليغارشية الاحتكارية . ولهذا التحول في الطبيعة الاجتماعية للدولة صلته بالرأسمالية الاحتكارية الوثيقة كصلة الامبريالية بها ؛ اذ يصبح تدخل الدولة الاقتصادي لخلق اوضاع احتكارية تخدم الاتحادات الرأسمالية ممكنا بقدر ما تستطيع المجموعات الرأسمالية المعنية من ان تفوز بتأثير حاسم على جهاز الدولة وتشل تأثير المجموعات الرأسمالية الاخرى التي يوجه ضدها هذا التدخل . غير ان الاوليغارشية الرأسمالية ، في سعيها للسيطرة المباشرة والخاصة على جهاز الدولة ، انما تجابه عقبة كأداء تجعل مثل هذه السيطرة متزايدة الصعوبة . هذه العقبة هي الدمقراطية السياسية .

صحيح ان الرأسمالية الاحتكارية تتماشى ، في بداية تطورها ، مع الدمقراطية السياسية ، وحتى انها تستطيع تسخيرها لاغراضها . فالقوة الاقتصادية لكبار الرأسماليين انما تساعد على استحواذهم وسيطرتهم على وسائل التأثير على الرأي العام . وبإخفاء مصلحتها الطبقية تحت ستار المصلحة الوطنية وفي إهاب التعابير الوطنية الرنانة ، تكسب الاوليغارشية الاحتكارية تصفيق اقسام واسعة من السكان . فبإسم «الاستقلال القومي» للأمة ، تفرض التعريفات العالية ؛ وبإسم «الدفاع عن الامة» تجري الاستعدادات للتدخل الاستعماري ؛ وباسم «تعزيز مكانة سلطة الدولة» ، تخضع الامم الصغيرة ، فيحصل الاحتكاريون على مناطق جديدة للاستغلال ؛ وبإسم «الرسالة التاريخية للمسيحية» ، تكتسب

---

٨ ـ انظر : M. Dobb, **Capitalist Enterprise & Social Progress**, pp. 336-337, London, 1926.

المستعمرات الجديدة ؛ وهكذا دواليك . وبوضع وسائل تكوين الراي العام تحت امرتها ، تستطيع الراسمالية الاحتكارية عبر الزمن ودمقراطيا ان تحول الدولة الى اداة لها . الا ان هذا لا يستمر طويلا . فكلما عظمت قوة الاوليغارشية الاحتكارية، زاد شعور الاوساط الواسعة من السكان بوزنها . ولا تشعر بهذا الطبقة العاملة فقط ، بل كذلك الفلاحون . والبرجوازية الصغيرة والوسطى والمثقفون . وكلما كان تطور الاحتكار اوقى في جميع الاقطار الراسمالية الرئيسية ، اصبح التوسع الاستعماري اصعب . لانه يجابه مقاومة اكبر من الدول الراسمالية الاخرى . فيصبح التوسع الاستعماري متزايد الكلفة ، وتقع كلفته على كاهل الجماهير الواسعة. فتزداد المعارضة الطبقية حدة وخطرا. ويشتد التعارض ما بين الاوليغارشية الراسمالية والطبقة العاملة . ولكن مراتب السكان الاخرى والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وجزءا من المثقفين ــ يصبحون واعين لمعارضتهم للاوليغارشية الراسمالية الاحتكارية . انهم يسخطون على عبء الاسعار الاحتكارية التي تفرضها الاحتكارات الراسمالية عليهم . فيقتربون من حركة الطبقة العاملة .

وهكذا تتكون كتلة عظيمة معادية للاحتكار تشمل الطبقة العاملة ، والفلاحين، والبرجوازية ، وجزءا من المثقفين ــ كلها من كل اولئك العاملين ضد الاوليغارشية الاحتكارية . كلما زادت السيطرة الاوليغارشية الراسمالية على جهاز الدولة، وكلما اصبح هذا الجهاز اداة طيعة السياسة الاحتكارية ، كان الطابع الطبقي للدولة صارخا اكثر . وفلتت الجماهير العريضة من التأثير الايديولوجي للدعاية الراسمالية بصورة اسرع . وصارت المعارضات اكثر شدة .

وعلى عاتق حركة الطبقة العاملة تقع القيادة بصورة طبيعية بوصفها احسن من يفهم آلية الاقتصاد الراسمالي . ولها اهداف اكثر وضوحا وتحديدا . وللمعارضة في صفوف الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، والمثقفين ، هدف رئيسي سالب هو **الغاء الاحتكار والعودة الى المنافسة الحرة . الا ان التركيز المتنامي بسرعة والثورة المطردة تجعل هذه الاحلام خيالية او طوباوية بصورة متزايدة وتبرز الاستحالة المتعاظمة لتحطيم الاحتكارات الراسمالية من دون تحطيم النظام الراسمالي في آن واحد** . يجابه الفلاحون ، والبرجوازية الصغيرة ، والمثقفون اكثر فاكثر خيارا بين كابوس الاوليغارشية الاحتكارية وبين الاشتراكية ــ وهو خيار لا بد له من ان يجرهم الى داخل تلك القيادة الايديولوجية لحركة الطبقة العاملة .

يتم استقطاب المعارضات الاجتماعية على نطاق متزايد . فمن ناحية ، توجد الاوليغارشية الاحتكارية للراسماليين ، ومن ناحية اخرى توجد حركة الطبقة العاملة . يدعمها الفلاحون ، **والبرجوازية الصغيرة** ، وجزء من المثقفين . وفيما بينهما ، تبقى البرجوازية الوسطى الضعيفة وأرستقراطية الارض باعتبارهما مالكين لتلك الفروع من الانتاج التي لم تحتكر بعد . اذ يقودهما الخوف من حركة الطبقة العاملة لتكونا تحت كابوس الاوليغارشية الاحتكارية. يواجه هذان المعسكران العدوان احدهما الآخر ، مستعدين للمعركة الحاسمة . وفي هذه الظروف تصبح

الدمقراطية السياسية عقبة كأداء بوجه الاوليغارشية الاحتكارية في سيطرتها على جهاز الدولة . تنظر الاوليغارشية، وهي مضطرة لممارسة السيطرة التامة على جهاز الدولة حفاظا على مركزها الاحتكاري ، الى الدمقراطية السياسية نظرة ملؤهـــا انعدام الثقة المتزايد ؛ لان الدمقراطية السياسية تقف في طريق التطور اللاحـق للراسمالية الاحتكارية . كلما زادت مقاومة الجماهـــير لسيادة الاوليغارشيـــة الراسمالية ، اصبح اكثر جلاء ان اعتماد تاثير هذه الاوليغارشية على جهاز الدولة واستمراره هو رهين بمعارضتها للدمقراطية فقط .

وهكذا تقوم الاوليغارشية الاحتكارية بهجمة عامة على الدمقراطية السياسية. وهذه الهجمة التي قد تكون مكشوفة او قد لا تكون ، مما يتوقف على الظروف ، انما تتعزز مع المقاومة المتزايدة للجماهير ضد سيادة الاحتكار . لم تعد الراسمالية الاحتكارية قادرة على ان تتماشى مع بقاء الدمقراطية السياسية ؛ مما يجعل النزاع الحاسم بين الاوليغارشية الاحتكارية والدمقراطية السياسية محتوما . وهـــذا النزاع هو فاتحة الفصل الاخير في تاريخ الراسمالية .

يجعل الكفاح القادم بين الاوليغارشية الراسمالية والدمقراطية السياسية ، المعسكرين العدوّين في نزاع مع بعضهما بعض ـ وهو نزاع يتم القتال فيه باسم الكفاح من اجل الدمقراطية.. تسعى الراسمالية الاحتكارية لتحطيم الدمقراطية السياسية ، وهذه يتم انفاذها من قبل حركة الطبقة العاملة التي تنضوي تحت قيادتها جميع فئات المجتمع التي استغلتها الاحتكارات الراسمالية . ولكن انفاذ الدمقراطية السياسية يحوّل طابعها الاجتماعي . فكما تم تحويل البرلمان الانكليزي من مؤسسة خاضعة للاقطاعيين والأشراف ، والجمعية العامة الفرنسية مـــن مؤسسة دستورية للدولة الاقطاعية ، الى ادوات من اجل الثـــورة الاجتماعية ، فكذلك يجري الان تحويل الدمقراطية السياسية من شكل دستوري لدولة الطبقة البرجوازية الى اداة للثورة البروليتارية ، او اداة من اجل سيادة الطبقة العاملة والغاء الراسمالية . تواجه الدمقراطية السياسية بديلين ممكنين : إما ان تحتضر في ظل الراسمالية الاحتكارية ، واما ان تصبح اداة لدكتاتورية البروليتاريا .

٤ ـ متغيرات الراسمالية المعاصرة

لمهمة متابعة التغيرات التي تطرأ على الراسمالية المعاصرة شانها . ومـــن الجوهري في هذا الميدان ، كما في الميادين الاخرى ، معرفة الحقائـــق وتجنب التعميمات السطحية ، اذ على ذلك تتوقف فعالية سياستنا نحو العالم الراسمالي، وكذلك التقييم الحقيقي لآفاق حركة الطبقة العاملة في الاقطار الراسمالية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، طرات على الاشتراكية الدمقراطية (Social Democracy) تحولات كبيرة . فقد كانت قبل الحرب تسير في الطريـــق

الاصلاحي التحويل التدريجي المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكيـــة . كانت الاصلاحية تعنى بالطريق [التدريجي] الى الاشتراكية ؛ رغم اقرارها للاشتراكية (في الخطب الرسمية على الاقل) على انها الهدف النهائي لسياسة الاحـــزاب الاشتراكية الدمقراطية . ولكن ؛ بعد الحرب ؛ تخلى قسم كبير ـ ربما الاكثرية ـ من الاشتراكيين الدمقراطيين عن فكرة الاشتراكية بوصفها هدفهم النهائي . وبدلا عن ذلك ؛ صار الغرض من نشاطهم اصلاح الرأسمالية بصورة تؤمن الاستخدام التام ؛ وحصة متزايدة من الدخل القومي لجماهير العاملين ؛ ورفع مستـــوى معاشهم في اطار النظام الرأسمالي . وبالتخلي عن الاشتراكية هدفا نهائيا ؛ تغير طابع الاشتراكية الدمقراطية في سنوات ما بعد الحرب . وهكذا تتكون اصلاحية من نوع جديد ؛ هي ليست معنية بالطريق الى الاشتراكية ؛ بل انها في الحقيقة ترفض الاشتراكية كلية .

ولكن لا ينتسب جميع الاشتراكيين الدمقراطيين الى هذا التحول . فما يزال عدد كبير منهم ممن بقي مؤمنا بالاشتراكية . وفوق ذلك ؛ توجد شريحة كاملة من الآراء الوسيطة ما بين الاشتراكيين الدمقراطيين الذين يرغبون في اصـــلاح الرأسمالية ؛ واولئك الذين يرغبون في تأسيس نظام اشتراكي . ان جماهـــير العاملين الذين يؤيدون الاشتراكية الدمقراطية هم جميعا معادون للامبريالية ؛ ولكن مستوى وعيهم الاشتراكي يختلف باختلاف الاحوال الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يعيشون في كنفها وموقف الاشتراكية الدمقراطية منهم .

في الحقيقة ؛ لا يوجد ادنى ريب في ان الرأسمالية قد تحولت في الآونـــة الاخيرة تحولا عميقا . ليس من ماركسي ينكر ذلك ؛ واذا ما انكر ، فانه سيتخلى عن **مبدأ ماركسي اساسي وهو ان تقييم العمليات الاجتماعية لا بد من ان يقوم على تحليل الحقائق تحليلا دقيقا** . ويترتب على هذا ان لا بد للنظرية الماركسية من ان تمحص الاحداث الجديدة وتتطور وفق التحولات التي تطرأ على المجتمع . ولكن ؛ هل بلغت هذه التحولات الحال التي تضطر معها الى تنقيح المبادىء الاساسيـــة للماركسية ؟ هنا ؛ يقدم جون ستريجي (J. Stratchy) حقيقتين . الاولى هي ارتفاع معيشة الطبقات العاملة في الاقطار الرأسمالية المتقدمة ؛ والثانية هـــي الانحلال التدريجي للامبراطورية البريطانية .

ويثير توكيد ستريجي على تزايد حصة الطبقات العاملة في الدخل القومي في الاقطار الرأسمالية شكوكا خطيرة . وتستلزم هذه القضية تمحيصا احصائيـــا دقيقا ولذلك فلا استطيع الدخول في التفاصيل هنا (٩) . ولكن يبدو ان هـــذه الحصة لم تتغير في الولايات المتحدة في الآونة الاخيرة ، ونجد ان حصة الطبقة العاملة في الدخل القومي في فرنسا هي ادنى مما كانت عليه قبل الحرب [١٩٥٦] .

---

٩ ـ انظر الفصل التاسع عن توزيع الدخل القومي ؛ والفصل العاشر عن النضال الطبقـــي وتوزيع الدخل القومي في اعلاه . (م.س.ح.)

أما بالنسبة لبريطانيا العظمى فان المسألة تحتاج حتى الى تمحيص ادق . ليس من ريب في ارتفاع مستوى معيشة الطبقات العاملة في الاقطار الرأسمالية الرئيسية في السنوات الاخيرة وفي مجموع القرن العشرين معا . يرى الاقتصاديون البرجوازيون والتحريفيون في ذلك النتيجة الاوتوماتية للتقدم التقني وزيادة انتاجية العمل . ويعتبرون هذا ايضا مناقضا لاطروحة ماركس من ان الرأسمالية تتمخض عن الحط من الطبقات العاملة وإفقارها .

ولكن ، هنا ، يوجد سوء فهم معين يعود الى تفسير مبسط لاطروحة ماركس. حتى في عام ١٨٩١ ، حينما قيم انجلز الاقتراحات الاولى لبرنامج ايرفورت للاشتراكية الدمقراطية الالمانية ، التي اشارت الى البؤس المتفاقم للبروليتارية ، قال ان تنظيم الطبقة العاملة وتنامي مقاومتها «يقيم سدا» لمعارضة البؤس المتزايد. منذئذ ، ألفت الاقطار الرأسمالية الرئيسية صعودا عظيما في القوة المنظمة للطبقات العاملة ، ومن ثم حصولها على حريات دمقراطية واسعة . وفي هذه الاحوال ، استطاعت الطبقات العاملة ان تعارض بهمة ميل الرأسمالية للحط منها وإفقارها . فامنت لنفسها حصة معينة من النمو او الزيادة في الدخل القومي .

جاء ذلك نتيجة للكفاح الطبقي للبروليتارية ، وقدرتها على معارضة الميول الرأسمالية للحط منها . ولكن ، حيثما تواجه الرأسمالية طبقة عاملة ضعيفة وغير منظمة ، ومحرومة من حقوقها ، تكن آثار الرأسمالية للحط من الطبقة العاملة وإفقارها مرئية تماما . وهذا واضح في المستعمرات وفي اقطار اخرى كاسبانيا وامريكا اللاتينية . فالرأسمالية البريطانية ، حيث استطاعت الطبقة العاملة ان تقاتل في اطارها من اجل تحسين احوال معيشتها ، هي نفسها تظهر بوجه آخر في سنغافورة ، وكينيا او جنوب افريقيا . كما تظهر الرأسمالية الامريكية نشاطها للحط والإفقار في غواتيمالا وفي اقطار امريكا اللاتينية الاخرى . وفوق ذلك ، يؤكد جون ستريجي نفسه حقيقة ان انجازات الطبقة العاملة في رفع مستوى معيشتها في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى انما هي نتائج الكفاح الفعال للطبقة العاملة ، مستخدمة الاشكال الدمقراطية للدولة البرجوازية . وهكذا فاننا لا نعالج هنا تناقضا في نظرية ماركس ولا تحويلا الرأسمالية يقضي على ميولها للحط من الطبقة العاملة وإفقارها .

وتنازلات الرأسمالية لصالح الطبقة العاملة هذه انما يسترها النظام الامبريالي، **الذي يتم بموجبه سنويا تحويل جزء معين من فائض القيمة المنتج في الاقطار الخاضعة الى المتربول الامبريالي** . (التوكيد من م.س.ح) . ويقوم الدليل على مثل ذلك التحويل في ميزان التجارة السالب على الدوام لاقطار اوربا الغربية . يخفي هذا الميزان السالب الارباح على راس المال المستثمر في الخارج وما يعود عليها من الخدمات غير الانتاجية المختلفة (المالية والتجارية) المقدمة الى الاقطار المتخلفة . وكان من رأي لينين ايضا ان هذا يمكن راس المال الاحتكاري من رفع مستوى معيشة جزء معين من الطبقة العاملة (ارستقراطية الطبقة العاملة) . ويستطيع

راس المال الاحتكاري اليوم ان يقدم تنازلات الى فئات متزايدة بدرجة كبيرة من الطبقة العاملة .

يحاول جون ستراشي ان يستدني دور النظام الامبريالي بتوكيده على الانحلال التدريجي للامبراطورية البريطانية . ولكن ، هنا ، يكون الانحلال السياسي اسرع بكثير من الانحلال الاقتصادي . ففي المستعمرات السابقة ، كالهند مثلا ، ما يزال راس المال البريطاني يحافظ على مركزه الاساسي . بيد ان ستريجي يكون على صواب حينما يتحدث عن انحلال النظام الامبريالي ـ والحق ان مثل هذا الانحلال ما يزال ساري المفعول ، غير انه ليس نتيجة التصفية الاختيارية الذاتية للامبريالية، بل لنجاح كفاح حركة التحرر الوطني للشعوب الخاضعة ضد الامبريالية . يدافع الاستعمار عن مركزه بمرارة كما يبدو من الاحداث الماضية في الجزائر ومن حرب التدخل في السويس فقط . ويبين العدوان الانكليزي ـ الفرنسي على السويس بوضوح ان الامبريالية تسعى حتى لاستعادة فتوحاتها المفقودة . وحيثما تحرز الاقطار المستعمَرة استقلالها بالوسائل السلمية ، فذلك يعود الى تعاظم قوة حركة التحرر الوطني الى درجة تجعل المقاومة المسلحة بائسة ازاءها . في مثل هذه الاحوال ، من الافضل منح المستعمرة الاستقلال السياسي وانقاذ المركز الاقتصادي للمستعمِر .

لم يتزايد الاستقرار الداخلي النظام الرأسمالي ؛ بالعكس ، انه الان اقل استقرارا مما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من اختلاف مظاهر هذا الاختلال . ففي ما بين الحربين ، كان التناقض الرئيسي للرأسمالية يكمن في الاستخدام التام لقوة العمل ، الذي عبر عن نفسه في الازمات والبطالة الجماهيرية . اما في الظروف الراهنة للاعمار ما بعد الحرب والازدهار اللاحق الناجم عن التسليح ، فقد استطاعت الرأسمالية في العديد من الاقطار تحقيق شروط الاستخدام التام . ولكن هذا لم يحدث في كل مكان ، فانه لا يشمل اقطارا كإيطاليا ، والاقطار المتخلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية . وفوق ذلك ، فان تصدير راس المال الاستعماري هو احد سبل تأمين الاستخدام التام في المتروبول الامبريالي ، لاسيما في الولايات المتحدة . وبالتبعية ، فان التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي اليوم ، انما تكشفها اكثر من اي شيء آخر العلاقات بين المتروبول الرأسمالي واطرافه . وانحلال النظام الامبريالي والنجاح المتزايد لحركة التحرر الوطني في الاقطار الخاضعة ضد الامبريالية كلها تعبر عن هذه التناقضات . ويساعد وجود الكتلة الاشتراكية على ان تلقى منها القوى المعادية للامبريالية الدعم السياسي والاقتصادي معا .

الفصل السادس

الاقتصاد السياسي للاشتراكية

١ ــ سريان قوانين المادية التاريخية على الاقتصاد الاشتراكي (١)

الاشتراكية نظام اقتصادي جديد هو ما يزال في دور التكوين ليس غير . وعليه ، فان نظريته الاقتصادية هي فـي بداية صياغتها فقط . بعضنا يعلم كم من الوقت قد مر لفهم أسلوب عمل الاقتصاد الرأسمالي ، ولسنا على يقين من اننـا نفهمه تماما حتى اليوم ، لان النظام الرأسمالي يتغير باستمرار . ومن هنا ، فلا غرابة في حقيقة ان لعلم الاقتصاد للنظام الاشتراكي قضية جديدة وان معالجتها العلمية ما تزال أولية وتقديرية .

---

١ ــ كان اوسكار لانكه قد القى هذه المحاضرة باللغة الانكليزية في معهد علم السياسة وعلم الاقتصاد الدولي في بلغراد في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ؛ وقد تم نشر مختصرها فـي العمل الجماعي O. Lange (ed.), **(Some Problems of the Political Economy of Socialism).** . وقمت بنقل نصها الكامل الى العربية عن اوراق اوسكار لانكه في : **Papers in Economics & Sociology (1930 - 1960),** pp. 85 - 99.

كرّس ماركس وانجلز ، مؤسسا الاشتراكية العلمية ، جل جهودهما لتحليل الاقتصاد الراسمالي . وأبديا بعض الملاحظات حول الاقتصاد الاشتراكي التي كانت قليلة وعمومية تماما . ورفضا ، من حيث المبدأ ، الولوج الى هذه القضية باي شيء من التفصيل مخافة ان يكونا اقرب الى الخيالية منهما الى العلمية . والحركة الاشتراكية العظيمة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هي ايضا كرست جل جهودها لتحليل الراسمالية ، رغم محاولات بيل وكاوتسكي من اجل تكوين تصور منظوري للمجتمع الاشتراكي .

بيد ان الموقف قد تغير بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ انه تحت تاثير ثورة اكتوبر اصبحت مسالة بناء الاشتراكية مسالة عملية . كما ان الثورات التي وقعت في اوربا الوسطى ، في المانيا والنمسا ، قد اثارت مسالة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ، وجاءنا عن هذه الفترة قدر معلوم من الادب الذي يتناول القضايا الاقتصادية للاشتراكية . وفي الاتحاد السوفييتي شرع لينين قبل غيره بمناقشة قضايا الاقتصاد الاشتراكي ، التي قام بمواصلتها بخارين ، وبريو براجنسكي ، وستروملين وغيرهم في كتاباتهم . وظهر للحركة الاشتراكية الدمقراطية في الوقت نفسه ادب جم تماما لاوتو باور وكاوتسكي وغيرهما تناول قضايا الاقتصاد الاشتراكي ، وان كان بصورة أولية وتقديرية . وفي غضون هذه الفترة برز بعض الادب غير الماركسي الذي كان يسعى الى التدليل على استحالة قيام محاسبة اقتصادية صحيحة في ظل الاشتراكية . فقد قدم ماكس فيبر وفون ميسيس وهايك بعض الحجج التي حاولت الاوساط الاشتراكية تفنيدها . وقد كنت انا من بين من كتبوا في هذا الموضوع؛ وفي انكلترا كان هناك ابا ليرنر ، و هـ.د. ديكنسون، ومورس دوب .

وفي هذه الاثناء ، اصبحت الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي نظاما ساريا بصورة عملية ومقدما تجربة جديدة . وفي الوقت ذاته ، لم يؤد هذا الا الى تعميمات نظرية قليلة اوان وجد بعضها في كتابات اوسترفيتيانوف مثلا . وقد ظهرت اول محاولة عظيمة لاستخلاص تعميم نظري من خبرات الاقتصاد السوفييتي في كتيب ستالين المشهور ، **القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي** ، ثم ظهرت محاولة اخرى في المرجع المدرسي **للاقتصاد السياسي** الذي نشرته اكاديمية العلوم السوفييتية مؤخرا . جرت في هذين المطبوعين محاولة لتقديم تعميم نظري عن خبرة الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي . وفي هذه الاثناء ، كانت هناك خبرات اشتراكية اخرى تتراكم . وذلك في يوغوسلافيا أولا ، وبعد ذلك في الصين ، وبولونيا والدمقراطيات الشعبية الاخرى . وهكذا يبدو ان الوقت قد حان ببطء من اجل تحليل نظري تركيبي للمبادىء التي يقوم عليها الاقتصاد الاشتراكي .

وطبيعي ان لا يكون مثل هذا العمل التركيبي الا أوليا ومؤقتا . لذا فمما سأقوله هنا لا يمثل الا وجهة نظري الشخصية . فقد قام بين الاقتصاديين

البولونيين العديد من المناقشات ، كما وجد بينهم ايضا العديد من الخلافات في الراي حول هذا الموضوع . وذلك امر طبيعي ما دامت القضية لم تبلغ مرحلة النضج بعد . وهكذا فان الآراء التي يتم التعبير عنها هنا انما هي آرائي الشخصية الخاصة ؛ وينبغي ان اضيف انها آراء مؤقتة . ولن أستغرب اذا ما غيرت آرائي حول موضوعات معينة سواء نتيجة لمزيد من الدراسة ، او بسبب من تطورات عملية اخرى تطرا على الخبرة الحية للاقتصاد الاشتراكي .

واساس المعالجة العلمية للاقتصاد السياسي الاشتراكية هو افتراض وجود قوانين اقتصادية موضوعية كامنة في الاقتصاد الاشتراكي . سأستهل شرحي بالقول ان المجتمع الاشتراكي يخضع في المقام الاول للقوانين العامة التطور الاجتماعي التي تمت صياغتها في نظرية المادية التاريخية ، ويخضع ثانيا لقوانين اقتصادية خاصة به .

وفيما يتعلق بسريان القوانين العامة للتطور الاجتماعي ، فقد وجد في بعض الاحيان من ينكر خضوع المجتمع الاشتراكي لقوانين المادية التاريخية . فمثلا ، كان لدينا في بولونيا عالم الاجتماع الماركسي الكبير ، كريزيفيكي يعتقد انه لا يمكن تطبيق قوانين المادية التاريخية على المجتمع الاشتراكي . والى جانب مثل هذا الانكار الرسمي ، الصريح ، ان صح التعبير ، كثيرا ما كان يوجد انكار ضمني لخضوع المجتمع الاشتراكي لقوانين المادية التاريخية . وكان هذا الانكار الضمني يتم عن طريق انكار حدوث التطور في المجتمع الاشتراكي من خلال سريان التناقضات عليه . فغالبا ما كان يظن ان كل التناقضات الاجتماعية ، كمثل التناقضات في الحياة البشرية ، تختفي في المجتمع الاشتراكي . ولا تتواءم وجهة النظر هذه قط مع النظرية الماركسية . انما هي تعبر ، ان جاز لي ان اقول ، عن موقف مسيحي ـ اخروي ، لا عن موقف ماركسي ـ علمي . فالمسيحية الاشتراكية تحقيقا للمثل الديني الاعلى لملكة الرب ، وانما هي مرحلة جديدة لتطور المجتمع البشري يمكن ويجب دراستها باساليب التحليل الماركسي . ويعود الى ماوتسي ـ تونغ فضل التنويه والتوكيد على ان المجتمع الاشتراكي هو الآخر يتطور من خلال التناقضات .

استنادا الى نظرية المادية التاريخية ، يوجد تناقضان اساسيان هما القوة المحركة للتطور الاجتماعي ، أولهما ، التناقض بين تطور القوى الانتاجية والطابع المحافظ لعلاقات الانتاج ؛ وثانيهما ، التناقض في علاقات الانتاج ، او فيما يسمى بالاساس الاقتصادي للمجتمع ، وفي التركيب الفوقي لتنظيم الاقتصاد وادارته . وفي المواقف الاخلاقية والنفسية ، والمحافظة للعادات ، الخ .. وتنشأ هذه التناقضات الاساسية ايضا في مجرى تطور المجتمع الاشتراكي . ومع ذلك ، فان الفرق الجوهري بين المجتمع الاشتراكي والمجتمع القائم على السيطرة الطبقية انما هو ارتباط التناقضات في المجتمعات القائمة على السيطرة الطبقية ، ولاسيما التناقض بين تطور القوى الانتاجية والطابع المحافظ لعلاقات الانتاج ، بالمصالح

الطبقية ، واتخاذها شكل الصراع الطبقي . وهذا هو ما لا يحدث في المجتمع الاشتراكي . وعليه ، نتكلم عادة عن هذه التناقضات في ظل الاشتراكية على انها تناقضات غير متضادة في طابعها .

ولكن ذلك لا يعني ان النزاعات الاجتماعية لا تقوم في المجتمع الاشتراكي ، لانه بالاضافة الى الطبقات الاجتماعية توجد المراتب الاجتماعية . والفرق بين الطبقة الاجتماعية والمرتبة الاجتماعية يكمن في ان الطبقات الاجتماعية تقوم على علاقات الانتاج ، بينما تجد المراتب الاجتماعية اساسها الاقتصادي في الشكل المعين الذي يتخذه التركيب الفوقي في المجتمع . ولنضرب مثالا على ذلك : يكوّن الرأسماليون طبقة في المجتمع الرأسمالي ، بينما يشكل رجال البنوك والتجار والمحامون والكهنة وموظفو الحكومة مراتب اجتماعية . ويكمن الاساس الاقتصادي لهؤلاء الآخرين في تنظيم التركيب الفوقي ، وليس في علاقات الانتاج . اما من زاوية مصادر دخولهم ، فاني اقول ان «الطبقات» تحصل على الدخل من خلال عملية التوزيع الاولي للدخل ، كالاجور وفائض القيمة ، على حين ان «المراتب الاجتماعية» تستمد دخلها من التوزيع الثانوي . مثال ذلك ، يحصل موظفو الحكومة على دخلهم من الضرائب ، ويحصل الكهنة عليه من الهبات ، والتجار ورجال البنوك من ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستخدم لمكافأة الانشطة غير الانتاجية (ولو انها انشطة ضرورية في الاطار الرأسمالي) .

لا توجد في المجتمع طبقات اجتماعية فحسب ، بل مراتب اجتماعية ايضا . ويترتب على ذلك ان التناقضات التي يمكن ان تنشأ عبر تطور المجتمع الاشتراكي بين الاساس الاقتصادي وتراكيبه البالية ، كأساليب ادارة الاقتصاد القومي ، والتراكيب السياسية وغيرها ، يمكن ان تثير معارضة من قبل المصالح المفرضة (Vested interests) لمراتب معينة مما يجعل التغيير امرا صعبا . ولا يتطلب التغلب على هذه العقبات تغيرا اساسيا في علاقات الانتاج ، اي لا يتطلب ثورة اجتماعية ، ولو انه يمكن ان يؤدي الى كل انواع الاحتكاك في التركيب الفوقي في اثناء فترة تحويل التركيب الفوقي ومواءمته مع المتطلبات الجديدة للاساس الاقتصادي .

هذا هو ما يمكن قوله عن سريان قوانين المادية التاريخية على المجتمع الاشتراكي . ولا أود ان اطيل في معالجة الآفاق الاخرى لما يحدث للمراتب الاجتماعية في غضون مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، اذ لا يمكن ان يقال شيء في الوقت الراهن يتعلق بهذه المرحلة دون التخلي عن المنهج العلمي ، ما دامت الحقائق التجريبية المتعلقة بالموضوع لما تقم بعد .

٢ ـ عمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي

تتعلق القضية الثانية بسريان القوانين الاقتصادية على المجتمع الاشتراكي . وقد كان العديد من الاقتصاديين الماركسيين يحملون وجهة النظر القائلة بعدم

وجود قوانين اقتصادية تسري على المجتمع الاشتراكي ، وبفقدان الاقتصـــاد السياسي لدوره كعلم بانتهاء الرأسمالية . وكانت روزا لكسمبيرج من دعاة وجهة النظر هذه ، فهي التي ابتكرت بالفعل القول المأثور : الثورة البروليتارية انما هي آخر فعل للاقتصاد السياسي بوصفه علما . والارجح ان الآخرين الذين دافعوا عن وجهة النظر نفسها ، وبخاصة في السنوات الاولى لقيام الاتحـــاد السوفييتي ، كانوا متأثرين بروزا لكسمبيرج . وقد اتخذ بوخارين ومدرستـــه ، من حيث الجوهر ، وجهة النظر نفسها ، وقالوا ان الاقتصاد السياسي علم الرأسمالية ، وينتهي عندما ينتهي النظام الراسمالي . ولا يقتصر الامر على ان هذه النظريـــة تتناقض مع وجهات نظر ماركس وانجلز ولينين ؛ بـــل ان خبرة الاقتصادات الاشتراكية قد اوضحت ان القوانين الاقتصادية تسري عليها فعلا .

وفي فترة معينة من قيام الاتحاد السوفييتي ، نشأ ميل ، وان لم يتم التعبير عنه بوضوح دائما ، أسماه الاقتصاديون السوفييت فيما بعد «بالارادية» ، اي انكار سريان القوانين الاقتصادية في ظل الاشتراكية ، والاعتقاد بقدرة قـــادة السياسة الاقتصادية في الدولة الاشتراكية على ان يفعلوا ما يشاؤون .

والفرق الجوهري الخاص بسريان القوانين الاقتصادية على المجتمع الاشتراكي هو ان القوانين الاقتصادية لا تسري في ظل الاشتراكية سريان قوى الطبيعـــة وقوانينها ، فالمجتمع المنظم انما يشكل بصورة واعية وهادفة الظروف التي تحدد سريان القوانين الاقتصادية . وبالتبعية، يصبح من الممكن جعل القوانين الاقتصادية لتسري وفقا لارادة الانسان ، تماما كما يستغل الانسان من خلال التكنولوجيـــا الحديثة قوانين الطبيعة ويجعلها تسري وفقا لارادته . وكانت تلك هي الفكـــرة الشهيرة التي عبر عنها انجلز ، حيث تحدث عن مقدرة المجتمع على التحكم بطريقة واعية في القوانين التي تحدد سيره هو ، ودعا ذلك بـ «القفزة من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية» .

وفيما يخص القوانين الاقتصادية التي تسري على المجتمع الاشتراكي ، اعتقد انه باستطاعتنا تمييز اربعة اصناف من مثل هذه القوانين ، وفقا لعلاقتها بأسلوب الانتاج الاشتراكي .

اولا . توجد القوانين العامة بمعنى انها تسري علـــى كل نظام اقتصادي ـ اجتماعي .

وتلك هي قوانين الانتاج واعادة الانتاج ، اي القوانين التي تتعلق بالسمـات العامة لتنظيم عملية العمل والتعاون وتقسيم العمل ، ودور العمـــل غير المباشر المتبلور في وسائل الانتاج ، والعمل المباشر (الحي) في عملية الانتاج . ثم هناك ايضا قوانين اعادة الانتاج المتعلقة باستبدال وسائل الانتاج التي تستهلك فـــي عملية الانتاج والقوانين التي تحكم تقسيم الناتج بين الاستهلاك والتراكم ، وقوانين التوازن في عملية اعادة الانتاج في مختلف فروع النشاط الاقتصادي . وتنسحب مثل هذه القوانين جميعا على اي أسلوب من اساليب الانتاج، سواء أكان اشتراكيا،

ام راسمالية ، ام اقطاعية . ام اي اسلوب آخر . واضح ان هذه القوانين الاقتصادية العامة تسري على الاقتصاد الاشتراكي ايضا . وتقييم هذه القوانين موازنات تقنية بين الاشياء المادية . وعلى سبيل المثال ، فهي توضح ان المرء لا يستطيع ان يحقق اي تراكم اذا قام باستهلاك النتاج بأسره ، وانه لا يمكنه المحافظة على اعادة الانتاج اذا لم يقم باستبدال وسائل الانتاج التي يستهلكها ، وانه اذا اراد المرء ان ينتج مقدارا معينا من الصلب ، فانه يكون بحاجة الى مقدار معين من الفحم لهـــذا الغرض . ومثل هذه الموازنات بين الاشياء المادية يجب توفيرها في اي اقتصاد ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي ، اذ انها تشير الى سير القوى الانتاجية .

اما الصنف الثاني فيتضمن القوانين النوعية الخاصة بأسلوب الانتـــاج الاشتراكي . وهذا يعني القوانين التي تحددها علاقات الانتاج الاشتراكي . وهي التي بدورها تحدد الحوافز التي تحكم النشاط الاقتصادي الانساني . لان ملكية وسائل الانتاج هي التي تحدد الاغراض التي من اجلها يتم استخدام وسائـــل الانتاج . فمثلا توجد الملكية في ظل الراسمالية من اجل تحقيق الربح لاصحابها ، او من اجل اشباع حاجات المجتمع ، كما في الاقتصاد الاشتراكي . والحق ليس في هذا من جديد . فالفكرة قائمة اساسا في كتابات ماركس ، وهي تقول حينما ندرس نظاما اجتماعيا علينا ان نستشف القانون الاقتصادي الذي يمكن القول انه ينظم مجموع النظام ويتوقف هذا القانون على علاقات الانتاج . وهو في ظـــل الراسمالية يقرر ان الانتاج يقوم على الربح الخاص ، وهو في ظل الاشتراكية يقرر ان الانتاج يقوم على اشباع الحاجات الانسانية . وهكذا ، يوجد اول ما يوجد هذا «القانون الاساسي» لكل اسلوب من اساليب الانتاج ، وهو الذي يحدد الغرض الذي من اجله تستخدم وسائل الانتاج .

وبالاضافة الى الغرض الذي من اجله تستخدم وسائل الانتاج ، والذي من اجله تنظم عملية الانتاج باسرها ، فان علاقات الانتاج تحدد ايضا اسلوب التفاعل الاجتماعي بين الانشطة البشرية : مثال ذلك ، ما اذا كان تفاعل الانشطة البشرية يتخذ شكل المنافسة ، ام الاحتكار ، ام التوجيه المخطط . وهذه هي ايضا نتيجة لاسلوب الانتاج ، وهنا بالفعل تتمخض علاقات الانتاج الاشتراكيـــة عن قوانين اقتصادية نوعية معينة .

وهكذا يكون لعلاقات الانتاج الاشتراكية التي تقوم على الملكية الاجتماعيـــة لوسائل الانتاج عاقبتان . اولاهما ان الانتاج وكل النشاط الاقتصادي انما يتم من اجل اشباع حاجات المجتمع . وثانيهما ان الاسلوب الاساسي للتفاعل الاجتماعي في النشاط الاقتصادي هو التخطيط ، الذي اقصد به التوجيه الواعي للعمليات الاقتصادية من خلال المجتمع المنظم . وانا لا اخوض هنا في اساليب التخطيط سواء اكان مركزيا ام غير مركزي ام غير ذلك . بيد ان حقيقة كون وسائل الانتاج ملكية اجتماعية انما تفيد ان العملية الانتاجية والاقتصادية باسرها تكون موجهة بطريقة واعية وهادفة من خلال المجتمع الاشتراكي ، وهي تكون بهذا المعنى عملية

مخططة . وهذا هو السبب في ان القوانين الاقتصادية في مثل هذا المجتمع لا تكون «أولية» (Elemental) ، وانما يكون سريانها موجها بطريقة واعية نحو تحقيق الاهداف الانسانية .

والى جانب القوانين الاقتصادية العامة التي تسري في اي نظام اجتماعي ، والقوانين النوعية الخاصة باسلوب انتاج معين ، توجد قوانين ذات طبيعة وسيطة . وهذه ليست بقوانين عامة ، وانما هي قوانين مشتركة بين اكثر من أسلوب انتاج واحد . بل تسري على اساليب انتاج متعددة ، وتعبر عن سمات معينة مشتركة بين اساليب الانتاج هذه .

وكذلك تكون القوانين الاقتصادية الناتجة عن الانتاج السلعي ، اي قانون القيمة ، كما لا بد من ذكر القوانين الاولية لتداول النقود ايضا ، نظرا لان الانتاج السلعي يتضمن المبادلة بالنقود فعلا . ومن الناحية النظرية البحتة يجب ان نميز بين عملية تبادل السلع وتداول النقود ، غير انهما يكونان في الواقع مرتبطين ببعضهما ارتباطا دائما . فالانتاج السلعي المتطور هو الانتاج الذي يحدث فيه التبادل بمساعدة النقود . وهكذا فانني اضيف هنا القوانين الاولية لتداول النقود.

وفي المجتمعات ما قبل الراسمالية ، يوجد الانتاج السلعي ، وبالتالي يسري قانونا القيمة وتداول النقود ، وان كانا بنطاق محدود ، وفي ظل الراسمالية ، يتخذ الانتاج كله شكل الانتاج السلعي ، ويكون خاضعا لقوانين القيمة وقوانين تداول النقود . وفي المجتمع الاشتراكي يستمر سريان قانون القيمة ، لان الانتاج يظل انتاجا سلعيا . والاسباب التي من اجلها يكون الانتاج في المجتمع انتاجا سلعيا ، وبالتالي خاضعا لقانون القيمة ، انما هي وجود أعداد كبيرة من اصحاب المنتوجات في المجتمع الاشتراكي . وتنشأ هذه الاعداد الكبيرة من اصحاب المنتوجات عن سمتين من سمات المجتمع الاشتراكي ، أولاهما وجود الاشكال المختلفة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج مما يسبب امتناع وجود المالك الواحد لوسائل الانتاج ، بل يوجد كثيرون . وثانيتهما أسلوب توزيع الناتج في المجتمع الاشتراكي الذي ينقل المنتوجات من عملية الانتاج الاشتراكي الى الملكية الخاصة للمستهلكين مباشرة .

ويعود وجود الاشكال المختلفة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الى سبب تاريخي . ففي البلاد الاشتراكية القائمة ، كما نعلم ، يمكن ان تكون وسائل الانتاج مملوكة اجتماعيا ، سواء كملكية للأمة بأسرها ، او كملكية للتعاونيات ، او للبلديات ، او الجمعيات والمؤسسات على اختلاف انواعها ، كالنقابات مثلا . وهكذا ينضج وجود انماط مختلفة من التملك في ظل الملكية الاشتراكية . وتنشأ هذه الانماط المختلفة من الظروف التاريخية التي في ظلها تم الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . وفي هذا الجانب ثمة فروق بين الاقطار المختلفة . وفي القرن التاسع عشر ، وعند بداية القرن العشرين ، كان كثير من الاشتراكيين يعتقدون انه لا يمكن ان يوجد الا شكل واحد للملكية الاشتراكية وهو الملكية القومية ، التي يمكن

ان تندمج ، في الامد الطويل حينما تندمج الدول الاشتراكية القومية في اتحاد فدرالي اشتراكي عالمي واحد ، في ملكية اشتراكية اممية . وهكذا كانت الصورة السائدة في صفوف الحركة الاشتراكية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكانوا يعتقدون ايضا ان الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم الا من خلال تجريد الطبقة الراسمالية من ملكيتها ، التي بلغت درجة شديدة من التركيز ، مما يجعل الثورة الاجتماعية عملا يسيرا وسهلا الى حد ما .

وقد اوضحت التجربة التاريخية ان ازمة النظام الراسمالي قد تأتي في وقت أبكر ، اي قبل نشوء امكانية للراسمالية من نضوج ميلها نحو تدمير الاشكال غير الراسمالية للانتاج ، ولاسيما الانتاج السلعي الصغير . وترتبط هذه الحقيقة بظاهرة الامبريالية ، وعاقبتها هي ان انهيار الراسمالية يقع اول ما يقع في الاقطار الاقل تطورا . وتاخذ الاشتراكية بالتطور اولا في الاقطار التي منعتها الامبريالية من التطور وفق السبل الراسمالية التقليدية . وهكذا بالاضافة الى نزع الملكية عن الطبقة الراسمالية الذي يقود الى نمط واحد من انماط الملكية الاشتراكية هو الملكية القومية ، يصبح من الضروري ان يقوم تنظيم الملكية الاشتراكية على اساس الانتاج السلعي الصغير ، مما يقود الى الشكل التعاوني للملكية الاشتراكية .

وفي بعض الاقطار ، قد تستطيع الطبقة العاملة ان تسيطر على الحكم البعدي والمحلي ، قبل ان يكون باستطاعتها الاستيلاء على سلطة الدولة ، وقد يؤدي ذلك الى تطور الاشكال البلدية للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

وهذا ما لا يستنفد كل الحالات الممكنة . اني اريد ان ابيّن فقط ان الظروف التاريخية الخاصة التي في ظلها ينهار النظام الراسمالي ، ويبدأ بناء المجتمع الاشتراكي ، انما هي التي تحدد التنوع في اشكال الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وهذه الحقيقة ، وكذلك حقيقة ان التوزيع في ظل الاشتراكية يقوم بنقل منتوجات الانتاج الاشتراكي الى الملكية الخاصة للمستهلكين مباشرة ، تدفعان الانتاج الى ان يكون من طبيعة الانتاج الاشتراكي ، ولذلك يسري عليه قانون القيمة .

ويمكنني ان أضيف ان الشرط الثاني هو وحده شرط كاف . وحتى في حالة وجود شكل واحد للملكية الاشتراكية ، وليكن الشكل القومي ، عندئذ تكفي حقيقة قيام التوزيع بنقل المنتوجات الى الملكية الفردية ان تخلع على الانتاج الاشتراكي طابع الانتاج السلعي ، وتجعل قانون القيمة يسري عليه . وتعدد انماط الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج انما يكون سببا آخر على ذلك .

تصبح المنتوجات سلعا ، خاضعة لمفعول قانون القيمة عندما يتغير اصحابها . وذلك ، كما راينا ، يحدث في ظل الاقتصاد الاشتراكي . بيد ان السؤال الممكن توجيهه هو : كيف ينبغي ان ننظر الى المنتوجات التي تتم «مبادلتها» (ولنضع «مبادلتها» بين قوسين) بين وحدات القطاع المؤمم من الاقتصاد . لو ان مبادلتها تمت بين التعاونيات ، فانها بطبيعة الحال تنتقل من مالك الى آخر . هذا ما هو

واضح . لكن وسائل الانتاج التي تنتقل من وحدة في القطاع القومي الى وحدة اخرى في القطاع القومي هي التي لا يتغير اصحابها . انا ادعو أمثال هذه المنتوجات أشباه السلع . ويسري قانون القيمة هنا سريانا غير مباشر من خلال التضمين (Imputation) . ولما كانت المنتوجات النهائية تباع للمستهلكين ، او للتعاونيات ، او البلديات ، او لاية جهة كانت ، فانها تعد سلعا . وبالتضمين يسبغ هذا نوعا من الطابع السلعي على وسائل الانتاج المستخدمة في انتاج المنتوجات النهائية . وترد قيم السلع النهائية من خلال عملية محاسبة الى وسائل الانتاج المستخدمة في انتاجها او المضمّنة فيها .

وهكذا فان قانون القيمة يسري على المجتمع الاشتراكي ، ولكنه لا يعد سمة نوعية لاسلوب الانتاج الاشتراكي وحده : فهو يسري ايضا على أسلوب الانتاج الرأسمالي ، مثلما كان يسري بنطاق محدود على المجتمعات ما قبل الرأسمالية ايضا . انه يعبر عن سمة مشتركة لاساليب انتاج معينة .

وثمة في المجتمع الاشتراكي صنف رابع من القوانين الاقتصادية . ويتكون هذا الصنف من القوانين غير المرتبطة بأسلوب الانتاج الاشتراكي . بيد انها تنشأ عن الانماط الخاصة للتركيب الفوقي لادارة الاقتصاد الاشتراكي . لذا تتغير هذه القوانين عندما يتغير التركيب الفوقي الاداري والتنظيمي . وللاقتصاد الرأسمالي ايضا قوانين نوعية لا تخص الرأسمالية في مجموعها ، انما تخص الانماط المعينة من التركيب الفوقي التنظيمي والاداري . فمثلا توجد قوانين عامة لتداول النقود ، وهي غرضا ليست بسمة الرأسمالية ، بل للانتاج السلعي . ولكن حيث تقوم قاعدة الذهب او النقود الورقية ، تسري قوانين نوعية هي لصيقة بالنمط الخاص للنظام النقدي . وثمة قانون ثان من أمثال هذه القوانين في مجال تداول النقود هو قانون جريشام ، الذي لا يسري الا اذا كان لكل من نمطي النقود المعدنية نفس القيمة القانونية .

واختلاف اساليب ادارة الاقتصاد الاشتراكي التي تختلف تاريخيا ومن قطر الى آخر انما ينجب قوانين اقتصادية معينة وخاصة بها ، وتنجب الاساليب المختلفة قوانين اقتصادية نوعية ، لانها تنجب حوافز نوعية للعمل وفرصا للعمل .

وثمة نقطتان ينبغي تناولهما : احداهما النطاق النسبي للتوزيع الاداري للسلع . والاخرى قانون القيمة . ويسري على الاقتصاد الاشتراكي قانون القيمة ، ولكن من الممكن في ظل أشكال معينة من ادارة الاقتصاد الاشتراكي الاستفادة من مختلف التخصيصات الادارية لتوزيع السلع (وهو ما قد يحدث في ظل الرأسمالية احيانا) . ومن الطبيعي ان يؤدي سريان التخصيصات الادارية وقانون القيمة والتفاعل فيما بينهما سريانا وتفاعلا نسبيا الى عواقبهما وضوابطهما الخاصة التي لها طابع القوانين الاقتصادية التي تسري في ظل هذه الظروف (امثال ذلك مختلف أنماط ظواهر «السوق السوداء») .

اما النقطة الثانية فتتصل بما يترتب على الانماط المختلفة لمكافأة العمل من

عواقب وهي كيفية دفع أجر العمل ، وكيفية وطريقة مشاركة العمال في ربح المشروع ، وهلم جرا . وتؤدي هذه الممارسات الى نتائج معينة لها طابع منتظم او مضبوط ، اي لها طبيعة القوانين الاقتصادية . اليكم مثالا من خبرتنا البولونية . لقد ترتب على حقيقة ارتباط المكافآت التي تدفع الى موظفي الادارة والعمال في المشروعات بمدى تجاوز اهداف الخطة؛ نتيجتان تظهران انتظام القانون الاقتصادي: أولهما تحديد اهداف الخطة عند مستوى يقل عما ينبغي لانه يوجد حافز لان يكون لدى المشروع خطة محدودة الاهداف يمكن تجاوزها بسهولة ؛ وثانيتهما وجود اتجاه بعدم تجاوز اهداف الخطة كثيرا لكيلا تزاد هذه الاهداف بدرجة كبيرة في العام اللاحق . ونتيجة لذلك ، فقد الغينا الان في بولونيا العلاقة بين رفع المكافآت وتجاوز اهداف الخطة . ويقترح الان اتخاذ الاجراء نفسه في تشيكوسلوفاكيا . ونحن ننشد الغاء هذا الصنف من اصناف القوانين الاقتصادية . وبدلا من ذلك ، ستقوم المكافآت على مدى تحسن نتائج المشروع بالنسبة لما كان عليه في الفترة السابقة .

ويقودني هذا الى مسألة الفرص والحوافز في الاقتصاد الاشتراكي . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج انما تتضمن فرصا جديدة للتنمية الاقتصادية ، حيث المصالح الخاصة المفرضة لم تعد تعوق الاستخدام العقلاني لوسائل الانتاج حسب الحاجات الاجتماعية . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تجعل التخطيط الاقتصادي امرا ممكنا : تخطيط معدل التراكم ، والاستثمارات الاساسية التي تحدد اتجاه التنمية للاقتصاد القومي ، وتوزيع الدخل القومي ، واخيرا تخطيط الانتاج لضمان التنسيق بين الفروع المختلفة للاقتصاد القومي ، والتنمية الاقتصادية المتناسقة .

ومع ذلك ، فان هذه الفرص ليست الا مجرد فرص . انها تنشأ عن الغاء العقبات الكامنة في المجتمع الراسمالي والتي تحول دون الاستخدام العقلاني لوسائل الانتاج والتنمية الاقتصادية المتناسقة . وهي لا تضمن بلوغ هذه الاهداف اوتوماتيا . ولهذا الغرض ، لا بد من وجود حوافز سليمة لتنظيم ادارة الاقتصاد الاشتراكي وأساليبه . وتنشأ مثل هذه الحوافز بصورة مباشرة عن علاقات الانتاج الاشتراكية جزئيا ، وتتوقف على التركيب التنظيمي والاداري للتركيب الفوقي للاقتصاد جزئيا .

وفيما يتعلق بالحوافز الناشئة عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، علينا ان نقر بان الانتاج وغيره من الانشطة الاقتصادية انما هي منظمة على شاكلة مشروعات اشتراكية ، اي ان تنظيمها للانشطة مصمم من أجل تنفيذ مهام اجتماعية نوعية . ولتنفيذ هذه المهام على نحو سليم ، ينبغي على الاشخاص المساهمين في المشروعات الاشتراكية ان يكونوا ذوي مصلحة اقتصادية ومعنوية في انجاز مهمة المشروع انجازا مرضيا . ولذا ينبغي اقرار الحوافز بطريقة تكون بموجبها المصلحة الشخصية والجماعية للعاملين بالمشروع متطابقة مع المهمة الاجتماعية التي يتوجب

على المشروع اداؤها.

ولكي يكون ذلك كذلك ، يجب ان يتوافر في المشروع الاشتراكي شرطان . يجب ان يعمل بوصفه وصيا مؤتمنا على المصلحة الاجتماعية العامة ، كما يجب ان يكون هيئة ذات ادارة ذاتية . ونظرا لوجود نمطين من الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، اي الملكية القومية وملكية الجماعات (التعاونية ، والبلدية ، وهلم جرا) ، هنالك فرق في الوضع القانوني للنمط المقابل لها من المشروعات الاشتراكية . ففي التعاونيات وغيرها من المشروعات القائمة على ملكية الجماعات ، تمتلك الجماعة وسائل الانتاج وتدير شؤونها بطريقة مستقلة ذاتيا . اما في المشروعات المملوكة ملكية قومية ، فالمشروع يعمل بوصفه وصيا مؤتمنا على وسائل الانتاج التي تعد ملكية قومية . ومع ذلك ، ففي كلتا الحالتين يعد المشروع الاشتراكي وصيا يعمل وفق المصلحة العامة للمجتمع . وما يبرر وجود التعاونيات وغيرها من اشكال الجماعات في الملكية الاشتراكية هو انها في مجالات معينة تسمح بتحقيق قدر افضل من التوافق بين حوافز العاملين في المشروع والمصلحة الاجتماعية العامة . وعلى النقيض من ذلك ، لا بد من وجود قدر جوهري من الادارة الذاتية للعمال في المشروعات المملوكة قوميا ، وإلا بطل مفعول الحوافز الاقتصادية والمعنوية ، واصبح المشروع بيروقراطيا وعاجزا عن انجاز مهمته الاجتماعية ، او منجزا لها بصورة غير وافية .

وهكذا فان المشروعات الاشتراكية يجب ان تتكون من هيئات يديرها العمال ادارة ذاتية وهم يعملون بوصفهم أوصياء مؤتمنين على المصلحة العامة . وثمة موقفان متطرفان يمكن ان يعرّضا للخطر الطابع الاشتراكي السليم للمشروع . اولهما غياب الوصاية المؤتمنة على المصلحة العامة . وفي هذه الحالة ، وبصرف النظر عن الطابع القانوني الذي تتخذه وسائل الانتاج رسميا ، تنتفي عنها صفة الملكية الاشتراكية ، وتصبح ملكية جماعة مفرغة تماما من اية مسؤولية تجاه المجتمع ، وسأطلق على هذا الموقف تعبير الانحلال الفوضوي ـ السنديكالي .

اما الموقف المتطرف الآخر ، الذي سأنعته بالانحلال البيروقراطي، فينشأ حيثما لا توجد ادارة ذاتية عمالية للمشروع . وفي مثل هذه الحالات ، يصبح الطابع الاشتراكي لملكية وسائل الانتاج وهميا الى حد ما ، لانه لا يوجد الا قدر ضئيل من التأثير المباشر للعمال على الاستخدام العملي لوسائل الانتاج ؛ وان وجد لهم اي تأثير فانه يتحقق من خلال قنوات جهاز مركزي بيروقراطي . وينشأ هنا خطر ظهور نمط جديد من «اغتراب» (Alienation) المنتج عن منتوجه (اذا ما استعملنا تعبير ماركس المشهور) ؛ وما يترتب عليه من تشويه للطابع الاشتراكي لعلاقات الانتاج . فالملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تتضمن كلا من استخدام وسائل الانتاج لصالح المجتمع بأسره ، ومشاركة المنتجين وغيرهم من العمال مشاركة دمقراطية فعالة في ادارة وسائل الانتاج .

هذه هي السمات الجوهرية للاشتراكية . وقد تختلف الاشكال الخاصة التي

يمكن ان تتجسد فيها هذه السمات من بلد لآخر ؛ ومن احدى مراحل تطور المجتمع الاشتراكي الى اخرى . وفي فترة الانتقال ؛ وفي المراحل الاولى للمجتمع الاشتراكي ، يمكن ان يحدث شيء من التشويه بالضرورة . مثال ذلك ان الملكية التعاونية قد لا تعمل وفق المصلحة الاجتماعية العامة بالقدر الكافي ، وان احتياجات الحكومة المركزية يمكن ان تعرقل تطور الادارة الذاتية العمالية . ولذا يعتبر مدى اختفاء مثل هذه التشويهات مقياسا لدرجة النضج التي بلغها المجتمع الاشتراكي .

وبالاضافة الى ذلك ، يمكن كنتيجة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ان تتحدد الحوافز بالتركيب الفوقي الاداري للاقتصاد ، وبأساليب دفع الاجور والرواتب ، وانماط المشاركة في ارباح المشروعات ، وبدور السوق وهلم جرا . وذلك كله يساعد على تحديد حوافز العمال . وهكذا يعتبر التنظيم السليم للتركيب الفوقي الاداري للاقتصاد امرا جوهريا لدعم مفعول الحوافز الضرورية لضمان توائم الانتاج وحاجات المجتمع ، ولمتابعة استعمال الموارد والتقدم التقني متابعة عقلانية .

ويجب ان يحظى دور الدولة في بناء الاقتصاد الاشتراكي باهتمام خاص . ويختلف هذا الدور في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الاشتراكي . فعلى خلاف الثورة البرجوازية ، التي كانت تقوم حينما تكون علاقات الانتاج الرأسمالية قد تطورت بالفعل بدرجة جوهرية في رحم المجتمع الاقطاعي ، تقوم الثورة الاشتراكية قبل قيام علاقات الانتاج الاشتراكية . حيث تقوم الدولة الثورية ، دكتاتورية البروليتاريا ، بالغاء علاقات الانتاج الرأسمالية ، واقامة وتنظيم علاقات الانتاج الاشتراكية . وهذه العملية يمكن ان تكون فجائية او تدريجية بهذا القدر او ذاك؛ بيد ان السلطة السياسية للدولة انما هي القوة المحركة في جميع الاحوال . وفي البلاد المتخلفة (حيث قامت حتى الان معظم الثورات الاشتراكية) تنشأ علاقات الانتاج الاشتراكية ايضا من تنمية القوى الانتاجية (التصنيع وتحديث الزراعة) التي تشرع بها الدولة الثورية الجديدة .

وهكذا ، ففي المراحل الاولى من انبثاق وتنمية الاقتصاد الاشتراكي ، تقوم القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة بالدور الغالب . اذ انها العامل الخلاق الذي يحدث التحولات من علاقات الانتاج الرأسمالية الى علاقات الانتاج الاشتراكية ، ويحتضن التنمية السريعة للقوى الانتاجية ، ولاسيما في البلاد المتخلفة . وفي هذه المرحلة يتم الغاء القوانين الاقتصادية التي تعتبر سمة نوعية للرأسمالية ، وتنبثق وتتبلور القوانين الاقتصادية المجتمع الاشتراكي الجديد . وكلما تزايد سريان القوانين الاقتصادية للاشتراكية، تراجع دور القوه فوق ـ الاقتصادية للدولة ، اذ يحل محل القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة سريان القوانين الاقتصادية، اي اقامة الحوافز الاقتصادية الصحيحة التي تحدث النتائج المنشودة وفق ارادة المجتمع المنظم .

ولا بد للتعبير المنظم عن إحلال استخدام القوانين الاقتصادية محل القـــوة فوق ــ الاقتصادية من ان يقوم على الفصل التدريجي لادارة الاقتصاد القومي عن الانشطة فوق ــ الاقتصادية للدولة ، اي عن ممارسة السلطة السياسية . دعوني اذكركم بالتمييز الذي أجراه انجلز بين «حكم الناس» (Government of Persons) و«ادارة الاشياء وتوجيه العمليات الانتاجية» (Administration of things & Direction of Productive Processes) . الآفاق بعيدة المدى للمجتمـع الشيوعي ، يختفي «حكم الناس» تدريجيا ، على حين تظل «ادارة الاشياء وتوجيه العمليات الانتاجية» هدفين رئيسيين للتنظيم الاجتماعي . وهذا هو جوهر عملية «تلاشـي الدولة» (Whithering away of the State) .

بينما يشكل هذا افقا بعيد المدى بالتأكيد ، لا بد للاعـــداد المؤسسي من ان يشرع في مرحلة ابكر من ذلك بكثير . وهذا الاعداد يتم من خلال الفصل التدريجي لمؤسسات الادارة الاقتصادية عن مؤسسة الحكم السياسي . وفي عام ١٩١٨ ، قال لينين في خطابه امام «المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومي» : «لا يوجد ادنى شك في انه كلما حققت مكاسب ثورة اكتوبر مزيدا من التقدم ، تعاظم عمـــق التغيير الذي بدأته ، وازدادت مكاسب الثورة الاشتراكية رسوخا واستقرارا ، واصبح النظام الاشتراكي اكثر قوة ، وعظم وتعزز الدور الذي تقوم به مجالس الاقتصاد القومي التي من المقدر لها وحدها ان تحتل مكان الصدارة بين مؤسسات الدولة جميعا . وسيصبح هذا المكان اكثر دواما كلما ازددنا قربا من اقامة النظام الاشتراكي ، وقلت حاجتنا الى وجود جهاز اداري بحت . وهذا الجهاز الاداري ، بالمعنى الضيق للكلمة ، اي جهاز الدولة القديم ، محكوم عليه بالتلاشي بعد القضاء على مقاومة المستغلين تماما ، ويكون الكادحون قد تعلموا كيف ينظمون الانتـــاج الاشتراكي ، وبدلا من ذلك يكون مقدرا لجهاز من نمط المجلس الاعلى للاقتصـــاد القومي ان ينمو ويتطور ويتعزز ، وان يزاول جميع الانشطة الرئيسية للمجتمـع المنظم » .

وهكذا يقوم الفصل التدريجي للادارة الاقتصادية عن الحكم السياسي باعداد الشروط المؤسسية لـ «تلاشي الدولة» . ويعتبر التناقص التدريجي التوجيـــه السياسي للعمليات الاقتصادية انعكاسا جوهريا لعملية نضج المجتمع الاشتراكي . فكلما نأى المجتمع الاشتراكي عن ميراثه الرأسمالي ، وبعد عن تركـــة مرحلة الانتقال ، حين تلعب القوة فوق ــ الاقتصادية الدور الحاسم ، يصبح توجيـــه العمليات الاقتصادية اكثر انفصالا عن ممارسة الحكم السياسي . وهذه العملية انما تمهد الآفاق بعيدة المدى حين يتم «تلاشي الدولة» .

الفصل السابع

دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي (*)

١ ـ خصائص الاقتصاد الاشتراكي

التخطيط الاقتصادي او بصورة ادق ، تخطيط التنمية الاقتصادية ، انما هو مظهر جوهري من مظاهر الاشتراكية . اذ انه يبين ان الاقتصاد الاشتراكي لا يتطور بصورة «اولية» (elemental) ، بل تقود تطوره وتوجهه الارادة الواعيـــة للمجتمع المنظم . فما التخطيط الا الوسيلة لاخضاع سريان القوانين الاقتصادية والتطور الاقتصادي للمجتمع لتوجيه الارادة الانسانية .

تشير تجربة بناء الاشتراكية في الاقطار المختلفة الى ان تأسيس الاقتصـــاد المخطط انما هو احدى انجازات الثورة الاشتراكية . وهو يسبق تطور العلاقات

(*) القى اوسكار لانكه هذه المحاضرة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ في معهد علـم السياسة وعلم الاقتصاد الدولي في بغداد. وقمت بنقل نصها الكامل من اللغة الانكليزية الى العربية عن اوراقه :

Papers in Economics & Sociology (1930 - 1960), pp. 100 - 114.

الاشتراكية في الانتاج تطورا تاما ، وان كان يستلزم حدا ادنى معينا من هـذه العلاقات . ففي فترة الانتقال ، حيث ما تزال اساليب الانتاج غير الاشتراكية تلعب دورا مهما ، يكون الاقتصاد في تطوره قد خضع للتوجيه المخطط من قبل . ويصبح هذا ممكنا لاحتواء الاقتصاد على قطاع اشتراكي كبير يستحكم في «الربايا المسيطرة» (Commanding Heights) على الحياة الاقتصادية : كما يقال غالبا . وهذا هو الحد الادنـــى لمقتضيات قيام الاقتصاد المخطط .

يبدأ التخطيط الاقتصادي بتدخل الدولة المباشر في العلاقات الاقتصادية . ومن أغراض هذا التدخل تصفية العلاقات الراسمالية في الانتاج والسيطرة على القطاعات غير الاشتراكية في الاقتصاد . وتصبح السيطرة على القطاعات غـــير الاشتراكية ممكنة لوجود قطاع اشتراكي ، ولاسيما الجزء المؤمم منه (اي المملوك من من قبل الدولة) الذي يسيطر على الربايا المسيطرة على الاقتصاد .

وفي هذا الطور الانتقالي الاول ، لا تقف الدولة من قطاعات الاقتصاد المختلفة موقفا محايدا . بل تستثمر عن وعي القطاع الاشتراكي المؤمم كوسيلة للسيطرة على تطور الاقتصاد كله . وتتكون السياسة المتبعة من الاجراءات الاقتصادية الناجمة عن وجود القطاع المؤمم الذي يكون الجزء المسيطر سيطرة حاسمة على الاقتصاد ؛ وكذلك بالتدخل من خلال القوة السياسية ، اي القوة غير الاقتصادية . وفي الفترة الثورية الاولى ، يلعب التدخل في العمليات الاقتصادية عن طريق القوة السياسية دورا حاسما .

وفي الفترة الاولى من تطور الاقتصاد الاشتراكي يكون تخطيط التنميـــــة الاقتصادية والادارة اليومية للقطاع الاشتراكي كلاهما شديد المركزية .

وقد تقوم هناك بعض الشكوك حول مدى ما تعكس هذه المركزية الشديدة من ضرورة عامة . وفي بولونيا ، على سبيل المثال ، دخلنا في مناقشات حول ما اذا كانت هذه المركزية الشديدة في التخطيط والادارة ضرورة تاريخية ام خطأ سياسيا عظيما . اني اعتقد ، شخصيا ، انها كانت ضرورة تاريخية .

يبدو لي اول ما يبدو ان عملية الثورة الاجتماعية نفسها التي تصفي نظامـــا اجتماعيا معينا وتؤسس نظاما آخر تفرض على الدولة الجديدة التصرف المركزي بالموارد ، وبالتالي تفرض على الادارة والتخطيط المركزية الشديدة . ويصدق هذا، فيما أعتقد ، على اية ثورة اشتراكية .

ولا بد من اضافة عامل آخر بالنسبة للاقطار المتخلفة . فالتصنيع الاشتراكي ولاسيما التصنيع السريع جدا ، الذي كان ضروريا في الاقطار الاشتراكية الاولى، ولاسيما في الاتحاد السوفييتي ، بوصفه شرطا سياسيا للدفاع الوطني ، ولحل الانواع المختلفة من المشاكل السياسية والاجتماعية ، الناشئة عن التأخر ، انمـــا يستلزم التصرف المركزي بالموارد . وهكذا ، فان عملية تحويل النظام الاجتماعي نفسها ، والحاجة للتصنيع السريع في الاقطار المتخلفة ، انمـــا تفرضان ضرورة المركزية الشديدة في التخطيط والادارة .

وتستلزم عملية التصنيع السريع مثل هذا التصرف المركزي في الموارد لسببين، اولا ، لانه من الضروري تركيز جميع الموارد على اهداف معينة واجتناب تبديد الموارد في اهداف اخرى تصرف الموارد عن التصنيع السريع . وهذا هو احد الاسباب التي تقود الى المركزية الشديدة في التخطيط والادارة وايضا الى تخصيص الموارد عن طريق الموجهات (Directives) ، حسب الاولويات . والسبب الثاني لاقتضاء التصنيع السريع التخطيط والادارة المركزية هو النقص في الكوادر الصناعية وضعفها . حينما تنمو الصناعة بسرعة تكون الكوادر جديدة وغير مجربة . وما هو متوافر من الكوادر القديمة التي تتمتع ببعض الخبرة في ادارة الصناعة والانشطة الاقتصادية الاخرى ، فانه غالبا ما يكون غريبا عن الاهداف الاشتراكية . وبالتالي ، تصبح المركزية الشديدة ضرورية للقرارات الادارية .

وهكذا ، تتميز الفترة الاولى من التخطيط والادارة في الاقتصاد الاشتراكي، بموجب خبرتنا الحاضرة على الاقل ، بالادارة الحكومية والتخصيص الاداري للموارد على اساس من الاولويات المحددة مركزيا . وخلال هذه الفترة تحل محل الحوافز الاقتصادية المناشدات الاخلاقية والسياسية للعمال ، المناشدات لوطنيتهم ووعيهم الاشتراكي . وهذا هو ، كما يقال ، الاقتصاد المسيّس بشدة ، فيما يخص وسائل التخطيط والادارة وما يستثمر من الحوافز معا .

اني اعتقد انه بالامكان وصفه على انه بسجيته اقتصاد حرب . واساليب اقتصاد الحرب هذه ليست خاصة بالاشتراكية لانها تستخدم ايضا في الاقطار في زمن الحرب . وكانت قد تطورت في الحرب العالمية الاولى والثانية . وفي الاقطار الراسمالية استخدمت اساليب مماثلة اثناء الحرب، الا وهي تركيز جميع الموارد على غرض اساسي واحد ، وهو انتاج المواد الحربية ، والتصرف المركزي بالموارد لاجتناب تسرب الموارد الى ما كانت تعتبر استعمالات غير جوهرية (كل ما لم يكن مرتبطا بالمجهود الحربي) . فقد كان اقتصاد الحرب متميزا بتخصيص الموارد عن طريق القرار الاداري ، بموجب اولويات محددة اداريا ، وباستعمال الحوافز السياسية على نطاق واسع من اجل الحفاظ على الانتاجية ، وتحقيق انضباط العمل من خلال الدعوات الوطنية ، وهذه كانت هي الحال في جميع الاقطار الراسمالية اثناء الحرب .

يظهر بوضوح ان اساليب التخطيط والادارة المركزيين هذه هي ليست خاصة بالاشتراكية . وهي بالاحرى اساليب اقتصاد الحرب . وتنشأ الصعوبة حينما نشخص اساليب الحرب هذه على انها جوهر الاشتراكية او تعتبر جوهرية للاشتراكية .

واحدى اساليب اقتصاد الحرب ، التي استعملتها معظم الاقطار الاشتراكية في مرحلة او اخرى . انما كانت التسليمات الاجبارية من قبل الفلاحين لقسم من انتاجهم . فالعديد من رفاقنا يشعرون بالامتعاض من البرنامج الحاضر لحكومتنا

في بولونيا القائم على الغاء مثل هذه التسليمات . انهم يخشون من ان هذا يعني التخلي عن مبدأ اشتراكي ما . اني اجيبهم اعتياديا ما اذا كانوا يتذكرون من كان اول من ادخل التسليمات الاجبارية من قبل الفلاحين في بولونيا؟ فقد كان القيصر ويلهلم الثاني اول من ادخل هذه التسليمات وهو على رأس جيش الاحتلال اثناء الحرب العالمية الاولى ، والذي لا اظن احدا يعتبره بطلا من أبطال الاشتراكية . ولا يمكن اعتبار هذه الاساليب مظهرا جوهريا من مظاهر الاشتراكية ، بل انها مجرد اسلوب من اساليب اقتصاد الحرب وهي ضرورية اثناء الفترة الانتقالية الثورية .

وما تاريخ ومصير هذه الاساليب الا مثال كلاسي عن الطابع الدايلكتي لتطور المجتمع الاشتراكي . فالاساليب الضرورية والنافعة في فترة الثورة الاجتماعية والتصنيع الكثيف انما تصبح عقبة بوجه التقدم الاقتصادي اللاحق حينما يتجاوز بناؤها مداها التاريخي . وهي تصبح عقبة لانها تفتقر الى المرونة ، انها متصلبة وبالتالي تقود الى ضياع في الموارد ناجم عن انعدام مرونتها ؛ مما يجعلها تتطلب جهازا بوقراطيا مسرفا ويجعل من الصعوبة تكييف الانتاج حسب حاجات السكان. ولكن يبدو ان العقبة الكبرى بوجه التقدم اللاحق تنجم عن غياب الحوافز الاقتصادية الكافية عن هذا النوع من الادارة البرقراطية المركزية . وهذا يعرقل الاستغلال الاقتصادي الصحيح للموارد ، ويشجع الضياع ويعيق التقدم التقني ايضا .

وعليه تؤشر البرهة التي فيها يبدأ المجتمع الاشتراكي باقتحام هذه الاساليب المركزية ، والبرقراطية في التخطيط الاداري والادارة الحكومية الى ان المجتمع الاشتراكي الجديد اخذ يشرع بالنضج . وقد تكلمنا من قبل في المناقشة حول فترة الانتقال ، متى تنتهي وكيف ينبغي تعريفها . ولا أود الدخول في هذه المسألة هنا ، واحمل من هذا التعريف النهائي لفترة الانتقال . ولكن يمكن ان اقول ان استبدال اساليب الادارة الحكومية والمركزية وتطوير الاساليب الجديدة القائمة على استغلال القوانين الاقتصادية انما يشير الى نهاية فترة الانتقال وبداية عمل الاقتصاد الاشتراكي المؤسس . ولا اقول ان هذا هو الجانب الوحيد لمسألة فترة الانتقال ، بل انه بالتأكيد واحد من اهم جوانبها .

تنشأ فترة التخطيط والادارة المركزية ، كما قلت ، جزئيا عن ضرورات التحويل الثوري المجتمع ، وعن حاجات التصنيع السريع في الاقطار المتخلفة ايضا . وعند دراسة هذه الفترة ، لا بد من ان نأخذ بالحسبان عاملا اجتماعيا معينا ومهما ، الا وهو ضعف الطبقة العاملة في القطر المتخلف . يبدو لي ، انه على اساس من ضعف الطبقة العاملة هذا في ظل ظروف التخلف ، ان ماكينة الدولة البرقراطية تكتسب اهمية عظيمة ، مما مهد لظهور ظاهرة «عبادة الشخصية» (Cult of Personality) . وهي بطريقة ما تحل محل النشاط العفوي للطبقة العاملة .

ولكن هنا ايضا تبرز العمليات الدايلكتية لبناء الاشتراكية . اذ تنجح

الاساليب المركزية في تحقيق التصنيع السريع ، وهي بالتالي تؤدي الى نمو الطبقة العاملة نموا سريعا كنمو الطبقة العاملة في عددها ووعيها ونضجها السياسي . والى جانب نمو الطبقة العاملة يظهر عنصر اجتماعي مهم آخر . وهذا هو نمـــو الانتلجنسيا الاشتراكية الجديدة نموا نابعا على الاكثر من بين صفوف العمـــال والفلاحين . حينما يتضح ان اساليب الادارة الحكومية البرقراطية شديدة المركزية تخلق عقبات بوجه التقدم اللاحق ، يصبح جزء من الجهاز السياسي والحكومي مقتنعا بالحاجة الى تغيير اساليب الادارة الحكومية وادارة المشروعات ايضا . وهكذا ، تنضج قوى اجتماعية جديدة تستلزم تغيير هذه الاساليب وتجعلـــه ممكنا ايضا .

وهذا هو بالضبط الفرق الاساسي بين تطور المجتمع الاشتراكي ومجتمع يقوم على العلاقات الطبقية المتضادة. فلا وجود لطبقة حاكمة قد تعارض هذه التغييرات. فكما قلت سابقا ، قد توجد مراتب او جماعات معينة لها مصلحة مفرضة فـــي الاساليب القديمة تضع العراقيل ، ولكن لا يمكن لهذه العراقيل ان تصبح مـــن الاهمية بحيث تحول دون التغييرات التي تتطلبها الظروف التاريخية الجديدة .

فمثلا كان هذا واضحا تماما من خبرة بولونيا حيث فاد التصنيع عن طريـق التخطيط والادارة شديدة المركزية الى نمو الطبقة العاملة نموا كبيرا . فعدد طبقتنا العاملة الان هو ثلاثة امثال ما كانت عليه قبل الحرب . وقد كسبت الطبقة العاملة الخبرة في المنشآت الصناعية الكبيرة . فقد كانت اول الامر من اصل فلاحي الى حد كبير ، مما أثقل نفسيتها بطبيعة الحال . الا ان هذا كان طورا انتقاليا فقط. اذ ان التصنيع والثورة الاجتماعية قد خلقا انتلجنسيا جديدة ، نابعة من العمال والفلاحين على الاكثر . وكل هذا ادى الى انضاج قوى المجتمع الاشتراكـــي الجديد . وبالتالي قامت حركة مجالس العمال العظيمة المطالبة بالادارة الذاتيـة للصناعة من قبل العمال . والمطلب العام لتغيير اساليب ادارة الاقتصاد الوطني . فتقبل الحزب مطالب الشعب هذه وعبر عنها تعبيرا منظما .

٢ ـ دور التخطيط واساليبه

تحدث التغيرات في اساليب تخطيط الاقتصاد وادارته عمليا في جميـــع الاقطار الاشتراكية اليوم . تختلف الاشكال والمحتويات ؛ ولكن جميع هذه التغيرات تنطوي على درجة معينة من اللامركزية او اللامركزية في ادارة الاقتصاد . لا انوي الدخول في وصف عملية التغيير في الاقطار الاشتراكية المختلفة . حري بي ان اعرض عليكم ما اعتبره شخصيا الصياغة الصحيحة لدور التخطيط واساليبه في الاقتصاد الاشتراكي .

اولا ، ينبغي القول ان تخطيط الاقتصاد في المجتمع الاشتراكي تخطيط فعال

(Active Planning) . يستخدم بعض الاقتصاديين في بولونيا اصطلاح «التخطيط الموجه» ، الا ان هذا الاصطلاح غامض ؛ وعليه ، سأفضل استخدام مصطلح «التخطيط الفعّال» ؛ وسأقصد منه ان التخطيط لا ينطوي على تنسيق انشطة فروع الاقتصاد الوطني فقط . انه اكثر من ذلك ، اذ انه التحديد الفعّال للخطوط الرئيسة لتطور الاقتصاد الوطني . وبخلافه ، اذا كان التخطيط مجرد تنسيق ، فتطور الاقتصاد الاشتراكي سيكون تطورا «اوليا» ، ولن يكون موجها وفق ارادة المجتمع المنظم فعلا . اذا اريد للتنمية الاقتصادية ألا تكون اولية ؛ بل موجهة من قبل المجتمع المنظم، فلا بد للتخطيط من ان يكون تخطيطا اقتصاديا فعالا.

وفيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي الفعال ، تثور مسألتان . الاولى : ما هو نطاقه ، ما هي الانشطة الاقتصادية التي ينبغي تخطيطها ؟ والثانية : ما هي الاساليب التي تؤمن تحقيق الخطة ؟

لا يقتضي الطابع الفعال للتخطيط ان تذهب الخطة الى كل صغيرة وكبيرة في الحياة الاقتصادية . في الواقع مرت فترة على الاقطار الاشتراكية ـ ربما باستثناء الصين التي شرعت لاحقا وافادت من تجربة الاقطار الاشتراكية الاخرى ـ حينما كانت تخضع التخطيط حتى اقل السلع اهمية . كانت هناك في بولونيا نكتة مشهورة ـ وهي في الحقيقة لم تكن نكتة ، بل حقيقة ـ هي ان انتاج مخلل الخيار يدخل في الخطة الاقتصادية الوطنية . والحالة الاخرى التي لم تكن نكتة بل حقيقة هي ان لجنة الدولة للتخطيط كانت تأخذ بالحسبان عدد الارانب التي يتم اصطيادها في موسم الصيد . وفي عين الوقت ، لم تكن الازرار ولوازم الشعر النسائي متوافرة مثلا لمجرد نسيانها في الخطة الاقتصادية الوطنية .

ويكون التخطيط الفعال والتوجيه الفاعل لتنمية الاقتصاد الوطني ممكنا كل الامكان من دون تخطيط مثل هذه التفاصيل . وأكثر من ذلك ، بعرقل تخطيط مثل هذه التفاصيل التوجيه الفاعل حقا للاقتصاد الوطني . وفي ظني يمكن القول ان ادخال مثل هذه التفاصيل في الخطة الاقتصادية الوطنية لا علاقة له بالتخطيط . بل كان جزءا من ادارة الاقتصاد اليومية شديدة المركزية بواسطة الاجراءات الادارية ، وهذا هو امر مختلف عن التخطيط .

ولكن على الخطة الاقتصادية الوطنية التي تحدد تطور الاقتصاد الوطني ان تعالج مسألتين على الاقل . الاولى ، تقسيم الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك. والثانية ، تخصيص الاستثمارات بين فروع الاقتصاد المختلفة . تحدد الاولى المعدل العام للنمو الاقتصادي ، بينما تحدد الثانية اتجاه التنمية الاقتصادية .

وما لم تتم معالجة هاتين المسألتين في الخطة بصورة مناسبة ، فليس من قيادة فعالة لتنمية الاقتصاد الوطني . وعليه ، فهذا هو الحد الادنى من متطلبات الخطة . وبالاضافة الى ذلك ، فان الخطة قد تتضمن او لا تتضمن اهدافا لانتاج سلع اساسية معينة ، كالمواد الخام الاساسية ، ووسائل الانتاج الاساسية، وهكذا دواليك . وهذه هي مسائل تقنية وليست مسائل اساسية .

هذه هي الجوانب الاساسية للخطة التي تحدد معدل تطور الاقتصاد واتجاهه. وبالاضافة الى هذه ، لا بد للتخطيط الاقتصادي من ان يعنى بالتنسيق بين انشطة فروع الاقتصاد المختلفة . اولا ، عليه ان ينسق ما بين الجوانب المالية والعينية للخطة ، وخاصة مجموع القوة الشرائية التي هي تحت تصرف السكان ومقادير السلع الاستهلاكية التي ينبغي توفيرها للاستهلاك الفردي . وعلى الخطة بطريقة ما وبوسيلة ما ان تؤمّن تنسيق الانتاج في الفروع المختلفـــة للاقتصاد الوطني . وبخلافه ، فلا يمكن تحقيق اتجاهات التنمية كما يراد لها في الخطة . وعند غياب التنسيق عن انتاج فروع الاقتصاد المختلفة ، فقد لا يمكن تنفيذ الاستثمارات ، حيث لا يتم انتاج السلع الاستثمارية الضرورية . فقد تظهر مختلف انـــواع الاختناقات وتسبب صعوبات قد تجعل من المستحيل تنفيذ خطة الاستثمار . ونكتفي بهذا القدر عن محتوى الخطة .

اما المسالة الثانية فتتعلق بالاساليب التي تؤمّن تحقيق الخطة . يوجد هنا اسلوبان ممكنان ، احدهما هو الاوامر الادارية والتخصيـــص الاداري للموارد . تأتمر الوحدات المختلفة من الاقتصاد الاشتراكي باوامر عمل اشياء معينة ، كأن تنتج كميات ثابتة من مواد معينة مثلا . والموارد المادية والمالية الضرورية لهـــذا الغرض يتم تخصيصها بطريقة ادارية . وكان هذا هو الاسلوب التقليدي لتحقيق الخطه في الماضي . اما الاسلوب الثاني فيتضمن استعمال ما يسمى بـ «الوسائل الاقتصادية» ، الا وهو اقامة نظام من الحوافز يحث الناس على عمل الاشياء التي تقتضيها الخطة بالضبط . يبدو لي انه لا بد من إعمال الاسلوبين ، وان بنسب مختلفة ، في التخطيط الفاعل في الاقتصاد الاشتراكي .

ينبغي ان تكون الافضلية لاستعمال الوسائل الاقتصاديـــــة . اما الاساليب الادارية فينبغي ان تحصر في تلك الحقول التي لا تكون فيها الوسائل الاقتصادية فعالة لسبب او آخر . وتوجد على الدوام حقول حيث لا تكون الوسائل الاقتصادية فعالة . وهي طبعا توجد في الفترات التي تطرأ فيها تغييرات عظيمة ، لان الوسائل الاقتصادية هي بالاحرى ادوات حساسة تستجيب الى التغيرات «العادية» في الوضع ، ولكنها غالبا ما تعجز حينما تقوم الحاجة لتغييرات اساسية او ثورية . ولا بد من قبول الوسائل الادارية في مثل هذه الاحوال . وحتى في الاقتصاد الراسمالي ، تستخدم الدولة في اوضاع التحـــولات العميقة في سياستهـــا الاقتصادية اجراءات الرقابة الادارية ، لان الانواع العادية من الوسائل الاقتصادية غير كافية لتوليد الاستجابات الضرورية .

ان القرارات الاساسية للخطة المتعلقة بتقسيم الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك ، والمتعلقة بالاتجاهات الاساسية للاستثمارات طابعها السياسي فعلا ، بينما لا بد لوسائل التنفيذ من ان تكون ادارية جزئيا . يتم تحقيق قرار الخطـــة الخاص بمعدل التراكم من خلال الاجراءات الادارية بصورة اساسية . فجزء من الدخل القومي المنتج لا يدفع على شاكلة دخول فردية . وتستبقي الدولة جزءا من

ارباح المشروعات الاشتراكية ، وهذا هو اجراء اداري . وكذلك القول ايضا بالنسبة للضرائب على المشروعات والافراد . فمثلا ، لا يتم تحديد الاتجاهات الاساسية للاستثمارات ، كقرار بناء محطة للقوة الكهربائية ، بالاستجابة لاوضاع السوق عادة ، بل يتم تحديدها بوصفها قرارات اساسية للسياسة الاقتصادية . وعند تنفيذ مثل هذه القرارات ، يتم الركون الى مختلف انواع الادوات الاقتصادية .

وقد نسأل بأي معنى ينبغي على الخطط الاقتصادية ان تأخذ بالحسبان القوانين الاقتصادية ؟ حتى حينما يتم تحقيق الخطة بالتدابير الادارية ، على الخطة ان تراعي القوانين الاقتصادية العامة الخاصة بالتناسبات الضرورية في عملية الانتاج واعاده الانتاج . فمثلا ، اذا توافرت الخطة على زيادة في انتاج الفولاذ ، عليها ان توفر زيادة اضافية معينة في الفحم المطلوب للفولاذ الاضافي . وعلى اي نوع من التخطيط ان يعنى بمثل هذه الانواع الموضوعية من العلاقة .

وعلى الخطة ان تراعي قوانين اقتصادية اخرى ايضا ، وهذه القوانين هي التي تنجم عن عمل الحوافز الاقتصادية في الظروف التي تخلقها الخطة . ان عملية تحقيق الخطه تحرك حوافز اقتصادية محددة يستجيب لها الناس بطريقة معينة يمكن حسابها . حتى خلال فترة التخطيط الاداري كانت حوافز اقتصادية معينة تفعل فعلها وكان لا بد من اخذ عواقبها بالحسبان . ولكن خلال هذه الفترة ، صارت الوسائل الاقتصادية تابعة بالنسبة الى الوسائل الادارية . اني اقول آن الاوان لتغيير هذا الوضع بمعنى ان الوسائل الاقتصادية قد اصبحت هي القاعدة بينما تضحى الوسائل الادارية تابعة الى الوسائل الاقتصادية . وهكذا ، على الخطة ان تراعى قوانين الانتاج واعادة الانتاج ؛ وبقدر ما يقوم التحقيق على استعمال الوسائل الاقتصادية ، اي على عمل القوانين الاقتصادية ، فلا بد له من ان يتدبر هذه القوانين ايضا .

يستطيع التخطيط باستغلاله الوسائل الاقتصادية ان يستفيد من الطابع الاوتوماتي لردود افعال الناس الى حوافز معينة . وهكذا تقوم عمليات اتوماتية في الاقتصاد . ولكن هذه العمليات الاتوماتية هي ليست بأولية . ولا بد من التمييز بين هذين الجانبين . فالفرق هو انه في مجتمع اشتراكي ، حيث تكون هذه العمليات الاوتوماتية جزءا من اسلوب تحقيق الخطة ، تضع السياسة الاقتصادية الشروط المحددة للحوافز ، بينما تقوم هذه الشروط بصورة أولية في المجتمع الرأسمالي . يوجد فرق اساسي : في احدى الحالتين (الرأسمالية) ، تنشأ الحوافز بصورة أولية ولا تخضع لرقابة المجتمع الواعية ؛ وفي الحاله الاخرى (الاشتراكية) يقوم المجتمع المنظم بتأسيسها تأسيسا واعيا بطريقة تجعلها تفضي الى النتائج المنشودة. «تولد العوامل الاجتماعية المحركة الى درجة متزايدة النتائج التي ينشدها الانسان» كما قال انجلز .

سأوضح هذا بتشبيه من النوع الآتي : يمكن تشبيه الاقتصاد الرأسمالي

ببالون قديم تحركه التيارات الهوائية بالاتجاه الذي تسير فيه الريح . ليس للانسان من سيطرة على اتجاه حركة البالون ابدا . والاقتصاد الاشتراكي في فترة تحقيق الخطة من خلال التدابير الادارية يمكن تشبيهه بطائرة قديمة ؛ حيث يحرك الطيار بيده المقود . وبجلوس الطيار الى جانب المقود على الدوام يقوم بتوجيه الطائرة في الاتجاه الذي يختاره ؛ فحينما يتغير التيار الهوائي ؛ فانه يحرك المقود بالطريقة التي تحافظ على اتجاهه المختار .

اما التخطيط الذي يقوم فيه التحقيق على الوسائل الاقتصادية ؛ فاني اشبهه بالطائرة الحديثة التي تمتلك آلية مقود اتوماتي . فالطيار يحرك الآلية في الاتجاه الذي يريد الطائرة ان تطير فيه والآلية الاتوماتية تحافظ على الطائرة في الاتجاه المنشود . ويستطيع الطيار ان يقرأ كتابا او جريدة في عين الوقت ؛ وتقوم الطائرة وحدها بالطيران في الاتجاه المنشود . الا انه ليس بالاتجاه الذي به تدفع الريح الطائرة ؛ انما هو الاتجاه الذي اختاره الطيار اختيارا واعيا . فالطيار هو الذي يحدد اتجاه الطائرة ، واذا شاء فانه يستطيع ان يغير الاتجاه بتحريك الآلية الاتوماتية باتجاه مختلف .

اذا شئت مواصلة التشبيه حتى النهاية ؛ فاني اقول على الطيار طبعا ان يراقب اشتغال الآلية الاتوماتية من حين لآخر . تظهر التجربة كقاعدة انه حينما تكون الريح شديدة جدا فلا تعمل الآلية الاتوماتية وعلى الطيار ان يأخذ المقود بيده ويقود الطائرة بنفسه . وفي الاوضاع المفاجئة المضطربة ؛ يمكن اللجوء الى التدابير الادارية في ادارة الاقتصاد الاشتراكي .

والمسألة اللاحقة هي الى اي مدى يمكن مركزة القرارات المنصوص عليها في الخطة ــ لا تحقيقها ــ او الى اي مدى يمكن او ينبغي لامركزتها . تنجم الحاجة الى القرارات المركزة من الحاجة الى التنسيق طبعا . وعلى غرار الاتجاهات الاساسية الاستثمارات ؛ لا بد من تخطيط مثل هذه القرارات مركزيا لانها هي ايضا ينبغي تنسيقها كما يتم تنسيق الانشطة والفروع المختلفة للاقتصاد . وبالاضافة الى ذلك ؛ قد يكون للخطة كأجزاء تابعة بعض الخطط الفرعية غير المركزية ؛ لتأمين المرونة الكافية للخطة . هنالك معياران لتحديد درجة اللامركزية الممكنة او الواجبة للتخطيط الاقتصادي . يحدد احدهما امكان اللامركزية والآخر يحدد ضرورة اللامركزية .

اذا كانت اللامركزية في التخطيط الاقتصادي ممكنة ؛ والى هذا الحد ينبغي اختيار الحوافز الاقتصادية بحيث تكون قرارات الوحدات اللامركزية هي كالقرارات المتخذة مركزيا . ثانيا ؛ ينبغي لامركزة التخطيط الاقتصادي في جميع الحالات التي فيها يستجيب القرار المركزي الى وضع ما بعد فوات الاوان . لانه في مثل هذه الاحوال ؛ ما لم توجد لامركزية يصبح التخطيط المركزي خياليا ؛ وما يحدث بالفعل انما هو تنمية اولية . ومن المهم ان نلاحظ انه في جميع الاقطار الاشتراكية اثناء فترة التخطيط والادارة شديدة المركزية كان هنالك عدد كبير من هذه

العمليات الاولية في الاقتصاد .

فمثلا ، في بولونيا في فترة معينة ، اصبح مقدار العمليات الاولية كبيرا الى درجة تمكن من التساؤل ما اذا بقي اقتصاد مخطط ام لا . فمن ناحية كانت الخطة موجودة ، ولكن الاقتصاد كان يؤدي الى النتائج بصورة اولية من الناحية الاخرى . وكان الطابع الاولي لهذه العملية ناجما عن حقيقتين . احداهما كانت المركزية المفرطة في الخطة . فقبل حدوث العمليات في الفروع المختلفة من الاقتصاد ، وقبل اتخاذ السلطة المركزية للقرارات ، وقعت من قبل وقائع لا تعكس . فكانت النتيجة اولية تماما. والحقيقة الاخرى هي وجود حوافز اقتصادية «خاطئة» . حينما توقفت الحوافز القديمة القائمة على المناشدة الاخلاقية والسياسية ، لان مثل هذه يمكن ان تعمل لفترة معينة فقط ، وجد ان الخطة كانت تتضمن مختلف انواع الحوافز التي لم تكن السلطة المركزية لتعيها ، والتي اعاقت تحقيق الخطه .

ومن هنا يصبح مهما من الناحية العملية التساؤل عن عدد القرارات المتخذة في الخطة الاقتصادية المركزية ، وعدد القرارات المحولة الى الوحدات الاقتصادية الادنى ، اي المشروعات او الصناعات الخ . ولهذا اهمية كبيرة بالنسبة للخطط الاستثمارية . فمثلا في بولونيا ، نحن نطور مخططا يؤمن التخطيط المركزي لما يسمى بالاستثمارات الاساسية ، كبناء المنشآت الجديدة او توسيع المنشآت القائمة توسيعا كبيرا . وسنمنح المشروعات حق الاضطلاع بالاستثمارات الثانوية اضطلاعا ذاتيا من دون الموافقة المسبقة .

واثبتت الاخيرة على انها ضرورية لتامين مرونة اكبر في القرارات الاستثمارية؛ فمثلا ، اذا احتاج المشروع ان يبني الاموال للترميمات غير المرئية ، او اذا اراد ان يشتري المكائن لزيادة الانتاج بسرعة . او ان يجري بعض التحسن في التقنية . كانت تجربتنا انه قبل الحصول على الموافقة من السلطة المركزية على اجراء الاستثمارات الضرورية ، فان الوضع كان قد تغير من قبل . وهكذا كان الوضع غير مرن تماما . فان الموارد المالية لمثل هذه الاستثمارات الثانوية ستكون جزئيا من صندوق الاندثار للمشروع ومن الائتمان المصرفي الذي يمكن ان تحصل عليه لغرض هذه الاستثمارات . واستثمارات المشروعات الصغيرة انما يمولها الائتمان المصرفي؛ من دون ان تظهر في الخطة الاقتصادية المركزية ابدا .

والآن ، من الطبيعي ان نتذكر شيئا واحدا وهو ان حقيقة تمويل جزء من الاستثمار عن طريق الائتمان المصرفي تجعله خاضعا للتخطيط المركزي بصورة غير مباشرة ، لانه من الواضح ان المصرف يقوى على رفض منح الائتمان . يستطيع المصرف ان يتصرف على اساس من السياسة الاقتصادية العامة المعينة . فمقدار ما يمنحه المصرف من الائتمان ، والغرض الذي يمنحه من اجله ، والشروط التي يتم بموجبها ، كلها طرق غير مباشرة تؤثر بها السلطة المركزية على الاستثمارات الثانوية تاثيرا غير مباشر .

توجد مشكلة اقتصادية مشابهة ، بل اكثر حدة ، فيما يخص تخطيط الانتاج. ففي الفترة الاولى ، كان حتى اصغر المنتوجات يدخل في الخطة الاقتصادية المركزية . ولكن الان يدخل في الخطه الاقتصادية المركزية الانتاج الاساسي للمشروعات فقط ؛ وللمشروع حق الاضطلاع بما يدعى بالانتاج الثانوي ، وهو ليس داخلا في الخطة . ويكثر الجدال بين الاقتصاديين البولونيين حول ما اذا كان ينبغي دخول الانتاج في الخطة الاقتصادية ، حيث يعتقد عدد قليل من الاقتصاديين بوجوب عدم ادخال الانتاج في الخطة الاقتصادية ابدا ، بل عليه ان يستجيب للحوافز الاقتصادية في السوق فقط . ان الحل العملي الذي قد يتبنى في بولونيا هو ان يوضع في الخطة المركزية انتاج سلع اساسية معينة ، كالفحم ، والفولاذ ، والمواد الخام ، ووسائل انتاج معينة ، والمنسوجات التي تنتج على نطاق كبير ، اي السلع التي لها اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني . اما السلع الاخرى ، فعلى المشروعات ان تضع خطة لانتاجها بمقياس قيمة الانتاج الصافية من دون تحديد مفصل لتشكيلاته . فقد يكون لمعمل الاحذية مثلا خطة انتاج بالقيمة الكلية ، ولكن له ان ينتج اية تشكيلة يشاء ، من احذية الرجال ، الى احذية النساء ، الى احذية الاطفال ، وفق قراره الخاص .

٣ ـ دور الاسعار في التخطيط

هذه كلها مشاكل تقنية وليست مشاكل مبدئية . اني اعتقد ان المسالة الجوهرية الوحيدة في الاقتصاد الاشتراكي هي ان تكون الخطة خطة فعالة تحدد وتيرة تطور الاقتصاد الوطني واتجاهه . اما المسائل الاخرى فهي في الواقع مسائل تقنية تتغير بتغير الظروف . ولكن توجد مسألة اخرى اريد ان اذكرها في هذا الصدد . وهذه هي مسألة جوهرية وليست تقنية ، الا وهي ان الخطة ينبغي ان تقوم على المحاسبة الاقتصادية الصحيحة للتكاليف والمنافع ، وبالتالي على نظام اسعار صحيح .

تخدم الاسعار غرضين في الاقتصاد الاشتراكي : الاول كوسيلة للتوزيع ، والثاني كوسيلة للمحاسبة الاقتصادية . وعليه ، يوجد مبدآن لا بد من اخذهما بالحسبان في تكوين الاسعار ، ويتطلب هذا حسابا لنوعين من الاسعار هما اسعار السوق (Market Prices) والاسعار المحاسبية (Accounting Prices) كما يبدو لنا الان من عملنا في بولونيا .

ما يتم توزيع السلع الاستهلاكية عن طريق التموين (Rationing) ، لا بد لسعر السوق من ان يحقق التوازن في السوق ، ان يساوي ما بين العرض والطلب . ويصدق الشيء نفسه ايضا بالنسبة لاسعار وسائل الانتاج حينما يزول التخصيص الاداري وتصبح المشروعات حرة في شراء وبيع منتوجاتها . حيث تقرر احوال السوق الاسعار التوازنية التي تساوي بين العرض والطلب . ومبدا

تحديد اسعار السوق مبدأ بسيط جدا . على الاسعار ان تساوي بين العرض والطلب فقط .

ولكن اسعار السوق غير كافية . فبالاضافة الى ذلك ، لا بد من الاسعار المحاسبية التي تعكس تكاليف الانتاج الاجتماعية للمنتوجات المختلفة . وقد تختلف الاسعار المحاسبية طبعا عن اسعار السوق اختلافا كبيرا . وفي بولونيا تقدم الان على حساب ما ندعوه بالاسعار الاولية او العادية التي تمثل تكاليف الانتاج زائدا الربح التي ينبغي ان تغطي التراكم والاستهلاك الجماعي للمجتمع . ونقترح ان نضيف الى هذه الاسعار العادية علاوة (Mark - up) (موجبة او سالبة) لكي نحصل على اسعار السوق التي تساوي ما بين العرض والطلب في السوق . ومن ثم فان الفروق (الموجبة او السالبة) بين اسعار السوق والاسعار العادية تصبح مؤشرا للتخطيط الاقتصادي .

يؤشر ذلك زيادة الانتاج في الخطة اللاحقة (بزيادة الاستثمارات الضرورية) للسلع حيثما يكون السوق عاليا ويزيد على السعر العادي ، والتوقف عن توسيع الانتاج او تقليصه حينما لا يحقق سعر السوق حتى السعر العادي .

وفي الوقت الحاضر ينصب الجدل العظيم بين الاقتصاديين البولونيين حول ماهية التكاليف التي ينبغي ادخالها في الاسعار العادية ، ما اذا ينبغي ان تكون التكاليف المتوسطة للمشاريع في صناعة ما ام التكاليف الحدية . ويرى اغلبية الاقتصاديين انه ينبغي ان تكون التكاليف الحدية ، اما البقية الباقية فتحبذ التكاليف المتوسطة . ولكن في الحقيقة تمثل فئة المحبذين للتكاليف المتوسطة مجموعتين : تحبذ الاولى التكاليف المتوسطة من حيث المبدأ ، والثانية التكاليف الحدية ، حيث تعتقد المجموعة الاخيرة ، ان هذا سيكون نظاما حسابيا معقدا جدا من الناحية العملية وتأخذ بالتكاليف المتوسطة لمجرد كون الحل الآخر صعب التحقيق عمليا ، وان كان من الافضل نظريا .

ومن الطبيعي ان يقترح أنصار التكلفة الحدية الاعتماد على التقريب العملي التكلفة الحدية . تقوم التكلفة التي على اساسها يتم حساب السعر العادي على التكلفة المتغيرة المتوسطة لمجموعة المشروعات التي تمثل التكاليف الاعلى في الصناعة . صنف المشروعات الى عدة مجموعات (ليست عديدة، لانها من الضروري ان تكون يسيرة من الناحية العملية) ، ومن ثم خذ مجموعة المشروعات التي تمثل التكاليف الاعلى بوصفها المجموعة المرشدة (Pilot) ، التي تؤدي وظيفة المؤشر، وخذ التكلفة المتغيرة المتوسطة في هذه المجموعة . ويوجد سبب لاخذ التكلفة المتغيرة المتوسطة ، لانه اذا اخذنا مشروعا واحدا فقط ، فقد نتوصل الى نتيجة عشوائية جدا ، ونحن لا نرغب في تقلبات عشوائية صافية ، بل نرغب في شيء يمثل تركيب التكلفة الحقيقية للصناعة . وعليه ، نأخذ بالتكاليف المتغيرة المتوسطة للمجموعة الاخيرة .

وهذه هي الحجة التي تحبذ التكلفة الحدية والاصول العملية لتفسيرها . فمثلا ، قد تكون لدينا منشآت للقوة الكهربائية . تنتج كل منشأة بتكلفة مختلفة.

افترض اننا نستطيع ان ندخر القوة الكهربائية . فما هو الانخفاض المقابل في التكاليف للمجتمع ؟ واضح انه عندما ندخر القوة الكهربائية فاننا نوقف الانتاج او نخفضه لا في المنشآت التي تتمتع بالتكلفة الادنى ، بل في المنشآت التي تميز بالتكلفة الاعلى . تمثل الكلفة لدى المشروعات الاخيرة الموارد المدخرة ، انها تمثل الاقتصاد في الكلفة المجتمع . اذا كان لا بد من زيادة انتاج القوة الكهربائية ، فان الكلفة للمجتمع هي كلفة تشغيل منشآت القوة الكهربائية التي تنتج بالكلفة الاعلى والتي هي ضرورية لتلبية الزيادة في الطلب على الكهرباء . وبالتالي ، اذا ما حدثت تغيرات في استعمال القوة الكهربائية ، فان الاثر على التكلفة للمجتمع من جراء هذه التغيرات انما هو في اعلى المنشآت الكهربائية كلفة ، لان الكلفة الثابتة قائمة على اية حال ولا تتغير بسبب من التغير في استهلاك الكهرباء .

وهذا هو في الاساس النظام الذي تقترحه اغلبية الاقتصاديين البولونيين . ولا بد من اضافة شيء الى الكلفة الحدية لتغطية جميع التكاليف الثابتة في الصناعة . وقد يكون ذلك صفرا ، لان الربح الاعلى للمشروع الذي ينتج بكلفة ادنى قد يكون كافيا لهذا الغرض ، وإلا ، علينا ان نضيف شيئا الى الكلفة الحدية. وعلى هذه الاضافات ان تكون متناسبة مع التكلفة الحدية بحيث تكون الاسعار العادية المتناسبة مع التكاليف الحدية للمنتوجات المختلفة مغطية للكلفة الثابتة في كل مكان .

وسيكون المؤشر للخطة هو ما اذا كان سعر السوق اعلى او ادنى من هذا السعر العادي ، اي ما اذا كان من المربح اجتماعيا توسيع او تقليص انتاج منتوج ما . وعليّ ان اضيف انه على هذه الكلفة العادية ان تشمل ايضا علاوة لتغطية تراكم راس المال والاستهلاك الجماعي ، مثال ذلك النفقات غير المنتجة للدولة الخ ... وعلى هذه الاضافات ان تكون بنفس التناسبات في جميع فروع الاقتصاد بحيث لا تؤثر على التناسبات بين الاسعار العادية والتكاليف الحدية .

وفي هذا الكفاية بالنسبة للموضوع . يبدو واضحا الان ان التخطيط الاقتصادي الفعال والجيد انما يقتضي تطورا في علم الاقتصاد ، اي انه لا بد له من ان يقوم على التحليل الاقتصادي العلمي . وهذا هو واحد من الفروق الاساسية بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي . ففي الاقتصاد الراسمالي تكون العمليات الاقتصادية اولية ، بينما من الممكن في ظل الاشتراكية توجيهها على اساس من المعرفة العلمية بحاجات وامكانات الاقتصاد القومي كله .

البَابُ الثَالِث

ديناميات الاقتصاد الرأسمالي

تأليف : مايكل كاليتسكي
تحقيق وتعريب الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل الثامن

التكاليف و الاسعار

١ ـ الاسعار «المحددة بالكلفة» والاسعار «المحددة بالطلب»

يمكن تصنيف تغيرات السعر في الامد القصير الى مجموعتين واسعتين ؛ تلك التي تحددها التغيرات في كلفة الانتاج بالدرجة الاولى ، وتلك التي تحددها التغيرات في الطلب بالدرجة الاولى . ان التغيرات في اسعار السلع تامة الصنع هي ، بصورة عامة ، «محددة بالكلفة» (Cost - determined) ، بينما التغيرات في اسعار المواد الخام بما في ذلك المواد الغذائية الاولية «محددة بالطلب» - (Demand determined) . ومن الطبيعي ان تتأثر اسعار السلع تامة الصنع بتغيرات اسعار المواد الخام «المحددة بالطلب» ، ولكن هذا التأثير ينتقل اليها عن طريق **التكاليف** (Costs) .

واضح ان هذين النمطين من أنماط تكوين الاسعار انما ينبثقان عن شروط مختلفة للعرض . ان انتاج السلع تامة الصنع مرن كنتيجة لوجود الاحتياطيات في **الطاقة الانتاجية** (Productive Capacity). حينما يتزايد الطلب ، يتم اشباعه بزيادة في حجم الانتاج بالدرجة الاولى ، بينما تميل الاسعار الى البقاء مستقرة .

وما يحدث من تغيرات في السعر انما ينجم عن تغيرات في تكاليف الانتاج .

اما الموقف بالنسبة للمواد الخام فمختلف . اذ تستلزم الزيادة في عرض المنتوجات الزراعية زمنا طويلا نسبيا . ويصدق هذا على التعدين ، وان لم يكن بنفس الدرجة . فمع العرض غير المرن في الامد القصير ، تسبب الزيادة في الطلب انخفاضا في الخزين وارتفاعا تابعا في السعر . وقد تتعزز هذه الحركة الابتدائية في السعر بما يضيفه عنصر المضاربة . فالسلع موضوع البحث انما هي سلع مقيسة (Standardized) وتخضع لمقتبسات (Quotations) بورصات السلع (commodity exchanges) . وغالبا ما يصاحب الارتفاع الاولي في الطلب الذي يسبب الزيادة في الاسعار طلب مضارب ثانوي . هذا هو ما يجعل من الاكثر صعوبة للانتاج اللحاق بالطلب في الامد القصير .

سيتم تكريس الفصل الحالي بالدرجة الاولى لدراسة تكوين الاسعار «المحددة بالكلفة » .

٢ ـ تحديد السعر من قبل المشروع .

لندرس مشروعا (Firm) ينطوي على عدة (Equipment) رأسمالية معينة . ويفترض ان يكون العرض مرنا اي ان المشروع يعمل دون نقطة الطاقة العملية وان التكاليف الاولية (Prime Costs) (كلفة المواد والاجور (١)) للوحدة الواحدة من الانتاج مستقرة بالنسبة للمدى المعني من الانتاج (٢) . بالنظر لما نواجه من اللايقينات (Uncertainties) في عملية تحديد السعر ، فسوف لا نفترض ان المشروع يحاول استقصاء الارباح بأي شكل دقيق معين . ومع ذلك ، سنفترض ان المستوى الحقيقي للتكاليف الثابتة (Overheads) لا يؤثر تأثيرا مباشرا على تحديد السعر لان مجموع التكاليف الثابتة تبقى مستقرة تقريبا مع تغير الانتاج . ومن هنا ، فان مستوى الانتاج والاسعار التي عندها يفترض في مجموع التكاليف الثابتة والارباح ان تكون على أعلاها هو في الوقت عينه المستوى الذي يمكن اعتباره الاصلح للارباح . (بيد انه سيلاحظ في مرحلة لاحقة انه قد يكون لمستوى

---

١ ـ تدخل الرواتب في التكاليف الثابتة (Overheads) .

٢ ـ في الحقيقة تهبط بعض الشيء التكاليف الاولية للوحدة الواحدة كلما ازداد الانتاج في العديد من الامثلة . نتجرد من هذا التعقيد الذي ليس له اهمية كبرى .

وضعت فرض المنحنى الافقي للتكاليف الاولية في الامد القصير في كتابي (**مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية**) في الماضي عام ١٩٣٩ . منذئذ تمت البرهنة عليه في العديد من الابحاث التطبيقية ، ولعب دورا مهما صريحا او ضمنيا في البحث الاقتصادي (قارن مثلا ، دبليو . دبليو . ليونتيف ، **تركيب الاقتصاد الامريكي** ، ١٩٤١ ، مطبعة جامعة هارفرد) .

التكاليف الثابتة تأثير غير مباشر على تكوين السعر) .

ويأخذ المشروع بحسبانه في تحديد السعر متوسط تكاليفه الاولية وأسعار المشروعات الاخرى التي تنتج منتوجات مشابهة . على المشروع ان يتأكد من ان السعر لا يصبح مرتفعا ارتفاعا مفرطا بالنسبة الى اسعار المشروعات الاخرى ، لان ذلك سوف يخفض المبيعات جذريا ، وان لا يصبح منخفضا انخفاضا مفرطا بالنسبة الى متوسط تكاليفه . وهكذا ، حينما يحدد المشروع السعر p بالنسبة الى التكاليف للوحدة الواحدة u ، عليه ان يتأكد من ان نسبة السعر p الى متوسط السعر المرجّح $\bar{p}$ (٢) لا تكون عالية بإفراط . اذا ازدادت u ، يمكن زيادة p بصورة متناسبة فقط اذا ارتفعت $\bar{p}$ بصورة متناسبة ايضا . ولكن اذا ارتفع $\bar{p}$ بأقل من u ، فان سعر المشروع p سيرتفع بأقل من u . ويتم توافر هذه الشروط بصورة واضحة بموجب القاعدة

$$p = mu + n\bar{p} \qquad (8.1)$$

حينما يكون m و n كلاهما معاملين موجبين .

نفترض ان $n < 1$ وهذا للسبب التالي . في الحالة التي يكون فيها السعر p للمشروع المبحوث مساويا لمتوسط السعر $\bar{p}$ نحصل على

$$p = mu + np \quad .$$

ومنه يتعين ان لا بد لـ n من ان تكون اصغر من واحد .

يعكس العاملان m و n المشخصان لسياسة تحديد السعر للمشروع ما يمكن ان تسمى **درجة الاحتكار** (Degree of Monopoly) لمركز المشروع . في الحقيقة ، واضح ان المعادلة (8.1) تصف تكوين السعر شبه ــ الاحتكاري . ان مرونة العرض واستقرار التكاليف الاولية للوحدة الواحدة عبر المدى المعني من الانتاج انما تتعارض مع **المنافسة الكاملة** Perfect Competition المزعومة . لانه اذا اريد للمنافسة الكاملة من ان تسود فان فيض السعر p على التكاليف الاولية للوحدة الواحدة u ستقود المشروع الى توسيع انتاجه الى النقطة التي عندها يتم بلوغه **الطاقة الكاملة** (Full Capacity) . وهكذا ، على كل مشروع يبقى قيد العمل ان يبلغ الطاقة ، مما يدفع السعر الى المستوى الذي يوازن بين العرض والطلب .

ولتحليل التغيرات في درجة الاحتكار ، من المناسب ان نستخدم الرسم البياني . لنقسم المعادلة (8.1) على الكلفة الاولية للوحدة الواحدة u :

$$\frac{p}{u} = m + n\frac{\bar{p}}{u}$$

يتم تمثيل هذه المعادلة في الشكل (8.1) ، حيث يؤخذ $\bar{p}/u$ كإحداثي افقي ،

---

٢ ــ اي مرجح بحجوم الانتاج المتعلقة بها في ذلك انتاج المشروع قيد البحث .

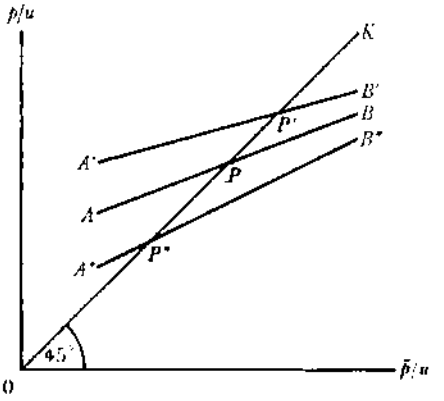

الشكل (8.1)

التغيرات في درجة الاحتكار

و p/u كإحداثي عمودي ، بالخط المستقيم AB . ان ميلان (inclination) اقل من ٤٥° لان $n < 1$. يعكس موقع هذا الخط المستقيم المحدد بـ m و n درجة الاحتكار تماما . وكنتيجة لتغير في m و n ، حينما يتحرك الخط المستقيم الى الاعلى من الموقع AB الى الموقع $A'B'$ ، حينئذ لكل متوسط سعر معين $\bar{p}$ والكلفة اولية الوحدة الواحدة u ما يقابلهما من سعر اعلى للمشروع p عبر المدى المعني من $\bar{p}/u$. وفي هذه الحالة ، سنقول ان درجة الاحتكار قد ارتفعت . ومن الناحية الاخرى ، اذا تحرك الخط المستقيم الى الاسفل اي الى الموقع $A"B"$ سنقول ان درجة الاحتكار قد انخفضت . (نفترض ان m و n يتغيران على الدوام بصورة لا يتقاطع معها اي من الخطوط المقابلة للمواقع المختلفة AB عبر المدى المعني من $\bar{p}/u$) .

والآن يمكن ان نبرهن على اقتراح له بعض الاهمية بالنسبة لحجتنا المقبلة . لنأخذ بالاعتبار نقاط التقاطع P و P' و $P"$ للخطوط المستقيمة AB و $A'B'$ و $A"B"$ مع OK المرسوم من نقطة الصفر بـ ٤٥° . واضح انه كلما كانت درجة الاحتكار اعلى ، كان الخط الافقي اطول بالنسبة لنقطة التقاطع المعينة . والآن تتحدد هذه النقطة بالمعادلات :

$$\frac{p}{u} = \frac{\bar{p}}{u} \qquad \text{و} \qquad \frac{p}{u} = m + n\frac{\bar{p}}{u}$$

يتعين من ذلك ان الاحداثي الافقي لنقطة التقاطع انما يساوي $m/(1-n)$ وبالتالي فان درجة الاحتكار الاعلى ستنعكس في الزيادة في $m/(1-n)$ ، والعكس بالعكس.

ان البحث في هذا القسم والقسم اللاحق له حول تأثير درجة الاحتكار على تكوين السعر انما هو شكلي بعض الشيء من حيث الطابع . اما الاسباب الحقيقية للتغيرات في درجة الاحتكار فسنوردها في مرحلة لاحقة .

٣ ـ تكوين السعر في الصناعة : الحالة الخاصة .

يمكن ان نبدأ مناقشتنا لتحديد متوسط السعر في صناعة ما بدراسة حالة

حيث يكون المعاملان m و n هما نفس الشيء لجميع المشروعات ، وان اختلفت التكاليف الاولية للوحدة الواحدة u فيها . حينئذ ، وعلى اساس من المعادلة (8.1) ، نحصل على :

$$\begin{aligned} p_1 &= mu_1 + n\bar{p} \\ p_2 &= mu_2 + n\bar{p} \\ &\cdots\cdots\cdots \\ p_k &= mu_k + n\bar{p} \end{aligned} \qquad (8.1')$$

اذا ما رجّحت هذه المعادلات بحجوم انتاجاتها المعينة (أي بضرب كل منها بانتاجه المعني ، وتجمع كلها ويقسم المجموع على الانتاج الكلي) نحصل على :

$$\bar{p} = m\bar{u} + n\bar{p}$$

$$\bar{p} = \frac{m}{1-n}\,\bar{u} \qquad (8.2)$$

بحيث

لنتذكر انه كلما ارتفعت درجة الاحتكار ، ارتفع $m/(1-n)$ حسبما جاء في القسم السابق . وعليه نستطيع ان نتوصل الى : ان متوسط السعر $\bar{p}$ يتناسب مع متوسط الكلفة الاولية للوحدة الواحدة $\bar{u}$ ، ما دامت درجة الاحتكار معلومة . اذا ارتفعت درجة الاحتكار ، ارتفع p بالقياس الى $\bar{u}$.

وما يزال مهما ان نتبين كيف يتم التوصل الى «سعر توازن» جديد حينما تتغير التكاليف الاولية للوحدة الواحدة كنتيجة لتغيرات في اسعار المواد الخام او في تكاليف الاجور للوحدة الواحدة . لنرمز الى التكاليف الاولية للوحدة الواحدة «الجديدة» بـ u_1 و u_2 الخ .. ؛ والى الاسعار «القديمة» بـ p'_1 و p'_2 الخ .. ان المتوسط المرجح لهذه الاسعار هو $\bar{p}'$. وهذا تقابله الاسعار الجديدة p''_1 و p''_2 ، المساوية لـ $mu_1 + np'$ و $mu_2 + np'$ الخ .. وهذا بدوره يقود الى متوسط سعر جديد $\bar{p}''$ وهكذا دواليك ؛ واخيرا تتلاقى العملية عند قيمة جديدة $\bar{p}$ المعطاة بالقاعدة (8.2) . ويتوقف هذا التلاقي للعملية على الشرط $n < 1$. في الحقيقة ، من المعادلات (8.1') ، نحصل على

$$p'' = mu + n\bar{p}'$$

ولـ $\bar{p}$ النهائي الجديد :

$$\bar{p} = m\bar{u} + n\bar{p}$$

وبطرح المعادلة المتأخرة من المتقدمة نحصل على :

$$p'' - \bar{p} = n\,(\bar{p}' - \bar{p})$$

وهو يبين ان الانحراف عن القيمة النهائية لـ $\bar{p}$ يتناقص بمتوالية هندسية ، ما دام $n < 1$.

٤ ـ تكوين السعر في الصناعة : الحالة العامة .

والآن سندرس الحالة العامة حيث يختلف المعاملان m و n من مشروع لآخر.

يظهر من اتباع اسلوب لما اتبع في الحالة الخاصة انه يتم التوصل الى القاعدة

$$p = \frac{\bar{m}}{1-\bar{n}}\bar{u} \qquad (8.2')$$

حيث $\bar{m}$ و $\bar{n}$ متوسطان مرجحان لـ m و n (٤) .

لنتصور مشروعا يكون فيه المعاملان m و n مساويين لـ $\bar{m}$ و $\bar{n}$ بالنسبة الصناعة . وقد نطلق عليه اسم «المشروع المثل»(Representative Firm) .وعلاوة على ذلك يمكن القول ان درجة الاحتكار في الصناعة انما هي درجة ألاحتكار المشروع المثل . وهكذا ، فان درجة الاحتكار ستتحدد بموقع الخط المستقيم القابل لـ

$$\frac{p}{u} = \bar{m} + \bar{n}\frac{p}{u}$$

سينعكس الارتفاع في درجة الاحتكار في تحول هذا الخط المستقيم الى الاعلى . (انظر الشكل (8.1)) . ويتبين من الحجة الواردة في ص ١٧٤ انه كلما كانت درجة الاحتكار اعلى بموجب هذا التعريف ، يكون $\bar{m}/(1-\bar{n})$ اعلى .

ومن هنا ، ومن المعادلة (8.2') ، يتعين تعميم النتائج المستحصلة في القسم السابق فيما يخص الحالة الخاصة . ويتناسب متوسط السعر p مع متوسط الكلفة الاولية للوحدة الواحدة $\bar{u}$ ما دامت درجة الاحتكار معلومة . اذا ارتفعت درجة الاحتكار ، ارتفعت p بالنسبة الى $\bar{u}$.

ونسبة متوسط السعر الى متوسط الكلفة الاولية انما تساوي نسبة الايراد الكلي للصناعة الى التكاليف الاولية الكلية للصناعة . ويترتب على ذلك ان نسبة الايراد الى الكلفة الاولية تكون مستقرة ، او صاعدة ، او نازلة وفق ما يحدث لدرجة الاحتكار .

وينبغي ان نتذكر ان جميع النتائج المستحصلة هنا انما تخضع لافتراض العرض المرن . حينما تبلغ المشروعات طاقاتها العملية ، فان الارتفاع اللاحق في الطلب سيسبب ارتفاعا في السعر فوق ما هو مبين بالاعتبارات المذكورة في أعلاه. ولكن يمكن الحفاظ على هذا المستوى لبعض الوقت بينما يسمح المشروع للطلبيات عليه بالتكدس .

٥ ـ اسباب التغير في درجة الاحتكار

سنقصر انفسنا هنا على مناقشة العوامل الرئيسية التي تقوم عليها التغيرات

---

٤ ـ $\bar{m}$ هو متوسط مرجح بمجموع التكاليف الاولية لكل مشروع ؛ $\bar{n}$ هو متوسط مرجح بحجوم الانتاج العملية .

في درجة الاحتكار في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة . اولا وقبل كل شيء ، ينبغي دراسة عملية التركز (Concentration) في الصناعة التي تقود الى تكوين الشركات العملاقة. فتأثير نشوء مشروعات تحتل الحصة الكبرى في انتاج صناعتها انما هو ما يتيسر فهمه في ضوء الاعتبارات المذكورة في اعلاه . ويدرك مثل هذا المشروع ان سعره p يؤثر تأثيرا كبيرا في متوسط السعر $\bar{p}$ ، وفوق ذلك فان المشروعات الاخرى ستسير في نفس الاتجاه لان تكوين السعر فيها يتوقف على متوسط السعر $\bar{p}$. وهكذا ، فان المشروع يستطيع ان يحدد سعره بمستوى اعلى مما كان سيكون عليه بخلاف ذلك . وتزاول المشروعات الاخرى نفس اللعبة وبالتالي سترتفع درجة الاحتكار ارتفاعا كبيرا . ويمكن تعزيز هذه الاحوال بالاتفاق الضمني . (وقد يتخذ مثل هذا الاتفاق ، بين اشياء اخرى ، شكل قيام مشروع كبير واحد وهو «القائد» بتحديد السعر ، بينما تقتفي المشروعات الاخرى اثره) . وقد يتحول الاتفاق الضمني بدوره الى اتفاق كارتيلي رسمي تقريبا وهو يكافيء الاحتكار على نطاق تام لا يكاد يتقيد الا بالخوف من دخول مشروعات جديدة الى الصناعة .

والتأثير الرئيسي الثاني انما يقوم على تطور دعم المبيعات (Sales Promotion) عن طريق الاعلان ، ووكلاء البيع الخ .. وهكذا تحل المنافسة بحملات الاعلانات الخ .. محل المنافسة بالسعر . ومن الواضح ان هذه الاجراءات هي الاخرى ستسبب ارتفاعا في درجة الاحتكار .

وبالاضافة الى ما جاء في اعلاه ، لا بد من دراسة عاملين آخرين : (ا) تأثير التغيرات في مستوى التكاليف الثابتة بالنسبة الى التكاليف الاولية على درجة الاحتكار ، و (ب) مغزى قوة نقابات العمال .

اذا ما ارتفع مستوى التكاليف الثابتة ارتفاعا كبيرا بالنسبة الى التكاليف الاولية ، يترتب على ذلك بالضرورة «اعتصار الارباح» (Squeeze of Profit) ، ما لم يسمح لنسبة الايراد الى التكاليف الاولية بالارتفاع . وكنتيجة لذلك ، فقد يقوم اتفاق ضمني بين المشروعات في الصناعة على «حماية» الارباح ، وبالتالي زيادة الاسعار بالنسبة الى التكاليف الاولية للوحدة الواحدة . فمثلا نجد ان ارتفاع تكاليف راس المال للوحدة الواحدة من الانتاج نتيجة لدخول التقنيات التي ترفع من كثافة راس المال انما يميل الى رفع درجة الاحتكار على هذا النحو .

ويظهر عامل «حماية» الارباح ، اشد ما يظهر ، خلال فترات الكساد . اذ ان الوضع في مثل هذه الفترات هو كالآتي : سيهبط الايراد الكلي بنفس نسبة هبوط التكاليف الاولية ، ما بقيت درجة الاحتكار دون تغيير . وفي عين الوقت تهبط التكاليف الثابتة الكلية بحكم طبيعتها بأقل من التكاليف الاولية في الكساد . وهذا يوفر المخلفية للاتفاقات الضمنية بعدم تخفيض الاسعار بنفس نسبة التكاليف الاولية . وكنتيجة لذلك يوجد ميل لدرجة الاحتكار للارتفاع في الكساد ، وينعكس

هذا الميل في الرواج (٥) .

وعلى الرغم من ان الاعتبارات المذكورة تكشف عن قناه قد تؤثر من خلالهـــا التكاليف الثابتة على تكوين السعر ، فمن الواضح ان تأثيرها على الاسعار فـــي نظريتنا انما هو اقل وضوحا من تأثير التكاليف الاولية عليها . فان درجة الاحتكار قد ترتفع ، ولكن ليس بالضرورة ، كنتيجة لارتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة الى التكاليف الاولية . هذا والتأكيد على تأثير اسعار المشروعات الاخرى انما هو الذي يشكل الفرق بين النظرية المعروضة هنا ونظرية الكلفة الكاملـــة (Full Cost) المزعومة .

لنعد الان الى مسألة تأثير قوة نقابات العمال على درجة الاحتكار . فقد يميل قيام نقابات عمال قوية الى الحد من حدود الربح (Profit Margins) للاسباب التالية : يعزز ارتفاع نسبة الارباح الى الاجور المركز التساومي لنقابات العمال في طلباتها من اجل زيادات الاجور لان الاجور الاعلى تكون حينذاك متلائمة مـــع «الارباح المعقولة»(Reasonable Profit) عند مستويات الاسعار القائمة . اذا أريد رفع الاسعار ، بعد منح مثل هذه الزيادات ، فان ذلك سيستدعي طلبات جديدة من اجل زيادات في الاجور . وهكذا فلا يمكن الحفاظ على نسبة عالية من الارباح الى الاجور من دون خلق ميل للتكاليف نحو الارتفاع . يشجع هذا التأثير السالب للمركز التنافسي لمشروع او صناعة ما على اتباع سياسة حدود أرباح ادنى . ومن هنا ، فان نشاط نقابات العمال سيحد من درجة الاحتكار الى حد ما ، ويكون هذا الحد اكثر كلما كانت نقابات العمال اقوى .

للتغيرات في درجة الاحتكار اهمية حاسمة ليس بالنسبة لتوزيع الدخل بين العمال والراسماليين فحسب ، بل بالنسبه لتوزيع الدخل بين الطبقة الراسمالية نفسها في بعض الاحوال ايضا . وهكذا فان ارتفاع درجة الاحتكار الذي تسببه الشركات الكبرى يؤدي الى تحول نسبي في الدخل نحو الصناعات التي تسود فيها أمثال هذه الشركات عن الصناعات الاخرى . وعلى هذا النحو يعاد توزيـــع الدخل من الشركات الصغرى الى الشركات الكبرى .

٦ ـ علاقات الكلفة ـ السعر في الامد الطويل والامد القصير

تقوم علاقات الكلفة ـ السعر التي تم التوصل اليها في أعلاه على اعتبارات

---

٥ ـ هذا هو الميل الاساسي ؛ ولكن قد ينشأ في بعض الحالات عملية معاكسة من جـــراء المنافسة الطاحنة (Cut - throat Competition) في الكساد .

الامد القصير . بيد ان المعلمين (Parameters) الوحيدين اللذين دخلا في المعادلات المبحوثة انما هما معاملا (Coefficient) m و n اللذان يعكسان درجة الاحتكار . اذا كان m و n ثابتين ، فسوف تعكس تغيرات الاسعار في الامد الطويل فقط تغيرات التكاليف الاولية للوحدة الواحدة في الامد الطويل . فالتقدم التقني سيميل الى تخفيض التكاليف الاولية للوحدة الواحدة u . ولكن يمكن العلاقات بين الاسعار والتكاليف الاولية للوحدةالواحدة ان تتأثر بالتغيرات في العدة والتقنية الى الحد الذي يؤثران معه على درجة الاحتكار فقط (٦) . وهذا الامكان الاخير تمت الاشارة اليه في اعلاه حينما ذكر ان درجة الاحتكار قد تتأثر بمستوى التكاليف الثابتة نسبة الى التكاليف الاولية .

ينبغي ان يلاحظ ان مجمل المنحى مناقض الآراء التي تلقى قبولا عاما . فمن المفروض عادة انه نتيجة لتزايد كثافة راس المال ؛ اي زيادة مقدار راس المال الثابت للوحدة الواحدة من الانتاج ، توجد بالضرورة زيادة مستمرة في نسبة السعر الى الكلفة الاولية للوحدة الواحدة . ويقوم هذا الرأي ، على ما يظهر ، على افتراض ان مجموع التكاليف الثابتة والارباح يتغير تغيرا في راس المال بالنسبة الى الانتاج الى نسبة اعلى من التكاليف الثابتة زائدا الارباح الى الايراد الكلي ؛ وهذا الاخير انما يعادل الزيادة في نسبة الاسعار الى التكاليف الاولية .

والآن ، يظهر ان الارباح زائدا المكاليف الثابتة قد تبين هبوطا طويل الامد نسبة الى قيمة راس المال ، وكنتيجة لذلك قد تبقى نسبة السعر الى الكلفة الاولية للوحدة الواحدة ثابتة حتى وان ازداد راس المال بالنسبة الى الانتاج . وهذا هو ما تكشف عنه التطورات في الصناعة التحويلية الامريكية خلال الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩١٤ . (انظر الجدول (8.1)) .

لقد ارتفع راس المال الثابت ارتفاعا مستمرا نسبة الى الانتاج خلال الفترة المبحوثة ، بينما بقيت نسبة الايراد الى التكاليف الاولية مستقرة تقريبا ؛ كما يظهر من الجدول (8.1) . وهذا هو ما يفسره هبوط الارباح زائدا التكاليف الثابتة بالنسبة الى قيمة راس المال الثابت نسبة الى كل من قيمته الدفترية والجارية.

ومن الطبيعي ان يبقى الامكان المذكور اعلاه ، الا وهو ان ارتفاع التكاليف الثابتة نسبة الى التكاليف الاولية كنتيجة لارتفاع كثافة راس المال قد يكون سببا في ارتفاع درجة الاحتكار بسبب من الميل نحو «حماية الارباح» ؛ ولكن هذا الميل ليس ابدا بميل اوتوماتي بل انه قد لا يخرج الى حيز الوجود ، كما هو مبين في المثال في اعلاه .

---

٦ ـ ولكن يتم الاحتراز على هذا بالافتراض الذي تقوم عليه معادلات الكلفة ـ السعر ، الا وهو ان التكاليف الاولية للوحدة الواحدة لا تتوقف على درجة استعمال العدة وان لا يتم بلوغ حد الطاقة العملية . انظر ص ١٧١

الجدول (8.1) كثافة رأس المال ونسبة الايراد الى التكاليف الاولية في الصناعة التحويلية الامريكية ، ١٨٩٩ ـ ١٩١٤

السنة	نسبة رأس المال الحقيقي الى الانتاج	نسبة الايراد والارباح الى القيمة الدفترية لرأس المال الثابت	نسبة الايراد والارباح الى قيمة رأس المال الثابت بالاسعار الجارية	نسبة الايراد الى التكاليف الاولية
	١٨٩٩ = ١٠٠			(بالمئة)
١٨٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٣
١٩٠٤	١١١	٩٥	٩٦	١٣٣
١٩٠٩	١٢٥	٨٩	٨٤	١٣٣
١٩١٤	١٣١	٨٠	٧٣	١٣٢

المصدر : National Bureau of Economic Research; P.H. Douglas, **The Theory of Wages**; U.S. Census of Manufactures.

عالجنا في اعلاه مسائل معينة ناشئة عن سياق تطبيق نظريتنا على ظواهر الامد الطويل . وحينما يتم تطبيق هذه النظرية على تحليل تكوين السعر في مجرى الدورة التجارية ، تثور مسألة ما اذا كانت قواعدنا تصدق على الرواج (Boom) . وفي الحقيقة ، في مثل هذه الفترات قد يبلغ استعمال العدة نقطة الطاقة العملية؛ ومن ثم تحت تأثير ضغط الطلب ، قد تفوق الاسعار المستوى المبين في هذه القواعد . ولكن يظهر كنتيجة لتوافر احتياطي الطاقات ولامكان ازدياد حجم العدة حيثما وجدت المخازن ، انه غالبا ما لا نواجه هذه الظاهرة حتى في فترات الرواج . يبدو انها تقتصر على التطورات في الحرب وما بعد الحرب ، حيث يقيد العجز في المواد الخام والعدة العرض بالنسبة الى الطلب تقييدا حادا . وهذا النوع من الزيادات في الاسعار انما هو السبب الاساسي للتطورات التضخمية السائدة في مثل هذه الفترات .

٧ ـ تطبيق على التغيرات طويلة الامد في الصناعة التحويلية الامريكية

بما ان نسبة السعر الى الكلفة الاولية للوحدة الواحدة تساوي نسبة الايراد الكلي الى التكاليف الاولية الكلية ، يمكن تحليل هذه النسبة تجريبيا لصناعات

مختلفة على اساس من تعداد الصناعات التحويلية الامريكية الذي يبين قيمة المنتوجات ، وتكاليف المواد ، وفاتورة الاجور لكل صناعة على حدة . بيد ان التغيرات في نسبة الايراد الى التكاليف الاولية لصناعة ما وهي التي تحددها التغيرات في درجة الاحتكار كما جاء في اعلاه ، انما تعكس التغيرات في الظروف الخاصة لتلك الصناعة . فمثلا ، قد يسبب التغير في سياسة التسعير لمشروع واحد كبير تغيرا اساسيا في درجة الاحتكار لتلك الصناعة . ولهذا السبب نقصر حساباتنا هذه على الصناعة التحويلية ككل ، حيث نستطيع ان نعلل التغيرات في نسبة الايراد الى الكلفة الاولية بالتغيرات الرئيسية في الظروف الصناعية .

وهكذا ناخذ بالحسبان نسبة الايراد الكلي للصناعة التحويلية الامريكية الى تكاليفها الاولية . الا ان الصعوبة التالية تثور . حيث لا تعكس هذه النسبة مجرد التغيرات في نسب الايرادات الى التكاليف الاولية لصناعات معينة ، بل ايضا التحولات في اهمياتها في الصناعة التحويلية ككل . ولهذا السبب ، لا يقدم الجدول (8.2) نسبة الايراد الى التكاليف الاولية فحسب ، بل ان مثل هذه النسبة محسوبة على افتراض ان الحصة النسبية للمجموعات الصناعية الرئيسية في قيمة الايراد الكلي هي مستقرة من فترة الى اخرى . ويظهر ان الفرق الحقيقي بين هاتين السلسلتين غير ذي شأن على العموم .

الجدول (8.2) نسبة الايراد الى التكاليف الاولية في الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الامريكية

١٨٧٩ - ١٩٣٧

السنة	المعلومات الاصلية (بالمئة)	على افتراض استقرار التركيب الصناعي ، سنة الاساس ١٨٩٩ (بالمئة)
١٨٧٩	١٢٢ر٥	١٢٤ر٠
١٨٨٩	١٣١ر٧	١٣١ر٠
١٨٩٩	١٣٣ر٢	١٣٣ر٣
١٩١٤	١٣١ر٦	١٣١ر٤
١٩٢٣	١٣٣ر٠	١٣٢ر٧
١٩٢٩	١٣٩ر٤	١٣٩ر٦
١٩٣٧	١٣٦ر٣	١٣٦ر٨

المصدر : تعداد الصناعات التحويلية الامريكية .

يظهر انه توجد زيادة كبيرة في نسبة الايراد الى التكاليف الاولية من ١٨٧٩ الى ١٨٨٩ . ومن المعروف ان هذه الفترة سجلت تغيرا في الراسمالية الامريكية يتميز بتكوين الشركات الصناعية العملاقة . ومن هنا ، فلا غرابة ان ارتفعت درجة الاحتكار في تلك الفترة .

ولم يطرأ الا تغير ضئيل على نسبة الايراد الى التكاليف الاولية من ١٨٨٩ حتى ١٩٢٣ . ولكن زيادة ملحوظة عاودت الظهور في الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ . ويعود ارتفاع درجة الاحتكار في هذه الفترة جزئيا الى ما يسمى «الثورة التجارية» (Commercial Revolution) ـ الادخال السريع لاساليب دعم المبيعات (Sales Promotion) من خلال الاعلان ، ووكلاء البيع الخ .. اما العامل الآخر فهو الزيادة العامة في التكاليف الثابتة بالنسبة الى التكاليف الاولية التي حدثت في هذه الفترة .

قد يثور التساؤل عما اذا كان المستوى المرتفع لنسبة الايراد الى التكاليف الاولية في ١٩٢٩ يعود ، جزئيا على الاقل ، الى بلوغ المشروعات لطاقاتها الكاملة في الرواج . ولكن ينبغي ملاحظة ان درجة استعمال العدة لم يكن في ١٩٢٩ اعلى منها في ١٩٢٣ . ويظهر من دراسة ارقام التعداد الصناعي لعام ١٩٢٥ و١٩٢٧ ايضا ان ارتفاع نسبة الايراد الى التكاليف الاولية كان تدريجي الطابع خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ .

واظهرت نسبة الايراد الى التكاليف الاولية انخفاضا معتدلا من ١٩٢٩ حتى ١٩٣٧ . وهذا ربما يمكن ان يعزى الى تعاظم قوة نقابات العمال على الاكثر .

ان التفسيرات المعروضة هنا انما هي احترازية واولية من حيث الطابع . في الحقيقة ، تقع مهمة تعليل حركة نسبة الايراد الى التكاليف الاولية من خلال التغيرات في درجة الاحتكار فعلا على عاتق المؤرخين الاقتصاديين الذين يستطيعون الاسهام في مثل هذه الدراسة بمعرفتهم الادق بالظروف الصناعية المتغيرة .

٨ ـ تطبيق على الصناعة التحويلية الامريكية وتجارة المفرد خلال الكساد العظيم

يعرض الجدول (8.3) نسبة الايراد الى التكاليف الاولية للصناعة التحويلية الامريكية للسنوات ١٩٢٩ ، و ١٩٣١ ، و ١٩٣٣ ، و١٩٣٥ ، و١٩٣٧ . ومرة اخرى بالاضافة الى النسبة الاصلية للايراد الى التكاليف الاولية ، تتعدل هذه النسبة تبعا للتغيرات في تركيب قيمة المنتوجات . كما في الجدول السابق ، نجد ان السلسلتين لا تختلفان اختلافا مهما . وتوجد ايضا نسبة مجموع المبيعات بالمفرد للسلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة الى كلفتها بالنسبة لباعة المفرد في هذه الفترة . وهذا هو ما يقابل نسبة الايراد الى التكاليف الاولية لتجارة المفرد تقريبا ولذلك ادخل في الجدول (8.3) (ولم يجر حساب

سلسلة معدّلة لتركيب المبيعات) .

الجدول (8.3) نسبة الايراد الى التكاليف الاولية
في الصناعة التحويلية وتجارة المفرد في الولايات المتحدة

١٩٢٩ ــ ١٩٣٧

السنة	نسبة الايراد الى التكاليف الاولية في الصناعات التحويلية		نسبة المبيعات الى التكاليف في تجارة المفرد
	على افتراض استقرار التركيب الصناعي سنة الاساس ١٩٢٩ (بالمئة)	المعلومات الاصلية	
١٩٢٩	١٣٩ر٤	١٣٩ر٤	١٤٢ر٠
١٩٣١	١٤٢ر٢	١٤٣ر٣	١٤٤ر٧
١٩٣٣	١٤٢ر٣	١٤٢ر٨	١٤٨ر٨
١٩٣٥	١٣٦ر٧	١٣٦ر٦	١٤٠ر٨
١٩٣٧	١٣٦ر٦	١٣٦ر٦	١٤٠ر٧

المصدر : U.S. Census of Manufactures; B.M. Fowler and W.H. Shaw, «Distributive Cost of Consumption Goods», **Survey of Current Business,** July 1942.

يبدو واضحا ان نسبة الايراد الى التكاليف الاولية مالت نحو الارتفاع في الكساد ؛ واذا ما اخذنا مدى الكساد في الثلاثينات ، فالتغير معتدل جدا . ويمكن ان يعزى الارتفاع الى زيادة التكاليف الثابتة الى التكاليف الاولية ، مما حمل على الاتفاقات الضمنية لـ «حماية» الارباح ولرفع درجة الاحتكار . ويظهر انه خلال الانتعاش (Recovery) الممتد من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، قامت حركة معاكسة . اما فيما يخص الصناعة التحويلية ، فقد هبطت نسبة الايراد الى الكلفة الاولية الى مستوى ادنى بكثير مما كان عليه في ١٩٢٩ . وربما كان هذا نتيجة لتعاظم قوة نقابات العمال في الفترة ١٩٣٣ ــ ١٩٣٧ ، كما اقترح في القسم السابق .

٩ ــ التقلبات في اسعار المواد الخام

تعكس التغيرات قصيرة ــ الامد في اسعار المنتوجات الاولية الى حد كبير

التغيرات في الطلب ، كما ذكر في بداية هذا الفصل . لذلك فانها تهبط الى درجة كبيرة خلال فترات «النزول» (Downswings) وترفع الى درجة كبيرة خلال فترات «الصعود» (Upswings) .

ومن المعروف ان اسعار المواد الخام تخضع لتقلبات (Fluctuations) دورية اكبر من معدلات الاجور . ويمكن تفسير اسباب هذه الظاهرة كما يلي . اذ حتى مع معدلات الاجور الثابتة ، تهبط اسعار المواد الخام في الكساد نتيجة لبوار (Slump) في الطلب «الحقيقي» . والآن ، لا تستطيع التخفيضات في الاجور النقدية خلال الكساد من «اللحاق» ابدا بأسعار المواد الخام لان تخفيضات الاجور بدورها تسبب هبوطا في الطلب وبالتالي هبوطا جديدا في اسعار المنتوجات الاولية . تصور ان اسعار المواد الخام تهبط بنسبة ٢٠ بالمئة نتيجة للبوار في الطلب الحقيقي . وتصور ايضا ان معدل الاجور قد انخفض لاحقا بنسبة ٢٠ بالمئة ايضا . ان نظرية تكوين السعر المطورة في أعلاه انما تبين ان مستوى الاسعار العام سيهبط بالنتيجة بحوالي ٢٠ بالمئة ايضا . (يحتمل ان ترتفع درجة الاحتكار بعض الشيء ولكن ليس كثيرا) . ولكن هذا سيسبب هبوطا مقابلا في الدخول ، والطلب، وبالتالي في اسعار المواد الخام .

توجد ، في الجدول (8.4) في ادناه ، مقارنة للارقام القياسية لاسعار المواد الخام والدخول المكتسبة بالساعة (Hourly earnings) في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٢٩ — ١٩٤١ .

الجدول (8.4) الارقام القياسية لاسعار المواد الخام والدخول المكتسبة بالساعة في الصناعة التحويلية ، والتعدين ، وسكك الحديد في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ — ١٩٤١

السنة	اسعار المواد الخام	الدخول المكتسبة بالساعة	نسبة اسعار المواد الخام الى الدخول المكتسبة بالساعة
١٩٢٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٣٠	٨٦ر٥	٩٩ر١	٨٧ر٣
١٩٣١	٦٧ر٣	٩٤ر٥	٧١ر٢
١٩٣٢	٥٦ر٥	٨٢ر١	٦٨ر٨
١٩٣٣	٥٧ر٩	٨٠ر٩	٧١ر٦
١٩٣٤	٧٠ر٤	٩٣ر٨	٧٥ر١
١٩٣٥	٧٩ر١	٩٨ر٠	٨٠ر٧
١٩٣٦	٨١ر٩	٩٩ر٥	٨٢ر٣

١٩٣٧	٨٧ر٠	١٠٩ر٦	٧٩ر٤
١٩٣٨	٧٣ر٨	١١١ر١	٦٦ر٤
١٩٣٩	٧٢ر٠	١١٢ر٣	٦٤ر١
١٩٤٠	٧٣ر٧	١١٥ر٧	٦٣ر٧
١٩٤١	٨٥ر٦	١٢٦ر٦	٦٧ر٦

المصدر : Department of Commerce, Statistical Abstract of the United States, Survey of Current Business, Supplement.

تبين نسبة اسعار المواد الخام الى الاجور بالساعة اتجاها نازلا طويل ـ الامد وهو يعكس جزئيا ارتفاع انتاجية العمل . ولكن هذا لا يجعل النمـــط الدوري (Cyclical Pattern) غامضا ولاسيما ذلك المتجلي في الهبوط الحاسم في بوار كل من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ و ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ .

١٠ ـ تكوين اسعار السلع تامة الصنع

يتجم تكوين اسعار السلع تامة الصنع (Finished goods) حسب النظرية المذكورة أعلاه عن تكوين السعر في كل مرحلة من مراحل الانتاج على اساس من القاعدة

$$p = \frac{\bar{m}}{1-\bar{n}}\,\bar{u} \qquad (8.2)$$

مع كل درجة من درجات الاحتكار المعلومة ، تتناسب الاسعار لكل مرحلة مـــع التكاليف الاولية للوحدة الواحدة . وفي مرحلة الانتاج الاولى ، تتألف التكاليف الاولية من الاجور وتكاليف المنتوجات الاولية . وفي المرحلة التالية ، تتكـــون الاسعار على اساس من اسعار المرحلة السابقة واجور المرحلة الحالية ، وهكذا دواليك . وعليه ، فمن اليسير ان نرى ، مع درجة معينة من الاحتكار ، ان تكون اسعار السلع تامة الصنع دوال متجانسة لاسعار المواد الاولية من جهة ، ولتكاليف الاجور في جميع مراحل الانتاج من الجهة الاخرى .

بما ان تقلبات الاجور في مجرى الدورة التجارية هي اصغر من تقلبات اسعار المواد الخام (انظر القسم السابق) ، فيترتب على ذلك مباشرة ان اسعار السلع تامة الصنع تميل ايضا الى التقلب تقلبا اقل من اسعار المواد الخام الى درجة كبيرة .

اما بالنسبة لاصناف اسعار السلع تامة الصنع ، فغالبا ما تم الافتراض بأن اسعار السلع الاستثمارية تهبط خلال الكساد هبوطا اشد من اسعار السلـــع الاستهلاكية . ولا اساس لمثل هذا الزعم في النظرية القائمة . بل قد يوجد ما يبرر افتراض بعض الهبوط في اسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة الى اسعـــار

السلع الاستثمارية . وربما يكون وزن المنتوجات الاولية بما في ذلك الغـــذاء بمجموعها اعلى في حالة السلع الاستهلاكية مما في حالة السلع الاستثمارية وان اسعار المنتوجات الاولية تهبط هبوطا اشد من الاجور اثناء الكساد .

الجدول (8.5) الارقام القياسية لاسعار المواد الخام ، والسلع الاستهلاكية والاستثمارية في الولايات المتحدة ١٩٢٩ ـ ١٩٤١

السنة	اسعار المواد الخام	اسعار السلع الاستهلاكية *	اسعار السلع الاستثمارية *	نسبة اسعار السلع الاستثمارية الى اسعار السلع الاستهلاكية
١٩٢٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٣٠	٨٦ر٥	٩٥ر٣	٩٧ر٢	١٠٢ر٠
١٩٣١	٦٧ر٣	٨٥ر٣	٨٩ر٢	١٠٤ر٣
١٩٣٢	٥٦ر٥	٧٥ر٠	٨٠ر٣	١٠٧ر١
١٩٣٣	٥٧ر٩	٧١ر٥	٧٨ر٣	١٠٩ر٥
١٩٣٤	٧٠ر٤	٧٥ر٨	٨٥ر٨	١١٣ر٢
١٩٣٥	٧٩ر١	٧٧ر٨	٨٤ر٧	١٠٨ر٩
١٩٣٦	٨١ر٩	٧٨ر٥	٨٧ر٣	١١١ر٢
١٩٣٧	٨٧ر٠	٨١ر٥	٩٢ر٤	١١٣ر٤
١٩٣٨	٧٣ر٨	٧٩ر٦	٩٥ر٨	١٢٠ر٤
١٩٣٩	٧٢ر٠	٧٨ر٩	٩٤ر٤	١١٩ر٦
١٩٤٠	٧٣ر٧	٧٩ر٨	٩٦ر٩	١٢١ر٤
١٩٤١	٨٥ر٦	٨٤ر٨	١٠٢ر٩	١٢١ر٣

المصدر : Department of Commerce, **Survey of Current Business.**

* تم حساب الارقام القياسية المتضمنة في الانكماش في الاستهلاك واستثمار رأس المال الثابت من National Income Supplement of Current Bussiness واضح ان هذه الارقام القياسية هي من نوع باشيه Paache .

توجد في الجدول (8.5) الارقام القياسية لاسعار المواد الخام واسعار السلع الاستهلاكية (على مستوى المفرد) واسعار السلع الاستثمارية تامة الصنع للولايات المتحدة في الفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٤١ . ويظهر ان اسعار المواد الخام اظهرت تقلبات اشد من اسعار السلع الاستهلاكية او الاستثمارية تامة الصنع .

اما نسبة اسعار السلع الاستثمارية الى اسعار السلع الاستهلاكية فتكشف عن اتجاه مرتفع متميز . ولكن يبدو من المنحنى ــ الزمني (Time - Curve) لهذه النسبة والمعروض في الشكل (8.2) وجود ارتفاع بارز هو اشد خلال «النزول» للفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ و١٩٣٧ ــ ١٩٣٨ (٧) مما هو عليه خلال الفترة المبحوثة ككل . ويبدو من الناحية الاخرى ان هذه التقلبات الدورية في نسبة اسعار السلع الاستثمارية الى اسعار السلع الاستهلاكية ، على الرغم من وضوحها تماما ، هي صغيرة في سعتها (Amplitude) بعض الشيء .

الشكل (8.2) نسبة اسعار السلع الاستثمارية الى اسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ ــ ١٩٤١

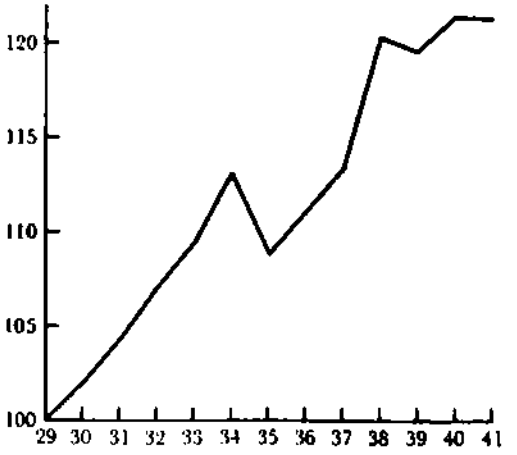

٧ ــ ولكن يبدو في الحالة الاخيرة ان عوامل خاصة قد ضخمت من هذه الظاهرة .

الفصل التاسع

توزيع الدخل القومي

١ ـ محددات الحصة النسبية للاجور في الدخل

سنربط الان ما بين نسبة الايراد الى التكاليف الاولية في صناعة ما ، وهو ما بحثناه في الفصل السابق ، والحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة the valuc added لتلك الصناعة . والقيمة المضافة ، اي قيمة المنتوجات ناقصا كلفة المواد ، انما تساوي مجموع الاجور والتكاليف الثابتة والارباح . اذا رمزنا الى مجموع الاجور بـ W ، ومجموع كلفة المواد بـ M ، ونسبة الايراد الكلي الى الكلفة الاولية الكلية بـ k ، نحصل على

$$(k-1)(W+M) = \text{التكاليف الثابتة} + \text{الارباح}$$

حيث تتحدد نسبة الايراد الى التكاليف الاولية k بدرجة الاحتكار حسبما جاء في أعلاه . ويمكن تمثيل الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة لصناعة ما كما يلي :

$$w = \frac{W}{W+(k-1)(W+M)}$$

واذا رمزنا الى نسبة تكاليف المواد الكلية الى فاتورة الاجور بـ j ، نحصل على:

$$w = \frac{1}{1+(k-1)(j+1)} \qquad (9.1)$$

يتعين من هذا ان الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة انما تحددهـــا درجة الاحتكار ونسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور .

والآن يمكن كتابة قاعدة مشابهة لتلك المثبتة لصناعة واحدة للصناعة التحويلية ككل . بيد ان نسبة الايراد الى التكاليف الاولية ونسبة كلفة المواد الى الاجور انما تتوقف هنا على اهمية الصناعات المعينة في الصناعة التحويلية ككل ايضا . ولكي نعزل هذا العنصر نستطيع مواصلة السير كما يلي . حيث نستبدل ، في القاعدة (9.1) k ، وهو نسبة الايراد الى التكاليف الاولية ، j ، وهو نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور ، بـ k' و j' ، المعدّلين بشكل يستبعدان تأثير التغيرات في الاهمية النسبية للصناعات المعينة . وهكذا نحصل على :

$$w' = \frac{1}{1+(k'-1)(j'+1)} \qquad (9.1')$$

ستنحرف الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة w' المستحصلة على هذا النحو عن الحصة النسبية الفعلية للاجور ، w ، بمقدار يعود الى التغيرات في التركيب الصناعي للقيمة المضافة .

وبالنسبة للمعالم في القاعدة (9.1') فان k' يتحدد بدرجة الاحتكار فـــي الصناعات التحويلية . اما مسألة محددات j' فانها اكثر تعقيدا بعض الشيء . فاسعار المواد تحددها اسعار المنتوجات الاولية ، وتكاليف الاجور في مراحـــل الانتاج الادنى ، وبدرجة الاحتكار في تلك المراحل . وهكذا يتحدد j' ، وهو ما يساوي نسبة تكاليف الوحدة الواحدة من المواد الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور ، بنسبة اسعار المنتوجات الاولية الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور وبدرجة الاحتكار في الصناعة التحويلية على وجه التقريب (١) . والخلاصة : تتحدد الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، مـــع استثناء التركيب الصناعي للقيمة المضافة ، بدرجة الاحتكار وبنسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور . فالارتفاع في درجة الاحتكار او في اسعار المواد الخام بالقياس الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور انما يسبب هبوطا في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة .

ينبغي ان نتذكر في هذا الصدد ان اسعار المواد الخام تتميز عن اسعار السلع

---

١ ــ يقوم هذا التعميم التقريبي على فرضين مبسّطين : أ ــ ان تكاليف الوحدة الواحدة من المواد تتغير بالتناسب مع اسعار المواد اي لا يؤخذ بالحسبان تغير الكفاءة في استعمـــال المواد ؛ و (ب) ان كلفة الوحدة الواحدة من الاجور في المراحل الادنى من الانتاج تتغير بالتناسب مع تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور في المراحل الاعلى .

تامة الصنع في انها «محددة بالطلب» . وتتوقف نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور على الطلب على المواد الخام ، كما يحدده مستوى النشاط الاقتصادي ، بالنسبة الى العرض منها وهو غير مرن في الامد القصير (قارن ص‌ص ١٧٠ و١٨٣).

والآن يمكن ان ندرس على نفس النحو المتبع في اعلاه تقريبا مجموعة من الصناعات هي اوسع من الصناعة التحويلية حيث يفترض في نمط تكوين السعر فيها ان يكون متشابها ؛ الا وهي الصناعة التحويلية (Manufacture) ، والتشييد (Construction) ، والنقليات (Transportation) والخدمات (Services) . وبالنسبة لهذه المجموعة ككل ، ستتناقص الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة الكلية مع تزايد درجة الاحتكار او مع تزايد نسبة اسعار المنتوجات الاولية الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور . وطبيعي ايضا ان تتأثر النتيجة بتغيرات التركيب الصناعي للقيمة المضافة في المجموعة .

والآن قد تبين ان هذه النظرية (Theorem) قابلة للتعميم لتشمل الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي الاجمالي للقطاع الخاص (اي الدخل القومي مشتملا على الاندثار ومستثنيا دخل موظفي ومستخدمي الحكومة) . وبالاضافة الى قطاعات الاقتصاد الممثلة في اعلاه ، علينا ان نأخذ بالحسبان الزراعة والتعدين، المواصلات والمرافق العامة (Public Utilities) ، والتجارة ، والعقار والمالية . في الزراعة والتعدين تكون المنتوجات مواد خام والحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة فيها انما تتوقف بالدرجة الاولى على نسبة اسعار المواد الخام المنتجة الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور . اما في القطاعات الباقية فالحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة انما هي كمية مهملة . وهكذا يظهر ان درجة الاحتكار ونسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور والتركيب الصناعي (٢) انما هي محددات الحصة النسبية للاجور في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص بوجه عام .

٢ ــ تغيرات الامد الطويل والامد القصير في الدخل القومي

تتحدد التغيرات طويلة الامد في الحصة النسبية للاجور ، سواء في القيمة المضافة لمجموعة صناعية ما كالصناعة التحويلية او في الدخل الاجمالي لمجموع القطاع الخاص ، حسبما جاء اعلاه ، بالاتجاهات طويلة الامد في درجة الاحتكار،

---

٢ ــ ينبغي ملاحظة اننا نعني بالتركيب الصناعي تركيب قيمة الدخل الاجمالي للقطاع الخاص. وهكذا فان تغيرات التركيب لا تتوقف على التغيرات في حجم المكونات الصناعية فحسب ، بل على الحركة النسبية للاسعار المعنية ايضا .

وبأسعار المواد الخام بالنسبة الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور ، وبالتركيب الصناعي . ولدرجة الاحتكار في الامد الطويل ميل عام نحو الارتفاع مما يحط من الحصة النسبية للاجور في الدخل ، وان يكن هذا الميل اقوى في بعض الفترات منه في الفترات الاخرى ، كما رأينا في اعلاه . بيد انه من الصعوبة بمكان التعميم حول علاقة اسعار المواد الخام بتكاليف الوحدة الواحدة من الاجور (التي تعتمد على التغيرات طويلة الامد في موقف الطلب ــ العرض للمواد الخام) او حول التركيب الصناعي . وعليه ليس ممكنا ابداء قول مسبق (a priori) عن الاتجاه طويل الامد للحصة النسبية للاجور في الدخل . وكما سنرى في القسم اللاحق ، هبطت الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة هبوطا كبيرا بعد ١٨٨٠ ، بينما في المملكة المتحدة حافظت الاجور على حصتها في الدخل القومي من الثمانينات الى عام ١٩٢٤ ، كاشفة عن ارتفاعات وانخفاضات طويلة الامد خلال الفترة فيما بينهما .

يمكن ان نقول شيئا اكثر تحديدا حول التغيرات في الحصة النسبية للاجور في الدخل خلال الدورة التجارية (Businces Cycle) . لقد توصلنا الى ان درجة الاحتكار يحتمل ان تتزايد بعض الشيء خلال فترات الكساد (قارن ص ١٧٦) . اذ خلال البوار تهبط اسعار المواد الخام بالنسبة الى الاجور (قارن ص ١٨٣) . ويميل التأثير المتقدم الى خفض الحصة النسبية للاجور في الدخل والمتأخر الى زيادتها . واخيرا تؤثر التغيرات في التركيب الصناعي خلال الكساد تأثيرا سالبا على الحصة النسبية للاجور . وفي الحقيقة ، يسيطر على هذه التغيرات الهبوط في الاستثمار بالنسبة الى النشاطات الاخرى وتفوق حصة الاجور النسبية في دخل صناعات السلع الاستثمارية على الصناعات الاخرى . (وفي المواصلات ، والمرافق العامة ، والتجارة ، والعقار ، وفي المالية على وجه الخصوص ، تلعب مدفوعات الاجور دورا غير ذي بال) .

يبدو ان التأثير الصافي للمتغيرات في هذه العوامل الثلاثة على الحصة النسبية للاجور في الدخل انما هو صغير ــ حيث يكون الاول والثالث منها سالبا والثاني موجبا . وهكذا فان الحصة النسبية للاجور ، سواء في القيمة المضافة لمجموعة صناعية ما ام في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص ككل ، لا تظهر تقلبات دورية متميزة .

ويمكن ايضاح ما ورد في اعلاه : (أ) بتحليل التغيرات طويلة الامد في الحصة النسبية للاجور في الصناعة التحويلية للولايات المتحدة وفي الدخل القومي للمملكة المتحدة ، و (ب) بتحليل التغيرات في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للولايات المتحدة خلال الكساد العظيم ؛ و (جـ) بتحليل التغيرات خلال نفس الفترة في الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

٣ ـ التغيرات طويلة الامد في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للولايات المتحدة وفي الدخل القومي للمملكة المتحدة .

يتم تحليل التغيرات طويلة الامد في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة في الجدول (9.1) . حيث يتضمن العمودان الاولان k' و j' ، اي النسبة «المعدلة» لفاتورة المواد الى فاتورة الاجور (٣) . ومن هاتين السلسلتين ، يشتق w' ، وهو الحصة النسبية «المعدلة» للاجور في القيمة المضافة بإعمال القاعدة (9.1') . واخيرا توجد الحصة النسبية الاجور في القيمة المضافة . اما التغيرات في الفرق $w-w'$ ، فتكشف عن تأثير التغيرات في التركيب الصناعي للقيمة المضافة .

الجدول (9.1) الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للولايات المتحدة ، ١٨٧٩ ـ ١٩٣٧

السنة	نسبة الايراد الى التكاليف الاولية (بالمئة)	نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور (بالمئة)	حصة الاجور في القيمة المضافة (بالمئة)	حصة الاجور في القيمة المضافة (بالمئة)
	بافتراض استقرار التركيب الصناعي (سنة الاساس ١٨٩٩)			المعلومات الاصلية
	k'	j'	w'	w
١٨٧٩	١٢٤ر٠	٣٥٥	٤٧ر٨	٤٧ر٨
١٨٨٩	١٣١ر٠	٢٩٧	٤٤ر٨	٤٤ر٦
١٨٩٩	١٣٣ر٣	٣٣٧	٤٠ر٧	٤٠ر٧
١٩١٤	١٣١ر٤	٣٤١	٤١ر٩	٤٠ر٢
١٩٢٣	١٣٢ر٧	٢٩٢	٤٣ر٨	٤١ر٣
١٩٢٩	١٣٩ر٦	٣١١	٣٨ر١	٣٦ر٢
١٩٣٧	١٣٦ر٣	٢٩٨	٤٠ر٩	٣٨ر٦

المصدر : U.S. Census of Manufactures .

---

٣ ـ ان النسبة «المعدلة» للايراد الى التكاليف الاولية ، k' ، هي من نفس السلسلة الوارده في الجدول(8.3) في اعلاه .

يظهر ان w ، وهي الحصة النسبية الفعلية للاجور في القيمة المضافة ، قد عانت من هبوط كبير وان لم يكن مطردا تماما خلال الفترة المبحوثة . ونجم هذا الهبوط بالدرجة الاولى عن الزيادة في النسبة «المعدلة» للايراد الى التكاليف ، k' ، والتي تعكس في تفسيرنا ارتفاعا في درجة الاحتكار . والنسبة «المعدلة» لفاتورة المواد الى فاتورة الاجور ، j' ، انما تميل الى الهبوط لا الى الارتفاع ، وهكذا فان تغيراتها تخفف من الهبوط في w بصورة عامة . وكان من تأثير التغيرات في التركيب الصناعي خفض الحصة النسبية الفعلية للاجور في القيمة المضافة w . حقا ، لقد هبطت الاخيرة اكثر مما هبطت قيمتها المعدلة w' .

لا توجد معلومات عن الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي في الولايات المتحدة لفترة طويلة . ولكن مثل هذه المعلومات متوفرة للمملكة المتحدة .

الجدول (9.2) الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي المنتج محليا في المملكة المتحدة ، ١٨٨١ ـ ١٩٢٤ .

الفترة	الحصة النسبية للاجور (بالمئة)	نسبة الرقم القياسي لسوربيك عن اسعار الجملة الى الرقم القياسي لمعدلات الاجور (١٨٨١ = ١٠٠)
١٨٨١ ـ ١٨٨٥	٤٠ر٠	٩٣ر٦
١٨٨٦ ـ ١٨٩٠	٤٠ر٥	٨٠ر٨
١٨٩١ ـ ١٨٩٥	٤١ر٧	٧٣ر٥
١٨٩٦ ـ ١٩٠٠	٤٠ر٧	٧٠ر٦
١٩٠١ ـ ١٩٠٥	٣٩ر٨	٧٢ر٤
١٩٠٦ ـ ١٩١٠	٣٧ر٩	٧٨ر٣
١٩١١ ـ ١٩١٣	٣٧ر١	٨٢ر١
١٩٢٤	٤٠ر٦	٦٩ر٦

المصدر :

A.R. Prest, «National Income of the United Kingdom», **Economic Journal,** March 1948; **Unpublished Estimates of U.K. Income** From Overseas, by F. Hilgerdt, **Statist**; A.L. Bowley, «Wages and Income in the U.K. Since 1860», **Table I**, P. 6 Wood's Index of wage Rates.

تقدم الجدول (9.2) الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي المنتج محليا (٤) في المملكة المتحدة . وبالاضافة الى ذلك تضمن الجدول نسبة الرقم القياسي لسوربيك (Sauerbeck) عن اسعار الجملة الى الرقم القياسي لمعدلات الاجور والتي يمكن ان تؤخذ كمؤشر للتغيرات في نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور . وعلى الرغم من ان الرقم القياسي لسوربيك هو رقم قياسي عام لاسعار الجملة ، فانه يقوم بالاساس على اسعار المواد الخام وأشباه المصنوعات (Semi - manufactures) . صحيح ان الرقم القياسي لمعدلات الاجور يرتفع بسرعة اعلى او ينخفض بسرعة اقل من الرقم القياسي لتكاليف الاجور ، بسبب من الزيادة الزمنية (Secular) في الانتاجية، ومن هنا الاتجاه الضابط الذي ينطوي عليه مؤشرنا لنسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور . ولكن يحتمل ان يكون هذا الاتجاه بطيئا ، لاسيما وان الرقم القياسي لمعدل الاجور يقوم جزئيا على معدلات الاجور بالقطعة . وعليه ، فمن المحتمل جدا ان نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الاجور قد هبطت من ١٨٨١ ــ ١٨٨٥ الى ١٨٩١ ــ ١٨٩٥ ، كما هبط المؤشر . وقد ارتفع يقينا من ١٨٩٦ ــ ١٩٠٠ الى ١٩١١ ــ ١٩١٣ ؛ وهبط ثانية من ١٩١١ ــ ١٩١٣ الى ١٩٢٤ .

يمكن تفسير حركة الحصة النسبية للعمل في الدخل القومي تفسيرا يبدو مقنعا على الوجه التالي . حينما وجد الارتفاع الطويل الامد في درجة الاحتكار، التي تأثيره الى حد كبير الهبوط في نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور من ١٨٨١ ــ ١٨٨٥ الى ١٨٩١ ــ ١٨٩٥ . وقد تعزز تأثير درجة الاحتكار بارتفاع نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور في الفترة ١٨٩٦ ــ ١٩٠٠ حتى ١٩١١ ــ ١٩١٣ ، واخيرا القاد الهبوط في هذه النسبة من ١٩١١ ــ ١٩١٣ الى ١٩٢٤ . وهكذا تعزى حقيقة ان الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي كانت في ١٩٢٤ ، كما كانت في ١٨٨١ ــ ١٨٨٥ ، حسب هذا التفسير ، الى التوازن القائم على الصدفة بين تأثير التغيرات في درجة الاحتكار والتغيرات في نسبة اسعار المواد الخام الى تكاليف الوحدة

---

٤ ــ الدخل القومي المنتج محليا هو الدخل القومي صافيا من الدخل من الاستثمارات الاجنبية ، وهي غير معنية بالنسبة لمسألة التوزيع المبحوثة هنا . ينبغي ملاحظة انه حتى بعد هذا التعديل فان المعلومات لا تتطابق مع مفاهيمنا لانها تعود الى الدخل القومي الصافي لا الاجمالي ولان الدخل القومي يشمل دخل مستخدمي الحكومة بينما عالجنا في أعلاه الحصة النسبية للاجور في الدخل للقطاع الخاص . ولكن ، ثمة من المحتمل ان هذه العوامل لا يمكن ان تؤثر جدا على اتجاه الحصة النسبية الاجور في الدخل القومي .

الواحدة من الاجور . ولا يمكن لسوء الطالع اعتبار هذا التفسير تفسيرا نهائيا بسبب من التأثير الممكن للتغيرات في التركيب الصناعي للدخل القومي .

٤ ـ تغيرات الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة اثناء الكساد العظيم

الجدول (9.3) الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٧

السنة	نسبة الايراد الى التكاليف الاولية (بالمئة)	نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور (بالمئة)	حصة الاجور في القيمة المضافة (بالمئة)	حصة الاجور في القيمة المضافة (بالمئة)
	باقتراض استقرار التركيب الصناعي (سنة الاساس ١٩٢٩)			المعلومات الاصلية
	k'	j'	w'	w
١٩٢٩	١٣٩ر٤	٢٤٦	٣٦ر٢	٣٦ر٢
١٩٣١	١٤٢ر٢	٣٠٧	٣٦ر٨	٣٥ر٧
١٩٣٣	١٤٢ر٣	٣١٢	٣٦ر٤	٣٥ر٠
١٩٣٥	١٣٦ر٧	٣١٤	٣٩ر٧	٣٧ر٩
١٩٣٧	١٢٦ر٦	٣٣١	١٨ر٨	٣٨ر٦

المصدر : U.S. Census of Manufactures .

في الجدول (9.3) ، يتم تحليل التغيرات في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة اثناء الكساد العظيم (Great Depression) باستخدام نفس الطريقة المستخدمة لتحليل التغيرات طويلة الامد . (قارن الجدول (9.1) ويحتوي الجدول على النسبة «المعدلة» للايراد الى التكاليف الاولية ، k' ، والنسبة «المعدلة» لفاتورة المواد الى فاتورة الاجور j' .

ومن k' و j' يحسب w' ـ الحصة النسبية «المعدلة» للاجور في القيمة المضافة ـ بواسطة القاعدة (9.1') . واخيرا تكون الحصة النسبية الفعلية للاجور في القيمة المضافة ، w ، معطاة . وتعكس التغيرات في الفرق $w-w'$ تأثير

التغيرات في التركيب الصناعي .

اذا تجردنا بصورة أولية من تأثير التغيرات في التركيب الصناعي ، وهكذا اخذنا بالحسبان k' و j' و w' ، تتكون لدينا الصورة التالية : تتزايد نسبة الايراد الى التكاليف الاولية ، k' ، عاكسة ارتفاع درجة الاحتكار اثناء الكساد من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ (قارن ص ١٧٩) . ولكن تهبط في الوقت عينه نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور نتيجة لهبوط اسعار المواد الخام بالقياس الى الاجور هبوطا يعد نموذجيا في البوار . ويجري تأثير هذين العاملين على الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة w' باتجاهين متضادين . ولما كان w' مستقرا من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ ، فيبدو ان هذين العاملين كانا متوازيين . ومن ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ارتفعت الحصة النسبية «المعدلة» للاجور في القيمة المضافة w' ، نتيجة لهبوط النسبة «المعدلة» للايراد الى التكاليف الاولية ، k' ، وهو ما لم يلفه ارتفاع النسبة «المعدلة» لفاتورة المواد الى فاتورة الاجور ، j' . ويعكس هذا الوضع الانخفاض العظيم نسبيا في درجة الاحتكار خلال الانتعاش (Recovery) الناجم عن تعاظم قوة نقابات العمال . وكان عاملا مساعدا على ذلك ميل اسعار المواد الخام طويل الامد نحو الانخفاض نسبة الى تكاليف الاجور ، المنعكس في حقيقة ان j' في ١٩٣٧ لم يسترجع مستواه في ١٩٢٩ .

اما عن الفرق بين الحصة النسبية الفعلية و«المعدلة» للاجور في القيمة المضافة ، $w-w'$ ؛ فيظهر انها هبطت في الكساد (حيث هبط w بعض الشيء من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ ؛ بينما بقي w' مستقرا تقريبا ؛ وارتفع w اكثر بقليل من w' من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧) . وكان هذا يعود بالدرجة الاولى الى الهبوط الاكيد في انتاج السلع الاستثمارية من مجموع انتاج الصناعة التحويلية ككل وبالتالي فان انخفاض اهمية انتاج السلع الاستثمارية اثناء الكساد يميل الى خفض الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية ككل .

ومما له بعض الاهمية هو ان نثبت وزن العوامل الثلاثة المبحوثة أعلاه في تحديد حركة الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة في مجرى الدورة التجارية . ولهذا الغرض يمكن أن نحسب بموجب القاعدة (9.1') قيمة w' في ١٩٣٣ اذا ما تغيرت نسبة الايراد الى التكاليف الاولية فقط بينما بقيت نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور على مستواها في١٩٢٩ . والنتيجة هي ٣٤٫٦بالمئة. ويمكننا هذا الرقم ، الى جانب قيمة w في ١٩٢٩ و١٩٣٣ وقيمة w' في ١٩٣٣ (قارن الجدول (9.3)) من تكوين الجدول (9.4) .

يعطي الفرق بين العمود الثاني والاول تأثير التغير في نسبة الايراد الى التكاليف الاولية ؛ ويعطي الفرق بين العمود الثالث والثاني تأثير التغير في نسبة فاتورة المواد الى فاتورة الاجور ؛ ويعطي الفرق بين العمود الرابع والثالث تأثير التغير في التركيب الصناعي .

الجدول (9.4) تحليل التغيرات في الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الولايات المتحدة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣

المادة	السنوات المعنية			
الايراد ÷ التكاليف الاولية	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣
فاتورة المواد ÷ فاتورة الاجور	١٩٢٩	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٣
التركيب الصناعي	١٩٢٩	١٩٢٩	١٩٢٩	١٩٣٣
الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة	٣٦ر٢	٣٤ر٦	٣٦ر٤	٣٥ر٠
الفرق		ـ١ر٦	+١ر٨	ـ١ر٤

يظهر ان تأثيرات العوامل الثلاثة المبحوثة انما هي صغيرة نسبيا . وهكذا فان رصيدها (Balance) صغير ايضا . وهذا هو ما يعلل الاستقرار التقريبي للحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة اثناء الكساد .

٥ ـ تغيرات الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اثناء الكساد العظيم

لسوء الحظ لا توجد معلومات دقيقة عن هذا الموضوع للولايات المتحدة لان احصاء الدخل القومي لا يعرض الاجور مستقلة عن الرواتب . ولكن من الممكن تكوين فكرة تقريبية عن التغيرات في الحصة النسبية للاجور في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٧ . توجد معلومات عن الاجور في الصناعات التحويلية (٥) . وكما ذكرنا في أعلاه ، فان مدفوعات الاجور قابلة للاهمال في بعض المجموعات الصناعية ، اي في التجارة احيث يصنف البائعون في المخازن كاصحاب الرواتب) ، والمالية ، والعقار ، والمواصلات ، والمرافق العامة . اما بالنسبة للصناعات الباقية ، اي الزراعة ، والتعدين ، والتشييد ، والنقل ،

٥ ـ ان سلسلة قوائم الاجور (Payrolls) متوفرة لجميع السنوات ؛ وهي متفقة مع تعداد الصناعات التحويلية للسنوات التي فيها تعداد .

والخدمات ، فتتوافر الاجور والرواتب بصورة مجتمعة . والآن اذا ما حسبنا رقما قياسيا مرجّحا للاجور في الصناعة التحويلية من جهة والرواتب والاجور في الزراعة ، والتعدين ، والتشييد ، والنقل ، والخدمات من الجهة الاخرى ، نحصل على رقم قياسي تقريبي لفاتورة الاجور . (في الواقع ، تكون الاجور في الصناعة التحويلية قرابة نصف مجموع الاجور ، بينما تتحرك الرواتب في الصناعات الباقية والمبحوثة بصورة متوازية مع الاجور الى حد ما) . ثم نقسم الرقم القياسي على الدخل الاجمالي للقطاع الخاص وبهذه الطريقة نحصل على رقم قياسي تقريبي للحصة النسبية للاجور في هذا الدخل (الجدول (9.5)) .

الجدول (9.5) تقريب الى الرقم القياسي للحصة النسبية للاجور في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص في الولايات المتحدة ١٩٢٩ – ١٩٣٧

السنة	الرقم القياسي للاجور في الصناعة التحويلية	الرقم القياسي للاجور والرواتب في الزراعة والتعدين والتشييد والنقل والخدمات	الرقم القياسي الموحد
	بالنسبة الى الدخل الاجمالي للقطاع الخاص		
١٩٢٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٣٠	٩٤ر١	١٠٥ر٢	٩٩ر٧
١٩٣١	٩٠ر٨	١٠٩ر٥	١٠٠ر١
١٩٣٢	٨٧ر٦	١١٣ر٩	١٠٠ر٨
١٩٣٣	١٠٠ر٢	١٠٩ر٣	١٠٤ر٨
١٩٣٤	١٠٧ر٨	١٠٢ر٧	١٠٥ر٣
١٩٣٥	١٠٦ر٧	٩٦ر٢	١٠١ر٥
١٩٣٦	١١٠ر٨	٩٩ر٣	١٠٥ر١
١٩٣٧	١١٦ر٤	٩٦ر٧	١٠٦ر٦

المصدر :

U.S. Census of Manufactures, Department of Commerce, **National Income Supplement to Survey of Current Bussiness, 1951.**

تبين هذه السلسلة اتجاها بطيئا صاعدا طويل الامد يمكن ان يعزى بالدرجة الاولى الى هبوط في درجة الاحتكار نتيجة لتقوية نقابات العمال بعد ١٩٣٣ والى هبوط في اسعار المواد الخام بالقياس الى تكاليف الاجور الى حد ما . والتقلبات الدورية انما هي صغيرة بوضوح . (اذا ما حذفت الرواتب في الزراعة ، والتعدين، والتشييد ، والنقليات . والخدمات ، فسيكون الرقم القياسي أقل اثناء الكساد بعض الشيء لان الرواتب تهبط أقل من الاجور بعض الشيء ؛ ولكن ليس من شك في بقاء التقلبات الدورية صغيرة) . وتعود هذه النتيجة على الاغلب الى التفاعل بين نفس العوامل التي تمخضت عن تحليل الحصة النسبية للاجور في القيمة المضافة الصناعات التحويلية .

وخلال الكساد ربما حدث ارتفاع في درجة الاحتكار في الصناعات التي «تدفع الاجور» ، ولكن انخفاض في اسعار المواد الخام بالقياس الى الاجور . والتغيرات في التركيب الصناعي للقطاع الخاص خلال البوار انما مالت الى خفض الحصة النسبية للاجور . في الواقع ، حدث تحول نسبي في توزيع الدخل القومي من الصناعات التي «تدفع الاجور» الى الصناعات الاخرى ؛ وكذلك ضمن مجموعة الصناعات التي «تدفع الاجور» من الصناعات ذات الحصة النسبية الاعلى الى ذات الحصة النسبة الادنى للاجور في الدخل الاجمالي . كانت هذه التحولات تعود بالدرجة الاولى الى الانخفاض الاكيد نسبيا خلال كساد النشاط الاستثماري . وهكذا يبدو ان التاثير السالب لارتفاع درجة الاحتكار والتغير في التركيب الصناعي على الحصة النسبية للاجور في الدخل الاجمالي اثناء الكساد ، انما يلغيه تقريبا تاثير الهبوط في اسعار المواد الخام بالقياس الى الاجور ، كما في الصناعات التحويلية .

والآن يمكن ان ندرس العلاقة بين الاجور والدخل القومي المنتج محليا في المملكة المتحدة اثناء الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨ (٦) . توجد سلسلتان للدخل القومي للفترة المبحوثة ؛ احداهما قام بتخمينها الاستاذ **أ.ل. بولي** (A.L. Bowly) والاخرى للاستاذ **جي. ر. س. ستون** (J.R.S. Stone) . ولكن يوجد تخمين الاستاذ بولي فقط لفاتورة الاجور. الا انه لحسن الطالع ، تتشابه الارقام القياسية لسلسلتي الدخل القومي للفترة المبحوثة تشابها كبيرا على الرغم من اختلاف قيمهما المطلقة .

---

٦ ـ كما ذكرنا من قبل (انظر الهامش ص ١٩٣) ، لا تنطبق سلسلة الدخل القومي المنتج محليا في المملكة المتحدة بالضبط على مفهوم الدخل الاجمالي للقطاع الخاص المعتمد من قبلنا لان الدخل القومي صاف من الاندثار ويشمل رواتب موظفي الدولة . ولكن يظهر في الفترة المبحوثة ان التغيرات في الحصة النسبية للاجور في الدخل القومي المعرف على هذا النحو انما هي مؤشرات للتغيرات المطابقة لمفهومنا .

يقدم الجدول (9.6) الارقام القياسية لنسب فاتورة الاجور (كما يخمنها الاستاذ بولي) الى سلسلتي الدخل القومي . ويبدو واضحا ان كلتا السلسلتين لا تظهران تقلبات دورية متميزة .

٦ ـ التغيرات الدورية في الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل القومي للقطاع الخاص .

عالجنا في أعلاه التغيرات في الحصة النسبية للاجور فقط في الدخل القومي. سندرس الان باختصار مسألة الحصة النسبية للعمل ككل في الدخل القومي للقطاع الخاص بإحتساب ليس الاجور فقط ، بل الرواتب ايضا . ان تطبيق نظرية توزيع الدخل على تحليل التغيرات طويلة الامد في الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل سيكون صعبا بالنظر لتعاظم اهمية الرواتب في مجموع التكاليف الثابتة والارباح كنتيجة لتزايد التركيز الصناعي . بيد انه من الممكن تمحيص التقلبات الدورية في الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل الاجمالي وهي ذات اهمية كبيرة .

الجدول (9.6) الارقام القياسية للحصة النسبية للاجور في الدخل القومي في المملكة المتحدة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨

السنة	فاتورة الاجور (بولي) بالنسبة الى الدخل القومي (بولي)	فاتورة الاجور (بولي) بالنسبة الى الدخل القومي (ستون)
١٩٢٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٣٠	٩٧ر٦	١٠٠ر٠
١٩٣١	٩٨ر٤	٩٨ر٨
١٩٣٢	٩٩ر٨	٩٩ر١
١٩٣٣	٩٥ر٣	٩٦ر٨
١٩٣٤	٩٦ر٩	٩٨ر٥
١٩٣٥	٩٦ر٨	٩٨ر٠
١٩٣٦	٩٦ر٧	٩٧ر٥
١٩٣٧	١٠٢ر٤	٩٧ر٩
١٩٣٨	٩٨ر١	٩٧ر٤

المصدر : A.L. Bowley, **Studies in National Income**; A.R. Prest, «**National Income of the U.K.**», **Economic Journal**, March 1942; **Board of Trade Journal** .

رأينا من قبل ان الحصة النسبية الاجور في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص تميل الى ان تكون مستقرة تقريبا في مجرى الدورة التجارية . بيد انه لا يمكن ان نتوقع ذلك بالنسبة الى الحصة النسبية للاجور والرواتب مجتمعين . امـــا الرواتب ، بسبب من طابع «التكاليف الثابتة» لها ، فمن المحتمل ان تنخفض بأقل من الاجور خلال الكساد وبأقل منها خلال الرواج . وهكذا ، فمن المتوقع ان تنقلب فاتورة الاجور والرواتب «الحقيقية» ، V ، بأقل من الدخل الاجمالي «الحقيقي» للقطاع الخاص ، Y (٧) ، في مجرى الدورة . وبالتبعية ، نستطيع ان نكتب

$$V = \alpha Y + B$$

حيث يكون B ثابتا موجبا في الامد القصير وان كان خاضعا لتغيرات طويلة الامد. اما المعامل α فهو أقل من ١ لان $V < Y$ و $B > 0$.والآن اذا ما قسمنا جانبـي المعادلة هذه على الدخل «الحقيقي» Y نحصل على

$$\frac{V}{Y} = \alpha + \frac{B}{Y} \qquad (9.2)$$

حيث يكون V/Y الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص . وطبيعي ان يزداد V/Y ، حينما يهبط الدخل «الحقيقي» ، Y . وهنا يمكن ان نلاحظ ان المعادلة (9.2) تكوّن حلقة في نظرية الدورة التجاريـــة المطوّرة في ادناه .

وسنطبق الان المعادلة (9.2) على المعلومات عن الولايات المتحدة للفتـــرة ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ . اذ يقدم الجدول **(9.7)** (٨) الحصة النسبية للاجور والرواتب(٩) في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص وقيمة هذا الدخل بأسعار ١٩٣٩ . وبموجب المعادلة (9.2) ، نرابط correlate ما بين الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل V/Y ومقلوب الدخل «الحقيقي» $1/Y$ وايضا مع الزمن t للسمـــاح بالاتجاه طويل الامد والممكن . (يحسب t بالسنوات من ١٩٣٥ ؛ وهي النقطة المتوسطة للفترة) . ثم نحصل على المعادلة الانحداريـــة (Regression equation) التالية :

$$\frac{V}{Y}100 = 42{\cdot}5 + \frac{707}{Y} + 0{\cdot}11t$$

---

٧ ـ نتصور ان كلا من فاتورة الاجور والرواتب والدخل الاجمالي للقطاع الخاص «مخفـــض» (deflated) بنفس الرقم القياسي للاسعار .

٨ ـ ينبغي ملاحظة ان الرواتب تشمل رواتب مجالس ادارة الاعمال وحري بها ان تكون اقرب الى الارباح .

٩ ـ استعمل «كمخفض» (Deflator) الرقم القياسي المتضمن في انكماش الناتج الاجمالي الحقيقي للقطاع الخاص المستعمل من قبل وزارة التجارة في الولايات المتحدة الامريكيه .

ويكون معامل الارتباط الزوجـــي (Double Correlation Coefficient) 0·926.
اما قيمة V/Y المحسوبة من المعادلة الانحدارية فمعروضة في الجدول (9.7) كذلك . وربما يعكس الاتجاه الموجب تأثير الهبوط في درجة الاحتكار وفي اسعار المواد الخام بالقياس الى تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور .

الجدول (9.7) الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ ــ ١٩٤١

السنة	الحصة النسبية الاجور والرواتب في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص $(V/Y).100$ (بالمئة)	الدخل الاجمالي للقطاع الخاص بأسعار ١٩٣٩ Y بليون دولار	الحصة النسبية المحسوبة للاجور والرواتب في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص (بالمئة)
١٩٢٩	٥٠ر٠	٧٤ر١	٥١ر٠
١٩٣٠	٥٢ر٤	٦٥ر٩	٥٢ر٦
١٩٣١	٥٥ر٠	٥٩ر٣	٥٤ر١
١٩٣٢	٥٧ر٩	٤٨ر٠	٥٧ر٠
١٩٣٣	٥٧ر٨	٤٦ر٩	٥٧ر١
١٩٣٤	٥٦ر٠	٥١ر٩	٥٥ر٨
١٩٣٥	٥٢ر٧	٥٧ر٧	٥٤ر٥
١٩٣٦	٥٣ر٤	٦٥ر٥	٥٣ر٢
١٩٣٧	٥٣ر٣	٦٩ر٠	٥٢ر٦
١٩٣٨	٥٣ر٢	٦٤ر٣	٥٤ر٢
١٩٣٩	٥٣ر٥	٦٨ر٨	٥٣ر٦
١٩٤٠	٥٢ر١	٧٥ر٩	٥٢ر٣
١٩٤١	٥١ر٤	٨٩ر٦	٥١ر٠

المصدر :

U.S. Department of Commerce, **National Income Supplement to Survey of Current Business, 1951.**

الفصل العاشر

النضال الطبقي و توزيع الدخل القومي

١ ـ نظرية التحول من الارباح الى الاجور مع ثبات الاسعار

حتى وقت قريب تماما ، كان القول : اذا ارتفعت الاجور هبطت الارباح بنفس المقدار (Pro tanto) . وعلى الرغم من عدم الاعتماد على قانون ساي ، أوليس بالدقة على الاقل ، في تحليل الظواهر الاخرى ، فلم يكن الحفاظ على القـــوة الشرائية موضع ريب في هذه الحالة . وتحليل الزيادة او النقصان في معدلات الاجور ينصب على العواقب المادية (physical) لهذا التحول المطلق من الارباح الى الاجور ، والعكس بالعكس . ثم التأكيد في حالة ارتفاع معدلات الاجور على اعادة بناء عدة راس المال بما ينسجم مع الانفاق الاعلى على السلع الاجرية (wage goods) والانفاق الادنى على الاستثمار والاستهلاك للرأسماليين ؛ وكذلك على الميل نحـــو البطالة الاكيد نتيجة لاحلال راس المال محل العمل الذي اصبح اغلى .

وعلى الرغم من ان عددا من الاقتصاديين يحاججون على هذا المنوال حتى اليوم، فان المغالطة في هذا النهج معروفة على نطاق واسع تماما ، حتى وان يجابههـــا الاقتصاديون المختلفون بأسلوب مختلف بعض الشيء . وتسري حجتي المقابلـــة

كالآتي . وفيها افترض نظاما اقتصاديا مغلقا وارتفاعا متناسبا في جميع معدلات الاجور .

افترض انه في امد قصير من الزمن ازدادت فاتورة الاجور نتيجة لرفع معدلات الاجور بـ ΔW . وقد نفترض واقعيا ان العمال ينفقون كل دخولهم وانهم ينفقونها مباشرة . وبالمفارقة مع هذا ، يمكن الافتراض ان حجم الاستثمار والاستهلاك للراسماليين انما يتحددان بقرارات تتخذ قبل الامد القصير المبحوث ولا يتأثران بارتفاع الاجور خلال تلك الفترة .

والآن اذا ما قسمنا الاقتصاد الى ثلاث دوائر تنتج ١ ـ السلع الاستثمارية ، و ٢ ـ السلع الاستهلاكية للراسماليين ، ٣ ـ السلع الاجرية ـ مدخلين في كل منها المنتوجات الوسيطة المعنية ـ فيترتب على ذلك ان الاستخدام في الدائرتين الاوليتين لا يتأثر بارتفاع الاجور . وهكذا بالرمز الى فاتورتي الاجور في هاتين الدائرتين المقيستين بمعدلات الاجور «القديمة» بـ W_1 و W_2 والى الزيادة الكسرية (Fraction) التي بموجبها ارتفعت الاجور بـ α نحصل للزيادة (Increment) في مجموع الاجور في الدائرتين (١) و (٢) على $\alpha(W_1+W_2)$. تهبط الارباح في هاتين الدائرتين بنفس المقدار (شريطة ان لا ترتفع اسعار منتوجاتهما وهي على كل حال مفترضة في الحجة التي تقوم على «ثبات على القوة الشرائية») .

ولكن الموقف في الدائرة (٣) مختلف تماما بسبب من الانفاق المباشر للايراد الاضافي للعمال الناجم عن ارتفاع الاجور . وعلى الاخص ، تساوي الزيادة في فاتورة الاجور في الدائرتين (١) و (٢) ، $\alpha(W_1+W_2)$ ، ولا بد لها من ان تسبب ارتفاعا في أرباح الدائرة (٣) بنفس المقدار . في الواقع ، تتكون أرباح هذه الدائرة من الايراد الناجم عن بيع السلع الاجرية التي لا يستهلكها العمال المستخدمون في هذه الدائرة الى عمال الدائرتين (١) و (٢) . وهكذا فان الزيادة في فاتورة الاجور في هاتين الدائرتين ، $\alpha(W_1+W_2)$ ، يؤول الى ارتفاع مساو في أرباح الدائرة(٣). وقد يحدث هذا إما عن طريق ارتفاع الانتاج في تلك الدائرة واما عن طريق ارتفاع اسعار منتوجاتها .

وكنتيجة لذلك يبقى مجموع الارباح دون تغيير ، حيث ان الغرم الناشىء في الدائرتين (١) و (٢) البالغ $\alpha(W_1+W_2)$ يقابله الغنم المساوي له في الدائرة (٣) . ويترتب على ذلك ان لا وجود لتحول مطلق من الارباح الى الاجور وان الحجة القائمة على قانون ساي انما كتبت على انها مغالطة ـ فيما يخص الامد القصير المبحوث على الاقل .

والاحتراز الاخير جوهري . لانه قد يحاجج ان الهبوط في حجم الاستثمار والاستهلاك الراسماليين كنتيجة لارتفاع الاجور رغم انه ليس مباشرا الا انه قد يحدث مع تأخر الى الامد القصير القادم مثلا . وقد يكون هذا صحيحا اذا ما قرر الرأسماليون على الاقل تخفيض استثمارهم واستهلاكهم بعد اتفاقهم على رفع الاجور مباشرة . ولكن حتى هذا ليس بمحتمل : لان قراراتهم تقوم على الخبرة

الجارية ؛ وهذا حسبما جاء اعلاه يبين ان لا وجود لخسارة في مجموع الارباح من جراء ارتفاع الاجور وهكذا فليس من سبب لتخفيض الاستثمار والاستهلاك للراسماليين في الفترة القادمة . اذا لم يتخذ مثل هذا القرار بالتخفيض فورا ولمجرد واقعة ارتفاع الاجور . فلن يتخذ ابدا . وكنتيجة لذلك فان الارباح لن تتضاءل في الفترة القادمة ايضا . وهكذا فان الحجة للتحول من الارباح الى الاجور كنتيجة لارتفاع الاجور التي تقوم على قانون ساي انما هي مغالطة حتى وان درسنا جميع تفرعات هذه الواقعة .

ويصدق القول نفسه بوضوح على تخفيض الاجور : حيث لن تحدث زيادة في الارباح في الامد القصير التالي له او لاحقا .

٢ ــ تاثير تغير الاسعار على توزيع الدخل القومي في ظل المنافسة الكاملة

افترضنا الى الان ان اسعار السلع الاستثمارية والاستهلاكية للراسماليين تبقى دون تغيير حينما ترتفع الاجور ، والتي كانت تستقيم مع نظرية التحول من الارباح الى الاجور الى حد ارتفاع الاجور . (يؤول القسم السابق بمعنى ما الى اثبات سخف المفهوم المخالف (reductio ad absurdum) لهذه النظرية) . ولكن في الحقيقة لا يحتمل ان تكون هذه هي الحال : فمن الحري بهذه الاسعار ان ترتفع تحت وطأة الزيادة في الاجر ــ ربما ليس في الامد القصير ومباشرة بعد ارتفاع الاجر بل لاحقا . ولكن لمناقشة هذه المسألة وكذلك المضاعفات الاخرى لارتفاع الاجر ــ او لانخفاضه ــ نحتاج الى مزيد من المعرفة عن تكوين السعر في النظام المبحوث .

سنتجرد أول ما نتجرد من العوامل الاحتكارية وشبه الاحتكارية ، اي سنفترض «المنافسة الكاملة» المزعومة . دعني اضف مباشرة ان هذا هو فرض غير واقعي تماما ليس للتطور الحالي للراسمالية فحسب ، بل حتى للاقتصاد الراسمالي المنافس المزعوم للقرون الخالية : من المؤكد ان هذه المنافسة كانت على الدوام وعلى العموم غير كاملة جدا . والمنافسة الكاملة حينما تنسى مكانتها الحقيقية كنموذج يسير انما تصبح اسطورة خطرة .

وكما يتبع من الحجة الواردة في القسم السابق ، يتم الحفاظ على حجم الاستثمار والاستهلاك للراسماليين في الامد القصير تبعا لارتفاع الاجر وبالتالي من بعده . وعلى افتراض المنافسة الكاملة ومنحيات العرض المنحدرة الى الاعلى عند نقطة ما ، فلا بد لارتفاع معدلات الاجر من ان تسبب صعودا متناسبا في الاسعار عند مستويات معينة من الانتاجات المعنية ــ ربما ليس في الامد القصير الاول ، بل لاحقا . وكنتيجة لذلك فان الارباح في الدائرتين (١) و (٢) سترتفع بما يتناسب مع الاجور ، اي $1+\alpha$ من المرات .

والآن من اليسير ان نبرهن على ان حجم انتاج واستهلاك السلع الاجرية يبقى

دون تغيير ايضا . في الواقع ، وفي مثل هذه الحال ، تزداد الارباح في الدائرة (٣) كما في الدائرتين الاخريين بالتناسب مع ارتفاع الاجر ، اي $1+\alpha$ من المرات ؛ والآن ، كما ذكر في القسم ١ ، تساوي الارباح في الدائرة (٣) الايراد من بيع السلع الاجرية الى عمال الدائرتين (١) و (٢) وعليه لا بد لها من الازدياد بما يتناسب مع الاجور في هاتين الدائرتين ، اي $1+\alpha$ من المرات . واذا ما ارتفع او انخفض حجم انتاج واستهلاك السلع الاجرية ، فلا يمكن ان تكون الحال على ما هي عليه .

وهكذا في ظل المنافسة الكاملة يبقى حجم الانتاج في الدوائر الثلاث جميعا دون تغيير بينما تزداد قيمته في كل منها بـ $1+\alpha$ من المرات . وفي هكذا تناسب يزداد مجموع فاتورة الاجور وكذلك مجموع الارباح ، اي يبقى توزيع الدخل القومي دون تغيير .

وبالتالي ، وبعد بيان المغالطة في النظرية التي تقوم على قانون ساي وتزعم ان لحركات الاجور تأثيرا مباشرا وكاملا على توزيع الدخل القومي ، نتوصل الان الى الطرف النقيض ، اي ليس لها من تاثير مطلقا على هذا التوزيع . الا ان هذه النتيجة تقوم على فرض المنافسة الكاملة الذي لا يمكن الدفاع عنه . في الحقيقة، باستثناء والتوغل في عالم المنافسة غير الكاملة واحتكارات القلة (oligopolies) فقط ، نستطيع الوصول الى اي نتيجة معقولة حول تاثير المساومة على الاجور في توزيع الدخل (١) .

٣ ـ تاثير العوامل الاحتكارية وشبه الاحتكارية في السعر

في الحقيقة ، يمكن تمثيل قسم رئيسي من الاقتصاد تمثيلا يبدو مقنعا بنموذج مختلف تماما عن المنافسة الكاملة . اذ يتوصل كل مشروع في صناعة ما الى السعر للمنتوج p برفع (Marking - up) تكلفته المباشرة u المكونة من متوسط تكاليف الاجور **زائدا** المواد الخام ليغطي التكاليف الثابتة ويحقق الارباح . ولكن الارتفاع يتوقف على «المنافسة»، اي على علاقة السعر الناشيء p بالمتوسط المرجح لسعر هذا المنتوج للصناعة ككل . او :

---

١ ـ نجردنا هنا من تاثير الارتفاع في مستوى السعر على معدل الفائدة بافتراض ان عرض النقد من قبل البنوك انما هو مرن ضمنا . وبخلافه فان الطلب الاعلى على النقد سيؤدي الى رفع سعر الفائدة مما يؤثر تاثيرا سالبا على الاستثمار وبالتالي على الارباح . ويبدو من غير المحتمل ان يكون لمثل هذا الاثر اي اهمية اكبر ، خاصة لان التغيرات في سعر الفائدة المصرفي the bank rate يعكس على نطاق أضيق بكثير في معدل الفائدة طويل الامد .

$$\frac{p-u}{u} = f\left(\frac{\bar{p}}{p}\right) \qquad (10.1)$$

حيث تكون f دالة متزايدة : كلما كانت p ادنى بالقياس الى $\bar{p}$ ، ثم تحديد ارتفاع اعلى . ومن القاعدة (10.1) نحصل على :

$$p = u\left[1 + f\left(\frac{\bar{p}}{p}\right)\right] \qquad (10.2)$$

ينبغي ملاحظة ان الدالة f قد تختلف باختلاف المشروعات في صناعة ما . وهي تعكس الآثار شبه الاحتكارية المشار اليها في اعلاه والناجمة عن المنافسة غير الكاملة او احتكار القلة . كلما كانت هذه العوامل اكثر شدة ، كان $f(\bar{p}/p)$ المقابل للعلاقة المعطاة $\bar{p}/p$ اعلى . وستختلف الاسعار p على العموم باختلاف المشروعات بسبب من الفروق في التكاليف المباشرة u وبسبب من تلك التي تنطوي عليها الدول f .

نظام الاسعار محدد ، في الواقع ، مع s من المشروعات في صناعة ما سيوجد $s+1$ من القيم السعرية المراد تحديدها ، اي $p_1, p_2, \ldots p_s, \bar{p}$ ، وتفس العدد من المعادلات : s معادلات من النمط (10.2) ومحدد واحد هو $\bar{p}$ بمقياس $p_1, p_2, \ldots p_s$.

اذا ازدادت كل التكاليف المباشرة u ، مع الدوال المعطاة f ، زيادة هي $1+\alpha$ ، من المرات ، كذلك ستكون كل الاسعار $p_1, p_2, \ldots p_s$. في الواقع، يستوفي هذا الحل المعادلات (10.2) لان u بالفرض تزداد $1+\alpha$ من المرات وتبقى $\bar{p}/p$ دون تغيير .

ولكن اذا ازدادت الكلفة المباشرة u_k لمشروع واحد فقط (مع دوال معطاة f مرة اخرى) ، من اليسير ان نرى p_k يزداد بنسبة اقل لان $\bar{p}$ لن يرتفع حينئذ بنفس نسبة ارتفاع u_k .

٤ ــ شرط ثبات الدوال (f) في الصناعات التي تناسبها الدوال

بما ان الاسعار لمنتوج ما p هي على العموم غير متساوية ، فان ما جاء اعلاه ينطبق على وجه الدقة على المنافسة غير الكاملة او احتكار القلة التفاضلي (differential oligopoly) وليس على احتكار القلة غير التفاضلي (Non - differential) او الاحتكار (Monopoly) . ولكن ، في الحقيقة ، ان لمعظم المنتوجات اسعارا تفاضلية (Differential prices) ، ما عدا المواد الخام الاساسية التي تنتج في ظروف تقترب من المنافسة الكاملة (دعنا لا ننسى انه قد يكون للمنتوجات المتماثلة تماثلا مطلقا وتكاليف نقلها واحدة ولكن فترات تسليمها مختلفة واسعارها مختلفة) .

وعليه يبدو تقريبا معبرا نسبيا عن الاقتصاد الواقعي اذا ما افترضناه مكونا من النموذج الموصوف في اعلاه بينما قطاع المواد الخام الاساسية فيه يطابق

تكوين اسعارها اسعار المنافسة الكاملة .

لنتصور انه في اقتصاد مغلق من هذا النمط تزداد معدلات الاجور في جميع الصناعات بما يتناسب مع $1+\alpha$ من المرات . ويتعين من ذلك بيسر ان جميع الاسعار ستزداد ايضا بـ $1+\alpha$ من المرات **شريطة ان تبقى الدوال** f **في الصناعات التي تناسبها الدوال دون تغيير** . ويتعين انه اذا ما استوفيت هذه الشروط فينبغي ان نتوصل الى نفس النتيجة التي تم التوصل اليها في الاقتصاد المنافس الكامل في القسم ٢ ـ الا وهي ان الزيادة العامة في الاجور النقدية في اقتصاد مغلق لا تغير من توزيع الدخل القومي . ويصدق القول نفسه على حالة انخفاض الاجور النقدية . ولكن ستكون حجتنا هي ان الدوال f انما تتوقف على نشاط نقابات العمال .

٥ ـ دور نقابات العمال في تغيير الدوال

ان وجود الارتفاعات العالية في الاسعار يشجع نقابات العمال القوية على التساوم من اجل اجور اعلى لانها تعرف ان المشروعات قادرة على «تحمل» دفعها. اذا ما اجيبت طلباتها ولكن بقيت الدوال f دون تغيير، فان الاسعار سترتفع ايضا. وهذا سيقود الى جولة جديدة من المطالبات بالاجور الاعلى وستطرد العملية مع ارتفاع مستويات الاسعار . ولكن من المؤكد ان لا ترغب صناعة ما في مثل هذه العملية التي تجعل منتوجاتها غالية اكثر فاكثر وهكذا تكون اقل تنافسية من منتوجات الصناعات الاخرى (٢) . والخلاصة : ان قوة نقابات العمال تحد من ارتفاعات الاسعار ، اي انها تجعل قيم $f(\bar{p}/p)$ اقل مما تكون عليه الحال بخلاف ذلك .

والآن تفصح هذه القوة عن نفسها في مدى الزيادات في الاجور المطلوبة والمتحققة . اذا ما عبرت الزيادة في الطاقة التساومية عن نفسها في انجازات رائعة ، يوجد تحول نازل في الدوال $f(\bar{p}/p)$ وهبوط في الارتفاعات . حينئذ ستحدث اعادة توزيع للدخل القومي من الارباح الى الاجور . ولكن اعادة التوزيع هذه ستكون اقل بكثير مما كان سيحصل لو كانت الاسعار مستقرة . فالارتفاع في الاجور «يتحول الى المستهلكين» الى حد كبير . وزيادات الاجور «العادية» هي عادة تترك الدوال f دون ان تتاثر بينما بخلاف ذلك تميل الارتفاعات في الاسعار الى ان تكون اعلى بالنظر لارتفاع انتاجية العمل .

---

٢ ـ على الرغم من حقيقة اننا افترضنا لغرض التبسيط ان جميع معدلات الاجور ترتفع بنفس النسبة وفي آن واحد ، فاننا نعتبر ان التساوم يتوالى على الصناعات (الواحدة تلو الاخرى) .

٦ ـ دور نقابات العمال في الاستخدام والانتاج

لنتصور ان الارتفاع الهائل في الاجر يخفض من الارتفاعات في الاسعار بعض الشيء بحيث تحدث اعادة توزيع للدخل القومي من الارباح الى الاجور . والآن ينعين على ما جاء في القسم ١ ان الارباح في الدائرة ٣ ستزداد بنفس نسبة الزيادة في معدلات الاجور . ولكن ، نظرا لاعادة توزيع الدخل من الارباح الى الاجور كنتيجة لانخفاض الارتفاعات في الاسعار هناك ، فان فاتورة الاجور في الدائرة ٣ تزداد بأكثر من معدلات الاجور ، اي يوجد ارتفاع في الاستخدام والانتاج هناك . وبالتالي فان الانتاج والاستخدام لن يتغيرا في الدائرتين ١ و٢ بينما يرتفعان في الدائرة ٣ . او ان حجم الاستثمار والاستهلاك للراسماليين لن يتغيرا ، ولكن الاستهلاك للعمال سيرتفع . وسيكون مثل هذا التوسع في مجموع الانتاج والاستخدام ممكنا بسبب من حقيقة ان نموذجنا لتحديد السعر شبه الاحتكاري، كما طورناه في القسم ٣ ، انما يفترض وجود الطاقات الزائدة من قبل .

اما بخصوص القيمة (النقدية) لفاتورة الاجور فانها بوضوح سترتفع بنسبة اعلى من معدلات الاجور . ولكن مجموع الارباح سيزداد **باقل** من معدلات الاجور: في الواقع ، تزداد أرباح الدائرة (٣) بالتناسب مع معدلات الاجور ، حيث يبقى الاستخدام في الدائرتين (١) و(٢) على ما هو عليه ؛ ولكن الارباح في الدائرتين الاخريين تزداد بأقل من معدلات الاجور كنتيجة لهبوط الارتفاعات في الاسعار هناك (٢) .

اذا ما ضعفت قوة نقابات العمال فان العملية الموصوفة اعلاه ستنعكس . اذ سيبقى الاستخدام والانتاج في الدائرتين (١) و (٢) على حالهما ، ولكنهما سيهبطان في الدائرة (٣) . او ان حجم الاستثمار والاستهلاك للراسماليين سيبقيان دون تغيير والاستهلاك للعمال سيهبط . وهكذا فان مجموع الانتاج والاستخدام سيهبطان . وستهبط قيمة فاتورة الاجور بأكثر من معدلات الاجور بينما ستهبط قيمة الارباح بأقل من معدلات الاجور (٤) .

بما ان الهبوط في الارتفاعات في الاسعار يميل الى زيادة مجموع الانتاج ، فهذا سيؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الخام الاساسية ، وهي الخاضعة لشروط

---

٢ ـ بيد ان هذا يخضع للاحتراز التالي . اذ نتيجة للزيادة في مجموع الانتاج يوجد ارتفاع في اسعار المواد الخام الاساسية ، تلك المستعملة سواء في الدائرة ـ١ـ او ـ٢ـ والدائرة ـ٣ـ الى جانب سلع اخرى . وقد يلغي هذا ، وان لم يكن محتملا جدا ، اثر الهبوط في الارتفاعات في اسعار الدائرتين ـ١ـ و ـ٢ـ على توزيع الدخل بين الارباح والاجور . ولكن على اية حال ، سيرتفع مجموع الارباح بنسبة اقل من مجموع فاتورة الاجور .

٤ ـ خاضع لاحتراز شبيه بذلك المذكور في الهامش السابق .

المنافسة الكاملة ، بالقياس الى الاجور . وكنتيجة لذلك فسيحد من الزيادة في الانتاج والاستخدام بعض الشيء . وبنفس الاسلوب سيقوم هذا العامل بالحد بعض الشيء من الهبوط في الانتاج والاستخدام الناجم عن الزيادة في الارتفاعات في الاسعار .

يتبين مما تقدم ان ارتفاع الاجر الذي يكشف عن زيادة في قوة نقابات العمال يقود ـ على العكس من تعاليم الاقتصاد الكلاسي ـ الى زيادة في الاستخدام . وبالمقابل ، فان انخفاض الاجور الذي يكشف عن ضعف في قوتها التساومية يقود الى هبوط في الاستخدام . والوهن الذي يعتري نقابات العمال في الكساد ويظهر في السماح للاجور بالانخفاض انما يساهم في تكثيف البطالة لا في تخفيضها .

٧ ـ النضال الطبقي محدِدا مشاركا لتوزيع الدخل القومي

يتعين مما تقدم ان النضال الطبقي المعكوس في مساومة نقابات العمال قد يؤثر في توزيع الدخل القومي ولكن باسلوب اكثر رصانة مما يعبر عنه المذهب الفج : حينما ترتفع الاجور ، تنخفض الارباح بنفس المقدار . وقد ثبت خطأ هذا المذهب كلية . وما يحدث من التحولات هي : (أ) مرتبطة بالانتشار الواسع للمنافسة غير الكاملة واحتكار القلة في النظام الراسمالي ؛ و (ب) هي محصورة ضمن حدود ضيقة نسبيا . غير ان عملية المساومة يوما بعد يوم انما هي محدد مشارك (Codeterminent) مهم في توزيع الدخل القومي .

ينبغي ملاحظة انه من الممكن ابتداع اشكال اخرى من النضال الطبقي غير المساومة على الاجر ، والتي تؤثر في توزيع الدخل القومي باسلوب مباشر اكثر . فمثلا قد تتخذ الاجراءات لتخفيض تكاليف المعيشة . ويمكن ان يتحقق الاخير بالرقابة على الاسعار (Price - Control) ولكن قد يصعب ادارتها . بيد انه يوجد بديل عن ذلك : دعم اسعار السلع الاجرية بالمنح التي يتم تمويلها بالضرائب المباشرة على الارباح . وعرضا ان مثل هذه العملية سوف لا يؤثر على مجموع الارباح الصافية : والحجة هي نفسها المعتمدة في القسم ١ في حالة زيادة الاجور . ويصح القول نفسه على تأثير الرقابة على الاسعار . وان لم يكن ممكنا تنفيذ مثل هذه الاجراءات من قبل الاحزاب السياسية المرتبطة بنقابات العمال في البرلمان ، يمكن استعمال قوة نقابات العمال لتعبئة حركات الاحزاب المساندة . ليست المساومة الكلاسية يوما بعد يوم هي الطريق الوحيد للتأثير على توزيع الدخل القومي لصالح العمال .

٨ ـ شرط الطاقة الانتاجية الزائدة

من الممكن اعادة توزيع الدخل من الارباح الى الاجور ؛ كما هو موصوف في

القسمين الاخيرين، اذا ما وجدت طاقة زائدة (Excess) فقط ، وبخلافه فمن المستحيل زيادة الاجور بالقياس الى اسعار السلع الاجرية لان الاسعار يحددها الطلب ، وتصبح الدوال f في خبر كان . ونعود حينئذ الى الموقف الموصوف في القسم٢ حيث لا يمكن لارتفاع الاجور ان يؤول الى اعادة توزيع الدخل .

ستعود السيطرة على اسعار السلع الاجرية في ظل الظروف الى ندرات (Scarcities) في السلع وتوزيع اعتباطي . ويمكن ايضا لدعم اسعار السلع الاجرية بالمنح الممولة بالضرائب المباشرة على الارباح) خفض الاسعار في الامد الطويل فقط من خلال تحفيز الاستثمار في صناعات السلع الاجرية .

بيد انه ينبغي ملاحظة انه حتى في الراسمالية المعاصرة ، حيث يتم تفادي الكسادات العميقة نتيجة التدخل الحكومي ، ما تزال على العموم بعيدة نسبيا عن مثل هذه الحال من الاستغلال الكامل للموارد . وتظهر هذه في اجلى صورها في حقيقة ان اسعار السلع تامة الصنع **انها** تتحدد على اساس الكلفة ولا تتحدد بالطلب .

الفصل الحادي عشر

محددات الأرباح

١ ـ نظرية الارباح في نموذج مبسط

يمكن ان ندرس اول ما ندرس محددات الارباح في اقتصاد مغلق حيث يكون الانفاق الحكومي والضرائب كميتين مهملتين . وهكذا سيساوي الناتج القومي الاجمالي (Gross National Product) مجموع الاستثمار الاجمالي (Gross Investment) (في راس المال الثابت والمخزونات) والاستهلاك . وتقسم قيمة الدخل القومي الاجمالي بين العمال والرأسماليين ، اذ لا يدفع شيء للضرائب تقريبا . ويتألف دخل العمال من الاجور والرواتب . بينما يشمل دخل الرأسماليين او الارباح الاجمالية (Gross Profits) الاندثار والارباح غير الموزعة ، ومقسوم الارباح (Dividends) والسحوبات من الاعمال غير المسجلة ، والريع والفائدة . وهكذا تكون لدينا الميزانية العامة (Balance Sheet) التالية للناتج القومي الاجمالي ، حيث نميز ما بين الاستهلاك الرأسماليين والاستهلاك للعمال.

الارباح الاجمالية	الاستثمار الاجمالي
الاستهلاك للرأسماليين	الاجور والرواتب
الاستهلاك للعمال	
الناتج القومي الاجمالي	**الناتج القومي الاجمالي**

اذا ما افترضنا الفرض الاضافي وهو ان العمال لا يدخرون ، حينئذ يساوي الاستهلاك للعمال دخلهم . وحينئذ يتعين مباشرة ان :

الارباح الاجمالية = الاستثمار الاجمالي + الاستهلاك للرأسماليين .

ما مغزى هذه المعادلة ؟ هل هذا يعني ان الارباح في فترة معينة انما تحدد الاستهلاك الراسماليين والاستثمار او على العكس من ذلك ؟ يتوقف الجواب على هذا السؤال على اي من هذه العناصر يخضع لقرارات الراسماليين مباشرة . والآن ، واضح ان الراسماليين قد يقررون ان يستهلكوا ويستثمروا في فترة معينة اكثر مما في الفترة السابقة لها ، ولكنهم لا يستطيعون ان يقرروا ان يكسبوا اكثر .

اذا كانت الفترة المبحوثة قصيرة ، فقد نقول ان الاستثمار والاستهلاك للراسماليين انما تحددهما قرارات متخذة في **الماضي** . لان تنفيذ طلبات الاستثمار يستغرق بعض الوقت ، ويستجيب الاستهلاك للرأسماليين الى التغيرات في العوامل التي تؤثر عليها مع بعض التاخير فقط .

اذا كان الراسماليون على الدوام يقررون ان يستهلكوا ويستثمروا في فترة معينة ما كسبوه في الفترة السابقة ، فان الارباح في الفترة المعنية ستكون مساوية لتلك في الفترة السابقة . وفي مثل هذه الحالة تبقى الارباح ساكنة ، مما يجعل تفسير المعادلة الواردة في اعلاه غير ذي بال . ولكن ذلك **ليس** كذلك . فعلى الرغم من ان الارباح في الفترة السابقة انما هي احدى المحددات المهمة للاستهلاك وللاستثمار للرأسماليين ، فان الراسماليين عموما **لا** يقررون ان يستهلكوا ويستثمروا في فترة معينة بالضبط ما كسبوه في الفترة السابقة . هذا هو ما يفسر سبب **عدم** سكون الارباح ، بل تقلبها عبر الزمن .

تقتضي الحجة المذكورة بعض التحفظات . فقرارات الاستثمار السابقة قد لا تحدد حجم الاستثمار في فترة معينة تحديدا تاما ، بالنظر لتراكم غير متوقع او لهبوط في الخزين . ولكن يبدو ان اهمية هذا العامل غالبا ما كانت عرضة للمبالغة .

اما التحفظ الثاني فينشأ من حقيقة ان قرارات الاستهلاك والاستثمار انما تتخذ عادة بالمقاييس الحقيقية . وقد تتغير الاسعار في نفس الوقت . فمثلا ، قد تكلف قطعة من عدة راس المال المطلوبة الان اكثر مما كانت تكلفه حين الطلب . ولتغلب على هذه الصعوبة ، سيفترض حساب جانبي المعادلة بالاسعار الثابتة (Constant Prices) .

والآن ، يمكن ان نتوصل الى ان الارباح الاجمالية الحقيقية في فترة قصيرة معينة انما تحددها قرارات الراسماليين بالنسبة الى الاستهلاك والاستثمار من قبلهم المكونة في الماضي ، تخضع للتصحيح فيما يخص تغيرات غير متوقعة في حجم الخزين .

ومن المجدي لفهم المسائل المبحوثة ان نعرض ما ورد اعلاه من زاوية مختلفة

بعض الشيء . تصور انه «مواصلة «مخططات اعاده الانتاج» (Reproduction Schemes) الماركسية ، تقسم مجموع الاقتصاد الى ثلاث دوائر : الدائرة ١ المنتجة للسلع الاستثمارية ، والدائرة ٢ المنتجة للسلع الاستهلاكية للرأسماليين ، والدائرة ٣ المنتجة للسلع الاستهلاكية للعمال . سيجد الرأسماليون في الدائرة ٣ ، بعد بيعهم للعمال مقدارا من السلع الاستهلاكية مقابل أجورهم ، انه ما يزال بين ايديهم من السلع الاستهلاكية فائض مساو لارباحهم . وهذه السلع ستباع الى العمال في الدائرة ١ والدائرة ٢ ، ولما كان العمال لا يدخرون فانها ستساوي دخولهم . وهكذا ، فان مجموع الارباح سيساوي مجموع الارباح في الدائرة ١ ، والارباح في الدائرة ٢ . والاجور في هاتين الدائرتين : او ، الارباح الكلية انما تساوي قيمة الانتاج لهاتين الدائرتين — او بكلمة اخرى ، تساوي قيمة انتاج السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية للرأسماليين .

ان انتاج الدائرة ١ والدائرة ٢ سيحددان ايضا انتاج الدائرة ٣ ، اذا ما كان التوزيع بين الاجور والارباح في جميع الدوائر معلوما . فسيرفع انتاج الدائرة ٣ حتى النقطة التي تتساوى عندها الارباح المكتسبة من ذلك الانتاج واجور الدائرتين ١ و ٢ .

ويوضح ما تقدم دور «عوامل التوزيع» ، اي العوامل التي تحدد توزيع الدخل القومي (كدرجة الاحتكار) في نظرية الارباح . عندما يفترض ان الارباح تتحدد بالاستهلاك والاستثمار للرأسماليين ، فان دخل العمال (الذي يساوي استهلاك العمال هنا) هو الذي تحدده «عوامل التوزيع» . وعلى هذا النحو ، يشترك الاستهلاك والاستثمار للرأسماليين و«عوامل التوزيع» في تحديد الاستهلاك للعمال ، وبالتالي الناتج والاستخدام القوميين . فسيرفع الناتج القومي حتى النقطة التي تتساوى عندها الارباح المقتطعة منه بموجب «عوامل التوزيع» ومجموع الاستهلاك والاستثمار للرأسماليين (١) .

٢ — الحالة العامة

الان ، يمكن انه بتجاوز نموذجنا المبسط الى الوضع الواقعي حيث لا يكون

---

١ — تقوم الحجة المذكورة في اعلاه على افتراض العرض المرن ... ولكن اذا كان انتاج السلع الاستهلاكية للعمال في مستوى الطاقة الانتاجية ، فان اية زيادة في الاستهلاك للرأسماليين او الاستثمار ستؤدي الى مجرد ارتفاع في اسعار هذه السلع . وفي مثل هذه الحال ، فان الارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية للعمال هو الذي سيرفع من الارباح في الدائرة ٣ حتى النقطة التي تتساوى عندها الارباح مع المقادير الاعلى للاجور في الدائرتين ١ و٢ . اما معدلات الاجور الحقيقية، فهبط عاكسة حقيقة ان فائورة الاجور المزايدة تفاقم عرضا غير مغير من السلع الاستهلاكية .

الاقتصاد مغلقا ، وحيث الانفاق الحكومي والضرائب كميات غير مهملة . عندئذ يساوي الناتج القومي الاجمالي مجموع الاستثمار الاجمالي ، والاستهلاك ، والانفاق الحكومي على السلع والخدمات ، وفائض الصادرات على الواردات (هنا يمثل «الاستثمار» الاستثمار الخاص ، حيث يدخل الاستثمار العام ضمن الانفاق الحكومي على السلع والخدمات) . وبما ان قيمة الانتاج تقسم بين الراسماليين والعمال او تدفع للضرائب ، فان قيمة الناتج القومي الاجمالي من جانب الدخل يساوي الارباح الاجمالية صافية من الضرائب ، والاجور والرواتب صافية من الضرائب ، زائدا جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وهكذا نحصل على الميزانية العامة التالية للناتج القومي الاجمالي :

الارباح الاجمالية	الاستثمار الاجمالي
فائض التصدير	صافيا من الضرائب (المباشرة)
الانفاق الحكومي على السلع والخدمات	الاجور والرواتب
الاستهلاك الراسماليين	صافية من الضرائب (المباشرة)
الاستهلاك للعمال	الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)
الناتج القومي الاجمالي	**الناتج القومي الاجمالي**

ينفق جزء من الضرائب على التحويلات (Transfers) كالمنافع الاجتماعية (Social Benefits) ، بينما الجزء الباقي يستعمل في تمويل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات . لنطرح من جانبي الميزانية العامة ، الضرائب ناقصا التحويلات . ومن جانب الدخل ، ستختفي مادة «الضرائب» ، وسنضيف التحويلات الى الاجور والرواتب . ومن الجانب الآخر ، سيساوي الفرق بين الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والضرائب ناقصا التحويلات العجز في الميزانية . وهكذا فان الميزانية العامة ستكون كما يلي :

الارباح الاجمالية	الاستثمار الاجمالي
صافية من الضرائب	فائض التصدير
الاجور والرواتب والتحويلات	عجز الميزانية
صافية من الضرائب	الاستهلاك الراسماليين
	الاستهلاك العمال
الناتج القومي الاجمالي	**الناتج القومي الاجمالي**
ناقصا الضرائب زائدا التحويلات	ناقصا الضرائب زائدا التحويلات

والآن عندما نطرح من كلا الجانبين الاجور والرواتب والتحويلات صافية من الضرائب ، نحصل على المعادلة التالية :

الارباح الاجمالية صافية من الضرائب = الاستثمار الاجمالي + فائض التصدير + عجز الميزانية − ادخار العمال + استهلاك الراسماليين

وهكذا تختلف هذه المعادلة عن معادله النموذج المبسّط في انه بدلا من الاستثمار ، الان ، لدينا الاستثمار زائدا فائض التصدير زائدا عجز الميزانية ناقصا الادخارالعمال . بيد انه من الواضح ان علاقتنا السابقة ما تزال قائمة اذا ما افترضنا ان كلتا الميزانية والتجارة الخارجية متوازنتان وانالعمال لا يدخرون، اي:

الارباح الاجمالية بعد الضريبة = الاستثمار الاجمالي + الاستهلاك للرأسماليين

وحتى اذا ما افترضنا هذه الفروض ، فالنظام اكثر واقعية بكثير من النموذج المبسط الاول ، وما تزال جميع حجج القسم السابق قائمة . غير انه مما ينبغي ان نتذكره اننا نعالج ، الان ، الارباح بعد الضريبة ، بينما لم تثر هذه المسالة في النموذج المبسط الاول لافتراض ان الضرائب مهملة .

٣ ـ الادخار والاستثمار

لنطرح من جانبي المعادلة العامة للارباح (انظر الصفحة السابقة) الاستهلاك للراسماليين ونضفالادخارات للعمال . فنحصل على

الادخارات الراسماليين الاجمالية	الاستثمار الاجمالي
الادخارات للعمال	فائض التصدير
	عجز الميزانية
مجموع الادخارات الاجمالية	**مجموع الادخارات الاجمالية**

وهكذا فان مجموع الادخارات انما يساوي مجموع الاستثمار الخاص، وفائض التصدير ، وعجز الميزانية ، بينما يكون من الطبيعي ان تساوي الادخارات الراسماليين هذا المجموع الاخير ناقصاالادخارات العمال .

والآن اذا افترضنا ان التجارة الخارجية وميزانية الحكومة كلتيهما متوازنتان نحصل على :

الادخار الاجمالي = الاستثمار الاجمالي

واذا ما افترضنا ، فوق ذلك ، ان العمال لا يدخرون ، يكون لدينا :

الادخار الاجمالي للراسماليين = الاستثمار الاجمالي

وهذه المعادلة مكافئة للمعادلة

الارباح الاجمالية = الاستثمار الاجمالي + استهلاك الراسماليين

لانه من الممكن استخلاصها من المعادلة الاخيرة باستخراج الاستهلاك الراسماليين من الجانبين .

ينبغي التأكيد على المساواة بين الادخار والاستثمار زائدا فائض التصدير زائدا عجز الميزانية في الحالة العامة ـ او الاستثمار بمفرده في الحالة الخاصة ـ انما هي نافذة في جميع الاحوال . وهي ستكون ، على الخصوص ، مستقلة عن مستوى سعر الفائدة الذي كان في النظرية الاقتصادية من المألوف اعتباره العامل الموازن بين الطلب على راس المال الجديد والعرض منه . وفي المفهوم الحالي فبمجرد تنفيذ الاستثمار ، انه يوفر اوتوماتيا الادخار الضروري لتمويله . حقا ، في نموذجنا المبسط ، تكون الارباح لفترة معينة هي الناتج المباشر للاستهلاك وللاستثمار للرأسماليين في تلك الفترة . اذا ازداد الاستثمار بمقدار معين ، فان الادخار من الارباح يرتفع بنفس المقدار .

وللتعبير عن ذلك بشكل ملموس اكثر : اذا زاد بعض الرأسماليين من استثمارهم باستخدام احتياطياتهم السائلة لهذا الغرض ، فان أرباح الرأسماليين الآخرين سترتفع بالمقدار نفسه ، وهكذا فان الاحتياطيات السائلة المستثمرة ستتحول الى املاكهم . اذا تم تمويل الاستثمار الاضافي بالائتمان المصرفي ، فان انفاق المقادير موضوع البحث سيؤدي الى تراكم مقادير مساوية من الارباح المدخرة كودائع مصرفية . وهكذا سيجد الرأسماليون المستثمرون من الممكن اصدار سندات الى الحد ذاته ؛ ومن ثم تسديد الائتمان المصرفي .

واحدى العواقب المهمة المترتبة على ما جاء اعلاه هي انه من غير الممكن تحديد سعر الفائدة بالطلب على راس المال الجديد والعرض منه لان الاستثمار « يمول نفسه » ...

٤ ـ تأثير فائض التصدير وعجز الميزانية

غالبا ما سنفترض فيما يلي ان ميزانية الحكومة متوازنة ، وان ميزان التجارة (Balance of Trade) متوازن ، وان ادخارات العمال صفر ، مما سيساعدنا على ان نقيم حجتنا على المساواة بين الارباح بعد الضرائب وبين مجموع الاستثمار الاجمالي والاستهلاك للرأسماليين . ولكن من المجدي الان ان نقول شيئا عن تأثير فائض التصدير وعجز الميزانية على الارباح .

حسبما جاء في القاعدة المثبتة في اعلاه ، تساوي الارباح الاستثمار زائدا فائض التصدير زائدا عجز الميزانية ناقصا ادخارات العمال زائدا الاستهلاك للرأسماليين . ويتعين مباشرة من ذلك ان اي زيادة في فائض التصدير انما تزيد الارباح بنفس المقدار ، ما بقيت المكونات الاخرى دون تغيير . والآلية اللازمة هي نفس الآلية الموصوفة على ص ٢١٣) . فقيمة الزيادة في الانتاج لقطاع التصدير انما تقابلها الزيادة في ارباح واجور ذلك القطاع . غير ان الاجور ستنفق على السلع الاستهلاكية . وهكذا فان انتاج السلع الاستهلاكية للعمال سيتوسع الى النقطة التي تتساوى عندها الزيادة في الارباح الناجمة عن هذا الانتاج ومقادير

الاجور الاضافية في قطاع التصدير (٢) .

يتعين مما تقدم ان فائض التصدير يمكّن الارباح من الزيادة على المستوى الذي كان ليتحدد بالاستهلاك والاستثمار للراسماليين. ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى الصراع على الاسواق الخارجية . فرأسماليو قطر قادر على انتزاع اسواق خارجية من الاقطار الاخرى انما يجعلهم قادرين على زيادة ارباحهم على حساب راسماليي الاقطار الاخرى . وبالمثل ، فقد يحقق المتربول الكولونيالي فائض تصدير من خلال الاستثمار في توابعه (Dependencies) (٣) .

لعجز الميزانية تأثير مماثل لفائض التصدير. وهو كذلك يسمح للارباح بالازدياد فوق المستوى الذي يحدده الاستثمار الخاص والاستهلاك للراسماليين . ويمكن بمعنى ما اعتبار عجز الميزانية بمثابة فائض تصدير اصطناعي . ففي حالة فائض التصدير ، يستلم القطر عن صادراته اكثر مما يدفع عن وارداته . وفي حالة عجز الميزانية يستلم القطاع الخاص في الاقتصاد من الانفاق الحكومي اكثر مما يدفع من ضرائب . والجزء المقابل لفائض التصدير انما هو زيادة مديونية الاقطار الاجنبية للقطر المبحوث . والجزء المقابل لعجز الميزانية انما هو زيادة مديونية الحكومة للقطاع الخاص . ويوائد هذان الفائضان من المقبوضات على المدفوعات الارباح بالطريقة نفسها .

وما جاء في أعلاه يبين بوضوح اهمية الاسواق «الخارجية» (بما في ذلك ما تخلقه عُجوز الميزانية) لاقتصاد راسمالي . فمن دون مثل هذه الاسواق ، تكون الارباح مشروطة بقدرة الراسماليين على الاستهلاك او القيام بالاستثمار الرأسمالي. ان فائض التصدير وعجز الميزانية هما اللذان يمكّنان الراسماليين من جني الارباح التي تربو على مشترياتهم من السلع والخدمات .

والرباط بين الارباح «الخارجية» والامبريالية واضح . اذ يمكن النظر الى القتال من اجل تقسيم الاسواق الاجنبية ، وهي التي تخلق الفرص الجديدة لتصدير راس المال المرتبط بتصدير السلع ، على انه بمثابة توجه نحو فائض

---

٢ ـ اذا كان انتاج السلع الاستهلاكية للعمال في مستوى الطاقة الانتاجية ، فان اسعار هذه السلع سترتفع حتى النقطة التي تزداد عندها الارباح من هذا الانتاج بمقدار الاجور الاضافية في قطاع التصدير (انظر الهامش على ص ٢١٣)) .

٣ ـ لا حاجة لان يقترن الاقراض الخارجي من قطر معين بتصدير السلع من ذلك القطر . اذا اقرض القطر أ القطر ب ، يستطيع القطر الاخير ان ينفق الايراد من القرض في القطر ج ، الذي قد يزيد بنفس المقدار من خزينه من الذهب وموجوداته الاجنبية السائلة . وفي هذه الحالة يؤدي الاقراض الخارجي من قبل القطر أ الى فائض تصدير لدى القطر ج مصحوبا بتراكم الموجودات السائلة والذهب في ذلك القطر . ولا يميل هذا الوضع الى الظهور في التوابع الكولونيالية اي ان المقدار المستثمر سينفق في المتروبول عادة .

التصدير ؛ وهو المصدر الكلاسي للارباح «الخارجية» . اما التسليح والحرب ، التي يتم عادة تمويلها بالعجوز المالية ، فهي الاخرى مصدر لهذا النوع من الارباح.

٥ ـ الارباح والاستثمار في ظل فروض مبسطة

لوحظ من قبل (ص ٢١٢) ان الاستثمار والاستهلاك الراسماليين يتحددد بقرارات تكونت في **الماضي** . وسيتم بحث محددات قرارات الاستثمار ، وهي بالاحرى ذات طابع معقد ، في الفصل الرابع عشر في أدناه . هنا سنبحث في تحديد استهلاك الراسماليين .

وقد نقوم بالافتراض التالي ، وهو مقبول كتقريب اول ، عن الاستهلاك «الحقيقي» للراسماليين في سنة معينة ، C_t : وهو يتالف من جزء مستقر A وجزء متناسب مع $P_{t-\lambda}$ ، وهي الارباح الحقيقية بعد الضريبة ازمن خلا ؛ اي

$$C_t = qP_{t-\lambda} + A \qquad (11.1)$$

حيث λ تؤشر التأخر في رد فعل الاستهلاك للراسماليين للتغير في دخلهم . و q موجب واصغر من واحد لان الراسماليين يميلون الى استهلاك جزء فقط من الزيادة في الدخل . في الحقيقة ، من المحتمل ان يكون هذا الجزء صغيرا الى درجة بحيث يحتمل ان يكون q اقل من واحد بكثير . واخيرا ، فان A ثابتة في الامد القصير وان كانت خاضعة لتغيرات طويلة الامد . سنفترض حاليا ان التجارة الخارجية وميزانية الحكومة متوازنتان وان العمل لا يدخرون . وفي هذه الحال ، تساوي الارباح بعد الضريبة P مجموع الاستثمار I والاستهلاك للراسماليين C :

$$P = I + C \qquad (11.2)$$

وباحلال قيمة C من المعادلة (8) ، نحصل على :

$$P_t = I_t + qP_{t-\lambda} + A \qquad (11.3)$$

يتعين على ذلك ان الارباح الحقيقية في الزمن t انما تتحدد بالاستثمار الجاري والارباح في الزمن $t-\lambda$. والارباح في الزمن $t-\lambda$ ستتحدد بدورها بالاستثمار في ذلك الزمن وبالارباح في الزمن $t-2\lambda$ وهكذا دواليك. ومن ثم يتضح ان الارباح في الزمن t انما هي دالة مستقيمة (Linear Function) للاستثمار في الزمن t ، و $t-\lambda$ ، و $t-2\lambda$ الخ .. ، وان معاملات الاستثمار I_t ، و $I_{t-\lambda}$ ، و $I_{t-2\lambda}$ الخ .. ستكون في هذه العلاقة $1, q, q^2$ الخ .. على التوالي. الا ان q ، كما قلنا من قبل ، اصغر من ١ وربما اصغر من ١ بكثير . وعليه ، فان سلسلة المعاملات $1, q, q^2, \ldots$ ستنخفض بسرعة وبالتالي سيكون مما يؤثر في تحديد الارباح P_t من بين $I_t, I_{t-\lambda}, I_{t-2\lambda}, \ldots$ فقط تلك القريبة في الزمن

نسبيا . وهكذا ، فان الأرباح ستكون دالة لكلا الاستثمار الجاري والاستثمار في الماضي القريب ؛ او ان الارباح ستتبع الاستثمار بعد فاصل زمني على وجـــه التقريب . وهكذا يمكن ان نكتب معادلة تقريبية :

$$P_t = f(I_{t-\omega}) \qquad (11.4)$$

حيث يكون ω الفاصل الزمني (Time Lag) المشمول .

يمكن تحديد شكل الدالة f كالآتي. لنعد برهة الى المعادلة (11.3) ونحل محل P قيمته من المعادلة (11.4) :

$$f(I_{t-\omega}) = I_t + qf(I_{t-\omega-\lambda}) + A$$

وينبغي ان تتحقق هذه المعادلة مهما كان المجرى الزمني للاستثمار I_t . وهكذا ينبغي ان نشمل ، بين اشياء اخرى ، الحالة التي يتم فيها الحفاظ على الاستثمار لفترة من الزمن عند مستوى مستقر بحيث يكون لدينا $I_t = I_{t-\omega} = I_{t-\omega-\lambda}$. ينبع ذلك ان :

$$f(I_t) = I_t + qf(I_t) + A$$

او

$$f(I_t) = \frac{I_t + A}{1-q}$$

كلما تحققت هذه المتساوية لاي مستوى من I_t ، اعطتنا شكل الدالة f . وهكذا يمكن ان نكتب المعادلة (11.4) كما :

$$P_t = \frac{I_{t-\omega} + A}{1-q} \qquad (11.4')$$

وتكمن اهمية المعادلة (11.4') في اختزالها لعدد محددات الارباح من محددين اثنين الى محدد واحد نتيجة لاخذها بالحسبان اعتماد الاستهلاك الراسماليين على الارباح السابقة كما هي معطاة بالمعادلة (11.1) . فالارباح استنادا الى المعادلـــة (11.4') انما تتحدد كليا بالاستثمار مع ما يتخلله من فاصل زمني معين . وعلاوة على ذلك ، يتوقف الاستثمار على قرارات الاستثمار التي هي ابعد زمنا . ويترتب على هذا ان الارباح تحددها قرارات الاستثمار الخالية .

وقد يثير تفسير المعادلة (11.4') صعوبات معينة . ففي ظل القروض المعطاة عن توازن ميزان التجارة وميزانية الحكومة وغياب ادخارات العاملين ، انما يساوي الاستثمار ادخارات الراسماليين (انظر ص ٢١٥) . وهكذا يتعين مباشرة من المعادلة (11.4') ان ادخارات الراسماليين هي التي «تقود» الارباح . وقد تبدو هذه النتيجة مفارقة . فقد يوحي «الادراك السليم» بالتعاقب المعكوس ـ الا وهو ان الادخارات انما تحددها الارباح . ولكن ذلك ليس كذلك. فالاستهلاك للراسماليين

في فترة معينة انما هو نتيجة قراراتهم القائمة على الارباح الماضيـــة . وبما ان الارباح عادة تتغير في نفس الوقت ؛ فان الادخارات الحقيقية لا تطابق التصرف المقصود بالدخل . حقا ، الادخارات الحقيقية المساوية للاستثمار انما هي التي **سوف** «تقود» الارباح كما هو مبين في المعادلة ('11.4) . ويمكن توضيح كيفية حدوث ذلك بالمثال التالي . تأمل ان كلا من الاستثمار وبالتالي الادخار وكذلك الارباح هي ثابتة لفترة من الزمن . وتأمل وقوع زيادة مفاجئة في الاستثمار . ان الادخار سيرتفع مباشرة ومع الاستثمار سوية ، وان الارباح سترتفـــع بنفس المقدار . ولكن سيرتفع الاستهلاك للرأسماليين بعد فترة من الزمن فقط كنتيجة لهذه الزيادة الاولية في الارباح . وهكذا ، فما تزال الارباح متزايدة حتى بعد ان يكون الارتفاع في الاستثمار والادخار قد توقف من قبل .

٦ ـ الحالة العامة

كيف ستتغير المعادلة ('11.4) ان لم نفترض ان التجارة الخارجية وميزانية الحكومة متوازنتان وان ادخارات العاملين انما هي صفر ؟ اذا رمزنا الى مجموع الاستثمار الخاص ؛ وفائض التصدير وعجز الميزانية بـ I' ؛ وادخارات العاملين بـ s والاستهلاك الرأسماليين بـ C ، كما في السابق ؛ تكون لدينا معادلـــة للارباح هي : (انظر ص ٢١٥) :

$$P = I' - s + C$$

سيظهر بالنسبة لهذه الحالة العامة ، ان المعادلة ('12) ستتعدل الى :

$$P_t = \frac{I'_{t-w} - s_{t-w} + A}{1-q} \qquad (11.4'')$$

في الحقيقة، تم التوصل الى القاعدة ('11.4) من العلاقة بين الاستهلاك والارباح للرأسماليين (المعادلة 11.1)) ومن افتراض ان الاستثمار I انما يساوي الفرق بين الارباح واستهلاك الرأسماليين . وهكذا ، حينما يتساوى مع $I' - s$ ، فان هذا العنصر هو الذي ينبغي ان يحل محل I في القاعدة ('11.4) .

ويمكن استبدال المعادلة ('11.4) بقاعدة ابسط وان تكن تقريبية . ينبغي ان نتذكر ان مجموع الاستثمار ، وفائض التصدير ، وعجز الميزانية انما هو I' (انظر ص ٢١٥) . واكثر من ذلك ، فانه على الرغم من ان ادخارات العاملين هي ليست بالصفر على العموم، فمستواها وتغيراتها المطلقة صغيرة بالقياس الى مجموع الادخار . وفوق ذلك ، فلا بد لـ s في مجرى الدورة التجاريـــة من ان يبين ارتباطا شديدا بمجموع الادخار . (وهذا يتعين من اعتباراتنا التي تقيم علاقة بين الارباح والدخل القومي في الفصل القادم) . وهكذا ، فلا بد لـ $I' - s$ من ان يكون وثيق الارتباط بـ I' . وبالتبعية يكون لدينا تقريب جيد هو :

$$P_t = \frac{I'_{t-w} + A'}{1-q'} \qquad (11.4''')$$

حيث يعكس تغير المعالم من q الى q' ومن A الى A' استبدال $I_{t-\omega}-s_{t-\omega}$ بدالة مستقبلة هي $I'_{t-\omega}$. ينبغي ان نتذكـــــر ان q هو معامل يبين ذلك الجزء من الزيادة في الارباح الذي سيخصص للاستهلاك ، بينما يكون A ذلك الجزء من الاستهلاك للرأسماليين وهو المستقر في الامد القصير رغم خضوعه لتغيرات طويلة الامد . وفضلا عن ذلك ، يعكس q' و A' العلاقة بين ادخارات العمال ومجموع الادخار المساوي لـ I' .

تتفوق القاعدة ("11.4) على القاعدة ("11.4) في كونها قابلة للتوضيـــــح احصائيا . وهذا هو بحكم المستحيل بالنسبة الى ("11.4) لغياب المعلومـــــات الاحصائية عن ادخارات العمال ، s .

٧ ـ ايضاح احصائي

الجدول (11.1) تحديد الارباح في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠

السنة	الارباح الاجمالية بعد الضريبة	الاستثمار الخاص الاجمالي زائدا فائض التصدير زائدا عجز الميزانية زائدا اجور الوساطة	الارباح الاجمالية المحسوبة بعد الضريبة
	P_t	I_t	I_{t+1}
	(بملايين الدولارات وباسعار عام ١٩٣٩)		
١٩٢٩	٣٣ر٧	١٤ر٢	١٣ر٧	٣٣ر٢
١٩٣٠	٢٨ر٥	١٠ر٢	١١ر٢	٢٩ر٦
١٩٣١	٢٤ر٥	٥ر٥	٦ر٧	٢٣ر٣
١٩٣٢	١٨ر٣	٣ر٢	٣ر٨	١٩ر٢
١٩٣٣	١٧ر٦	٣ر٤	٣ر٣	١٨ر٢
١٩٣٤	٢٠ر٤	٦ر٠	٥ر٣	٢٠ر٦
١٩٣٥	٢٤ر٤	٨ر٤	٧ر٨	٢٣ر٧
١٩٣٦	٢٦ر٨	١١ر٦	١٠ر٨	٢٧ر٥
١٩٣٧	٢٧ر٩	١٠ر٨	١٠ر٦	٢٦ر٩
١٩٣٨	٢٦ر٢	٩ر٠	٩ر٥	٢٥ر٢
١٩٣٩	٢٨ر١	١٢ر٩	١١ر٩	٢٨ر٢
١٩٤٠	٣١ر٠	١٥ر٩	١٥ر١	٣٢ر٢

المصدر : Department of Commerce , National Income Supplement to **Survey of Current Business, 1951.**

سنطبق المعادلة ("11.4) على معلومات الولايات المتحدة الامريكيـــة للفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٤٠ . فالجدول (11.1) يعرض القيم «الحقيقية» للارباح الاجماليـة بعـــد الضريبة P' (٤) و I' . وتم تعديـــل معنى I' قليلا بالمقارنـــة مع مفهومه الاساسي . فانه يشمل هنا ، بالاضافة الى الاستثمار الاجمالي ، فائض التصدير ، وعجز الميزانية ، ورسوم الوساطة (Brokerage) . وهي تدخل ضمن الاستهلاك في احصاءات الولايات المتحدة . ولكن ، بما ان هذه هي نفقة راسمالية نموذجية وغير مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدخل ، فمن الصحيح اعتبارها ندا للاستثمار هنا . وقد تم استعمال الرقم القياسي للسعر المتضمن في تخفيض الناتج القومي الاجمالي للقطاع الخاص كمخفّض (Deflator) لكلا السلسلتين .

كان من الضروري تحديد الفاصل الزمني ω قبل اقامة الارتباط بين P و I' . ومما زاد ذلك تعقيدا حقيقة ظهور بعض الاتجاه المتضمن في العلاقة ما بين P و I' . ولتجاوز هذه الصعوبة ، تم حذف الاتجاه تقريبا عندما أخـــذت الفروق الاولى ΔP و $\Delta I'$ بالحسبان . وظهر من اقامة الارتباط بين هذه الفروق ان اليق مقياس يقوم حينما يبلغ الفاصل الزمني ثلاثة اشهر .

ونظرا لذلك ، فقد تمت اقامة الارتباط بين P و $I'_{t-\frac{1}{4}}$ ، اي مع I' محولا بثلاثة اشهر الى الخلف بواسطة الاستكمال (Interpolation) . وهكذا تم التوصل الى $I'_{t-\frac{1}{4}}$ باخذ ثلاثة ارباع I' في سنة معينة وربع من I' في السنة السابقة . ولكي يؤخذ الاتجاه بالحسبان ، اقيمت علاقة ارتباط زوجيـة (double correlation) لـ P مع $I'_{t-\frac{1}{4}}$ والزمن t (محسوبا بالسنوات من وسط الفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٤٠ ، اي من بداية ١٩٣٥) . ان المعادلة الانحدارية (Regression Equation) وهي :

$$P_t = 1{\cdot}34I'_{t-\frac{1}{4}} + 13{\cdot}4 - 0{\cdot}13t$$

وقيمة الارباح المحسوبة من هذه المعادلة انما هي معطاة للمقارنة مع الارباح الحقيقية في الجدول (11.1) . والارتباط شديد جدا . ومعامل الارتباط الزوجي هـــو ٩٨٦ر٠ .

وفي حالة انعدام الادخار من الاجور والرواتب ، فسيكون معامل $I'_{t-\frac{1}{4}}$ مساويا لـ $1/(1-q)$ في المعادلة ("11.4) . وفي هذه الحالة ، يجب ان نحصل على q ، وهو المعامل المبيّن للجزء من الزيادة في الارباح الموجه نحـــو الاستهلاك :

$$\frac{1}{1-q} = 1{\cdot}34; \; q = 0{\cdot}25$$

---

٤ ــ يستحصل P من الارباح الاجمالية باستخراج جميع الضرائب المباشرة . كانت الضرائب المباشرة على الاجور والرواتب قليلة جدا في هذه الفترة .

وهذا يعني ان ٢٥ بالمئة فقط من الارباح الاضافية ستخصص للاستهلاك و٧٥ بالمئة منها للادخار . وبالفعل ، سيكون المعامل ج اكبر ، لان جزءا من الادخار يأتي من دخل العمل . ولكن من غير المحتمل ان يتجاوز ٩ ٣٠ بالمئة بكثير .

ان معامل الاتجاه **Trend Coefficient** سالب ، مما يحتمل تفسيره بالدرجة الاولى بحقيقة ان الارباح ، في ظل الكساد الاكبر ، انما كانت ادنى مما كانت عليه في العقد السابق ؛ وان هذا الهبوط الطويل الامد في الارباح هو ما يمكن ان يسبب هبوطا في المعلم الثابت A ؛ خلال الفترة المبحوثة . وبكلمة اخرى ؛ كان مستوى معيشة الرأسماليين هابطا نتيجة لكساد الارباح طويل الامد .

الفصل الثاني عشر

تحديد الدخل القومي والاستهلاك

١ ـ مقدمة في تحديد المفاهيم

في الفصل التاسع عولجت الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل القومي ، وفي الفصل الاخير اقيمت العلاقة بين الارباح و I' ، اي مجموع الاستثمار ، وفائض التصدير ، وعجز الميزانية . ويمكننا الجمع بين نتائج هذين الفصلين من خلال اقامة علاقة بين الدخل القومي و I' . وهكذا فان الدخل القومي ، في الحالة الخاصة حيث تكون التجارة الخارجية والميزانية الحكومية متوازنتين ، سيكون منسوبا الى الاستثمار I.

ان القاعدة التي تحكم الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص التي اقيمت في الفصل التاسع (ص ٢٠٠) انما هي كما يلي :

$$\frac{V}{Y} = \alpha + \frac{B}{Y}$$

حيث يرمز V الى فاتورة الاجور والرواتب « الحقيقية » و Y الى الدخل الاجمالي « الحقيقي » للقطاع الخاص . اما المعامل α فموجب واصغر من ١ ، والثابت B ، الذي يخضع لتغيرات طويلة الامد ، هو موجب ايضا . والفرق بين Y و V انما هو الارباح الاجمالية قبل

الضرائب π (في الفصل السابق كان P يمثل الارباح **بعد** الضرائب) . وهكذا نحصل على :

$$\frac{Y-\pi}{Y} = \alpha + \frac{B}{Y}$$

$$Y = \frac{\pi + B}{1-\alpha} \qquad (12.1)$$

لفهم المناقشة اللاحقة ، ينبغي اضافة بعض الكلمات حول الفرق بين **الناتج القومي** والدخل الاجمالي **للقطاع الخاص** ، Y . ويمثل الفرق بين الناتج **القومي** الاجمالي والناتج **الخاص** الاجمالي الناتج الحكومي مقيسا بالمدفوعات الى مستخدمي الحكومة . اما الفرق بين قيمة **الناتج** الخاص الاجمالي **والدخل** الاجمالي للقطاع الخاص ، Y ، فيمثل الضرائب غير المباشرة الداخلة في قيمة الناتج الخاص (١) . وهكذا فان الفرق بين الناتج القومي الاجمالي والدخل الاجمالي للقطاع الخاص انما يتكون من المدفوعات الى مستخدمي الحكومة والضرائب غير المباشرة .

٢ ـ الناتج القومي ، والارباح ، والاستثمار في نموذج مبسط

سنناقش اول ما نناقش مسألة تحديد الناتج او الدخل القومي بالنسبة الى النموذج المبسط المبحوث في بداية الفصل الحادي عشر . وهناك افترضنا نظاما مغلقا وايرادات ونفقات حكومية يمكن اهمالها . ونتيجة لذلك فان الناتج القومي الاجمالي يساوي مجموع الاستثمار الخاص والاستهلاك . كما تجردنا ايضا من ادخارات العمال . وتنطبق على مثل هذا النموذج ، كما رأينا من قبل ، القاعدة (11.4') ، التي تربط الارباح بعد الضرائب ، P ، بالاستثمار ، I ، (ص ٢١٩) :

$$P_t = \frac{I_{t-v} + A}{1-q} \qquad (11.4')$$

حيث $1 > q > 0$ و $A > 0$. وبما ان الايراد الضريبي كمية مهملة ، فيمكن اعتبار الارباح قبل الضريبة وبعدها متطابقة . ويمكن ايضا اعتبار الناتج القومي الاجمالي والدخل الخاص الاجمالي للقطاع الخاص ، Y ، متطابقين لان المدفوعات الى مستخدمي الحكومة والضرائب غير المباشرة يمكن اهمالهما . وهكذا نحصل على المعادلات التالية لتحديد الناتج القومي الاجمالي :

$$Y_t = \frac{P_t + B}{1-\alpha} \qquad (12.1')$$

$$P_t = \frac{I_{t-v} + A}{1-q} \qquad (11.4')$$

---

١ ـ لما كان الدخل الاجمالي للقطاع الخاص ، Y ، يوجد هنا قبل الضرائب المباشرة ، فانه Y يتضمن الضرائب المباشرة .

من الواضح ان الناتج او الدخل الاجمالي ، Y_t ، يحـــــدد الاستثمار I_{t-u} تحديدا كاملا .

بما ان المعادلة (12.1') تعكس العوامل المحددة لتوزيع الدخل القومي ، يمكننا ايضا ان نقول : يرفع الدخل الاجمالي الى نقطة تقابل الارباح المتحققة منه ، كما تحددها «عوامل التوزيع» ، ومستوى الاستثمار I_{t-u} . وهكذا فان دور «عوامل التوزيع» هو تحديد الدخل او الناتج على اساس من الارباح وهي بدورها يحددها الاستثمار . وقد تم وصف آلية مثل هذا التحديد للدخل من قبل في الفصـــل الحادي عشر . (انظر ص ص ٢١٢ ــ ١٣).

ويتعين مباشرة ان التغيرات في توزيع الدخل انما تحدث ليس عن طريق تغير في الارباح ، P ، بل عن طريق تغير في الدخل او الناتج الاجمالي ، Y . تأمل ، مثلا ، نتيجة لارتفاع درجة الاحتكار ، ترتفع الحصة النسبية للارباح في الدخل الاجمالي . ستبقى الارباح دون تغيير لانها تستمر لتحدد من قبل الاستثمار وهو يعتمد على قرارات الاستثمار الماضية ، الا ان الاجـــــور والرواتب الحقيقية ، والدخل او الناتج ستهبط كلها . ومستوى الدخل او الناتج سيهبط الى النقطة التي تولد عندها الحصة النسبية للارباح نفس المستوى المطلق للارباح. وستنعكس في معادلاتنا كما يلي: ان ارتفاع درجة الاحتكار ستسبب هبوطا في المعامل α (٢). وبالنتيجة فان مستوى ادنى من الدخل او الناتج ، Y_t ، انما سيقابل مستوى معينا من الاستثمار ، I_{t-u} .

٣ ــ تغيرات الاستثمار والاستهلاك في نموذج مبسط

بموجب العلاقات المعطاة بين الارباح والاستثمار والدخل الاجمالي والارباح ، كما تعبر عنها المعادلتان (11.4') و (12.1') ، فان اي تغير في الاستثمار يسبب تغيرا محددا في الدخل . اذ يسبب ارتفاع في الاستثمار بمقدار ΔI_{t-u} ، مع فاصل زمني ، ارتفاعا في الارباح بمقدار :

$$\Delta P_t = \frac{\Delta I_{t-u}}{1-q}$$

وفوق ذلك ، يسبب ارتفاع في الارباح بمقدار ΔP ارتفاعا في الدخل او الناتج الاجمالي بمقدار :

---

٢ ــ بموجب المعادلة (9.2) ، يكون α ذلك الجزء من الحصة النسبية للاجور والرواتب في الدخل Y وهي مستقلة عن مستوى Y ؛ والجزء الآخر B/Y انما يمثـــل تأثير العنصر «الثابت» Overhead في الرواتب .

$$\Delta Y_t = \frac{\Delta P_t}{1-\alpha}$$

او

$$\Delta Y_t = \frac{\Delta I_{t-n}}{(1-\alpha)(1-q)}$$

ينبغي ان نتذكر ان q هو المعامل المؤشر الى ذلك الجزء من ΔP ، وهي زيادة ما في الارباح ، تكرس للاستهلاك ؛ وان α هي المعامل المؤشر الى ذلك الجزء من ΔY ، وهي زيادة ما في الدخل الاجمالي ، ستذهب الى الاجور والرواتب . و $1-q$ و $1-\alpha$ كلاهما اصغر من ١ ، بحيث ان $\Delta Y_t > \Delta I_{t-n}$. وبكلمة اخرى ، يزداد الدخل او الناتج بأكثر من الاستثمار نظرا لتأثير الارتفاع في الاستثمار على الاستهلاك للراسماليين [العامل $1/(1-q)$] وعلى دخل العمال [العامل $1/(1-\alpha)$] . وبما انه يفترض هنا ان الاستهلاك للعمال يساوي دخلهم ، فان هذا يعني ان الدخل يزداد بأكثر من الاستثمار بسبب من تأثير الزيادة في الاستثمار على الاستهلاك للراسماليين والعمال (٢) . ويسبب ايضا هبوط الاستثمار اثناء الكساد هبوطا في الاستهلاك بحيث يكون الهبوط في الاستخدام اكبر مما هو حاصل من جراء انحسار النشاط الاستثماري .

لكي نصور طبيعة هذه العملية في الاقتصاد الراسمالي ، من المفيد ان نتأمل في ماهية تأثير انخفاض ما في الاستثمار في النظام الاشتراكي . سيتم استخدام العمال المسرحين من انتاج السلع الاستثمارية في صناعات السلع الاستهلاكية . وسيتم استيعاب الزيادة في عرض هذه السلع من خلال انخفاض في اسعارها . وبما ان ارباح الصناعات الاشتراكية ستكون مساوية للاستثمار ، فلا بد من خفض الاسعار الى النقطة التي يتساوى عندها الهبوط في الارباح مع الهبوط في قيمة الاستثمار . وبكلمة اخرى ، سيتم الحفاظ على الاستخدام التام من خلال الانخفاض في الاسعار نسبة الى التكاليف . ولكن علاقة السعر ـ الكلفة ، كما تعكسها المعادلة (12.1') ، يتم الحفاظ عليها وتهبط الارباح بنفس مقدار الاستثمار زائدا الاستهلاك للراسماليين من خلال الانخفاض في الانتاج والاستخدام . حقا ان هذه لمفارقة : بينما يعتبر عادة مبررو الراسمالية «آلية السعر» الميزة العظيمة للنظام الراسمالي ، يثبت ان مطاوعة الاسعار (Price flexibility) انما هي صفة مميزة للاقتصاد الاشتراكي (٤) .

---

٣ ـ ينبغي ملاحظة ان المعادلة (12.1') التي تعكس علاقة السعر ـ الكلفة انما تقوم على توافر شرط العرض المرن ... اذا كان عرض السلع الاستهلاكية غير مرن فسوف لا تفضي الزيادة في الاستثمار الى ارتفاع في حجم الاستهلاك ، بل الى مجرد ارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية (انظر الهامش ص ٢١٣) . وفي المناقشة اللاحقة سنستمر في افتراض شرط العرض المرن .

٤ ـ ينبغي ملاحظة انه في اقتصاد اشتراكي متوسع يعكس انخفاض ما في نسبة السعر ـ الكلفة تحولا نسبيا لا مطلقا من الاستثمار الى الاستهلاك .

حتى هذه النقطة ونحن ندرس العلاقة بين التغيرات المطلقة للاستثمار I ، والارباح ، P ، والدخل او الناتج الاجمالي ، Y . ومن المهم ايضا ان نقارن بين تغيراتها النسبية . ولهذا الغرض علينا ان نعود الى المعادلتين ('11.4) و('12.1). حيث ينبغي ان نتذكر ان الثابت A ، وهو الجزء المستقر من الاستهلاك للراسماليين ، والثابت B ، وهو الجزء المستقر من الرواتب ، هما موجبان . ويتبع ذلك ان الارباح ، P ، تتغير في مجرى الدورة التجارية تغيرا نسبيا اقل من الاستثمار ، I ، ويصدق القول نفسه على الدخل الاجمالي ، Y ، بالنسبة الى الارباح ، P . وبالتبعية ، فان التغيرات النسبية للدخل الاجمالي ، Y ، هي اصغر مما يماثلها للاستثمار ، I .

بما انه في نموذجنا يساوي الدخل او الناتج الاجمالي ، Y ، مجموع الاستثمار والاستهلاك ، فان التغيرات النسبية للاستهلاك هي اصغر مما يماثلها للدخل الاجمالي . لانه ، اذا تغير عنصر واحد (الاستثمار) تغيرا نسبيا اكبر من المجموع (الدخل او الناتج الاجمالي) ، فلا بد للعنصر الآخر (الاستهلاك) من ان يتغير تغيرا نسبيا اصغر من المجموع . ويتعين مباشرة ان الاستثمار يتغير تغيرا نسبيا اكبر من الاستهلاك ، او بكلمة اخرى ، انه يهبط بالنسبة الى الاستهلاك اثناء الكساد ، ويرتفع اثناء الازدهار .

٤ ـ الحالة العامة

لنتخلَّ الان عن افتراض ان الانفاق والايراد الحكوميين قابلان للاهمال . وحاليا قد نواصل افتراض ان التجارة الخارجية والميزانية الحكومية متوازنتان وان العمال لا يدخرون . ومن ثم ، فان المعادلة ('11.4) :

$$P_t = \frac{I_{t-w} + A}{1 - q} \qquad (11.4')$$

ما تزال نافذة المفعول ولكن الارباح قبل الضرائب ، π ، لم تعد مطابقة للارباح بعد الضرائب ، P . سنفترض ان النظام الضريبي معطى وانه من الممكن التعبير عن العلاقة بين الارباح «الحقيقية» قبل الضرائب ، π ، والارباح «الحقيقية» بعد الضرائب ، P ، تعبيرا تقريبيا بدالة مستقيمة . عندئذ نستطيع ان نحل محل القاعدة (12.1') المعادلة :

$$Y_t = \frac{P_t + B'}{1 - \alpha'} \qquad (12.1'')$$

حيث لا يتوقف الثابتان α' و B' على العوامل التي يقوم عليها توزيع الدخل القومي بصورة مجردة ، بل يتأثران بأثر نظام الضرائب على الارباح ايضا . ويظهر من هاتين المعادلتين ان الدخل الاجمالي للقطاع الخاص ، Y ، انما يتحدد ثانية بالاستثمار ، I ، مع فاصل زمني . اذ لكل زيادة في الاستثمار ΔI_{t-w} ما يقابلها

من زيادة في الدخل الاجمالي :

$$\Delta Y_t = \frac{\Delta I_{t-\omega}}{(1-\alpha')(1-q)}$$

وهنا ΔY اكبر من ΔI للمرة الثانية . ولكن هذا لا يعزى الى الزيادة في استهلاك الرأسماليين والعمال التابع لزيادة الاستثمار فقط ، بل الى الحجم الاكبر للضرائب المباشرة التي يؤدونها من الزيادة في دخولهم ايضا .

عند الانتقال الان الى الحالة العامة حيث لا تكون التجارة الخارجية والميزانية الحكومية متوازنتين بالضرورة ، ولا تكون ادخارات العمال صفـــرا بالضرورة ، نحصل على (أنظر ص ٢٢٠) :

$$P_t = \frac{I'_{t-\omega} + A'}{1-q} \qquad (11.4''')$$

حيث يمثل ، I' ، مجموع الاستثمار وفائض التصدير وعجز الميزانية ، وحيث يختلف q' و A' ، عن q و A في المعادلة (11.4') في انهما يعكسان ادخارات العمال . ويبقى شكل المعادلة (12.1'') دون تغيير :

$$Y_t = \frac{P_t + B'}{1-\alpha'} \qquad (12.1'')$$

وتحدد هاتان المعادلتان Y_t بمقياس $I'_{t-\omega}$. والزيادة في Y_t المقابلة للزيادة في $I'_{t-\omega}$ انما هي :

$$\Delta Y_t = \frac{\Delta I'_{t-\omega}}{(1-\alpha')(1-q')}$$

وتحديد الاستهلاك انما هو اكثر تعقيدا مما هو عليه في نموذجنا المبسط حيث كان الاستهلاك عبارة عن الفرق بين Y و I . حيث يعبر الاستهلاك ، فـــي الحالة العامة ، عن الفرق بين مجموع الدخل بعد الضريبة ومجموع الادخار . والادخار الان انما يساوي الاستثمار I' ، وهو مجموع الاستثمار وفائـــض التصدير وعجز الميزانية . ومجموع الدخل بعد الضريبة ، هنا ، لا يساوي Y . حقا ، ان الاخير هو الدخل الاجمالي للقطاع الخاص الذي لا يشمل دخل مستخدمي الحكومة او المدفوعات التحويلية (Transfers) الحكومية وهو قبل الضرائب المباشرة . ان مجموع الدخل بعد الضريبة انما يساوي Y ، زائدا دخل مستخدمي الحكومة والمدفوعات التحويلية الحكومية وناقصا جميع الضرائب المباشرة . ويتعين ان الاستهلاك يساوي $Y-I'$ ، ناقصا الضرائب المباشرة ، زائدا دخل مستخدمي الحكومة ، زائدا التحويلات . وواضح ان الاستهلاك لا يمكن ان يتحدد كامـــلا بمقياس I' بالمعادلات المذكورة في أعلاه وهي التي تسمح بتحديد $Y-I'$ فقط .

٥ ـ ايضاح احصائي

نخمن الان معاملات العلاقة بين Y و I' للولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ . وعلى الصفحة ٢٠٠ ، ثبتنا بالنسبة لتلك الفترة المعادلة التالية عن

الحصة النسبية لفاتورة الاجور والرواتب ، V ، في الدخل الاجمالي للقطاع الخاص ، Y :

$$\frac{V}{Y}100 = 42{\cdot}5 + \frac{707}{Y} + 0{\cdot}11t$$

حيث يحسب الزمن ، t ، اعتبارا من ١٩٣٥ .

عند الاخذ بالاعتبار ان الارباح قبل الضريبة $\pi = Y - V$ ، نحصل على :

$$\frac{Y-\pi}{Y} = 0{\cdot}425 + \frac{7{\cdot}07}{Y} + 0{\cdot}0011t$$

ويمكن من هذه المعادلة حساب Y على اساس من π . حيث يقدم الجدول (12.1) القيم الواقعية «الحقيقية» لـ Y و π (٥) والقيمة المحسوبة لـ Y . ان الارتباط (Correlation) بين Y الواقعي والمحسوب وثيق جدا . اذ يبلغ معامل الارتباط ٠٫٩٩٥ .

اذا اسقطنا عنصر الاتجاه (Trend Component) في المعادلة اعلاه ، نحصل على :

$$Y = 1{\cdot}74\pi + 12{\cdot}2$$

وهي قبيل (Counterpart) المعادلة (12.1) . وما يزال علينا ان نأخذ الضرائب على الارباح بالحسبان اذا اردنا ان نحصل على علاقة Y بالارباح بعد الضريبة ، P . ولهذا الغرض نربط الارباح « الحقيقية » قبل الضرائب وبعدها (وقد اعطي P في الجدول (12.1)) ونحصل على معادلة الانحدار (Regression Equation) التي تشخص ، كما قد نفترض ، نظام الضريبة السائد في تلك الفترة (٦). هذه العلاقة بين π و P هي التي تسمح لنا بالتعبير عن Y بمقياس الارباح بعد الضريبة P . وهكذا يكون لدينا كقبيل للمعادلة ("13") :

$$Y_t = 2{\cdot}03P_t + 10{\cdot}4$$

وقد ثبتت العلاقة بين P و I' بالنسبة لنفس الفترة في أعلاه (ص ٢٢٠) . وعند اهمال عنصر الاتجاه نحصل كقبيل للمعادلة ("12") على :

$$P_t = 1{\cdot}34I'_{t-1} + 13{\cdot}4$$

---

٥ ـ استعمل كمخفض ثانية الرقم القياسي المتضمن في انكماش الناتج الاجمالي للقطاع الخاص لوزارة التجارة في الولايات المتحدة .

٦ ـ هنا نأخذ بالحسبان ان الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠ لا الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ . ان معادلة الانحدار هي : $P = 0{\cdot}86\pi + 0{\cdot}9$. والارتباط وثيق تماما مما ينجم عن حقيقة ان نظام الضرائب المباشرة كان مستقرا نسبيا خلال الفترة المبحوثة . ولكن الضرائب زيدت الى درجة كبيرة في ١٩٤١ ...

الجدول (12.1) الدخل الاجمالي للقطاع الخاص والارباح في الولايات المتحدة ١٩٢٩ – ١٩٤١

السنة	الدخل الاجمالي للقطاع الخاص Y	الارباح قبل الضرائب π	الدخل الاجمالي المحسوب للقطاع الخاص
	(ببلايين الدولارات باسعار ١٩٣٩)		
١٩٢٩	٧٤ر١	٣٧ر٠	٧٥ر٥
١٩٣٠	٦٥ر٩	٣١ر٤	٦٦ر٢
١٩٣١	٥٩ر٣	٢٦ر٧	٥٨ر٢
١٩٣٢	٤٨ر٠	٢٠ر٢	٤٧ر٠
١٩٣٣	٤٦ر٩	١٩ر٨	٤٦ر٢
١٩٣٤	٥١ر٩	٢٢ر٨	٥١ر٦
١٩٣٥	٥٧ر٧	٢٧ر٣	٦٠ر٠
١٩٣٦	٦٥ر٥	٣٠ر٥	٦٥ر٢
١٩٣٧	٦٩ر٠	٣٢ر٢	٦٧ر٩
١٩٣٨	٦٤ر٢	٣٠ر١	٦٥ر٧
١٩٣٩	٦٨ر٨	٣٢ر٠	٦٩ر٠
١٩٤٠	٧٥ر٩	٣٦ر٣	٧٦ر١
١٩٤١	٨٩ر٦	٤٣ر٦	٨٩ر٠

المصدر : Department of Commerce , **National Income Supplement to Survey of Current Business, 1951.**

ومن هاتين المعادلتين نحصل على :

$$Y_t = 2{\cdot}72 I'_{t-4} + 37{\cdot}7$$

والزيادة في Y_t التي تقابل ، مع فاصل زمني ، الزيادة في I'_{t-4} انما هي :

$$\Delta Y_t = 2{\cdot}72\ \Delta I'_{t-4}$$

وهكذا نجد ان التغيرات **المطلقة** في Y هي اكبر بكثير مما هي عليه في I' .
ونجد في الوقت عينه ان التغيرات **النسبية** في Y هي اصغر مما هي عليه في I' .

٦ ـ الناتج الاجمالي القطاع الخاص

كما ذكرنا من قبل (ص ٢٢٥) ، لا يساوي الدخل الاجمالي للقطاع الخاص ، Y ، الناتج الاجمالي لذلك القطاع . وللتحول من الاول الى الثاني ، فمن الضروري اضافة الضرائب غير المباشرة بانواعها كرسوم المكس والكمارك او مساهمات ارباب العمل في التامين الاجتماعي . اذا رمزنا الى الناتج او الانتاج الاجمالي «الحقيقي» للقطاع الخاص بـ O وللقيمة «الحقيقية» لمجموع الضرائب غير المباشرة بـ E ، نحصل على : (٧) .

$$O = Y + E$$

وكما بينا في أعلاه ، يتحدد Y ـ مع فاصل زمني ـ بمجموع الاستثمار وفائض التصدير وعجز الميزانية I' او بالاستثمار I اذا ما كانت التجارة الخارجية والميزانية الحكومية متوازنتين . ولتحديد الناتج الاجمالي للقطاع الخاص فمن الضروري وضع بعض الفروض حول E . فالتقلبات النسبية في E في مجرى الدورة التجارية هي عادة اصغر منها في الدخل الاجمالي ، Y ، للاسباب التالية : (أ) غالبا ما تفرض الضرائب غير المباشرة على الضروريات او اشباه الضروريات التي يتقلب استهلاكها باقل كثيرا من Y ؛ (ب) غالبا ما تحدد معدلات الرسوم بالنقد وليس بالقيمة (ad valorem) بحيث تتزايد القيمة الحقيقية لهذه المعدلات حينما تنخفض الاسعار . ولغرض التبسيط سنفترض في نظرية الدورة التجارية المطورة في أدناه ان E ثابتة .

ولتحديد انتاج القطاع الخاص ، O ، بمقياس مجموع الاستثمار وفائض التصدير وعجز الميزانية ، I' ، نحصل الان على :

$$O_t = Y_t + E \qquad \textbf{(12.2)}$$

$$Y_t = \frac{P_t + B'}{1 - \alpha'} \qquad \textbf{(12.1'')}$$

$$P_t = \frac{I'_{t-\omega} + A'}{1 - q'} \qquad \textbf{(11.4''')}$$

يتعين مباشرة ان الزيادة في $I'_{t-\omega}$ انما تحدد الزيادة في O_t :

$$\Delta O_t = \frac{\Delta I'_{t-\omega}}{(1-\alpha')(1-q')}$$

وعلى افتراض ان E ثابتة ، فان O سيظهر تغيرات نسبية اصغر من Y .

---

٧ ـ نفترض ان Y و E «مخفضان» بنفس الرقم القياسي للسعر لـ O ، اي بالرقم القياسي لاسعار السوق .

وبما ان التغيرات النسبية في Y في مجرى الدورة التجارية هي اصغر منها في I' ، يتعين ان هذه هي حتى اكثر انطباقا على O . وهكذا ، اذا كانت التجارة الخارجية والميزانية متوازنتين بحيث ان $I = I'$ ، يمكن القول ان الناتج الاجمالي للقطاع الخاص O يتقلب بأقل من الاستثمار I .

٧ ـ التغيرات طويلة الامد في الاستثمار والدخل

في اعلاه تم بيان ان التغيرات النسبية في الاستثمار I (او بالاحرى في مجموع الاستثمار وفائض التصدير وعجز الميزانية ، I' ، الذي يساوي الادخار) في مجرى الدورة التجارية انما هي اعظم مما هي عليه في الدخل او الانتاج الاجمالي للقطاع الخاص . بيد ان هذه هي ليست بالضرورة الحال في الامد الطويل .

ان تفاوت التقلبات في I' و Y او O في مجرى الدورة التجارية يتوقف بصورة رئيسية على عاملين : (أ) تقلب الاستهلاك للراسماليين بأقل من تقلب الارباح؛ و(ب) تقلب الاجور والرواتب بأقل من الدخل الاجمالي ، Y . بيد ان الاستهلاك للراسماليين لا يقتضي ان يزداد بأبطأ من الارباح في مجرى النمو طويل الامد لاقتصاد ما. حقا ان الجزء المستقر من استهلاك الراسماليين ، A ، (انظر ص٢١٨) قد يرتفع على المدى الطويل متناسبا مع الارباح ، P . وبالطريقة نفسها ، فان الجزء المستقر من الاجور والرواتب ، B ، الذي يعكس العنصر «الثابت» في الرواتب (انظر ص ٢٠٠) ، قد يرتفع في الامد الطويل ارتفاعا متناسبا مع الدخل ، Y . وهكذا فقد لا يظهر الاستثمار والدخل تغيرات غير متناسبة في الامد الطويل مثلما يظهران في مجرى الدورة التجارية .

يظهر ان التغيرات طويلة الامد في الاستثمار والدخل كانت في الواقع متناسبة تقريبا في الولايات المتحدة ، خلال الفترة ١٨٧٠ ــ ١٩١٤ . اذ يعرض الجدول (12.2) نسبة «تكوين رأس المال الاجمالي» لتلك الفترة بحسب العقود وبالاستناد الى **كوزنيتس** (Kuznets) . وقد بقيت هذه النسبة مستقرة تقريبا .

على الرغم من ان كلا من البسط والمقام يختلف في المفهوم عن I' و Y (٨) ، يكاد يكون من المؤكد ان I' و Y في الفترة المبحوثة قد تحركا بصورة متناسبة تقريبا مع «تكوين رأس المال الاجمالي» و«الدخل القومي الاجمالي» على التوالي ، واستقرار نسبة I' الى Y لا يعني بالضرورة ان كلا من توزيع الدخل ونسبة

٨ ـ I' = «تكوين رأس المال الاجمالي» ناقصا الاستثمار العام زائدا عجز الميزانية .

Y = «تكوين رأس المال الاجمالي» ناقصا الاستثمار العام زائدا عجز الميزانية ناقصا دخل مستخدمي الحكومة .

ان الفروق المقصودة هي صغيرة في الفترة المبحوثة وعليه فالتناسب في التغير بين I' و«تكوين رأس المال الاجمالي» وبين Y و«تكوين رأس المال الاجمالي» هو مما يمكن افتراضه .

الجدول (12.2) نسبة «تكوين رأس المال الاجمالي» الى «الدخل القومي» في الولايات المتحدة ، ١٨٦٩ ـ ١٩١٢

السنوات	النسبة (بالمئة)
١٨٦٩ ـ ١٨٧٨	١٨ر٩
١٨٧٤ ـ ١٨٨٣	١٩ر٠
١٨٧٩ ـ ١٨٨٨	١٩ر٢
١٨٨٤ ـ ١٨٩٣	٢٠ر٨
١٨٨٩ ـ ١٨٩٨	١٦ر٣
١٨٩٤ ـ ١٩٠٣	٢١ر١
١٨٩٩ ـ ١٩٠٨	٢٠ر١
١٩٠٤ ـ ١٩١٣	١٩ر٨

المصدر : S. Kuznets, **National Product Since 1869**, New York, 1946.

الاستهلاك من الارباح بقيا ثابتين لانه قد توجد تغيرات معوّضة في هذه العوامل . وعلى اية حال ، فان ما جاء في اعلاه لا يقصد منه الايحاء بأن استقرار نسبة الادخار الى الدخل في الامد الطويل انما هو قانون اقتصادي ، بل هو مجرد بيان امكان لوجود مثل هذه العلاقة .

الفصل الثالث عشر

رأس المال المنظمي والاستثمار

١ ــ حجم المشروع وراس المال المنظمي

يذكر عادة عاملان على انهما مقيّدان لحجم المشروع وهما : (١) الوفورات السالبة (Diseconomies) المتأتية عن الحجم الكبير ؛ و(٢) محدودية السوق وما يقتضيه توسيعها من تخفيضات غير مربحة في السعر او زيادات في تكاليف البيع. يبدو ان الاول من هذين العاملين غير واقعي الى حد ما . اذ ليس له اساس تكنولوجي لانه ، على الرغم من ان لكل مصنع حجما امثل ، فمن الممكن الحصول على مصنعين او ثلاثة او اكثر من ذلك . ويبدو ايضا ان الحجة الخاصة بصعوبات الادارة الناجمة عن حجم المشروع الكبير مشكوك في امرها لانه من الممكن ادخال تدابير لامركزية لمعالجة هذه المسألة . اما تقييد حجم المشروع بالسوق لمنتوجاته ، فانه حقيقي الى درجة كافية غير انه يترك وجود مشروعات كبيرة وصغيرة في نفس الصناعة من دون تفسير .

ولكن يوجد عامل آخر له اهمية حاسمة في تحديد حجم المشروع : الا وهو مقدار رأس المال المنظمي (Entrepreneurial Capital) ، اي مقدار رأس المال

الذي يملكه المشروع . ان سبيل المشروع الى سوق راس المال ، او بكلمة اخرى ان مقدار راس المال الريعي (Rentier Capital) الذي قد يأمل المشروع في الحصول عليه ، انما يحدده الى مدى بعيد راسماله المنظمي . وقد يستحيل على مشروع ما ان يفترض راسمال فوق مستوى معين يحدده راسماله المنظمي . فمثلا ، اذا احتاج مشروع ما ان يحاول عرض اصدارية سندات مفرطة في الضخامة بالنسبة لراسماله المنظمي ، فان الاكتتاب بهذه الاصدارية لن يكون كاملا . وحتى اذا ما اراد المشروع الاضطلاع باصدار السندات بسعر فائدة اعلى من السعر السائد ، فقد لا يتحسن بيع هذه السندات لان السعر الاعلى في ذاته قد يثير الشكوك بخصوص الملاءة المالية للمشروع في المستقبل .

وفضلا عن ذلك ، فان العديد من المشروعات لن يستثمر بالكامل قابليات سوق راس المال بسبب من «المخاطرة المتزايدة» (Increasing Risks) الذي ينطوي عليها التوسع . حقا ، ان بعض المشروعات حتى قد تحافظ على استثماراتها عند مستوى هو دون مستوى راس المال المنظمي ، بل قد يستثمر جزء منه على شكل سندات. ولا بد للمشروع الذي يعنى بالتوسع من ان يجابه الحقيقة التي مفادها انه مع مقدار معطى من راس المال فان المخاطرة تتزايد مع المقدار المستثمر . كلما كانت نسبة الاستثمار الى راس المال المنظمي اكبر ، كان تخفيض دخل المنظم اكبر في حالة مغامرة تجارية غير ناجحة . افترض ، مثلا ، ان منظما ما يفشل في تحقيق اي عائد عن ادارة اعماله . والآن اذا كان جزء من راسماله فقط مستثمرا في اعماله والجزء الآخر مستثمر في سندات من الطراز الاول ، فانه سيبقى يكسب دخلا صافيا من راسماله . واذا كان جميع راسماله مستثمرا في اعماله فان دخله سيكون صفرا ، بينما اذا افترض فسيتكبد خسارة صافية ، واذا ما استمرت امدا كافيا ، فلا بد لها من اخراج عمله من حيز الوجود . واضح انه كلما كان افتراضه اثقل ، كان خطر مثل هذه العاقبة اكبر .

وهكذا فمما يحدق بحجم المشروع هو مقدار راس المال المنظمي من خلال تأثيره على طاقة افتراض راس المال ومن خلال تأثيره على درجة المخاطرة . ويمكن تفسير التنوع في حجم المشروعات في الصناعة الواحدة من خلال الفروق في راس المال المنظمي . بينما يستطيع المشروع ذو راس المال المنظمي الكبير الحصول على الاموال للاستثمارات الكبيرة ، لا يقوى على ذلك المشروع ذو راس المال المنظمي الصغير . والفروق في مركز المشروعات الناشىء عن الفروق في راسمالها المنظمي انما تعززها لاحقا حقيقة ان المشروعات التي هي دون حجم معين لا تجد من سبيل الى سوق راس المال ابدا .

يتعين على ما تقدم ان توسع المشروع يتوقف على تراكم راس المال فيه ، من ارباحه الجارية . وهذا سيمكّن المشروع من الاضطلاع بالاستثمار الجديد من دون مجابهة موانع سوق راس المال المحدود او «المخاطرة المتزايدة» . ولا تساعد هذه الادخارات من الارباح الجارية على استثمارها في المشروع مباشرة فحسب ، بل ان هذه الزيادة في راسمال المشروع تمكنه من عقد قروض جديدة .

قد يثور شك مشروع فيما اذا كان للتعقيدات المذكورة على الاستثمار انطباق على حالة الشركات المساهمة (Joint Stock Companies) . فاذا اصدرت شركة ما سندات (Bonds) او عقدت سندات قروض (Debentures) فان الموقف لا يختلف ماديا . كلما كانت الاصدارية (Issue) اكبر ، صار الضرر على مقسوم الارباح (Dividends) في حالة اخفاق المغامرة التجارية . والموقف مشابه لذلك في حالة اصدارية من الاسهم التفضيلية (Preference Shares) (التي يدفع عائدها الثابت من الارباح قبل توزيع عائد الاسهم العادية) . ولكن ماذا عن اصدارية من الاسهم العادية ؟ قد يبدو للوهلة الاولى ان قيودا موضوعة على مثل هذه الاصدارية ، ولكن يوجد في الحقيقة عدد لا بأس به من العوامل المقيدة .

(أ) ينبغي الاقرار اولا على ان الشركة المساهمة هي ليست «اخوة بين المساهمين» ، انما تديرها جماعة مسيطرة من كبار المساهمين ، بينما لا تختلف بقية المساهمين عن حملة السندات مع سعر فائدة مطاوع . والآن ، اذا اريد لهذه الجماعة ان تستمر على ممارسة السيطرة ، فانها لا تستطيع ان تبيع عددا غير محدود من الاسهم الى «الجمهور» . صحيح انه من الممكن تجاوز هذه «الصعوبة» جزئيا عن طريق قيام الشركات القابضة (Holding Companies) مثلا [1] . ومع ذلك ـ فان مسألة محافظة غالبية المساهمين على السيطرة تفرض بعض التأثير المقيد على الاصداريات الى «الجمهور» .

(ب) توجد مخاطرة وهي ان الاستثمار الممول باصدارية من الاسهم قد لا تزيد من أرباح الشركة زيادة متناسبة مع زيادة الاصدارية للاسهم واحتياطي راس المال. فاذا لم يكن معدل عائد الاستثمار الجديد مساويا لمعدل الارباح القديم على الاقل، سيكون حينئذ مقسوم الارباح للمساهمين القدامى على العموم وللجماعة المسيطرة على الخصوص «معصورا» . وطبيعي ان تكون هذه المخاطرة اكبر ، كلما كانت الاصدارية الجديدة اعظم . اذن ، هذه هي حالة اخرى من «المخاطرة المتزايدة» .

(ج) تتحدد اصداريات الاسهم بالسوق المحددة للاسهم لشركة معينة . ويميل «الجمهور» الى توزيع المخاطر بحمل نوعيات مختلفة من الاسهم . وعليه ، سيكون مستحيلا طرح اكثر من مقدار محدود من الاسهم الجديدة بسعر يكون معقولا من وجهة نظر المساهمين القدامى . اذ بالنسبة لهؤلاء يكون للسعر الذي تباع به

---

١ ـ تشرع جماعة تملك ٥١ بالمئة من اسهم شركة ما بتأسيس شركة جديدة تقبض على اسهمها ، وتحتفظ الجماعة بـ ٥١ بالمئة من اسهم الشركة الجديدة وتبيع ٤٩ بالمئة الى الجمهور. وهي تسيطر الان على الشركة القابضة ومن خلالها على الشركة القديمة مع ٢٦ بالمئة من راسمال الاخيرة ، بينما يكون لديها ٢٥ بالمئة من راس المال هذا نقدا تكون حرة في استثماره في اصدارية اسهم جديدة للشركة القديمة .

الاسهم الجديدة اهمية حيوية . حقا ، اذا كان هذا السعر «مفرطا في الانخفاض» بالنسبة الى الارباح المتوقعة ، ينشأ وضع مشابه للوضع المبحوث في (ب) . فلن تزيد الاصدارية الجديدة من طاقة الشركة على الكسب زيادة متناسبة مع مقدار اسهم واحتياطي راسمالها وهذا سيؤدي الى «اعتصار» في مقسوم ارباح المساهمين القدامى .

كل هذا يؤشر الى حقيقة ان الشركة المساهمة تعاني من تقييدات محددة مفروضة على توسعها . ويتوقف هذا التوسع ، كما في حالة المشروع العائلي ، على تراكم راس المال من الارباح الجارية . ولكن هذه الزيادة في راس المال المنظمي غير محصورة في ارباح الشركة غير الموزعة . ان اكتتاب الجماعة المسيطرة في الاسهم وثيقة الصلة بادخاراتها «الشخصية» والتي تعتبر شكلا آخر من اشكال تراكم راس المال المنظمي .

والتراكم «الداخلي» لراس المال انما يوفر موارد يمكن «اعادة استثمارهـا» (Ploughed Back) في المشروع . وفوق ذلك ، فان مثل هذا التراكم ، يسهل اصداريات الاسهم الجديدة الى «الجمهور» ، لانه يساعد على تجاوز الموانع المذكورة في اعلاه . (أ) حينما يأخذ التراكم شكل اكتتابات في اصداريات الاسهم من قبل جماعة مسيطرة ، فانه يسمح باصدار مقدار معين من الاسهم الـى «الجمهور» من دون الاخلال باستحواذ الجماعة على اكثرية الاسهم . (ب) ونمو حجم المشروع عن طريق التراكم «الداخلي» لراس المال انما يقلل من المخاطرة التي ينطوي عليها اصدار مقدار معين من الاسهم الى «الجمهور» لتمويل الاستثمار الجديد . (ج) تميل الزيادة في رس مال الشركة من دون اللجوء الى «الجمهور» الى توسيع سوق راس المال لاسهم تلك الشركة لانه ، على العموم ، كلما كانت الشركة اكبر ، صار دورها في سوق راس المال اهم .

٣ ـ تعليقات ختامية

ينفذ تقييد حجم المشروع بتوافر راس المال المنظمي الى قلب النظام الراسمالي. اذ يفترض العديد من الاقتصاديين ، في نظرياتهم المجردة على الاقل ، حالة من الدمقراطية التجارية حيث يستطيع اي شخص موهوب بالقدرة التنظيمية الحصول على راس المال اللازم للشروع في مغامرة تجاريه . وهذه الصورة عن نشاطات المنظم «الخالص» (Pure Entrepreneur) انما هي ، بعبارة معتدلة ، غير واقعية . اذ ان اهم شروط صيرورة المنظم انما هو **ملكية** راس المال .

ان للاعتبارات المذكورة في اعلاه اهمية كبرى لنظرية تحديد الاستثمار . واحد العوامل المهمة لقرارات الاستثمار انما هو تراكم راسمال المشروع من ارباحه الجارية . وسوف نعالج هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل القادم [٢] .

---

٢ ـ للمسائل موضوع المناقشة هنا اهمية كبيرة لنظرية تراكم راس المال ايضا . قارن :
J. Steindle, Capitalist Enterprise and Risk, **Oxford Economic Papers**, March 1945.

الفصل الرابع عشر

محددات الاستثمار

١ ـ محددات قرارات استثمار راس المال الثابت

قضيتنا هنا هي العثور على محددات معدل قرارات الاستثمار ، اي مقدار قرارات الاستثمار **لكل وحدة من الزمن** . وقرارات الاستثمار في فترة معينة ، وهي التي تحددها عوامل معينة تفعل فعلها في تلك الفترة ، انما يليها الاستثمار الفعلي بعد فاصل زمني . وغالبا ما يعود الفاصل الزمني الى فترة التشييد (Construction) ولكنه يعكس ايضا عوامل كردود أفعال المنظمين المؤخرة . واذا ما رمز الى مقدار قرارات الاستثمار في رأس المال الثابت للوحدة الزمنية بـ D ، وللاستثمار في راس المال الثابت بـ F ، سنحصل على العلاقة :

$$F_{t+\tau} = D_t \qquad (14.1)$$

حيث يكون الفاصل (Lag) τ ، عبارة عن المسافة الافقية بين منحنى الزمن لقرارات الاستثمار للوحدة الزمنية ، D ، والمنحنى الزمني (Time Curve) للاستثمار في رأس المال ، F (١) .

---

١ ـ ينبغي ملاحظة ان قرارات الاستثمار هي ليست مما لا رجعة فيه على وجه الدقة . فالغاء طلبيات الاستثمار ، رغم ما ينطوي عليه من خسارة فادحة ، ممكن بل حادث فعلا . وعليه ، فان هذا عامل يؤدي الى اضطراب العلاقة بين قرارات الاستثمار والاستثمار الموصوف في المعادلة (14.1).

منتوجه نحو مسألة محددات قرارات استثمار رأس المال الثابت على النحو التالي . اذا تأملنا في معدل قرارات الاستثمار لفترة قصيرة نستطيع ان نفترض ان المشروعات في بداية تلك الفترة رفعت من خطط استثمارها الى النقطة التي تنتفي عندها ربحيتها اما بسبب من السوق المحدودة لمنتوجات المشروع وإما بسبب من «المخاطرة المتزايدة» وتقييد سوق رأس المال . وهكذا سيتم اتخاذ قرارات الاستثمار الجديدة فقط اذا حدثت في الفترة المبحوثة التغيرات في الوضع الاقتصادي التي توسّع من الحدود التي تفرضها هذه العوامل على خطط الاستثمار . وسنأخذ بالحسبان ثلاثة اصناف واسعة من مثل هذه التغيرات في الفترة المعنية : (ا) ما تقوم به المشروعات من تراكم رأس المال الاجمالي من ارباحها الجارية ، اي ادخاراتها الاجمالية الجارية ؛ (ب) التغيرات في الارباح والتغيرات في خزين رأس المال الثابت . ولنتفحص هذه العوامل بتفصيل أكثر .

لقد عولج العامل الاول معالجة عامة في الفصل السابق . اذ ان قرارات الاستثمار وثيقة الصلة بالتراكم «الداخلي» لراس المال ، اي بالادخارات الاجمالية للمشروعات . حيث يوجد اتجاه لاستعمال هذه الادخارات للاستثمار ، وفضلا عن ذلك فقد يموّل الاستثمار من الاموال الخارجية الجديدة على اساس قوة تراكم راس المال المنظمي . وهكذا فان الادخارات الاجمالية توسع من الحدود التي يفرضها سوق رأس المال المحدود وعامل «المخاطرة المتزايدة» على خطط الاستثمار.

وعلى وجه الدقة ، تتكون الادخارات الاجمالية للمشروعات من الاندثار والارباح غير الموزعة . ولكن سندخل ضمن ذلك «الادخارات الشخصية» للجماعات المسيطرة المستثمرة في شركاتهم الخاصة من خلال الاكتتاب في اصدارات الاسهم الجديدة . وهذا المفهوم للادخارات الاجمالية للمشروعات هو ، اذن ، غامض بعض الشيء . وسنتغلب على هذه الصعوبة بافتراض ان الادخارات الاجمالية للمشروعات بالمفهوم المذكور انما هي مرتبطة بمجموع الادخارات الخاصة الاجمالية (نتيجة ، بين اشياء اخرى ، للارتباط بين الارباح والدخل القومي ، انظر ص ٢٢٤ في اعلاه) . وعلى هذا الافتراض ، فان معدل قرارات استثمار راس المال ، D ، انما هي دالة متزايدة (Increasing Function) في مجموع الادخار الاجمالي ، S . (على ان نتصور ان قرارات الاستثمار والاستثمار انما هي بوحدات حقيقية ، اي ان قيمها «مخفّضة» (Deflated) بالرقم القياسي لاسعار السلع الاستثمارية . وهكذا يتبع مباشرة ان لا بد من «تخفيض» الادخارات الاجمالية بالرقم القياسي لاسعار السلع الاستثمارية ايضا) .

ومما يؤثر على معدل قرارات الاستثمار عامل آخر هو الزيادة في الارباح للوحدة الزمنية . ويجعل ارتفاع الارباح من بداية الفترة المبحوثة الى نهايتها بعض المشروعات جذابة بعد ان كانت تعتبر غير مربحة وبالتالي يسمح بتوسيع حدود خطط الاستثمار في مجرى الدورة . وقيمة قرارات الاستثمار الجديدة الناجمة عن ذلك مقسومة على طول الفترة انما تعطينا مساهمة التغير في الارباح

للوحدة الزمنية في معدل قرارات الاستثمار في الفترة المبحوثة .

عند تقييم ربحية مشروعات الاستثمار الجديدة ، تدرس الارباح المتوقعة نسبة الى قيمة العدة الراسمالية الجديدة . وهكذا تؤخذ الارباح نسبة الى اسعار السلع الاستثمارية الجارية . وبكلمة اخرى ، اذا رمزنا الى مجموع الارباح الاجمالية بعد الضريبة «المخفض» بالرقم القياسي لاسعار السلع الاستثمارية بـ P (٢)، نستطيع القول ان معدل قرارات الاستثمار ، D ، انما هو دالة متزايدة في $\Delta P/\Delta t$ ، ما تقب العوامل الاخرى على حالها (Ceteris Paribus) .

واخيرا ، تؤثر الزيادة الصافية في العدة الراسمالية للوحدة الزمنية سلبا على معدل قرارات الاستثمار ، اي من دون هذا التاثير ، سيكون معدل قرارات الاستثمار اعلى . حقا ، تعني الزيادة في حجم العدة الراسمالية تخفيضا في معدل الارباح ، ما بقيت الارباح ، P ، ثابتة . فمثلما تجعل الزيادة في الارباح ضمن الفترة المبحوثة المشروعات الاستثمارية الاضافية جذابة ، كذلك يميل تراكم العدد الراسمالية نحو تقليص حدود خطط الاستثمار . ويبدو هذا التاثير اوضح ما يبدو في حالة دخول مشروعات جديده الى الميدان ، مما يجعل خطط الاستثمار المشروعات القائمة أقل جاذبية . اذا رمزنا الى قيمة خزين العدة الراسمالية المخفضة بالاسعار المناسبة بـ K نستطيع القول ان معدل قرارات الاستثمار ، D ، انما هو دالة متناقصة لـ $\Delta K/\Delta t$ ، ما بقيت العوامل الاخرى على حالها .

بايجاز ، ان معدل قرارات الاستثمار ، D ، كمقرب اولي ، هو دالة متزايدة في الادخارات الاجمالية ، S ، وفي معدل التغير في مجموع الارباح ، $\Delta P/\Delta t$ ، ودالة متناقصة في معدل التغير في خزين العدة الراسمالية ، $\Delta K/\Delta t$. وفوق ذلك ، بافتراض علاقة مستقيمة (Linear Relation) نحصل على :

$$D = aS + b\frac{\Delta P}{\Delta t} - c\frac{\Delta K}{\Delta t} + d \qquad (14.2)$$

حيث يكون d ثابتا خاضعا للتغيرات طويلة الامد ، وخاصة التقدم التقني . كما انه حسب المعادلة (15) :

$$F_{t+\tau} = D_t$$

ويعبر ايضا عن الاستثمار في رأس المال الثابت في الزمن $t+\tau$:

---

٢ ـ يختلف مفهوم الارباح الاجمالية «الحقيقية» ، P ، في الفصل الثامن عن المفهوم الحالي في ان الرقم القياسي المستخدم في الاعمال التالية الانعكاس القطاع الخاص قد لا يكون استخدم كمخفض .

$$F_{t+\tau} = aS_t + b\frac{\Delta P_t}{\Delta t} - c\frac{\Delta K_t}{\Delta t} + d \qquad (14.2')$$

٢ ـ العوامل غير المأخوذة بالحسبان

قد يثار التساؤل : لم لم نبحث التغيرات في سعر الفائدة الذي له تأثير معاكس للتغيرات في الارباح ، باعتبارها محدّدا مشاركا لقرارات الاستثمار . يقوم هذا التبسيط على حقيقة ان سعر الفائدة طويل الامد لا يظهر تقلبات دورية متميزة (٢) .

صحيح ان عوائد سندات القروض التجارية تزداد بصورة معتبرة احيانا اثناء الكسادات بسبب من ازمات الثقة . ان حذف هذا العامل لا يعتبر النظرية المذكورة في اعلاه لان ارتفاع عوائد السندات المبحوثة انما يسير في نفس اتجاه هبوط الارباح (وإن يكن ذا اهمية اقل بكثير) . وهكذا يمكن حساب هذا التأثير بصورة تقريبية في مناقشة الدورة التجارية بمعامل اعلى b بعض الشيء في المعادلة (14.2) .

ولكن يبقى ضروريا بحث المسألة التي تثيرها التقلبات في عوائد الاسهم ، اي نسب مقاسيم الارباح الجارية الى اسعار الاسهم . تظهر حركة عوائد الاسهم التفضيلية الى حد كبير نفس النمط الذي تظهره عوائد القروض وقد تؤخذ بالحسبان على نفس المنوال . ولكن هذه هي ليست ، أو ليست بالكامل على الاقل، الحال بالنسبة الى الاسهم العادية . وعلى الرغم من انه يبدو لهذا العامل اهمية محدودة على العموم فلا مجال لنكران انه قد ينتقص من تطبيق النظرية المذكورة الى حد ما .

والآن سندرس بإيجاز عاملا مختلفا كليا لم يؤخذ بالحسبان في صياغة المعادلة (14.2) ، ألا وهو الابتكارات (Innovations) . نفترض ان الابتكارات ، بمعنى التعديلات التدريجية على العدة لمشروع ما بحسب الحالة الراهنة للتكنولوجيا ، انما هي جزء لا يتجزأ من الاستثمار «العادي» كما تحدده هذه القاعدة . وقد بحثت الاثر المباشر للاختراع الجديد (New Invention) في الفصل العاشر من كتابي (نظرية الديناميات الاقتصادية) في سياق نظرية التطور الاقتصادي . يبدو من

---

٢ ـ انظر مثلا : M. Kalecki, **the Theory of Economic Dynamics**, London, 1954, p. 88.

هناك ان هذه الآثار تنعكس في مستوى d . ويصدق القول نفسه على التغيرات الطويلة الامد في سعر الفائدة او في عوائد الاسهم .

٣ ـ حالتان خاصتان للنظرية

يمكن البرهان على ان المعادلة (14.2) انما تشمل ، كحالات خاصة ، بعض النظريات القائمة عن قرارات الاستثمار .

لنفترض اولا ان المعاملين a و c انمـــا يساويان صفرا حتى تختـــزل المعادلة الى

$$D = b\frac{\Delta P}{\Delta t} + d$$

ولنفترض بالاضافة الى ذلك ان d يساوي الاندثار . يتعين ان الاستثمار الصافي انما يحدد معدل التغير في الارباح «الحقيقية» . وتطابق هذه الحالة ما يدعـــى بمبدأ التعجيل (Acceleration Principle) على وجه التقريب. صحيحان هذا المبدأ يقيم علاقة بين الاستثمار الصافي ومعدل التغير في الانتاج لا فـــي الارباح وان الاسس النظرية مختلفة عن الاســس المعروضة في اعلاه ، ولكن النتائج النهائية متشابهة الى حد كبير بسبب من العلاقة الداخلية بين الارباح «الحقيقية» والانتاج الكلي (انظر الفصل ١٢) .

فيما يخص المسألة النظرية ، يبدو من الاكثر واقعية اقامة «مبدأ التعجيل» على الاسس المقترحة في اعلاه (انظر ص ٢٤٠) من استنتاجه من ضرورة توسيع الطاقة لكي يزداد الانتاج . فمن المعروف توافر طاقات احتياطية كبيرة ، خلال فترة طويلة من الدورة على الاقل ، وعليه فقد يتزايد الانتاج من دون اية زيادة فعلية في الطاقات القائمة . ولكن مهما يكن اساس «مبدأ التعجيل» فانه غير كاف ليس بسبب من انه لا يأخذ بالحسبان المحددات الاخرى لقرارات الاستثمـــار المبحوثة في اعلاه فقط ، بل بسبب من عدم مطابقته للوقائع ايضا . وفي مجرى الدورة التجارية سيكون المعدل الاعلى لزيادة الانتاج في مكان ما قريبا من المركز الاوسط (انظر الشكل (14.1)) .

الشكل (14.1) . قرارات استثمار رأس المال الثابت ، D ، ومجمـــوع الانتاج ، o (مختزلة الى نفس السعة) استنادا الى «مبدأ التعجيل» .

الشكل (14.1)

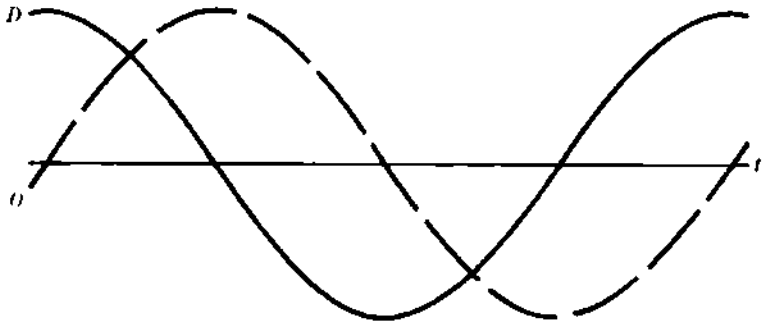

يتعين من «مبدأ التعجيل» ان المستوى الاعلى لقرارات الاستثمار قد يخرج الى حيز الوجود في ذلك الزمن . بيد ان هذا غير واقعي . حقا ، ان هذا يعني ان الفاصل الزمني بين قرارات الاستثمار والاستثمار الكلي قد يكون حوالي ربع الدورة التجارية (Business Cycle) او ٥ر١ و ٥ر٢ سنة . وبما انه من الصعوبة بمكان افتراض ان الفاصل الزمني بين قرارات الاستثمار والاستثمار الفعلي اكثر من سنة (٤) ، مما يعني ان الاستثمار الفعلي في راس المال الثابت «سيقود» الانتاج بـ ٥ر٠ الى ٥ر١ سنة . ولا تؤيد المعلومات المتوفرة مثل هذا الفاصل . وهذا يظهر ، مثلا ، من الشكل (14.2) حيث توجد المنحنيات الزمنية للاستثمار في راس المال الثابت والانتاج (الناتج الاجمالي للقطاع الخاص) في الولايات المتحدة للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠ . اذ يظهر ان لا وجود لفاصل زمني ذي شأن . وكذلك فان معادلة الانحدار ، المنمطة على غرار معادلتنا (14.2') ، وهي ما يمكن الحصول عليه من الاستثمار في راس المال الثابت في الولايات المتحدة لهذه الفترة (٥) ، لا تؤكد «مبدأ التعجيل» ابدا .

اما الحالة الخاصة الثانية لنظريتنا ، فنحصل عليها بافتراض ان كمية معينة من الادخارات الجديدة انما تؤثر في قرارات الاستثمار الى درجة مساوية ، اي بافتراض ان a تساوي ١ . وكذلك نفترض ان الثابت d يساوي صفر . وهكذا نحصل على :

$$D = S + b\frac{\Delta P}{\Delta t} - c\frac{\Delta K}{\Delta t}$$

---

٤ ـ قارن : M. Kalecki, **The Theory of Economic Dynamics**, London 1954, p. 109.

٥ ـ انظر المصدر السابق ، ص ١١٢ .

الشكل (14.2)

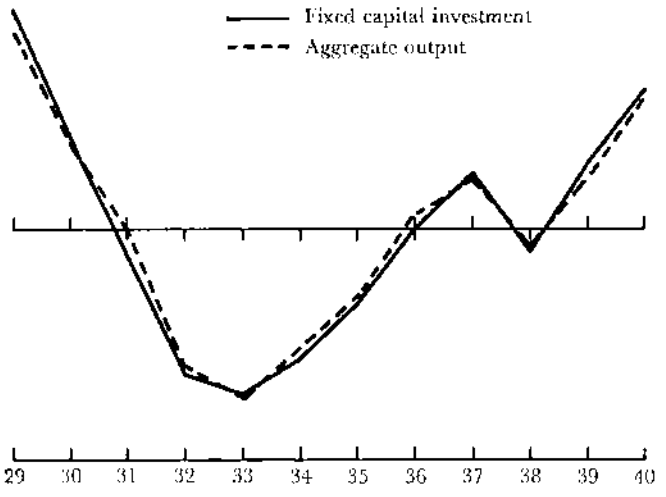

الشكل (14.2) . التقلبات في الاستثمار في رأس المال الثابت والناتج الاجمالي للقطاع الخاص في الولايات المتحدة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠ . تم اختزال المنحنيات الزمنية الى نفس السعة وحذف الاتجاه المتخلل (Intervening) .

واذا ما افترض بالاضافة الى ذلك ان المخزونات مستقرة في مجرى الدورة ، وان فائض التصدير وعجز الميزانية انما يساويان صفرا ؛ يتعين ان الادخارات ، S ، انما تساوي الاستثمار الفعلي في رأس المال الثابت ، F ؛ (لان الادخار يساوي الاستثمار في رأس المال الثابت والمخزونات زائدا فائض التصدير ، زائدا عجز الميزانية) . وعليه نحصل على :

$$D = F + b\frac{\Delta P}{\Delta t} - c\frac{\Delta K}{\Delta t}$$

وعند الاخذ بالحسبان ان $F_t = D_{t-\tau}$

$$D_t = D_{t-\tau} + b\frac{\Delta P_t}{\Delta_t} - c\frac{\Delta K_t}{\Delta_t}$$

$$D_t - D_{t-\tau} = b\frac{\Delta P_t}{\Delta t} - c\frac{\Delta K_t}{\Delta t}$$ او

والآن يتضح من المعادلة الاخيرة انه اذا كانت الارباح ، P ، وخزين العدة الراسمالية ، K ، ثابتين ، فكذلك يكون معدل قرارات الاستثمار ، D ، (لان $D_t = D_{t-\tau}$) . وحينما تزداد الارباح الى مستوى جديد ، فكذلك يفعل D (لانه خلال الفترة التي يكون فيها P متزايدا ، يكون $D_t > D_{t-\tau}$) . وحينما يزداد خزين العدة الراسمالية ، K ، الى مستوى جديد ، يهبط D (لانه خلال الفترة التي يكون فيها K متزايدا ، يكون $D_t < D_{t-\tau}$) . ويتعين ان معدل قرارات الاستثمار انما هو دالة متزايدة في مستوى الارباح ودالة متناقصة في خزين العدة الراسمالية . هذه هي العلاقة التي كانت اساس نظرية الدورة التجارية المعروضة في كتابي **(مقالات حول نظرية التقلبات الاقتصادية)** . وهكذا يظهر ان هذه النظرية هي ايضا حالة خاصة من النظرية الحالية .

وفي بعض الاحيان ، يفترض ان العلاقة المستحصلة هنا كحالة خاصة انما هي فاعلة في كل الظروف وذلك للاسباب التالية . وقد يفترض ان معدل الربح دالة متزايدة في الارباح الجارية «الحقيقية» ودالة متناقصة من خزين العدة الراسمالية . ومما يعتبر واضحا بعد ذلك انه كلما كان معدل الارباح المتوقعة اعلى ، كان مستوى الاستثمار في راس المال الثابت اعلى (٦) . ولكن الاخير يبدو مقنعا للوهلة الاولى فقط . اذ ينتفي وضوح العلاقة حينما نتذكر اننا هنا ندرس مقدار الاستثمار **للوحدة** الزمنية الواحدة . واذا ما تم الحفاظ على معدل الارباح لبعض الوقت ، حينئذ يتخذ المشروع جميع قرارات الاستثمار المطابقة لمعدل الارباح بحيث ، ما لم تظهر بعض الحقائق الجديدة في الصورة ، فلا قرارات بعدئذ . ان اعادة استثمار الادخارات بالكامل وما يصحبها من مساواة بين الادخار والاستثمار في راس المال الثابت لهو الذي يضمن المحافظة على مستوى قرارات الاستثمار للوحدة الزمنية الواحدة ، في الحالة الخاصة المبحوثة ، حينما يكون معدل الارباح ثابتا . ولكن بمجرد اسقاط هذه الفروض الجامدة تماما ، تنتفي صحة هذه النظرية (Theorem) ويصبح ضروريا اتباع نهج اعم يقوم على المعادلة

$$D = aS + b\frac{\Delta P}{\Delta t} - c\frac{\Delta K}{\Delta t} + d$$

٤ ـ اختبار المعادلة الاساسية

قبل السير نحو اختبار معاملات المعادلة (14.2') ، من المفيد تغييرها بعض الشيء . اولا لنأخذ بالحسبان حقيقة ان معدل التغير في العدة الراسمالية الثابتة انما يساوي الاستثمار في راس المال الثابت صافيا من الاندثار في نفس

---

٦ ـ كان هذا هو مفهومي ايضا في اوراقي المبكرة . انظر الفصل ١ و٢ من **(Selected Essays on The Dynamics of Capitalist Economy) Cambridge Univ. Press. 1971.**

الفترة :

$$\frac{\Delta K}{\Delta t} = I - \delta$$

حيث δ اندثار العدة الذي يعود الى البلى والخلق (wear & tear) والتقادم (obsolescence) . وعليه يمكن كتابة المعادلة (14.2') كما يلي :

$$F_{t+\tau} = aS_t + b\frac{\Delta P_t}{\Delta t} - c(I_t - \delta) + d$$

والآن لنحوّل $-cF_t$ من الجانب الايمن الى الجانب الايسر من المعادلة ونقسم الجانبين على $1+c$:

$$\frac{F_{t+\tau} + cF_t}{1+c} = \frac{a}{1+c} S_t + \frac{b}{1+c}\frac{\Delta P_t}{\Delta t} + \frac{c\delta + d}{1+c}$$

حينئذ يكون الجانب الايسر من المعادلة متوسطا مرجحا لـ $F_{t+\tau}$ و F_t . ونستطيع ان نفترض بصورة تقريبية جيدة انه مساو لقيمة وسيطة $F_{t+\tau}$ حيث يكون θ فاصلا زمنيا اقصر من τ . وبما ان c يحتمل ان يكون كسرا صغيرا الى حد ما (٧) ، فان θ هو من نفس مقدار τ . والآن يمكن ان نكتب

$$F_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} S_t + \frac{b}{1+c}\frac{\Delta P_t}{\Delta t} + \frac{c\delta + d}{1+c}$$

وهكذا يتم اختزال الاستثمار في راس المال الثابت الى الادخارات الماضية والى معدل التغير في الارباح الماضية . وينعكس التاثير السالب للزيادة في خزين العدة الرأسمالية في المقام $1+c$. ولتبسيط شكل المعادلة سنرمز

$$\frac{b}{1+c} = b' \quad \text{و} \quad \frac{c\delta + d}{1+c} = d'$$

ولكن ليس من اختزال كهذا سيتم ادخاله على $a/(1+c)$ بسبب من ان لاعتماده على a و c (معاملات الادخارات ، S ، ومعدل التغير في خزين العدة الرأسمالية ، $\Delta K/\Delta t$ ، في المعادلة الاولية على التوالي) اهمية بالنسبة للمناقشة اللاحقة . وهكذا نستطيع ان نكتب معادلتنا آخر الامر بالشكل

$$F_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} S_t + b'\frac{\Delta P_t}{\Delta t} + d' \qquad (14.3)$$

---

٧ ـ ان التقلبات الدورية في خزين راس المال ، K ، بمقاييس النسبة المئوية هي صغيرة الى حد ما . وهكذا فان التغيرات في معدل الربح الناتجة عن هذا العامل هي صغيرة ايضا . وبالتبعية فان التقلبات في الاستثمار في راس المال انما تفسرها التغيرات في S و $\Delta P/\Delta t$ الى حد اكبر بكثير من التغيرات في $\Delta K/\Delta t$ (على الرغم من ان للاخيرة اهمية كبيرة في اطوار معينة من الدورة، كما سيتضح من الفصل ١٥) . وبكلمة اخرى ، فان في التقلبات في $\epsilon(\Delta K/\Delta t)$ ، اصغر منها بكثير في F . ولكن بما ان $\Delta K/\Delta t$ هو الاستثمار الصافي في راس المال الثابت (وان الاندثار δ يخضع لتقلبات دورية طفيفة فقط) فان هذا يعني ان c صغيرة بالمقارنة مع ١ .

والآن سنختبر معاملات هذه المعادلة . اذ يخضع الثابت d' لتغيرات طويلة الامد (٨) . تم تحليل العوامل التي تتوقف عليها هذه التغيرات في الفصل العاشر من كتابي (**نظرية الديناميات الاقتصادية**) . ولكن كما سيظهر مما في ادناه ، قيمته ليست مناسبة في مناقشة للدورة التجارية . ولا يمكن قول شيء على اساس **مسبق (a priori)** عن المعامل b' ، على الرغم مما لقيمته من اهمية حاسمة في تحديد طبيعة التقلبات الدورية ، كما سيظهر . وهكذا ، فمن الضروري دراسة حالات بديلة قليلة فيها قيم مختلفة لهذا المعامل . والمعامل الوحيد الذي سنفترض فروضا محددة حوله في هذه المرحلة انما هو $a/(1+c)$.

يؤشر المعامل a مقدار الزيادة في قرارات الاستثمار ، D ، كنتيجة للزيادات في مجموع الادخارات الجارية والذي يتأثر بعوامل مختلفة . اولا ، ان الزيادة في الادخارات «الداخلية» للمشروعات التي تناسب قرارات الاستثمار هي اصغر من الزيادة في مجموع الادخار. وهذا العامل في ذاته يميل الى ان يجعل a اقل من ١ . وثمة عامل آخر يعمل في نفس الاتجاه . ان اعادة استثمار الادخارات على اساس بقاء العوامل الاخرى على حالها ، اي مع بقاء الارباح الكلية ثابتة ، انما تجابه صعوبات لان السوق محدودة بالنسبة لمنتوجات المشروع ، وينطوي التوسع الى مجالات جديدة من النشاط على مخاطرة كبيرة . ومن الناحية الاخرى ، فالزيادة في الادخارات «الداخلية» انما تمكن المشروع من استيعاب الاموال الخارجية بمعدل اعلى اذا ما **اعتبر** الاستثمار مرغوبا فيه . وهذا العامل يميل الى زيادة قرارات الاستثمار باكثر من الزيادة في الادخارات «الداخلية» . وهذه العوامل تدعنا من دون يقين حول ما اذا كان a اكبر او اصغر من ١ .

ان المعامل $a/(1+c)$ هو اصغر من a لان c موجب . وحسبما جاء في اعلاه ، فان هذا يعكس التأثير السالب على قرارات الاستثمار لخزين العدة الراسمالية المتزايدة . سنفترض ان هذا المعامل هو اصغر من ١ للاسباب التالية. وكما سيظهر مما في ادناه انه ، مع $a/(1+c) > 1$ ، فلا وجود للدورة التجارية ابدا (انظر الفصل ١٥) ؛ بل سيكون التطور طويل الامد للاقتصاد الرأسمالي مختلفا عن العملية المعروفة (٩) . وفوق ذلك ، فان تحليل المعلومات عن الولايات المتحدة الفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٤٠ قد تمخضت بالنسبة لـ $a/(1+c)$ عن قيمة اقل من ١ الى درجة كبيرة . وبما ان المعامل ٢ هو كسر صغير بعض الشيء (انظر

---

٨ ــ يرمز d' الى $(c\delta+d)/(1+c)$. افترضنا في ص ٢٤٢ ان d ثابت يخضع لتغيرات طويلة الامد . اما الاندثار ، δ ، فيتقلب قليلا جدا فقط في مجرى الدورة التجارية ، ولكنه يتغير في الامد الطويل على نسق مع حجم العدة الرأسمالية .

٩ ــ انظر الفصل ١٤ من M. Kalecki, **the Theory of Economic Dynamics,**

ص ٢٤٧ في أعلاه) $a/(1+c) < 1$ مما يعني ان a لا يمكن ان تكون اعلى من ١ (وبالطبع يمكن ان تكون $1 \leqslant$) .

٥ ــ الاستثمار في المخزونات

في تحليلنا للاستثمار في راس المال الثابت توصلنا الى المعادلة (14.3) التي تشير الى ان قرارات الاستثمار في راس المال الثابت انما هي دالة لكل من مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل التغير في هذا المستوى . حقا ، يرتبط مقدار الادخار ، S ، في المعادلة **بمستوى النشاط الاقتصادي** ، بينما ينسب معدل الزيادة في الارباح $\Delta P/\Delta t$ الى **معدل التغير** في هذا المستوى . ولهذا السبب بالذات ، فان «مبدأ التعجيل» الذي يقوم على معدل التغير فقط هو غير كاف لتفسير الاستثمار في راس المال الثابت . ولكن «مبدأ التعجيل» يبدو فرضا معقولا بالنسبة الى الاستثمار في المخزونات .

انه لمن المقنع حقا ان نفترض ان معدل التغير في حجم المخزونات متناسب تقريبا مع معدل التغير في الانتاج او في حجم المبيعات . بيد ان البحوث التجريبية عن التغييرات في المخزونات تبين بوضوح وجود فاصل زمني مهم بين السبب والنتيجة هنا ايضا . وهذا هو ما تفسره حقيقة ان الارتفاع في الانتاج والمبيعات لا يخلق حاجة مباشرة للزيادة في المخزونات ، لان جزءا من المخزونات يخدم كاحتياطي ؛ وبالتالي ، فمن الممكن زيادة سرعة الدوران في مجموع المخزونات . ولا تتكيف المخزونات لمستوى الانتاج الاعلى الجديد الا بعد لأي من الزمن فقط . وبالمثل ، حينما يهبط حجم الانتاج يتقلص حجم المخزونات تبعا لذلك ، ولكن يحدث في عين الوقت هبوط في سرعة دورانها ، بعد تأخير معين فقط .

هنا يثور السؤال ما اذا كان توافر راس المال يلعب دورا مهما في الاستثمار في المخزونات مثلما يلعب في الاستثمار في راس المال الثابت . وبكلمة اخرى ، الا ينبغي ان نفترض ان الاستثمار في المخزونات لا يتوقف على معدل التغير في الانتاج فقط ، بل على تدفق الادخار الجديد ايضا . الا ان هذا لا يبدو هو الحال بصورة عامة ، لان المخزونات هي عبارة موجودات شبه ــ سائلة ويمكن التمويل على الائتمان قصير الاجل في تمويل اي توسع يتمشى مع الانتاج والمبيعات .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن ان نربط الاستثمار في المخزونات ، J ، بمعدل التغير في الانتاج للقطاع الخاص ، $\Delta O/\Delta t$ ، مع فاصل زمني معين . ويبدو حسب المعلومات المتوافرة ان هذا الفاصل هو بمقدار مشابه لذلك الذي ينطوي عليه الاستثمار في راس المال الثابت ، τ . ولغرض التبسيط ، سنفترض ان الفاصل الزمني للمخزونات يساوي θ الذي هو من نفس رتبة τ . (انظر ص ٢٤٧) . وهكذا نستطيع ان نكتب للاستثمار في المخزونات :

$$J_{t+\theta} = e\,\frac{\Delta O_t}{\Delta t} \qquad (14.4)$$

ينبغي ملاحظة ان المعامل e والفاصل الزمني θ هما متوسطان حقيقة . ان العلاقة بين التغيرات في المخزونات والتغيرات في الانتاج انما هي مختلفة للسلع المختلفة ، وليس للتغيرات في المخزونات علاقة مباشرة بالتغيرات في انتاج الخدمات (المتضمنة في O_t ايضا). واذا كان اي استقرار في e متوقعا ابدا فذلك على اساس من ارتباط بين التقلبات للعناصر المختلفة المكونة لمجموع الانتاج للقطاع الخاص فقط O .

وينبغي ملاحظة ان ظاهرة تراكم السلع غير المبيعة يتم تفسيرها جزئيا على الاقل بالفاصل الزمني θ في المعادلة (14.4) . حقا ، حينما يتوقف حجم المبيعات عن الارتفاع ويشرع بالهبوط ، فان المخزونات حسب قاعدتنا ستستمر بالارتفاع لبعض الوقت . ولكن ليس هذا لانكار ان تراكم السلع غير المبيعة في مثل هذه الظروف قد تستمر على نطاق اوسع مما توحي به القاعدة . ويحتمل ان لا يكون لهذا الانحراف عن القاعدة مغزى خطير جدا بالنسبة للنظرية العامة للدورة التجارية لان هذا التراكم «الشاذ» في المخزونات هو غالبا ما تتم تصفيته في وقت قصير نسبيا .

٦ ـ قاعدة لمجموع الاستثمار

استحصلنا في اعلاه القواعد التالية للاستثمار في راس المال الثابت ، F ، وللاستثمار في المخزونات ، J :

$$F_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} S_t + b' \frac{\Delta P_t}{\Delta t} + d' \qquad (14.3)$$

$$J_{t+\theta} = e \frac{\Delta O_t}{\Delta t} \qquad (14.4)$$

وبجمع هاتين المعادلتين ، نحصل على قاعدة لمجموع الاستثمار ، I :

$$I_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} S_t + b' \frac{\Delta P_t}{\Delta t} + e \frac{\Delta O_t}{\Delta t} + d' \qquad (14.5)$$

يتوقف S_t في الجانب الايمن على **مستوى** النشاط الاقتصادي في الزمن t بينما يتوقف $\Delta P_t/\Delta t$ و $\Delta O_t/\Delta t$ على **معدل التغير** في هذا المستوى. وهكذا يتوقف مجموع الاستثمار ، حسب نظريتنا ، على كل من مستوى النشاط الاقتصادي ، ومعدل التغير في هذا المستوى في وقت ابكر بعض الشيء .

الفصل الخامس عشر

الدورة التجارية

١ ـ المعادلات المحدّدة للعملية الدينامية

سنفترض في هذا الفصل أن كلا من التجارة الخارجية والميزانية الحكومية متوازنتان وان العمال لا يدخرون . لقد برهنّا في الفصل التاسع في اعلاه ان على اساس من هذا الفرض يتحدد مستوى النشاط الاقتصادي بالاستثمار . وفوق ذلك ، برهنا في الفصل التاسع على ان الاستثمار يتحدد ، مع فاصل زمني معين ، بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدل التغير في هذا المستوى . ويتعين من ذلك ان الاستثمار في زمن معين انما يتحدد بمستوى الاستثمار ومعدل التغير فيه في زمن سابق ما . وسيظهر لاحقا ان هذا سيزودنا بالاساس لتحليل العملية الاقتصادية الدينامية ويمكننا على وجه الخصوص من ان نبين ان هذه العملية انما تنطوي على تقلبات دورية .

وفضلا عن افتراضنا تجارة خارجية وميزانية متوازنتين سنفترض ايضا ان الرقم القياسي لتخفيض الاستثمار انما هو مطابق لذلك الخاص بتخفيض الناتج الاجمالي للقطاع الخاص . وهذا الفرض ليس مبالغا فيه في ضوء التقلبات

الدورية ، وهي صغيرة بعض الشيء ، في نسبة اسعار السلع الاستثمارية والاستهلاكية (انظر ص ١٨٦) . وهو في عين الوقت يعمل على تحقيق تبسيط مفيد . حقا ، ظهر في اعلاه من الضروري استعمال «مخفضات» (Deflators) مختلفة في قرائن مختلفة لنفس العناصر . وهكذا تم تخفيض الاستثمار والادخار والارباح في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر بنفس الرقم القياسي للسعر كذلك المستعمل لتخفيض الناتج الاجمالي للقطاع الخاص . ولكن في الفصل الـ ١٤ تم تخفيض الاستثمار في رأس المال الثابت ، والادخار ، والارباح جميعها بالرقم القياسي لاسعار السلع الاستثمارية . الان وقد تم افتراض «المخفضات» متطابقة؛ فللاستثمار «الحقيقي» والادخار والارباح معنى واحد فقط .

لنتأمل الان في المعادلات المناسبة لبحثنا في الدورة التجارية . يتعين من افتراض التوازن في التجارة الخارجية والميزانية ان الادخار والاستثمار متساويان:

$$S = I$$

وباستخدام نفس الفرض ، فقد نأخذ من الفصل الحادي عشر (انظر ص ٢١٣) المعادلة التي تنسب الارباح بعد الضريبة ، P ، مع فاصل زمني ، الى الاستثمار:

$$P_t = \frac{I_{t-\omega} + A}{1 - q} \qquad (11.4')$$

تقوم هذه المعادلة على : (أ) المساواة بين الارباح والاستثمار زائدا استهلاك الراسماليين ؛ و (ب) العلاقة بين الاستهلاك للراسماليين وارباحهم في زمن مبكر بعض الشيء . (A هي الجزء المستقر من الاستهلاك للراسماليين و q هو معامل الاستهلاك من الزيادة في الارباح) .

واكثر من ذلك ، فاننا نستمد من المعادلتين (12.2) و(12.1") في الفصل الـ ١٢ (انظر ص ٢٣٢) العلاقة بين الناتج الاجمالي ، O ، والارباح بعد الضريبة ، P :

$$O_t = \frac{P_t + B'}{1 - \alpha'} + E \qquad (12.2')$$

وتعكس هذه المعادلة : (أ) العوامل المحددة لتوزيع الدخل القومي ؛ (ب) نظام الضرائب على الارباح ؛ و (ج) مستوى الضرائب غير المباشرة . (الثابت B' والمعامل α' يعكس «توزيع دخل العوامل» (Distribution of Income Factors) ونظام الضرائب على الارباح ؛ ويمثل الثابت E مجموع الضرائب غير المباشرة) .

واخيرا ، اعطانا الفصل الرابع عشر المعادلة المحددة للاستثمار :

$$I_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} S_t + b' \frac{\Delta P_t}{\Delta t} + e \frac{\Delta O_t}{\Delta t} + d'$$

تعبر هذه المعادلة عن : (أ) العلاقة ، مع فاصل زمني ، بين الاستثمار في رأس المال الثابت من ناحية والادخار ، ومعدل التغير في الارباح ومعدل التغير في خزين العدة الراسمالية من الناحية الاخرى ؛حيث ينعكس تأثير التغير في خزين العدة الراسمالية في بسط المعامل $a/(1+c)$ ؛ و (ب) العلاقة بين الاستثمار في المخزونات ومعدل التغير في الانتاج .

يتعين من المعادلة الاخيرة والمساواة المفروضة بين الادخار والاستثمار ان :

$$I_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} I_t + b' \frac{\Delta P_t}{\Delta t} + e \frac{\Delta O_t}{\Delta t} + d' \qquad (15.1)$$

٢ ـ معادلة الدورة التجارية

تنسحب المعادلات (11.4') و (12.2') و (15.1) على العملية الدينامية dynamic process بصورة عامة . ولكننا في المرحلة الحاضرة ننوي التركيز على عملية الدورة التجارية متميزة عن عملية التطور طويل الامد . ولهذا الفرض ، سندرس نظاما لا يخضع لتطور طويل الامد ، اي نظاما ستاتيا ما عدا التقلبات الدورية . يمكن البرهان (١) على ان العملية الدينامية الفعلية من الممكن تحليلها الى (أ) التقلبات الدورية التي يكون نمطها هو نفس نمط النظام الستاتي الموصوف في ادناه ؛ و (ب) الاتجاه المتصل (Smooth Trend) طويل الامد .

ولكي نجعل نظامنا «ستاتيا» ، سنفترض ان المعالم A ، و B' ، و E ، وهي ما افترضنا خضوعها لتغيرات طويلة الامد على الدوام ، انما هي ثابتة على وجه الدقة . حينئذ يتعين من المعادلة (11.4') ان :

$$\frac{\Delta P_t}{\Delta t} = \frac{1}{1-q} \frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t}$$

ومن المعادلة (12.2') ان :

$$\frac{\Delta O_t}{\Delta t} = \frac{1}{1-\alpha'} \frac{\Delta P_t}{\Delta t}$$

او

$$\frac{\Delta O_t}{\Delta t} = \frac{1}{(1-q)(1-\alpha')} \frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t}$$

وهنا يتم التعبير عن كل من معدل التغير في الارباح ومعدل التغير في الانتاج بمقياس من معدل التغير في الاستثمار (مع فاصل زمني معين) . وباحلال هذه التعابير لـ $\Delta P/\Delta t$ و $\Delta O/\Delta t$ في المعادلة (15.1) نحصل على :

$$I_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} I_t + \frac{b'}{1-q} \frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t} + \frac{e}{(1-q)(1-\alpha')} \frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t} + d'$$

او

$$I_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} I_t + \frac{1}{1-q} \left(b' + \frac{e}{1-\alpha'} \right) \frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t} + d'$$

---

١ ـ انظر الفصل ١٤ من M. Kalecki, the **Theory of Economic Dynamics**, London, 1954 .

وهكذا فان الاستثمار في الزمن $t+\theta$ هو دالة في الاستثمار في الزمن t ومعدل التغير في الاستثمار في الزمن $t-\omega$. يمثل التعبير الاول على الجانب الايمن من المعادلة تأثير الادخارات الجارية (المعامل a) على قرارات الاستثمار وكذلك التأثير السالب للزيادة في العدة الراسمالية (المعامل $1/(1+c)$) . وينبغي ان نتذكر ان $a/(1+c) < 1$. ويمثل التعبير الثاني تأثير معدل التغير في الارباح (المعامل $b'/(1-q)$) وفي الانتاج المعامل :

$$\frac{e}{(1-q)(1-\alpha')}$$

وعلى خط مستقيم مع تجريدنا الاولي للتغيرات طويلة الامد ، افترضنا في اعلاه ان A ، و B' ، و E انما هي ثوابت على وجه الدقة . وينبغي ان نفترض الشيء نفسه حول d' ، ولكن سيظهر بالاضافة الى ذلك ان على مستوى d' ان يلبي شرطا آخر اذا اريد للنظام ان يكون «ستاتيا» . حقا ، لا بد لمثل هذا النظام من ان يكون في حالة استقرار عند مستوى الاستثمار المساوي للاندثار ، δ . وفي هذه الحالة من أحوال النظام ، يكون الاستثمار ، I ، مستقرا على الدوام عند مستوى δ و $\Delta I/\Delta t$ يساوي صفرا بالطبع . وهكذا تختزل المعادلة (15.2) الى :

$$\delta = \frac{a}{1+c}\delta + d' \qquad (15.3)$$

وهو الشرط الذي لا بد لـ d' من استيفائه اذا اريد للنظام ان يكون ستاتيا بمعنى انه لا وجود للتغير طويل الامد . وبطرح المعادلة (15.3) من المعادلة (15.2) ، نحصل على :

$$I_{t+\theta} - \delta = \frac{a}{1+c}(I_t - \delta) + \frac{1}{1-q}\left(b' + \frac{e}{1-\alpha'}\right)\frac{\Delta I_{t-\omega}}{\Delta t}$$

لندع i يرمز الى $I-\delta$ ، وهو انحراف الاستثمار عن الاندثار . ولما كان δ ثابتا [٢] حيث $\Delta i/\Delta t = \Delta I/\Delta t$ ، فسيكون لدينا :

$$i_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} i_t + \frac{1}{1-q}\left(b' + \frac{c}{1-\alpha'}\right)\frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} \qquad (15.4)$$

هذه هي المعادلة التي ستقوم اساسا لتحليلنا لآلية الدورة التجارية . ولتسهيل المهمة سنرمز الى :

$$\frac{1}{1-q}\left(b' + \frac{e}{1-\alpha'}\right)$$

بـ μ . ويمكن عندئذ كتابة المعادلة (15.4) كما يلي :

$$i_{t+\theta} = \frac{a}{1+c} i_t + \mu \frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} \qquad (15.4')$$

---

٢ – في الحقيقة يتقلب الاندثار قليلا في مجرى الدورة ، ولكن يمكن ان نتصور δ على متوسط مستوى الاندثار .

والآن سندرس الميل الدوري (Cyclical Tendency) الكامن في المعادلة (15.4') . وفي مجمل هذه المناقشة ، سيكون لافتراض ان المعامل $a/(1+c)$ اقل من ١ اهمية اساسية .

لنتصور اننا نبدا من الموقع حيث ان $i_t = 0$ ، اي من النقطة A حيث الاستثمار يساوي الاندثار (انظر الشكل (15.1) . واكثر من ذلك لنتصور ان $(\Delta i_{t-\omega}/\Delta t) > 0$. وهذا يعني ان الاستثمار قبل بلوغه A كان اقل من الاندثار ولكنه متزايد نحو مستواه . والآن ، واضح ان $i_{t+\omega}$ موجب لان الحد (Component) الاول في الجانب الايمن من المعادلة (15.4') $[a/(1+c)]i_t = 0$ والثاني $\mu(\Delta i_{t-\omega}/\Delta t) > 0$. وبكلمة اخرى ، فان i قد يزداد الى النقطة B فوق مستوى الاندثار .

الا انه بعد ان اصبح i موجبا ، فان مسالة صعوده المستمر ، اي ما اذا كان $i_{t+\theta}$ هو اعلى من i_t ، فذلك يتوقف على قيمة المعاملين $a/(1+c)$ و μ . حقا ، ان العنصر الاول $[a/(1+c)]i_t$ ؛ اي $i_{t+\theta}$ ، هو اقل من i_t ، لاننا افترضنا ان المعامل $a/(1+c)$ كان اقل من ١ ؛ وهذا يميل الى تخفيض $i_{t+\theta}$ الى الادنى من مستوى i_t . ومن الناحية الاولى ، فان العنصر الثاني $\mu(\Delta i_{t-\omega}/\Delta t)$ موجب لان i كان صاعدا قبل بلوغه المستوى i_t وهذا يميل الى زيادة $i_{t+\theta}$ فوق مستوى i_t . وعليه ، هنا يوجد بديلان : ان المعاملين $a/(1+c)$ و μ هما بحال يجعل صعود الاستثمار يبلغ حد التوقف آخر الامر عند النقطة C ؛ او ان الصعود يستمر الى ان يبلغ النشاط مستوى حيث تمنع صعوده اللاحق الندرات في الطاقات الانتاجية القائمة او في العمل المتوافر .

الشكل (15.1) منحنى زمني افتراضي للاستثمار . ايضاح عناصر الاتجاه والدورية في الاستثمار الاجمالي

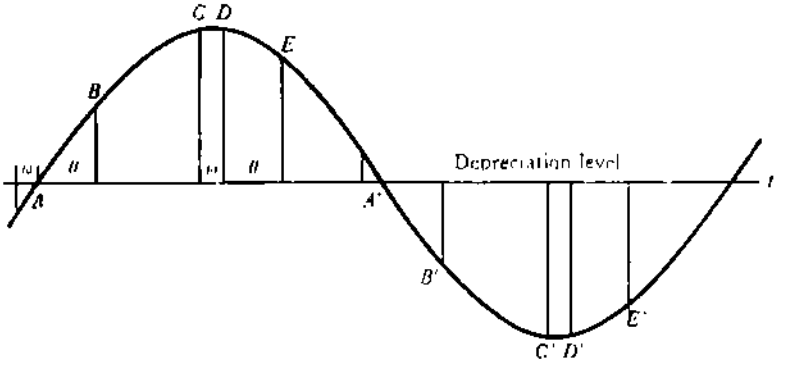

لنتأمل في البديل الاول . بعد بلوغ الاستثمار نقطة التوقف C لا يمكن الحفاظ عليه عند هذا المستوى ، بل لا بد من نزوله من D الى E . حقا ، بالرمز الى المستوى الاعلى لـ i بـ i_{top} ، يكون لدينا بالنسبة الى النقطة D :

$$i_t = i_{top}; \quad \frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} = 0$$

وهكذا ، فلـ $i_{t+\theta}$ عند النقطة E يكون العنصر $\mu(\Delta i_{t-\omega}/\Delta t)$ ليساوي صفرا والعنصر $[a/(1+\epsilon)]i_{top}$ اقل من i_{top} لان $a/(1+\epsilon) < 1$. وبالتالي يكون $i_{t+\theta}$ اقل من i_{top} والاستثمار يهبط من مستواه الاعلى الى مستواه عند النقطة E .

يتحرك الاستثمار لاحقا الى الاسفل ، اي ان $i_{t+\theta}$ سيكون ادنى من i_t لسببين : العنصر $[a/(1+\epsilon)]i_t$ سيكون اقل من i_t و $\mu(\Delta i_{t-\omega}/\Delta t)$ سيكون سالبا . وعلى هذا المنوال سيهبط i الى الصفر آخر الامر ، اي ان الاستثمار سيهبط الى مستوى الاندثار .

ومن هذه النقطة فنازلا ، سيتكرر نمط الرواج (Boom) معكوسا في البوار (Slump) . بعد عبور مستوى الاندثار الى الاسفل عند النقطة A' ، سيستمر هبوط الاستثمار الى ان يبلغ التوقف عند النقطة C' في النهاية . بيد انه سوف لا تتم المحافظة على الاستثمار في هذا الموقع ، بل سيزداد من D' الى E' وسيبلغ ثانية مستوى الاندثار .

وستكون هذه التقلبات في الاستثمار مصحوبة بتقلبات في الدخول والانتاج والاستخدام . لقد عرضنا في الفصل الـ ٢ طبيعة العلاقة بين الاستثمار من جهة ، ومجموع الدخل الحقيقي والانتاج للقطاع الخاص من الجهة الاخرى (قارن ايضا ص ص ٢٦٠ ــ ٢٦٢ من الفصل الحاضر) .

تقوم الآلية المذكورة للدورة التجارية على عنصرين : (أ) حينما يبلغ الاستثمار مستوى الاندثار من الاسفل (عند النقطة A) فانه لا يتوقف عند هذا المستوى بل يعبره ، متحركا نحو الاعلى . ويحدث هذا بسبب من ان الصعود في الاستثمار وبالتالي الصعود في الارباح وفي مجموع الانتاج قبل بلوغ مستوى الاندثار انما يجعل الاستثمار اعلى من ذلك المستوى في الفترة اللاحقة . ويمكن للتوازن الستاتي ان يبرز الى حيز الوجود اذا كان الاستثمار عند مستوى الاندثار فقط واذا لم يغير فضلا عن ذلك مستواه في الماضي القريب . ان الشرط الثاني غير مستوفى عند A وهذا هو سبب استمرار الحركة نحو الاعلى . حينما يبلغ الاستثمار مستوى الاندثار من اعلى (في A') يكون الوضع مناظرا ، اي ان الاستثمار لا يتوقف بل يعبر الاندثار متحركا الى الاسفل .

(ب) حينما تبلغ الحركة الصاعدة للاستثمار حد التوقف ، فانه لا يبقى عند هذا المستوى ، بل يشرع بالهبوط . وهذا يحدث لان المعامل $a/(1+\epsilon)$ اقل من ١ ، مما يعكس التأثير السالب على الاستثمار للعدة الرأسمالية المتزايدة ($\epsilon > 0$)

ومن الممكن ان يعكس كذلك عامل اعادة استثمار الادخار غير الكامل (اذا كان $a < 1$) . اذا اعيد استثمار الادخار كاملا (اي $a = 1$) واذا أمكن اهمال تراكم العدة الراسمالية (اي اذا كان ε مهملا) ، عندئذ يتم الحفاظ على النظام عند مستوى ذروته . ولكن في الواقع ، ليس لتراكم العدة الراسمالية ، وهي تفضي عند مستوى النشاط الاقتصادي المستقر الى معدل ربح هابط ، من تأثير سالب ملموس على الاستثمار (اي ان ε ليس مهملا) . وفوق ذلك فان اعادة استثمار الادخار قد لا يكون كاملا . (اي ان $a < 1$ (٣)) وكنتيجة لذلك يهبط الاستثمار وهكذا يشرع البوار (٤)

والوقف عند قعر (Bottom) البوار يكون مناظرا لما هو عليه عند ذروة الرواج . فبينما يكون معدل الربح هابطا عند ذروة الرواج بسبب من الاضافات الى خزين العدة الراسمالية ، يكون صاعدا من قعر البوار بسبب من العجز عن ادامة العدة الراسمالية (٥) .

ولكن قد يثار التساؤل عما اذا كان هذا الوضع متناظرا مع ما هو عليه في ذروة الرواج . وقد يزعم حقا ان تأثير تحطيم راس المال على قرارات الاستثمار خلال البوار انما هو أضعف من تأثير تراكم راس المال في الرواج لان العدة «المدمرة» في البوار هي غالبا ما تكون عاطلة على اية حال . وكنتيجة لذلك ، فان البوارات قد تكون طويلة جدا . في الحقيقة ، لا يمكن استبعاد هذا الامكان في النظام الستاتي الذي نحن بصدد دراسته في هذا الفصل (٦) . ولكن ينبغي ملاحظة ان الوضع مختلف في اقتصاد يتمتع بنمو طويل الامد . ويمكن ان نبرهن على انه في مثل هذا الاقتصاد تنسحب الدورة التجارية الموصوفة في اعلاه على الاتجاه المتصل طويل الامد (٧) .

---

٣ ــ كان لي روبنسون الراحل اول من أكد على اهمية عامل «اعادة الاستثمار غير الكامل» في تفسير نقطة التحول في الرواج في محاضرة القاها على الجمعية الاقتصادية لمدرسة لندن في الاقتصاد في ١٩٣٩ .

٤ ــ يبين هذا التحليل بوضوح ان فرض $a/(1+\varepsilon) < 1$ انما هو شرط ضروري لقيام الدورة التجارية (قارن ص ٢٥٢) .

٥ ــ اذا كان $a < 1$ فان هذا سيكون عاملا اضافيا في انتعاش الاستثمار من قعر البوار . وفي هذا السياق يعني $a < 1$ ان قرارات الاستثمار في راس المال الثابت تهبط في البوار بأقل من الادخار ، اذا ما تجردنا من تأثير معدل التغير في الارباح وفي العدة الراسمالية .

٦ ــ في مثل هذه الحال ، يكون ε اصغر ، وعليه $a/(1+\varepsilon)$ اكبر ، في الكساد منه في الرواج .

٧ ــ في الشكل ١٨ ، ص ١٤٧ ، من نظرية الديناميات الاقتصادية ، والمنسوخ هنا ، نرى انه عند النقطة D' ، المقابلة الى قعر البوار ، يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي فعلا بمعدل النمو طويل الامد بحيث ان معدل الربح هو في ارتفاع .

٤ ـ «السقف» و «القاع»

قامت الاعتبارات المذكورة في اعلاه على افتراض ان المعاملين $a/(1+c)$ و μ هما بحال تسبب توقفا اوتوماتيا لارتفاع الاستثمار في الرواج وهبوطه في البوار. وفي الحالة البديلة ، فان ارتفاع الاستثمار في الرواج لا يبلغ حد التوقف حتى يعيقه العجز في العدة او العمل . وحينما يتم بلوغ هذا الموقف ، ستتراكم الطلبات غير المنجزة بسرعة بينما ستتخلف التسليمات عن المتطلبات . وهذه ستؤول الى ايقاف الارتفاع او حتى الى توليد هبوط في استثمار المخزونات . وبالمثل قد يتأثر الاستثمار في راس المال الثابت **بالعجز** في هذا القطاع . وستطول فترة تنفيذ طلبيات الاستثمار ولا بد لارتفاع الاستثمار في راس المال الثابت من التناقص او الضمور .

وبعد بلوغ الارتفاع في معدل الاستثمار حد التوقف والمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي لبعض الوقت عند هذا «السقف» (Ceiling) ، فان آلية الدورة التجارية تشرع بالعمل . اذ يبدأ الاستثمار بالهبوط ، كما في الحالة المبحوثة في اعلاه ، كنتيجة للزيادات في خزين العدة الراسمالية ومن الممكن ايضا ان يكون بسبب اعادة استثمار الادخار غير الكامل (وهي عوامل تجعل $a/[1+c] < 1$). وعند شروع البوار على هذه الشاكلة ، فانه سيستمر على هذا المنوال كالدورة التجارية الاوتوماتية .

ويثور السؤال ما اذا كان للبوار «قاع» (Floor) بنفس المعنى الذي يكون فيه للرواج «سقف» . بالتأكيد يوجه مثل هذا «القاع» بالنسبة للاستثمار في راس المال الثابت لان قيمته الاجمالية لا يمكن ان تهبط تحت الصفر . ولكن ، لا يوجد حد مشابه للاستثمار السالب في المخزونات . وهكذا ، حينما يبلغ الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت مستوى الصفر ، فقد يتباطأ البوار ولكن لا يتوقف ، لان زخم الاستثمار السالب في المخزونات يتزايد . غير انه اذا لم يتوقف البوار ، فان عملية الانتعاش ستكون مشابهة لتلك الموصوفة في القسم السابق .

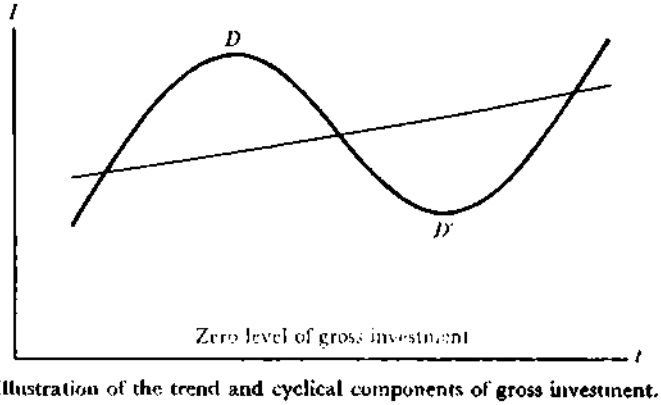

Illustration of the trend and cyclical components of gross investment.

٥ ـ التقلبات الانفجارية والضامرة

لنعد الى حالة الدورة التجارية الاوتوماتية . يظهر ان التقلبات الدورية الكامنة في المعادلة

$$i_{t+\theta} = \frac{a}{1+c}\, i_t + \mu \frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} \qquad (15.4')$$

قد تكون مستقرة (Stable) ، او انفجارية (Explosive) ، او ضامرة (Damped) ، تبعا لقيمة المعاملين ، $a/(1+c)$ و μ ، والفاصلين الزمنيين θ و ω . وعلى اساس من مجموعة معينة من هذه القيم ، يكون «عمق» (amplitude) التقلبات ثابتا . ولكن اذا زيد المعامل μ بينما يبقى $a/(1+c)$ و θ و ω دون تغيير ، فان التقلبات تغدو انفجارية ؛ واذا ما انخفض μ ، فانها تمسي ضامرة .

الشكل (15.2) التقلبات المستقرة والانفجارية والضامرة

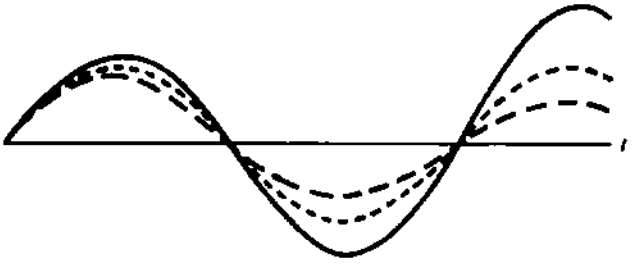

لنتأمل اولا في حالة التقلبات الانفجارية . واضح انه ، نظرا لتعاظم عمق التقلبات ، فلا بد للاستثمار ، خلال طور الرواج ، من ان يرتطم بالسقف ان عاجلا او آجلا . وبعد هذا ، كما بيّنا من قبل ، يتوالى البوار ، الذي يفضي الانتعاش (Recovery) منه الى عودة الاستثمار ثانية الى مستوى «السقف» ، وهكذا دواليك . (انظر الشكل (15.3)) . ويتم الحفاظ على قعر البوار عند نفس المستوى لان «النزول» (Downswing) انما يتحدد تماما ، حسب المعادلة (15.4') ، بمستوى i عند ذروة الرواج ، والمعاملين $a/(1+c)$ و μ والفاصلين الزمنيين θ و ω .

وفي حالة التقلبات الضامرة سيتناقص العمق باستمرار ، بحيث قد يظهر في هذه الحالة ان الدورة ستتقلص الى ما لا اهمية له . ولكن هذا ليس بصحيح ، للاسباب التالية . فالعلاقات بين الاستثمار ، والارباح والانتاج ، التي تقوم عليها المعادلة (15.4') ، انما هي «ستوكاستية» (Stochastic) ، اي انها تخضع لاضطرابات عشوائية . (يمكن تفسير انحرافات القيم الفعلية عن القيم المحسوبة في الايضاحات الاحصائية المذكورة في اعلاه على انها تمثل هذه الاضطرابات) . وهكذا ، ينبغي حقيقة كتابة المعادلة (15.4') :

$$i_{t+\theta} = \frac{a}{1+\epsilon} i_t + \mu \frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} + \epsilon \qquad (15.4'')$$

حيث يرمز ϵ الى اضطراب عشوائي . يظهر الان ان تأثير «الرجات العصبية» (Erratic Shocks) ϵ ، في المعادلة (15.4'') انما تقابل الضمور الكامن في الآلية الاساسية . وكنتيجة لذلك ، يتولد نوع ما من الحركة الدورية شبه المنتظمة ، التي يتحدد عمقها بواسطة عمق ونمط الهزات ϵ ، وبمعالم المعادلة (15.4') (٨) .

الشكل (15.3) التقلبات الانفجارية مع «السقف»

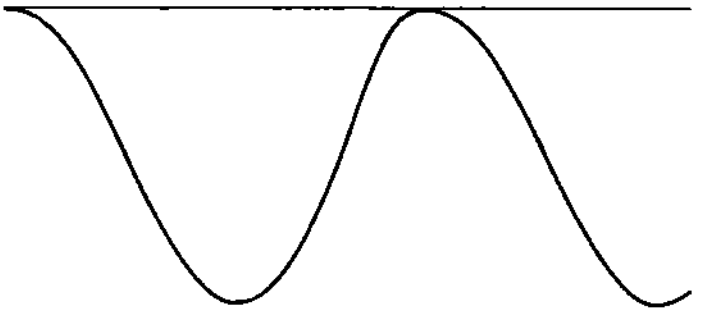

لهذه النتيجة اهمية عظيمة . اذ انها تبين امكان التقلبات الدورية التي تمس «السقف» وهكذا تعين على تفسير حقيقة انه غالبا ما يكون نمط التقلبات الفعلية كذلك . ولكن تنشأ صعوبة جدية عند تطبيق النظرية . يبدو ان التجارب توحي انه ان لم يكن الضمور ضعيفا فان الدورة الناشئة ستكون غير منتظمة جدا وان عمقها هو بمقدار عمق الرجات . ولما كان ليس من اساس معقول لافتراض ان العلاقات الداخلية بين الاستثمار والارباح والانتاج ينبغي ان تكون بحال تؤدي بالضرورة الى ضمور ضعيف ، حيث تصبح قيمة النظرية موضع تساؤل . وقد عولجت هذه الصعوبة في الفصل ١٣ من كتابي (النظرية الديناميات الاقتصادية) ، حيث تم البرهان على انه اذا ما افترضت فروض معينة مبررة حول طبيعة «الرجات» ، انبثقت عن ذلك دورة منتظمة تقريبا لها عمق كبير نسبيا حتى حينما يكون الضمور مهما .

---

٨ ـ يظهر ايضا انه اذا كانت الآلية الاساسية تميل الى توليد تقلبات لها عمق ثابت فان «الرجات العصبية» تجعل الدورة لتكون انفجارية . وبالتبعية ، يتم بلوغ «السقف» ان عاجلا او آجلا ، فعندئذ لا يتغير العمق .

لقد ذكر من قبل في اعلاه (ص ٢٥٦) ان التقلبات في الاستثمار ستسبب تقلبات مقابلة في النشاط الاقتصادي ككل ، حقا ، يرتبط مجموع الانتاج بالاستثمار عن طريق المعادلات ('11.4) و('12.2) . وذكرنا كذلك ان مجموع الانتاج والاستهلاك يظهران تقلبات نسبية اقل من الاستثمار (انظر ص ٢١٣) .

ولكننا لم ندرس بعد مسألة التقلبات في استغلال العدة الراسمالية . سنرى في أدناه ان حجم راس المال الثابت يتقلب قليلا نسبيا في مجرى الدورة بحيث ان التقلبات في الانتاج تعكس بالدرجة الاولى التغيرات في درجة استغلال العدة.

ويمكن بيان ذلك عن طريق المثال التالي المناسب للاقتصادات الراسمالية المتقدمة . نفترض ان مستوى الاندثار هو ٥ بالمئة سنويا من متوسط حجم العدة الراسمالية الثابتة وان الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت يتقلب ما بين ٧ر٥ بالمئة و٢ر٥ بالمئة من هذا الحجم . وهكذا ، فان الاستثمار يهبط في البوار الى ثلث مستواه في الرواج . وفوق ذلك ، نفترض ان الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت يبلغ في ذروة الرواج ٢٠ بالمئة من مجموع الانتاج (اي الناتج الاجمالي للقطاع الخاص) . وهكذا ، فبما ان الاستثمار يهبط من ذروة الرواج الى قعر البوار بالثلثين ، فان الهبوط في الاستثمار يبلغ ١٣ بالمئة من الانتاج الكلي في الرواج . ثم نفترض ان التغير في الانتاج ، ΔO ، يساوي ٢ر٥ مضروبا بالتغير في الاستثمار ، ΔI (٩) . ويتعين من ذلك ان الهبوط في الانتاج ، من ذروة الرواج الى قعر البوار يساوي ٢ر٥ مضروبا بـ ١٣ بالمئة ، اي ٣٣ بالمئة من مستوى الانتاج في الرواج . وهكذا ، فان الانتاج يهبط بحوالي الثلث من ذروة الرواج الى قعر البوار . وسيبدو واضحا بيسر ان عمق التقلبات يبلغ حوالي ٢٠ بالمئة من المستوى المتوسط (١٠) .

والآن لنحسب عمق التقلبات في خزين العدة الراسمالية . ان الاضافة الكبرى في راس المال الثابت تحدث خلال الفترة MN (انظر الشكل (15.4)) بسبب من ان هذا هو المدى الزمني الذي خلاله يربو الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت على مستوى الاندثار .

ويفترض الان ان المستوى الاعلى للاستثمار الاجمالي في الرواج انما سيكون ٧ر٥ بالمئة من متوسط حجم العدة الراسمالية ، وعليه ، مع اندثار يساوي ٥ بالمئة، فان الاستثمار الصافي الاعلى هو ٢ر٥ بالمئة (١١) . ونفترض ان طول (Length)

---

٩ ـ حسبما جاء في ص ٢١١ بان التغير في الاستثمار ΔI في الولايات المتحدة للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠ جاء مصحوبا بتغير في الدخل الحقيقي للقطاع الخاص بلغ ΔI 2·72 .

١٠ ـ $\frac{1}{3} \times \frac{1}{3} : (1 - \frac{1}{3} \cdot \frac{1}{3}) = \frac{2}{5}$.

١١ ـ يقارب الاستثمار الاقصى في راس المال الثابت ان يساوي مجموع الاستثمار الاقصى ؛ حقا ، ان الاستثمار في المخزونات في ذروة الرواج انما هو صغير نسبيا من استواء the levelling off الانتاج الكلي .

$$i_{t+\theta} = \frac{a}{1+c}\, i_t + \mu\, \frac{\Delta i_{t-\omega}}{\Delta t} + \varepsilon \qquad (15.4'')$$

حيث يرمز ε الى اضطراب عشوائي . يظهر الان ان تاثير «الرجات العصبية» (Erratic Shocks) ، ε ، في المعادلة ("15.4) انما تقابل الضمور الكامن في الآلية الاساسية . وكنتيجة لذلك ، يتولد نوع ما من الحركة الدورية شبه المنتظمة ، التي يتحدد عمقها بواسطة عمق ونمط الهزات ، ε ، وبمعالم المعادلة (15.4') (٨) .

الشكل (15.3) التقلبات الانفجارية مع «السقف»

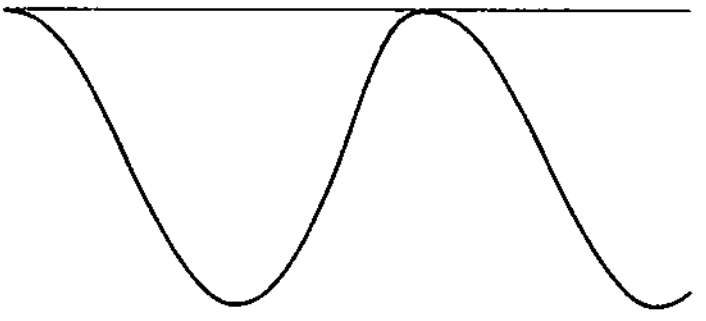

لهذه النتيجة اهمية عظيمة . اذ انها تبين امكان التقلبات الدورية التي تمس «السقف» وهكذا تعين على تفسير حقيقة انه غالبا ما يكون نمط التقلبات الفعلية كذلك . ولكن تنشأ صعوبة جدية عند تطبيق النظرية . يبدو ان التجارب توحي انه ان لم يكن الضمور ضعيفا فان الدورة الناشئة ستكون غير منتظمة جدا وان عمقها هو بمقدار عمق الرجات . ولما كان ليس من اساس معقول لافتراض ان العلاقات الداخلية بين الاستثمار والارباح والانتاج ينبغي ان تكون بحال تؤدي بالضرورة الى ضمور ضعيف ، حيث تصبح قيمة النظرية موضع تساؤل . وقد عولجت هذه الصعوبة في الفصل ١٣ من كتابي (نظرية الديناميات الاقتصادية) ، حيث تم البرهان على انه اذا ما افترضت فروض معينة مبررة حول طبيعة «الرجات» ، انبثقت عن ذلك دورة منتظمة تقريبا لها عمق كبير نسبيا حتى حينما يكون الضمور مهما .

---

٨ ــ يظهر ايضا انه اذا كانت الآلية الاساسية تميل الى توليد تقلبات لها عمق ثابت فان «الرجات العصبية» تجعل الدورة لتكون انفجارية . وبالتبعية ، يتم بلوغ «السقف» ان عاجلا او آجلا ، فعندئذ لا يتغير العمق .

لقد ذكر من قبل في اعلاه (ص ٢٥٦) ان التقلبات في الاستثمار ستسبب تقلبات مقابلة في النشاط الاقتصادي ككل . حقا ، يرتبط مجموع الانتاج بالاستثمار عن طريق المعادلات ('11.4) و ('12.2) . وذكرنا كذلك ان مجموع الانتاج والاستهلاك يظهران تقلبات نسبية اقل من الاستثمار (انظر ص ٢١٣) .

ولكننا لم ندرس بعد مسألة التقلبات في استغلال العدة الراسمالية . سنرى في ادناه ان حجم راس المال الثابت يتقلب قليلا نسبيا في مجرى الدورة بحيث ان التقلبات في الانتاج تعكس بالدرجة الاولى التغيرات في درجة استغلال العدة.

ويمكن بيان ذلك عن طريق المثال التالي المناسب للاقتصادات الراسمالية المتقدمة . نفترض ان مستوى الاندثار هو ٥ بالمئة سنويا من متوسط حجم العدة الراسمالية الثابتة وان الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت يتقلب ما بين ٥ر٧ بالمئة و٥ر٢ بالمئة من هذا الحجم . وهكذا ، فان الاستثمار يهبط في البوار الى ثلث مستواه في الرواج . وفوق ذلك ، نفترض ان الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت يبلغ في ذروة الرواج ٢٠ بالمئة من مجموع الانتاج (اي الناتج الاجمالي للقطاع الخاص) . وهكذا ، فبما ان الاستثمار يهبط من ذروة الرواج الى قعر البوار بالثلثين ، فان الهبوط في الاستثمار يبلغ ١٣ بالمئة من الانتاج الكلي في الرواج . ثم نفترض ان التغير في الانتاج ، ΔO ، يساوي ٥ر٢ مضروبا بالتغير في الاستثمار ، ΔI (٩) . ويتعين من ذلك ان الهبوط في الانتاج ، من ذروة الرواج الى قعر البوار يساوي ٥ر٢ مضروبا بـ ١٣ بالمئة ، اي ٣٣ بالمئة من مستوى الانتاج في الرواج . وهكذا ، فان الانتاج يهبط بحوالي الثلث من ذروة الرواج الى قعر البوار . وسيبدو واضحا بيسر ان عمق التقلبات يبلغ حوالي ٢٠ بالمئة من المستوى المتوسط (١٠) .

والآن لنحسب عمق التقلبات في خزين العدة الراسمالية . ان الاضافة الكبرى في راس المال الثابت تحدث خلال الفترة MN (انظر الشكل (15.4)) بسبب من ان هذا هو المدى الزمني الذي خلاله يربو الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت على مستوى الاندثار .

ويفترض الان ان المستوى الاعلى للاستثمار الاجمالي في الرواج انما سيكون ٥ر٧ بالمئة من متوسط حجم العدة الراسمالية ، وعليه ، مع اندثار يساوي ٥ بالمئة، فان الاستثمار الصافي الاعلى هو ٥ر٢ بالمئة (١١) . ونفترض ان طول (Length)

---

٩ ـ حسبما جاء في ص ٢٢١ بان التغير في الاستثمار ΔI في الولايات المتحدة للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٠ جاء مصحوبا بتغير في الدخل الحقيقي للقطاع الخاص يلغ ΔI 2·72 .

١٠ ـ $\frac{1}{3} \times \frac{1}{3} : (1 - \frac{1}{3} \cdot \frac{1}{3}) = \frac{1}{5}$.

١١ ـ يقارب الاستثمار الاقصى في راس المال الثابت ان يساوي مجموع الاستثمار الاقصى ؛ حقا ، ان الاستثمار في المخزونات في ذروة الرواج انما هو صغير بسبب من استواء the levelling off الانتاج الكلي .

الفترة يساوي عشر سنوات وهكذا فان طول الفترة MN يساوي خمس سنوات. اذا كان الاستثمار في رأس المال الثابت خلال مجموع تلك الفترة في مستواه الاعلى ، فان مجموع الاضافة الى حجم العدة الراسمالية سيكون ٥ر١٢ بالمئة من المستوى المتوسط . بيد ان هذه الاضافة هي في الحقيقة ، كما يبدو من الشكل (15.4) ، انما تبلغ حوالي الثلثين من الـ ٥ر١٢ بالمئة او ٨ بالمئة . وبالتبعية ، فان عمق التقلبات في خزين راس المال الثابت نسبة الى المستوى المتوسط انما تبلغ حوالي ٤ بالمئة بالمقارنة مع ٢٠ بالمئة نسبة الى الانتاج .

وهكذا يتضح ان التقلبات في درجة استغلال العدة انما هي على قدر مشابه لتلك التي تطرأ على الانتاج الكلي . حيث تبقى نسبة كبيرة من العدة الراسمالية عاطلة في البوار . اذ ان درجة الاستغلال ، حتى في المتوسط ، ستكون خلال الدورة التجارية الى حد كبير ادنى من الحد الاقصى المتحقق اثناء الرواج . والتقلبات في استخدام العمل المتوافر انما توازي التقلبات في استغلال العدة . اذ لا توجد بطالة جماهيرية (Mass Unemployment) في البوار فقط ، بل يبلغ متوسط الاستخدام خلال مجموع الدورة ما هو الى حد كبير ادنى من الذروة المتحققة في الرواج . فاحتياطي العدة الراسمالية واحتياطي جيش العاطلين انما هما سمتان نموذجيتان للاقتصاد الراسمالي خلال القسط الاوفى من الدورة على الاقل .

الرسم (15.4) : تاثير التقلبات في الاستثمار براس المال الثابت ، F ، على خزين العدة الرأسمالية

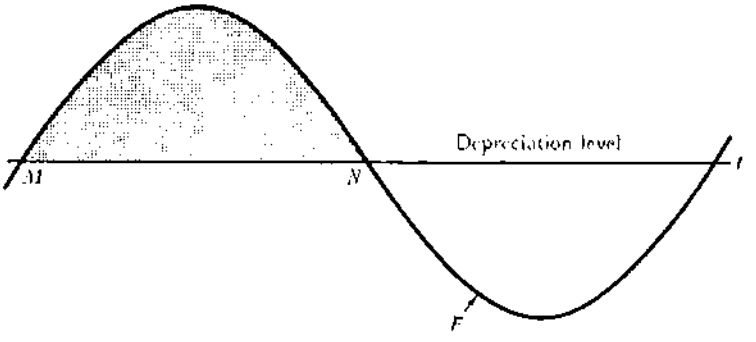

الفصل السادس عشر

الاتجاه والدورة التجارية

١ ـ المقدمة

تميل النظرية المعاصرة لنمو الاقتصادات الراسمالية الى دراسة هذه المسألة بمقياس التوازن المتحرك دون ان تتبنى نهجا مماثلا للنهج المطبق في نظرية الدورات التجارية . اذ يتكون الاخير من اقامة علاقتين : تقوم الاولى على تاثير الطلب الفعال الذي يولده الاستثمار على الارباح والدخل القومي ؛ والثانية تبين بصورة عامة تحديد قرارات الاستثمار بواسطة مستوى ومعدل التغير في النشاط الاقتصادي. لا تتضمن العلاقة الاولى اية مسائل شائكة فوق العادة الان . اما الثانية فهي ، حسب قناعتي ، ما تزال **نقطة المقاومة** (Piéce de Resistance) **في علم الاقتصاد**.

لا ارى لمَ ينبغي ان يلقى هذا النهج في وجه قضية النمو طويل الامد . فما الاتجاه طويل الامد ، في الحقيقة ، الا عنصر بطيء التغيرَ من سلسلة الاوضاع قصيرة الامد ؛ اذ ليس له كيان مستقل ، وينبغي صياغة العلاقتين الاساسيتين المذكورتين بطريقة تفضي الى الاتجاه (Trend) من خلال ظاهرة الدورة التجارية . صحيح ان المهمة هي بما لا يقاس اكثر صعوبة مما هي عليه في تجريدة

اخرى الا وهي «الدورة التجارية الخالصة» ؛ وان نتائج مثل هذا البحث ، كما سنرى لاحقا ، هي اقل «ميكانية» او آلية (Mechanistic) . ولكن هذا ليس عذرا للنكوص على هذا النهج الذي يبدو لي على انه المفتاح الواقعي الوحيد لتحليل ديناميات الاقتصاد الراسمالي .

كنت بنفسي قد توليت هذا النهج نحو هذه المسألة في كتابي **(نظرية الديناميات الاقتصادية)** (١) و **(مشاهدات في نظرية النمو)** (٢) بشكل لا أعتبره الان مرضيا كل الرضى : شرعت من تطوير نظرية «الدورة التجارية الخالصة» في اقتصاد سكوني، ثم عدلت في مرحلة لاحقة المعادلات المعنية لاضع الاتجاه في الصورة . ومن خلال هذا الفصل بين الآثار قصيرة الامد وطويلة الامد ضيعت مضاعفات معينة عن التقدم التقني التي تؤثر في العملية الدينامية ككل . والآن سأحاول تلافي الانقسام في حجتي بقدر ما أحاول تطبيق نهج التوازن المتحرك على مسألة النمو.

٢ ـ الفروض

تنقسم فروضنا المبسطة الى اصناف قليلة . اذ نفترض نظاما مغلقا ونتجرد من النشاطات الحكومية ، مركزين عن قصد على اقتصاد رأسمالي متسيب (Laissez-faire) قائم بذاته (Self - Sustained) . ونتجرد ايضا من ادخارات العمال ، وهي غير مهمة بالتأكيد .

ونضع كذلك بعض الفروض لمجرد التبسيط وهي غير واقعية ؛ بيد انه اذا ما اخذت العوامل المعنية بالحسبان ، فان هذا سيعقد الحجة ولا يغيرها تغييرا اساسيا . فنتجرد من الفاصل الزمني في نفقات المستهلك . وهذا هو فرض واقعي بالنسبة الى الاستهلاك للراسماليين . غير انه ما دام الفاصل الزمني بين قرارات الاستثمار والاستثمار هو موضع تأكيد ، فان اهماله ما بين الارباح والاستهلاك للراسماليين لا يشوه التحليل .

وبالمثل ، نتجرد من العنصر الثابت في العمل (Overhead Labour) (المتكون من اصحاب الرواتب) ولذلك نفترض ان جميع مقبوضات العمل هي تكاليف اولية . وهذا قد يشوه ثانية التغيرات في العلاقة بين الاستثمار والدخل القومي في مجرى الدورة التجارية لولا حقيقة اننا نميز من بين الاستهلاك للراسماليين جزءا لا يتوقف على مستوى الارباح الجارية . وهذا العنصر يؤدي الى ان يكون ما يناسب معه من التغيرات في الاستثمار الاجمالي في مجرى الدورة

---

١ ـ انظر : M. Kalecki, **Theory of Economic Dynamics**, Allen & Unwin , London 1954 .

2 — M. Kalecki, **Observations on The Theory of Growth, Economic Journal March, 1962.**

التجارية اعلى مما يطرأ على الارباح والدخل القومي من تغيرات . وهكذا يمكن اهمال العنصر الثابت في العمل ، الذي ينطوي على مضاعفات مماثلة ، دون تشويه النمط المألوف للدورة التجارية .

واخيرا ، فان ابعد التبسيطات اثرا انما هو التجرد من التغيرات في المخزونات بحيث يكون الاستثمار محصورا في راس المال الثابت . وثانية لن يكون مثل هذا الفرض مقبولا لولا حقيقة ان قاعدتنا لقرارات الاستثمار تتضمن ـ كما سنرى في ادناه ـ عضوا متناسبا مع الزيادة في الارباح في السنة المبحوثة . وبما انه من الممكن افتراض ان الزيادة في المخزونات انما هي متناسبة مع الزيادة في الدخل القومي وهو في نموذجنا ينطوي على علاقة مستقرة بالارباح ، فان هذا يحول ايضا في هذه الحالة دون تشويه دينامية النظام .

باختصار : نقوم بتبسيطات فعالة لنركز اهتمام القارىء على القضايا الاكثر جوهرية ولكن من دون رمي الطفل مع ماء الاغتسال .

٢ ـ الاستثمار والادخار والارباح والدخل القومي

لنرمز الى الاستثمار الاجمالي في راس المال الثابت في سنة معينة بـ I ، والادخار الاجمالي بـ S ، والاستهلاك الراسماليين بـ C_K ، والارباح الاجمالية بـ P (وجميع هذه المقادير تعني بالاسعار الثابتة) . وبما ان النظام مغلق ، وان نفقات الحكومة وايراداتها مهملة ، وان العمال لا يدخرون بحكم الفرضية ، وان الزيادات في المخزونات محذوفة ، نحصل على :

$$S = I \tag{16.1}$$

و

$$P = I' + C_K \tag{16.2}$$

وفوق ذلك ، يمكن ان نفترض افتراضا يبدو سليما ، مهملين الفاصل الزمني بين الاستهلاك للراسماليين وارباحهم ، وهو ان

$$C_K = \lambda P + A \tag{16.3}$$

حيث يكون λ كسرا صغيرا الى حد ما و A مقدارا بطيء التغيير يتوقف على التطورات الاقتصادية والاجتماعية السابقة . ويمكن ان يدعى متغيرا شبه ـ خارجي (Semi - autonomous variable) لاننا سوف لا نحاول ان نربطه باية متغيرات اخرى تدخل في حجتنا ، وعليه سيتم فيها اعتباره ، في المرحلة الحاضرة على الاقل ، دالة بطيئة التغير للزمن $A(t)$. ومن المعادلتين (16.2) و (16.3) يتعين مباشرة :

$$P_t = \frac{I_t + A(t)}{1 - \lambda} \tag{16.4}$$

او بالرمز الى $1/(1-\lambda)$ بـ m

$$P_t = m(I_t + A(t)) \qquad (16.4')$$

حيث يكون m اكبر ولكن ليس اكبر بكثير من ١ .

وتوا سنعالج باختصار العلاقة بين P والدخل القومي الاجمالي Y . فندرس النسبة P/Y التي نرمز اليها بـ q ؛ وهو معلم ، على انه قد يكون خاضعا لتغيرات مهمة في الامد الطويل ، فانه يعتبر في معادلاتنا ثابتا . وتبرير هذا هو كما يلي :

اولا ، بما اننا نتجرد من العمل الثابت ، فجميع تكاليف العمل هي تكاليف اولية . ولكن ، كما اشرت مرة واخرى في اعمالي السابقة ، تتوقف الحصة النسبية فيتكاليف العمل الاولية في الدخل القومي على «العلاوات» (Mark - ups) على التكاليف الاولية والعلاقة بين تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور واسعار المواد الخام الاساسية (٣) .

ثانيا ، ما دامت موارد الاقتصاد ابعد من ان تكون مستغلة استغلالا كاملا ـ وهذه هي فيما اعتقد الحالة النموذجية للاقتصاد الراسمالي المتقدم ـ فان «العلاوات» تحددها عوامل شبه احتكارية واحتكارية كنيتها بـ «درجة الاحتكار». وهذا المصطلح ، فيما اظن ، هو الذي مهّد لرفض النظرية على انها «لغو» (Tautological) . غير اني ، فيما اعتقد ، برهنت في كتابي **(نظرية الدينامية الاقتصادية)** على ان ليس من تورط في مسالة **«اللغو»** (٤) . وان لم يتحدد السعر بالتوازن بين العرض عند استغلال العدة استغلالا كاملا من جهة ، وبين الطلب من الجهة الاخرى ـ فان المشروعات **تحدد** (Fix) الاسعار على اساس متوسط التكاليف الاولية ومتوسط السعر لمجموعة المنتوجات المبحوثة .

وبافتراض $q = (P/Y)$ ثابتا نقصر مناقشتنا على الحالة حينما لا تكون عملية التسعير ، ولا التغيرات في نسبة تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور الى اسعار المواد الخام الاساسية سببا للتغير في q . ومن الطبيعي ان لا يستقيم افتراض q معلما قد يكون في ظل الشروط الموصوفة ثابتا مع النهج الذي يعتبر q هو بعينه اداة لتأمين الاستغلال الكامل للموارد ـ من خلال مطاوعة الاسعار نسبة الى الطلب. (تظهر الدورات التجارية في مثل هذا النهج على انها مجرد «انحرافات عن الاستخدام التام» ناجمة عن القصور (Imperfection) في هذه الاداة) . ولكننا نعتبر مثل هذا النهج نهجا غير واقعي بالمرة ، لان الاقتصاد الراسمالي **المتسيّب لا** يحقق عادة الاستغلال الكامل للموارد تقريبا الا في ذروة الرواج فقط ، ولا يحققه غالبا حتى حينذاك . كما لا تستغرق هذه الرواجات الكاملة الاستخدام ردحا طويلا من الدورة .

---

٣ ـ قارن مثلا الفصل التاسع .

٤ ـ قارن الفصل الثامن .

وهكذا سنتمسك بالفرض الذي افترضناه وهو :

$$Y = \frac{P}{q} \qquad (16.5)$$

٤ ـ قرارات الاستثمار (أ)

هنا سنحاول مجابهة مسألة تحديد قرارات الاستثمار بطريقة جديدة بعض الشيء . ولكي نمهد السبيل الى ذلك علينا ان نورد اولا مفهوما عن ذلك المستوى من الاستثمار في سنة معينة حينما تولد العدة الجديدة معدلا اجماليا للربح محددا ومعينا . و«معدل الربح القياسي» هذا انما هو معكوس ما يسمى بـ «فترة التسديد» (Pay off Period) التي يتم خلالها استرداد راس المال المستثمر . ولنرمز الى هذا المعدل بـ π . وفوق ذلك ، لنرمز الى ذلك المستوى من الاستثمار الجديد الذي «يستحصل» في ظل الشروط السائدة في السنة المبحوثة معدل الربح π بـ $I(\pi)$. واضح انه كلما كان مستوى الاستثمار اعلى ، كان معدل الربح الذي «يستحصله» ادنى ، ما بقيت العوامل الاخرى على حالها . وهكذا ، فان كان معدل الربح الذي تولد فعلا العدة الجديدة هو اعلى من π ، عندئذ يكون $I(\pi)$ اعلى من الاستثمار الفعلي I ، والعكس بالعكس ؛ وبالبداهة ، فان $I(\pi) = I$ اذا كان هذان المعدلان متساويين .

والآن سنحاول تثبيت محددات $I(\pi)$. اذا تجردنا لبرهة من الزيادة في الانتاجية العائدة الى التقدم التقني ، يمكن افتراض ان $I(\pi)$ متناسب مع الزيادة في الارباح «الحقيقية» من بداية السنة المبحوثة الى نهايتها ، والتي نرمز اليها بـ ΔP . وبناء على افتراض وجود طاقة انتاجية غير مستغلة كافية ، فان الاستثمار الجديد سيقتضي جزءا من الارباح فقط $n\Delta P$ ، حيث يكون n كسرا صغيرا الى حد ما . اذن ، بما ان $I(\pi)$ معرّف على انه ذلك المستوى من الاستثمار الذي «يستحصل» معدل الربح π ، فسيكون لدينا $I(\pi) = n\Delta P/\pi$ في الحالة المبحوثة حاليا .

دعنا ندخل تأثير التقدم التقني الان . فبناء على ان الارباح الاجمالية «الحقيقية» في السنة المبحوثة P وان الدخل القومي الاجمالي «الحقيقي» Y ، نحصل على تكاليف العمل «الحقيقية» $Y-P$. وهذا هو تقريبا مستوى تكاليف العمل المتعلقة بالعدة القديمة لان الطاقات الجديدة قيد الاستغلال في السنة المبحوثة انما هي صغيرة بالقياس الى مجموع العدة الراسمالية القائمة تلك . والآن سترتفع تكاليف العمل «الحقيقية» المتعلقة بالعدة القديمة في السنة المبحوثة ، نتيجة للزيادة في الانتاجية الناجمة عن التقدم التقني ، طالما يتم التعبير عن Y و P بالاسعار الثابتة .

وتبعا لهذا الارتفاع ، فان الارباح التي تولدها العدة القديمة ستنخفض . فاذا

كان سعر منتوج ما موحدا ، فان تحويل الانتاج يكاد يحدث من خلال بعض العدة المتقادمة (Obsolete) السائرة الى العطالة وتحويل الارباح من خلال تخفيض حدود الربح (Profit Margins) بالنسبة الى الانتاج من العدة القديمة . ويتعين ان ستهبط الارباح التي تولدها العدة القديمة في السنة المبحوثة بـ $\alpha(Y-P)$ ، حيث تكون α اعلى كلما كان اعلى معدل زيادة الانتاجية الناجم عن التقدم التقني .

والغرم في الارباح التي تولدها العدة القديمة ـ ما دام مجموع الارباح P ثابتا ـ انما هو الان الغنم في الارباح التي تقتنصها العدة الجديدة . في الحقيقة ، ان الارباح التي يقتنصها مستوى الاستثمار $I(\pi)$ انما هي ، اذن ، $n\Delta P+\alpha(Y-P)$ لا $n\Delta P$ ، والقاعدة المعدلة المقابلة لـ $I(\pi)$ انما هي :

$$I(\pi) = \frac{n\Delta P+\alpha(Y-P)}{\pi} \tag{16.6}$$

للتقريب الاولي من مسألة مستوى الاستثمار «المستحصل» على «معدل الربح القياسي» π ، سنعتبر n و α ثابتين . والمعادلة حينذاك على اية حال انما تعبر عن حقيقة ان مستوى الاستثمار «المقتنص» لمعدل الربح π يتوقف على محددين اساسيين اثنين هما : الزيادة في مجموع الارباح ، وتحويل الارباح من العدة القديمة الى الجديدة ، وهي الناجمة عن التقدم التقني .

وبناء على المعادلة (16.5)

$$\alpha(Y-P) = \alpha\left(\frac{P}{q}-P\right) = P\alpha\left(\frac{1}{q}-1\right) = \delta P \tag{16.7}$$

حيث نرمز الى $\alpha[(1/q)-1]$ بـ δ (٥) . وهكذا فقد نكتب القاعدة (16.6) بالشكل :

$$I(\pi) = \frac{n\Delta P+\delta P}{\pi} \tag{16.8}$$

٥ ـ قرارات الاستثمار (ب)

سنقترب من مسألة قرارات الاستثمار على مرحلتين . فسنتجرد في هذا القسم من عامل معين ومعقد الى حد ما ولكن له اهمية كبيرة . وسندخله في

---

٥ ـ حينما تهبط الارباح التي تولدها العدة بكسر δ في السنة كنتيجة للتقادم ، فان معدل الاندثار بالمعنى الحرفي ، لانه بهذا المقدار هو في الحقيقة ما يقلص طاقة العدة الرأسمالية على توليد الارباح ، وقد يصدق القول نفسه على «قيمته الحقيقية» (قارن القسم ١٠ من هذا الفصل).

القسم القادم .

نفترض ان قرارات الاستثمار في سنة معينة انما تتوقف على نوعين من الاعتبارات: (أ) تلك المتعلقة بالادخارات الاجمالية للمنظمين (بما في ذلك تلك الناشئة عن مقسوم الارباح للجماعات المسيطرة على المساهمين في الشركات المحدودة) المتحققة في هذه الفترة ، و (ب) تلك المتعلقة بشروط اعادة استثمارها .

ترتبط الاعتبارات الاولى بمسألة رأسمال المنظمين لكونه اساس الاستثمار بالنظر لمحدودية اسواق راس المال و«المخاطرة المتزايدة» التي ينطوي عليها اللجوء الى هذه الاسواق (والتي تمت مناقشتها في الفصل الثالث عشر).

ان الاعتبارات الخاصة بشروط اعادة الاستثمار لادخارات المنظمين ـ اي ما اذا تكون قرارات الاستثمار المتخذة في سنة معينة مساوية لادخارات المنظمين ، او تزيد عليها او تقل عنها ـ انما هي وثيقة الصلة بفكرة «المعدل الطبيعي للربح» π على الاستثمار الجديد . اذ نفترض انه اذا ما كان مثل هذا الاستثمار الذي سيحصل في السنة المبحوثة على معدل الربح π هو الذي يساوي ما كان سيكون الاستثمار الفعلي في هذه الفترة ، اي $I(\pi) = I$ ، فان ادخارات المنظمين هي ما يعادل استثمارها بالضبط . اذا كان $I(\pi) > I$ فيستثمر ما هو اكثر من ذلك ، والعكس بالعكس . وهكذا بالرمز الى قرارات الاستثمار المتخذة في الفترة المبحوثة بـ D والادخارات بـ E ، يمكن ان نكتب :

$$D = E + r(I(\pi) - I)$$

حيث يكون r معاملا يقيس كثافة رد فعل المنظمين للفرق $I(\pi) - I$.

وبإحلال التعبير عن $I(\pi)$ بما هو عليه في القاعدة (16.8) في هذه المعادلة ، نحصل على :

$$D = E + r\left(\frac{n\Delta P + \delta P}{\pi} - I\right)$$

وسنفترض ان اجمالي ادخارات المنظمين تحمل علاقة ثابتة بالادخارات الربحية (التي هي اقل بكثير) . لدينا اذن :

$$E = eS \qquad (16.9)$$

حيث يكون e اقل من ١ ولكن ليس بكثير وعند الاخذ بالحسبان ان $S = I$ (المعادلة (16.1)) نحصل على :

$$D = eI + r\left(\frac{n\Delta P + \delta P}{\pi} - I\right)$$

ان السمة المميزة لهذه القاعدة عن قرارات الاستثمار D في الوحدة الزمنية بالمقارنة مع المعالجات الاخرى لهذه المسألة (بما في ذلك عملي السابق حول الموضوع) انما هي العضو δP الذي يمثل بوضوح الحافز على الاستثمار الناجم عن انتاجية العمل الاعلى في المنشأة الجديدة مما يمكن المنظمين من اقتناص الارباح من المنشآت القديمة . كان البديل غير الكامل جدا عن حسبان هذا العامل في

النظريات الاخرى (بما في ذلك نظريتي) هو بيان الحجة بمقياس الاستثمار الصافي لا الاجمالي .

٦ ـ قرارات الاستثمار (ج)

لا بد من استكمال قاعدة قرارات الاستثمار لنأخذ بالحسبان عاملا آخر . اذ تقوم الحجة المذكورة في اعلاه على فكرة كيفية تأثر المنظمين بتمحيص «عمل» الاستثمار الجديد بمقياس الربحية ، وعلى هذا الاساس يقومون باتخاذ قرار فيما اذا كانوا سيعيدون استثمار ادخاراتهم بالضبط ، او يرفعون من مستواها ، او يقللون منها : يتوقف هذا على ما اذا كان معدل الربح على الاستثمار الفعلي الجديد يظهر مساويا «للمعدل القياسي» ، π ، او اعلى منه ، او ادنى منه . ان احد العناصر المهمة المؤثرة في «كيفية عمل» الاستثمار الجديد انما هو ارتفاع الانتاجية الناجم عن التقدم التقني ، الذي يسبب تحويلا في الارباح من العدة القديمة الى الجديدة ، ولكن ما يزال هناك تأثير آخر للابتكارات (Innovations) .

تقوم الاختراعات الجديدة في السنة المبحوثة في اطار رؤيا المنظمين . وهكذا فانهم يتوقعون لاستثماراتهم عاقبة افضل من المنظمين الذين تتحقق استثماراتهم في السنة المبحوثة . وفي الحقيقة ، لن يصدق هذا على المنظمين المستثمرين ككل : فاذا كانت الزيادة في الانتاجية غير معجّلة ، فلن يكون الاستثمار المتحقق في السنة اللاحقة اكثر ربحية على المتوسط مما هو عليه الان . ومع ذلك ، فان المنظمين الذين لهم السبق في الانتفاع بالتقنيه الاجدر انما سيكونون افضل حالا من المتوسطين .

لكي نأخذ بالحسبان الحافز الاحتياطي على الاستثمار الناجم مباشرة عن الابتكارات ، فاننا سنضيف الى الجانب الايمن من قاعدة قرارات الاستثمار مقدارا بطيء التغير ـ مشابها للجزء المستقر من الاستهلاك الراسماليين ـ يتوقف على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الماضية . وهذا المتغير شبه ـ المستقل يمكن ، في المرحلة الحاضرة على الاقل ، اعتباره دالة بطيئة التغير بالنسبة للزمن $B(t)$. اذن يكون لدينا

$$D_t = eI_t + r\left(\frac{n\Delta P_t + \delta P_t}{\pi} - I_t\right) + B(t) \qquad (16.10)$$

٧ ـ معادلة دينامية الاستثمار

بالرمز الى الفاصل الزمني بين قرارات الاستثمار والاستثمار الفعلي بـ τ ، نحصل على :

$$D_t = I_{t+\tau} \qquad (16.11)$$

وعليه يمكن كتابة المعادلة (16.10) كما يلي :

$$I_{t+\tau} = (e-r)I_t + \frac{r}{\pi}(n\Delta P_t + \delta P_t) + B(t)$$

والآن سنحلّ في هذه المعادلة الارباح المعبَّر عنهـــا بمقياس الاستثمار حسب القاعدة (16.4') ، اي $P_t = m(I_t + A(t))$. فنحصل على :

$$I_{t+\tau} = \left(e - r + \frac{r}{\pi}m\delta\right) I_t + \frac{r}{\pi}mn\Delta I_t$$

$$+ \frac{r}{\pi}m\delta A(t) + \frac{r}{\pi}mn\Delta A(t) + B(t) \qquad (16.12)$$

والآن دعنا ندخل الرموز

$$a = e - r + \frac{r}{\pi}m\delta = e - r\left(1 - m\frac{\delta}{\pi}\right) \qquad (16.13)$$

$$b = \frac{r}{\pi}mn \qquad (16.14)$$

$$F(t) = \frac{r}{\pi}m\delta A(t) + \frac{r}{\pi}mn\Delta A(t) + B(t)$$

$$= \frac{r}{\pi}m\delta A(t)\left(1 + \frac{n}{\delta}\frac{\Delta A(t)}{A(t)}\right) + B(t) \qquad (16.15)$$

وسنفترض ان $a < 1$ ، وهو مقبول بالنظر الى القيم المحتملة للمعالـــم المشمولة . اولا ، ان e ، وهي الحصة النسبية لادخارات المنظمين في مجموع الادخار ، اقل من ١ . وفوق ذلك ، فمن المحتمل جدا ان يكون $m(\delta/\pi)$ اقل مـــن ١ ايضا . حقا ، ان m ليس اكثر من ١ بكثير (انظر القسم ٣ في اعلاه) . ولكن π هو في اغلب الاحتمال اعلى من δ للاسباب التالية . و«معـــدل الربح القياسي» هو مقلوب ما يدعى بـ «فترة التسديد» ، التي يتوقع المنظمـــون خلالها ان يستردوا بصورة «طبيعية» راس المال المستثمر . ويمكن ان يفترض انها بالنسبة للاقتصاد ككل لا تزيد على ست او سبع سنوات مثلا ، وهكذا يمكـــن افتراض ان π يساوي ١٥ بالمئة . الان ، حسب المعادلة (16.7) ان $\delta = \alpha[(1/q) - 1]$ حيث تكون α بمقدار الزيادة السنوية في تكاليف العمل «الحقيقية» المرتبطة بالعدة القديمة و q هي الحصة النسبية في الدخل القومي . واضح ان δ لا يكـــاد يزيد على ٥ بالمئة . وهكـــذا نتوصـــل الى النتيجة وهي ان $e < 1$ و $r(1 - m[\delta/\pi]) > 0$ ، مما يؤول مباشرة الى ان $a < 1$.

اما بالنسبة للدالة $F(t)$ التي تحددها المعادلة (16.15) ، فيمكـــن الافتراض على انها دالة للزمن تتغير تغيرا بطيئا تحددها التطورات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية الماضية . حقا ، انما افترض ان $A(t)$ و $B(t)$

هما من هذا النوع من الدوال . وفوق ذلك ، فاننا نعني بالدالة للزمن التي تتغير تغيرا بطيئا على ان زيادتها السنوية ما هي الا كسر من مستواها . ونفترض ان :

$$\left|\frac{n}{\delta}\frac{\Delta A(t)}{A(t)}\right|$$

يكون صغيرا بالنسبة الى واحد (حيث ان n كسر صغير الى حد ما ؛ وقارن القسم ٤ في اعلاه) . وسيظهر ان $F(t)$ هي حينئذ دالة تتغير تغيرا بطيئا بهذا المعنى ايضا .

والآن ، يمكن ان نكتب معادلتنا عن ديناميات الاستثمار بالشكل :

$$I_{t+\tau} = aI_t + b\Delta I_t + F(t) \qquad (16.12')$$

حيث تتحدد a و b و $F(t)$ بالمعادلات (16.13) و (16.14) و (16.15) ؛ ونفترض ان a اقل من ١ وان $F(t)$ انما هي دالة للزمن تتغير تغيرا بطيئا جذوره في التطور الماضي .

٨ ـ الاتجاه وعناصر الدورة التجارية في الاستثمار

عند افتراض بعض الفروض حول الدالة بطيئة التغير $F(t)$ ، يكون للمعادلة (16.12') كحل معين دالة موجبة مستقرة للزمن y_t . واذا طرحنا من المعادلة (16.12') المعادلة

$$y_{t+\tau} = ay_t + b\Delta y_t + F(t) \qquad (16.16)$$

نحصل على

$$I_{t+\tau} - y_{t+\tau} = a(I_t - y_t) + b\Delta(I_t - y_t) \qquad (16.17)$$

بيد انه من المعروف عن المعادلة الاخيرة انها تولد تقلبات دورية $I_t - y_t$. (والشرط الضروري لذلك انما هو $a < 1$ ؛ ويستوفى هذا الشرط بناء على الحجة الواردة في القسم ٧) (٦) .

ان مسألة تحديد y_t عويصة بعض الشيء . اذ سنفترض ان $F(t)$ انما هي ذلك النوع من الدالة بحيث ان المعادلة (16.16) تستوفى عندما يكون y_t متغيرا مستقرا ولكن بطيئا (مما يعني ان $\beta \geqslant |(\Delta y_t/y_t)|$ حيث تكون β كسرا صغيرا) . والدوال من امثال $F(t)$ انما توجد لان الشرط مستوفى بالنسبة الى معادلة اسية $F(t) = ce^{\beta t}$. حقا ، يتم حينئذ استيفاء المعادلة (16.16) من خلال

$$y_t = \frac{ce^{\beta t}}{1 - a + e^{\beta\tau} - 1 - b\beta}$$

---

٦ ـ انظر الفصل الرابع عشر مثلا .

حيث يكون المقام موجبا بالنسبة الى β التي هي صغيرة بصورة كافية . ولكن الدوال من النوع المذكور انما تؤلف صنفا اوسع يشمل على العموم الدوال الاسية المقاربة ، اي الدوال المختلفة قليلا عن الدوال الاسية في الفترات القصيرة على الرغم من ان هذه قد لا تكون هي الحال في المديات الطويلة من الزمن بصورة كافية.

لنكتب المعادلة (16.16) بالشكل

$$y_{t+\tau} - ay_t - b\Delta y_t = y_{t+\tau} - y_t + (1-a)y_t - b\Delta y_t = F(t)$$

والذي يتعين منه مباشرة

$$y_t = \frac{F(t)}{1-a+\dfrac{y_{t+\tau}-y_t-b\Delta y_t}{y_t}}$$

وبما ان y_t حسب فروضنا دالة موجبة بطيئة التغير للزمن وان الفاصل الزمني بين الاستثمار وقرارات الاستثمار τ انما عدد ضئيل من السنوات فقط ، فيمكن ان نكتب

$$\left|\frac{y_{t+\tau}-y_t-b\Delta y_t}{y_t}\right| \leqslant \gamma$$

حيث يكون γ صغيرا الى حد ما ايضا . وهكذا ، بالنسبة الى الحل المعين للمعادلة (16.12') ، نحصل على

$$y_t = \frac{d_t}{1-a} F(t) \qquad (16.18)$$

حيث يكون

$$\frac{1}{1+\dfrac{\gamma}{1-a}} \leqslant d_t \leqslant \frac{1}{1-\dfrac{\gamma}{1-a}} \qquad (16.19)$$

دعنا نرمز الى الحد الاقصى من $|\Delta F(t)/F(t)|$ بـ ζ . ويتعين من الشرط (16.19) ان متوسط معدل التغير لـ y_t لفترة من عدة سنوات لا يمكن ان يختلف كثيرا عما هو لـ $F(t)$ ، وهكذا فلا يمكن ان يزيد كثيرا بالقيمة المطلقة على الحد الاعلى لمعدل التغير ζ لـ $F(t)$.

او للتعبير عن ذلك بصورة مختلفة قليلا بالنسبة لحالة معينة : اذا اظهرت $F(t)$ ميلا متزايدا خلال فترة من عدة سنوات ، فان متوسط معدل النمو لـ y_t خلال هذه الفترة انما هو تقريبا يساوي ذلك الذي لـ $F(t)$ ، وهكذا فلا يمكن ان يزيد على ζ كثيرا .

والآن يمكن ان نكتب

$$I_t = y_t + (I_t - y_t) \qquad (16.20)$$

حيث يكون y_t عنصر الاتجاه (Trend Component) (الذي لا يتزايد بالضرورة) بينما $I_t - y_t$ انما هو العنصر الدوري (Cyclical Component) المقابل للمعادلة (16.17) .

ويمكن ان نشتق من القانون (16.4') معادلة مقابلة للارباح .

$$P_t = m(I_t + A(t)) = m(y_t + A(t)) + m(I_t - y_t) \qquad (16.21)$$

واضح ان $m(y_t + A(t))$ هو عنصر الاتجاه ، وان $m(I_t - y_t)$ هو عنصر الدورة التجارية للارباح .

اما بالنسبة للدخل القومي ، فنحصل من القانون (16.5) على

$$Y_t = \frac{P_t}{q} = \frac{m}{q}(y_t + A(t)) + \frac{m}{q}(I_t - y_t) \qquad (16.22)$$

٩ ـ مناقشة عنصر الاتجاه

وما نعرفه حتى الان هو ان عناصر الاتجاه في الاستثمار ، والارباح ، والدخل القومي ، انما هي مجرد دوال موجبة للزمن وهي في الفترات الاطول تظهر نفس متوسط معدل التغير مثل $F(t)$ تقريبا . ولا نستطيع القول في ضوء الحجة المذكورة في اعلاه ما اذا كانت تتزايد او تتناقص . وعرضا ، ليست الحالة الاخيرة بمحال بأي شكل من الاشكال : فقد تحدث بالفعل . والآن سنحاول ايجاز الوضع الاقتصادي الذي ينطوي على ميل نحو الاتجاه المتزايد .

تصور ، بالنسبة لفترة اولية معينة طويلة نسبيا لـ من سنوات الارباح ، وبالتالي من الدخل القومي ايضا ، ان اظهرت زيادة مهمة بعد حذف التقلبات الدورية . ويبدو فرضا مقنعا بعد هذه الفترة ان يكون الجزء المستقر من الاستهلاك الراسماليين $A(t)$ والتأثير المباشر للابتكارات على الاستثمار $B(t)$ كلاهما يميلان نحو النمو لعدد من السنوات ما لم تكن بعض التغييرات في الانماط الاجتماعية او في مجرى الاختراعات قد قلبت هذا الميل . الا ان هذا يعني ان $F(t)$ سيظهر زيادة في هذه الفترة ايضا وكذلك عنصر الاتجاه في الاستثمار y_t ، بناء على القسم ٨ ، كما ان عناصر الاتجاه في الارباح والدخل القومي ستنمو هي الاخرى . وهكذا فان الارباح والدخل القومي سيظهران ميلا صاعدا في فترة ما من السنوات اللاحقة الفترة الاولية التي تجعل الارتفاع في $A(t)$ و $B(t)$ مستمرا. وعلى هذا النحو ، يثبت ان ميل الاقتصاد للنمو انما هو مطرد او مولد ذاتيا (Self - Sustained) .

لا يمكن ، كما قلنا من قبل ، ان يزيد متوسط معدل النمو لـ y_t خلال فترة اطول بكثير على ζ ، وهو المعدل الاقصى للتغير في $F(t)$. واذا لم يزد

المعدل الاقصى للتغير في الجزء المستقر من الاستهلاك للرأسماليين $A(t)$ على ζ ايضا ، يصدق القول نفسه على الارباح والدخل القومي ، بناء على المعادلات (16.21) و (16.22) .

عالجنا حتى الان مسألة الاتجاهات الاجمالية للاستثمار ، والارباح ، والدخل القومي . هل من الممكن ، بتبني هذا النهج ، ان نقول اي شيء عن موضوعات من امثال معدل نمو خزين راس المال الثابت و«قيمة الاتجاه» (Trend Value) لدرجة استغلال الطاقة Degree of Utilization of Capacity ؟ تقوم حجتنا بالنسبة لهذه المسائل على ان لدرجة الاحتكار (التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الحصة النسبية للارباح في الدخل القومي) وللسقف ζ لمعدل التغير في الدالة $F(t)$ اهمية حاسمة . ولكن ، قبل الاضطلاع بهذه المناقشة ، من الضروري ان نعطي تعريفا للاستثمار الصافي وخزين راس المال الثابت .

١٠ ـ الاندثار ، وخزين راس المال الثابت ، والاستثمار الصافي

سنعرّف معدل الاندثار للاقتصاد الرأسمالي بالمعنى الحرفي للكلمة . فبناء على القسم ٤ ، كانت الارباح التي تولدها العدة القديمة تنخفض بكسر δ سنويا كنتيجة للتقدم التقني . وهكذا تهبط طاقة العدة على توليد الارباح بالكسر نفسه. وعليه يبدو من المقنع افتراض هبوط «القيمة الحقيقية» للعدة في كل سنة بالنسبة $1-\delta$ (٧) . وهكذا يمكن تقييم «قيمة الاتجاه الحقيقية» لخزين راس المال الثابت K_t كما يلي :

$$K_t = y_t + y_{t-1}(1-\delta) + y_{t-2}(1-\delta)^2 + \qquad (16.23)$$

وتقييم الاندثار في السنة t ك δK_t . وهكذا نحصل على «قيمة الاتجاه» للاستثمار الصافي

$$\Delta K_t = y_t - \delta K_t \qquad (16.24)$$

وبالنسبة لمعدل خزين راس المال الثابت المعني نحصل على :

$$\frac{\Delta K_t}{K_t} = \frac{y_t}{K_t} - \delta \qquad (16.24')$$

ان النهج الموجز هنا بخصوص مسألة الاندثار هو ، فيما اعتقد ، اكثر واقعية من ذلك الذي يقوم على العدة المبطلة (Scrapped Equipment) بالفعل . فقد لا تبطل

---

٧ ـ قارن الهامش للقسم ٤ .

العدة ، ولكن قد يكون لها بالنظر لتقادمها فائدة عملية ضئيلة جدا ، مما يبين الضعف في التعريف المبحوث . وما نقترحه هنا انما هو قريب الى حد ما من المفهوم «التجاري»او الأعمالي**business concept** ، وان كان من غير الضروري بطبيعة الحال افتراض ان δ معادل لمعدلات الاندثار التقليدية المعتمدة في حساب الدخل الخاضع للضريبة taxable income بالدرجة الاولى (٨) .

والمعادلة (16.22) ، على اساس من فروضنا حول الدالة $F(t)$ ، انما تمكننا من تخمين الحد الادنى من خزين رأس المال K_t . وعند اخذنا بالحسبان القاعدة (16.18) ، فقد نكتب هذه المعادلة بالشكل

$$K_t = \frac{1}{1-a}\left(d_t F(t) + d_{t-1}F(t-1)(1-\delta) + d_{t-2}F(t-2)(1-\delta)^2 \ldots\right).$$

وبما انه بالاستناد الى (16.19)

$$d_t \geqslant \frac{1}{1+\frac{\gamma}{1-a}}$$

وانه لا يمكن لـ $F(t)$ ان تزيد بمعدل اعلى من ζ ، فستكون لدينا المتباينة

$$K_t \geqslant \frac{F(t)}{(1-a)\left(1+\frac{\gamma}{1-a}\right)}\left(1+\frac{1-\delta}{1+\zeta}+\left(\frac{1-\delta}{1+\zeta}\right)^2\ldots\right)$$

$$= \frac{F(t)}{(1-a+\gamma)}\frac{1}{1-\frac{1-\delta}{1+\zeta}}$$

$$= \frac{(1+\zeta)F(t)}{(1-a+\gamma)(\zeta+\delta)} > \frac{F(t)}{(1-a+\gamma)(\zeta+\delta)}$$

ولكن يتعين من المعادلتين (16.18) و(16.19) ان

---

٨ – من اليسير ان نتبين من المعادلة (16.16) انه في الحالة حينما يكون $F(t)$ ثابتا F ، كذلك ستكون قيمة y_t ثابتا مساويا لـ $F/(1-a)$. وبناء على المعادلة (16.23) ، فسيكون رأس المال الثابت K_t سيكون في مثل هذه الحال $F/(1-a)\delta$ وهكذا يكون الاندثار δK_t مساويا لـ $F/(1-a)$ او للاستثمار الاجمالي . وبالتبعيه فان هذه ستكون حالة الاقتصاد الستوني (Stationary economy) حيث تقع التقلبات الدورية حول مستوى الاندثار .

$$y_t \leq \frac{F(t)}{(1-a)\left(1-\frac{\gamma}{1-a}\right)} = \frac{F(t)}{1-a-\gamma}$$

اذن

$$\frac{y_t}{K_t} < (\zeta+\delta)\frac{1-a-\gamma}{1-a+\gamma} \tag{16.25}$$

و

$$\frac{\Delta K_t}{K_t} = \frac{y_t}{K_t} - \delta < \zeta\frac{1-a+\gamma}{1-a-\gamma} + \delta\frac{2\gamma}{1-a-\gamma} \tag{16.26}$$

ويتعين ان ζ المعدل الاقصى للتغير لـ $F(t)$ انما هو عامل مهم في تحديد سقف معدل تراكم راس المال . ولما كان γ صغيرا بعض الشيء نسبة الى $1-a$ ، فسيظهر بوضوح ان هذا السقف قريب من ζ .

١١ ــ الاستغلال طويل الامد للطاقة الانتاجية

يترتب على الحجة الواردة في القسم السابق انه من الصعوبة بمكان تقديم تعريف للطاقة الانتاجية . هنالك عناصر من عدد راس المال القائمة مما يقوى على الانتاج بتكاليف عالية جدا فقط ولها اهمية عملية ضئيلة . دع جانبا للحظة امكان التغير في تقنية الانتاج ، يبدو من المقنع ان نفترض وجود تناسب تقريبي بين «الطاقة الانتاجية العملية» وخزين راس المال K كما هو معرّف في اعلاه . حقا، تتقلص اهمية العناصر المتقادمة باندثار حجومها المستمر بالكسر δ في السنة . وهكذا يمكن تمثيل الطاقة الانتاجية بـ hK حيث يعكس المعامل h متوسط تقنية الانتاج .

ويتبني هذا التعريف الطاقة الانتاجية ، نقبل الان على مناقشة مسألة «درجة الاتجاه» لاستغلال الطاقة» (Trend Degree of Utilization) . وبناء على المعادلة (16.22) ، فان العنصر الاتجاهي في الدخل القومي ، انما هو

$$\frac{m}{q}[y_t + A(t)] \quad \text{or} \quad \frac{m}{q}y_t\left(1+\frac{A(t)}{y_t}\right)$$

وهكذا يمكن تمثيل درجة استغلال الطاقة الانتاجية u_t كما يلي :

$$u_t = \frac{\frac{m}{q}y_t\left(1+\frac{A(t)}{y_t}\right)}{hK_t} = \frac{m}{hq}\frac{y_t}{K_t}\left(1+\frac{A(t)}{y_t}\right) \tag{16.27}$$

وعند اخذ القاعدة (16.25) بالحسبان ، واضعين السقف لـ y_t/K_t ، نحصل على

$$u_t < \frac{m}{h}\left(1+\frac{A_t}{y_t}\right)\frac{1-a+\gamma}{1-a-\gamma}\frac{\zeta+\delta}{q} \qquad (16.28)$$

وهكذا فان سقف درجة استغلال العدة سيتوقف الى درجة كبيرة على النسبة $(\delta+\zeta)/q$ ، التي سنتناولها بشيء من التفصيل في ادناه .

ينبغي ان نستذكر بناء على المعادلة (16.7) انه

$$\delta = \alpha\left(\frac{1}{q}-1\right)$$

اي انه ، كلما كانت الحصة النسبية للارباح في الدخل القومي اعلى ، كان ادنى تأثير الزيادة في «التكاليف الحقيقية» المقترنة بالعدة القديمة على معدل هبوط الارباح المتنبأ δ . ويتعين مباشرة ان :

$$\frac{\zeta+\delta}{q} = \frac{1}{q}\left[\zeta+a\left(\frac{1}{q}-1\right)\right]$$

وهكذا يتأثر استغلال العده كثيرا بمستوى q (الذي يتوقف الى حد كبير على «درجة الاحتكار») وبـ ζ المعدل الاقصى لنمو $F(t)$ (٩) . ويمكن ايضاح ذلك بيسر من خلال الامثلة التالية :

ζ	0·05	0·05	0·04
α	0·04	0·04	0·04
δ	0·45	0·50	0·50
$\frac{\zeta+\delta}{q}$	0·22	0·18	0·16

واضح ان مزجات معينة من q و ζ ستفضي الى التفريط باستغلال العدة (Underutilization) تفريطا مزمنا وهي ظاهرة غالبا ما كانت سائدة على تطور الاقتصادات الرأسمالية .

١٢ ـ تعقيبات ختامية

يترتب على ما تقدم ان معدل النمو في زمن معين انما هو في نهجنا ظاهرة متجذرة في التطورات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية الخالية ، لا ظاهرة تحددها معاملات معادلاتنا كما هي الحال في الدورة التجارية . وهذا هو ، حقا ،

---

٩ ـ لا تحتاج مستوى q و ζ ان يؤثر بصورة مهمة كلا من $A(t)/y_t$ و $(1-a+\gamma)/(1-a-\gamma)$ التي تدخل ايضا في التعبير عن السقف لدرجة الاستغلال التي تحددها القاعدة (16.28) .

ما يجعله مختلفا جدا عن نهج النظريات «الميكانية» الخالصة (التي هي غالبا ما تقوم على الفروض المسبقة المزيفة كالدرجة الثابتة لاستغلال العدة) ولكن يبدو لي انه اوثق صلة بواقعيات عملية التطور . اذ ينبغي ، فيما اعتقد ، ان يتوجه البحث في مسائل النمو في المستقبل لا نحو الاستغناء عن مثل هذه المقادير شبه المستقلة كـ $A(t)$ و $B(t)$ ، بل نحو معالجة المعاملات المعتمدة في معادلاتنا (m, n, δ, q) باعتبارها متغيرات بطيئة ـ التغير جذورها راسخة في تطور النظام في الماضي .

الباب الرابع

ديناميات الاقتصاد الاشتراكي

تاليف : مايكل كالينسكي
تحقيق وتعريب الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل السابع عشر

التعاريف والفروض

١ ـ الدخل القومي

نظرا لاهتمامنا في هذا البحث بالتغيرات بعيدة المدى في الدخل القومي ومكوناته ، سنشرع بتعريف لهذه المفاهيم .

ونعرف الدخل القومي في سنة معينة بقيمة السلع المنتجة في تلك السنة بعد طرح قيمة المواد الخام واشباه المصنوعات المستخدمة في عملية الانتاج . ويتم طرح قيمة المواد المستوردة لانها غير منتجة في القطر المعني ؛ ويتم طرح قيمة المواد المنتجة محليا لاجتناب الحساب المزدوج . فاذا ما انتجت في سنة معينة مكائن تتطلب ، بين اشياء اخرى ، انتاج مقدار معين من الفولاذ ، حينئذ تحذف قيمة المدخل (Input) من الفولاذ لتجنب ادخال انتاج الفولاذ في الدخل القومي مرتين ـ اولا في قيمة انتاج الفولاذ وثانيا في قيمة انتاج المكائن . وعلى هذا النحو، فان الدخل القومي ـ بخلاف الايراد الكلي (Aggregate Turnover) ـ لا يعتمد على عدد مراحل الانتاج .

ولا تشمل مدخلات عملية الانتاج المواد الخام واشباه المصنوعات فحسب ، بل

راس المال الثابت ايضا . ولكننا ، حسب التعريف المذكور في اعلاه ، لا نطـــرح الاندثار (Depreciation) من قيمة الناتج ، وهكذا فاننا نبحث في الدخل الاجمالي (gross) . وقد تبدو هذه المعالجة المتباينة للمواد من جهة ، وللاندثار مـــن الجهة الاخرى ، غير منسجمة ، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك . فالاندثار ، بخلاف المدخلات من المواد ، ليس مقدارا محددا على وجه الدقة . فان عمـــــر (Life - Span) العدة الانتاجية ليس بمجرد معلم تكنولوجي ، بل انه يتوقف بالدرجة الاولى على قرار يقوم على اعتبارات اقتصادية . ومعالجتنا للدخل القومي والاستثمار الاجمالي لا الصافي (Net) انما تضع هذا العامل في موضعه ، كما سنرى في ادناه .

ويتعين ايضا على تعريفنا للدخل القومي ان هذا المفهوم انما يشمل انتـــاج السلع ، ولا يشمل الخدمات ، وهو ما ينسجم مع النهج المعتمد في الاقطـــار الاشتراكية . صحيح ان انتاج الخدمات المشابهة للسلع كالنقليات والمغاســـل (Laundries) والمطاعم وحتى التجارة مشمولة . بيد انه يستثنى من الدخل القومي الخدمات الحكومية ، والتربية ، والتسلية ، والصحـــــة الخ من جهة ، واستقلال المستهلكين لموجودات ثابتة معينة كدور السكن والفنادق من الجهـــة الاخرى . ولكن هذه الخدمات محسوبة في احصاءات الدخل القومي للاقطـــار الراسمالية ، حيث تدخل النفقات الحكومية على الادارة ، والنفقات العامة او الخاصة على التربية والصحة ، واخيرا النفقات الخاصة على التسلية والريـــوع (Rents) الخ .. في حسابات الدخل القومي .

يظهر انه في دراسة الديناميات او الحركيات الاقتصادية (Economic Dynamics) انما تنطوي معالجة الدخل القومي على انه انتاج للسلع على مزايا مرموقـــة . ان قياس التغيرات في القيم الحقيقية ـ اي بعد حذف تغيرات السعر ـ هو ايسر على العموم بالنسبة للسلع منه بالنسبة للخدمات . فمثلا ، في احصاءات الاقطـــار الراسمالية ، تقاس الزيادة الحقيقية في النشاط الاداري بواسطة رقم قياسي لاستخدام الموظفين الحكوميين (مرجّح برواتبهم في سنة الاساس) ، وعليه فلا ياخذ بالحسبان التغيرات في انتاجية العمل ، اي في عدد الساعات ـ الشخص المطلوبة لانجاز عملية معينة ، وواضح انها من الصعوبة بمكان . وتقوم المشكلة نفسها الى حد ما في قياس الخدمات في التربية ، والتسلية او الصحة . ومن وجهة نظر اخرى ليس من الملائم ، في تحليل النمو الاقتصادي ، ان يشتمل الدخل القومي على الخدمات التي تؤيدها الابنية السكنية الخ .. هنا ، تكون النسبة بين نفقة راس المال وقيمة الخدمات عالية جدا بالقياس الى النسبة المقابلة في انتاج السلع التي تقوم بتعقيد نظرية النمو الى حد كبير ، كما سنرى . واضح ان هذا لا يعني اهمال الخدمات في التخطيط بعيد المدى ، حري بها ان تخطط ، لا بواسطة الدخل القومي ، بل إما بواسطة الاستخدام (كما في الخدمات الادارية مثلا) واما بواسطة طاقة الموجودات الثابتة على تأدية الخدمات الاستهلاكية (كالخدمات التي تسديها الابنية السكنية مثلا) .

٢ ـ مكونات الدخل القومي

ينقسم الدخل القومي الاجمالي في الاقتصاد المغلق (Closed Economy) ، حسب استعماله النهائي (Final Use) ، الى العناصر التالية :

(أ) الاستثمار المنتج (Productive Investment) ، اي النفقات على اعادة الانتاج وتوسيع خزين (Stocks) العدة (المكائن والابنية) الداخلة في انتاج السلع .

(ب) الزيادات في المخزونات Inventories ، اي قيمة المزيد (Increment) من رأس المال العامل (Working Capital) والخزين .

(ج) الاستثمار «غير المنتج» : اي النفقات على الموجودات الثابتة الجديدة (New Fixed Assets) التي لا تسهم في انتاج السلع ـ كالابنية السكنية ، والفنادق ، والمدارس ، والمستشفيات ، والملاعب ، والشوارع ، والمتنزهات الخ..

(د) الاستهلاك الجماعي (Collective Consumption) الذي يشمل السلع غير الاستثمارية التي تستهلكها الحكومة المركزية والمحلية والمشروعات العاملة في انتاج الخدمات غير الداخلة في الدخل القومي . مثال ذلك القرطاسية المستعملة في الدوائر ، والادوية ، والغذاء ، والمفروشات المستعملة في المستشفيات ، وممتلكات المسارح الخ ..

(هـ) الاستهلاك الفردي (Individual Consumption) للسلع والخدمات الشبيهة بها .

وفي الاقتصاد المفتوح (Open - economy) ، فمن الضروري أن تضاف الى ما في اعلاه (و) الصادرات ـ اي قيمة الناتج من السلع المباعة في الخارج ـ وان تطرح في الوقت عينه (ز) ـ الواردات من المواد الخام واشباه المصنوعات والسلع تامة الصنع التي تدخل في مكونات الدخل القومي المذكورة في القائمة في اعلاه وغير المنتجة في الداخل .

وهكذا ، ينقسم الدخل القومي الى ما هو مبين في ادناه :

(أ) الاستثمار المنتج .
(ب) الزيادات في المخزونات .
(ج) الاستثمار غير المنتج .
(د) الاستهلاك الجماعي .
(هـ) الاستهلاك الفردي .
(و) الصادرات .
(ز) ناقصا الواردات .
= الدخل القومي .

وكما جاء في اعلاه، فان الاستثمار والدخل القومي انما هما اجماليان للاندثار، وما يزال بعض التوضيح الاضافي في معالجة رأس المال تحت التشييد Construction لازما . ففي احصاءات الاقطار الاشتراكية والرأسمالية معا

تحسب التغيرات في تقدم العمل (Work in Progress) في بناء المكائن بزيادة المخزونات ، بينما تدخل التغيرات في حجم الابنية تحت التشييد في الاستثمار . وسيكون لاغراضنا من الاكثر ملاءمة تصنيف المادة الاخيرة تحت زيادة المخزونات ايضا . وعليه ، يؤول الاستثمار في راس المال الثابت الى حجم العدة الراسمالية الجديدة المسلمة في سنة معينة .

ويمكن التمييز بين صنفين كبيرين من مكونات الدخل القومي هما : (١) تلك التي تخدم **كوسائل** لزيادة الدخل القومي ـ الاستثمار المنتج والزيادات في المخزونات ؛ و(٢) تلك التي **هي هدف** انتاج السلع ـ اي الاستثمار غير المنتج والاستهلاك الجماعي والفردي . سوف نطلق على مجموع الاستثمار المنتج والزيادات في المخزونات **التراكم المنتج** (Productive Accumulation) ، ومجموع الاستثمار غير المنتج والاستهلاك ـ **الاستهلاك** بالمعنى الواسع .

يبقى جدليا الى اي من الصنفين ـ صنف الوسائل او صنف الاهداف ـ ينبغي ان يعزى الفرق بين الصادرات والواردات، اي ميزان التجارة (Balance of Trade) ولما كان من المفروض في ادناه ان ميزان التجارة يساوي صفرا ، فسوف لا نقوم باعمال هذه النقطة .

٣ ـ الاسعار

لحساب الدخل القومي ومكوناته كما هي معرفة في اعلاه ، لا بد من تحديد ماهية الاسعار التي ينبغي بموجبها تقويم السلع التي تكوّن الدخل القومي . في الاقتصاد الاشتراكي ، تستعمل مجموعتان متميزتان من الاسعار : اسعار المعمل واسعار السوق . يتم تثبيت اسعار المعمل على مستوى تكاليف الانتاج المتوسطة **زائداً** «علاوة» (Mark - up) صغيرة ؛ اما اسعار السوق فتشتمل فوق هذا المستوى على ضريبة الايراد (Turnover Tax). ولما كانت ضريبة الايراد في الواقع تفرض على السلع الاستهلاكية اساسا ، فان اعتماد اسعار السوق في تقويم الدخل القومي انما يقود الى بعض التشويهات في ديناميكاته .

لنفترض ، مثلا ، ان عددا معينا من العمال الذين يستخدمون ماكنة معينة ينتجون من انتاج السلع الاستثمارية الى السلع الاستهلاكية . واذا ما استعملت اسعار السوق في تقويم الدخل القومي ، حينئذ تظهر انتاجية العمل والماكنة زيادة وهمية (Spurious) . وعليه ، فمما ينصح به في دراسة نظرية النمو الاقتصادي هو افتراض حساب الدخل القومي ومكوناته باسعار المعمل .

وتلي ذلك مشكلة تقويم الدخل القومي في السنوات المتعاقبة بحيث يتم حساب النمو «الحقيقي» مما له اهميته في دراسة الديناميات الاقتصادية . ويتم انجاز هذا بتقويم الدخل القومي ومكوناته بالاسعار الثابتة ، باسعار سنة الابتداء مثلا . وتنطوي هذه الطريقة على صعوبة معينة بخصوص ظهور منتوجات جديدة

ليس لها من اسعار في سنة الاساس . ويمكن معالجة هذه الصعوبة بواسطة التقريب التالي . افترض ان سعر العمل لمنتوج جديد (أ) هو مثلا ١٠ بالمئة اعلى من سعر منتوج آخر (ب) كان موجودا في سنة الابتداء . ويمكن ان نفترض ان سعر «الاساس» لـ (أ) كان مساويا لسعر «الاساس» من (ب) زائدا ١٠ بالمئة . ولكن يصعب تطبيق مثل هذه الطريقة على فترة بعيدة بعض الشيء عن سنة الابتداء ، لانه ليس من السهل العثور على اية سلعة قريبة من (أ) في سنة الابتداء. ولكن للمرة الثانية يوجد مخرج . اذ يعرّف المنتوج الجديد في السنة ن بانه المنتوج غير الموجود في السنة ن ـ ١ ؛ والآن يمكن ان نجد في انتاج السنة ن ـ ١ منتوجا (ب) قريبا منه؛ وربما كان هذا المنتوج (ب) نفسه منتوجا جديدا في سنةما سابقة ؛ الا ان سعره «الاساس» قد تم تحديده بواسطة طريقتنا من قبل . ومن اليسير ان نرى انه اذا شرعنا من سنة الابتداء ومن ثم نتحرك الى الامام من سنة الى اخرى ، فسوف لا نجابه صعوبة في تقويم الدخل القومي ومكوناته بالاسعار الثابتة .

هنالك ، بالاضافة الى هذه المشكلات العامة لتقويم الدخل القومي ، مشكلتان محددتان أخريان . تعنى احداهما بزيادة المخزونات ؛ والاخرى بالصادرات والواردات . وفيما يخص الاولى ينبغي ان نتذكر انه لا بد من حساب قيمة المخزونات في بداية ونهاية كل سنة بأسعار سنة الابتداء ، ويمكن بعد ذلك فقط حساب الفرق بينهما .

اما المشكلات الخاصة بأسعار الصادرات والواردات فهي اكثر تعقيدا . اولا نحسب قيمة الصادرات في سنة الابتداء بأسعار العمل . ونسبة هذه القيمة الى قيمة التحويل الخارجي للصادرات انما تولد ما يسمى بـ «سعر التحويل الخارجي المتحقق» (Achieved Rate of Exchange) . وحاصل ضرب هذا السعر بقيمة التحويل الخارجي للواردات بدوره يولد ما قد يسمى «قيمة الواردات بأسعار العمل»؛ ان قيمة مثل هذه الواردات المعبر عنها بأسعار العمل انما هي التي تشتري حجما معينا من الواردات في سنة الابتداء . وينبغي ملاحظة ان العلاقة بين قيم الصادرات والواردات بأسعار العمل في تلك السنة انما هي كالعلاقة بين قيمهما المعنية بالعملة الاجنبية .

كيف ينبغي ان تقوّم الصادرات والواردات لاية سنة بأسعار العمل لسنة الابتداء ؟ والوهلة الاولى يبدو ان النهج التالي معقول . وبما ان اسعار التحويل الخارجي تتغير عموما لكل من الصادرات والواردات ، فان قيمة الصادرات تحسب بأسعار الصادرات في سنة الابتداء ؛ وقيمة الواردات بأسعار الواردات لهذه السنة ـ اي باعتبارها القيم «الحقيقية» للصادرات والواردات المعبّر عنها بالتحويل الخارجي . ثم تضرب هذه القيم بـ «سعر التحويل الخارجي المتحقق» ، وهكذا نحصل على قيم الصادرات والواردات بأسعار العمل لتلك السنة .

على ان هذا النهج ينطوي على نقص مهم . فاذا حدث تغير في شروط التجارة

(Terms of Trade) ، فان نسبة حجوم الصادرات والواردات المستحصلة بالطريقة المذكورة في اعلاه انما تكون مختلفة عن نسبة قيم تحويلها الخارجي . وعلى الاخص ، فلا تكون هذه الحجوم متساوية على العموم في حالة توازن ميزان التجارة . افترض ، مثلا ، انه في سنة معينة يبلغ كل من الصادرات والواردات ١ر٥ بليون دولار ؛ وان الرقم القياسي لاسعار الصادرات المؤسس على سنة الابتداء هو ١٠٥ ، بينما كان مثيله لاسعار الواردات ١٢٥ ؛ وان «سعر التحويل الخارجي المتحقق» لسنة الابتداء هو ٣٠ زلوتي * للدولار . حينئذ تبلغ الصادرات «الحقيقية» ١ر٥ / ١٠٥ر١ = ٤٣ر١ بليون دولار ، والواردات «الحقيقية» ١ر٥ / ١٢٥ر١ = ٢ر١ بليون دولار ، بينما تكون قيمتاهما باسعار المعمل لسنة الابتداء ٤٢ و٣٦ بليون زلوتي على التوالي .

يمكن الغاء هذا التضارب كما يلي : تحسب القيمة «الحقيقية» للواردات بالعملة الاجنبية بالاسعار الثابتة لسنة الابتداء ، بيد انه يفترض في القيمة «الحقيقية» للصادرات بالعملة الاجنبية ان تحمل نفس العلاقة الى الواردات «الحقيقية» التي تحملها قيمة العملة الاجنبية الجارية للصادرات نسبة الى الواردات . واذا ما استعملت هذه الطريقة في المثال السابق ، فان الصادرات «الحقيقية» تساوي الواردات «الحقيقية» ـ اي ٢ر١ بليون دولار . ويمكن تعريف هذه الطريقة على انها «تخفيض» (Deflating) الصادرات بالرقم القياسي لاسعار الواردات لا بالرقم القياسي لاسعار الصادرات . وفي مثالنا ، نقسم قيمة الصادرات ـ ٥ر١ بليون دولار ـ على ١٢٥ر١ لا على ١٠٥ر١ . وهكذا يتضح انه اذا تساوت الصادرات والواردات بالاسعار الجارية ، فان «قيمها الحقيقية» المستخرجة بهذه الطريقة انما ستكون متساوية ايضا .

اذا بلغت قيمة التحويل الخارجي الجارية للصادرات ، مثلا ، ٩ر٠ من قيمة الواردات (كان تساوي الصادرات ٣٥ر١ بليون دولار والواردات ٥ر١ بليون دولار) ، تتحدد القيمة «الحقيقية» للصادرات على انها ٩ر٠ من القيمة «الحقيقية» للواردات . (اذا كان الرقم القياسي لاسعار الواردات ١٢٥ر١ ، تساوي الصادرات «الحقيقية» ٩ر٠ × ٢ر١ = ٠٨ر١ او ما يعادل نفس الشيء ، ٣٥ر١ / ١٢٥ر١ = ٠٨ر١ بليون دولار) . والقيمة «الحقيقية» للصادرات المعرفة على هذا النحو انما تشير الى قيمة الواردات بأسعار الواردات لسنة الاساس التي يمكن الحصول عليها بالمبادلة مع هذه الصادرات . ولذا يطلق عليها «حجم الواردات المكافئة للصادرات» . واخيرا ، بضرب القيم «الحقيقية» للصادرات والواردات بـ «سعر التحويل الخارجي المتحقق» لسنة الابتداء ، نتوصل ثانية الى القيم المعنية بأسعار المعمل لتلك السنة .

---

* الزلوتي هو وحدة العملة البولونية . (م.س.ح.)

واضح ان القيم «الحقيقية» للصادرات والواردات ـ وهي مكونات الدخل القومي الحقيقي ـ انما هي بحكم التعريف متناسبة مع قيمها الجارية المعنية بالعملة الاجنبية . وهكذا سيكون لميزان التجارة المتوازن ما يقابله في المساواة بين العناصر المعنية في حسابات الدخل القومي «الحقيقية» . واي فرق يقع بين هذه العناصر انما هو مقدار الاقراض او الاقتراض الخارجي (وبصورة ادق ، يساوي مثل هذا الفرق حجم الواردات المكافئة للاعتمادات الخارجية مضروبة بـ «سعر صرف التحويل الخارجي المتحقق» لسنة الابتداء) . ولكن تحقق مزايا هذا النهج يتم على حساب ادخال تعديل معين على مفهوم الدخل القومي : لم يعد حجم الصادرات كما كان عليه في النهج السابق ، اي مقياسا لانتاج التصدير ؛ بل بدلا عن ذلك يصبح مقياسا لحجم الواردات التي يستطيع هذا الانتاج شراءها. اذن ، اذا بقي حجم الناتج القومي دون تغيير ، ولكن طرا تدهور على شروط التجارة ، فان الدخل القومي سيهبط . هكذا فلم يعد الدخل القومي يمثل ما ينتج ، بل ما يستلم . ولكن هذا ليس معزّة ابدا من وجهة نظر دراسة النمو الاقتصادي ، كما سنرى في ادناه . يظهر انه حينما نعالج في مثل هذا التحليل مشكلة التجارة الخارجية ، فمن الملائم ان نجعل التغيرات في شروط معكوسة في التغيرات في الدخل القومي .

ينبغي ان يضاف انه لا بد من تقويم جميع السلع المستوردة التي تدخل في مكونات الدخل القومي المختلفة بنفس الاسعار التي تم تسعيرها بها عند دخولها في مادة «الواردات» . وذلك كذلك ، لان الغرض الوحيد من استخراج المادة الاخيرة من المجموع الكلي لمكونات الدخل القومي هو ان يحذف منها جميع تلك العناصر التي لا تنتج وطنيا . ولا يتحقق ذلك ما لم يتم تسعير هذه العناصر بنفس الاسعار بالضبط .

٤ ـ الإقراض والاقتراض الخارجي

من الان فصاعدا ، سنفترض في مناقشاتنا ان القطر المبحوث لا يقترض من الاقطار الاخرى ولا يقرضها بحيث ان تجارته الخارجية متوازنة . ويتعين بناء على التعاريف الواردة في اعلاه ان تتساوى في مثل هذه الحالة الصادرات والواردات باعتبارهما عنصرين في حسابات الدخل القومي . فالدخل القومي ، اذن ، سيساوي مجموع التراكم المنتج والاستهلاك بالمعنى الواسع . وهذا بالتأكيد لا يعني اننا سنهمل مشكلات التجارة الخارجية في مناقشاتنا . على العكس ، تلعب موازنة التجارة الخارجية ، كما سنرى في ادناه ، دورا مهما في تحليلنا لتحديد معدل نمو الدخل القومي .

٥ ـ اسعار صرف التحويل الخارجي

بناء على ما جاء في اعلاه ، فان اسعار المعمل لفترة الابتداء التي بموجبها يتم

تقويم الدخل القومي انما هي على العموم متناسبة مع تكاليف العمل للمنتوجات المعنية . (يفترض بتكاليف العمل ، هنا ، ان تشمل العمل اللازم لانتاج المواد المستعملة في انتاج السلع المبحوثة) . ويتعين ان نفقة العمل للوحدة الواحدة من الدخل القومي انما هي متساوية تقريبا بالنسبة للتراكم الانتاجي وللاستهلاك بالمعنى الواسع في فترة الابتداء (١) .

وبما ان الدخل القومي في السنوات اللاحقة يتم التعبير عنه بأسعار العمل لفترة الابتداء ، فان مضمون العمل للوحدة الواحدة من الدخل القومي في القطاعين ستبقى متساوية تقريبا اذا كانت انتاجية العمل في هذين القطاعين تزداد بنفس النسبة بحيث ان نفقة العمل للوحدة الواحدة من الدخل القومي في هذين القطاعين تهبط بنفس النسبة . (ويتعين على المناقشة الواردة في اعلاه حول موضوع اسعار الواردات شرط اضافي للمساواة التقريبية لنفقة العمل للوحدة الواحدة بالنسبة للتراكم المنتج والاستهلاك : ينبغي ان تنطوي اسعار صرف التحويل الخارجي للسلع المستوردة الى القطاعين على علاقة مستقرة فيما بينهما) .

سنفترض في ادناه ان هذه الشروط متوافرة في عملية النمو بحيث ان نفقة العمل للوحدة الواحدة من الدخل القومي في قطاعي التراكم المنتج والاستهلاك تبقى متساوية تقريبا . وهكذا فان لاي تغير في الحصص النسبية لهذه العناصر في الدخل القومي ما يقابله من تغير نسبي في توزيع الاستخدام بين القطاعات المعنية من الاقتصاد . ولهذا مغزاه المهم بالنسبة لمناقشتنا اللاحقة .

---

١ ــ بسبب من اختلاف معدلات الاجور . فسيصدق هذا فقط اذا قسنا نفقة العمل ليس بساعات العمل بل بما يكافئها من العمل البسيط اي بنسبة قائمة الاجر الى الاجر بالساعة فيما يخص العمل غير الماهر .

الفصل الثامن عشر

المعادلات الأساسية

١ ـ معدل النمو

كما ذكرنا من قبل ، فان مكونات التراكم المنتج ـ اي الاستثمار المنتج والزيادة في المخزونات ـ انما هي شرط لنمو الدخل القومي . والآن سنحدد العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي وهذه العناصر .

دعنا نرمز الى الدخل القومي في سنة معينة بـ Y ؛ والاستثمار المنتج بـ I ؛ والزيادة في المخزونات ـ اي رأس المال العامل والخزين ـ بـ S ؛ والاستهلاك بالمعنى الواسع بـ C . وبناء على التعاريف والفروض المذكورة ، نحصل على

$$Y = I+S+C \qquad (1)$$

حيث يساوي $I+S$ التراكم المنتج .

دعنا نقم العلاقة بين المزيد من او الزيادة (Increment) في الدخل القومي من جهة ، والاستثمار المنتج ومستوى الدخل القومي من الجهة الاخرى . وسوف نرمز الى المزيد من الدخل القومي من بداية سنة معينة الى بداية السنة القادمة

بـ ΔY . دعنا نفترض بقاء الدخل القومي خلال السنة ثابتا بحيث ان التغير يحدث في بداية السنة التالية . وهكذا فان ΔY هو ايضا الفرق بين مجموع الدخل القومي في السنة المعينة ومجموعه في السنة التالية لها . وهذه الزيادة تعود ، اول ما تعود ، الى التأثير المنتج (Productive Effect) للاستثمار ، I ، ممثلا بحجم العدة المسلّمة خلال السنة الاولى ؛ وبناء على افتراضنا فان هذا يولّد انتاجا يبدأ مع بداية السنة التالية . ودعنا نرمز بـ m الى ما يسمى بنسبة راس المال ــ الانتاج ، اي نفقة راس المال لكل وحدة مزيدة من الدخل القومي . ان التأثير المنتج للاستثمار ــ اي مقدار الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الاستثمار ــ هو اذن $(1/m)I$.

ولكن هنالك عوامل اخرى تؤثر على الزيادة في الدخل القومي . اولا تخضع عدة راس المال الى التقادم (obsolecence) والبلى والخلق (wear & tear) المطرد، الذي يفضي الى إبطال العدة القديمة ، ومن ثم الى تقلص في الطاقة المنتجة [1] . ونظرا لهذا العامل ، فان الدخل القومي سيهبط في بداية السنة الثانية بمقدار aY ، حيث تكون a معاملا ندعوه بـ«معلم الاندثار»(Parameter of depreciation). ولهذه العملية تأثير معاكس للزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الاستثمار المنتج.

هنالك ايضا ميل للدخل القومي نحو الزيادة بالنظر للتحسينات في استغلال العدة التي لا تستلزم نفقات راسمالية مهمة . وقد يتم الحصول على انتاج اكبر من المصنع القائم بسبب من التحسينات على تنظيم العمل ، ومن الاستغلال الاكثر اقتصادا في المواد الخام ، ومن التخلص من المنتوجات المعيبة الخ . . وكنتيجة لمثل هذه الجهود يزداد الدخل القومي في بداية السنة القادمة بمقدار uY ؛ حيث تكون u المعامل الذي يمثل تأثير مثل هذه التحسينات .

وهكذا نتوصل الى القاعدة التالية لتمثل الزيادة في الدخل القومي ΔY كدالة للاستثمار I ومستوى الدخل القومي Y في سنة معينة :

$$\Delta Y = \frac{1}{m} I - aY + uY \qquad (2)$$

دعنا نقسم كلا جانبي المعادلة (2) على Y :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{m}\frac{I}{Y} - a + u$$

---

١ ــ يتم طرح ذلك الجزء من البلى والخلق الذي تغطيه الترميمات الجارية current repairs (بما في ذلك ادوات الغيار) من قيمة الانتاج ، على غرار المدخلات من المواد الخام ، وصولا الى الدخل القومي الاجمالي . وهكذا تأخذ بالحسبان هنا فقط ذلك الجزء من البلى والخلق الذي يحدث بالرغم من الترميمات الجارية .

٢ ــ يعكس المعامل u بين اشياء اخرى التقدم المتحقق في تجنب الاختناقات التي تعيق الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية. فمثلا ، اذا كانت الطاقة الاساجية للسلعة أ غير ملائمة مع ما =

واذا رمزنا بـ r لمعدل نمو الدخل القومي نحصل على :

$$r = \frac{1}{m}\frac{I}{Y} - a + u \qquad (3)$$

٢ ــ لمَ لا تنطبق قاعدة معدل النمو على الاقتصاد الراسمالي ؟

عند هذه النقطة يثور السؤال ما اذا كانت القاعدة (3) يمكن استعمالها ايضا لتحليل ديناميات او حركيات (Dynamics) الاقتصاد الرأسمالي . الجواب بالنفي ؛ فسيظهر الفرق بين النظام الراسمالي والاشتراكي في التفسير المعطى للمعامل u .

في النظام الاشتراكي تكون الطاقة المنتجة مستغلة استغلالا تاما من حيث المبدأ على الاقل . ومع ذلك ؛ فبالنظر الى التحسينات في تنظيم العمل ، والاستغلال الاكثر اقتصادا للمواد الخام الخ .. يمكن تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي من خلال الاستغلال الافضل للعدة القائمة . فاذا اطرد مثل هذا التقدم بمعدل موحد (Uniform Rate) ، يبقى المعامل u ثابتا .

وبخلاف ذلك ، ففي النظام الراسمالي تتوقف درجة استغلال العدة اولا وقبل كل شيء على العلاقة بين الطلب الفعال (Effective Demand) وحجم الطاقة الانتاجية . وعليه ، فان المعامل u هو ليس بمعامل مستقل في هذه الحالة ، بل انه يعكس التغيرات التي يمكن بموجبها ايجاد سوق لانتاج التسهيلات المنتجة القائمة . وانه في الاقتصاد الاشتراكي فقط ، حيث يكون استغلال الطاقة المنتجة مضمونا بالخطة (بتثبيت علاقة مناسبة بين الاسعار والاجور اولا وقبل كل شيء)، انما يشرع المعامل u في ان يعكس تأثير التحسينات التنظيمية والتقنية التي لا تستلزم نفقات راسمالية مهمة ليس غير .

٣ ــ تمهيد حول التقدم التقني

على افتراض ثبات كل من m و a و u ، يتعين من القاعدة (3) مباشرة

= يقابلها السلعة ب ، بحيث ان انتاج ب يختلف عما هو عليه من أ ، فان هذا سيحد من استغلال الطاقة الانتاجية لـ أ . ينبغي ان لا ننوه مثل هذه اللامناسبات (Disproportions) في الاقتصاد المخطط تخطيطا كاملا ؛ الا الفروق في انجاز خطط انتاج السلع المعينة ، والتنبؤات غير الكاملة عن التطورات في الاسواق الخارجية الخ .. ، تجعل من غير الممكن اجتناب الاختلالات في الواقع . وسيقود التقدم في اختزال هذه الفروقات الى تحسن تدريجي في استغلال مجموع العدة الراسمالية ؛ وهكذا سيكون مسؤولا عن جزء من u .

انه ، اذا بقيت حصة الاستثمار النسبية في الدخل القومي I/Y على حالها ، فمعدل النمو r هو ايضا لا يتغير . ولكن ثبات I/Y يؤول الى ان الاستثمار ينمو بنفس نسبة نمو الدخل القومي .

وعليه ، اذا زيد الاستثمار بنفس معدل زيادة الدخل القومي ، فمن المبرر (Warranted) ان يكون للاخير معدل نمو ثابت . ولكن اذا نما الاول بسرعة اعلى من الاخير بحيث تتزايد حصته النسبية من الدخل القومي ، عندئذ ، حسب القاعدة (3) ، يسمح هذا لمعدل نمو الدخل القومي بالارتفاع ارتفاعا مطردا — اي انه يقوم نموا متعجلا (Accelerating Growth) .

وهذا كله يصدق ما دامت المعالم m و a و u باقية على حالها . ولكن الا يتناقض افتراض ثبات نسبة راس المال — الانتاج مع الجوهر الحقيقي للتقدم التقني (Technical Progress) الذي ينطوي على ارتفاع انتاجية العمل ، المصحوبة بزيادة في راس المال للعامل ؟

غير ان ثبات m يعني مجرد بقاء نسبة راس المال — الانتاج على حالها ، التي لا يمكن مطلقا ان تستثني امكان حدوث هبوط في الاستخدام بالنسبة الى كل من الانتاج وراس المال . وفي مثل هذه الحالة ، يهبط الاستخدام بنفس النسبة بخصوص كل من راس المال والانتاج ، بحيث تتزايد انتاجية العمل على نفس وتيرة (Pari Passu) نسبة راس المال — العمل . يظهر ، حقا ، من الادلة التاريخية والاحصائية للاقطار الرأسمالية والاشتراكية معا ، ان لا حاجة لزيادة نسبة راس المال — الانتاج m لتقويم ارتفاع مطرد في انتاجية العمل . وما هذه التعقيبات على التقدم التقني الا من قبيل التمهيد ، حيث سيتم بحث المسألة بحثا اكثر تفصيلا في الفصل الثالث والعشرين .

٤ — المخزونات ومعدل النمو

والآن سنتأمل باختصار في العلاقة بين الزيادات في الدخل القومي والعنصر الآخر للتراكم المنتج الا وهو الزيادة في المخزونات . يمكن ان نفترض ان حجم المخزونات ، مع بقاء تركيبها المادي ، تتزايد بصورة متناسبة مع الدخل القومي ، بحيث تكون الزيادة في المخزونات ، S ، متناسبة مع الزيادة في الدخل القومي:

$$S = \mu \Delta Y \qquad (4)$$

حيث تمثل μ النسبة بين حجم المخزونات والدخل القومي — اي ما يسمى بـ «متوسط فترة الدوران» (Average Period of Turnover) للمخزونات .

تختلف فترة دوران المخزونات من سلعة الى اخرى ، ويتعين على ذلك ان المعامل μ انما يتوقف على التركيب المادي للزيادة في المخزونات . وسنهمل فيما يلي تأثير التغيرات في هذا التركيب على المعلم μ . ولكن ينبغي ان نلاحظ ان هذا انما هو تبسيط بعيد الاثر الى حد ما — وذلك اكثر من ذلك اذا ما تذكرنا ان

المخزونات يراد لها ان تشمل حجم راس المال تحت التشييد . وحينما تكون النسبة بين هذا الحجم والنفقات الجارية على التشييد عالية نوعا ما ، فلا بد للتحولات من الاستهلاك الى الاستثمار في تركيب الدخل القومي ـ وهي غالبا ما سنعالجها في مناقشتنا ـ من ان تقود الى الزيادة في المعامل μ . ولكن بناء على الفرض الذي افترضناه في اعلاه، فسوف لا نأخذ هذا بالحسبان لغرض التبسيط.

وينبغي ملاحظة ان فرضا مشابها مبسطا قد افترض بخصوص نسبة راس المال ـ الانتاج ، m ، وهي التي تعتمد على تركيب الاستثمار ايضا . صحيح ان المعامل m ، بخلاف المعامل μ ، لا يزداد بالضرورة حينما يحدث تحول من الاستهلاك الى الاستثمار في تركيب الدخل القومي ، لان انتاج السلع الاستثمارية الكاملة ، كالمكائن والمباني ـ متكاملة خلال جميع مراحل الانتاج ـ لا تكاد تكون كثافة راس المال فيها اكثر من السلع الاستهلاكية . (ومن الناحية الاخرى ، فان نسبة راس المال ـ الانتاج هي عموما اعلى في المنتوجات الاولية منها في مراحل الانتاج الاعلى) . وعلى اية حال ، فاننا نهمل آثار التغيرات في تركيب الاستثمار على نسبة راس المال ـ الانتاج m .

٥ ـ معدل النمو والحصة النسبية للتراكم المنتج

انطلاقا من المعادلتين (3) و (4) يمكن الان ان نقيم علاقة بين معدل نمو الدخل القومي والحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي . ويمكن اعادة كتابة المعادلة (3) كالآتي :

$$\frac{I}{Y} = (r + a - u)\, m$$

والمعادلة (4) بالشكل :

$$\frac{S}{Y} = \frac{\mu \Delta Y}{Y} = \mu r$$

وبجمع هاتين المعادلتين نحصل على :

$$\frac{I+S}{Y} = (m+\mu)\, r + (a-u)\, m$$

وعليه

$$r = \frac{1}{m+\mu} \cdot \frac{I+S}{Y} - \frac{m}{m+\mu}(a-u) \qquad (5)$$

$I+S$ هو التراكم المنتج ، ونرمز بـ i الى حصته النسبية في الدخل القومي اي

$$i = \frac{I+S}{Y}$$

وبما ان الدخل القومي Y هو مجموع التراكم المنتج ، $I+S$ ، والاستهلاك بالمعنى الواسع ، ، فان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي ستكون

$$\frac{C}{Y} = 1 - i \qquad (6)$$

ولغرض الاختصار ، فسندعو الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ، «معدل التراكم المنتج» . وفوق ذلك ، دعنا نرمز الى $m+\mu$ بـ k ؛ وندعو k «نسبة راس المال ـ الانتاج لمجموع راس المال» ؛ لانها تشير الى مقدار راس المال الثابت والمخزونات المطلوبة لانتاج وحدة مزيدة من الدخل القومي . وبادخال هذه الرموز الى المعادلة (5) نحصل على :

$$r = \frac{i}{k} - \frac{m}{k}(a-u) \qquad (7)$$

ويبدو من هذه المعادلة انه اذا ما بقيت المعالم k و m و a و u ثابتة ، فلتقويم معدل ثابت للنمو لا بد من الحفاظ على الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي عند مستوى ثابت . وهذا يعني انه في حالة ثبات معدل النمو ، يتزايد التراكم المنتج بنفس نسبة زيادة الدخل القومي ـ بمعدل r .

لقد برهنا في اعلاه انه في مثل هذه الحالة يزداد الاستثمار المنتج على خطى زيادة الدخل القومي ؛ وهكذا يصح القول نفسه على العنصر الآخر للتراكم المنتج ـ الا وهو الزيادة في المخزونات . وفوق ذلك ، بما ان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي $1-i$ ، هي ايضا تبقى ثابتة ؛ فمن الواضح ان الاستهلاك انما يتزايد ايضا على وتيرة الزيادة في الدخل القومي .

ولكن اذا ما عجّل في نمو الدخل القومي ، اي ان المعدل r صاعد ، فلا بد للحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ، من الارتفاع ايضا . وهكذا ، يتزايد ، في هذه الحالة ، التراكم المنتج بسرعة اشد من الدخل القومي ، بينما ينمو الاستهلاك بسرعة ابطأ ، حيث يطرأ على حصته من الدخل القومي ، $1-i$ ، هبوط مطرد .

كلما كان المعدل الثابت لنمو الدخل القومي ، r ، اعلى ، وجب على حصة التراكم المنتج ، i ، في الدخل القومي ان تكون اعظم ، والحصة النسبية للاستهلاك ، $1-i$ ، اصغر . وهذه الحقيقة وحدها انما تؤشر تعقيدات معينة في اصطفاء معدل النمو . اذا زيد هذا المعدل ، فلا بد من تخفيض حصة الاستهلاك في الدخل القومي ، مما يؤثر تأثيرا سالبا على مستوى الاستهلاك في الامد القصير . وهذا هو احد العوامل التي لا بد من اخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار حول معدل النمو . وتحديد معدل النمو (الذي يعتمد ايضا على ميزان اليد العاملة (Manpower) وميزان التجارة) انما هو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب ، الا انه من المفيد ، قبل التركيز عليه ، ان ندرس عن كثب عملية النمو الاقتصادي المتميزة بمعدل نمو ثابت **معين** r .

الفصل التاسع عشر

النمو الموحد

١ ـ مفهوم عملية النمو الموحد

سوف نتأمل الان في عملية النمو الاقتصادي على اساس من قيام الفروض التالية :

(أ) معدل النمو ، r ، للدخل القومي ثابت .

(ب) المعالم m و k و a و u باقية على حالها .

(ج) انتاجية العمل في المنشآت (Plant) الجديدة التي تدخل الى حيز العمل في السنوات المتعاقبة تتزايد بمعدل ثابت α نظرا للتقدم التقني (بما في ذلك التقدم التنظيمي) . وبكلمة اخرى ، انتاجية العمل للمنشآت (Establishment) الداخلة الى حيز العمل في سنة معينة انما هي $(1+\alpha)$ اعلى منها في المنشآت الداخلة الى حيز العمل في السنة السابقة . (وبالاستناد الى الفروض المعمول بها في نهاية الفصل الرابع عشر ، نفترض ان معدل زيادة انتاجية العمل انما هو نفسه لقطاع التراكم المنتج وللاستهلاك بالمعنى الواسع) .

يتعين على الفرضين (أ) و (ب) ان التراكم المنتج وعنصريه ـ الاستثمار المنتج

والزيادة في المخزونات ـ وكذلك الاستهلاك انما تتزايد بمعدل ثابت هو r . والآن سنبرهن على ان القول نفسه يصدق على خزين راس المال الثابت K ، شريطة ان يبقى عمره ، n ، دون تغيير (١) .

يتكون خزين راس المال الثابت الموجود في زمن معين من الاستثمار الحاصل في بحر السنوات السابقة n ، لان المنشآت (Plant) المشيدة سابقا قد بطل استعمالها من قبل . دعنا نرمز بـ K_t الى خزين راس المال الثابت في الزمن t ، وبـ I_1 الى الاستثمار في السنة الاولى من فترة n من السنوات السابقة على البرهة (Moment) t ؛ وبـ I_2 الاستثمار في السنة الثانية من هذه الفترة وهكذا دواليك . ومن هنا يكون لدينا

$$K_t = I_1 + I_2 + I_3 + \ldots + I_n$$

وبما ان الاستثمار يتزايد بمعدل سنوي ، r ، نحصل على :

$$K_t = I_1[1 + (1+r)' + (1+r)^2 + \ldots + (1+r)^{n-1}] \qquad (8)$$

وبتحويل تسلسل الاستثمار بسنة واحدة ، نحصل للزمن $t+1$ على :

$$K_{t+1} = I_2 + I_3 + I_4 + \ldots + I_{n+1}$$

$$= I_2[1 + (1+r) + (1+r)^2 + \ldots + (1+r)^{n-1}]$$

وبقسمة هذه المعادلة على المعادلة السابقة نتوصل الى :

$$\frac{K_{t+1}}{K_t} = \frac{I_2}{I_1}$$

وبما ان I_2 هو الاستثمار الحاصل في سنة متأخرة عن I_1 ، وان الاستثمار يتزايد بمعدل سنوي ، r ، يتعين ان :

$$\frac{K_{t+1}}{K_t} = 1 + r \qquad (9)$$

وهكذا فان خزين راس المال الثابت يتزايد بمعدل ، r ، ايضا .

والآن من المهم ان نجد العلاقة بين الدخل القومي وخزين راس المال الثابت . ونستخدم مناقشتنا لهذه العلاقة في تهيئة الارضية لحل مسألتنا القادمة : الا وهي معدل نمو متوسط انتاجية العمل للاقتصاد (افتراضنا حول النمو الموحد لانتاجية العمل يعود الى الانتاجية في المنشآت الجديدة الداخلة الى حيز العمل في السنوات المتعاقبة فقط) .

٢ ـ راس المال الثابت والدخل القومي

لنتأمل في الانتاج المقابل لكل من عناصر خزين راس المال الثابت K_t ، اي

---

١ ـ ان ثبات هذا العمر هو من صلب معدل النمو r والمعالم a و u ، كما سنرى من بعد $ex\ post$. اذا تغير n مع بقاء r و u ثابتين ، فسوف يتغير a معلم الاندثار ايضا .

$I_1, I_2, \ldots, I_n$ في السنة $t+1$. بناء على تعريفنا في القسم ١ من الفصل الثامن عشر ، ولّدت العدة الممثلة بنفقات الاستثمار هذه في بداية السنة التالية الانتاج

$$\frac{1}{m} I_1, \quad \frac{1}{m} I_2, \quad \ldots, \quad \frac{1}{m} I_n$$

على التوالي (حيث يمثل m نسبة راس المال ـ الانتاج) . ولكن بمرور الزمن ، وبسبب من التحسينات في استغلال العدة ، كانت الانتاجيات المعنية متزايدة في كل سنة بمعدل u اثناء العمر الباقي للمنشأة . والآن ، فقد استمرت العدة الممثلة بالاستثمار في السنة الاولى من فترة n سنة مما سبقت البرهة t ، اي بـ I_1 ، قيد العمل حتى الزمن $t+1$ ، اي لـ n من السنوات . وبالمثل ، فان العدة الممثلة بالاستثمار السنة التالية ، اي بـ I_2 ، قد استمرت قيد العمل لـ $n-1$ من السنوات ؛ وتلك للسنة الثالثة $n-2$ من السنوات ؛ وهكذا دواليك . وبالتبعية ، ففي السنة $t+1$ سيكون انتاج المنشأة الممثل بالاستثمار I_1

$$\frac{1}{m} I_1(1+u)^{n-1},$$

وانتاج I_2 يكون

$$\frac{1}{m} I_2(1+u)^{n-2},$$

الخ .. اذن ، يبلغ الانتاج الكلي او الدخل القومي خلال السنة $t+1$

$$Y_{t+1} = \frac{1}{m} I_1(1+u)^{n-1} + \frac{1}{m} I_2(1+u)^{n-2} + \ldots + \frac{1}{m} I_n$$

عند اخذنا بالحسبان تزايد الاستثمار بمعدل سنوي هو r ، نحصل للدخل القومي (٢) على

---

٢ ـ قد تفيد هذه القاعدة في التعبير عن المعلم a كدالة لـ n و r و u . ان a ، كما عرفناها سابقا ، هي نسبة النقصان او المنقوص (Decrement) من الدخل القومي ، الذي ينجم من إبطال المدة القديمة الى الدخل القومي . وهذا النقصان او المنقوص انما يساوي انتاج الجيل الاقدم من المصانع ، اي

$$\frac{1}{m} I_1(1+u)^{n-1}$$

وبقسمة هذا التعبير على قيمة الدخل القومي المأخوذ به في القاعدة (١٥) نحصل على :

$$a = \frac{\frac{1}{m} I_1(1+u)^{n-1}}{\frac{1}{m} I_1[(1+u)^{n-1} + (1+r)(1+u)^{n-2} + \ldots + (1+r)^{n-1}]}$$

$$= \frac{1}{1 + \frac{1+r}{1+u} + \left(\frac{1+r}{1+u}\right)^2 + \ldots + \left(\frac{1+r}{1+u}\right)^{n-1}}$$

وبقسمة المعادلة (10) على المعادلة (8) ، نحصل على نسبة الدخل القومي في السنة $t+1$ الى خزين رأس المال الثابت في الزمن t :

$$\frac{Y_{t+1}}{K_t} = \frac{1}{m}\frac{(1+u)^{n-1}+(1+r)(1+u)^{n-2}+\ldots+(1+r)^{n-1}}{1+(1+r)+\ldots+(1+r)^{n-1}} \qquad (11)$$

ومن الواضح مباشرة ان هذه النسبة لا تعتمد على t ، وبكلمة اخرى فانها تبقى ثابتة . وهذا هو ما كان متوقعا ، لاننا افترضنا ان الدخل القومي انما يعدل سنوي r وبرهنا على ان الشيء نفسه يصدق على خزين رأس المال الثابت . وفوق ذلك ، فمن الملاحظ ان كل حد من حدود البسط للكسر المضروب بـ $1/m$ هو اكبر من الحد المقابل له من المقام (اي $(1+u)^{n-1} > 1$ الخ ..) . وهكذا ، فان البسط اكبر من المقام ، وبالتبعية فان نسبة الدخل القومي الى خزين رأس المال الثابت هي اكبر من مقلوب (Reciprocal) نسبة رأس المال ـ الانتاج

$$\frac{Y_{t+1}}{K_t} > \frac{1}{m}.$$

واضح ان هذا انما ينشأ عن التحسن في استغلال العدة القديمة بمعدل سنوي هو u . واذا كانت u تساوي صفرا ، يتعين من القاعدة (11) ان

$$\frac{Y_{t+1}}{K_t} = \frac{1}{m} \quad (٣)$$

= وبعد جمع المتوالية الهندسية في المخرج

$$a = \frac{r-u}{\left[\left(\frac{1+r}{1+u}\right)^n - 1\right](1+u)}$$

وكما يتبين من هذه المعادلة ، a ، تتحدد تماما بواسطة n و r و u . وهكذا ، انطلاقا من الافتراض بأن الاخير ثابت ، فان عمر العدة تظل دون تغيير ايضا .

٣ ـ قد يبدو غريبا ان يتمخض عن الماكنة القديمة انتاج اكبر مما يتمخض عن الماكنة الجديدة. فيمكن ، اول ما يمكن ، تماما ان تتحقق السيطرة التامة على العدة الاقدم في عملية الانتاج . ولكن ما هذا الا عامل ثانوي في تفسير «المفارقة» (Paradox) ؛ ويصار في الواقع الى العديد من التحسينات على استغلال العدة وتنظيم العمل بالنسبة الى العدة الجديدة ايضا . ويعني ثبات m انه عند عدم اخذ هذا العامل بالحسبان في نسبة رأس المال ـ الانتاج ، فلا بد من زيادته عبر الزمن . وهذا ايضا يفسر «مفارقة» اخرى : وهي بقاء نسبة الدخل القومي الى رأس المال الثابت الكلي على حالها بالرغم من التحسن المطرد في استغلال العدة .

٣ ـ زيادة متوسط انتاجية العمل الشاملة

لنتأمل الان في مسألة الزيادة في متوسط انتاجية العمل (Average Productivity of Labour) بالنسبة للاقتصاد ككل . لقد افترض في اعلاه ان انتاجية العمل في المنشآت الداخلة الى حيز العمل في السنوات المتعاقبة انما تتزايد بمعدل ثابت ـ اي انها في اية سنة معينة اعلى منها في السنة السابقة بنسبة $(1+\alpha)$. والآن ، يكون الانتاج الذي تنتجه المنشأة الجديدة في اية سنة معينة $(1+r)$ مرة اكبر مما كانت المنشأة تنتجه في السنة السابقة، لان الاستثمار يتزايد بمعدل r وان نسبة رأس المال ـ الانتاج m ثابتة . ولكن اذا كان كل من الانتاج وانتاجية العمل يتزايدان بمعدلات ثابتة في المنشآت الجديدة الداخلة الى حيز العمل في كل سنة ، فلا بد من ان يصدق القول نفسه على الاستخدام . حقا ، اذا رمزنا الى معدل الزيادة في الاستخدام في المنشأة الجديدة بـ e ، يمكن ان نكتب

$$1+e=\frac{1+r}{1+\alpha} \tag{12}$$

يتكون رأس المال الثابت في الزمن t ، كما بينا سابقا ، من العدة الممثلة بالاستثمار $I_1, I_2, \ldots, I_n$. لنرمز بـ $z_1, z_2, \ldots, z_n$ الى المستويات المقابلة من الاستخدام بعد ادخال العدة الجديدة الى حيز العمل مباشرة . ويترتب على ما تقدم ان مستويات الاستخدام هذه انما تشكل متوالية هندسية بنسبة $1+e$. دعنا توا نفترض فرضا ببسط المناقشة تبسيطا كبيرا . وبناء على ما جاء في اعلاه، فان الانتاج في المنشأة القائمة يتزايد بمعدل سنوي u ؛ نظرا للتحسينات في تنظيم العمل مثلا . دعنا نفترض ان انتاجية المنشآت القائمة ترتفع بنفس المعدل u ، بحيث يبقى الاستخدام دون تغيير منذ ادخالها الى حيز العمل . وفي هذه الحالة الخاصة ، تبقى مستويات الاستخدام المقابلة للعدة الممثلة بالاستثمار $I_1, I_2, \ldots, I_n$ في الزمن t هي نفسها كما كانت عند ادخال المنشآت المعنية الى حيز العمل ـ اي انها تبقى مساوية الى $z_1, z_2, \ldots, z_n$. اذن ، يبلغ مجموع الاستخدام في الزمن t (المرموز له بـ Z_t)

$$Z_t = z_1 + z_2 + z_3 + \ldots + z_n$$

ولكن بما ان $z_1, z_2, \ldots, z_n$ تمثل متوالية هندسية بنسبة $1+e$ ، يكون لدينا

$$Z_t = z_1[1+(1+e)+(1+e)^2+\ldots+(1+e)^{n-1}] \tag{13}$$

وبالمثل للزمن $t+1$ نحصل على

$$Z_{t+1} = z_2[1+(1+e)+(1+e)^2+\ldots+(1+e)^{n-1}]$$

وبقسمة المعادلة الاخيرة على الاولى

$$\frac{Z_{t+1}}{Z_t} = \frac{z_2}{z_1}$$

ولكن حيث ان z_2 تمثل العمالة في المؤسسات التي وضعت قيد العمل بعد عام من تلك الممثلة بـ z_1 فنحصل على :

$$\frac{Z_{t+1}}{Z_t} = 1+e \tag{14}$$

وهكذا ، يتزايد الاستخدام الكلي بمعدل ϵ ، اي بنسبة هي على وتيرة الاستخدام في المنشآت الجديدة الداخلة الى حيز العمل . وهذا هو بالضبط ما يقاس على العلاقة بين خزين راس المال الثابت والاستثمار ، اللذين يتزايدان بالمعدل r .

وفوق ذلك ، بما ان الدخل القومي يتزايد سنويا بنسبة $1+r$ ومجموع الاستخدام بنسبة $1+\epsilon$ ، فان انتاجية العمل الشاملة تتزايد سنويا بالنسبة $(1+r)/(1+\epsilon)$ وبناء على المعادلة (12) بالنسبة $1+\alpha$ ، اي بنفس نسبة زيادة انتاجية العمل في المنشآت الجديدة كما كانت عند ادخالها الى حيز العمل بالتعاقب . ينبغي ان نتذكر ان هذا يصدق فقط على حالة النمو الموحد المبحوثة في هذا الفصل . ولكن هذه النتيجة لا تتوقف ، كما سنبرهن في ادناه ، على فرضنا الوقت وهو ان انتاجية العمل في المنشآت القائمة انما تتزايد بنفس المعدل u الذي يتزايد به انتاج هذه المنشآت .

٤ ـ تزايد مجموع الاستخدام وانتاجية العمل الشاملة على وتيرة الاستخدام وانتاجية العمل في المنشآت الجديدة

في الحقيقة ، لا تزداد انتاجية العمل العامل على عدة قديمة بالمعدل u بالضرورة . فمثلا ، اذا عجّل في سير المكائن ، فذلك لا يعني بالضرورة زيادة انتاجية العمل بنفس النسبة ، اذ قد يجعل ذلك من الضروري استئجار عمال اضافيين . ومن الناحية الاخرى ، فقد لا تفود زيادة كثافة العمل الى زيادة في الانتاج ، بل الى نقصان في الاستخدام . وهذه هي الحال ، مثلا ، حينما يزداد عدد الانوال التي يسيرها كل عامل . وعليه ، ترتفع ، في الحالة العامة ، انتاجية العمل في المنشآت القديمة بمعدل w وهو مختلف عن u (٤) . وكنتيجة لذلك ، لا يبقى الاستخدام في المنشآت القديمة مستقرا ، بل يتغير بالنسبة $(1+u)/(1+w)$ في السنة . ويتعين ان مستويات الاستخدام على المكائن ذات الاعمار المختلفة في الزمن t هي ليست $z_1, z_2, \ldots, z_n$ ، بل

$$z_1\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-1}, \quad z_2\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-2}, \quad \ldots, \quad z_n$$

بينما يبلغ الاستخدام الكلي Z_t

$$Z_t = z_1\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-1} + z_2\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-2} + \ldots + z_n$$

واخيرا عند الاخذ بالحسبان ان $z_1, z_2, \ldots, z_n$ انما تشكل متوالية هندسية بنسبة $1+\epsilon$ نحصل على

$$Z_t = z_1\left[\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-1} + (1+\epsilon)\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-2} + \ldots + (1+\epsilon)^{n-1}\right] \qquad (15)$$

---

٤ ـ اذا كان $w > u$ فان هذا يزيد من عرض العمل للاستخدام في المنشأة الجديدة ؛ واذا كان $w < u$ فالعكس هو الصحيح .

(وتقاس القاعدة التي توصلنا اليها على القاعدة (10) بالنسبة للدخل القومي) .
وبالمثل للزمن $t+1$ نحصل على

$$Z_{t+1} = z_2\left[\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-1} + (1+\epsilon)\left(\frac{1+u}{1+w}\right)^{n-2} + \ldots + (1+\epsilon)^{n-1}\right]$$

وبقسمة هذه المعادلة على سابقتها

$$\frac{Z_{t+1}}{Z_t} = \frac{z_2}{z_1} = 1+\epsilon \qquad (14')$$

وهكذا فقد حصلنا على نفس النتيجة للحالة الخاصة المبحوثة سابقا ؛ وتزداد ، ثانية ، انتاجية العمل الشاملة من سنة الى اخرى بالنسبة

$$\frac{1+r}{1+\epsilon} = 1+\alpha$$

اذن ، يزداد مجموع الاستخدام وانتاجية العمل الشاملة على وتيرة الاستخدام وانتاجية العمل في المنشآت الجديدة .

٥ ـ النمو الموحد في ظل الاستخدام التام

بناء على فروضنا عن النمو الموحد ، يكون معدل نمو الدخل القومي ، r ، والمعالم $\dot{m}$ و k و u و a ، وكذلك معدل زيادة انتاجية العمل في المنشآت الجديدة الداخلة الى حيز العمل ، ثابتة . وقد برهنا ايضا على ان انتاجية العمل الشاملة تزداد بمعدل α . والآن سنفترض الفرض الاضافي وهو سيادة الاستخدام التام (Full Employment) على الاقتصاد . وسنكتب β لنرمز الى معدل نمو اليد العاملة (Manpower) .

في الحقيقة ، يعني معدل زيادة الاستخدام المرموز له بـ ϵ بمجرد الاستخدام في انتاج السلع . ولكننا سنفترض ان الاستخدام في الخدمات انما يزداد على نفس الوتيرة ، اي بمعدل ϵ . وللحفاظ على الاستخدام التام ، لا بد لمعدل نمو الاستخدام من ان يساوي معدل نمو اليد العاملة ؛ وهكذا يكون لدينا

$$\epsilon = \beta \qquad (16)$$

$$1+r = (1+\alpha)(1+\beta) = 1+\alpha+\beta+\alpha\beta \qquad (17)$$

وبما اننا افترضنا ثبات معدلي النمو ـ للدخل القومي ، r ، ولانتاجية العمل α ـ كخاصية للنمو الموحد ، ففي ظل الاستخدام التام ينبغي ان نفترض ثبات β ايضا . وبالنظر لكون المعدلين السنويين للنمو α و β هما كسران صغيران الى حد ما ، فقد نهمل حاصل ضربهما $\alpha\beta$ في المعادلة (17) ، ونكتب الاخيرة بشكل تقريبي

$$r = \alpha+\beta \qquad (17')$$

وهكذا ، يتحدد معدل نمو الدخل القومي ، r ، بصورة مشتركة بين α التي

تتوقف على التقدم التقني و β (التي تتوقف على معدل النمو الطبيعي لليـــد العاملة) . ومن الناحية الاخرى ، مع بقاء المعالم $m, k, u, a,$ معطاة ، فان معدل النمو ، r ، انما يحدد الحصة الثابتة للتراكم المنتج ، i ، في الدخل القومي ، وهي ضرورية لتقويمه ، على اساس من المعادلة

$$r = \frac{1}{k} i - \frac{m}{k}(a-u) \qquad (7)$$

وهذا التحديد لـ i يتم تمثيله بيانيا في الشكل (1) ، حيث يرسم i على الاحداثي الافقي (Abscissa) و r على الاحداثي العمودي (Ordinate) .

الشكل (1)

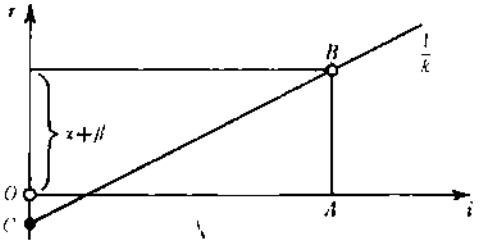

المستقيم الممثل للدالة المستقيمة المعطاة بالقاعدة (7) الانحدار $1/k$ ويقطـــع الاحداثي r في النقطة C الواقعة على مسافة $m/k(a-u)$ الى الاسفل من نقطة الاصل (Origin) (٥) . ومعدل نمو التراكم المنتج المقابل لمعدل النمو $r = a+\beta$ هـو $i = OA$.

وما دام شرطانا ــ ثبات المعالم $m, k, a, u,$ ــ متوافرين ، يصبح تعجيـــل النمو فوق معدل r مستحيلا ، لانه يصطدم بمانع عجز اليد العاملة . وعليه ، فلا معنى لرفع حصة التراكم المنتج في الدخل القومي للتعجيل في معدل النمو . وهو يقود ، في مثل هذه الاحوال ، الى خلق طاقة منتجة عاطلة فقط .

من الواضح ، حينما نزيل فروضنا الشديدة الخاصة بثبات المعالم وتحقيق الاستخدام التام ، تثور مسالة اصطفاء معدل النمو . وسنعالج هذه المسالة في الفصول التالية . فسنبدأ بدراسة الوضع حيث يقوم احتياطي العمل ، وحيث من الضروري لتعجيل معدل النمو تجاوز عجز العمل ــ برفع نسبة راس المال ــ الانتاج مثلا .

---

٥ ــ هذه هي الحال حينما $a-u > 0$. اذا كان $a-u < 0$ ، فمن الطبيعي ان تقع النقطة C فوق الاصل صفر .

الفصل العشرون

زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط عرض العمل غير المحدود

١ ـ عرض العمل المحدود ـ احتياطي العمل المحدود

مع ثبات المعالم الثابتة $m, k, a, u,$ ، وفي ظل شروط الاستخدام التام ، لا يستطيع معدل نمو الدخل القومي ، كما بينا في اعلاه ، ان يتجاوز المستوى $\alpha+\beta$ ، حيث يمثل α معدل زيادة الانتاجية و β معدل زيادة القوة العاملة Labour Force . ويبدو اي معدل اعلى من ذلك مستحيلا بسبب من بروز شحة في العمل (Shortage of Labour) . والآن سنتناول وضعا يتسم بتوافر احتياطي في اليد العاملة ـ كالنساء المتزوجات اللواتي يرغبن في الحصول على اعمال اذا ما كانت الاخيرة في متناولهن ، وبعض من العمل الفائض في الزراعة الخ .. ويمكن بالتحجب على مثل هذه الاحتياطيات ان يرتفع معدل نمو الاستخدام فوق β ، ومن هنا يرتفع معدل نمو الدخل القومي r فوق $\alpha+\beta$. وواضح ان هذا انما يقوم بمجرد تحويل مانع عرض العمل عبر الزمن ؛ فحينما يستنفد الاحتياطي نعود الى الوضع الذي يكون فيه معدل النمو $r_0=\alpha+\beta$. غير ان عافية معدل النمو الاعلى خلال فترة استيعاب احتياطي العمل انما هي تحقيق زيادة اضافية في مستوى الدخل القومي .

٢ ـ عرض العمل غير المحدود : التراكم المنتج والاستهلاك

لكي نبسّط المسألة فسنتجاهل ابتداءً امكان نفاد احتياطي العمـــل ـ اي نفترض ان الاحتياطي من الضخامة بحيث لا يمكن استنفاده حتـــى خلال فترة طويلة جدا من الزمن . وعلى هذا فاننا نهمل موقتا جميع المسائل المتعلقة بعقبة شحة العمل Barrier of Labour Shortage ، مما يمكننا من التركيز على العوامل الاخرى المقيّدة لمعدل النمو .

ومن مثل هذا الاساسي هو : لكي يرتفع معدل النمو r ، فمـــن الضروري ـ بناء على المعادلة (7) ـ زيادة معدل التراكم المنتج i (اي الحصة النسبية التراكم المنتج في الدخل القومي) . ذعنا نرمز بـ i_0 الى معدل التراكم المنتج المقابل لمعدل نمو الدخل القومي $r_0 = \alpha + \beta$. وبرفع معدل نمو الاستخدام ، اذا زدنـــا معدل نمو الدخل القومي الى مستوى $r = OL$ ، حينئذ لا بد من زيادة i من OA الى OM (انظر الشكل(2) (١) .

الشكل (2)

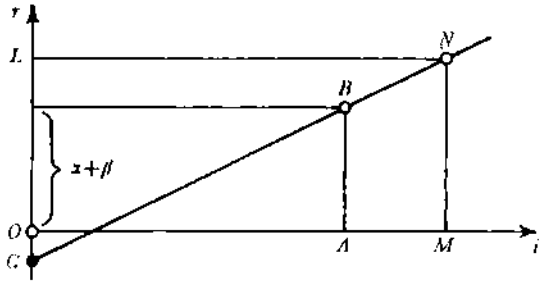

---

١ ـ هذا عرض مفرط في التبسيط افراطا طفيفا لمسألة زيادة معدل نمو الدخل القومي . اذ لزيادة r الى مستوى OL ، يزاد معدل التراكم المنتج i ابتداء الى مستوى OM كما هـــو مذكور في المتن . ولكن من الواضح انه كنتيجة للزيادة الاسرع في الدخل القومي ، في حين يبقى عمر المدة دون تغيير عند n ، يميل المستقيم ON الى الارتفاع (محافظا على نفس الانحدار) ، لان معلم الانحدار ، a ، في المعادلة

$$r = \frac{1}{k} i - \frac{m}{k}(a-u)$$

سيكون هابطا . حقا ، يمكن a ان تكون ثابتة اذا ما بقي معدل النمو ثابتا على r_0 ؛ وتعني =

غير ان ارتفاع الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي انما يتضمن بطبيعة الحال هبوطا متساويا في الحصة النسبية للاستهلاك . وهذا التدهور في الموقف الاستهلاكي في الامد القصير انما هو الثمن المدفوع مقابل زيادة معدل نمو الدخل القومي ، وهكذا ايضا مستوى الاستهلاك في الامد الطويل ، اذ ان الاخير يتأثر ايجابيا بالتأثير المتراكم للمعدل الاعلى لنمو الدخل القومي . وهكذا يتضمن القرار الخاص بمستوى r مساومة بين التأثير السالب قصير الامد والتأثير الموجب طويل الامد لمعدل النمو الاعلى . وقبل الاضطلاع بتحليل عملية اتخاذ هذا القرار ، علينا ان نحلل تحليلا ادق آثار معدل نمو اعلى او ادنى على الاستهلاك .

٣ ـ آثار تغيرات معدل النمو على الاستهلاك

لنفترض ان الدخل القومي ينمو بمعدل ثابت هو r . وعليه ، في الزمن t ، انه سيساوي $Y_0(1+r)^t$ ، حيث يكون Y_0 المستوى الابتدائي للدخل . وبما ان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي تبقى عند $1-i$ ، فان مستوى الاستهلاك في الزمن t سيكون $(1-i)Y_0(1+r)^t$. واذا زيد معدل النمو الى r' ، فلا بد من زيادة الحصة النسبية للتراكم في الدخل القومي بالمقابل الى i' ، بحيث سيبلغ مستوى الاستهلاك بعد t من السنوات $(1-i')\,Y_0(1+r')^t$. واذا رمزنا بـ C_t و C'_t الى المستويين البديلين للاستهلاك في الزمن t ، فستكون لدينا العلاقات التالية :

$$C_t = Y_0(1-i)\,(1+r)^t$$

$$C'_t = Y_0(1-i')\,(1+r')^t$$

ويمكن تمثيل هاتين المعادلتين بالرسم البياني (Diagrammatically) . ولهذا الفرض يكون من الاكثر ملاءمة استعمال لوغارتمات الاستهلاك . لدينا

$$\log C_t = \log Y_0 + \log(1-i) + t\log(1+r)$$

و

$$\log C'_t = \log Y_0 + \log(1-i') + t\log(1+r')$$

= زيادة معدل النمو الى OL ان ابطال الطاقة المنتجة القديمة التي تقابل العمر a ستكون مصحوبة بمستوى اعلى للدخل القومي مما كان سيكون لو حوفظ على معدل النمو عند مستوى r_0 . وهكذا يتحول CN الى الاعلى . وسيكون معدل التراكم i ادنى من OM بعض الشيء . وسيستمر الوضع لـ n من السنوات ، الذي سيتم في نهاية زمنها إبطال جميع المدة التي شيدت قبل زيادة معدل النمو . حينئذ سيعود معدل النمو الى مستوى OM ، وسيستقر بعد بعض التقلبات آخر الامر. اولكن مستواه سيبقى ادنى قليلا من OM ، لان a ، في النمو الموحد ، انما تكون دالة هابطة في r . قارن الهامش على ص ٢٩٨ .

ويقابلهما في الشكل (3) المستقيمان C_t و C'_t ، بانحدار $\log(1+r)$ و $\log(1+r')$ على التوالي .

واضح انه مع معدل نمو اعلى يكون مستوى الاستهلاك أقل ايجابية خلال الفترة OP ، اي الاحداثي لنقطة التقاطع Q ، واكثر ايجابية بعدها ؛ وتكون المزية النسبية (Relative advantage) اعلى ، كلما كانت الفترة المبحوثة اطول . وهذا هو ما يبين التعارض بين الاستهلاك في الفترة القصيرة والفترة الطويلة .

٤ ـ تحديد معدل النمو

يمكن الاقتراب من القرار الخاص بمعدل النمو بالطريقة التالية . لنفترض ان معدلا معينا للنمو r يعتبر مقبولا ، وزيادة الى المعدل الى $r+\Delta r$ قيد الدراسة ، حيث تكون Δr مزيدة صغيرة . وهذا يعني ضرورة زيادة معدل التراكم المنتج بـ Δi . اذا رمزنا الى المستوى الحالي للدخل القومي بـ Y_0 ، فحينئذ يساوي

الشكل (3)

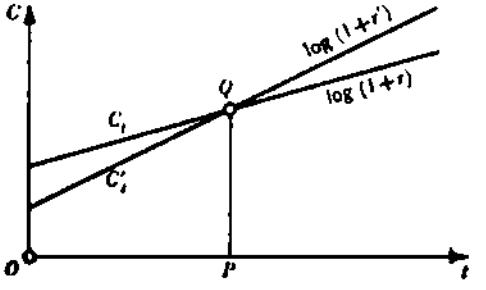

الاستهلاك $(1-i)Y_0$ ؛ وهكذا فلا بد من طرح كسر منه $\Delta i/(1-i)$. هذه هي الخسارة التي ينبغي مقارنتها بالمزية لزيادة معدل النمو بـ Δr . ويمكن ان نكتب بالموازنة ان المزية الصافية (Net advantage) هي

$$\Delta r - \omega \frac{\Delta i}{1-i}$$

حيث ان ω هو معامل يكون اعلى كلما كانت الاعتراضات على تخفيض الاستهلاك في الامد القصير اشد . اذا كانت المسألة هي مسألة اتخاذ قرار بشأن مدى زيادة معدل النمو فوق $r_0 = \alpha+\beta$ ، فقد نفترض ان ω سيكون اعلى ، كلما زاد الفرق بين i و i_0 . حقا ، كلما ابتعدنا اكثر عن الوضع الابتدائي ، زادت اهمية الاعتراضات على التخفيض اللاحق في الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي .

وهكذا يمكن اعادة كتابة التعبير في اعلاه كالآتي :

$$\Delta r - \frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i \qquad (18)$$

حيث تكون $\omega(i)$ دالة متزايدة . اذا كان هذا التعبير موجبا ، فمما ينصح به زيادة i الى النقطة التي

$$\Delta r - \frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i = 0$$

او

$$\frac{\Delta r}{\Delta i} = \frac{\omega(i)}{1-i} \qquad (19)$$

هذا هو الشرط الذي يحدد i «الصحيح» . ان النسبة $\Delta r/\Delta i$ هي بمقياس زيادة معدل نمو الدخل القومي ، Δr ، مجرد الحصيلة لزيادة معدل التراكم بـ Δi .

الشكل (4)

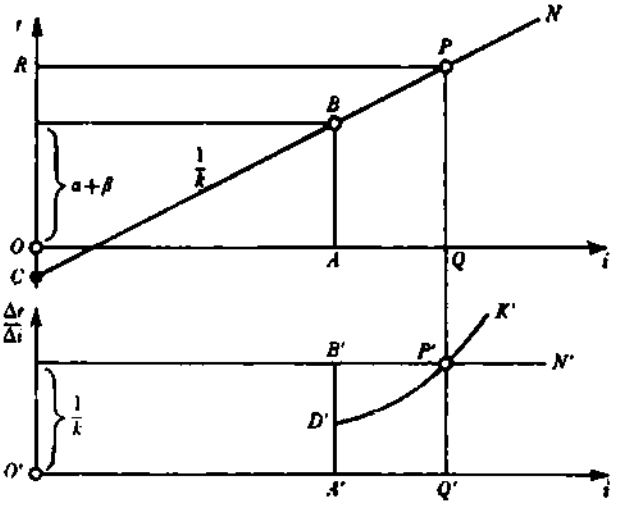

والآن سنمثل بالرسم البياني عملية تحديد معدل التراكم ومعدل النمو . حيث يتكون الرسم البياني من جزئين : الجزء الاعلى هو مطابق للشكل (2) ، وعلى الجزء الاسفل منه نرسم i كالاحداثي الافقي (كما في الجزء الاعلى من الرسم البياني) ، في حين يمثل الاحداثي العمودي $\Delta r/\Delta i$. ويقابل المستقيم BN ، وهو يمثل العلاقة بين r و i ، في الجزء الاعلى من الرسم البياني ، المستقيم الافقي $B'N'$ في الجزء الاسفل منه . والمسافة بين الاخير والاحداثي i انما هو $1/k$ ، لان هذا هو انحدار المستقيم BN . وهذا يمثل المقدار $\Delta r/\Delta i$ كما تحدده المعادلة (7) . اما المنحنى $D'K'$ فيمثل الدالة $\omega i/(1-i)$. وبما ان $\omega(i)$ مفروض فيها ان

تكون دالة متزايدة وان البسط $1-i$ يتناقص مع تزايد i ؛فان $\omega(i)/(1-i)$ هي ايضا دالة متزايدة وان المنحنى $D'K'$ منحدر الى الاعلى . ويقطع هذا المنحنى المستقيم الافقي $B'N'$ في النقطة P' .

ولجميع قيم i التي هي أقل من الاحداثي لهذه النقطة ، يكون لدينا

$$\frac{\Delta r}{\Delta i}=\frac{1}{k}>\frac{\omega(i)}{1-i}$$

واذن

$$\Delta r-\frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i>0$$

وهذا يعني ان المزايا اعظم من الخسائر وينصح بزيادة معدل النمو على حساب زيادة في التراكم . وتمثل النقطة P' تحقق الشرط (19) . وينبغي تجاوز القيمة المقابلة لمعدل التراكم المنتج $O'Q'$ ، لان اي تجاوز يعني

$$\Delta r-\frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i<0$$

وسوف نجد r برسم النقطة P' على المستقيم BN في الجزء الاعلى من الرسم البياني ؛ وهذا يعطينا النقطة P التي يكون إحداثيها العمودي OR مساويا لـ r . وسوف نطلق على المنحنى $D'K'$ «منحنى القرار الحكومي» (Government Decision Curve) لانه يبين اية قيمة لـ $\Delta r/\Delta i$ ترتضيها الحكومة لقيمة معينة لـ i . اذن ، جنبا الى جنب مع قيمة $\Delta r/\Delta i$ وهي التي تحددها شروط الانتاج (في حالتنا قيمة نسبة راس المال ـ الانتاج k) ، انما هي التي تكوّن الاساس للقرار الخاص بمعدل التراكم المنتج i ومعدل النمو r .

٥ ـ معدل انتاجية العمل

حتى الان ، عرضنا ، لغرض التبسيط ، عملية زيادة التراكم المنتج على انها تخفيض حاد للاستهلاك من مركزه الابتدائي . اذا كان ذلك في الواقع كذلك ، فان منحنى القرار سينحدر الى الاعلى انحدارا حادا مما يؤول بالنتيجة الى ان لا يكون معدل النمو المقرر اعلى كثيرا من $r_0=\alpha+\beta$ ؛ لان اية زيادة كبيرة في i ستقود الى تدهور فاحش (Prohibitive) في الاستهلاك الجاري ، وبالتبعية في الاجور الحقيقية .

ويمكن اجتناب هذه الصعوبة اذا زيدت الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي تدريجيا . لنفترض ان الاستهلاك يزداد على خطى الاستخدام . وينعين ان نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك تزداد بصورة اسرع بسبب من ارتفاع انتاجية العمل بمعدل α في السنة . ففي الزمن t تكون هذه النسبة قد ازدادت بالتناسب مع $(1+\alpha)^t$. ان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل

القومي هي $1-i_0$ ابتداء . اذا زيدت الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي الى i ، فلا بد لحصة الاستهلاك من الهبوط الى $1-i$ بطبيعة الحال . حيث تزداد نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك من $1/(1-i_0)$ الى $1/(1-i)$ ، اي بالتناسب $(1-i_0)/(1-i)$. ونستطيع تحقيق ذلك بزيادة الاستهلاك على نفس الوتيرة لزيادة الاستخدام لا لزيادة الدخل القومي لفترة طويلة الى درجة كافية . ويتحدد طول فترة الانتقال (Transition Period) هذه τ بالمعادلة .

$$(1+\alpha)^{\tau} = \frac{1-i_0}{1-i}$$

او

$$\tau \log (1+\alpha) = \log \frac{1-i_0}{1-i}$$

ومن هذه نحصل على

$$\tau = \log \frac{1-i_0}{1-i} \cdot \frac{1}{\log (1+\alpha)}$$

وبما ان α كسر صغير ، فان التعبير $\log(1+\alpha)$ يساوي α تقريبا (هنا «اللوغ» يعني اللوغارتمات الطبيعية) . وهكذا نحصل على التقريب الآتي :

$$\tau = \frac{1}{\alpha} . \log \frac{1-i_0}{1-i} \qquad (20)$$

وهو يبين ان τ متناسب مع مقلوب معدل نمو انتاجية العمل (٢) .

---

٢ – لا يمكن لتعجيل معدل نمو الاستثمار المنتج الذي يحدث في فترة الانتقال ان يعقب مباشرة رفع قرار معدل التراكم المنتج ، بسبب من مرور الزمن الضروري لبناء المنشآت الجديدة . (لنتذكر ان المقصود بمصطلح «الاستثمار» المستخدم في مجموع هذا الكتاب (الباب الثالث م.س.ع.) هو حجم العدة المسلمة في سنة معينة ؛ اذ ان الزيادة في رأس المال قيد التشييد انما تدخل في «الزيادة في المخزونات» انظر الفصل السابع عشر ، القسم ٢) . وهكذا لا يحدث ، خلال المدة المساوية لفترة التشييد ، اي تعجيل في نمو الاستثمار المنتج او في الدخل القومي . ولكن يتم تعجيل الزيادة في رأس المال قيد التشييد بينما يتم التباطؤ في المخزونات الاخرى ، في حين يبقى مجموع الزيادة في المخزونات دون تغيير . حقا ، بناء على افتراضنا ان مجموع الزيادة في المخزونات انما هي متناسبة في مجموع المخزونات هذه خلال الفترة «الاولية» المساوية لفترة التشييد. وينعين ان الاجور الحقيقية خلال هذه الفترة تواصل ارتفاعها بمعدل غير متناقص . ولا تتوقف زيادتها الا حينما يأخذ النمو المعجّل للاستثمار بالحدوث ؛ ومنذ هذه البرهة فصاعدا ، تحافظ الاجور الحقيقية ، خلال الفترة τ ، على مستوى ثابت . وهكذا فلا تطول فترة الاستقرار في الاجور الحقيقية عند اخذ فترة التشييد بالحسبان ، بل فقط تتأجل بدايتها بخصوص برهة اتخاذ القرار حول زيادة معدل النمو .

في الواقع ، يقود التحول من الاستهلاك الى الاستثمار الى صمود معجّل في الزيادة في =

ولهذه النتيجة بعض المغزى لمناقشتنا . اذا افترضنا ان الحد الضروري من الاستهلاك لزيادة معدل النمو انما تم بالطريقة الموجزة في اعلاه ، فان الاعتراضات على زيادة الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ستكون اقوى ، كلما طالت الفترة τ التي لا ترتفع الاجور الحقيقية خلالها . ولكن بما ان طول الفترة يتناسب مع مقلوب معدل نمو الانتاجية α ، فان المعامل $\omega(i)$ لقيمة معينة من i سيكون اعلى ، كلما كانت α ادنى . وبكلمة اخرى ، كلما كان معدل نمو انتاجية العمل اقل ، اصبحت إحداثيات المنحنى $D'K'$ اعلى للمستويات القابلة له من معدل التراكم المنتج . وبالنتيجة ، كلما كان معدل زيادة الانتاجية α اقل ، سيكون المستوى المصطفى لمعدل النمو r أقل عند نقطة تقاطع هذا المنحنى والمستقيم $B'N'$.

ولكن ينبغي أن لا يؤخذ هذا على انه توصية لصالح رفع معدل زيادة انتاجية العمل α وهي الناجمة عن التقدم التقني مع ثبات نسبة رأس المال ـ الانتاج ، وعليه فمن الاحرى به أن يعامل كمعطاة (وحول هذه النقطة انظر الفصل الثالث والعشرين) .

٦ ـ منحنى القرار الحكومي

ليس من غير المناسب هنا ان نضيف بعض الملاحظات حول طبيعة «منحنى القرار الحكومي» . اذ ان خصائصه العامة تتعين مباشرة من مناقشتنا ـ الا وهي انه منحدر الى الاعلى وانه كلما كان معدل زيادة الانتاجية اقل ، كان احداثياه المقابلان لمستويين معينين من معدل التراكم المنتج i اعلى . ولكن اليس من الممكن رسم هذا المنحنى بصورة دقيقة ؟ هل ينحدر احداثياه كميا على غرار ما للمستقيم CN الذي يمثل العلاقة بين معدل النمو r ومعدل التراكم المنتج i ؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيد . ويفيد منحنانا فقط في ايضاح موقف الحكومة من «التضحية بالحاضر من اجل المستقبل» . وحتى بعد اتخاذ القرار فاننا نعرف فقط نقطة تقاطع «منحنى القرار الحكومي» مع المستقيم $B'N'$ وكذلك حقيقة انه مع معدل التراكم المنتج الاعلى تكون الموازنة بين المزايا والخسائر سالبة ؛ في حين مع المعدل الادنى تكون موجبة ، مما يعني ان المنحنى منحدر الى الاعلى . وفي الحالة الاولى ، يكون احداثيا $\omega(i)/(1-i)$ اكبر من $\Delta r/\Delta i = 1/k$ ، وهكذا

= المخرونات ، لان نسبة رأس المال قيد التشييد الى الاستثمار هي اعلى من النسبة المقابلة من الاستهلاك الى مخرونانه والتي لغرض التبسيط لم نأخذها بالحسبان (انظر الفصل الثامن عشر ، القسم ٤) . اذن ، يكون الموقف الخاص بالاجور الحقيقية اثناء الانتقال نحو معدل نمو اعلى اقل صلاحا من ذلك الناجم عن فرضنا البسيط .

$$\omega(i)\frac{\Delta(i)}{1-i} > \Delta r$$

بينما يكون العكس صحيحا في الحالة الثانية .

ستظهر اهم مزايا استعمال «منحنى القرار الحكومي» في تحليلنا من مناقشة الحالات حيث تختلف العلاقة بين معدل النمو r ومعدل التراكم المنتج i عن تلك التي يعرضها المستقيم BN (في مناقشة مسألة تأثير صعوبات موازنة التجارة الخارجية او في مسألة عجز العمل) . حقا ، ان مفهوم «منحنى القرار» عندئذ سيعيننا على بيان آثار التغيرات في العلاقة بين r و i على اصطفاء معدل نمو الدخل القومي ، ما دام موقف الحكومة من «التضحية بالحاضر من اجل المستقبل» معلوما .

زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط احتياطي العمل المحدود

١ ـ استيعاب احتياطي العمل المحدود : مثال حسابي

افترضنا في الفصل السابق وجود عرض من العمل غير محـــدود . والآن سندرس الحالة الاقرب الى الواقع وهي احتياطي العمل المحدود . وهكذا ، اذا تجاوز معدل النمو r المستوى $r_0 = \alpha + \beta$ ، فان هذا الاحتياطي سينتفي آخر الامر . وبعود حينئذ معدل نمو الدخل القومي الموصوف في اعلاه الى المستوى r_0 . وتهبط في الوقت عينه الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي الى i_0 ، والحصة النسبية للاستهلاك الى $1 - i_0$. وعاقبة هذه العملية انما هي قيام زيادة اضافية في الدخل القومي الى الحد المقابل لفيض القوة العاملة على الاستخدام الفعلي في المركز الابتدائي . وبما انه بعد استنفاد الاحتياطي ، تسترجع الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي المستوى $1 - i_0$ ، يتعين أن الزيادة الاضافية المناسبة (Proportional) للاستهلاك (بالمقارنة مع النمو بمعدل r_0)

هي كتلك التي للدخل القومي .

وقد نستطيع ان نوضح هذا بالمثال التالي حيث تؤخذ مناقشة الفصل السابق بالحسبان ايضا . لنفترض ان معدل نمو القوة العاملة $\beta = 1.5$ بالمائة في السنة ؛ وانتاجية العمل $\alpha = 5.5$ بالمائة في السنة ، وبالتبعية تلك التي للدخل القومي $r_0 = 7$ بالمائة في الوضع الابتدائي . افترض انه بالافادة من احتياطي العمل ، يرفع معدل نمو الدخل القومي الى المستوى $r = 8$ بالمائة . ولكن هذا يحدث تدريجيا للحفاظ على الاجور الحقيقية بمستوى ثابت خلال فترة الانتقال . واكثر من ذلك ، افترض ان الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي هي $i_0 = 26$ بالمائة في بداية الفترة . ولزيادة r الى مستوى ٨ بالمائة في السنة ، فمن الضروري زيادة هذه الحصة الى ٢٩ بالمائة (التي تقابل نسبة رأس المال ــ الانتاج $k = 3$) . حينئذ نحصل من القاعدة (20) على

$$\tau = \log \frac{0.74}{0.71} \cdot \frac{1}{0.055} = 0.8 \text{ years}$$

ويكون متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة هو ٧٫٥ بالمائة . ونفترض انه خلال فترة السنوات الثلاث اللاحقة (حين يكون معدل النمو ٨ بالمائة) يستنفد الاحتياطي . وهكذا يزداد الدخل القومي خلال مجموع الفترة بالنسبة $(1.075)^{0.8} \cdot (1.08)^3 = 1.33$. ولو حوفظ على معدل النمو عند مستواه الابتدائي البالغ $r = 7$ بالمائة ، لزيد الدخل القومي خلال الفترة نفسها بالنسبة $(1.07)^{3.8} = 1.28$. اذن ، يسمح استيعاب فيض العمل Absorption of Excess Labour بزيادة اضافية في الدخل القومي بالنسبة $1.33/1.28 = 1.04$ ، اي باربعة بالمائة . وحينما يستوعب الاحتياطي فيعود معدل النمو الى ٧ بالمائة ، تهبط الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي الى ٢٦ بالمائة وللاستهلاك الى ٧٤ بالمائة (اي الى النسب التي كانت ستوجد لو حوفظ على معدل النمو عند مستواه الابتدائي الوقت كله) ؛ وعليه ، فان الزيادة الاضافية التناسبية Proportional للاستهلاك كنتيجة لهذه العملية انما هي مساوية للزيادة في الدخل القومي ــ اي ٤ بالمائة .

٢ ــ تاثير احتياطي العمل المحدود على معدل النمو

يتعين ان تعجيل النمو لفترة محدودة فقط انما ينطوي على مزية لا جدال فيها ؛ ولكن أيمكن معاملتها معاملة معادلة لزيادة دائمة في معدل النمو ؟ السبب الوحيد الممكن للاجابة بالايجاب انه عند العودة الى معدل النمو الابتدائي الادنى ، في عين الوقت نرجع الى النسبة الاصلية بين التراكم المنتج والاستهلاك . ولكن يمكن مجابهة هذه الحجة بالآتي : حتى في حالة غياب عوائق مادية لاستمرار معدل النمو الاعلى استمرارا غير منقطع ، فان هذا لا يستبعد امكان الرجوع في اي وقت

من الاوقات الى المعدل الابتدائي ، مع التخفيض المقابل في معدل التراكم المنتج. ولكن اذا وجدت هذه العوائق ، فلا بد من العودة الى المركز الابتدائي آخر الامر — ما لم نلجأ الى المكننة (Mechanization) التي تتطلب نفقات استثمارية اضافية (وهذا هو ما سنبحثه بتفصيل اكثر في فصل لاحق) . وهكذا نتبين ان حالة رفع معدل النمو من r_0 الى r لفترة محدودة ينبغي معاملتها على انها أقل ايجابية من رفع هذا المعدل بصورة دائمة .

وعليه ، فقد نستطيع القول ان الزيادة $r-r_0$ خلال فترة محدودة يمكن التعبير عنها بمقياس زيادة دائمة بواسطة دالة هي $f(r-r_0)$ ، بحيث ان

$$f(r-r_0) < r-r_0$$

وفضلا عن ذلك ، فان للدالة المميزات التالية :

(أ) حينما تكون قيمة r هي r_0 ، فلا تظهر مشكلة استنفاد الاحتياطي ، وعليه $f(0) = 0$.

(ب) اذا كان $r-r_0$ مساويا لكسر صغير جدا δ ، فسوف يستنفد الاحتياطي خلال فترة طويلة جدا من الزمن . وهذا هو ما يمكن معاملته معاملة المعادل لفترة غير محدودة من الزمن . اذن ، لدينا $f(\delta) = \delta$. عندما نأخذ $f(0) = 0$ بالحسبان، نحصل على :

$$\frac{f(\delta)-f(0)}{\delta} = 1$$

مما يعني ان مشتق (Derivative) الدالة f انما هو مساو لـ 1 بالنسبة لـ $r = r_0$.

(ج) وأخيرا ، قد نفترض ان f هي دالة متزايدة ، ولكن حينما يزداد $r-r_0$ فان الفرق $r-r_0$ و $f(r-r_0)$ يزداد ايضا . حقا ، كلما كان $r-r_0$ اعلى، كان استنفاد احتياطي العمل اسرع . والفرق بين $r-r_0$ و $f(r-r_0)$ اعظم ؛ وبالتبعية فان مشتق الدالة f موجب ويصدق القول نفسه على مشتق التعبير $(r-r_0)-f(r-r_0)$. وهكذا يكون لدينا

$$\frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r} > 0$$

وكذلك

$$1 - \frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r} > 0$$

واذن

$$0 < \frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r} < 1$$

ولكن لا يتم تحقيق المتباينة (inequality)

$$\frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r} < 1$$

في حالة ان $r = r_0$ لاننا ، كما هو مبين في النقطة (ب) ، نستطيع ان نهمل

استنفاد الاحتياطي حينما يكون $r-r_0$ صغيرا جدا ، بحيث يكون المشتق لـ $r=r_0$ مساويا لـ ١ . وهكذا يمكن اخيرا ان نكتب

$$\frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r}=1 \quad \text{for} \quad r=r_0$$

$$0<\frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r}<1 \quad \text{for} \quad r>t_0$$

والآن تمكننا هذه النتائج من دراسة تحديد معدل النمو حينما يكون احتياطي العمل محدودا . وفي حالة الاحتياطي **غير المحدود** ، فان موازنة المزايا والمساوىء لزيادة معدل النمو بـ Δr يتم التعبير عنها كالآتي :

$$\Delta r-\frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i$$

وبما انه في حالة الاحتياطي المحدود ان «المعادل» (Equivalent) لـ r هو $r_0+f(r-r_0)$ ، يتعين انه بدلا من Δr علينا ان ندخل $\Delta f(r-r_0)$ على هذا التعبير . وهكذا نحصل على

$$\Delta f(r-r_0)-\frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i$$

او

$$\frac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r}\Delta r\frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i$$

اذن سيكون شرط تحديد معدل نمو الدخل القومي الان هو

$$\frac{\Delta r}{\Delta i}=\frac{\omega(i)}{(1-i)\dfrac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r}}$$

بينما كان بالنسبة للعمل غير المحدود

$$\frac{\Delta r}{\Delta i}=\frac{\omega(i)}{1-i}$$

في الشكل (5) ، يمثل منحنى القرار $D'K'$ الحالة التي توجد فيها احتياطيات غير محدودة من العمل ، ويحدد احداثييه التعبير $\omega(i)/(1-i)$. اما منحنى القرار $D'L'$ ، فيمثل الحالة التي يوجد فيها احتياطي محدود من العمل ويحدد إحداثييه التعبير

$$\frac{\omega(i)}{(1-i)\dfrac{\Delta f(r-r_0)}{\Delta r}}$$

وبما ان $\Delta f(r-r_0)/\Delta r$ يساوي ١ بالنسبة $r=r_0$ واقل من ١ (لكن موجب) بالنسبة $r>r_0$ ، فيشترك المنحنيان في نقطة الانطلاق ، ولكنهما يتباعدان ، حيث يقع $D'L'$ فوق $D'K'$.

وكنتيجة لذلك ، تتحول نقطة تقاطع «منحنى القرار» والمستقيم الافقي $B'N'$ الى اليسار في حالة احتياطي العمل المحدود . وهكذا يميل في مثل هذه الحالة

الشكل (5)

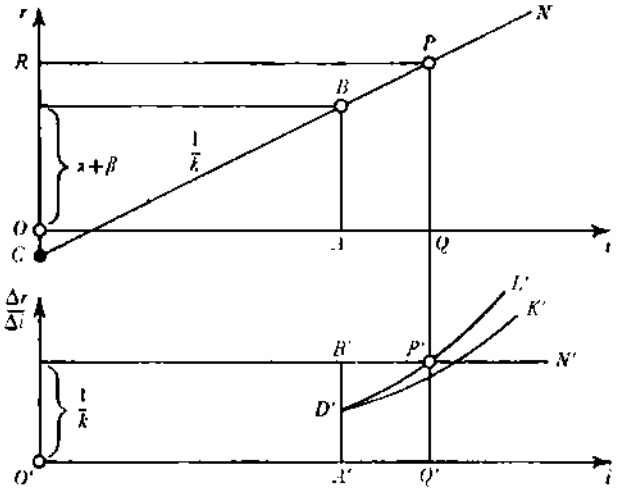

كل من الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي s ومعدل النمو r الى ان يثبت عند مستوى ادنى من حالة عرض العمل غير المحدود . ويمكن تفسير ذلك على انه تأثير مانع عرض ـ العمل على معدل النمو ؛ ويستطيع احتياطي العمل المحدود ان يحوّل هذا المانع فقط ، ولا يستطيع الغاءه الغاء كليا .

الفصل الثاني والعشرون

موازنة التجارة الخارجية عاملاً مقيداً لمعدل النمو

١ ـ تأثير صعوبة موازنة التجارة الخارجية على معدل النمو الاعلى

ناقشنا في الفصول السابقة مسألة اصطفاء معدل نمو الدخل القومي في حالة احتياطي عمل معين . وفي مثل هذا الوضع ، يكون المعوق (Brake) الرئيسي لمعدل النمو هو «الكلفة» بمقياس التأثير السالب على مستوى الاستهلاك في الامد القصير . ولكن هذا ليس بالعامل الوحيد ، فضلا عن عجز العمل ، الذي يحدّ من معدل النمو . فالعقبة الاخرى امام تعجيل النمو هي صعوبة موازنة التجارة الخارجية وهي ـ كما سنرى مما في ادناه ـ اكثر إشكالا كلما كان معدل النمو اعلى .

ينبغي أن نستذكر ، أول ما نستذكر ، بناء على فروضنا ، ان الاقتصاد لا يعطي ولا يأخذ الائتمانات الخارجية Foreign Credits بحيث لا بد لتجارته الخارجية من ان تتوازن . وهكذا ، فأي زيادة في الواردات لا بد من ان تغطيها زيادة مساوية في الصادرات .

في مجرى التنمية الاقتصادية يتزايد الطلب على الواردات ، وبالتبعية كذلك

الصادرات اللازمة لتغطية الواردات . ويتعين انه كلما كان معدل نمو الدخل القومي r اعلى ، فعلى الصادرات ان تتزايد بسرعة أشد وان تتفاقم صعوبة بيعها ، بالنظر للطلب الاجنبي المحدود على المنتوجات من قطر معين . وهكذا يستلزم معدل النمو الاعلى r جهدا اعظم لتعزيز الصادرات وتقييد الواردات ، ما بقيت العوامل الاخرى على حالها (Ceteris Paribus) . وتتصاحب جهود دعم الصادرات مع التخفيضات في اسعار الصادرات لبعض السلع في بعض الاسواق، ومع التحول نحو اسواق اقل ربحا ، ومع ادخال سلع اقل ربحا على قائمة السلع التصديرية . وطبيعي ان ينطوي الجهد من اجل تقليص الواردات على استبدال السلع المستوردة بسلع الانتاج الوطني .

وفي جميع هذه الاحوال ، تميل الزيادة في الدخل القومي الى الهبوط بالقياس الى النفقات على راس المال والعمل المعنيين . حقا ، اذا كانت التجارة الخارجية متوازنة ، فان الدخل القومي ـ حسب تعاريفنا ـ يساوي مجموع التراكم المنتج والاستهلاك (بالمعنى الواسع) بالاسعار الثابتة . ولكن في ظل الاحوال الموجزة في اعلاه ستزداد النفقات الضرورية للحصول على سلع معينة ـ اما لان الواردات من هذه السلع ستكلف حجما اكبر من الصادرات او بصادرات تركيبها المختلف يتطلب نفقات اعلى ، واما لان النفقات الضرورية للانتاج في الداخل من السلع التي كانت مستورده سابقا انما ستكون اعلى من النفقات لانتاج الصادرات التي بواسطتها تم اقتناؤها .

وبالنتيجة ، فان الجهود من اجل الحفاظ على معدل النمو عند مستوى اعلى انما ستقلص الزيادة في الدخل القومي المقابلة لنفقات معينة ، ويزداد هذا التقليص كلما كان المستوى المتحقق اعلى .

٢ ـ فجوة التجارة الخارجية الناجمة عن انتاج واستهلاك المواد الخام

تبرز الظواهر الموصوفة في اعلاه في ظل خلفية الصعوبات المجابهة في تعيين الصادرات التي ينبغي ان تتزايد مع الدخل القومي النامي بسرعة لكي تغطي كلفة الواردات . ولكن هذا ليس بمصدر الصعوبات الوحيد لموازنة التجارة الخارجية عند معدل النمو العالي للدخل القومي . وحينما يتجاوز هذا المعدل مستوى معينا، فان انتاج بعض الصناعات في الاقتصاد القومي ـ لاسيما تلك التي تنتج المواد الخام ـ يتخلف عن الطلب على هذه المنتوجات بسبب من بعض العوامل التكنولوجية والتنظيمية التي سنأتي الى الكلام عنها في ادناه . اذن ، إما ان يتزايد الطلب على الواردات في هذه المنتوجات ، واما ان تتناقص قابليتها التصديرية . والعاقبة انما هي فجوة في التجارة الخارجية تستدعي جهودا مناسبة لدعم الصادرات ، او لاستبدال الواردات بالانتاج الوطني ـ مما يميل ثانية الى تقليص الزيادة في الدخل القومي المقابلة لنفقات معلومة .

والعوامل التكنولوجية والتنظيمية المقيّدة لمعدل النمو في صناعات معينة طبيعة مختلفة . والحالة الابسط هي حالة الموارد الطبيعية المحدودة (المكامن المعدنية ، والغابات ، والاسماك) .

وفوق ذلك ، فان تجربة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية انما تبين نشوء صعوبات مستعصية حينما يتجاوز التوسع في صناعة معينة معدلا معينا ، حتى وان كان التمويل كافيا . والفترات الطويلة التي يستغرقها تشييد بعض المشروعات انما تلعب دورا مهما كما في مناجم الفحم مثلا .

حقا ، اذا كان معدل التوسع في صناعة معينة معلوما ، فان حجم «المشروعات تحت التشييد» انما يتناسب مع طول فترة التشييد . اذا كانت الفترة طويلة ومعدل التوسع عاليا ، فان عدد «مواقع البناء» (Building Sites) المختلفة يصبح من العظم بحيث ان الجهاز التكنولوجي والتنظيمي المتوافر غير كاف لتشغيلها بكفاءة . وبالنتيجة ، تصبح فترة التشييد اطول من قبل ، ويقود العدد المفرط من «مواقع البناء» الى «تجميد» (Freezing) راس المال ، لا الى توسع اسرع في الصناعة المعنية . وينبغي أن نتذكر ان على الجهاز التكنولوجي والتنظيمي المطلوب لتشييد المنشآت ان يكون حاذق المهارة جدا ــ اكثر من الجهاز الذي سيتولى ادارة المنشآت في المستقبل .

ولكن الموارد الطبيعية المحدودة وفترة التشييد الطويلة هما ليسا بالعاملين التكنولوجيين والتنظيميين الوحيدين المعوقين لمعدل التوسع في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد . وعلينا ان نأخذ بالحسبان ايضا صعوبة تحشيد العمال في المهن المختلفة (مناجم الفحم مثلا) ، والوقت الضروري لاتقان العمليات التكنولوجية الجديدة .

والزراعة حالة خاصة حيث يبقى عنصر معين من التلقائية في تطور الانتاج على الدوام . وعلى وجه الخصوص ، يستغرق ادخال التكنولوجيا الارقى هنا زمنا طويلا بعض الشيء .

٣ ــ تأثير صعوبات موازنة التجارة الخارجية على معدل النمو

لنعد الان الى تأثير الصعوبات في موازنة التجارة الخارجية على معدل نمو الدخل القومي .

نعتمد ثانية كما في وضعنا الابتدائي على نمو معدله $r_0 = \alpha + \beta$ ، حيث يشير α الى معدل الزيادة في انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التكنولوجي ، و β هو المعدل الطبيعي لنمو القوة العاملة . وفي حالة عرض العمل غير المحدود قد يزداد معدل نمو الدخل القومي وقد يرتفع لهذا الغرض معدل التراكم المنتج من i_0 الى i . واذا لم يسبب هذا التعجيل اية صعوبات في موازنة التجارة

الخارجية ، فان معدل النمو سيرتفع من r_0 الى مستوى ρ ممثلا بدالة من i بواسطة الاحداثي من المستقيم BN (انظر الشكل (6) . وستكون الزيادة السنوية في الدخل القومي Y حينئذ ρY ؛ ولكن يتعين مما جاء في اعلاه ، كنتيجة للصعوبات في موازنة التجارة الخارجية ، ان هذه الزيادة ستبلغ $rY < \rho Y$. وهكذا سيكون معدل النمو r ادنى من ρ . وبالاضافة الى ذلك ، كلما كان i و ρ اعلى ، تعاظمت التجارة الخارجية ، وتناقصت النسبة $(r-r_0)/(\rho-r_0)$.

الشكل (6)

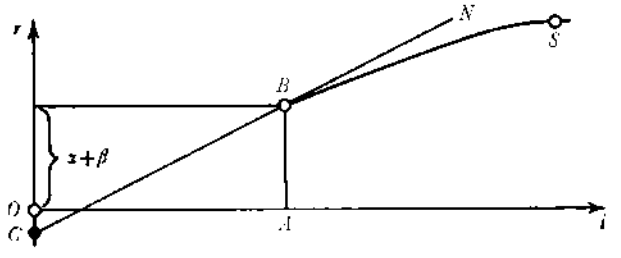

في الشكل (6) ، كما لوحظ في اعلاه ، يمثل المستقيم BN العلاقة بين ρ و i ، بينما تتمثل العلاقة بين r و i الان بالمنحنى BS . وسيظهر من الشكل ان هذا المنحنى يستوي (Levels off) عند النقطة S . هذا يعني انه بالنظر لصعوبات التجارة الخارجية ، فلا يمكن للمعدل r من ان يتجاوز مستوى معينا. وكذلك ، حقا ، تكون الحالة في الواقع . وعند معدل نمو معين ، فان جميع الجهود من اجل موازنة الواردات والصادرات لا تعود تولد نتائج ايجابية ، فلا يخدم اي تخفيض اضافي في اسعار الصادرات اي غرض مفيد ، لانه يرفع حجم الصادرات ، ولكن لا يرفع قيمتها (بالتحويل الخارجي) ـ لان الزيادة في الحجم انما يعوض عنها الانخفاض في السعر . فقد تم استثمار الاسواق الاقل صلاحا والسلع الاقل ربحا الى الحد الاقصى . ويصدق القول نفسه على الاستثمار المجدي (Feasible) في استبدال الواردات . وهكذا تقيم سقفا على معدل النمو صعوبات التجارة الخارجية الناجمة عن الاسواق الاجنبية المحدودة ، الى جانب العوامل التكنولوجية والتنظيمية التي تعيق تطور بعض الصناعات .

٤ ـ تأثير صعوبات موازنة التجارة الخارجية على الانتاجية وفترة الانتقال

كما اشرنا في اعلاه ، تقود الصعوبات التي تواجه في التجارة الخارجية الى

زيادة في نفقات كل من راس المال والعمل للوحدة المزيدة من الدخل القومي . وبقدر ما يتعلق الامر بنفقة العمل الاعلى ، فان هذا يؤول الى تقليص نسبي في الانتاجية ضمن الزيادة في الدخل القومي (اي الانتاجية الحدية) . ويقود هذا الى قصور متوسط معدل زيادة الانتاجية عن معدل α الناجم عن التقدم التقني (١) .

الشكل (7)

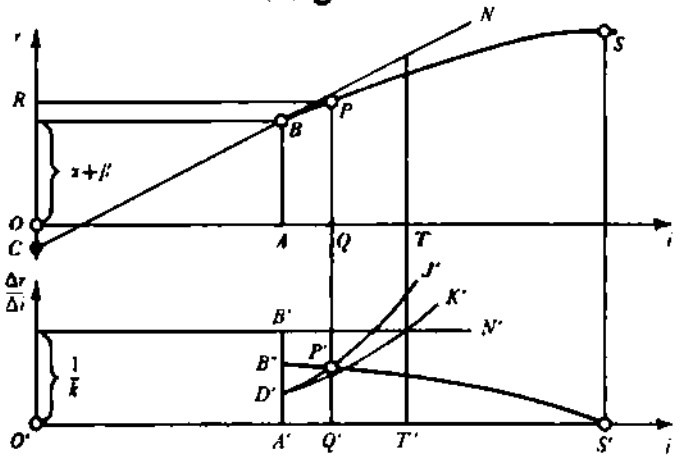

وبالنتيجة ، تطول فترة الانتقال τ وقد ارتفع معدل التراكم المنتج خلالها من i_0 الى i بالمحافظة على الاجور الحقيقية مستقرة على الرغم من تزايد انتاجية العمل .

٥ ـ تاثير صعوبات موازنة التجارة الخارجية على تحديد معدل النمو

يعرض الشكل (7) تحديد معدل النمو بطريقة مشابهة لما عرض في الشكل (4). وبما ان انحدار المماس في اية نقطة من المنحنى BS هي ادنى من المستقيم BN ، فان المنحنى $B''S'$ الممثل لـ $\Delta r/\Delta i$ يقع الى الاسفل من المستقيم $B'N'$ الذي

---

١ ـ اذا ما افترض بقاء انتاجية العمل الحدية بالمعنى المقصود هنا ثابتة عبر الزمن ، وشريطة ان يتم حذف آثار التقدم التقني ، واذا ما افترض فوق ذلك كما في اعلاه ان هذه الانتاجية هي ادنى من متوسط الانتاجيه في الاقتصاد في الفترة الاولية محسوبة على اساس التقنيه الجديدة في تلك الفترة ـ من الواضح حينئذ ان متوسط الانتاجية يختلف اقل فاقل عن α ، مقاربا هذا المستوى مقاربة (Asymptotically) .

يقابل الانحدار $1/k$. وفوق ذلك ، بما ان انحدار المنحنى BS يتناقص كلما ارتفع i ؛ بالغا الصفر عند النقطة S ، فان المنحنى $B''S'$ سفلي ـ الانحدار (Downward Slopping) ويقطع الاحداثي الافقي i عند النقطة S' عموديا الى الاسفل من النقطة S .

والمنحنى $D'J'$ هو «منحنى القرار الحكومي» وهو مطابق من حيث المفهوم لمنحنى $D'K'$ في الشكل (4) . ولكن الاخير يحتاج الى بعض التعديل كنتيجة لصعوبات موازنة التجارة الخارجية . كما بينا من قبل ، ستطول فترة الانتقال τ ؛ التي يرتفع خلالها معدل التراكم المنتج من i_0 الى i مع بقاء الاجور الحقيقية مستقرة ، كنتيجة لصعوبات موازنة التجارة الخارجية ؛ وبالنتيجة يزداد المعامل $\omega(i)$ في التعبير الممثل للموازنة بين المزايا والمساوىء لرفع معدل النمو ، اي

$$\Delta r - \frac{\omega(i)}{1-i}\Delta i$$

وبعكس هذا حقيقة ان شروط زيادة الحصة النسبية للتراكم i في الدخل القومي تتدهور مما يؤول الى تزايد «كلفة» رفع i بـ Δi . وكنتيجة لذلك فان «منحنى القرار» المناسب $D'J'$ انما يقع الى الاعلى من المنحنى $D'K'$ الذي لا يأخذ بالحسبان تأثير صعوبات موازنة التجارة الخارجية على محاولات زيادة معدل النمو .

كما في الشكل (4) ، يتحدد معدل التراكم المنتج ومعدل نمو الدخل القومي بنقطة التقاطع P' للمنحنيين $D'J'$ و $B''S'$ ، «المسقط» على (Projected onto) المنحنى BS . واذا صرف النظر عن صعوبات التجارة الخارجية ، فسيتم تحديد i و r بنقطة التقاطع للمستقيم الافقي $B'N'$ والمنحنى $D'K'$ ، الممتد على المستقيم BN . وسنفود صعوبات موازنة التجارة الخارجية الى تبني معدل نمو ادنى بكثير ؛ اولا ، تثبت الحكومة التراكم المنتج عند المستوى OQ الذي هو ادنى من OT ؛ وثانيا ، النقطة P المقابلة له انما تقع على المنحنى BS الذي يقع الى الاسفل من الخط المستقيم BN .

٦ ـ قرار عدم رفع معدل النمو فوق

من الممكن تماما ان تكون B'' ، وهي نقطة افتراق المنحنى $B''S'$ ، مقابلة لـ D' ، وهي بداية منحنى القرار . ومن الطبيعي ان يعني هذا ان على الحكومة ان لا ترفع معدل النمو فوق مستوى $r_0 = \alpha + \beta$ ، اي ذلك الذي حدده معدل الزيادة في انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التقني والنمو الطبيعي للقوة العاملة .

ومن المنصور ان النقطة B'' ستقع الى الاسفل من D' (انظر الشكل (8) ايعني هذا ان الحكومة ستبطىء من معدل النمو الى مستوى ادنى من r_0 ؟ وبما انه من الممكن افتراض ان الحكومة لا ترغب في قبول البطالة المتزايدة ، فمن الممكن افتراض ان «منحنى القرار» سيهبط بصورة حادة الى النقطة D' ، بحيث ان

الشكل (8)

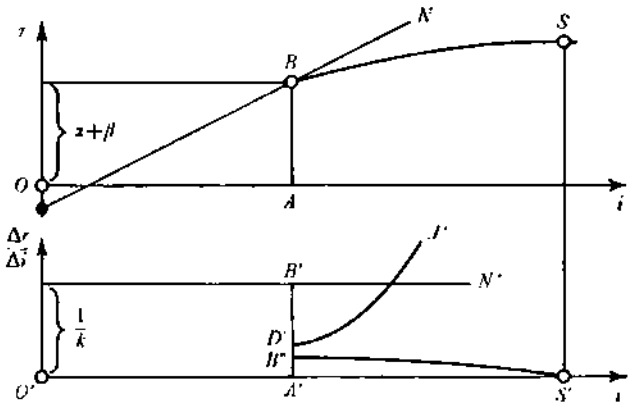

المنحنى $B''S'$ و $D'J'$ ، يتقاطعان عند النقطة B'' وهكذا يتساوى معدل النمو مع r_0 .

ومن الواضح ان الوضع المبحوث هنا ، حيث يتخذ قرار بعدم رفع معدل النمو فوق $r_0 = \alpha + \beta$ ، انما قد يظهر من دون صعوبات في موازنة التجارة الخارجية . ولكن هذه الصعوبات تجعله اكثر احتمالا ، لانها تساهم في جعل المنحنى $B''S'$ واقعا الى الاسفل من المستقيم $B'N'$.

٧ ـ معالجة حالة احتياطي العمل المحدود

الان ، لندخل مسالة احتياطي العمل المحدود ، فسوف لا يتأثر المنحنى BS ولا المنحنى $B''S'$ بالتبعية . وستنعكس حقيقة محدودية احتياطي العمل ـ كما في مناقشتنا في الفصل السابق ـ في موقع «منحنى القرار» $D'I'$ (انظر الشكل 9) الذي يشترك في نقطة الافتراق مع «منحنى القرار» لاحتياطي العمل غير المحدود $D'J'$ ، ولكنه سيقع الى الاعلى من الاخير ، بالنسبة لقيمة i الاعلى من i_0 . تميل صعوبات التجارة الخارجية الى تحويل المنحنى حتى الى ابعد من ذلك ، لانها تفضي الى استيعاب احتياطي العمل بصورة اسرع بالنظر الى معدل زيادة انتاجية العمل (انظر القسم ٤ من الفصل الحالي) .

اما معدل نمو الدخل القومي ، فتحدده النقطة P' عند تقاطع المنحنيين $B''S'$ و $D'I'$. وهو بطبيعة الحال اقل من معدل النمو مع احتياطي العمل غير المحدود

الشكل (9)

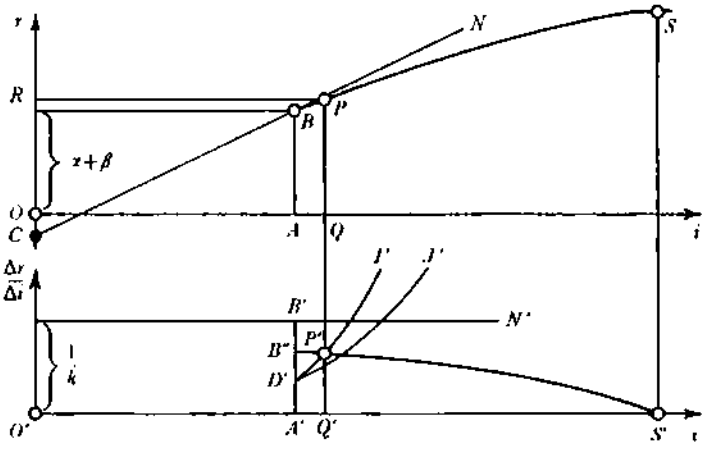

وهو الذي تحدد نقطة تقاطع المنحنيين $B''S'$ و $D'J'$.

٨ ـ دور الاتفاقيات التجارية طويلة الامد

في الخطط طويلة الامد ينبغي ملاحظة ان تخمين تأثير التجارة الخارجية على الزيادة في الدخل القومي المقابلة لنفقات معينة سيكون تخمينا افتراضيا جدا في طابعه . وهكذا سيقود غياب اليقين الى تبني تخمينات «محافظة» بعض الشيء ومن ثم الى اصطفاء معدل نمو واطىء نسبيا آخر الامر . وعليه ، فان التخلص من عدم اليقين هذا باتفاقيات التجارة طويلة الامد كتلك التي يتم عقدها داخل المعسكر الاشتراكي ـ انما يحبذ معدل نمو اعلى للدخل القومي . واضح ان مثل هذه الاتفاقيات لا تحل مشكلة تسويق الصادرات المتزايدة . حينما لا يرغب الطرف الآخر في قبول كميات اكبر من سلع معينة ، يصبح من الضروري مثلا ان نعرض سلعا اقل ربحية ، وحتى يكون من المستحيل في بعض الاحيان زيادة الصادرات فوق مستوى معين . الا ان نتائج الاتفاقيات انما هي حقائق ، لا تنبؤات أولية ؛ وهكذا فلا حاجة لمعاملتها بنفس الحذر الذي تعامل به التوقعات الخاصة بمستقبل آفاق التجارة الخارجية .

يتعين على ذلك ان التحديد المسبق للجزء الاهم من مستقبل التجارة الخارجية للاقطار الاشتراكية انما يؤول الى اسهام الاتفاقيات التجارية طويلة الامد فيما بينها للتعجيل في تنميتها .

٩ ـ غياب التجارة الخارجية ومعوقات التنمية الاقتصادية

من المفيد ان نتأمل ، قبل اختتام هذا الفصل ، فيما اذا كانت المسائل

المبحوثة فيه ستختفي عن قطر يمتع الاقتصاد المغلق فيه بالاكتفاء الذاتي . وكذلك حقا ستكون الحال ، شريطة أن تغيب الاختناقات عن التنمية الاقتصادية فقط ـ كالاختناقات (Bottle - necks) المبحوثة في القسم ٢ . ومن الناحية الاخرى ، اذا تخلف انتاج صناعات معينة عن الطلب بسبب من تأثير العوامل التكنولوجية والتنظيمية ، مع معدلات نمو الدخل القومي الاعلى ، حينئذ سيشتد مفعول العوامل المعوقة للتنمية عند غياب التجارة الخارجية . حقا ، لا يوجد حينئذ مجال لإملاء الفراغات بواسطة الواردات المقتناة عن طريق المبادلة بصادرات تلك السلع التي من الممكن توسيع انتاجها من دون مجابهة موانع تكنولوجية وتنظيمية . والنهج الوحيد الممكن ازاء الاختناقات طويلة الامد انما هو انتاج البدائل عن السلع النادرة (Scarce) (المقابل لاستبدال الواردات بالانتاج المحلي المبحوث في الاقسام السابقة) وهي التي ستكون في العديد من الحالات أقل صلاحا (Less favourable) بكثير من التوسع في الصادرات .

الفصل الثالث والعشرون

تعجيل الزيادة في انتاجية العمل برفع نسبة رأس المال ـ الانتاج او بتقصير عمر العدة

١ ـ مقدمة

درسنا في الفصلين العشرين والحادي والعشرين حالة احتياطي العمل الذي يجعل من الممكن زيادة معدل النمو ، مع بقاء المعالم m و k و a و u على حالها. والآن سنفترض ان لا وجود للاستخدام الجزئي (Underemployment) في الوضع الابتدائي . وبناء على معاملة الزيادة في القوة العاملة على انها معطاة ، فمن الممكن، والحالة هذه ، ان يتم التعجيل في النمو برفع معدل الزيادة في انتاجية العمل فقط . وقد يتم ذلك بتغيير احد المعالم المذكورة كما يلي :

(أ) زيادة نسبة رأس المال ـ الانتاج m وهكذا المعلم k ايضا (١) .

---

١ ـ لنتذكر ان m هو نسبة رأس المال ـ الانتاج لرأس المال الثابت فقط و k هو النسبة لرأس المال الثابت والمخزونات معا .

(ب) تقصير عمر (Life - span) العدة ، مما يؤول الى بعض الزيادة في معلم الاندثار a .

سنبدا بدراسة آثار زيادة نسبة راس المال ـ الانتاج . وتمهيدا لأرضية هذه المناقشة ، علينا ، اولا ، ان نتفحص باختصار مسألة «منحنى الانتاج» (Production Curve) ومسألة التقدم التقني .

٢ ـ منحنى الانتاج والتقدم التقني

لندرس مسألة السبل المختلفة لانتاج زيادة في الدخل القومي بالاعتماد على الاستثمار الجديد . لنفترض ان لهذه الزيادة تركيبا معينا ـ وبكلمة اخرى ، انها تتكون من كميات معينة من منتوجات نهائية مختلفة (اي منتوجات لا تدخل في عمليات تحويل (Manufacturing) لاحقة اثناء الفترة المبحوثة). ومن الممكن اعتياديا انتاج كل من هذه المنتوجات ، او بالاحرى كل مجموعة من المنتوجات المتشابهة ، بعدة من طرق الانتاج المختلفة على اساس من المعرفة التقنية القائمة في وقت معلوم . ويترتب على هذا انه لانتاج زيادة معينة في الدخل القومي ، يوجد عدد كبير من الاساليب (Varients) ، ويتألف كل منها من اتحاد من الاساليب لانتاج انواع معينة من السلعة . لنرمز بـ s الى عدد الانواع من السلعة ، وبـ N_1 الى عدد الاساليب المجموعة الاولى من المنتوجات ، وبـ N_2 للمجموعة الثانية ... وبـ N_s للنوع الاخير sth . عندئذ يصبح المجموع العددي للاتحادات (Combinations) لجميع انواع السلعة $N_1 . N_2 . N_3 ..... N_s$ التي ستكون لـ s كبير عددا كبيرا جدا ، حتى لو وجد أسلوبان فقط لكل نوع من السلعة .

حينما نتأمل في الانتاج بجميع مراحله ، بتميز كل اسلوب بنفقات نوعية من الاستثمار والعمل . ومن بين جميع الاساليب الممكنة ، نستطيع ان نتخلى عن تلك التي هي «اسوأ» من غيرها ، فيما يخص مدخلات الاستثمار والعمل معا ـ اي التي تتطلب نفقات اعلى من كلا العاملين (او نفقة متساوية من احدهما ونفقة اعلى من الآخر) ، اي اساليب دنيا (Inferior) على الاطلاق . حينئذ ، سيبقى لدينا فقط تلك الاساليب حيث يرتبط استثمار اكبر بعمل اقل والعكس بالعكس . ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما في الشكل (10) .

نرسم على الاحداثي الافقي نفقة الاستثمار ، وعلى الاحداثي العمودي نفقة

---

٢ ـ قد يبدو من المشكوك فيه ما اذا كانت السلطات المركزية قادرة على تدقيق الكثرة الكاثرة من الاساليب لكي تحذف تلك التي هي على الاطلاق «دنيا» بالنسبة لبعض الاساليب البديلة . ولكن من الممكن ان نبين انه اذا كان الاختيار بين الاساليب البديلة في فروع معينة من الاقتصاد انما يقوم على تقييم كفاءة الاستثمار ، فسيتم حذف هذه الاساليب اوتوماتيا ...

العمل المطلوبة لانتاج زيادة معينة في الدخل القومي . حينئذ سيمثل كل اسلوب نقطة مختلفة على المنحنى . وواضح ان الاساليب المقبولة يمكن تمثيلها بمنحنى منحدر الى الاسفل مثل MN . حقا ، لاي نفقة استثمار معينة OA ما يقابلها من نفقة عمل واحدة هي AB فقط . اذا وجدت قيمتان متقابلتان لقيمة العمل ، عندئذ الاسلوب الذي يتضمن قيمة عمل اعلى سيكون اقل صلاحا ؛ فيرفض . فالمنحنى سفلي ـ الانحدار ـ كما هو مبين من قبل ـ لان نفقة الاستثمار الاعلى انما تقترن بنفقة العمل الادنى . ويدعى المنحنى MN «منحنى الانتاج» .

اذا عبّر هذا المنحنى عن وحدة مزيدة من الدخل القومي ، فان نفقة الاستثمار تساوي نسبة رأس المال ـ الانتاج m ، والاخيرة هي مجرد نفقة الاستثمار للوحدة المزيدة من الدخل القومي . (انظر الفصل الثامن عشر ، القسم ١) . دعنا نرمز الى نفقة العمل الوحدة المزيدة (Unit Increment) من الدخل القومي λ . وعليه ، فسنرسم m على الاحداثي الافقي و λ على الاحداثي العمودي . (انظر الشكل (11)) .

الشكل (10)

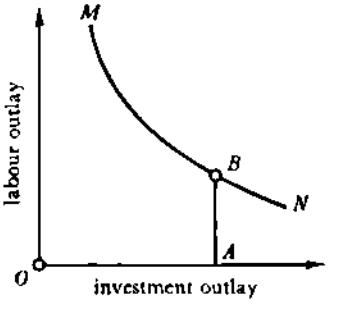

الشكل (11)

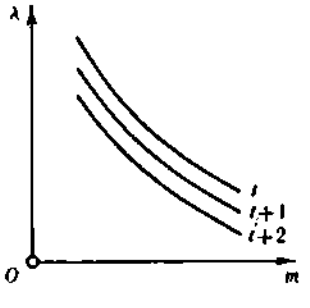

يقوم منحنى الانتاج في الزمن t ـ كما قلنا من قبل ـ على حصيلة المعرفة التقنية القائمة في ذلك الزمن كنتيجة للتقدم التقني السابق . الا ان التقدم التقني لا يقف عند الزمن t ، وينعكس في تحول سفلي (Downard Shift) لمنحنى الانتاج الذي يأخذ المواقع المتعاقبة $t+1$ ؛ $t+2$ الخ ... وهكذا ، فان λ المقابل لـ m معين يخضع لهبوط مطرد ، بالنظر الى التقدم التقني . وسندعو التقدم التقني «موحدا» (Uniform) ، اذا تناقصت نفقة العمل λ المقابلة لـ m معين بمعدل ثابت . وهذا يعني انه مع مستوى ثابت لنسبة رأس المال ـ الانتاج m ، تتزايد انتاجية العمل بمعدل ثابت في المنشأة الجديدة . وهذه هي الحالة المبحوثة في الفصول السابقة .

ولا يترتب بالضرورة على حقيقة ان لـ m معين ما يقابله من معدل ثابت للهبوط

في الوحدة الواحدة من نفقة العمل λ ، وهكذا ايضا من معدل محدد لزيـــادة الانتاجية ، ان يكون هذا المعدل هو نفسه لجميع قيم نسبة راس المال ـ الانتاج m . ومثل هذه الحالة ممكنة ولكن ليست حتمية كما هي ممثلة بالشكل (12 أ) . ومن المتصور ان يكون معدل الهبوط لـ λ (او معدل الزيادة في الانتاجية) اكبر كلما كانت قيمة m اعلى (الشكل 12 ب) ؛ او العكس بالعكس (الشكل 12 ج) .

الشكل (12)

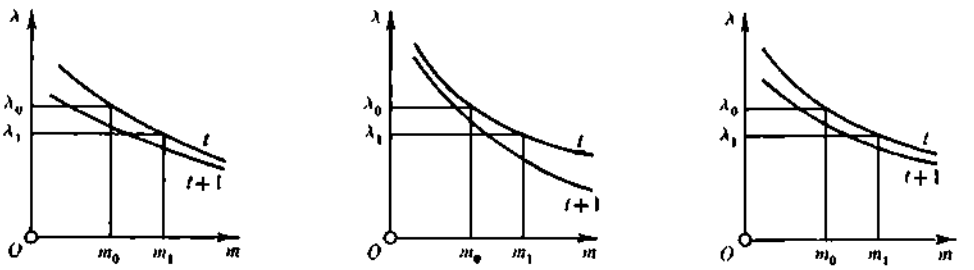

(ج) (ب) (أ)

في الحالة (أ) يسبب التحول نحو كثافة رأسمال اعلى (من m_0 الى m_1) زيادة لمرة واحدة فقط (once-for-all) في الانتاجية للمنشأة الجديدة ، الا انه لا يرفع من معدل الزيادة لهذه الانتاجية ؛ ونصف مثل هذا التقدم التقني «محايدا» . وفي الحالة (ب) ، يكون معدل الزيادة في الانتاجية اكبر كلما كانت كثافة راس المـــال اعظم ؛ ونصف مثل هذا النوع من التقدم التقنـــي على انه «مشجّع لكثافـــة راس المال (Encouraging Capital Intensity) . واخيرا، في الحالة (ج)، بينما يجلب الارتفاع في كثافة راس المال زيادة في مستوى الانتاجية للمنشأة الجديدة، انه يقود في الوقت عينه الى هبوط في معدل الزيادة في انتاجية العمل . وعليه، سيوصف هذا النوع من التقدم التقني على انه «غير مشجّع لكثافة راس المـــال» (Discouraging Capital Intensity) .

ويمكن ان نقدم المثال التالي عن التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال». افترض وجود أسلوبين لكل مجموعة من المنتوجات : (أ) لكثافة راس المال الادنى و(ب) لكثافة راس المال الاعلى . وفوق ذلك ، افترض ان كثافة راس المال للاساليب المخترعة حديثا هي في جميع الحالات مساوية لكثافة راس المال (ب) . ومـــن الطبيعي ان يكون مستوى الانتاجية هو اعلى في تلك الاساليب المخترعة حديثـــا بحيث لا بد من اهمال جميع اساليب (ب) السابقة لكل المجموعات من المنتوجات على حدة واستبدالها بالحلول المكتشفة حديثا . ولكن ليس من سبب مسبق لاهمال

اساليب (أ) لان كثافة رؤوس اموالها هي ادنى مما يقابلها للحلول الجديدة .

لندرس مضاعفات هذا النوع من التقدم التقني اذا ما كان m معطى . يوجد في الزمن t مقابل m معين اتحاد مجدد من الاساليب للمجموعات الانفرادية من المنتوجات : هو في بعض الحالات الاسلوب (أ) وفي بعضها الآخر (ب) . كما قلنا سابقا ، في الزمن $t+1$ ، يتم في جميع الحالات التي تحدث فيها الاختراعات الجديدة ، استبدال الاساليب (ب) بالحلول المخترعة حديثا . ولكن اذا اريد لـ m ان يبقى ثابتا ، فلا بد من ان تبقى دون ان تمس الاساليب (أ) ، لانه اذا ما تم استبدالها بأساليب مخترعة حديثا من كثافة رأس المال (ب) ، عندئذ لا بد من تغيير m . ومن اليسير ان نرى على التو ان التقدم التقني هنا انما هو «مشجع لكثافة رأس المال» . حقا ، كلما كانت قيمة m اعلى ، كان رجحان الاساليب الاكثر كثافة لراس المال اكبر ، وهكذا كلما كان اكبر مجال الاستبدال بالحلول المكتشفة حديثا ، وكلما كانت اكبر الزيادة في الانتاجية .

اما بالنسبة للتقدم التقني «غير المشجع لكثافة رأس المال» ، فيمكن تقديم الموقف الآتي على سبيل المثال . لنفترض ان للاساليب المخترعة حديثا كثافة رأسمال مساوية لكثافة راس المال في الاساليب (أ) وان مستوى انتاجيتها ، على الرغم من ارتفاعها ، تبقى اقل مما يقابلها في الاساليب (ب) بالنسبة للسنوات المبحوثة . ويترتب على ذلك انه حيثما حدث اختراع جديد ، لا بد من اهمال الاساليب (أ) واستبدالها بالتقنيات المخترعة حديثا . الا انه لا يوجد سبب مسبق لاهمال الاساليب (ب) لان لها بحكم الفرضية انتاجية اعلى من الاختراعات الجديدة. اذن ، في الزمن $t+1$ ، يتم تغيير اتحاد الاساليب للمنتوجات الفردية المقابلة لـ m معين في الزمن t باستبدال الاساليب (أ) بالتقنيات المكتشفة حديثا ، تاركين الاساليب (ب) دون تغيير ؛ واذا اريد للاساليب (ب) ان تستبدل بالتقنيات الجديدة من كثافة راس المال (أ) فلا بد من تغيير m . كلما كانت قيمة m اعلى ، كان رجحان الاساليب الاقل كثافة لرأس المال اصغر ؛ وبالتالي يوجد مجال الاستبدال بالتقنيات المكتشفة حديثا اقل وزيادة في الانتاجية أقل . وهكذا تكون هذه احدى أساليب التقدم التقني «غير المشجع لكثافة راس المال» .

٣ ـ التقدم التقني السائد والطريق الفعلي للتنمية الاقتصادية

لا يملي التقدم التقني السائد ابدا الطريق الذي تسلكه التنمية الاقتصادية بالفعل . فمثلا ، اذا كان التقدم التقني «مشجعا لكثافة راس المال» ، فهذا لا يعني ان المعامل m يتزايد بالضرورة . اذ يترتب على الشكل (12 ب) انه في مثل هذه الحالة ، حتى وان كان m ثابتا ، فسوف نحصل على زيادة منتظمة في الانتاجية في المنشاة الجديدة . وبالمفارقة ، ففي حالة التقدم التقني المحايد ، لا ضرورة لبقاء m ثابتا ؛ فقد نرفعه تدريجيا وبذلك نحقق زيادة اسرع في الانتاجية

بالتحرك الى اليمين من منحنى الانتاج كلما تحرك الى الاسفل . وواضح ان مثل هذه العملية انما تكون جذابة اكثر حينما يكون التقدم التقني «منحازا لكثافة راس المال» ، لانه حينذاك نحصل ايضا على مزية المعدل الاعلى لزيادة الانتاجية لنسب راس المال ـ الانتاج الاعلى .

وفيما يأتي سنركز على مناقشة تفصيلية للآثار الناجمة عن زيادة نسبة راس المال ـ الانتاج لمرة واحدة ، لكون هذه الحالة اكثر اولية من حالة الزيادة المطردة في النسبة . ويلقي تحليلنا بعض الضوء ايضا على الحالة الاخيرة الاكثر تعقيدا ، وان كانت ستعالج معالجة عامة فقط .

٤ ـ تأثير رفع نسبة راس المال ـ الانتاج على الزيادة في متوسط انتاجية العمل

والآن ، سندرس مضاعفات رفع نسبة راس المال ـ الانتاج على الزيادة في متوسط انتاجية العمل . لنأخذ حالة التقدم التقني المحايد اولا . اذا رفعت في الزمن t نسبة راس المال ـ الانتاج من m_0 الى m_1 ، فان هذا ينطوي على ارتفاع في الانتاجية يتناسب مع مقلوب الهبوط النسبي في كمية العمل اللازم ـ اي الارتفاع في النسبة λ_0/λ_1 (انظر الشكل 12 ا) . واضح ان هذا ينطبق على انتاجية العمل في المنشأة الجديدة . وبقدر ما يتعلق الامر بعدة راس المال الكلي ، فان التكيف لنسبة راس المال ـ الاعلى انما يتم تدريجيا . ففي كل سنة ، تبطل بعض العدة القائمة على التكنولوجيا «القديمة» (المقابلة لـ m_0) ، وتضاف بعض العدة الجديدة القائمة على التكنولوجيا «الجديدة» (المقابلة لـ m_1) . كلما استمرت هذه العملية مدة اطول ، اصبح القسم «المجدد» (Recast) من عدة راس المال اكبر . واخيرا ، بعد فترة n ، المساوية لعمر العدة ـ اي بعد الحذف الكامل للعدة المتميزة بالتقنية «القديمة» ـ انما يكون لجميع راس المال الثابت نسبة راسمال ـ انتاج مساوية لـ m_1 ، وانتاجية عمل اعلى بالمقابل . وهكذا ، فان الارتفاع في الانتاجية المتحقق في المنشأة الجديدة مباشرة انما تستغرق فترة n من السنوات ليمتد في راس المال الثابت الكلي .

وخلال هذه الفترة ، يتزايد متوسط الانتاجية بمعدل اعلى من المعدل الناجم عن التقدم التقني (حيث يبقى المعدل الاخير دون تغير بعد رفع نسبة راس المال ـ الانتاج من m_0 الى m_1 لاننا هنا انما نناقش التقدم التقني المحايد) . فالعمل المحرَّر من المنشأة القديمة الملغاة ، والقوة العاملة المتكاثرة جديدا ، ينتجان انتاجا اعلى مما لو كان m دون ارتفاع . وهكذا ترتفع الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الاستثمار الجديد بينما تبقى الخسارة في الدخل القومي الناجمة عن الغاء العدة القديمة على حالها . ويبلغ الفرق بين معدل الزيادة في الانتاجية و α اقصاه في بداية فترة «التجديد» (Recasting) ؛ فكلما تغلغلت نسبة راس المال ـ الانتاج

الاعلى والانتاجية الاعلى اكثر فأكثر في خزين عدة راس المال ، يسهم الاستثمار الجديد اسهاما نسبيا اقل في رفع نسبة راس المال ــ الانتاج الشاملة والانتاجية الشاملة ، لان الفرق بين الاستثمار الجديد وخزين عدة راس المال انما يكون اقل بروزا فأقل . وفي الاخير ، حينما يتم «تجديد» كل راس المال الثابت ، تبلغ عملية رفع معدل الزيادة في انتاجية العمل نهايتها . حقا ، عند هذه النقطة يتم تحقيق الشرطين التاليين :

(أ) يتميز كل خزين العدة بنفس كثافة راس المال والانتاجية كالاستثمار الجديد .

(ب) الخسارة في الدخل القومي الناجمة عن إبطال العدة القديمة هي ايضا في تزايد تبعا لذلك . وهكذا يعود معدل زيادة الانتاجية الى مستواه العادي ــ الناشىء كليا عن التقدم التقني ــ ويعود معدل نمو الدخل القومي الى مستوى $\alpha+\beta$. وتتمثل التغيرات في معدل نمو الدخل القومي والانتاجية اثناء فترة «التجديد» في الشكل (13) ، حيث يرمز δ الى الزيادة في معدل زيادة الانتاجية في بداية تلك الفترة . اذ يهبط معدل زيادة الانتاجية (المساحة المظللة) اثناء فترة «التجديد» من $\alpha+\delta$ الى α ، ومعدل نمو الدخل القومي من $\alpha+\delta+\beta$ الى $\alpha+\beta$. والهبوط المفاجىء في هذه المعدلات عند نهاية «التجديد» انما يعكس حقيقة ان العدة المبطلة هي ايضا تشرع في ان تمنح انتاجية عمل اعلى .

الشكل (13)

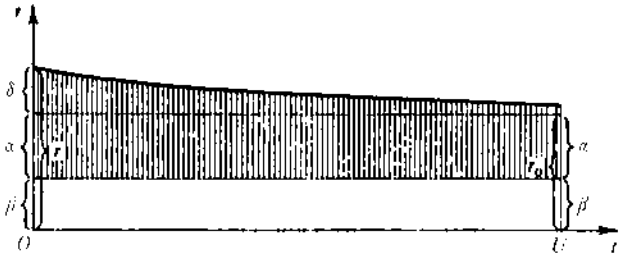

وتسير هذه العملية في طريق مختلف في حالة التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال» . وفي هذه الحالة ، لا يؤدي استخدام نسبة اعلى من راس المال ــ الانتاج الى الزيادة في الانتاجية للمنشأة الجديدة لمرة واحدة فقط ، بل الى معدل نمو متزايد لهذه الانتاجية ايضا . وهكذا حينما تمنح عملية «التجديد» خزين عدة راس المال كثافة اعلى لراس المال وتبلغ نهايتها في n من السنين ، فان معدل

نمو الانتاجية لا يعود الى مستواه الابتدائي α ثانية، بل يستقر عند مستوى اعلى هو α' . وخلال فترة «التجديد» ، يتم التعويض جزئيا على الاقل عن تباطؤ وتيرة تكيّف راس المال الثابت لكثافة راس المال الاعلى ـ وبالتالي لانتاجية العمل الاعلى ـ من خلال التأثير المتزايد لارتفاع الانتاجية في المنشأة الجديدة الى α' وهي اعلى من α .

٥ ـ تقصير عمر العدة ومتوسط انتاجية العمل

والآن لنتأمل في مسألة زيادة الانتاجية عن طريق تقصير عمر العدة . كلما كان هذا العمر اقصر ، كان متوسط انتاجية العمل اعلى ، لان هذا المتوسط يكون حينئذ اقرب الى مستوى الانتاجية في المنشأة الجديدة . وبكلمة اخرى ، كلما كان متوسط خزين عدة راس المال التقنية اقصر ، كان متوسط انتاجية العمل اعلى .

إفترض ، الان ، ان عمر العدة هو n من السنين ابتداء . يقود «استحداث» (Rejuvination) راس المال الثابت من خلال التقليص في عمر العدة الى n' الى الزيادة في متوسط انتاجية العمل ، بناء على التحليل المذكور في اعلاه . ولكن بعد إحداث هذه الزيادة ، فان معدل نمو الانتاجية سيعود الى مستواه الابتدائي α ، ومعدل نمو الدخل القومي الى $\alpha+\beta$. وهذا يشبه ما حدث في حالة «تجديد» راس المال الثابت لكي يرتفع من كثافته مع التقدم التقني المحايد ؛ وهنا ايضا يعود الى مستواه الابتدائي معدل الزيادة في الانتاجية ، بعد ان يمنح راس المال الثابت الكلي كثافة راسمال اعلى .

ويفترض ان يتم «استحداث» راس المال الثابت عن طريق الإبطال المتزايد للطاقة الانتاجية بالنسبة a/a_0 حيث يقابل معلم الاندثار a_0 العمر n ومعدل النمو الثابت $r_0=\alpha+\beta$ ، بينما يقابل المعلم a العمر الاقصر n' ومعدل النمو نفسه .

ومن الممكن ان نبين ان العدة القائمة في بداية عملية «الاستحداث» سيتم إبطالها بعد n' من السنين ، وبذلك تكون عملية «الاستحداث» كاملة (٢) .

---

٢ ـ لنرمز الى الطاقات الانتاجية التي تقابل في المركز الابتدائي الاستثمار في t من السنوات السابقة ـ اي الى I_t بـ $P_1, P_2, \ldots, P_n$. ولا يناسب P مع I بسبب من العامل u (انظر الفصل التاسع عشر القسم ٢) . وعليه ، تساوي الطاقة الانتاجية القائمة في ذلك الزمن $P_1+P_2+\ldots+P_n$. وهكذا في حالة غياب «الاستحداث» ، ستكون الطاقات المبطلة في n من السنوات اللاحقة $P_1, P_2, \ldots$ etc . وبضرب هذه الكميات بالعامل a/a_0 نحصل على $P_1(a/a_0), P_2(a/a_0), \ldots$ etc. للطاقات القائمة في المركز الابتدائي والمبطلة في السنوات =

وفوق ذلك ، فمن الواضح ان معلم الاندثار الفعلي يكاد يساوي a في السنة الاولى من عملية «الاستحداث» ، لان الدخل القومي ما يزال يختلف قليلا عما سيكون عليه من دون «استحداث» ، بينما تزداد الخسارة في الانتاج الناجمة عن إبطال الطاقات القديمة بنسبة a/a_0 . وأخيرا يمكن ان نبين على وجه الدقة انه بعد انتهاء عملية «الاستحداث» ، يعود النظام الى النمو الموحد بمعدل r_0 بصحبة معلم الاندثار a (٤) .

= المتعاقبة . ولكن يتعين من القسم ٢ من الفصل التاسع عشر انه بالنسبة للنمو الموحد

$$\frac{a}{a_0} = \frac{P_1 + P_2 + \ldots + P_n}{P_1 + P_2 + \ldots + P_{n'}}.$$

وهكذا في بحر n' من السنوات ، فان الطاقة الانتاجية الكلية القائمة في المركز الابتدائي ستكون قد أبطلت

$$(P_1 + P_2 + \ldots + P_{n'}) \frac{P_1 + P_2 + \ldots + P_n}{P_1 + P_2 + \ldots + P_{n'}} = P_1 + P_2 + \ldots + P_n.$$

٤ ـ دعنا اولا نفترض ان لا وجود «للاستحداث» وان عملية النمو الموحد بمعدل r_0 انما تستمر لـ n من السنوات . ونرمز الى الطاقة في نهاية الفترة التي يقوّمها الاستثمار الجديد في السنوات المتعاقبة لتلك الفترة بـ $Q_1, Q_2, \ldots, Q_n$. واضح ان $Q_1 = P_1(1+r_0)^n$; $Q_2 = P_2(1+r_0)^n$; ... etc. حيث لـ $P_1, P_2, \ldots$ etc. نفس المعنى كما في الهامش السابق (٣) . الان يمكن تقسيم الطاقة Q_1 الى قسمين : ذلك الذي يستخدم فيه العمل المحرر بابطال الطاقة P_1 ، والثاني الذي تستخدم فيه الاضافات الجديدة الى القوة العاملة (بما في ذلك ما هو ناجم عن الفرق بين معدل الزيادة في الانتاجية في المنشأة القائمة α ومعدل تحسين استعمال العدة β) فاذن الهامش على ص ٣٠١ والقسم الاول سيكون $P_1(1+\alpha)^n$ والثاني

$$Q_1 - P_1(1+\alpha)^n; \quad \text{or} \quad \frac{Q_1}{(1+r_0)^n}(1+\alpha)^n = \frac{Q_1}{(1+\beta)^n}; \quad \text{and} \quad Q_1 - \frac{Q_1}{(1+\beta)^n}$$

على التوالي . الان ، لترفع من الطاقة الانتاجية القديمة بالنسبة a/a_0 . وكنتيجة لذلك فان العمل المحرر بالابطال سيزداد بنفس النسبة هذه . والآن ستكون الطاقة الانتاجية المقابلة الى Q_1 اعلى لان العنصر الثاني يبقى دون تغيير ولكن الاول يصبح

$$\frac{Q_1}{(1+\beta)^n}\frac{a}{a_0}$$

وهكذا سيكون مجموع الطاقة

$$\frac{Q_1}{(1+\beta)^n}\frac{a}{a_0} + \left[Q_1 - \frac{Q_1}{(1+\beta)^n}\right] = Q_1\left[\left(\frac{a}{a_0} - 1\right)\frac{1}{(1+\beta)^n} + 1\right]$$

ولكن هذه هي الطاقة الانتاجية كما ستكون قائمة بعد n من السنوات . في الحقيقة ، تنتهي عملية «الاستحداث» بناء على الهامش السابق بعد n' من السنوات. وهكذا ستنقلص الطاقة كما ستقوم =

= حين انتهاء العملية بالنسبة

$$\frac{1}{(1+u)^{n-n'}}.$$

وبالتبعية فانها ستبلغ

$$Q_1' = Q_1 \frac{\left(\frac{a}{a_0}-1\right)\frac{1}{(1+\beta)^n}+1}{(1+u)^{n-n'}}$$

وسيتم الحصول على تعبير مشابه للطاقات $Q_2', Q_3', \ldots, Q_{n'}'$. ويتعين انه في عملية «الاستحداث» ترفع كل الطاقات الانتاجية $Q_2, Q_3, \ldots, Q_{n'}$ بنفس النسبة بينما الطاقات

$$P_1(a_1'/a_0'), \quad P_2(a_2'/a_0'), \quad \ldots, \quad P_{n'}(a_{n'}'/a_0')$$

التي تبطل بدلا من $P_2, P_3, \ldots, P_{n'}$. ومن اليسير ان نتوصل من هذا الى انه بعد فترة «الاستحداث» يتزن النظام على النمو الموحد بمعدل r_0 ، ويكون عمر المدة n' ، ومعلم الاندثار a

الفصل الرابع والعشرون

زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل الاستخدام التام
برفع نسبة رأس المال ـ الانتاج

١ ـ تأثير رفع نسبة رأس المال ـ الانتاج على انتاجية العمل في ظل التقدم التقني «المحايد»

لنفترض ان زيادة انتاجية العمل تتم برفع نسبة راس المال ـ الانتاج ، حيث يكون التقدم التقني محايدا . وكنتيجة لرفع نسبة راس المال ـ الانتاج من المستوى الابتدائي m_0 الى المستوى m ، ترتفع انتاجية العمل في المنشأة الجديدة بـ $(1+\beta)$ مرة . وعملية «تجديد» العدة الراسمالية هذه ، انما تستغرق n من السنين حيث يكون n عمر العدة ، كما بينا ذلك من قبل . خلال هذه الفترة ، يتزايد متوسط انتاجية العمل بصورة اسرع مما في الوضع الابتدائي ـ اي بمعدل اعلى من α . الا ان هذا النمو الاضافي يتباطأ تدريجيا حتى يبلغ نهايته ، حيثما تكون عملية «تجديد» راس المال الثابت كاملة . وبما ان معدل الزيادة في الاستخدام β ثابت ، فان ذلك سيؤول الى نمو الدخل القومي نموا اسرع لفترة n

من السنوات . فيرتفع معدل النمو ، الذي كان $r_0 = \alpha + \beta$ في الوضع الابتدائي، الى مستوى $r = \alpha + \delta + \beta$ في بداية الفترة ويتقهقر الى $r_0 = \alpha + \beta$ في نهايتها. وعليه ، فمن الواضح ان متوسط معدل نمو الدخل القومي خلال فترة «التجديد» هو اعلى من r_0 ولكن ادنى من r . اذ انه يبلغ

$$r_{av} = (1 + r_0)\sqrt[n]{(1+\beta)} - 1 \qquad (21)$$

لان الدخل القومي في نهاية n من السنوات انما سيكون

$$(1 + r_0)^n (1 + \beta)$$

مرة من مستواه في سنة الابتداء ، لان انتاجية العمل تزداد $(1+\beta)$ مرة مضروبة بالزيادة في كثافة راس المال [1] . وهكذا سيزداد الدخل القومي بنسبة $(1 + r_0)\sqrt[n]{(1+\beta)}$ في السنة على المتوسط ، وسيكون متوسط معدل نموه السنوي $(1 + r_0)\sqrt[n]{(1+\beta)} - 1$.

والآن لنعرض بالرسم البياني لعملية التعجيل في نمو الدخل القومي . وسنستعمل لهذا الغرض رسما بيانيا مشابها لما ورد في الشكل (2) ص ٣٠٥ . وسنرسم ثانية معدل التراكم المنتج i على الاحداثي الأفقي ، ومعدل نمو الدخل القومي r على الاحداثي العمودي . في الوضع الابتدائي ، يكون معدل نمو الدخل القومي r_0 مساويا لـ $\alpha + \beta$ ، بينما تكون نسبة راس المال ـ الانتاج k_0 . ويتم التعبير عن العلاقة بين r ومعدل التراكم المنتج بالمعادلة

$$r = \frac{1}{k_0} i - \frac{m_0}{k_0}(a - u) \qquad (7')$$

ويتم تمثيل هذه المعادلة في الشكل (14) بالمستقيم BN ، الذي يبلغ انحداره $1/k_0$. ويساوي معدل التراكم المنتج في الوضع الابتدائي i_0 المسافة OA .

والآن سنرفع نسبة راس المال ـ الانتاج من مستواها الابتدائي m_0 الى المستوى m . وهذا يؤدي الى ارتفاع انتاجية العمل في المنشأة الجديدة بالنسبة $1+\beta$. وترتفع نسبة راس المال ـ الانتاج k_0 (التي تربط الاستثمار المنتج +

---

١ ـ يمكن البرهنة على ذلك بالضبط كالآتي : ان العمل المحرَّر بابطال المنشآت القديمة ، وبالتكاثر الجديد للقوة العاملة (بما في ذلك ما ينشأ عن الفرق بين معدل الزيادة في الانتاجية في المنشأة الجديدة w ، ومعدل تحسين استغلال المدة ، u) . (انظر هامش ص ٣٠١) انما هو نفس ما سيكون عليه اذا بقي m دون تغيير . اذن ، يولّد الاستثمار الآن انتاجا هو $(1+\beta)$ مرة اعلى مما هو عليه في تلك الحالة . وهكذا ينتج خزين راس المال الكلي بعد إكمال «التجديد» انتاجا يتزايد بهذه النسبة . وكذلك يعني انه بعد اكمال التجديد يتزن نظام النمو الموحد عند معدل $\alpha + \beta$.

الزيادة في المخزونات بالزيادة في الدخل القومي) الى المستوى k . ونحصل على

$$k-m=k_0-m_0=\mu \qquad (22)$$

حيث يكون μ معاملا يبين العلاقة بين الزيادة في المخزونات والزيادة في الدخل القومي (انظر الفصل الثامن عشر ، القسم ٤) . ويتم التعبير عن العلاقة بين r و i في الوضع الجديد بالقاعدة

$$r=\frac{1}{k}i-\frac{m}{k}(a-u) \qquad (7)$$

الممثل في الرسم بالخط المستقيم WV ، الذي يكون انحداره $1/k$. والآن نحدد F ، ونقطة تقاطع الخطين المستقيمين BN و WV ، بإيجاد الحلول لـ r و i من المعادلات (7') و (7) ، آخذين بعين الاعتبار المعادلة . ونحصل على $\mu(a-u)$ ـ بالنسبة للاحداثي الافقي من النقطة F و $(a-u)$ ـ للاحداثي العمودي. ويتعين من هذا ان مركز النقطة F لا يتوقف على مقدار نسبة راس المال ـ الانتاج ، بحيث حينما يتغير k ، فان الخط المستقيم الممثل للعلاقة بين r و i يدور حول النقطة F .

الشكل (14)

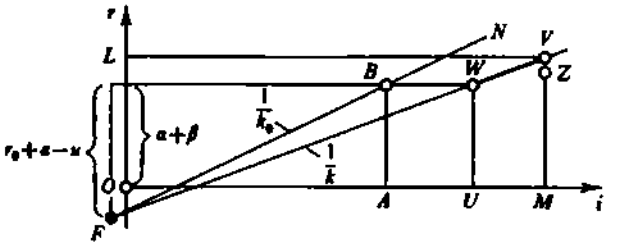

وكنتيجة لارتفاع انتاجية العمل في المنشأة الجديدة بالنسبة $1+\beta$ ، يزداد معدل نمو الدخل القومي في السنة الاولى من «التجديد» الى مستوى r الممثل بـ OL في الشكل (14). ويصاحب هذا ارتفاع في معدل التراكم المنتج الى المستوى i الذي يساوي OM . وفي مجرى «تجديد» راس المال الثابت ، تتحرك النقطة المقابلة لمعدل النمو ولمعدل التراكم المنتج من V الى W (٢) . وتبين النقطة W الوضع

---

٢ ـ ينبغي ملاحظة ان عرض عملية «التجديد» بواسطة الشكل (14) هي ليست دقيقة تماما . فالنقطة F هي ليست في الحقيقة غير متنقلة (Immobile) تماما في مجرى هذه العملية ، لان معلم الاندثار لا يبقى دون تغيير خلال «التجديد» . وذلك كذلك اذا بلغ معدل نمو الدخل القومي r_0 على الدوام. ولكن الهدف من عملية «التجديد» برمته هو بالضبط زيادة هذا المعدل . وبالنتيجة فان نفس حجم إبطال العدة القديمة (المقابل للعمر n) ، سيقترن بمحتوى للدخل القومي هو اعلى =

في نهاية فترة «التجديد» . وهي تتميز بمعدل النمو الابتدائي r_0 ومعدل التراكم i_n (المساوي لـ OU) الذي هو اعلى من معدل التراكم في الوضع الابتدائي i_0 (المساوي لـ OA) نظرا الى نسبة راس المال ـ الانتاج الاعلى . ويعود معدل النمو هابطا الى مستواه الابتدائي ؛ الا ان الارتفاع في نسبة راس المال ـ الانتاج لا ينعكس ؛ بل يبقى معدل التراكم المنتج الاعلى عبئا على الاقتصاد الى الابد .

واضح ان هذا يؤثر على مستوى الاستهلاك في نهاية فترة «التجديد» ، وبالتالي ، على متوسط معدل نمو الاستهلاك خلال هذه الفترة . كما بينا من قبل ؛ فان الدخل القومي بعد فترة n من السنوات سيصبح

$$(1+r_0)^n(1+p)$$

مرة اكبر مما كان عليه في البداية . وستكون الزيادة في الاستهلاك اصغر ، لان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي ستهبط من مستواها الابتدائي $1-i_0$ الى $1-i_n$ في نهاية فترة «التجديد» . وعليه فان الاستهلاك سيتزايد بنسبة

$$(1+r_0)^n(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0}$$

ومجموع «نموه الاضافي» (Extra growth) الناجم عن «تجديد» راس المال الثابت انما سيكون

$$(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0} \qquad (23)$$

وبما ان العامل الاول في التعبير الاخير سيكون اكبر من واحد والعامل الثاني اصغر من واحد ، فليس من الممكن ان نسلم بأن حاصل الضرب يزيد على واحد . ولكن ان لم يكن ذلك كذلك ، فلا معنى للاضطلاع بعملية «التجديد» ـ اي بزيادة كثافة راس المال للطاقة الانتاجية الكلية . وسنرى ان نتيجة مثل هذا «التجديد» انما تتوقف على تأثير الزيادة في كثافة راس المال على انتاجية العمل . ويمكن اعادة كتابة التعبير (23) بالشكل

$$(1+p)\left(1-\frac{i_n-i_0}{1-i_0}\right)$$

= من ذلك الذي سيحصل لو تم الحفاظ على معدل النمو r_0 . وهكذا فان معلم الاندثار α سيكون في مجرى «التجديد» هابطا ، وستتحرك النقطة F الى الاعلى ونحو اليمين لان احداثيها العمودي هو $\mu(a-u)$ ـ واحداثيها الافقي هو $(a-u_0)$ ـ . وبالنتيجة ، فان الخط المستقيم FV في فترة «التجديد» سيتحول الى الاعلى ، ولكن من دون تغيير انحداره ، اذ نفترض هنا ان $\mu<1$ وهو فرض واقعي تماما . ومن ثم وبعد هذه الفترة سيصار الى العودة الى المركز FV المبين في الشكل (14) .

والآن نجد ان $i_n - i_0$ يساوي AU في الشكل (14) والذي بدوره يساوي

$$BW = (r_0 + a - u)(k - k_0)$$

وبالتبعية ، فان زيادة نسبة راس المال ـ الانتاج انما تكون مبررة فقط اذا كان الشرط

$$(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0} = (1+p)\left(1 - \frac{(r_0+a-u)(k-k_0)}{1-i_0}\right) > 1 \qquad (23')$$

مستوفى . والزيادة في الاستهلاك انما تكون اكبر ، كلما كانت اكبر الزيادة في انتاجية العمل الناجمة عن رفع نسبة راس المال ـ الانتاج من k_0 الى k . واذا كانت استجابة انتاجية العمل لارتفاع كثافة راس المال ضعيفة ، فان الشرط (23') غير متحقق ـ اي لا توجد زيادة في الاستهلاك .

ان متوسط معدل نمو الاستهلاك هو

$$c = (1+r_0)\sqrt[n]{(1+p)}\sqrt[n]{\left(\frac{1-i_n}{1-i_0}\right)} - 1 = (1+r_{av})\sqrt[n]{\left(\frac{1-i_n}{1-i_0}\right)} - 1 \qquad (24)$$

ومن الواضح انه اقل من متوسط معدل نموه الدخل القومي . الا ان المعدل الاخير، بناء على الحجة الواردة في اعلاه ، انما هو أقل من r ، اي من معدل نمو الدخل القومي في بداية فترة «التجديد» . اذن ، نحصل على

$$r > c$$

الذي يعني ان الاستهلاك ، خلال فترة «التجديد» ، انما يرتفع ، على المتوسط ، ارتفاعا اقل سرعة من الدخل القومي في بداية هذه الفترة .

ولهذه الحقيقة مغزاها الكبير لاتخاذ القرار بشأن الحد الذي يكون من المرغوب فيه التعجيل في نمو الدخل القومي برفع نسبة راس المال ـ الانتاج . لانه على حساب زيادة معدل التراكم بـ $i - i_0 = AM$ (انظر الشكل 14) في بداية فترة «التجديد» نحصل على معدل متوسط للاستهلاك خلال هذه الفترة $c = MZ$ الذي هو أقل من $r = MV$ ولكن (بناء على فرضنا حول الغرض من «التجديد») هو اعلى من r_0 ـ اي زيادة الاستهلاك زيادة اضافية بمعدل متوسط هو $c - r_0$ عبر n من السنوات .

٢ ـ التشابه والاختلاف بين حالة رفع نسبة راس المال ـ الانتاج في ظل التقدم التقني المحايد وحالة عرض العمل غير المحدود

يكاد هذا الوضع ان يقارب الوضع الموصوف في ادناه وهو الناجم عن حالة عرض العمل غير المحدود. افترض انه في الحالة الاخيرة، فان مستوى الراسمال ـ الانتاج هو بحيث انه لرفع معدل نمو الدخل القومي من r_0 الى c اي بـ $c - r_0$ يصبح من الضروري زيادة معدل التراكم المنتج بـ $i - i_0 = AM$. وافترض ، فوق ذلك ، انه بعد n من السنوات تعود الى معدل النمو $r_0 = \alpha + \beta$

وهكذا الى معدل التراكم i_0 . وبما ان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي قبل فترة النمو المعجل وبعد n من السنوات هي $1-i_0$ ، فان الزيادة في الاستهلاك من بداية الفترة حتى هبوط معدل النمو الى r_0 انما تتناسب مع التغير في الدخل القومي . وبالتبعية ، فان متوسط معدل الزيادة في الاستهلاك عبر فترة n من السنوات هو $c > r_0$ (٣) . وهكذا ، فان متوسط معدل نمو الاستهلاك عبر فترة n من السنوات ، كما في فترة «التجديد» المبحوثة في اعلاه ، انما يزداد بـ $c-r_0$ على حساب رفع معدل التراكم بـ $i-i_0$ في بداية العملية .

في المناقشة اللاحقة حول اصطفاء نسبة راس المال ـ الانتاج سنأخذ بعين الاعتبار على اساس من هذا القياس (Analogy) ، معدل التراكم i بصورة متصلة (Conjointly) مع متوسط معدل الزيادة في الاستهلاك خلال فترة «التجديد» لا مع معدل نمو الدخل القومي في بداية هذه الفترة ، وسوف نعتمد كتقريب اولي نفس منحنى القرار الذي اعتمدناه في حالة احتياطي العمل غير المحدود (٤) .

---

٣ ـ في الحقيقة يكون مجرى العملية كما يلي : يهبط الاستهلاك في بداية هذه الفترة بنسبة $(1-i_0)/(1-i)$. ثم ينمو الدخل القومي والاستهلاك لـ n من السنوات بمعدل c (حيث ينطوي الاستهلاك على علاقة ثابته في $(1-i)$ بالدخل القومي) . واخيرا ، بعد n من السنوات حينما يعود معدل النمو هابطا الى r_0 ، يزداد الاستهلاك بنسبة $(1-i)/(1-i_0)$.

٤ ـ يخضع تطبيق نفس منحنى القرار كما في حالة عرض العمل غير المحدود الى بعض التحفظات . اولا ، قد يستمر في الحالة الاخيرة معدل النمو c بلا حدود ، بينما قد يستمر في الحالة المبحوثة حاليا لـ n من السنوات فقط . (ولكن ينبغي ان نتذكر ان n هي فترة طويلة نسبيا على مدى ٢٠ سنة) .

ويعمل الفارق الآخر في القياس بالاتجاه المعاكس . ففي حالة احتياطي العمل غير المحدود لا يحدث هبوط معدل التراكم المتبع أبكر من نهاية فترة n من السنوات ، بينما هذا المعدل في الحالة الحالية هابط على الدوام . ويتعين انه ، على الرغم من ان مجموع الزيادة في الاستهلاك لكل فترة «التجديد» هي نفسها في الحالتين ، فان شكل المنحنى الزمني للاستهلاك ضمن الفترة انما ينطوي على مزايا اكثر في الحالة المبحوثة حاليا . ويعمل تاثير آخر في نفس الاتجاه لكون معدل نمو الدخل القومي اعلى في بداية فترة «التجديد» من المتوسط خلال الفترة كلها . وهكذا ، فان لحالة «تجديد» راس المال الثابت في n من السنوات ، حين مقارنتها بحالة النمو الموحد (وبالتالي مع عودة معدل النمو الى مستواه الابتدائي r_0 ؛ ومعدل التراكم المنتج الى i_0) ، مزية التضمن الابكر في الاستهلاك . وفي بداية الفترة تكون العمليتان متشابهتين في ان حصة الاستهلاك تهبط في الحالتين من $1-i_0$ الى $1-i$. في نهاية الفترة يصبحان تابعة متطابقين فيما يخص مستوى الاستهلاك المتحقق . ولكن في وسط الفترة تكسب الحالة المتقدمة مزية واضحة على المتأخرة .

اننا نتجاهل هذه التعقيدات في ادناه .

٣ ـ بيان درجة «مرغوبية» زيادة كثافة رأس المال باعتماد طريقة الرسم البياني لزيادة معدل النمو في ظل احتياطي العمل غير المحدود

لكي نحل مسألة ما اذا من المرغوب فيه زيادة كثافة رأس المال للطاقة الانتاجية الكلية والى اي حد ، فقد نستخدم طريقة مشابهة لتلك المطورة في الفصل العشرين لمعالجة مسألة زيادة معدل النمو في حالة احتياطي العمل غير المحدود . لنتأمل اولا في النقطتين V و Z من الشكل (14) المقابلتين لقيمتين مختلفتين من نسبة رأس المال ـ الانتاج k . وحينئذ سنحصل على منحنيين : BV و BZ (انظر الشكل 15) . يمثل المنحنى المتقدم العلاقة بين معدل التراكم المنتج i ومعدل نمو الدخل القومي r في بداية فترة «التجديد» n ؛ ويبين المتأخر العلاقة بين نفس معدل التراكم المنتج ومتوسط معدل نمو الاستهلاك عبر فترة «التجديد» . اما انحدار الخط المستقيم الموصل بين نقطة على المنحنى BV والنقطة F فيساوي مقلوب نسبة رأس المال ـ الانتاج .

الشكل (15)

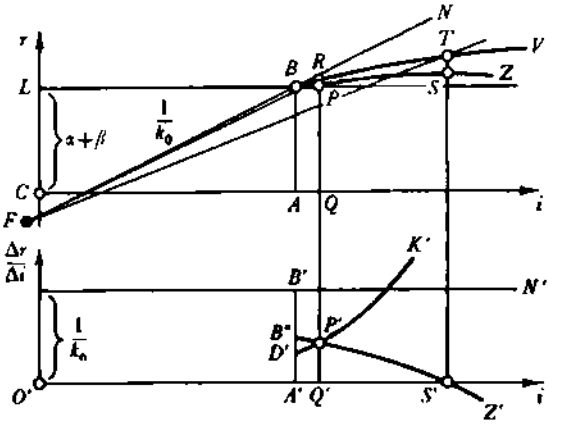

ينبغي ملاحظة ان المنحنى BZ يبلغ اقصاه عند النقطة S ويهبط فيما بعد . اما الزيادة النسبية «الاضافية» في الاستهلاك خلال فترة «التجديد» ، فتبلغ بناء على القاعدة (23') :

$$(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0} = (1+p)\left[1-\frac{(r_0+a-u)(k-k_0)}{1-i_0}\right]$$

والآن ، اذا كان k مرتفعا ارتفاعا كافيا ، فان العامل الثاني على الجانب الايمن من المعادلة قد يقترب من الصفر . وهذا يعني انه بالنسبة لـ k كبير الى درجة كافية ، لا بد لـ c من ان يكون سالبا ، اي ان المنحنى BZ يقطع الاحداثي i وبالتالي يبلغ اقصاه عند نقطة S . وواضح انه ليس من حالة تتجاوز فيها نسبة راس المال ـ الانتاج المستوى المقابل للنقطة S .

وعلى القسم الاسفل من الشكل (15) ، نرسم المنحنى $B''Z'$ ممثلا لـ $\Delta c/\Delta i$ المنحنى BZ ، اي انحدار مماسه لـ i معين . ان المنحنى $B''Z'$ سيكون الى الاسفل من الخط الافقي $B'N'$ ، حيث ان الانحدارات لجميع المماسات للمنحنى BZ هي اقل من انحدار الخط المستقيم BN . (ان انحدار مماس على اي نقطة من المنحنى BV لا بد ان تكون اقل من $1/k$ على الدوام اي من انحدار $1/k_0$ ؛ وانحدار مماس المنحنى BZ وهو بدوره اصغر من المماس المنحنى BV المقابل لـ i نفسه) . واضح ان المنحنى $B''Z'$ يقطع الاحداثي i في نقطة S' المقابلة للنقطة S .

ثم نرسم «منحنى القرار» $D'K'$ الذي ـ بناء على ما جاء في الفصل السابق ـ هو نفس المنحنى المستخدم في حالة احتياطي العمل غير المحدود . وتبين نقطة تقاطع المنحنيين في P' معدل التراكم المنتج في بداية فترة «التجديد» وأسقاط هذه النقطة على المنحنى BV انما يولد معدل النمو $r = OR$ في بداية هذه الفترة ؛ واسقاطها على المنحنى BZ ، يولد متوسط معدل الاستهلاك c . واخيرا ، يولد انحدار الخط المستقيم الموصل بين النقطة R على المنحنى BV والنقطة F نسبة راس المال ـ الانتاج الواجبة الاتباع .

ان معدل التراكم المنتج ومعدل نمو الاستهلاك هما اقل بكثير من حالة احتياطي العمل الكبير . وفي الحقيقة ، يتحدد ، في الحالة المتأخرة ، معدل التراكم المنتج بنقطة تقاطع «منحنى القرار» والخط الافقي $B'N'$ ، ويتحدد معدل نمو الاستهلاك ـ على افتراض العودة بعد فترة طويلة الى معدل النمو الابتدائي ـ باسقاط هذه النقطة على الخط المستقيم BN .

٤ ـ حالة «تجديد» العدة لتخفيض كثافة راس المال

اذا صرفنا النظر عن مسألة مستوى الاستهلاك **خلال** فترة «التجديد» ، فالحل الامثل انما هو الحالة المقابلة للحد الاقصى S من المنحنى BZ اي نسبة راس المال ـ الانتاج المقابلة الخط المستقيم FT . لانه على هذا الطريق نتوصل الى متوسط معدل نمو الاستهلاك الاقصى الممكن خلال n من السنوات ؛ وهذا هو ما يعادل بلوغ مستوى الاستهلاك الاعلى الممكن التحقيق مع بقاء عرض العمل ومعدل النمو $\alpha+\beta$ القائمين عند نهاية فترة «التجديد» على حالهما . ركز العديد من المؤلفين ، ولاسيما في الغرب ، اهتمامهم على هذا الحل حتى انهم لقبوه بـ «القاعدة الذهبية» (Golden Rule) . ولكن ، يترتب على حجتنا ان هذا الحل

انما هو حل نظري صرف في طابعه لان مفتاح مسألة استطاعة كثافة راس المال انما هو مستوى المعيشة **في مجرى** «التجديد» . اذ ان «منحنى القرار» الصاعد الذي يأخذ هذا العامل بنظر الاعتبار ، انما يقود ؛ كما رأينا من قبل ، الى تبني كثافة راسمال ادنى بكثير ومتوسط معدل نمو ادنى للاستهلاك اثناء فترة «التجديد» .

وقد تكون الحال ، نظريا على الاقل ، انه في المركز الابتدائي انما تقابل كثافة راس المال الطاقة الانتاجية الكلية نقطة على المنحنى BZ الواقع الى اليمين من S ؛ وعليه ، يكون المنحنى BZ منحدرا الى الاسفل . وحينئذ يكون $B''Z'$ في القسم الاسفل من الرسم البياني دافعا الى الاسفل من الاحداثي الافقي . وواضح انه لا يمكن ان يقطع منحنى القرار الى اليمين من المركز الابتدائي . وهذا هو ما يقابل حالة عدم تحقق المعيار المبحوث في اعلاه (القسم ١ من هذا الفصل) .

$$(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0} > 1 \qquad (25)$$

وفي هذه الحالة ، فمن المحقق ان تكون المزية لـ «تجديد» العدة الكلية (Aggregate Equipment) **لتخفيض** كثافة راسمالها ؛ مما يجعل الاستهلاك ينمو بمعدل اعلى من r_0 في الامدين القصير والطويل (٥) .

٥ ــ التشابه بين حالة تعجيل النمو على حساب احتياطي العمل وحالة تعجيل النمو من خلال «تجديد العدة»

والآن ، كما في الفصل العشرين القسم ٣ : سنناقش مسألة التحقيق التدريجي لزيادة معدل التراكم المنتج المطلوب في بداية فترة «التجديد» . وقد نسجل ثانية أن هذا هو ما يمكن تحقيقه خلال فترة الانتقال τ بواسطة استعمال «الغنم» (Gain) الناجم عن الزيادة الطبيعية في انتاجية العمل الناتجة عن التقدم التقني (ورمزنا الى معدل النمو هذا بـ α) للتراكم حصرا . وهذا الفرض هو نفسه الذي افترضناه حينما ناقشنا مسألة تعجيل النمو عن طريق استيعاب احتياطي العمل (٦) .

---

٥ ــ قارن بالبولونية (التباطؤ المؤقت للنمو ودينامية الاستهلاك في الاقتصاد الاشتراكي) لـ كازيميرس لاسكي (Kazimierz Laski) في (Economista, no. 4, 1964) .

٦ ــ ولكن ينبغي ملاحظة انه كان يعني هناك تثبيت الاجور الحقيقية في فترة الانتقال ، بحيث ان الاستهلاك نما على وتيرة الاستخدام في هذه الفترة ، وهنا يختلف الوضع بعض الشيء . اذ يقوم تعجيل النمو على زيادة تدريجية في كثافة راس المال للاستثمار وبالتالي لانتاجية العمل في المنشأة الجديدة . وبما ان الزيادة الطبيعية في انتاجية العمل بمعدل α يتم استيعابها بالتراكم المتح فقط ، فان الزيادة الاضافية في الانتاجية انما تؤول الى زيادة الاستهلاك والتراكم بنفس السمه . وبالنتيجة ، فلا بقى الاجور الحقيقية مستقرة في خلال فترة الانتقال ، بل تتزايد على وتيرة الارتفاع الاضافي في الانتاجية . وهذا الارتفاع في الاجور الحقيقية هو عينه ما يقابل للارتفاع في الاستهلاك اثناء فترة الانتقال ، الذي ينشأ عن سحب الزيادة في الاستخدام في حالة السحب عن احتياطي العمل .

كما في الحالة المتأخرة τ واضح ان فترة الانتقال ستكون أقصر ، كلما كان معدل النمو الطبيعي لانتاجية العمل α الناجم عن التقدم التقني اعلى .

٦ ــ هل من الممكن تفادي تباطؤ نمو الدخل القومي في فترة «التجديد» والمحافظة على المعدل الذي بلغه في نهاية فترة الانتقال ؟

يتعين مما تقدم ان معدل نمو الدخل القومي ، اثناء فترة الانتقال ، يزداد ، ثم ينخفض ثانية عبر n من سنوات «التجديد» ، وفي نهاية هذه الفترة يعود معدل النمو ليتقهقر الى مستواه الابتدائي . وخلال فترة الانتقال τ ، تزداد الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ــ اي ان هذا التراكم ، ولاسيما لراس المال الثابت ، يرتفع بسرعة اعلى من الدخل القومي . وفي فترة «التجديد» تنعكس العملية ؛ حيث تهبط الحصة النسبية في الدخل القومي (وان ليس الى مستواها الابتدائي) ، بحيث يزداد التراكم المنتج على نحو أقل سرعة من الدخل القومي .

ويثور السؤال عما اذا كان من الممكن ام لا تجنب تباطؤ نمو الدخل القومي في فترة «التجديد» والمحافظة على المعدل المتحقق في نهاية فترة الانتقال . واضح ان هذا هو في عداد المستحيل ، ما استمرت نسبة راس المال ــ الانتاج ، بعد رفعها من k_0 الى k في فترة الانتقال ، على مستواها بعدئذ ، كما افترضنا في حجتنا حتى الان . لانه يتعين من مناقشتنا السابقة ان ارتفاع نسبة راس المال ــ الانتاج الى المستوى الاعلى هو الذي يقود الى تعجيل النمو ، ولكن **الحفاظ** على هذه النسبة عند **مستوى ثابت** بعدئذ انما يأتي مصحوبا بتقهقر معدل النمو الى مستواه الابتدائي .

ومن هذا بدوره ، يمكن التوصل الى انه من الممكن المحافظة على معدل نمو الدخل القومي بالمستوى المتحقق في فترة الانتقال اذا ما ازدادت نسبة راس المال ــ الانتاج زيادة مطردة ؛ ويمكن لميل معدل النمو نحو الهبوط ان يبطل مفعوله التأثير للزيادة الكافية في نسبة راس المال ــ الانتاج على انتاجية العمل . واضح ان الحفاظ على معدل ثابت لنمو الدخل القومي ، انما يقوم على ارتفاع نسبة راس المال ــ الانتاج ارتفاعا مطردا ، مما يستدعي ارتفاعا مطردا في معدل التراكم المنتج ايضا .

على الرغم من انه من الممكن بهذه الطريقة الحفاظ على معدل النمو عند مستوى ثابت ، لا يترتب على ذلك ان مثل هذه السياسة ملائمة على الدوام . فمن الواضح انه من غير المعقول الاستمرار على مثل هذه السياسة **الى ما لا نهاية** **(ad infinitum)** . حقا ، ستؤول الزيادة المطردة في معدل نمو التراكم المنتج الى خفض الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي الى الصفر آخر الامر ، وهو بالطبع سيكون من قبيل الحماقة . وقبل ذلك بكثير يأخذ مجموع الاستهلاك بالهبوط ، وكذلك معدل الاستهلاك الفردي قبل ذلك بأكثر . وهكذا

يبدو واضحا ان سياسة الحفاظ على معدل النمو عند مستوى أعلى من $r_0 = \alpha + \beta$ انما هي مفهومة لفترة محدودة فقط . لا بد ان يصبح من الضروري ، ان عاجلا او آجلا ، ان نضع نهاية لارتفاع نسبة راس المال ـ الانتاج ، التي ستقود الى تباطؤ في نمو الدخل القومي ، حتى تبلغ المستوى r_0 الذي يحدده النمو الطبيعي لانتاجية العمل (الناتج عن التقدم التقني) والزيادة الطبيعية في القوة العاملة .

ولكن اذا كان لا بد من العودة الى معدل النمو $\alpha+\beta$ ، عاجلا او آجلا ، فلا ينبغي الاستمرار في العملية بعد نقطة كثافة راس المال المثلى المقابلة لـ «القاعدة الذهبية» . وفوق ذلك ، فمن الممكن ، بل حتى من المحتمل ، ان يتخذ قرار أبكر لتثبيت كثافة راس المال لتحقيق الزيادة في الاستهلاك بصورة اسرع (قارن القسم ٤ من هذا الفصل) .

٧ ـ تعجيل نمو الدخل القومي برفع نسبة راس المال ـ الانتاج في ظل التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال»

كنا نعالج ، حتى الان ، مسألة تعجيل نمو الدخل القومي برفع نسبة راس المال ـ الانتاج على افتراض التقدم التقني المحايد . والآن سندرس المسألة نفسها في حالة التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال» .

في هذه الحالة ، بتكييف الطاقة الانتاجية الكلية لكثافة راس المال الاعلى ، لا نرفع متوسط انتاجية العمل فحسب ، بل معدل زيادتها ايضا . لانه بعد اكمال «تجديد» عدة راس المال الكلية لا يتحقق مستوى اعلى لمتوسط انتاجية العمل فقط (كما في الحالة المبحوثة في الحالة) ، بل يتحقق ايضا معدل مستقبلي لزيادة الانتاجية زيادة اعلى من المركز الابتدائي ـ اي اعلى من α . وتحدث ايضا تغيرات تميل نحو هذه الجهة في خلال مجرى «التجديد» ، بسبب من الزيادة الاسرع في الانتاجية للمنشأة الجديدة . ويكون تأثير ذلك اكبر ، كلما كانت عملية «التجديد» متقدمة اكثر . كما يكون تأثير هذا العامل ، في بداية فترة «التجديد» مهملا . وحقيقة ان انتاجية العمل في المنشأة الداخلة الى حيز العمل في السنة الاولى تتجاوز ما كان في السنة السابقة بـ α' (قل ٥ بالمئة) ، لا بـ α (قل ٤ بالمئة) انما تؤثر تأثيرا طفيفا فقط على نمو انتاجية العمل في الاقتصاد ككل ؛ وما هو اهم بكثير كميا حقيقة ان **مستوى** الانتاجية في المنشأة الجديدة يزداد بنسبة $1+\beta$ بعد ابتداء «التجديد» . ولكن في نهاية فترة «التجديد» يصبح معدل الزيادة **لمتوسط** الانتاجية α' لا α . والاهمية الصاعدة **لمعدل الزيادة** الاعلى في انتاجية العمل في المنشأة الجديدة انما يحيده الى حد ما ميل النمو الناجم عن زيادة **مستوى** الانتاجية في هذه المنشأة نحو الهبوط عبر مجرى فترة «التجديد» (كما هو موصوف في تحليلنا لحالة التقدم التقني المحايد) . وعليه ، فلا يهبط معدل الزيادة في متوسط الانتاجية الى المستوى الابتدائي ، بل الى مستوى α' الذي هو

اعلى من α .

الشكل (16)

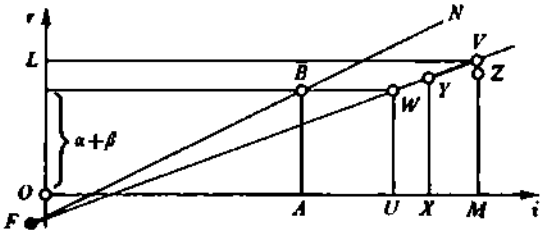

ويهبط معدل نمو الدخل القومي المقابل من المستوى r الى المستوى $r_0+\alpha'-\alpha$ الذي هو اعلى من المعدل الابتدائي r_0 . ويتم تمثيل هذا الوضع في الشكل (16) وهو مماثل للشكل (14) . في الحالة الحاضرة . تتحرك النقطة التي تصور معدل التراكم المنتج ومعدل نمو الدخل القومي من V الى Y لا الى W (كما فعلت في حالة التقدم التقني المحايد) خلال فترة «التجديد» . ولكن النقطة W ما تزال تحتفظ ببعض الاهمية ، كما سنرى لاحقا .

فما هي المزايا على شاكلة نمو اسرع طويل الامد في الاستهلاك التي يمكن تحقيقها في هذه الحالة على حساب رفع معدل التراكم المنتج في بداية فترة «التجديد» من i_0 الى i (اي بزيادة i من OA الى OM) ؟

في حالة التقدم التقني المحايد ، كنا قد عرفنا هذه المزية على انها الزيادة في متوسط معدل الاستهلاك عبر فترة «التجديد» . وهناك بينا الشبه بين تحقيق النمو الاضافي في الاستهلاك عبر فترة «التجديد» على هذا النحو . وبين رفع معدل نمو الدخل القومي من r_0 الى c بوضع معدل التراكم المنتج بـ $i-i_0$ في حالة احتياطي العمل غير المحدود (على افتراض ان معدل النمو يتقهقر الى r_0 خلال n من السنوات) ؛ وعلى هذا الاساس طبقنا «منحنى القرار» نفسه على مسألة اصطفاء كثافة راس المال كما في احتياطي العمل غير المحدود . ونود ان نواصل السير على غرار ذلك في الحالة الحاضرة للتقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال»، ولكن يظهر التعقيد التالي :

لا يتقهقر معدل النمو الى المستوى الابتدائي $r_0=\alpha+\beta$ بعد فترة «التجديد» ، بل يرقى الى مستوى اعلى $\alpha'+\beta=r_0+\alpha'-\alpha$. وبالنتيجة ، فان الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ، OX ، هي اعظم من المستوى

OU المقابل لـ r_0 ؛ وهكذا تنخفض الحصة النسبية للاستهلاك بالمقابل . وعليه، لكي نقوى على تطبيق حجتنا السابقة علينا ان نجعل الحالة المبحوثة حاليا قابلة للمقارنة مع حالة «التجديد» تحت شروط التقدم التقني المحايد . ولهذا الغرض لنفترض انه ، بعد فترة «التجديد» ينخفض معدل الزيادة في القوة العاملة الى المستوى

$$\beta' = \beta + \alpha - \alpha'$$

بواسطة تخفيض مطرد في ساعات العمل . حينئذ

$$\beta' + \alpha' = \beta + \alpha = r_0$$

واضح ان هذه الحالة هي ليست معادلة تماما الى العودة الى المعدل r_0 في حالة التقدم التقني المحايد بسبب من مزية التخفيض التدريجي في ساعات العمل بعد نهاية فترة «التجديد» ؛ ولكن بالنظر لبعد حين تحقق هذه المزية ، فالفرق ليس كبير الاهمية . حينئذ ، سيهبط معدل التراكم المنتج الى المستوى OU المقابل لـ r_0 ؛ وسترتفع الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي بنفس المقدار . والآن ليس من صعوبة في اتباع خطنا السابق في الادلاء بالحجة ــ اي يمكن ان نربط معدل نمو الاستهلاك c بمعدل التراكم المنتج في بداية فترة «التجديد» ونطبق «منحنى القرار» نفسه كما في حالة احتياطي العمل غير المحدود .

لنرمز الى متوسط معدل نمو الدخل القومي عبر فترة «التجديد» بـ r_{av} ، كما فعلنا من قبل . ومعدل الزيادة في الاستهلاك (بالمعنى المبحوث توا) انما سيكون

$$c = (1 + r_{av}) \sqrt[n]{\left(\frac{1 - i_n}{1 - i_0}\right)} - 1$$

حيث يكون i_n هو معدل التراكم الذي يحصل اذا عاد معدل النمو الى المستوى r_0 (وبكلمة اخرى هو إحداثي النقطة W) ولكن ، اليست هذه بالضبط هي نفس النتيجة كما في حالة التقدم التقني المحايد ؟ والجواب هنا انما هو بالنفي القاطع؛ لان معدل زيادة الانتاجية في المنشأة الجديدة ، α' ، وهي اعلى من α ، انما تحدث اثرها في خلال فترة «التجديد» وهكذا تحيد الى حد ما ميل معدل نمو الدخل القومي نحو الهبوط . وبالتبعية ، فان r_{av} هو اكبر مما هو عليه في حالة التقدم التقني المحايد ، حين كان مساويا لـ

$$r_{av} = (1 + r_0) \sqrt[n]{(1 + p)} - 1$$

وبالنتيجة ، فان متوسط معدل نمو الاستهلاك هو اكبر ايضا . (وواضح ان الفرق سيكون اشد بروزا ، كلما كان الفرق $\alpha' - \alpha$ اكبر) . ويتم تمثيل متوسط معدل نمو الاستهلاك في الرسم (الشكل 16) بالنقطة Z ، حيث يكون إحداثيها الافقي i وعامودها c .

والآن ، يمكن نرسم رسما بيانيا مشابها للشكل (15) . اذ نرسم ثانية

المنحنى BV لمعدل النمو r في بداية فترة «التجديد» ، وهذا المنحنى هو المحل الهندسي (Locus) للنقطة V في الشكل (16) . والمنحنى BY الذي يمثل معدل النمو عند نهاية الفترة (اي $r_0+\alpha'-\alpha$) هو المحل الهندسي للنقطة Y . والمنحنى المتأخر منحدر الى الاعلى حيث انه ، بناء على تعريفنا للتقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال» ، تكون الزيادة في الانتاجية α' اكبر ، كلما كانت نسبة راس المال ـ الانتاج k اعلى . واخيرا ، فان المنحنى BZ يمثل متوسط معدل نمو الاستهلاك c (على افتراض ان المعدل الجاري للنمو $r_0+\alpha'-\alpha$ سينخفض الى r_0 ، بعد نهاية فترة «التجديد») . وهذا المنحنى هو المحل الهندسي للنقطة Z ، وهو ، كما يتعين من حجتنا ، واقع فوق المنحنى BZ من الشكل (15) المقابل الى حالة التقدم التقني المحايد . ولهذا السبب بالذات ، فان معدل التراكم المنتج i ، الذي تحدده في الشكل (17) نقطة تقاطع P'' «منحنى القرار» ومنحنى $\Delta c/\Delta i$ ، هو اعلى مما كان عليه في حالة التقدم التقني المحايد ، وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط معدل نمو الاستهلاك c .

الشكل (17)

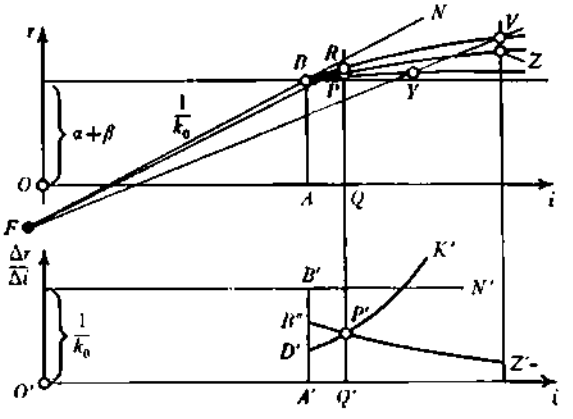

وواضح ان نسبة راس المال ـ الانتاج k (وهي مقلوب انحدار الخط المستقيم FR) انما هي ايضا اكبر مما كانت عليه في تلك الحالة . وهذا يعني انه في حالتنا الحاضرة سيتم اختيار نسبة اعلى لراس المال ـ الانتاج، لاننا سنحصل على زيادة اكبر في الاستهلاك ، ما بقيت الامور الاخرى على حالها . وهذا هو الموقع:

لاننا نعالج هنا حالة التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال» (٧) .

٧ ـ من المستحيل في حالة التقدم التقني «المشجع لكثافة راس المال» ان نبين ، كما فـــي القسم ٦ ، ان المنحنى لمتوسط معدل نمو الاستهلاك BZ ذروة ، لان هذا المعدل يميل الى الزيادة على امتداد من α الذي هو بدوره دالة متزايدة من كثافة راس المال (انظر الصفحة السابقة) . وهكذا فلا تطهر مسألة «القاعدة الذهبية» في هذه الحالة .

الفصل الخامس والعشرون

زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط الاستخدام التام بتقليص عمر العدة

١ ـ تعجيل معدل النمو بزيادة متوسط انتاجية العمل بتقليص عمر العدة

والآن سندرس مسألة تعجيل نمو الدخل القومي بزيادة معدل انتاجية العمل من خلال تقليص عمر العدة من n الى n' من السنوات . فكنتيجة لعمر العدة الاقصر ، يرتفع معدل الانتاجية الى مستوى اعلى لان رأس المال الثابت الكلي يصبح ، على المتوسط ، «اصغر» وهكذا تكون تقنيات الانتاج اكثر حداثة . وتتحقق عملية «استحداث» خزين رأس المال بتشديد إبطال الطاقة الانتاجية القائمة بنسبة a/a_0 حيث a_0 هو معلم الاندثار المقابل لعمر n من السنوات ومعدل نمو ثابت r_0 بينما a هو المعلم المقابل لنفس معدل النمو ولعمر n' من السنوات (انظر الفصل الثالث والعشرون ، القسم ٥) . وخلال فترة «الاستحداث» التي تستغرق n' من السنوات ، توجد زيادة اضافية في انتاجية العمل بنسبة $1+p$. ان الزيادة في معدل نمو الدخل القومي ، $r-r_0$ ، المساوية للزيادة في معدل نمو الانتاجية المتوسطة ، كما هي حالة التقدم التقني المحايد ، هي على اعلاها في بداية فترة «الاستحداث» ، وتهبط تدريجيا في خلال العملية ، لان مفعول الإبطال

الاضافي ينطبق على المنشأة المتقادمة اقل فاقل . واخيرا ، يبلغ $r-r_0$ الصفر ، حينما تكون عملية «الاستحداث» كاملة [1] . الا ان معدل التراكم المنتج i_n هو اعلى مما هو عليه في المركز الابتدائي ـ اي من i_0 ـ لان عمر راس المال الثابت المقلص يتضمن استثمارا اعلى .

ان الشرط المسبق الضروري لصيرورة هذه العملية جديرة بالتنفيذ هو ثانية :

$$(1+p)\frac{1-i_{n'}}{1-i_0} > 1 \qquad (26)$$

الذي يعني انها تتمخض عن زيادة اضافية في الاستهلاك . والفرق بين الحالة الحاضرة وحالة «تجديد» خزين راس المال مع التقدم التقني المحايد هو ان معدل التراكم المنتج يرتفع من i_0 الى $i_{n'}$ ، ليس بسبب من تزايد نسبة راس المال ـ الانتاج k ، بل كنتيجة لارتفاع معلم الاندثار a الذي يمثل معدل انكماش الدخل القومي الناشيء عن إبطال المنشأة القديمة . ويمكن اعادة كتابة المتباينة المعطاة في اعلاه بالشكل

$$(1+p)\left(1-\frac{i_{n'}-i_0}{1-i_0}\right) > 1$$

وقد نحدد $i_{n'}-i_0$ من معادلاتنا لـ r_0 في بداية فترة «الاستحداث» وفي نهايتها

$$r_0 = \frac{1}{k} i_0 - \frac{m}{k}(a_0 - u)$$

$$r_0 = \frac{1}{k} i_{n'} - \frac{m}{k}(a - u)$$

ومن هذا نشتق

$$i_{n'} - i_0 = m(a - a_0)$$

وهكذا فان شرطنا المسبق لصيرورة «استحداث» راس المال الثابت الكلي جديرا بالتنفيذ يمكن كتابته بالشكل

$$(1+p)\left(1-\frac{m(a-a_0)}{1-i_0}\right) > 1 \qquad (27)$$

ويمكن تمثيل عملية «الاستحداث» بالرسم البياني على غرار الشكل (14) . اذ يزداد معلم الاندثار من a_0 الى a (الذي ينعكس في خط مستقيم مواز متحول الى الاسفل هو CN) [2] . وفي بداية فترة «الاستحداث» ، نحصل على معدل اعلى لنمو الدخل القومي r مع تزايد كبير في معدل التراكم المنتج i (انظر

---

١ ـ كما هو مبين في الهامش ٣ ص ٣٢٤ ، حيثئذ يتزن النظام على النحو الموحد بمعدل r_0 .

٢ ـ يصدق هذا بالدقة على بداية فترة «الاستحداث» ونهايتها (قارن الهامش ٢ ص ٣٢٩) .

الشكل 18) . وخلال فترة «الاستحداث» ، تتحرك النقطة الممثلة لمعدل التراكم ومعدل نمو الدخل القومي تدريجيا من V الى W (٣) . وبالنتيجة ، يعاد معدل النمو الى مستواه الابتدائي r_0 ، بمعدل اعلى للتراكم المنتج . ويبين الرسم

الشكل (18)

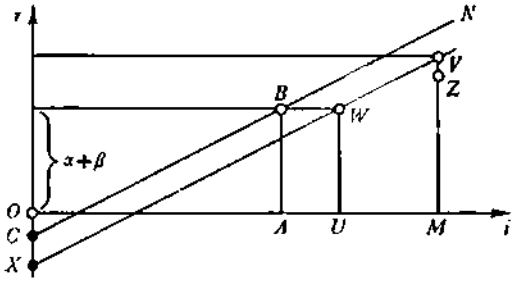

ايضاالنقطة Z ، حيث إحداثيها c ، وهو متوسط معدل نمو الاستهلاك ، انما يتحدد وفق القاعدة

$$(1+r_0)\sqrt[n']{\left((1+\beta)\frac{1-i_{n'}}{1-i_0}\right)}-1$$

---

٣ ـ ينبغي ملاحظة ان تمثيل عملية «الاستحداث» في الشكل (18) هو ليس دقيقا تماما . اذ ان النقطة X هي ليست في الحقيقة غير ثابتة كليا طوال هذه العملية . حقا ، ان الطاقات الانتاجية P_2, P_3, etc القائمة في المركز الابتدائي (قارن الهامش (٢) ص ٢٢٤) انما تشكل متوالية هندسية حاصل قسمتها (quotient)

$$(1+r_0)/(1+u)$$

والشيء نفسه يصدق على الطاقات المبطلة ، اي من

$$\frac{a}{a_0}P_2, \quad \frac{a}{a_0}P_3, \quad \ldots$$

وخسائر الانتاج الفعلية المقابلة انما ستشكل ايضا متوالية هندسية ولكن حاصل قسمتها سيكون

$$\frac{1+r_0}{1+u}\cdot(1+u) = 1+r_0$$

بسبب من سريان العامل u . ولكن في مجرى عملية «الاستحداث» يكون معدل نمو الدخل القومي اعلى من r_0 . وبالنتيجة ، فان X تتحرك الى الاعلى ويتحول الخط المستقيم XV الى الاعلى ايضا دون ان يغير انحداره . وفي نهاية فترة «الاستحداث» تأتي عودة الى المركز XV المبين في الشكل (18)

بينما يمثل إحداثيها الافقي معدل التراكم المنتج في بداية فترة «الاستحداث» (انظر الشكل 18) .

وينبغي ان نتذكر ان لكل معلم اندثار مختلف a ما يقابله ليس من β و i_0 ، مختلفين فحسب ، بل من فترات «استحداث» n' مختلفة ايضا .

الشكل (19)

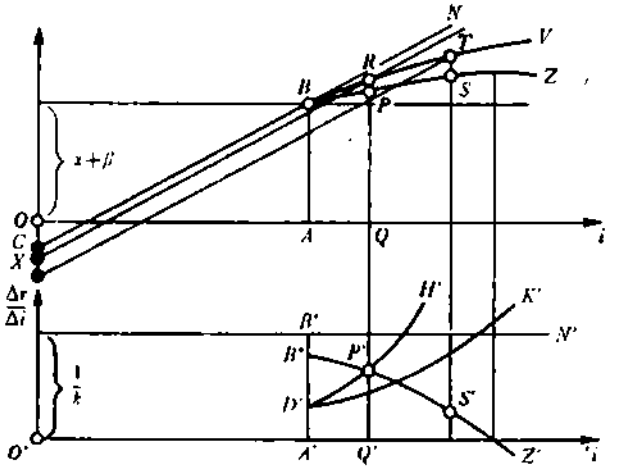

٢ ـ التشابه بين الرسم البياني في الشكل (15) والشكل (19)

يمكن ان نرسم رسما مشابها للشكل (15) الذي يبين اصطفاء نسبة راس المال ـ الانتاج في حالة التقدم التقني المحايد . نرسم في القسم الاعلى من الرسم البياني (الشكل 19) منحنيات معدل نمو الدخل القومي في بداية فترة «الاستحداث» r ومتوسط معدل نمو الاستهلاك c . وبما ان هذا المتوسط محسوب لفترات مختلفة n' حيث n' تكون اقصر ، كلما كانت a اعلى ، علينا ان نعدل «منحنى القرار» كما فعلنا في حالة احتياطي العمل المحدود . لانه كلما تحركنا الى اليمين اكثر ، اصبحت اقصر الفترة التي ينمو خلالها الاستهلاك بمعدل متوسط هو c ، وعليه فلا بد لهذا المعدل من ان يكون محل تقدير اقل (انظر الفصل الحادي والعشرين ، القسم ١٢ . وبناء على ذلك ، يحل محل «منحنى القرار» $D'K'$ «منحنى قرار» آخر هو $D'H'$. ويتحدد نقطه تقاطع المنحنيين $D'H'$ و $B''Z'$ i و c و r للمرة الثانية . ويرسم موار للخط GN مار بالنقطة R ، نحصل

على الزيادة في معلم الاندثار $a-a_0$ المساوي للمسافة CX مقسوما على m/k .

٣ ـ كثافة راس المال المثلى

بناء على القاعدة (27)ر ، فالزيادة الاضافية في الاستهلاك من المركز الابتدائي الى نهاية فترة «الاستحداث» ، انما تساوي

$$(1+p)\frac{1-i_{n'}}{1-i_0} = (1+p)\left[1-\frac{m(a-a_0)}{1-i_0}\right]$$

واضح ان لهذا التعبير ـ وهو في حالة التقليص العقلاني لعمر العدة يكون اكبر من واحد ـ حدا اعلى من n' معين . حقا ، اذا كان عمر العدة n' المقصود قصيرا جدا من قبل ، بحيث ان متوسط الانتاجية للاقتصاد قريبة جدا مما هي في المنشأة الجديدة ، فان التقليص النسبي اللاحق الكبير في n' يرفع p رفعا ثانويا على الرغم من ان معامل الاندثار a يزداد قليلا جدا بينما يهبط العامل الثاني هبوطا كبيرا .

وهكذا ينشأ هنا وضع مشابه لحالة «التجديد» في ظل التقدم التقني المحايد المبحوث في اعلاه حينما تبلغ الزيادة في الاستهلاك حدا اقصى لكثافة راسمال معينه بناء على التعبير .

$$(1+p)\frac{1-i_n}{1-i_0} = (1+p)\left[1-\frac{(r_0+a-u)(k-k_0)}{1-i_0}\right] \qquad (23')$$

ولكن بالمفارقة مع تلك الحالة ، لا تقابل الزيادة القصوى «لمرة واحدة» في الاستهلاك القابلة للتحقيق في الحالة الحاضرة من «استحداث» راس المال الثابت النقطة العليا على المنحنى BZ . ويتزايد متوسط معدل نمو الاستهلاك خلال فترة «الاستحداث» المعطاة بـ BZ نحو الحد الاقصى كلما هبط n' لسببين : (١) الزيادة في التعبير

$$(1+p)\left[1-\frac{m(a-a_0)}{1-i_0}\right]$$

و(٢) تقليص طول فترة «الاستحداث» المساوية لـ n' . وبالنتيجة ، سيتم بلوغ النقطة العليا على المنحنى BZ عند نقطة «استحداث» اشد كثافة ـ اي عند a اعلى ـ مما يقابل الزيادة المطلقة القصوى في الاستهلاك ؛ وهذا يعني ان المستوى الاعلى للاستهلاك القابل للتحقيق بعد فترة من «الاستحداث» انما يقابل النقطة S الواقعة الى يسار ذروة (Peak) المنحنى BZ (انظر الشكل 19) .

ولكن ـ كما في حالة «تجديد» راس المال الثابت مع التقدم التقني المحايد ـ فان درجة «استحداث» عدة راس المال الكلية التي تختارها الحكومة بناء الشكل (19) ستكون اقل من تلك الدرجة التي تؤمن مستوى الاستهلاك الاقصى بعد عملية «الاستحداث» اوواضح ان هذا سيكون حتى اكثر مما هي عليه الحال فيما يخص

درجة «الاستحداث» التي تفضي الى متوسط معدل نمو الدخل القومي الاعلى خلال فترة «الاستحداث» .

٤ ـ الجمع بين عمليتي «التجديد» و «الاستحداث»

بحثنا في أعلاه عملية «التجديد» لتحقيق كثافة راسمال اعلى للطاقة الانتاجية الكلية لعمر معين للعدة ، وعملية «الاستحداث» لراس المال الثابت لكثافة راسمال معينة . يقوم الاسلوب الأعم لتعجيل نمو الدخل القومي على الجمع بين هاتين العمليتين . ويتكون مثل هذا «التحويل» (Transformation) لراس المال الثابت من الرفع المتزامن لكثافة راس المال من m_0 الى m ؛ ولمعلم الاندثار من a_0 (المقابل لعمر العدة n ، الى a (المقابل لعمر العدة n') . وبما ان هذا البحث يعالج مجرد العناصر الاساسية والبسيطة نسبيا لنظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي . فسنقصر انفسنا هنا على مسألة كثافة راس المال المثلى (على افتراض التقدم التقني المحايد) وعمر العدة من دون حساب «للتضحيات» في الاستهلاك في مجرى عملية «التحويل» . هذا هو تعميم المسائل المبحوثة في اعلاه ، مسألة كثافة راس المال المثلى للعدة من عمر معين ، والعكس بالعكس (الفصل الرابع والعشرون، القسم ٤ . والقسم السابق من هذا الفصل) .

وفي المركز الابتدائي لدينا

$$r_0 = \alpha + \beta = \frac{i_0}{k_0} - \frac{m_0}{k_0}(a_0 - u) \tag{28}$$

لنرمز الى معدل التراكم المنتج في المركز الامثل بـ i' والزيادة المتناسبة معه في متوسط انتاجية العمل الناتجة عن رفع كثافة راس المال وخفض عمر العدة بـ $1+\beta$. وبناء على القسم ١ من الفصل الرابع والعشرين والقسم ١ من هذا الفصل ستكون الزيادة الاضافية المتناسبة معه في الاستهلاك بعد فترة «التحويل»

$$(1+\beta)\frac{1-i'}{1-i_0} = (1+\beta)\left(1 - \frac{i'-i}{1-i_0}\right)$$

(على افتراض التقدم التقني المحايد) نحصل على

$$r_0 = \alpha + \beta = \frac{i'}{k} - \frac{m}{k}(a - u) \tag{29}$$

حيث $k - k_0 = m - m_0 > 0$ كنتيجة لرفع نسبة راس المال ـ الانتاج، و $a - a_0 > 0$ كنتيجة لخفض عمر العدة . ومن المعادلتين (28) و (29) نحصل على

$$(k - k_0) r_0 = i' - i_0 - (ma - m_0 a_0) + (m - m_0) u$$

وعند اخذ $k - k_0 = m - m_0$ بالحسبان

$$i' - i_0 = (m - m_0)(r_0 - u) + (ma - m_0 a) + (m_0 a - m_0 a_0)$$
$$= (m - m_0)(r_0 - u + a) + m_0(a - a_0)$$

اذن ، تكون الزيادة الاضافية المتناسبة معه في الاستهلاك

$$(1+\beta)\left[1-\frac{(m-m_0)(r_0-u+a)+m_0(a-a_0)}{1-i_0}\right]$$

والآن ، كلما كان $m-m_0$ و $a-a_0$ اعلى ، كان $1+\beta$ اكبر ، ولكن العامل الثاني أصغر . والنقطة التي عندها يبلغ حاصل الضرب اقصاه ــ ويتعين من الحجة الواردة في القسم ٤ من الفصل الرابع والعشرين والقسم ٣ من هذا الفصل وجود حالة مجمّعة من m و a التي عندها يحدث هذا ــ انما هي الحل الامثل بالنسبة لكثافة رأس المال وعمر العدة معا . في هذا الموقف ، حيث تتزايد قوة عاملة معينة بمعدل β ، وتتزايد الانتاجية بمعدل α كنتيجة للتقدم التقني ، سيتحقق الاستهلاك الاعلى الممكن المتزايد بمعدل $\alpha+\beta$. وعليه ، فان هذا سيعطي الاجر الحقيقي الاعلى الممكن المتزايد بمعدل α .

ولكن بلوغ هذه «الجنة» ، كما هو معني في بحث m لا مثل لـ n معين والعكس بالعكس ، قد يبرهن على انه باهظ الكلفة من زاوية الاستهلاك في الامد القصير ، في اثناء «تحويل» رأس المال الثابت .

وللقيام بعرضٍ كامل لمسائل «تجديد» و«استحداث» رأس المال الثابت ، ينبغي ان نتذكر صعوبات التجارة الخارجية وضرورة تكريسها (Superimposing) على هذه العمليات . ومن الطبيعي ان تؤول هذه الصعوبات الى تقييد ميل الحكومة نحو التعجيل في معدل نمو الدخل القومي على هذه الشاكلة ؛ ولكن ، كما ذكرنا غير مرة ، فان هذا البحث يعالج مجرد العناصر الاساسية في نظرية نمو الاقتصاد الاشتراكي ، ولن نضطلع هنا بمناقشة هذا الموضوع مناقشة مفصلة .

الفصل السادس والعشرون

مسألة اصطفاء نسبة رأس المال ـ الانتاج في ظل شروط العمل غير المحدود

١ ـ تكييف حجة دوب ـ سين لغرض هذا البحث

عالجنا في الفصلين السابقين مسألة تعجيل نمو الدخل القومي في ظل شروط الاستخدام التام . وقد بينا انه من الممكن ، لفترة «التحديد» على الاقل ، تحقيق مثل هذا التعجيل برفع نسبة رأس المال ـ الانتاج بحيث تزداد انتاجية العمل في المنشأة الجديدة . اما في حالة عرض العمل غير المحدود ، فيمكن زيادة معدل الدخل القومي من دون تغيير نسبة رأس المال ـ الانتاج بتعجيل الزيادة في الاستخدام . وقد اقمنا على هذا الفرض مناقشتنا في الفصل العشرين . ولكن استنادا الى حقيقة امكان زيادةمعدل نمو الدخل القومي بهذه الطريقة فوق مستوى $r_0 = \alpha + \beta$ (اي ذلك الذي تحدده الزيادة في الانتاجية الناجمة عن التقدم الفني والزيادة الطبيعية في القوة العاملة) ، لا يعني بالضرورة ان هذه هي الطريقة الفضلى للاختيار .

من اليسير ان نتصور هنا امكان تقليص نسبة راس المال ـ الانتاج باستغلال موارد العمل القائمة استغلالا أتم (اذا لم تستنفد هذه الامكانات من قبل) . وسندرس هذه المسألة بالتفصيل لاحقا ، ولكننا نبحث اولا في آراء دوب وسين في الموضوع . لقد جذب هذان المؤلفان النظر الى انه قد يكون من المعقول ، بناء على فروض معينة ، رفع نسبة راس المال ـ الانتاج حتى في حالة عرض العمل غير المحدود (١) . ويمكن تكييف حجتهما للنهج المستخدم في هذا الكتاب على الصورة التالية :

افترض ان الحكومة تستهدف تحقيق اسرع معدل ممكن للتنمية الاقتصادية من دون اللجوء الى تخفيض الاجور الحقيقية . وهكذا تقرر المحافظة على هذه الاجور عند مستوى ثابت ولفترة طويلة ، بينما تستخدم كل الزيادة في انتاجية العمل لرفع معدل التراكم . وقد ناقشنا من قبل (الفصل العشرين ، القسم ٥) مثل هذه الزيادة في معدل التراكم القائمة على ارتفاع انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التقني خلال «فترة الانتقال» τ . ولكن من الممكن تعزيز هذه الزيادة في حصة التراكم المنتج في الدخل القومي بواسطة «تجديد» خزين العدة لكي ترتفع كثافة راسمالها ؛ وسيؤدي هذا الى زيادة اضافية في الانتاجية خلال الفترة المعنية . وحينما يتم الحفاظ على نسبة راس المال ـ الانتاج عند مستواها الابتدائي k_0 ، ترتفع زيادة الدخل القومي نسبة الى الاستهلاك بعد n سنة بنسبة $(1+\alpha)^n$ (قارن الفصل العشرين ، القسم ٥) (٢) . واذا كررنا على هذا عملية «التجديد» التي ترفع من كثافة راس المال الى مستوى k ، فيزداد الدخل القومي نسبة الى الاستهلاك بنسبة $(1+\alpha)^n(1+\beta)$ حيث تكون β الزيادة النسبية في انتاجية المنشأة الجديدة الناجمة عن رفع نسبة راس المال ـ الانتاج من k_0 الى k (٣) . دعنا نرمز بـ i_0 الى معدل التراكم في الوضع الابتدائي ؛ وبـ π_n الى معدل التراكم في n من السنوات ، مع بقاء نسبة رأس المال ـ الانتاج دون تغيير عند مستوى k_0 ؛ وبـ π'_n الى معدل التراكم لـ n من السنوات اللاحقة ، ولكن على افتراض ان خزين العدة قد تم «تجديده» لرفع كثافة رأسماله الى k .

---

1 — M. Dobb, **An Essay on Economic Growth & Planning**, Routledge & Kagan Paul, London, 1960; A.K. Sen, **Choice of Technique**, Basil Blackwell, Oxford, 1960.

٢ ـ في الحقيقة يتزايد متوسط الانتاجية بنسبة اعلى بعض الشيء من $(1+\alpha)^n$ لان تعجيل نمو الدخل القومي يسبب بعض الهبوط في متوسط «عمر» العدة . وسنتفادى هذا التعقيد باستعمال هذه الزيادة الضئيلة في متوسط الانتاجية لرفع الاجور الحقيقية بعض الشيء .

٣ ـ قارن الهامش السابق رقم (٢) في اعلاه .

وسنحصل على

$$i_0 < \pi_n < \pi'_n$$

وستكون معدلات نمو الدخل القومي المعينة كما يلي :

$$r_0 = \frac{1}{k_0} i_0 - \frac{m_0}{k_0}(a-u)$$

$$r_n = \frac{1}{k_0} \pi_n - \frac{m_0}{k_0}(a_n-u)$$

$$r'_n = \frac{1}{k} \pi'_n - \frac{m}{k}(a'_n-u)$$

واضح ان $r_n > r_0$ ؛ ولكن لا يمكن التسليم بأن $r'_n > r_n$. وصحيح ان معدل التراكم π'_n هـــو اعلى من π_n ، ولكن من الناحية الاخرى $k > k_0$ ، مما يؤثر على معدل النمو تأثيرا سالبا . واذا اهملنا الفرق الضئيل نسبيا بين الحدين (Terms)

$$\frac{m_0}{k_0}(a_n-u) \quad \text{و} \quad \frac{m}{k}(a'_n-u)$$

نحصل على الشرط التالي لصيرورة r'_n اكبر من r_n :

$$\frac{\pi'_n}{k} > \frac{\pi_n}{k_0}$$

وبكلمة اخرى ، فالشرط الضروري لتحقيق معدل نمو اعلى نتيجة لتكثيف رأس المال الثابت الى كثافة رأس المال الاعلى انما هو الزيادة النسبية الاكبر في معدل التراكم من كثافة رأس المال . ولكن حتى اذا كان ذلك كذلك ، فليس ذلك في ذاته حجة قاطعة لرفع نسبة رأس المال ــ الانتاج ؛ وبالاضافة الى ذلك ، علينا ان نأخـــذ بالحسبان (كما نفعل في هذا البحث كله) لا ما يحدث في الامد الطويل فقط ــ اي، والحالة هذ ، عند نهاية n من السنوات على فترة «التجديد» ــ بل ما يحدث في المستقبل القريب ايضا . والآن ، يكون معدل النمو في **بداية** فترة «التجديد» .

$$r'_0 = \frac{1}{k} i_0 - \frac{m}{k}(a-u)$$

اذ ان ارتفاع انتاجية العمل (الناشئة إما عن التقدم التقني واما عن رفع نسبـــة رأس المال ــ الانتاج) لم تعد بعد قادرة على التاثير في معدل التراكم . واضح ان معدل النمو الناجم عن ارتفاع نسبة رأس المال ــ الانتاج ، r'_0 ، هي ادنى مـــن $r_0 = \alpha + \beta$. وبالتبعية ، في هذه الفترة ، تحدث زيادة في البطالة حيث سيكون معدل نمو الدخل القومي أقل من معدل زيادة انتاجية العمل زائدا معدل النمو الطبيعي للقوة العاملة . وهكذا فليس من المؤكد ابدا ان الحكومة ستقرر رفع نسبة راس المال ــ الانتاج ، حتى وان كان هذا سيؤدي الى زيادة مهمة في معدل النمو في مراحل لاحقة من عملية «التجديد» . فاننا سنحاول ان نبيّن ان فكرة

رفع نسبة راس المال ـ الانتاج ، على افتراض وجود العمل الاحتياطي . ربما ليس لها من مزايا حتى في الامد الطويل ، ما لم يكن معدل الزيادة في انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التقني α صغيرة جدا . وفي حقيقة الامر الواقع . لم يأخذ بالحسبان دوب ولاسين هذا النوع من الزيادة في الانتاجية ابدا ؛ انهما افترضا الارتفاع في الانتاجية انما هو متحقق برفع نسبة راس المال ـ الانتاج ليس غير .

ولكي نتفحص مسالة نسبة راس المال ـ الانتاج المثلى في ظل شروط عرض العمل غير المحدود فسنستخدم الرسم البياني ثانية . وسنبدا بالحالة التي ناقشها دوب وسين حيث $\alpha = 0$.

٢ ـ نسبة راس المال ـ الانتاج المثلى

تساوي نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك $1/(1-i)$ ، لان i تمثل معدل التراكم المنتج ، فان الحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي انما هي $1-i$. وعليه ، هذه النسبة ابتداء انما تساوي $1/(1-i_0)$ ، في حين انها في نهاية فترة «التجديد» تساوي $1/(1-\pi'_n)$. وبما اننا نهمل في الوقت الحاضر التقدم التقني ، بحيث ان $\alpha = 0$ ، فان الدخل القومي للعامل سيزداد عبر فترة «التجديد» بنسبة $1+p$. ولما كانت الاجور الحقيقية ثابتة ، فان نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك ستزداد ايضا بنسبة $1+p$. وهكذا يكون لدينا

$$\frac{\frac{1}{1-\pi'_n}}{\frac{1}{1-i_0}} = 1+p$$

او

$$1-\pi'_n = \frac{1-i_0}{1+p}$$

و

$$\pi'_n = 1-\frac{1-i_0}{1+p} \qquad (30)$$

والآن ، نرسم k على الإحداثي الافقي و $1-i_0 \,/\, 1+p$ على الاحداثي العمودي (انظر الشكل 20) . ويقابل الاحداثي الافقي $k_0 = OD$ الاحداثي العمودي $1-i_0 = BD$ ، لانه في هذه الحالة لا ترتفع نسبة راس المال ـ الانتاج و $p = 0$. واضح ان المنحنى BT ما هو الا منحنى انتاج كما في الشكل (11) ص ٣٢٩ ، عدا انه محوّل الى اليمين وان مقياس الاحداثي العمودي هو مختلف . حقا ، ان الاستخدام للوحدة الزيدة (Per Unit increment) من الدخل القومي انما هي

متناسبة مع مقلوب $1+\rho$ ، الذي هو عبارة عن الرقم القياسي لانتاجية العمل في المنشأة الجديدة . وفوق ذلك ، فان k مجموع $m+\mu$ حيث يكون m نسبة راس المال ـ الانتاج للاستثمار في راس المال الثابت و μ النسبة المقابلة للزيادة في المخزونات . حينما تزداد m ، تبقى μ من دون تغيير بحيث يتحول منحنى الانتاج في الشكل (20) نحو اليمين بمسافة μ بالمقارنة مع ما هو عليه في الشكل (11) (اي m في الشكل (11) يقابل $m+\mu$ في الشكل (20) .

الشكل (20)

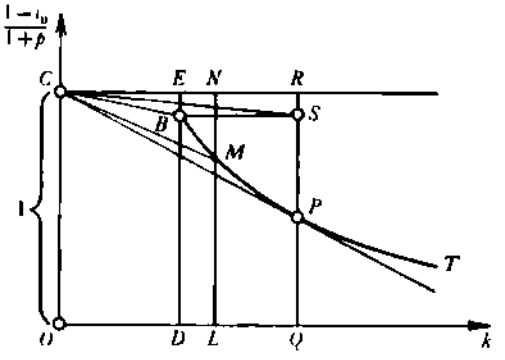

يتعين من القاعدة (30) انه لكل k معين يكون معدل π'_n مساويا للمسافة MN ما بين المنحنى BT والخط الافقي CN المرسوم بمسافة تساوي 1 من الاحداثي k . اذن ، انحدار القاطع (Segment) CM انما يساوي π'_n/k لان

$$MN = \pi'_n \quad , \quad OL = CN = k.$$

كما بينا من قبل ، تحدد النسبة π'_n/k معدل النمو في نهاية فترة «التجديد».

والآن من اليسير الجواب على السؤال الى اي حد ينبغي رفع نسبة راس المال ـ الانتاج من اجل استقصاء معدل النمو في نهاية فترة «التجديد» في الحالة الممثلة بالشكل رقم (20) . يبلغ انحدار الخط المستقيم الموصل للنقطة C مع اي نقطة على المنحنى BT اقصاه عند النقطة P اي حينما يكون الخط المستقيم مماسا المنحنى BT . اذن ، ينبغي رفع نسبة راس المال ـ الانتاج الى المستوى المبين بالاحداثي الافقي للنقطة P ـ اي OQ ـ ولكن ليس الى ما بعد هذه النقطة (٤) .

---

٤ ـ ان معدل النمو المساوي لانحدار CP هو قرابه وثيقة لذلك الذي ولّده نموذج ج. فون نيومان J. Von Neumann لانه معدل النمو الاعلى في ظل شروط عرض العمل غير المحدود بأجر حقيقي ثابت معطى .

غير ان هذه هي ليست نهاية المسألة لاننا يجب ايضا ان نرى مـا يحدث في المراحل الاولى «للتجديد» . اذا لم ترفع نسبة راس المال ــ الانتاج ابدا ، سيتحدد معدل النمو بنسبة i_0/k_0 المثلـة في الرسم بانحدار الخط المستقيم CB . (ينبغي ان نتذكر ان $BD = 1 - i_0$ بحيث $EB = 1 - (1 - i_0) = i_0$ بينما $OD = CE = k_0$) ولكن حينما ترتفع نسبة راس المال ــ الانتاج الى المستوى $k = OQ = CR$ ، حينئذ تحصل في بداية فترة «التجديد» بدلا من i_0/k_0 على النسبة i_0/k المثلة بانحدار الخط المستقيم CS . وهكذا تكسب معدل نمو اعلى في الامد الطويل (وهذا مبين بالفرق بين انحداري الخطين المستقيمين CP و CB) ولكننا نخسر بمقياس المستقبل القريب (كما هو مبين بالفرق بين انحـــداري الخطين المستقيمين CB و CS) .

في هذه الحالة ، ربما ستختار الحكومة نسبة راس المال ــ الانتاج ما بين المستويين $k_0 = OD$ و $k = OQ$ ، او رغم ذلك قد تقـــرر الحفاظ علـــى المستوى k_0 .

٣ ــ تأثير التقدم التقني المحايد على زيادة انتاجية العمل والمغزى العملي لنهج دوب ــ سين

سنأخذ بالحسبان الزيادة في انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التقني ، مقتصرين على حالة التقدم التقني المحايد ؛ فسنرى ان الوضع قد تغير جذريا حتى وان كان معدل نمو الانتاجية ضئيلا الى درجة . حينئذ ، ستزداد نسبة الدخل القومي الى الاستهلاك عبر n من السنوات بنسبة $(1+\alpha)^n(1+\beta)$ ، ما بقيت الاجور الحقيقية ثابتة (٥) . (بما اننا افترضنا التقدم التقني المحايد ، فلا يتوقف معدل نمو الانتاجية α على نسبة راس المال ــ الانتاج) . وهكذا يكون الان لدينا :

$$\frac{\frac{1}{1-\pi'_n}}{\frac{1}{1-i_0}} = (1+\alpha)^n(1+\beta)$$

او

$$1-\pi'_n = \frac{1-i_0}{1+\beta}\cdot\frac{1}{(1+\alpha)^n}$$

وهكذا

$$\pi'_n = 1 - \frac{1-i_0}{1+\beta}\cdot\frac{1}{(1+\alpha)^n} \qquad (31)$$

واذا لم ترفع نسبة راس المال ــ الانتاج فوق مستوى k_0 ، حينئذ $\beta = 0$ ومعدل النمو بعد n من السنوات المستحصل من القاعدة (31) انما ينتج عـــن

---

٥ ــ او بالاحرى متزايدة ؛ قارن الهامش ٢ ص ٣٦٠ .

الزيادة في الانتاجية العائدة الى التقدم التقني وحده ، ما بقيت الاجور الحقيقية ثابتة :

$$\pi_n = 1 - (1 - i_0)\frac{1}{(1+\alpha)^n}$$

والآن سنرسم رسما بيانيا العلاقة بين

$$\frac{1 - i_0}{1 + p} \cdot \frac{1}{(1+\alpha)^n}$$

و k ، قياسا على الشكل (20) . نشرع برسم المنحنى

$$\frac{1 - i_0}{1 + p}$$

(المطابق لـ BT في الشكل 20) . ثم نقسم إحداثييه على $(1+\alpha)^n$ وهكذا نحصل على المنحنى $B'T'$. (افترضنا هنا ان α اتخذ المستوى الواطي نسبيا البالغ ٢٫٥ بالمئة وان $n = 20$ سنة ؛ اذن، $(1+\alpha)^n = 1{,}65$. وهذا هو الرقم الذي استعملناه «لتخفيض» احداثيي المنحنى BT في الرسم البياني). ولكل k معطى يساوي الان المعدل π'_n المسافة NM' بين المنحنى $B'T'$ والمستقيم الافقي CN المرسوم على مسافة وحدة واحدة من الاحداثي k ولـ $k_0 = OD$ ما يقابله

$$\pi_n = B'E = 1 - (1 - i_0)\frac{1}{(1+\alpha)^n}$$

لانه في هذه الحالة $p = 0$.

يمثل انحدار الخط المستقيم CM' الموصل النقطة C بالنقطة M' على المنحنى $B'T'$ النسبة π'_n/k . وعلى وجه الخصوص ؛ ينبغي ملاحظة ان انحدار الخط المستقيم CB' يساوي π_n/k_0 . واخيرا ، فان انحداري الخطين المستقيمين CB و CK يمثلان النسبتين i_0/k_0 و i_0/k على التوالي قارن الشكل 120 . واضح انه في الحالة المبينة في الشكل (21) ليس من المرغوب فيه رفع نسبة راس المال ـ الانتاج فوق المستوى k_0 .

الشكل (21)

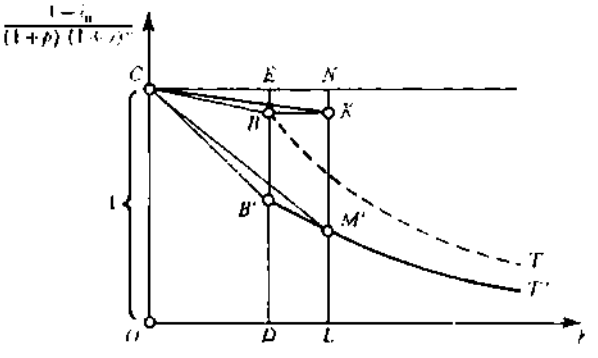

حقا ، حينما تتحرك النقطة M' الى اليمين على امتداد المنحنى $B'T''$ ، يتناقص انحدار الخط المستقيم CM' ؛ وهذا يعني ان $\pi'_n/k < \pi_n/k_0$ بحيث ان رفع نسبة راس المال ـ الانتاج يفضي الى هبوط في معدل نمو الدخل القومي في نهاية فترة «التجديد» . واضح ان الشيء نفسه يصدق على المعدل في بداية هذه الفترة (اذ ان انحدار الخط المستقيم CN هو أقل من الخط المستقيم CB) .

وهكذا يبدو انه ، بينما في حالة $\alpha = 0$ (كما هو مرسوم في الشكل 20) ، يبلغ معدل النمو في نهاية «التجديد» اقصاه لنسبة راس المال ـ الانتاج هي حوالي ضعف ما هي عليه في الوضع الابتدائي ـ مع زيادة معتدلة في الانتاجية ($\alpha = 2.5$ per cent p.a.) ناتجة عن التقدم التقني ؛ فان معدل النمو هذا انما يتأثر سلبا بارتفاع نسبة راس المال ـ الانتاج . وهكذا فان التقدم التقني ، المعكوس في تحول منحنى الانتاج الى الاسفل ، انما ينتقص انتقاصا كبيرا من المغزى العملي لمنحنى دوب ـ سين .

٤ ـ اصطفاء نسبة راس المال ـ الانتاج في حالة زيادة الاجور الحقيقية

افترضنا حتى الان ان الاجور الحقيقية تبقى دون تغيير لفترة طويلة بحيث يزداد الاستهلاك كنتيجة لزيادة الاستخدام فقط . وفرض كهذا هو ليس بواقعي جدا . حينما درسنا النمو الاقتصادي في ظل احتياطي العمل في الفصل العشرين، افترضنا ان الاجور الحقيقية تبقى ثابتة بعض الشيء لفترة انتقال قصيرة مما جعل ممكنا ـ مع تزايد انتاجية العمل بمعدل α الناجم عن التقدم التقني ـ ايجاد زيادة معينة في معدل التراكم (انظر القسم ٥ من ذلك الفصل) . وبمجرد انتهاء فترة الانتقال ، تستأنف الاجور الحقيقية زيادتها ثانية بمعدل α المصحوب بزيادة اكثر سرعة مما كانت عليه الحال في المركز الابتدائي . وقد نقتفي اثر نمط مختلف بعض الشيء بالسماح للاجور الحقيقية بالزيادة عبر فترة طويلة بمعدل اقل من معدل نمو الانتاجية α . وبالنتيجة ، ستزداد في نهاية الفترة نسبة الاستهلاك الى الدخل القومي بنسبة $(1+\alpha-\sigma)^n$ حيث يكون σ أقل من α بالطبع .

واضح انه اذا ما تم اقتفاء هذا الخط بستعيد منحنى دوب ـ سين اهميته الى حد ما . حينما ترتفع نسبة راس المال ـ الانتاج من k_0 الى k ، يزداد الدخل القومي نسبة الى الاستهلاك بنسبة $(1+\alpha-\sigma)^n(1+\beta)$. وتتخذ المعادلة (31) الشكل :

$$\frac{\frac{1}{1-\pi'_n}}{\frac{1}{1-i_0}} = (1+\beta)\,(1+\alpha-\sigma)^n$$

او

$$\pi'_n = 1 - \frac{1 - i_0}{1 + \beta} \frac{1}{(1 + \alpha - \sigma)^n} \qquad (32)$$

وهذه النتيجة تختلف عن القاعدة (31) في انه سيكون لدينا الان $(1+\alpha-\sigma)^n$ لا $(1+\alpha)^n$ في الحد الاخير من المقام في الجانب الايمن من المعادلة . والحالة الحاضرة انما هي معادلة للحالة المبحوثة في اعلاه ، حيث يفترض ان يكون معدل نمو الانتاجية الناتج عن التقدم التقني $\alpha - \sigma$ لا α . وتعين مما جاء في اعلاه انه كلما كان معدل نمو الانتاجية α اقل . عظمت فرصة رفع نسبة راس المال ـ الانتاج في ظل احتياطي العمل ، مما يثبت على انه اقتراح مربح .

الشكل (22)

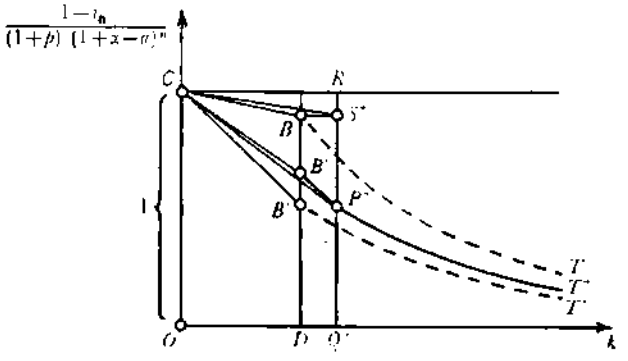

في الشكل 22) ، ترسم المنحنى

$$\frac{1 - i_0}{(1 + \beta)(1 + \alpha - \sigma)^n}$$

على امتداد المنحنيين

$$\frac{1 - i_0}{1 + \beta} \quad \text{و} \quad \frac{1 - i_0}{(1 + \beta)(1 + \alpha)^n}$$

وهي منسوخة من الشكل (21) . ونفترض ان $\sigma = 1$ بالمئة، بحيث ان α المحدد سابقا بـ ٢٫٥ بالمئة . نحصل الان على $\alpha - \sigma = 1{,}5$ بالمئة . وسيظهر انه ، حتى عندما يكون $\alpha - \sigma$ على هذا المستوى من الانخفاض ، فلمنحنى دو بـ سين اهمية ضئيلة . ويبين الرسم البياني ان الحل الامثل ـ اي انحدار الخط المستقيم OP'' ـ لا يختلف كثيرا عن π_n اي عن انحدار الخط المستقيم CB'' .

يبدو ان تحليلنا سيقود آخر الامر الى الاستنتاج بأن النظرية القائلة بوجوب تعجيل النمو الاقتصادي برفع نسبة راس المال ـ الانتاج ربما ليس لها من مغزى عملي كبير في ظل احتياطي العمل ؛ ولكن النظرية في الحقيقة اوضحت جانبا جديدا من مسألة اصطفاء تقنيات الانتاج ، مما وسّع من نطاق البحث في هذا الموضوع.

٥ ـ بعض الفروض حول طبيعة نسبة راس المال ـ الانتاج

عبّرنا في المناقشة في اعلاه عن بعض الشكوك حول مدى صلاحية «تجديد» خزين العدة لرفع كثافة راس المال ، في حالة احتياطي العمل غير المحدود (والتقدم التقني المحايد) . ولكن ، ما يزال علينا ان ندرس ما اذا كان من غير المستحسن في مثل هذه الظروف ان **نقلّص** كثافة راس المال لخزين العدة . وفي هذه المناقشة سنلتزم بقاعدة دوب ـ سين في ان الاجور الحقيقية لا تهبط في اي طور من اطوار العملية المعينة . وهذا يفرض بالفعل بعض القيود على تطبيق طرق الانتاج التي تكون فيها كثافة راس المال اقل وكثافة العمل اكثر . ولكن الاكثر اساسية هو مسألة مدى وجود امكان مادي لتقليص راس المال في الاقطار المتخلفة . بل ينبغي ان نتذكر انه في كل فرع من فروع الصناعة انما يوجد حد ادنى لنسبة راس المال ـ الانتاج الذي قد يكون عاليا نسبيا . فان تطبيق التقنيات الاكثر بدائية قد لا يقوى على التقليص من كثافة راس المال للانتاج . بل حتى تصور اساليب بدائية في حالة العمليات الكيماوية مثلا هو من الصعوبة بمكان . بل حتى حيثما توجد مثل هذه الاساليب ، فان كثافة رأسمالها ليست دائما باقل . فمثلا ، يظهر ان كثافة رأسمال المغزل القديم اكثر من مكائن الغزل الحديثة . ومن الناحية الاخرى، هناك صناعات حتى في الاقطار المتخلفة حيث يمكن تقليص نسبة راس المال ـ الانتاج باختيار طريق تنطوي على استثمار اقل وعمل اكثر مما في النسيج القطني، والبناء ، والنقل .

٦ ـ تأثير تقليص معامل راس المال ـ الانتاج

لتحليل تأثير تقليص m سنستعمل رسما بيانيا مشابها للشكل (14) . اسنهمل حاليا صعوبات التجارة الخارجية ؛ وهذه ستبحث في مرحلة لاحقة) . كما في تلك الحالة ، سنرمز الى نسبة راس المال ـ الانتاج (فيما يخص راس المال الثابت والمخزونات) بـ k_0 في المركز الابتدائي . ولكن بدلا من مناقشة رفع نسبة راس المال ـ الانتاج نفترض انه من الممكن خفضها الى حد ما وبالتالي يكون $k < k_0$. وهكذا ، فلنفس معدل التراكم المنتج ما يقابله من معدل نمو اعلى

الان r (انظر الشكل 23) .

وعلى الخصوص ، لـ $i_0 = OA$ ــ وهو معدل التراكم المنتج المقابل لـ $\alpha+\beta$ في المركز الابتدائي ــ ما يقابله الان من معدل نمو $AE = \alpha+\beta+\gamma$.

الشكل (23)

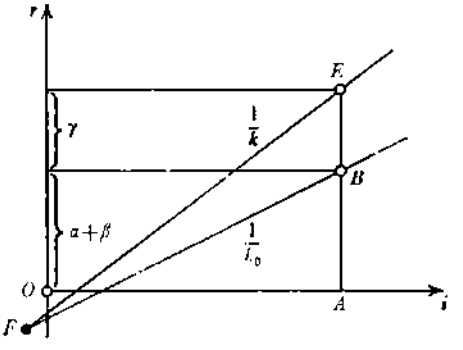

ان الزيادة في الاستخدام تقوم الى المدى β على الزيادة الطبيعية في القوة العاملة الى المدى γ من السحب على احتياطي العمل . الا ان $\beta+\gamma$ ليس بمجموع معدل التوسع في الاستخدام . اذ يبلغ معدل الزيادة الابتدائية في الانتاجية الناتجة عن التقدم التقني α . وواضح انه بعد تقليص نسبة راس المال ــ الانتاج من k_0 الى k لا يمكن الحفاظ على هذا المعدل ، لان للعدة الجديدة كثافة راسمال ادنى من العدة القائمة بنسبة راسمال ــ انتاج k_0 ؛ وعليه فانها ستتميز بانتاجية عمل ادنى بالمقابل . ويتعين ان سيكون معدل الزيادة السنوية في الانتاجية اقل من المعدل α الناتج عن التقدم التقني . غير ان الوضع سيتغير على مر الزمن . كلما تم اشباع خزين العدة بالتقنيات الاقل كثافة والمتميزة بالانتاجية الادنى ، فان معدل زيادة متوسط الانتاجية سينحرف عن α بدرجة اقل فاقل .

واخيرا ، حينما ينسبغ على مجموع العدة او التقنية الجديدة الاقل كثافة ، بسبب من إبطال العدة القديمة ، فان معدل الزيادة في الانتاجية سيعود الى مستوى α [٦] . (واضح ان هذه العملية بمعنى ما متناظرة (Symmetrical) مع «تجديد» خزين العدة بقصد رفع كثافة راسمالها) .

تتوضح التغيرات في الدخل القومي . والانتاجية ، والعدة ، الموجزة في اعلاه في الشكل (24) .

---

٦ ــ كما ذكرنا من قبل ، فقد افترضنا دوام التقدم التقني المحايد في اثناء هذا الفصل كله .

الشكل (24)

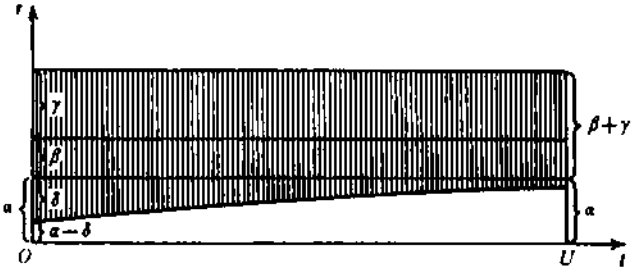

يمثل الاحداثي العمودي معدل النمو r ، والافقي الزمن t . ويبين الرسم البياني كيف تتغير الانتاجية والاستخدام في مجرى «التجديد» الذي يستهدف كثافة راسمال ادنى . في بداية العملية ، يكون معدل نمو الانتاجية $\alpha-\delta$ حيث تمثل δ تأثير الوجبة الاولى من العدة المتميزة بكثافة راسمال ادنى وانتاجية عمل ادنى من العدة القديمة . ويعوض عن هذا بزيادة في δ بمعدل التوسع في الاستخدام ، بالاضافة الى β (الزيادة الطبيعية في القوة العاملة) و γ (السحب على احتياطي العمل من اجل زيادة معدل نمو الدخل القومي الى $\alpha+\beta+\gamma$) . وهكذا يكون معدل نمو الاستخدام $\beta+\delta+\gamma$ ، ومنها $\delta+\gamma$ يتوقف على السحب من احتياطي العمل . ومع مر الزمن يقل انحراف معدل الزيادة في الانتاجية عن α ، وبعد ان تسبغ على مجموع العدة كثافة راس المال الادنى وانتاجية العمل الادنى، سيعود هذا المعدل الى مستوى α . وهكذا يرتفع معدل الزيادة في الانتاجية من $\alpha-\delta$ في بداية الفترة الى α في نهايتها ؛ وبالعكس يهبط معدل الزيادة في الاستخدام من $\beta+\gamma+\delta$ الى $\beta+\gamma$ (الحيز المظلل) .

واضح ان تعجيل النمو من $\alpha+\beta$ الى $\alpha+\beta+\gamma$ من دون زيادة في الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي انما هو ممكن بسبب من عرض العمل غير المحدود الذي يمكّن من رفع معدل الزيادة في الاستخدام $\delta+\gamma$ في بداية الفترة المبحوثة . هذا هو ما يفسر «معجزة» القدرة على تعجيل نمو الدخل القومي والاستهلاك (مع بقاء الحصة النسبية التراكم المنتج في الدخل القومي دون تغيير). وينبغي ان نلاحظ وجود قيدين على هذه العملية المجزية . اولا ، كما ذكر من قبل: لتقليص نسبة راس المال ــ الانتاج k مجال ضيق لانه ممكن في بعض الصناعات فقط . ثانيا ، ينبغي عدم دفع تقليص k الى الحد الذي يجعل δ اعلى من α وهكذا يكون $\alpha-\delta$ سالبا ، لان ذلك سيعني **هبوطا مطلقا** في انتاجية العمل . بيد ان هذا سيؤدي الى هبوط في الاجور الحقيقية مما سيخرق الشرط الموضوع :

بل سيزداد الاستهلاك على حد سواء مع الدخل القومي بمعدل $\alpha+\beta+\gamma$ والاستخدام بمعدل اعلى $\delta+\beta+\gamma$. اذا كان $\delta<\alpha$ ستتزايد الاجور الحقيقية ولكن بمعدل ادنى من α في السنة).

٧ ـ تتوقف كثافة راس المال المثلى على وفرة العمل

ما يزال من المهم البحث في ما يحدث عند نهاية الفترة OU اذا ما قاد السحب على احتياطي العمل الى نفاده في غضون تلك الفترة . وفي هذه الحالة ، لا يمكن الحفاظ على معدل النمو عند مستوى $\alpha+\beta+\gamma$ في الفترة اللاحقة ولا بد من هبوطه الى $\alpha+\beta$ ، لانه من غير الممكن الاستمرار في السحب على احتياطي العمل . اذا رغب في معدل نمو اعلى من هذا ، فمن الضروري حينئذ عكس العملية الموصوفة برفع نسبة راس المال ـ الانتاج . وقد يبدو في هذا مفارقة لانه بعد تكييف العدة الى كثافة راسمال ادنى ، الان نحاول عودا على بدء . ولكن ، تم في الوقت عينه استيعاب فائض العمل وزيادة الدخل القومي والاستهلاك بمعدل مرتفع . وبعد تحقيق الاستخدام التام ، نستطيع إما ان نعود الى المعدل الابتدائي للنمو ، واما علينا ، اذا رغبنا في معدل نمو اعلى ، ان نعكس العملية و«نجدد» العدة لكي نرفع من كثافة راسمالها لاننا لم نعد نحظى بمزية العمل الاحتياطي الذي كنا قد افدنا منه في الماضي .

ان تقنية راس المال الاكثف بحد ذاته ليس «متفوقا» (Superior) ولا «متخلفا» ؛ اذ يتوقف اصطفاء كثافة راس المال الصحيحة على وفرة العمل (مع حساب التقييدات التكنولوجية والمحافظة على الاجور الحقيقية كما ذكرنا من قبل).

الشكل (25)

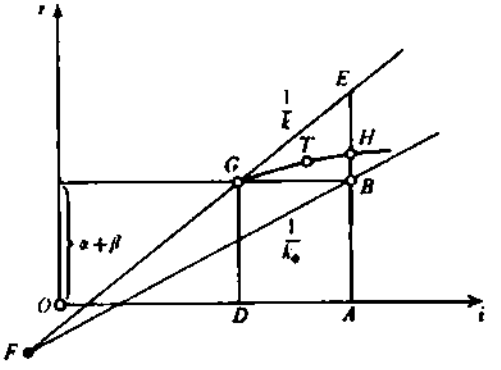

٨ ـ اصطفاء نسبة راس المال ـ الانتاج
في ظل التجارة الخارجية

لنأخذ صعوبات التجارة الخارجية بالحسبان وسنستخدم الرسم البياني ثانية (انظر الشكل 25) .

نصور انه بعد تقليص نسبة راس المال ـ الانتاج من k_0 الى k نترك معدل النمو دون تغيير عند $\alpha+\beta$. حينئذ تهبط الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي الى OD. والآن ، اذا اخترنا بدلا من ذلك ان نرفع معدل النمو فوق ذلك المستوى فان ذلك سينطوي على صعوبات للتجارة الخارجية . وبالنتيجة . يتم تمثيل العلاقة بين i و r في الشكل (25) بالمنحنى GH لا بالخط المستقيم FE (قارن الشكل 6) . اذا كان المنحنى مسطحا (Flat) الى حد ما (كما في الرسم) ، فان العثم في معدل النمو سيكون صغيرا . وفي مثل هذه الحالة . قد يكون من المعقول ترك معدل النمو عند مستوى $\alpha+\beta$ لا زيادته ـ وهكذا يتم اغتنام مزيه الحصة النسبيه الادنى للتراكم المنتج في الدخل القومي . في هذه الحالة ، بتقليص نسبة راس المال ـ الانتاج من k_0 الى k يتم تحقيق حصة نسبية اعلى للاستهلاك في الدخل القومي من دون الحط من معدل النمو . وهذا يؤدي الى زيادة مباشره في مستوى الاستهلاك من دون خفض معدل زيادته المستقبلي الى ما دون $\alpha+\beta$. والتغييرات في معدل زيادة الانتاجية ستكون مشابهة لتلك التي في الحالة المبحوثة سابقا .

الشكل (26)

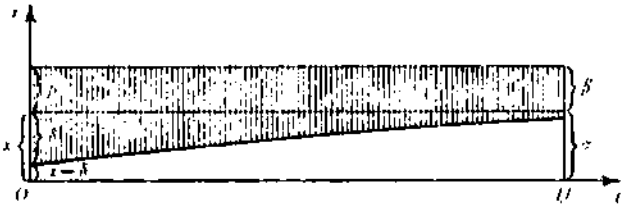

والآن ، سينخفض معدل الزيادة في الاستخدام من $\delta+\beta$ في بداية الفترة الى β في نهايتها (انظر الشكل 26) .

يحسب دور العمل الاحتياطي هنا على التمكين من التعويض عن الهبوط في معدل الزيادة في الانتاجيه الذي يبلغ $\delta-\alpha$ في بداية الفترة (OII) من معدل

الزيادة الاعلى في الاستخدام . والفنم المستمد هنا من السحب على العمل الاحتياطي انما ينشأ عن الحصة النسبية الاعلى للاستهلاك في الدخل القومي ، مما يرفع من **مستوى** الاستهلاك خلال الفترة المبحوثة كلها ، بينما يبقى معدل نموه وكذلك معدل نمو الدخل القومي ، دون تغيير عند مستوى $\alpha+\beta$.

وفي نهاية الفترة OU سينتفي السحب على العمل الاحتياطي لان معدل الزيادة في الانتاجية يكون قد عاد الى مستوى α . اذا كان العمل الاحتياطي قد استنفد حينذاك ، بالمقارنة مع الحالة المبحوثة سابقا ، فان ذلك لن يؤثر على معدل النمو ابدا لان ذلك يقوم على الزيادة الناجمة عن التقدم التقني وحده (بمعدل α) وعلى الزيادة الطبيعية في العمل (بمعدل β) .

يسمح العمل الاحتياطي في الحالة المبحوثة حاليا ، كما نرى ، بزيادة في مستوى المعيشة لمرة واحدة ، لا بمعدل نمو اعلى للاستهلاك (على وتيرة الدخل القومي) عبر الفترة OU .

ومن الطبيعي ان تقدر الحكومة على اختيار اسلوب وسط ما بين الاسلوبين المبحوثين في اعلاه ، الممثل بالنقطة T على المنحنى GH الواقع بين G و H (انظر الشكل 25) . وفي مثل هذه الحالة ، ستحصل زيادة في معدل النمو والحصة النسبية للاستهلاك في الدخل القومي معا عبر الفترة OU ، لان الخط العمودي على T هو اعلى من $\alpha+\beta$ والخط الافقي منها هو ادنى من $i_0 = OA$ ، (هذا يعني ان الحصة النسبية للتراكم في الدخل القومي ستكون ادنى ، وللاستهلاك اعلى ، مما في المركز الاساسي الممثل بالنقطة B) . بيد انه من الواضح ان الزيادة في معدل النمو ستكون اصغر مما في الاسلوب الاول والارتفاع في الحصة النسبية للاستهلاك سيكون أقل شدة مما في الثاني .

الفصل السابع والعشرون

تركيب الاستثمار

١ ـ اهمية الحصة النسبية للاستثمار في القطاع الاستثماري المنتج

جعلنا الى الان مركز الثقل في مناقشتنا يقوم على التغيرات في الحصة النسبية للتراكم المنتج (والاستثمار المنتج على وجه الخصوص) في الدخل القومي . في حالة النمو الموحد ، تبقى هذه الحصة ثابتة . وترتفع في حالة النمو المعجل للدخل القومي ، خلال «فترة الانتقال» حينما يتزايد معدل النمو تدريجيا مع بقاء الاجور الحقيقية ثابتة. واخيرا، حينما يتناقص معدل النمو ـ كما في فترة «التجديد» الهادفة الى التغلب على عجز في العمل ـ تتناقص الحصة النسبية للتراكم المنتج وللاستثمار المنتج في الدخل القومي . والآن سنعالج مسالة التغيرات في تركيب الاستثمار التي تنشأ عن مثل اعادة توزيع الدخل القومي هذه . وبالتحديد الاشد، يثور السؤال عما هو الجزء من الاستثمار المنتج ، I ، الذي يخصص لقطاع الاستثمار ـ اي للقطاع الذي ينتج الاستثمار المنتج ـ في الحالات المختلفة ؟ سنرمز لهذا الجزء بـ I_i . وواضح ، بادىء ذي بدء ، انه مع النمو الموحد تبقى الحصة

النسبية من مجموع الاستثمار المخصصة لقطاع الاستثمار ، اي I_i/I ، ثابتة. وفي مثل هذه الحالة ، يتزايد الاستثمار والدخل القومي كلاهما بنفس المعدل الثابت ؛ ويرتبط خزين عدة راس المال في القطاع الاستثماري والقطاع غير الاستثماري (١) بعلاقة ثابتة فيما بينهما ، وبينما ينموان بنفس المعدل ، فلا بد لنسبة النفقات الاستثمارية في كل منهما من ان تبقى ثابتة ايضا .

وفوق ذلك ، كلما كان معدل النمو اعلى ـ مع ثبات المعالم m و a و u ، ـ وهكذا كانت الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي I/Y اعلى ، صارت الحصة النسبية لقطاع الاستثمار في الدخل القومي I_i/I اعلى بالضرورة . لانه اذا كان على القطاع الاستثماري والقطاع غير الاستثماري كليهما ان يتوسعا بمعدل ثابت ، الى I/Y اعلى ، لا بد ايضا من ان تقابل ذلك نسبة اعلى من مجموع الاستثمار في القطاع الاستثماري .

حينما يزداد I/Y الى مستوى اعلى ـ كما يحدث في «فترة الانتقال ـ لا بد لـ I_i/I من ان يرتفع بالضرورة . ولكن في مجرى مثل هذه العملية لا بد للنسبة I_i/I من ان ترتفع بأكثر من ذلك ، لانه في هذه الفترة يكون معدل نمو الاستثمار اعلى من معدل نمو الدخل القومي (نظرا لارتفاع الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي I/Y) ، مما يعني ان توسع القطاع الاستثماري يجري بسرعة اعلى من قطاعات الانتاج الاخرى .

ينبغي ملاحظة ان الحجة في اعلاه انما تقوم على افتراض ان العدة المستعملة لانتاج السلع الاستثمارية تختلف اختلافا نوعيا عما يستعمل لانتاج السلع الاخرى، وهكذا فان اية زيادة في الاستثمار انما تنطوي بالضرورة على توسع في القطاع الاستثماري . وواضح ان هذا الافتراض ليس بواقعي كليا ، لانه من الممكن في حالات عديدة استعمال نفس العدة لانتاج سلع ذات اغراض نهائية مختلفة ، وعلى وجه الخصوص يمكن اجراء التغيرات في الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي عن طريق التجارة الخارجية الى حد ما . وسنعود الى هذا الموضوع في خاتمة هذا الفصل . ولكن في الوقت عينه سنفترض في حجتنا ان لا امكان لزيادة في الاستثمار من دون توسع في الطاقة الانتاجية للقطاع الاستثماري . وبخاصة ، فسنهمل التجارة الخارجية .

٢ ـ نسبة راس المال ـ الانتاج في القطاع الاستثماري

قبل الدخول في مناقشة تفصيلية اكثر حول موضوع الحصة النسبية I_i

---

١ ـ يشمل هذا الاستهلاك بالمعنى الواسع والزيادة في المخزونات .

في مجموع الاستثمار I ، بقي علينا ان نقول شيئا عن نسبة راس المال ــ الانتاج في القطاع الاستثماري بالمقارنة مع النسبة المقابلة لها في الاقتصاد ككل .

في بداية هذا الكتاب [الباب الرابع] ، افترضنا ان نسبة راس المال ــ الانتاج لمجموع الاستثمار m لا تتوقف على تركيب الاستثمار . وعلى وجه الدقة ، يمكن ان يتحقق هذا الفرض اذا كانت نسبة راس المال ــ الانتاج في قطاع الاستثمار مساوية لنسبتها في القطاع غير الاستثماري فقط . ولكن يمكن تحققه بصورة تقريبية ايضا حينما لا يكون بين النسبتين في كلا القطاعين (بما في ذلك انتاج المواد الخام المعنية) فرق كبير جدا ، وذلك كذلك في واقع الحال(٢). كما سيظهر لاحقا ، حتى التغيرات الكبيرة نسبيا في تركيب الاستثمار انما تؤثر على m تاثيرا ضئيلا فقط في ظل مثل هذه الشروط .

ان العلاقة بين m للاقتصاد ككل ، و m_i للقطاع الاستثماري ، و m_c لباقي الاقتصاد هي كالآتي :

$$\frac{1}{m} I = \frac{1}{m_i} I_i + \frac{1}{m_c} (I - I_i)$$

حيث يرمز I_i الى الاستثمار في القطاع الاستثماري كما في اعلاه . وبقسمة جانبي المعادلة على مجموع الاستثمار I نحصل على

$$\frac{1}{m} = \frac{1}{m_i} \frac{I_i}{I} + \frac{1}{m_c} \frac{I - I_i}{I}$$

لنفترض ان $m_i = 3$ و $m_c = 2$ ؛ حينئذ لـ $I_i/I = 0.1$ نحصل على $m = 2.1$ ، ولـ $I_i/I = 0.5$ نحصل على $m = 2.4$. وسوف لا تتاثر نتائج حجتنا اللاحقة تأثرا مهما اذا افترضنا ان m يبقى ثابتا عند مستوى 2.25 .

وهكذا سنفترض في ادناه ان m مستقر استقرارا كافيا ليسمح باهمال التغيرات الناتجة عن التحولات في تركيب الاستثمار (٣) . ولكننا في الوقت عينه ، سناخذ بالحسبان الفرق بين نسبة راس المال ــ الانتاج في القطاع الاستثماري m_i والنسبة الشاملة m ، حيث ان هذا الفرق عامل مهم في توزيع الاستثمار بين القطاع الاستثماري والقطاع غير الاستثماري .

---

٢ ــ من المفارقة ان يكون الانتاج الاولي متميزا بنسبة راسمال ــ انتاج اعلى بكثير مما في الانتاج التحويلي .

٣ ــ باستثناء حالة متطرفة واحدة وهي مبحوثة في حوالي نهاية الفصل الحاضر .

٣ ـ تأثير تغيرات الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي على التغيرات في الحصة النسبية للاستثمار المنتج

والآن سندرس بالتفصيل التغيرات في I_i/I الناتجة عن التغيرات في مستوى I/Y . لنبدأ باستذكار المعادلة (3) التي تبين العلاقة بين معدل نمو الدخل القومي والحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي :

$$r = \frac{1}{m}\frac{I}{Y} - (a-u)$$

لنرمز بـ r_i لمعدل نمو الاستثمار المنتج . وقد نكتب معادلة مشابهة للمعادلة (3) للقطاع الاستثماري وحده . فاذا ادخلنا في هذا القطاع جميع المواد الخام المستعملة في انتاج السلع الاستثمارية ، فالدخل المتولد في هذا القطاع انما يساوي I (٤). وقد رمز الى الاستثمار المنتج في هذا القطاع بـ I_i ؛ مفترضين للتبسيط ان a و u لهذا القطاع كما هما للاقتصاد ككل ، نستطيع ان نكتب

$$r_i = \frac{1}{m_i}\frac{I_i}{I} - (a-u) \qquad (33)$$

والآن نطرح المعادلة (3) من المعادلة (33) :

$$r_i - r = \frac{1}{m_i}\frac{I_i}{I} - \frac{1}{m}\frac{I}{Y}$$

اذن ، نتوصل الى القاعدة

$$\frac{I_i}{I} = \frac{m_i}{m}\frac{I}{Y} + m_i(r_i - r) \qquad (34)$$

التي سنستخدمها في دراسة التغيرات I_i/I في ظل ظروف مختلفة .

وفي حالة النمو الموحد ؛ يكون r و I/Y كلاهما ثابتين . ولما كان الاخير ثابتا ، فان I ينمو بنفس معدل نمو Y (اي بمعدل r) مما يعني ان $r_i = r$. اذن ، بناء على المعادلة (34) ، في هذه الحالة نحصل على

$$\frac{I_i}{I} = \frac{m_i}{m}\frac{I}{Y} \qquad (35)$$

يتعين ان I_i/I ثابت ، وكذلك حال I/Y . وفوق ذلك ؛ لكل حصة نسبية اكبر من الاستثمار في الدخل القومي ما يقابلها بصورة متناسبة من حصة نسبية اكبر للقطاع الاستثماري في مجموع الاستثمار I_i/I . واذا كانت نسبة راس المال ـ الانتاج في القطاع الاستثماري m_i مساوية لنسبة راس المال ـ الانتاج ككل m ، نحصل على

---

٤ ـ كما لاحظنا في اعلاه ، اننا نهمل التجارة الخارجية حاليا .

$$\frac{I_i}{I} = \frac{I}{Y}$$

والآن لنبحث في حالة تعجيل النمو حيث يكون r و I/Y كلاهما متزايدين. والزيادة في الاخير تعني ان الاستثمار ينمو بصورة اسرع من الدخل القومي — اي $r_t > r$. ويتعين من هذا ومن المعادلة (34) ان

$$\frac{I_i}{I} > \frac{m_i}{m}\frac{I}{Y} \qquad (36)$$

وهكذا فان الحصة النسبية للقطاع الاستثماري في مجموع الاستثمار المقابلة لمستوى معين من I/Y هي اكبر مما هي عليه في حالة النمو الموحد (وهذا يظهر من مقارنة القاعدتين (35) و (36) . وبالنسبة للحالة حينما يكون $m_i = m$ نحصل على المتباينة

$$\frac{I_i}{I} > \frac{I}{Y}$$

لنفترض ان الاقتصاد خاضع للنمو الموحد في المركز الابتدائي . حينئذ نحصل على العلاقة

$$\frac{I_{i,0}}{I_0} = \frac{m_i}{m}\frac{I_0}{Y_0} \qquad (37)$$

حيث تمثل Y_0 و I_0 و $I_{i,0}$ الدخل القومي والاستثمار المنتج والاستثمار في القطاع الاستثماري ، عند نقطة الافتراق (Point of departure) عن النمو المعجل . وبعد فترة τ من السنوات من مثل هذا النمو ندخل فترة جديدة من النمو الموحد، ولكن مع معدل نمو اعلى للدخل القومي (قارن الفصل العشرون ، القسم ٥) . لنكتب Y_τ و I_τ و $I_{i,\tau}$ للدخل القومي والاستثمار المنتج والاستثمار في القطاع الاستثماري ، في بداية الفترة الجديدة للنمو الموحد . فنحصل ثانية على العلاقة

$$\frac{I_{i,\tau}}{I_\tau} = \frac{m_i}{m}\frac{I_\tau}{Y_\tau} \qquad (38)$$

وبالبداهة فان I_τ/Y_τ اعلى من النسبة المقابلة في المركز الابتدائي المقابل الى r الاعلى . كما يظهر من القاعدة (38) ، فان النسبة $I_{i,\tau}/I_\tau$ هي اعلى علوا متناسبا ايضا . ولكن العلاقة بين I_i/I و I/Y ستكون خلال فترة التعجيل مختلفة ، لانه يتعين بالنسبة للزمن t من القاعدة (34) ان

$$\frac{I_{i,t}}{I_t} = \frac{m_i}{m}\frac{I_t}{Y_t} + m_i(r_{i,t} - r_t)$$

حيث $I_{i,t}$ و I_t و Y_t و $r_{i,t}$ و r_t انما هي الاستثمار في القطاع الاستثماري . ومجموع الاستثمار ، والدخل القومي ، ومعدلات نمو الاستثمار والدخل القومي على التوالي — وهي جميعا في الزمن t ضمن فترة الانتقال $(0 < t < \tau)$.

ونطرح من المعادلة المذكورة اعلاه المعادلة (37) وهكذا نحصل

$$\frac{I_{i,t}}{I_t}-\frac{I_{i,0}}{I_0}=\frac{m_i}{m}\left(\frac{I_t}{Y_t}-\frac{I_0}{Y_0}\right)+m_i(r_{i,t}-r_t)$$

وبالتبعية تتوقف الزيادة في I_i/I من بداية فترة الانتقال الى الزمن t لاعلى زيادة مقابلة في I/Y فحسب ، بل على الفرق بين معدلات نمو الاستثمار والدخل القومي ايضا . ويعكس هذا النمو في I_i/I حقيقة ان رأس المال الثابت في القطاع الاستثماري انما يتوسع توسعا اسرع مما في باقي الاقتصاد .

وحينما تنتهي فترة الانتقال وتبدأ فترة جديدة للنمو الموحد ، واضح ان الحد $m_i(r_{i,t}-r_t)$ يتلاشى بحيث نحصل في الزمن τ على

$$\frac{I_{i,\tau}}{I_\tau}-\frac{I_{i,0}}{I_0}=\frac{m_i}{m}\left(\frac{I_\tau}{Y_\tau}-\frac{I_0}{Y_0}\right)$$

الذي يتعين ايضا من القاعدتين (37) و (38) مباشرة .

حينما يتباطأ النمو ــ كما في فترة «التجديد» الهادفة الى التغلب على عجز في العمل مثلا ــ ينعكس الموقف : حيث يكون I_i/I اصغر من $(m_i/m)(I/Y)$ في فترة تباطؤ النمو .

٤ ــ سقف انحراف معدل نمو الاستثمار

يمكن ان نبين على اساس من القاعدة (34) انه يوجد سقف على انحراف معدل نمو الاستثمار عن معدل نمو الدخل القومي الذي تحدده الطاقة الانتاجية للقطاع الاستثماري . كلما كان هذا الانحراف اعظم ، كانت بالضرورة الحصة النسبية للقطاع الاستثماري في مجموع الاستثمار اعظم اي I_i/I . ولكن لا يمكن لهذه الحصة من ان تتجاوز الواحد لان الاستثمار الشامل في القطاع غير الاستثماري لا يمكن ان يصبح سالبا . وبافتراض ان $I_i/I=1$ ، نحصل من القاعدة (34) على التعبير التالي عن الحالة التي يبلغ فيها r_i-r حدا اقصى :

$$1=\frac{m_i}{m}\frac{I}{Y}+m_i(r_i-r)$$

ولكن هذه القاعدة ليست بصحيحة تماما . فقد اقمنا حجتنا كتقريب اولي في هذا الفصل على ان m ثابت ولكنه مختلف عن m_i . بيد انه في الحالة المتطرفة المبحوثة حاليا يصبح m مساويا لـ m_i ؛ لان مجموع الاستثمار مركّز في القطاع الاستثماري . وبموجبه ، نستطيع ان نجعل قاعدتنا اكثر دقة باحلال m_i محل m ؛ وهكذا نحصل على

$$1 = \frac{Y}{I} + m_i(r_i - r)$$

او

$$r_i - r = \frac{1}{m_i}\left(1 - \frac{I}{Y}\right) \qquad (39)$$

واذا افترضنا ان $m_i = 3$ و $I/Y \geq 0.2$ ، فالقيمة القصوى لـ $r_i - r$ انما ستكون أقل من $(1-0.2)/3$ او اقل من 26.5 بالمئة (٥) .

يتعين انه عند اتخاذ قرار بتعجيل نمو الدخل القومي ، ينبغي التأكد من ان السقف على الفرق بين معدل نمو الاستثمار ومعدل الدخل القومي لا يتم تجاوزه في مجرى هذا التعجيل ـ اي في «فترة الانتقال» . في الحقيقة ، حري بهذه الحالة ان لا تكون محتملة في ظل فرضنا عن ثبات الاجور الحقيقية التي مآلها ان الاستهلاك يرتفع على وتيرة الاستخدام في «فترة الانتقال» . وحينما يتم بلوغ السقف لـ $r_i - r$ سيتركز مجموع الاستثمار في القطاع الاستثماري وسيتغير الانتاج في القطاع غير الاستثماري بمعدل $u - a$. وهكذا للمحافظة على الاجور الحقيقية ، لا بد لـ u من ان يكون عاليا الى حد ما . ولكن اذا جد مثل هذا الوضع بالفعل، فلا بد من خفض $r_i - r$ بمباطأة التعجيل في النمو وهكذا بتطويل «فترة الانتقال» . وهذا يمكن تحقيقه بالسماح للاجور الحقيقية بالارتفاع بعض الشيء ، بدلا من المحافظة على ثباتها (طبعا ينبغي لنموها ان يكون اقل سرعة من نمو انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التقني) .

٥ ـ زيادة الاستثمار بتغيير طريقة استغلال العدة وعن طريق التجارة الخارجية

اهملنا حتى الان امكان زيادة الاستثمار إما بتغيير الطريقة التي بموجبها يتم استعمال العدة ، واما عن طريق التجارة الخارجية (مثال ذلك امكان تحويل المنشأة المستعملة في صنع السلع الاستهلاكية المستديمة الى انتاج المكائن ، او زيادة واردات المكائن إما على حساب تقليص الواردات من السلع الاستهلاكية واما بتوسيع الصادرات من هذه السلع) . اذن ، كانت الطريقة الوحيدة لزيادة الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي تقوم على توسيع القطاع الاستثماري توسيعا اسرع

---

٥ ـ اذا استعملنا القاعدة (34) من دون تعديل وافترضنا ان $m = 2.25$ سنحصل على 24.5 ٪ للحد الاقصى من $r_i - r$.

من مجموع الطاقة الانتاجية . والآن سنأخذ بالحسبان امكان التغيرات في طريقة استعمال هذه الطاقة ، وفي التجارة الخارجية .

تم حتى الان تحديد معدل نمو الاستثمار بموجب القاعدة

$$r_i = \frac{1}{m_i}\frac{I_i}{I} - (a-u) \qquad (33)$$

وهي معادلة لـ

$$\Delta I = \frac{1}{m_i} I_i - aI + uI \qquad (39')$$

وهذه الزيادة في الاستثمار ΔI انما تتوقف على : التأثير الانتاجي للاستثمار I_i في القطاع الاستثماري ؛ وتقلص الدخل aI المتولد في هذا القطاع والناجم عن تقادم العدة وبلاها وخلقها ؛ وتوسع الدخل uI الناتج عن التحسينات في استغلال العدة (٦) .

لم تعد هذه القاعدة وافية بالغرض . افترض ان الاستثمار ينمو نموا اسرع من الدخل القومي – اي ان $r_i I > rI$. ويمثل التعبير $r_i I - rI$ الجزء من الزيادة في الاستثمار المسؤول عن الزيادة في الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي . والآن ينبغي ان نأخذ بالحسبان ان جزءا من $r_i I - rI$ ينجم عن التغير في استعمال عدة رأس المال ، او في تركيب التجارة الخارجية . افترض ان هذا التغير هو $d(r_i - r)I$ حيث ان d هو معامل $\leqslant 1$. فبدلا من القاعدة (33) يمكن ان نكتب الان

$$\Delta I = \frac{1}{m_i} I_i - (a-u)\, I + d(r_i - r)\, I$$

او بقسمة كلا الجانبين على I ،

$$\frac{\Delta I}{I} = r_i = \frac{1}{m_i}\frac{I_i}{I} - (a-u) + d(r_i - r) \qquad (40)$$

حينما يكون $r_i = r$ ، يختفي التغيير الاضافي من الجانب الايمن من المعادلة ؛ وهذا هو ما يجب ان يكون لان $r_i = r$ يعني ان الاقتصاد ينمو بمعدل ثابت هو r ولا حاجة لاي تغيير في معدل الاستثمار لحساب التغييرات في استعمالات عدة رأس المال او التغييرات في تركيب التجارة الخارجية .

اذا كانت المعادلة

---

٦ – بما اننا لم نعد نهمل التجارة الخارجية ، يتعين انه ، لكي نجعل ذلك الجزء من الدخل القومي المنتج في القطاع الاستثماري مساويا لقيمة الاستثمار I ، علينا ان نتدخل في هذا القطاع ذلك الجزء من مجموع الانتاج للتصدير الذي يغطي المدفوعات للواردات من المواد الخام للقطاع الاستثماري ومن السلع الاستثمارية التامة (المكائن الخ) معا .

$$r = \frac{1}{m}\frac{I}{Y} - (a-u) \qquad (3)$$

مستنتجة من المعادلة (40) نحصل على

$$r_i - r = \frac{1}{m_i}\cdot\frac{I_i}{I} - \frac{1}{m}\frac{I}{Y} + d(r_i - r)$$

او

$$\frac{I_i}{I} = \frac{m_i}{m}\cdot\frac{I}{Y} + m_i(1-d)\,(r_i - r) \qquad (41)$$

وهذه المعادلة تقابل المعادلة (34) ، بينما تختلف عنها في ان المعامل $r_i - r$ قد اختزل من m_i الى $m_i(1-d)$. وهذا يعني ان الحصة النسبية للاستثمار في القطاع الاستثماري الى مجموع الاستثمار I المقابلة لفرق معين $r_i - r$ انما هي الان اصغر ، لان توسعا اسرع في القطاع الاستثماري لم يعد الطريقة الوحيدة المستعملة لزيادة الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي حينما يراد لنمو الاخير هذا ان يكون معجلا .

بيد انه في حالة النمو الموحد ، حينما يكون $r_i = r$ ، نحصل على القاعدة القديمة (35)

$$\frac{I_i}{I} = \frac{m_i}{m}\frac{I}{Y}$$

لانه في هذه الحالة لا تثور مسالة زيادة الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي .

واخيرا ، بالنسبة لقيمة السقف لـ $r_i - r$ التي يتم بلوغها في الوضع حينما يكون $I_i = I$ و $m = m_i$ ، نحصل من القاعدة (41) على المعادلة

$$r_i - r = \frac{1}{m_i(1-d)}\left(1 - \frac{I}{Y}\right) \qquad (42)$$

التي هي الاخرى تختلف عن القاعدة (39) في ان الحد $m_i(1-d)$ يحل محل m_i في البسط من الجانب الايمن من المعادلة . وبالنتيجة ، فان السقف لـ $r_i - r$ يصبح الان اعلى مما كان عليه في الحالة السابقة . ويتأتى هذا من حقيقة ان التاثير المقيّد للطاقة الانتاجية للقطاع الاستثماري على الفرق بين r_i و r انما زال الان؛ اما الزيادة الاسرع في الاستثمار من الدخل القومي فتتحقق جزئيا بالتغيرات لصالح الاستثمار في استعمال العدة وفي تركيب التجارة الخارجية .

الفصل الثامن والعشرون

نظرية كفاءة الاستثمار

الفرع الاول : نموذج مبسط

١ ـ الفروض

افترض وجود اقتصاد قومي مغلق يتألف من فروع تمثل مراحل مختلفة في انتاج منتوج نهائي . توجد لكل فرع من هذه الفروع خطة تنمية مثبتة لفترة طويلة T, o بمعدلات نمو ثابتة r (حيث يكون T هو نفسه لجميع الفروع) . ومعدلات النمو r انما هي ، كقاعدة ، مختلفة للفروع المختلفة . وبالاضافة الى ذلك ، تنطوي الخطة على معامل إبطال (Scrapping) ثابت a لكل فرع : خلال المدة (Interval) $t, t+dt$ ، يتم خلال تخفيض حجم الانتاج P_t كنتيجة لإبطال العدة القديمة المتميزة بالانفاق على العمل الحي بمقدار $aP_t dt$ ، حيث يكون P_t انتاج الفرع المعين في البرهة (moment) t . ولا تحدث تغيرات في الجهاز المنتج القائم قبل التحديث عدا تلك التي تعود الى إبطال العدة القديمة . وبالتبعية ، فان نمو الانتاج بمقدار $rP_t dt$ هو من جراء الانتاج الجديد $(r+a)P_t dt$ الناشيء عن الاستثمار وإبطال العدة القديمة ، الذي ادى

الى تقليص الطاقة الانتاجية بمقدار $aP_t dt$.

يمكن انجاز مجموع حجم الانتاج بمستوى الطاقة الجديدة $(r+a)P_t$ بواسطة «اساليب» استثمارية مختلفة تمثل تقنيات مختلفة ، اي بمزجات (Combinations) مختلفة من النفقات الاستثمارية (المعبّر عنها بالاسعار الثابتة) والانفاق على العمل الحي (المعبر عنه بالاجور الثابتة) . وطبيعي ان تخضع الاساليب التي من بينها يتم الاختيار الى تغيرات ناجمة عن التقدم التقني : الاساليب الجديدة تزيح الاساليب القديمة ، التي تصبح غير فعالة على الاطلاق ، اي اساليب يكون فيها استثمار راس المال اعلى ، وتكاليف العمل ليست ادنى مما هي عليه في الاساليب الاخرى والعكس بالعكس .

والتقدم التقني في استخدام المواد انما يترك خارج الحساب . او يفترض ان الاساليب المقارنة خلال فترة معينة لا تختلف من حيث الانفاق على المواد . وهذا يقابل المقدمة القائلة بوجود برنامج ثابت لتطور جميع الفروع ، ينتج بعضها المواد لبعضها الآخر . (اذ يفترض ان الخطة متوازنة من حيث استهلاك المواد) (١) .

ومقدار استثمار راس المال الناشيء عن اختيار الاسلوب انما يختلف عادة عن الانتاج للسلع الاستثمارية المعتمد في الخطة الاولية . ولكن سنفترض انه من الممكن اجراء التغيرات الضرورية في التناسب بين الاستثمار والاستهلاك من دون اضطراب خطر على خطط تطور الفروع المنفردة وذلك بالاستخدام التام لنمو القوة العاملة .

٢ ـ تحديد كمية كثافة العمل العليا

لنرمز بـ i_t الى كثافة الاستثمار للانتاج (Investment intensity of Production) $(r+a)P_t dt$ ، وكثافة العمل (Labour intensity) بـ c_t . وفي الزمن t ، يمكن تمثيل الاساليب المنفصلة بمزجات مختلفة من i_t و c_t . لنرمز الى كثافة العمل الاعلى للانتاج الحاصل بالعدة القائمة بـ x_t ، ولنمو تكاليف العمل في مجموع الفروع $\rho_t P_t dt$ حينئذ نحصل على

$$(r+a)P_t dt . c_t - aP_t dt . x_t = \rho_t P_t dt \qquad (1))$$

او

$$P_t c_t dt - aPt_t(x_t - c_t)dt = \rho P_t dt \qquad (1')$$

يمثل الحد الاول في الطرف الايسر من المعادلة (1') الانفاق على العمل الحي ،

---

١ ـ لا تستقيم هذه كليا مع الافتراض المعتمد في اعلاه وهو وجود النمو الموحد في الفروع المنفردة بمعدلات مختلفة عادة . ويقوم الفرض الحالي على انه تقريب اول من خطة متوازنة توازنا ماديا .

وهو حينما يؤخذ بالارتباط مع الاستثمار المقابل انما يجعل ممكنا زيادة الانتاج للفرع P_t بـ $rP_t dt$ ؛ ويمثل الحد الثاني الاقتصاد في الانفاق على العمل الحي المستحصل كنتيجة لاستثمار راس المال $aP_t i_t dt$ الذي يحل محل الطاقة الانتاجية المبطلة .

ان الاستثمار للوحدة المزيدة من الانتاج هو

$$i_t(r+a)/r,$$

وتكاليف العمل في مجموع الفرع للوحدة المزيدة ، بموجب القاعدة (1) ، انما هي

$$\frac{\rho_t}{r} = c_t \frac{r+a}{r} - x_t \frac{a}{r} \qquad (1'')$$

ينبغي ملاحظة انه ما دام الإبطال يؤثر على المفردات القائمة في الزمن o فقط، تتحدد الكمية x_t لحالة اولية معينة من حالات الفرع بمعدل نمو الانتاج r وبمعامل الإبطال a . وبالعكس ، يتم اختيار i_t و c_t من بين «الاساليب» القائمة في الزمن t . ولكن حينما تنصب العدة في الفترة o ، ... ، يتم الشروع بإبطال ، وسوف لا تتحدد الكمية x_t تحديدا تاما بـ r و a ، لانها تعتمد ايضا على اختيار تقنية الانتاج المقرر في الفترة o و T من قبل .

لنرمز الى الجمع $\Sigma(r+a)P_t i_t dt$ لجميع الفروع بـ $I_t dt$. وعليه تكون I_t الاستثمار المنتج الكلي لمجموع النظام خلال المدة t ، $t+dt$ في الوحدة الزمنية (Unit Time) . والجمع $\Sigma\rho_t P_t dt$ هو الطلب الاضافي على العمل لجميع الفروع ، الذي يساوي النمو في الانفاق الكلي على العمل الحي (المعبر عنه بالاجور الثابتة) في المدة t ، $t+dt$. ونرمز الى هذه الكمية بالوحدة الزمنية بـ W_t .

٣ ـ استدناء الاستثمار الكلي لزيادة معينة في القوة العاملة

والآن ، لندرس استدناء (Minimization) الاستثمار الكلي I_t لزيادة معينة في القوة العاملة في برهة معينة t من الفترة o و T . ويفترض في المرحلة الاولى من التحليل ان الكمية x_t معلومة . وفي المرحلة التالية ، يبرهن على ان هذا الشرط غير ضروري ، بافتراض تبسيطات معينة لاحقة . وما يتم بيانه هو ان حجم الاستثمار المحدد بالطريقة المقترحة من قبلنا انما سيكون بوضوح مساويا تقريبا للحد الادنى من كل الاوقات في t خلال الفترة o و T ، مع المعاملين r و a المؤشرين لجميع الفروع وبافتراض دينامية معينة لمجموع الزيادة في القوة العاملة.

ونشرع مفترضين ان الرقم القياسي لكفاءة الاستثمار انما هو دالة مستقيمة (Linear Function) للاستثمار والانفاق على العمل الحي للوحدة الواحدة من الزيادة في الانتاج $rP_t dt$.

$$E_t = \epsilon . i_t \frac{r+a}{r} + \left(c_t \frac{r+a}{r} - x_t \frac{a}{r} \right) \qquad (2)$$

حيث تكون ϵ معلما موجبا والذي هو نفسه لجميع الفروع . ثم نواصل السير باختيار «اسلوب» من i_t ، c_t لكل ϵ معين على اساس من المعيار

$$E_t = \min \qquad (3)$$

واذا كانت E_t هي نفسها للاسلوبين نختار الاسلوب الذي تكون فيه i_t اقل . وبافتراض x_t و a و r معطيات ، فان هذا المعيار معادل لـ

$$\epsilon i_t + c_t = \min \qquad (4)$$

لنرمز الى «الاسلوب» الامثل بـ i'_t و c'_t وللرقم القياسي المقابل للكفاءة بـ E_t . حينئذ نحصل على

$$E'_t \leqslant E'_t \qquad (5)$$

وبجمع كل الفروع نحصل على

$$\Sigma E'_t r P_t dt \leqslant \Sigma E_t r P_t dt$$

وبموجب (1'') و (2) يتعين أن

$$\epsilon \Sigma (r+a) P_t i'_t + E \rho'_t P_t \leqslant \epsilon \Sigma (r+a) P_t i_t + \Sigma \rho_t P_t$$

او

$$\epsilon I'_t + W'_t \leqslant \epsilon I_t + W_t \qquad (6)$$

حيث يقابل I'_t و W'_t الاساليب المثلى لكل فرع على اساس من المعيار (3) او (4) .

٤ ـ تاثير التغيرات في المعلم ϵ على اختيار اسلوب الاستثمار

اي تغير في المعلم ϵ يؤثر على اختيار اسلوب الاستثمار . واذا وجدت في فرع ما E'_t تقابل ϵ التي هي تساوي E_t بالنسبة لاسلوب اكثر كثافة، فسيقود اي تخفيض صغير اعتباطي في ϵ الى اختيار هذا الاسلوب الاخير . في الحقيقة ، ان الارقام القياسية لكفاءة الاستثمار ستكون $E'_t - \Delta c i'_t$ و $E_t - \Delta c i_t$ حينذاك . والرقم القياسي الثاني هو اقل من الاول بسبب

$$E'_t = E_t \quad \text{و} \quad i'_t < i_t .$$

وهكذا لقيم معينة من ϵ_k مرتبة ترتيبا تصاعديا ، ستتغير I'_t و W'_t ، حينما يحدث اقل تخفيض في ϵ : بينما $I'_{t,k}$ و $W'_{t,k}$ تقابل ϵ_k ، فان ما يقابل $E_k - \Delta\epsilon$ هو $I'_{t,k-1} > I'_{t,k}$ و $W_{t,k-1} < W'_{t,k}$. ويتعين ان $I_{t,k}$ انما هو تعاقب نازل (Decreasing Sequence) و $W_{t,k}$ تعاقب صاعد (Increasing Sequence) . يتعين من (6) ان

$$(\epsilon_k - \Delta\epsilon)\, I'_{i,k-1} + W'_{i,k-1} \leqslant (\epsilon_k - \Delta\epsilon)\, I'_{i,k} + W'_{i,k}$$

و

$$\epsilon_k I'_{i,k} + W'_{i,k} \leqslant \epsilon_k I'_{i,k-1} + W'_{i,k-1}$$

آخذين بالحسبان $I'_{i,k-1} > I'_{i,k}$ ، نحصل على

$$\epsilon_k - \Delta\epsilon \leqslant \frac{W'_{i,k} - W'_{i,k-1}}{I'_{i,k-1} - I'_{i,k}} \leqslant \epsilon_k$$

وبما ان $\Delta\epsilon$ كمية صغيرة اعتباطية ، فان

$$\frac{W'_{i,k} - W'_{i,k-1}}{I'_{i,k-1} - I'_{i,k}} = \epsilon_k \qquad (7)$$

يتعين ان $I'_{i,k}, W'_{i,k}$ تمكن تمثيلها بنقـــاط تشكل طريقا مغلقا محدبا نازلا (a decreasing Concave polygonal Path) . وانحـــدار القاطع (Segment) $I'_{i,k}, W'_{i,k} \to I'_{i,k-1}, W'_{i,k-1}$ انما يساوي (بالمقدار المطلق) ϵ_k . (انظر الشكل 27).

الشكل (27)

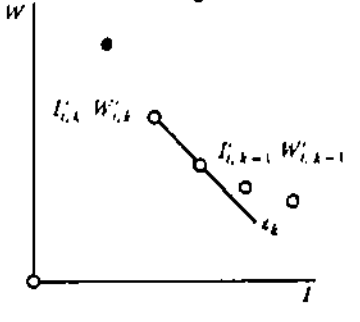

الشكل (28)

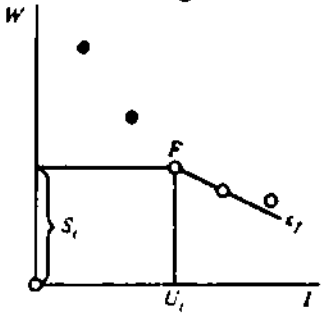

٥ ــ دور المعلم ϵ_F في اختيار الاساليب

يحدد الاحدائي من احدى نقاط الطريق المضلع الطلب على القوة العاملة W'_i المقابلة لاستثمار راس المال الكلي I'_i الذي هو الحد الادنى لـ W'_i المعطى . ويمكن ان نفترض ان نقاط الطريق المضلع متقاربة بصورة وثيقة تماما . ومـــن الناحية الاخرى ، يمكن ان نفترض ان عرض العمل (المعبر عنه بالانفاق على الاجور الثابتة) سيتبع الطلب على نطاق محدود . وعليه ؛ سنفترض اننا سوف لا نرتكب خطأ جديا اذا ما افترضنا ان العرض «الجديد» للعمل S_i انما يساوي إحدائي احدى النقاط F من الطريق المضلع . (انظر الشكل 28) .

يتعين من (6) ان الصعود على هذه النقطة $I_{i,F}$ هو المستوى الادنى مـــن

الاستثمار المتلائم مع نمو القوة العاملة S_t بمعدل النمو r ، ومعامل الإبطال a وكثافة العمل الاعلى للانتاج بالعدة القائمـــة x_t المنسوبة الى كل فـــرع .

وسنرمز لهذا المستوى من الاستثمار براس المال الكلي بـ U_t . انظر الشكل 28 .

وانحدار القاطع من الطريق المضلع المبتدىء من النقطة F انما يساوي المعلم ϵ_F . وهذا يحدد اختيار «الاساليب» للفروع المتفردة . ولكن ، اذا ما تم تحديد الطريق المضلع تحديدا دقيقا للزمن t ، فان المعرفة بـ ϵ_F ليست جوهرية لهذا الفرض ، لان الاساليب المقابلة لـ ϵ_F المختارة الفروع المتفـــــردة ، اي عناصر الكميات للفروع .

$$I_{t,F} = U_t \quad \text{و} \quad W_{t,F} = S_t$$

معلومة مباشرة . ولكن اذا كان لا بد من الرجوع الى طريق مضلع تقريبي ، كالطريق المحدد من قبل الذي يتم تحويله الى الاسفل طبقا للارتفاع العام في انتاجيـــــة العمل ، فان ϵ_F يصبح جوهريا لاختيار الاساليب للفروع المتفردة .

٦ ـ شروط الحد الادنى من الاستثمار

وعلى هذا نكون قد اختتمنا المرحلة الاولى من تحليلنا التي افترضنا فيهـــا معطاة كل من تكاليف العمل الاعلى للوحدة الواحدة منه ، ومن x_t في سريان راس المال الثابت القائم . والآن ، بافتراض تبسيطات لاحقة معينة ، سنبرهن على ان x_t تحددها خلال $0, T$ الحالة الاولية للجهاز الانتاجي ، ومعدلات نمـــو الانتاج للفروع المتفردة ، ومعاملات الإبطال فيها . لنفترض انه كنتيجة للتقـــدم التقني : (أ) ان a'_i من الاساليب المثلى في الفترة $0, T$ هي ادنى من كثافة العمل للانتاج مستخدمين اية عدة قائمة في الزمن 0 ؛ (ب) وان a'_i من اساليب الفترة $0, T$ انما هي دالة متناقصة من الزمن t . وفضلا عن ذلك يفترض (ج) ان التعبير

$$\frac{1}{r} \frac{\ln (r+a)}{a}$$

هو نفسه لجميع الفروع اوهذه هي ابعد التبسيطات المتبناة اثرا .

يتعين من (أ) ان العدة القائمة في الزمن 0 ستشطب قبل اي من المفردات في الفترة $0, T$. وليس من الصعب تحديد الزمن τ الذي سيقع هذا اثناءه . لدينا:

$$P_t = P_0 e^{rt}$$

بما ان الطاقة الانتاجيه P_0 مبطئة كلية في مجرى الزمن τ ، نحصل على

$$P_0 = \int_0^\tau a P_0 e^{rt} dt = P_0 \frac{a}{r} (e^{r\tau} - 1) \tag{8}$$

او

$$\frac{r+a}{a} = e^{r\tau}; \quad \tau = \frac{1}{r} \ln \frac{r+a}{a} \tag{9}$$

يتعين من هذا ان τ هو نفسه لجميع الفروع .

وفي الفترة $0,\tau$ ، تتحدد الكمية x_t بالحالة الابتدائية لراس المـــال الاساسي ، وبمعدلات النمو للفرع المعطى ، وبمعامل إبطاله a . وبالتبعية ، يتم خلال هذه الفترة تحديد الطريق المضلع في الزمن t بالعاملين r و a وبالاساليب التقنية المعروفة حينذاك .

والموقف في الفترة τ ، انما T هو اكثر تعقيدا لان x_t هو هنا ايضا يعتمد على اختيار الاساليب في الفترة $0,t$. وتقوم البرهنة في ادناه على اساس من الشرطين (ب) و (ج) على ان الطريق المضلع في الزمن t انما تحدده الحالـــة الابتدائية للعدة ، والعاملان r و a ، وديناميكية القوة العاملة في الفترة $0,t$ ، والاساليب التقنية في الفترة t .

يتعين من (9) ان

$$\frac{P_t}{P_{t-\tau}} = e^{r\tau} = \frac{r+a}{a}$$

او

$$aP_t = (r+a)P_{t-\tau} \tag{10}$$

وبالتبعية ، فان الطاقات الانتاجية المبطلة خلال المدة $t, t+dt$ ، حيث يكون $t > \tau$ انما هي مساوية لطاقات العدة المدخلة في المدة $t-\tau, t-\tau+dt$. ولكن ، بموجب الشرط (ب) ، فان c_t^* الذي يتم اختياره **بالفعل** ، وهو ما نرمز له بـ c_t^* ، انما هو دالة متناقصة في t . وبالتبعية ، فان x_t هو ايضا دالة متناقصة في t في τ, T . يتعين من هذا ومن (10) ان العدة المبطلة فـي المدة $t, t+dt$ هي مطابقة لتلك المنصوبة في المدة $t-\tau, t-\tau+dt$ ، وهكذا

$$x_t = c_{t-\tau}^*; \quad aP_t x_t = (r+a)P_{t-\tau}c_{t-\tau}^* \tag{11}$$

وعند اخذ (11) و (10) بالحسبان ، يكون لدينا

$$\begin{aligned} S_{t-\tau} = \Sigma\rho_{t-\tau}^* P_{t-\tau} &= \Sigma(r+a)\, P_{t-\tau}c_{t-\tau}^* \\ &- \Sigma a P_{t-\tau}x_{t-\tau} = \Sigma a P_t x_t - \Sigma a P_{t-\tau}x_t \end{aligned} \tag{12}$$

او

$$\Sigma a P_t x_t = S_{t-\tau} + \Sigma a P_{t-\tau}x_{t-\tau}$$

ومنها

$$\begin{aligned} W_t' = \Sigma\rho_t' P_t &= \Sigma(r+a)\, P_t c_t' - \Sigma a P_t x_t \\ &= \Sigma(r+a)\, P_t c_t' - (S_{t-\tau} + \Sigma a P_{t-\tau}x_{t-\tau}) \end{aligned}$$

يتعين من هذه القاعـــدة انه لـ $\tau \leqslant t < 2\tau$ ، يتحدد الطريق المضلـــع

I'_t, W'_t بالمعـــاملين r و a لجميع الفروع ، وباختيـــار الاساليب حسب المعيار (4) ، وبالزيادة في القوة العاملة $S_{t-\tau}$ في الزمن $t-\tau$ ، وبالكميات $x_{t-\tau}$ للفروع المنفردة . ولكن بما ان $0 \leqslant t-\tau < \tau$ ، فان هذه الكميـــات تحددها الحالة الابتدائية للجهاز الانتاجي والمعاملان r و a . ويتعين ان الطريق المضلع وكذلك نقطتيه U_t و S_t انما يحددها في الزمن t المعاملان r و a ، والاساليب القائمة في ذلك الزمن ، والتدفق الكلي في القوة العاملة في الماضـــي تحديدا كاملا .

والآن يكون من المفهوم تماما ان هذا يصدق على اي زمن t للفترة $0, T$: ان الطريق المضلع I'_t, W'_t ، وبالتبعية ايضا U_t, S_t ، انما تتوقف على العوامل المذكورة فقط ، وهي ايضا ما يحدد x_t .

وعليه ، فقد تمت البرهنة على انه حينما تتوافر الشروط (أ) و(ب) و(ج) ، فان حجم الاستثمار المحدد بالطريقة الموصوفة في الاقسام ٣ و٤ و٥ انما هو الحد الادنى ليس لحالة معينة من النظام في الزمن t فحسب ، بل لجميع الـ t للفترة $0, T$ بالتزامن . ولا تتوافر عادة الشروط التي يتعين منها ان عمر τ هو نفسه لجميع الفروع (وبخاصة (ج)) . ومع ذلك ، فان البرهنة على نظريتنا انما تشير الى المستوى الادنى للاستثمار ربما سيتم بلوغه ، حتى وان كان على وجه التقريب ، خلال مجموع فترة الخطة $0, T$.

٧ ـ ملاحظات حول تحديد معاملات الإبطال

تبعا لتحليل المسألة كما هو مبين ، ينبغي ابداء بعض الملاحظات حول تحديد معاملات الإبطال . يقوم احد البدائل على المحافظة عليها عند المستوى القائم في الزمن 0 ؛ ويكمن الآخر في اتخاذ قرار بادخال معاملات a للفرع الجديد . وفي الحالة الاخيرة سيزاح عادة الطريق المضلع I'_0, W'_0 في البرهة 0 وسيحصل تغيير مقابل في الحد الادنى للاستثمار الكلي U_t .

وحتى اذا كان المستوى «الجديد» ليس ادنى من المستوى السابق ، فلا ينبغي ان يؤخذ هذا على انه مؤشر الى ان «الاصلاح» مرغوب فيه بالضرورة ؛ لان تغييرا في a قد يقود الى الوضع المقابل لان بعض $t > 0$ في الحقيقة ، يؤثر هذا التغيير على دينامية كثافات العمل الاعلى للانتاج بالعدة القديمة . اذ يوجد مقابل كـــل مجموعة من معاملات الإبطال للفرع تقريبا منحنى زمني امثل للاستثمار في الفترة $0, T$ ، تم التوصل اليه بالطرق الموجزة في اعلاه . ولكن على العموم تتقاطع هذه المنحنيات ، بحيث لا توجد حاجة لمنحنى يقع الى الاسفل من المنحنيات الاخرى لمجموع الـ t من الفترة $0, T$. وعليه ، تبرز الحاجة لقرار تتخذه اجهـــزة التخطيط المركزية ، حينما ينشأ فرق بين حجم استثمار رأس المال ، وبالتبعية ،

بين الاستهلاك في الامد القصير وفي الامد الطويل .

ويثور سؤال آخر بصدد معاملات الإبطال . وينعين على القسم ٣ ان اختيار اساليب الاستثمار في الزمن t انما يقوم على المعيار (4) ، حيث يتم تحديد ϵ (بموجب ما في القسمين ٤ و٥) بالطريق المضلع I'_t, IV'_t ، والزيادة في القوة العاملة في البرهة t . واضح ان «ديمومه» (Durability) العدة ليست عاملا له اي تاثير مع مثل هذه العملية لاختيار اساليب الاستثمار . ولكن ينبغي ان نتذكر ان «الديمومة» مسألة وثيقة الارتباط بـ «التقادم» الناجم عن التقدم التقني ، وهي لذلك عامل اقتصادي لا تقني . تقوم اجهزة التخطيط المركزية بتحديدها . اذا قام نهجنا ازاء هذه المسألة على ان نتبنى معاملا ثابتا للابطال في الفرع المعين ، فسيتم إبطال نسبة ثابتة من طاقة الانتاج المتميزة بكثافة العمل الاعلى سنويا ، بصرف النظر عما اذا كانت تطابق التعريف المعتمد لـ «الديمومة» ام لا .

لكي نتفادى سوء الفهم ، ينبغي ان نلاحظ ايضا ان الانفاق على الترميمات ، وعلى قطع الغيار والمفردات الاخرى التي تندثر بسرعة تمامـا ، هو لا يعتبر استثمارا لرأس المال يرتبط بإبطال العدة القديمة ، بل تكاليف جارية بالقياس الى الانفاق على المواد .

٨ ـ تخفيض تكاليف العمل الناجم عن زيادة الاستثمار

حتى الان ، افترضنا ان التغييرات الوحيدة في راس المال الاساسي القائم انما تكمن في إبطال العدة المتقادمة في الخدمة . والآن سنعرض اعتبارا عاما الى مسألة التحديث بمعنى خفض تكاليف العمل العناصر المختلفة لعمل الجهاز الانتاجي نتيجة للاستثمار الذي يكيف هذا الجهاز الى حد ما .

كما لاحظنا في القسم ٢ ، عند تحليل القاعدة (1') ، ان الفرض من الاستثمار الاستبدالي (Replacement Investment) $aP_t i_t dt$ هو التوفير في العمل الحي $aP_t(x_t - c_t)dt$. ان نسبة هذه الوفورات الى الاستثمار المطلوب تحقيقها هو $(x_t - c_t)/i_t$.

لنفترض انه يوجد بعض المجال لتحديث الجهاز الانتاجي لفرع معلوم تكون فيه النسبة بين الوفورات في العمل الحي والاستثمار اللازم لتحقيقها هو اكبر من $(x_t - c_t)/i_t$. (ينبغي ملاحظة ان $(x_t - c_t)/i_t$ انما يتوقف على الاسلوب i_t, c_t للاستثمار الجديد) .

وفي مثل هذه الحالة ، من الصحيح إحلال الاستثمار في التحديث محل «الاستثمار الاستبدالي» كلا او جزءا (وهو مقدار الاستثمار المتخذ لتخفيض التكاليف على العمل الحي ، وكذلك يبقى الاستثمار الكلي دون تغيير) . في الحقيقة، حينئذ سنقتصر من العمل الحي مباشرة اكثر مما في حالة إبطال العدة واستبدالها

بأعلى وحدة من النفقات على العمل الحي x_t . وفضلا عن ذلك ، سنقوم بتوسيع نطاق الاقتصاد في العمل الحي بإبطال العدة المتقادمة في المستقبل .

وفي الحالة المعطاة لراس المال الثابت قيد الخدمة ، يكون نطاق التحديث اعلى لتلك الاساليب التي يكون فيها $(x_t-c_t)/i_t$ هو الادنى . وبالتبعية ، لم تعد الزيادة في الانفاق على العمل الحي في الاسلوب المعطى حيث يؤخذ التحديث بالحسبان

$$\rho_t = rc_t - a(x_t - c_t) \qquad (1')$$

بل هي

$$\rho_t = rc_t - af_t\left(\frac{x_t-c_t}{i_t}\right) \qquad (13)$$

حيث f_t دالة متناقصة و

$$f_t((x_t-c_t)/i_t) \geqslant x_t - c_t$$

(وتحذف المساواة حيث لا يوجد مجال للتحديث المناسب) .

وبالقياس الى (2) ، سنطبق الان تعبير «الرقم القياسي» لـ «الكفاءة» على

$$E_t = i_t\frac{r+a}{r} + c_t - \frac{a}{r}f_t\left(\frac{x_t-c_t}{i_t}\right) \qquad (14)$$

وبالمنسوب ϵ سيتم اختيار الاسلوب i_t/c_t بموجب المعيار $E_t = \min$ ، واذا كان E_t هو نفسه لاسلوبين ، نختار مرة ثانية اقلهما كثافة في الاستثمار . وهنا ، يتوقف الاختيار ، بالمفارقة مع الاستنتاج الوارد في القسم ٣ ، على قيمة $f_t((x_t-c_t)/i_t)$ حيث يكون مختلفا عن بقية الاساليب وباجمال الفروع نحصل من هذا على

$$\Sigma E'_t r P_t dt \leqslant \Sigma E_t r P_t dt$$

حيث E'_t اسلوب مثالي . من هنا ، وبناء على نفس طريقة الاستنتاج كما في القسم ٣ ، نحصل على

$$\epsilon I'_t + W'_t \leqslant \epsilon I_t + W_t$$

حيث

$$I'_0 = \Sigma i'_t(r+a)P_t$$

ولكن

$$W'_t = \Sigma r c'_t P_t - \Sigma a f_t\left(\frac{x_t-c'_t}{i'_t}\right)$$

والآن يمكن ان نرسم الطريق المضلع I'_0, W'_t في الزمن t ، وهو حينما يؤخذ بالارتباط مع الزيادة في القوة العاملة في هذا الزمن ، انما يحدد S_t الاستثمار الادنى U_t . ومستوى الاستثمار سيكون اقل من او مساو لما يتحقق حينما يتم الاقتصاد في اليد العاملة بواسطة الاستثمار الاستبدالي فقط (٢) .

---

٢ ـ وقد يثور السؤال عن كيفية تحديد معامل الابطال a لفرع معين حينما يقع التحديث . وقد نحدد هذا المعامل بيسر من خلال مقارنة الانتاج بالعدة الجديدة $(r+a)P_t dt$ وزيادة الانتاج للفرع $rP_t dt$ ، اي بنفس طريقة استبدال العدة المتقادمة استبدالا كاملا .

الفرع الثاني : تثمين الانفاق على المواد ودور التجارة الخارجية في الاساليب المختلفة

١ ـ الانفاق على المواد في اساليب الاستثمار المختلفة

الى الان ، افترضنا ان اساليب الاستثمار في فرع معين انما تختلف من حيث كثافة الاستثمار i (بالاسعار الثابتة) وكثافة العمل c (بالاجور الثابتة) فقط . حينما نقبل على دراسة سمات الاساليب المختلفة بالنسبة الى الانفاق على المواد، علينا ان نحسب الانفاق على المواد في اساليب الاستثمار موضوع المقارنة وكذلك في العناصر المبطلة .

لا يمكن ادخال كل استثمار رأس المال والانفاق على العمل الحي المشمول في المعادلات المقابلة لـ (1) و (2) ؛ لانها حينئذ ستؤخذ بالحسبان مرتين او اكثر عند جميع هذه المعادلات ، لان بعض الفروع تنتج المواد للفروع الاخرى . وتبرز الحاجة الى معلومات اكثر تفصيلا فيما يخص الخطة خلال فترة طويلة o, T اذا ما أريد حل هذه المسألة حلا مناسبا .

ولما كانت الخطة متوازنة من وجهة نظر الانفاق على المواد ، يتم قبول معدلات معينة من الانفاق عليها في الفروع المنفردة من الخطة في الزمن t . حينما نختار واحدا من اساليب الاستثمار ، يجب الاهتمام **بالانحرافات** (Deviations) الموجبة والسالبة عن هذه المعدلات . (كما سنرى ، تثور المشكلة نفسها بالنسبة الى الانفاق على المواد في العناصر المراد ابطالها ، حيث يكون مجموع الانفاق على العمل الحي والمواد للوحدة الواحدة من الانتاج على اعلاها . وقد يختلف الانفاق من المواد على هذه العناصر عن الانفاق المتبنى في الخطة ، مما يجعل من الضروري ثانية اخذ **الانحراف** عن الخطة بالحسبان) .

يظهر انه علينا ان نواصل السير كما يلي . فضلا عن استثمار راس المال والانفاق على العمل الحي لمرحلة الانتاج التي يمثلها الفرع المعين ؛ علينا ايضا ان ندرس استثمار رأس المال والانفاق على العمل الحي المصاحبين والمقابلين للانفاق على المواد ، ولكن على درجة انحراف هذا الانفاق عن المعدلات المتبناة في الخطة فقط (اما بالنسبة لاسلوب يتطابق فيه الانفاق على المواد الخام والوسيطة والمقادير المتبناة في الخطة ، علينا اذن ان نأخذ بالحسبان استثمار رأس المال والانفاق على العمل الحي في المرحلة المعطاة فقط) .

وسيكون هذا النهج صحيحا في حالة الاقتصاد المغلق فقط . واذا درسنا التجارة الخارجية ، فسنتوصل الى نتائج مختلفة . اذ يمكن التمييز بين «مواد بالعملة» (Currency materials) ، اي تلك المتداولة في التجارة الخارجية ، و«مواد بدون عملة اجنبية» (non - Currency materials) ، اي تلك التي هي غير

متداولة في هذه التجارة نظرا لارتفاع تكاليف نقلها (كالطابوق مثلا) او لصعوبات اخرى في البيع (القوة والكهربائية واجزاء المكائن مثلا) . اما بالنسبة للمواد «بدون عملة اجنبية» ، فمن المناسب استعمال الطريقة المشار اليها في اعلاه التي تاخذ بالحسبان ما يقابل استثمار راس المال والانفاق على العمل الحي «المصاحب» على درجة الانحرافات المتبناة في الخطة . ومثل هذا النهج ليس مرضيا عادة بخصوص المواد «بالعملة الاجنبية» .

في الحقيقة ، تشمل خطة تطور الاقتصاد خطة للتجارة الخارجية معلومة على وجه التقريب ؛ اي اننا نعرف تركيب الصادرات والانتاج الهادف الى تخفيض الواردات . وعلى اساس من هذه المعلومات ، نجد مجموعة من سلع التصدير او من سلع «التعويض عن الاستيراد» (Import - Substitution) ، حيث يتوافر الشرط التالي : اذا ما طرحت كلفة العملة في المواد «بالعملة» المستهلكة من القيمة «بالعملة» لانتاجها ، واذا ما رمز لاستثمار راس المال والعمل للروبل الواحد «بالعملة» (٢) بـ j و k على التوالي ، فان معيار هذه المجموعة من السلع لـ ϵ معطاة انما يتم التعبير عنها بالشكل $\epsilon j + k = \min$.

واكثر من ذلك ، اذا كان احد اساليب الاستثمار اكثر اقتصادا من اسلوب آخر فيما يخص الانفاق على المواد «بالعملة» بمقدار d من الروبلات «بالعملة» ، فقد تستعمل العملة المقتصدة لتخفيض النمو في التصدير او لزيادة النمو في الاستيراد من مجموع السلع المشار اليها في اعلاه ومن ثم لتأمين الاقتصاد الاقصى من «الانفاق المحسوب» لـ ϵ المعطاة ، الا وهو على درجة $d(\epsilon j + k)$. (ينبغي ملاحظة ان j و k يجب اختيارهما من وجهة النظر التقنية بالنسبة الى المعيار (4)).

٢ ــ استثناء الانفاق على المواد من دون عملة والتحديث

والآن من الممكن صياغة قاعدتين مماثلتين لـ (2) و (4) تاخذان بالحسبان الاساليب المختلفة لاستهلاك المواد والتقدم التقني في هذا المجال . ولغرض التبسيط ، سوف لا ندخل في الوقت الحاضر الانفاق على المواد «بدون عملة» (وكذلك على التحديث) .

لنرمز الى القيمة «بالعملة» لانحراف الانفاق المباشر على المواد من الحصة (quota) في الزمن t بـ δ_t . وفي هذه الحالة ، سيكون «الانفاق المحسوب» على وحدة من الانتاج

$$\epsilon i_t + c_t + \delta_t(\epsilon j_t + k_t)$$

---

٢ ــ [روبل واحد «بالعملة» = المقدار المعادل من العملة الاجنبية لروبل واحد بسعر الصرف الرسمي] .

ان العدة التي ينبغي إبطالها لـ ϵ معطاة هي تلك التي يبلغ عندها التعبير

$$x_t + \lambda_t(\epsilon j_t + k_t)$$

حدا اقصى ، حيث تكون x_t كثافة العمل للانتاج للعدة المبطلة ، و λ_t القيمة بالعملة للانحراف عن الحصة من الانفاق على المواد لهذا الانتاج المتبنى في الخطة .

وبالتبعية ، فان (2) ستقابل

$$E_t = [\epsilon i_t + c_t + \delta_t(\epsilon j_t + k_t)]\frac{r+a}{r} - [x_t + \lambda_t(\epsilon j_t + k_t)]\frac{a}{r} \qquad (15)$$

او

$$E_t = \epsilon\left[i_t\frac{r+a}{r} + j_t\left(\delta_t\frac{r+a}{r} - \lambda_t\frac{a}{r}\right)\right]$$

$$-\left[(c_t + \delta_t k_t)\frac{r+a}{r} - (x_t + \lambda_t k_t)\frac{a}{r}\right] \qquad (15')$$

حيث يكون j_t او k_t هما نفسيهما لجميع الفروع . كما في القسم الاول ، سيتم اختيار لاساليب للفروع بالمعيار $E_t = \min$ ، واذا ما كان E_t هو نفسه ثانية لاسلوبين او اكثر ، يتم اختيار الاقل منهما كثافة في رأس المال (وهو الاسلوب الذي يكون فيه التعبير الاول ما بين الكفتين في القاعدة (15') على ادناه) . ولما كانت r و a و f_t و k_t هي هي في جميع الاساليب في فرع معين ، ولما كان هذا ينطبق ايضا على λ_t لـ ϵ معينة ، يمكننا ان نكتب مقياس اختيار الاساليب في الزمن t بالشكل : $\epsilon(i_t + \delta_t j_t) + (c_t + \delta_t k_t) = \min$.

اذا رمزنا للمعدل المعتمد في الخطة لقيمة المواد بالعملة المنفقة للوحدة الواحدة من الانتاج بـ n_t ،

$$n_t + \delta_t = \sigma_t$$

ستكون القيمة بالعملة لمجموع الانفاق النوعي على المواد في الاسلوب المعين . ولما كان n_t هو هو لجميع الاساليب ، يمكن كتابة المعيار لـ ϵ المعطاة كما

$$\epsilon(i_t + \sigma_t j_t) + (c_t + \sigma_t k_t) = \min \qquad (16)$$

حينما يكون اسلوبان متساويين، يكون الاسلوب المختار هو الذي يكون فيه $i_t + \sigma_t j_t$ اقل .

اذا رمزنا للاساليب المثلى بـ i'_t و c'_t و δ'_t وللارقام القياسية للكفاءة المقابلة بـ E'_t ، نحصل على $E'_t \leqslant E_t$.

وبأخذ جميع الفروع سوية ، نحصل على

$$\Sigma E'_t r P_t \delta_t \leqslant E r P_t \delta_t$$

وبالقياس على الفرع ٣ من القسم الاول ،

$$\epsilon I'_t + W'_t \leqslant \epsilon I_t + W_t$$

حيث ينطوي استثمار راس المال والانفاق على العمل الحي على الاستثمار والانفاق اللذين هما ناجمان ايضا عن الانحرافات في استهلاك المواد الخام عن المعدلات المعتمدة في الخطة . ويقابل I'_t و W'_t الاسلوبين المختارين لـ ϵ المعطاة بواسطة المعيار (16) .

يوجد اذن طريق مضلع I'_t, W'_t للزمن t هو بنفس خواص الطريق المضلع في الشكل (٢٧) . وعند اخذه بالاقتران مع النمو في اليد العاملة ، فانه يحدد مستوى استثمار راس المال الادنى U_t الموائم لهذا النمو . وتحدد اكثر الاساليب فعالية للفروع المنفردة آنيا (Simultaneously) .

٣ ـ طريقة حساب استثمار راس المال المصاحب والانفاق على العمل الحي

لغرض التبسيط لم نأخذ بالحسبان الانفاق على المواد «بدون عملة اجنبية» في الفرع السابق . لقد لاحظنا من قبل انه من المناسب لمثل هذه المواد ان نعتمد طريقة حساب استثمار راس المال والانفاق على العمل الحي المصاحبين لصيغة معينة لدرجة تقابل الانحراف بين الانفاق على المواد والمقاييس المعتمدة في الخطة الاولية . يتحدد الانفاق الاعلى على العمل الحي والمواد الخام في الجهاز الانتاجي القائم كما يلي . وعند حساب الانفاق على العمل الحي والمواد لـ ϵ معطاة ، فضلا عن المواد «بالعملة» ، نأخذ بالحسبان استثمار راس المال والعمل الحي المقابل للانحراف عن خطة الانفاق على المواد «بدون عملة» في العدة القائمة . وبعد هذا نحدد ايا من عناصر الطاقة الكلية aI'_t ينبغي إبطالها في الوحدة الزمنية على اساس من الانفاق الكلي على العمل الحي والمواد في المرحلة المعطاة من الانتاج المحسوب على هذا المنوال .

ولكن سوف لا نعقد (15) و (16) بادخال عناصر مرتبطة بالاساليب المختلفة لاستهلاك المواد «بدون عملة» ، بل سنفترض ان الاستثمار المرتبط بالمواد «بدون عملة» في الاسلوب المبحوث او في العدة المبطلة انما هو متضمن في i_t وان الانفاق المقابل على العمل الحي متضمن في c_t . اذن ، تقوم نقاط الطريق المضلع I'_t, W'_t ببيان الانفاق مع حساب الانفاق على المواد «بدون عملة» بدرجة الانحراف عن الخطة .

وقد نفترض للقاعدة المقابلة الى المعيار (16) ان i_t و c_t تتضمنان الاستثمار **الكلي** والانفاق **الكلي** على العمل الحي المرتبط بالانفاق على المواد الخام «بدون عملة». ولإجتناب الخلط بين قيم i_t و c_t في المعيار كما هو معبر عنه في (16) و (15) . فقد نحل محل هذه الرموز في (16) حسب التفسير الجديد i^*_t و c^*_t وعندئذ يصبح التعبير

$$\epsilon(i^*_t + \sigma_t j_t) + (c^*_t + \sigma_t k_t) = \min \qquad (17)$$

٤ ـ اختيار اساليب استدناء الاستثمار خلال مجموع الفترة

في القسم ٦ من الفرع الاول ، حيث لم نأخذ بالحسبان اساليب استهلاك المواد في المسألة ، بيّنا ان خطة تطور الاقتصاد (بما في ذلك معاملات الإبطال) ، مقرونة بالحالة الابتدائية لراس المال الاساسي وديناميه الزيادة في اليد العاملة، انما تحدد تحديدا كاملا الطريق المضلـــع I'_t, W'_t للزمن t . وهكذا نحدد ايضا اختيار الاساليب في برهة من الفترة o, T التي تستدني استثمار راس المال I_t خلال الفترة كلها . وبما ان الشروط التي يقوم عليها البرهان على هـــذه النظرية هي ليست مستوفاة على العموم ، فانها تؤشر احتمالية الفرضية التـي تقترب منها .

ولكي نكون قادرين على البرهان على هذه النظرية ، لا بد من ادخال تبسيط آخر عند حساب الاساليب المختلفة لاستهلاك المواد ، الا وهو ان كثافة العمـــل الاعلى للانتاج في الفرع المعين x_t انما هي مميزة للعناصر المبطلة . (يتعين من الفرعين السابقين ان هذا الشرط هو غير مستوفى عادة) . ولكن هذا التبسيط هو اقل خطرا من المقدمات الثلاث «الخاصة» للبرهان على النظرية في القسم ٦ من الفرع الاول ـ بخصوص المساهمة الضئيلة نسبيا للتوفير في المواد في التقـــدم التقني . وعليه لا يؤدي تناول الادخار المتزايد في المواد الخام الى التقليل بصورة مهمة من احتمالية ملاءمة نظريتنا للاغراض العملية على وجه التقريب .

٥ ـ التغير في تركيب انتاج الفرع المخطط من جراء الاختيار الامثل للاساليب

والآن لندرس مسألة مختلفة تماما ، الا وهي مسألة تغير ما في تركيب الفرع المخطط اصلا للانتاج الجديد في البرهة t كنتيجة للاختيار الامثل للاساليب بالصورة الموصوفة في اعلاه . لقد بيّنا من قبل ان استدناء الاستثمار قد يسبب مثل هذه التغيرات في تركيب الفرع : تستخدم الادخارات في نفقات الاستثمار على زيادة الاستهلاك الى درجة ان النمو في اليد العاملة انما يتم استخدامه استخداما تاما .

وتزداد هذه المسألة تعقيدا حينما تؤخذ بالحسبان اساليب استهلاك المواد ، لان هذا يسبب تكييفا آنيا لتركيب النمو في التجارة الخارجية (في الانتاج للتصدير او للتعويض عن الاستيراد) .

اما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فان تركيب الانتاج الجديـــد للتصدير او للتعويض عن الاستيراد فينبغي «تدقيقه» على اساس من المعلم a_t المشتق في اعلاه . في الحقيقة ، لا يختلف اختيار الاساليب التقنية لمجموعة سلعية معينـــة

اختلافا اساسيا عن الاختيار بين الانتاج للتصدير او للتعويض عن الاستيراد للمجموعات السلعية المختلفة التي يتم كنتيجة لها الحصول على روبل واحد بالعملة . وعليه لا بد لقيمة $\epsilon_t i_t^*$ من ان تقارن للمجموعات السلعية المختلفة في الزمن t . هنا i_t^* هو الاستثمار اللازم للانتاج في المجموعة السلعية المعينة لقيمة العملة الصافية للروبل الواحد بالعملة (اي بعد طرح قيمة المواد «بالعملة»). (وبالتبعية ، فان الاستثمار الذي يخدم انتاج المواد الخام «بالعملة» لا يؤخذ بالحسبان في استثمار راس المال هذا) . ويرمز الى العمل الحي المتصل بهذا بـ c_t^* لكل روبل واحد بالعملة .

ولا تفقد المقارنة بين التعابير $\epsilon_t i_t^* - c_t^*$ للاساليب المختلفة للانتاج للتصدير او للتعويض عن الاستيراد بالعدة الجديدة الى اختيار واحدة او اكثر من المجموعات السلعية . والنقطة انما هي ان ليس «الأحسن» اسلوب للتصدير الا تطبيق كامن محدود تماما بالارتباط مع طاقة الاسواق الخارجية المحدودة . ومع ذلك ، فان المقارنة بين هذه القيم انما تمكننا من القيام ببعض التصحيحات على خطة نمو التجارة الخارجية . وهذا ينبعث كعامل اضافي لتغيير تركيب الانتاج .

يتحدد كل من المستوى «الصحيح» للاستثمار ، والاستهلاك «الجديد» المواد الخام ، والتركيب «الجديد» للتجاره الخارجية للزمن t على اساس من النتائج لجميع هذه الحسابات . وقد تبرز اعظم الصعوبات في اعادة بناء الخطة من المستوى «الصحيح» للاستثمار .

لقد ذكر من قبل ان الاقتصاد في الاستثمار يمكن ان يستعمل مثلا في زيادة الاستهلاك الى درجة بحيث يستمر استخدام اليد العاملة استخداما تاما . ولكن ، على العموم ، تنتج الفروع المختلفة السلع الاستثمارية والاستهلاكية . لنفترض ان الاستثمار الصحيح في الزمن o ؛ اي U_0 ، انما هو اقل بكثير من انتاج السلع الاستثمارية التامة للسوق الداخلية في نفس الوقت . وهذا يخلق وضعا صعبا لانه من المستحيل اجراء تحول مباشر في تركيب الفرع من الاستثمار الى الاستهلاك .

واضح ان النهج الاكثر عقلانية انما يكون كالآتي : يجب تصدير فائض الانتاج من الفروع المنتجة للسلع الراسمالية بالمبادلة مع السلع الاستهلاكية انما يربو على التجارة الخارجية «الاعتيادية» . على الرغم من ان هذه المبادلة قد لا تكون ذات ميزة كبيرة جدا ، فان الاستهلاك سيزداد في جميع الاحوال . وسيحدث توسع سريع وآني في القدرة على انتاج السلع الاستهلاكية وليس من توسع في القدرة على انتاج السلع الاستثمارية . وعليه ، سيقابل انتاج هذه السلع U_t ضمن فترة قصيرة نسبيا t' ، ولا تعود الصادرات «الزائدة» (excessive) ضرورية .

لان $t > t'$ هو الفرق بين U_t وانتاج السلع الاستثمارية بمقدار dt من قبل وقد يتم تجاوزه خلال زمن قصير .

ينطبق الشيء نفسه على استهلاك المواد الخام وعلى تركيب التجارة الخارجية

لمجموع الفترة o, T لان الاشارة هنا انما هي الى اختلافات في المدة $t, t+dt$ (مثلا الى الانفاق على الفحم او النفط في المعامل **الجديدة**) .

وهكذا نتوصل الى خطة مع معدلات نمو للفرع الجديد للزمن t وعليه ، بتطبيق الطرق السابقة عليها ، نتوصل على العموم الى طريق مضلع مختلف لهذا الزمن . واذا اختلف هذا قليلا عن ذلك المثبت اصلا ، فقد ننظر الى مهمتنا في اختيار الاساليب (التقنية والتجارية الخارجية) كأنها كاملة . وإلا فمواصلة عملية التقريب التدريجي .

ويحتمل ان تكون هذه العملية متلاقية وحتى بسرعة ايضا ، ولكن ذلك ليس بيقين مطلق . اذ ينبغي التحذير هنا ضد التلاقي الناشيء عن غياب اساليب تقنية مختلفة اختلافا اساسيا في العديد من الامثلة (وهذه هي مسألة اساسية تتعلق بالفائدة العملية لنظرية كفاءة الاستثمار ، وهي نظرية لا تقوى في ذاتها على ان تبعث على اساليب استثمار جديدة) .

ينبغي ملاحظة انه في اتباع الطريقة الموصوفة في اعلاه انما نخرق الافتراض الابتدائي وهو تطور الفروع المنفردة تطورا موحدا ، وان بمعدلات مختلفة . وقد يكون مفهوما تماما ان هذا يكيف تكييفا اساسيا بناء الطريق المضلع I_t, W_t في الزمن t . وفي نفس الوقت يصبح تحقيق الحد الادنى من الاستثمار في خلال الفترة o, T كلها حتى اكثر تقريبية .

٦ ـ ادخال التحديث

استبعدنا التحديث عن البحث في اعلاه . ولنعد الى (15) وندخل الرموز

$$\left.\begin{aligned} h_t &= i_t + \delta_t j_t \\ b_t &= c_t + \delta_t k_t \\ v_t &= x_t + \lambda_t(\epsilon j_t + k_t) \end{aligned}\right\} \tag{18}$$

وقد نعيد كتابة (15) كما يلي :

$$E_t = \epsilon h_t \frac{r+a}{r} + b_t - \frac{a}{r}(b_t - v_t)$$

حينذاك ، اذا ما حاججنا كما في القسم ٨ من الفرع الاول ، آخذين بالاعتبار امكان التحديث ، نحصل على :

$$E_t = \epsilon h_t \frac{r+a}{r} + b_t - \frac{a}{r} f_t\left(\frac{v_t - b_t}{h_t}\right)$$

حيث f_t هي دالة متناقصة و

$$f_t[(v_t - b_t)/h_t] \geq v_t - b_t$$

اما بخصوص ε المعلوم ، فاننا نختار اسلوبا وفق المعيار $E_t = \min$. والآن ، يمكن بناء الطريق المضلع I'_t, W'_t والحصول لكل نمو معين في اليد العاملة على قيمة لـ U_t واساليب فرعية تستدني الاستثمار الكلي في الزمن t .

الباب الخامس

جوانب استكمالية الاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية

تاليف : الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل التاسع والعشرون

نظرية المضاعف والمعجل والتفاعل فيما بينهما

يستهدف هذا الفصل سد الفراغ الذي يحدثه غياب هاتين النظريتين كليا في حالة المضاعف وجزئيا في حالة المعجل عن ديناميات الرأسمالية والاشتراكية . لذلك يتناول القسم (١) من هذا الفصل موقف لانكه وكاليتسكي من المضاعف والمعجل ، والقسم (٢) مضاعف الاستخدام ، و(٣) مضاعف الاستثمار ، و(٤) نظرية المضاعف ، و(٥) المضاعف الساكن والديناميكي ، و(٦) مضاعف الميزانية ، و(٧) مضاعف التجارة الخارجية ، و(٨) نظرية المعجل ، و(٩) التفاعل بين المضاعف والمعجل . ويخلص القسم (١٠) الى تقييم نظرية المضاعف والمعجّل في ضوء النظرية الاشتراكية العلمية .

١ ـ موقف لانكه وكاليتسكي من المضاعف والمعجّل

وجدنا ان النهج الذي ابتكره مايكل كاليتسكي في عملية تحديد الدخل القومي كان أضيق من نهج مينارد كينز وان لم يكن اقل دقة في تحليل الانتاج الكلي وتقلباته . فلم يبلغ م. كاليتسكي نظرية الطلب الفعال من خلال نظرية المضاعف (Multiplier) ، مما يجعل صيغته اقل غنى من صيغة كينز ، وان لم تكن اقل

قوة . اذ ان اعمال كاليتسكي في بواكير الثلاثينات تدل على انه كان يملك اسسها جيدا للمضاعف ، وان لم يتوصل الى صياغته صياغة «متكاملة» (Formalized) .

تقوم آلية كاليتسكي لتحديد الدخل القومي على فرضية ان العمال ينفقون ما يكسبون ، وان الراسماليين يكسبون ما ينفقون ، كما بينا ذلك من قبل (١) . تنص هذه الآلية على ان الدخل القومي يرتفع الى النقطة التي يحدث عندها التطابق بين حصة الارباح ، كما تحددها عوامل التوزيع كدرجة الاحتكار ، ومستوى الاستثمار . وتزاول عوامل التوزيع وظيفة تحديد الدخل على اساس من الارباح وهي بدورها يحكمها الاستثمار زائدا الاستهلاك الناجمان عن الارباح . وتحدث التغيرات في توزيع الدخل من خلال التغير في مقدار الربح . وبما ان حصة الارباح تحكمها في الامد القصير درجة الاحتكار ، فاذا ارتفعت الاخيرة ، سترتفع كذلك الحصة النسبية للارباح في الدخل القومي . ولكن مقدار الارباح سيبقى دون تغيير لان الاستثمار يواصل عملية تحديده ـ اذ انه دالة في قرارات الاستثمار الماضية ـ ولكن الاجور والانتاج سينخفضان ، وسيهبط مستوى الدخل القومي الى النقطة التي عندها تؤول حصة الارباح الاعلى الى نفس المقدار المطلق من الارباح .

وبخلاف مايكل كاليتسكي ، تولى اوسكار لانكه دراسة **نظرية المضاعف** في احدى مساهماته في مجلة الايكونومتريا (Econometrica) عام ١٩٤٣ . وفيها عالج مختلف انواع المضاعفات البسيطة والمركبة ، والمغلقة والمفتوحة ، والستاتية والدينامية والمتراكمة . ولعل ما يميز بحث لانكه في المضاعف عن غيره هو انه درس تاثير مضاعف الانفاق للقطاع المشترك (Socialized) على القطاع الخاص (٢) .

قام مايكل كاليتسكي بانتقاد مبدأ التعجيل (Principle of Accelleration) على اساس انه من الخطل استنتاج الضرورة لتوسيع الطاقة لغرض توسيع الانتاج . اذ ان الزيادة في الانتاج اثناء الدورة التجارية تقوم على التغيرات في معدل استغلال الطاقة الانتاجية، تعكس تقلبات الانتاج حجم التقلبات في خزين رأس المال القائم . ومن الناحية الاخرى ، يجد كاليتسكي ان مبدأ التعجيل لا يتطابق مع الوقائع ، الا اذا افترضنا فاصلا زمنيا طويلا بين القرار الاستثماري وتحققه . وفوق ذلك ، فان هذا المبدأ لا يأخذ بالحسبان محددات القرارات الاستثمارية الاخرى ـ فوق عامل اعادة استثمار الادخارات وتأثير تراكم رأس المال الحقيقي(٣) .

ولكن مايكل كاليتسكي نراه الصيغة التي يستخدمها الاستاذ ج.ر. هكس من

---

١ ـ انظر الباب الثالث ، الفصل الثاني عشر .

٢ ـ انظر : O. Lange, On the Theory of the Multiplier, in: **Papers** .... op. cit.. p.p. 242 - 262.

٣ ـ انظر قايين ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٦٤ .

صيغ مبدأ التعجيل من هذين الانتقادين . لانه افترض صراحة ان الفاصل الزمني الذي ينطوي عليه الانفاق الاستهلاكي يعادل الفاصل الزمني للاستثمار ، وان لم يكن هذا الافتراض واقعيا (٤) .

تتميز صيغة المعجل التي اعتمدها كاليتسكي في انها تربط ما بين معدل التغير في احد عناصر الدخل وهو الربح او دخل الطبقة الراسمالية ومعدل التغير في الاستثمار .

فالتغيرات في الارباح تولد تغيرات في الاستثمار ، مما يؤدي الى تغيرات في خزين راس المال الثابت ، مما يحدد بصورة مشتركة التغيرات في معدل الربح . فكما يؤدي ارتفاع الارباح ضمن الفترة المبحوثة الى ان يجعل الاستثمارات الاضافية اكثر جذابية ، فكذلك يؤدي تراكم راس المال الحقيقي الى تخفيض معدل الربح ويقلص من حدود خطط الاستثمار (٥) .

٢ ـ مضاعف الاستخدام

تعتبر مقالة ر.ف. **كان** (R.F. Kahn) حول **العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة** (٦) واحدة من اهم اسهامات علم الاقتصاد خلال النصف الاول من القرن العشرين ، اذ على يدها تم اكتشاف نظرية المضاعف (Multiplier) (٧) . فكان الفكرة العامة القائلة انه اذا تم استخدام الف عاطل من بين جيش العاطلين عن العمل بفعل واع وهادف ، بحيث ينبع عن ذلك تدفق مستقر من الاجور والارباح، ناشيء مباشرة عن نشاطهم ، ليضاف الى الدخل القومي ، مما قد يؤول الى سحب عاطلين اضافيين ليدخلوا في سلك العاملين بصورة تلقائية ، قد تحولت على يد الاستاذ **كان** الى قاعدة دقيقة تقيس العلاقة ما بين الاستخدام **الجديد** وآثاره على الاستخدام النهائي . اذ ان تعريف **كان** للاستخدام الابتدائي والثانوي قاد الى ما اسماه كينز بعدئذ **بمضاعف الاستخدام** (Employment Multiplier) ، او النسبة .

---

٤ ـ المصدر السابق ، ص ٤٨٦ . انظر ايضا : J.R. Hicks, **Contribution to the Trade Cycle**, Oxford U.P. p. 1950, p. 37 pf & 65 pf.

٥ ـ انظر الفصل الخامس عشر ، والفصل السادس عشر .

٦ ـ انظر : R.F. Kahn, the Relation between Investment and Unemployment, **Economic Journal**, No. 12, June 1931, p. 187.

٧ ـ انظر :

G.L.S. Shackle, Twenty Years on: A Survey of The Theory of the Multiplier, **Economic Journal**, No. 242, June 1950, pp. 241 - 260.

الاستخدام الابتدائي + الاستخدام الثانوي
الاستخدام الابتدائي

اذا افترضنا انه من جراء استخدام الف عاطل في قطاع الاستثمار الجديد او الصافي ينشأ تدفق من الاجور والارباح يتم انفاق نسبة منه K على السلع الاستهلاكية . عندئذ يكون استخدام الف من العاطلين قد أدى الى استخدام $K + K^2 + K^3 + \cdots$ الف من العاطلين الآخرين في انتاج السلع الاستهلاكية ، بحيث يبلغ مجموع المستخدمين الجدد $1+K+K^2+K^3+\cdots$ الف شخص . وما دام K أقل من ١ ، فان هذه السلسلة تلتقي عند $1/1-K$ ، وهذا هو مضاعف الاستخدام .

٢ ـ مضاعف الاستثمار

في نظرية تحديد الدخل القومي ، يجري التمييز بين الامد الطويل والامد القصير على اساس انه في الامد القصير تحدث التقلبات في الدخل او الانتاج بسبب من اختلال التوازن الذي يطرأ على الطلب الكلي في ظل انتاج كلي معطى تقريبا ، في حين في الامد الطويل تنبعث قوى لتقوم بتحديد نمو الانتاج والطاقة الانتاجية لانهما لم يعودا معطيين ، بل تحولا الى متغيرين في الامد الطويل .

وفي الامد القصير ، تبين نظرية تحديد الدخل القومي كيف ان الدخل يتغير مستواه حتى يبلغ التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها الادخارات المخططة التي يقوم بها المدخرون وقرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون جنبا الى جنب مع المساواة بين الادخار والاستثمار الفعليين .

اذا افترضنا ان الاسعار ثابتة وان عرض السلع والخدمات مرن ، فعلى الرغم من ان الادخار والاستثمار الفعليين متساويان على الدوام ، ينشأ تفاوت بين الادخار والاستثمار المخططين ، بحيث ينعكس هذا التفاوت على العرض والطلب المخططين للسلع والخدمات . وهذا يقود الى تغير في العرض يجعله متكيفا وفق مستوى الطلب الجديد ، ما دامت الاسعار ثابتة ، والعرض مرنا .

تأمل في ناتج قومي حقق التوازن عند ١٠٠ دينار : تتألف من ٩٠ دينارا من السلع الاستهلاكية و١٠ دنانير من تكوين رأس المال . وافترض ان العوائل ادخرت ١٠ دنانير من دخولها . ثم افترض انها قررت ان تدخر في الاسبوع الاول من السنة ٢٠ بالمئة من دخولها ، بحيث يصبح الادخار المخطط ٢٠ دينارا بدلا من ١٠ دنانير . حينئذ سيبقى لدى المشروعات ما قيمته ١٠ دنانير من السلع غير المبيعة (متكونة من ١٠ دنانير من الاستثمار غير المخطط) . وافترض انها تقوم في الاسبوع الثاني بتخفيض الانتاج الى ٩٠ دينارا ، متكونا من ١٠ دنانير من السلع الاستثمارية و٨٠ دينارا من السلع الاستهلاكية . ولكن ، كما نعلم ، ان الدخل يساوي الناتج ، وعليه انخفضت الدخول الى ٩٠ دينارا ايضا . وهذا يعني انه اذا ما بقيت نسبة

الادخار الجديدة على حالها ، فان العوائل ستدخر ١٨ دينارا (وهو ٢٠ بالمئة من ٩٠ دينارا) ، وستنفق ٧٢ دينارا (وهو ٨٠ بالمئة من ٩٠ دينارا) في الاسبوع الثاني. غير ان هذا الاستهلاك البالغ ٧٢ دينارا هو أقل من انتاج السلع الاستهلاكية الهابط من ٩٠ الى ٨٠ دينارا . وهذا يعني ان اختلال التوازن قائم ، لان العرض قد هبط الى ٨٠ دينارا بينما هبط الطلب الى ٧٢ دينارا فقط . وعليه ، فستقوم المشروعات بتخفيض انتاجها لاحقا لتتخلص من فيض العرض على الطلب البالغ ٨ دنانير .

يمكن ان يستمر هذا التعاقب لبعض الوقت قبل ان يستعيد السوق توازنه كما يظهر من الجدول (29.1) . يمثل الاسبوع الثاني من هذا الجدول وضع المشروعات حينما تقوم بتخفيض الانتاج من ١٠٠ دينار الى ٩٠ دينارا .

ولكن اذا كانت العلاقة السلوكية التي تربط الدخل بالادخار على حال يحيث يكون الادخار ٢٠ بالمئة من الدخل الاسبوعي ، مهما كان مستوى الدخل ، عندئذ يكون الادخار ، في مستوى الدخل البالغ ٩٠ دينارا ، ١٨ دينارا ، بينما يكون الاستهلاك ٧٢ دينارا . هذا يعني ، كما هو واضح من الخط الافقي ٦ من الجدول

الجدول (29.1)

الاسابيع	١	٢	٣	٤	٥
١ ــ الانتاج (= الدخل)	١٠٠	٩٠	٨٢	٧٥ر٦	٥٠
٢ ــ الاستثمار	١٠	١٠	١٠	١٠ر٠	١٠
٣ ــ السلع الاستهلاكية المنتوجة (= السلع الاستهلاكية المطلوبة في الاسبوع السابق)	٩٠	٨٠	٧٢	٦٥ر٦	٤٠
٤ ــ الادخار المخطط (٢٠ من الافقي ١)	٢٠	١٨	١٦ر٤	١٥ر١	١٠
٥ ــ السلع الاستهلاكية المطلوبة (= ٨٠ من الافقي ١)	٨٠	٧٢	٦٥ر٦	٦٠ر٥	٤٠
٦ ــ فيض العرض (الافقي ٣ ــ الافقي ٥)	١٠	٨	٦ر٤	٥ر١	٠
٧ ــ الفرق بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط (الافقي ٤ ــ الافقي ٢)	١٠	٨	٦ر٤	٥ر١	٠

المصدر : W. Beckerman, **An Introduction to National Income Analysis**, w. & Nicholson, London, 1976, p. 170.

(29.1) ، ان انتاج السلع الاستهلاكية عند مستوى ٨٠ دينارا يزيد على الطلب بـ ٨ دنانير ــ اي فيض العرض بـ ٨ دنانير . وبالمثل ، ايضا يبلغ فيض الادخـــار المخطط على الاستثمار المخطط ٨ دنانير ، بمقاييس الادخار والاستثمار .

يمثل العمود الثالث من الجدول (29.1) حالة انخفاض انتاج السلع الاستهلاكية الى ٧٢ دينارا نظرا لهبوط الطلب الى هذا المستوى في المرحلة الاخيرة ، بحيث يهبط الدخل والانتاج الكليان في العمود الثاني الى ٨٢ دينارا ايما في ذلك ١٠ دنانير من الاستثمار في السلع . عند هذا المستوى من الدخل ، حينما تحـــاول العوائل ادخار ٢٠ بالمئة من دخولها فذلك يعني ان طلبها على السلع الاستهلاكية سيهبط لاحقا الى ٦٥ر٥ دينارا ، مع هبوط لاحق في الانتاج . ومن الجديـــر بالملاحظة ، ان اختلال التوازن في سوق السلع المبين ، لكل مرحلة ، في الخط الافقي ٦ والمساوي للفرق بين قيمة السلع المنتوجة والطلب على السلع ، انما هو بالضرورة مساو لفيض الادخار المخطط على الاستثمار المخطط ، المبين في الخط الافقي ٧ . وهذان هما وجهان لعملة واحدة .

يبين العمود الاخير من الجدول (29.1) انه حينما ينخفض الدخـــل الى ٥٠ دينارا ، يبلغ فيض العرض على الطلب صفرا ، كما يبلغ فيض الادخار المخطط على الاستثمار المخطط صفرا ايضا ، ما بقيت دالة الادخار على حالها . عند هـــــذه النقطة ، ينتفي وجود قوى تعمل من اجل تخفيض لاحق في الانتاج ــ فيتم بيع الانتاج برمته .

في الجدول (29.1) ، ارتفعت نسبة الادخار من ١٠ بالمئة الى ٢٠ بالمئة من الدخل ــ اي ان S/Y ارتفع من 0.1 الى 0.2 . وقد اعطي الاستثمار I على انه ثابت عند ١٠ دنانير . وعليه ، يبلغ الدخل حالة التوازن حينما 0.2 من الدخل تساوي ١٠ دنانير . وهذا يحدث حينما يساوي الدخل ٥٠ دينارا فقط . وعند هذا المستوى من الدخل ، يساوي حاصل ضرب 0.2 بـ Y الاستثمار I . وبكلمة اخرى ، يكون الدخل متوازنا حينما يساوي الادخار المخطط S الاستثمار المخطط I . ولكن

$$S = S/Y \times Y \qquad (29.1)$$

بحيث يكون الدخل متوازنا حينما

$$S/Y \times Y = I \qquad (29.2)$$

او حينما

$$Y = \frac{I}{S/Y} \qquad (29.3)$$

وهي في المثال السابق تكون حينما

$$Y = 10/0.2 = 50$$

وللتدقيق ، حينما يكون $S/Y = 0.2$ و $Y = 50$ ، فان S ينبغي ان يساوي ١٠

دنانير وهي ما يساوي الاستثمار المخطط ؛ وهذا هو مستوى الدخل التوازني .

وهكذا حينما يكون مستوى الاستثمار معطى ، يتم حساب مستوى الدخل التوازني بقسمة الدخل على نسبة الادخار ـ اي الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save) ، شريطة ان يبقى هذا الميل مستقرا بصرف النظر عن مستوى الدخل . فمثلا ، اذا بقي مستوى الاستثمار المخطط عند ١٠ دنانير كما في المثال السابق ؛ ولكن الميل المتوسط للادخار كان ١٥ بالمئة بدلا من ٢٠ بالمئة ، حينئذ سيكون الدخل التوازني 10/0.15 الذي يساوي 66.66 دينارا . لان ١٥ بالمئة منه هو ١٠ دنانير ، بحيث يكون هذا هو مستوى الدخل الذي يتساوى عنده الادخار المخطط والاستثمار المخطط البالغ ١٠ دنانير . ومن الناحية الاخرى، اذا كان الميل المتوسط للادخار 0.2 ، ولكن الاستثمار المخطط صار ٢٠ دينارا بدلا من ١٠ دنانير ، فان مستوى الدخل التوازني سيكون 20/0.2 ، وهو ما يساوي ١٠٠ دينار . عند مستوى الدخل هذا ، سيتساوى الادخار المخطط البالغ ٢٠ بالمئة من ١٠٠ دينار مع ٢٠ دينار ، الذي هو الاستثمار المخطط .

اما اذا نظرنا الى عملية التوازن من زاوية الموازنة بين الطلب والعرض في السوق ، فمن الممكن بيان ذلك عن طريق الشكل (29.1) . يتضمن هذا الشكل

الشكل (29.1)

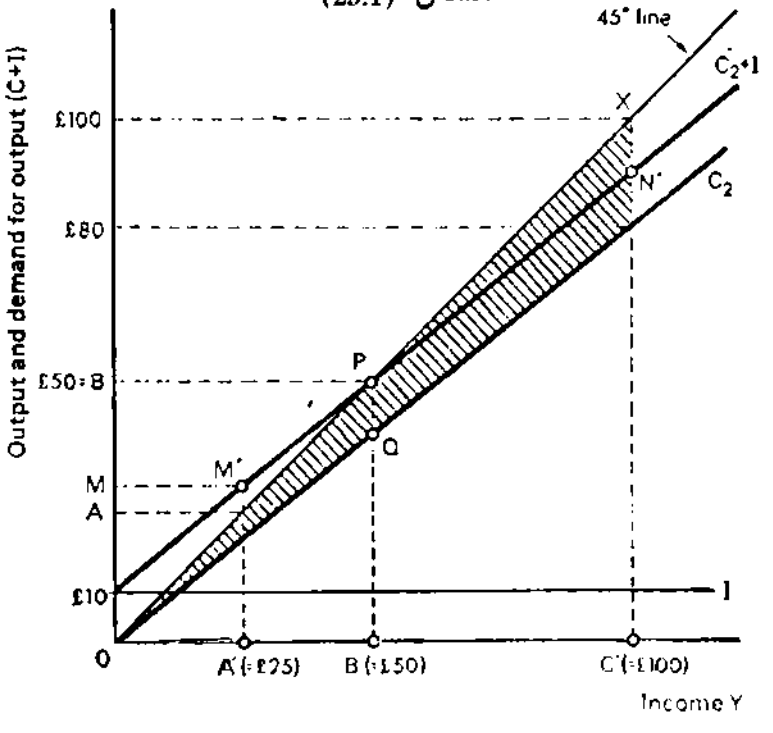

خط الـ ٤٥° الذي يمثل نقاط التساوي بين الانتاج والدخل ، ويتميز بخاصية هي انه ، لكل مستوى من الانتاج على الخط العمودي ، كالنقطة A ، من الممكن بواسطته قراءة ما يقابله من مستوى الدخل الذي تولده نقطة الانتاج تلك ، فلا بد للمسافة O A' من ان تساوي O A . لان الدخل يساوي الانتاج .

وينطوي الشكل (29.1) على خطوط الانتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ، ويبين كيفية ارتباطها بالدخل ايضا . اما خط الاستثمار فهو ذلك الخط الافقي الذي يؤشر الطلب على السلع الاستثمارية المثبت على ١٠ دنانير للوحدة الزمنية وبصرف النظر عن مستوى الدخل . وعلى خط الاستهلاك ان يبين مستوى الطلب على الاستهلاك لكل مستوى من مستويات الدخل ، لان الطلب على الاستهلاك ما هو الا الفرق بين الادخارات والدخول المخططة . وعليه ، فلا بد للمساحة المظللة ما بين خط C وخط الـ ٤٥° من ان تمثل الادخارات المصاحبة لكل مستوى من مستويات الدخل .

اذا ما اضيف الطلب على الاستهلاك المصاحب لكل مستوى من مستويات الدخل كما هو معطى بالخط C الى الطلب على الاستثمار كما هو معطى بالخط I ، حينئذ يبين الخط الناتج ، وهو C + I ، المستوى الكلي للطلب على السلع (والخدمات) لكل مستوى من مستويات الدخل المؤشرة على المحور الافقي . والآن ، من الممكن تحديد مستوى الدخل التوازني بيانيا كما يلي : اذا كان الانتاج يساوي ٢٥ دينارا، وهو عند النقطة A ، حينئذ يقع الدخل المقابل عند النقطة A' . ولكن قراءة الخط C + I تقول انه عند مستوى الدخل O A' ، يكون الطلب A' M' ، وهو يفوق الانتاج O A بمقدار A M . ولكن اذا كان الطلب على السلع يفوق العرض ، وكان العرض مطاوعا ، فسيبرز ميل للانتاج نحو الارتفاع ، كما رأينا من قبل .

وبالعكس ، يمكن ان نتبين من الشكل (29.1) انه اذا كان الانتاج ١٠٠ دينار، فان مستوى الدخل المصاحب له سيولد طلبا على السلع والخدمات (المؤشر عند النقطة المقابلة على خط الـ C + I) من C' N' ، الذي سيقل عن مستوى الانتاج (المقروء من خط الـ ٤٥° على انه C'X) بمقدار N'X مما سيقود الى تقلص الانتاج . وباختصار ، سيتساوى الانتاج والطلب عند مستوى ٥٠ دينارا فقط ، لانه عند هذا المستوى يكون الطلب على الاستهلاك عند اضافته الى الطلب على الاستثمار بحال مساوية للطلب على الانتاج . اي عند هذا المستوى من الدخل فقط ، يقطع خط الـ C + I خط الـ ٤٥° .

كنا قد بينا في المثل الحسابي في الجدول (29.1) انه من الممكن تحديد مركز الدخل التوازني من وجهتين من وجهات النظر . إما من وجهة نظر ماهية مستوى الدخل الذي يجعل الادخار المخطط مساويا للاستثمار المخطط (حيث يتساوى الخط الافقي ٢ مع الخط الافقي ٤) ، وإما ماهية مستوى الدخل الذي يجعل الطلب المخطط على السلع مساويا للانتاج (حيث يتساوى الخط الافقي ٢ زائدا الخط الافقي ٥ مع الخط الافقي ١) . ففي الشكل (29.1) مثلا ، عند مستوى

الدخل والانتاج التوازني البالغ ٥٠ دينارا، يمكن ان نتبين سبب المساواة بين C + I والانتاج من ان الادخار الممثل بالفجوة ما بين C وخط الـ ٤٥° ، الا وهو P Q انما هو مساو تماما للاستثمار عند ذلك المستوى من الدخل .

ويمكن استخدام الشكل (29.1) نفسه ايضا لتحليل كيفية تأثير التغير في نسبة ادخار الناس الى دخولهم عند مستوى الدخل التوازني ، اذ ان الشكل (29.1) المذكور يبين ان نسبة الادخار الاعلى انما تنطوي على تحول هابط في نسبة ما ينفقه الناس من دخولهم على السلع الاستهلاكية .. وهو ما يشبه خطا اكثر تسطحا لـ C ، مما يدل بوضوح على انه سيكون لمنحنى الطلب المتجمع C + I انحدار اكثر تسطحا ايضا ، وسيتقاطع مع خط الـ ٤٥ عند مستوى دخل ادنى .

٤ ـ نظرية المضاعف

اذا كان مستوى الاستثمار معطى ، يتوقف مستوى الدخل التوازني على مستوى الاستهلاك الادنى الذي لا يتغير مهما كان مستوى الدخل وهو العنصر الثابت في الاستهلاك ، وعلى درجة انحدار دالة الاستهلاك ودرجة الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Save) .

لنتامل في الشكل (29.2) ، ولنشرع من مستوى الدخل المبين في النقطة Y_1 ،

الشكل (29.2)

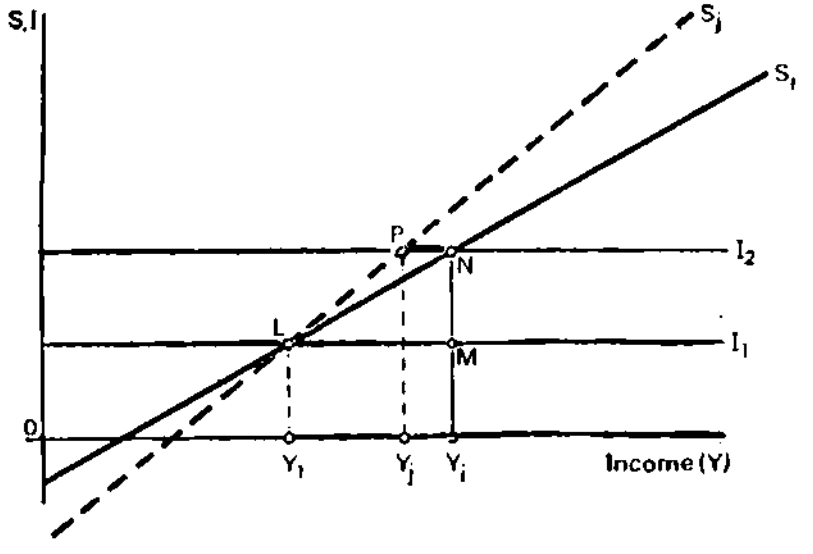

الناشئة عن التقاطع بين الخط S_i و I_1 ، حيث يطرأ ارتفاع على خط الاستثمار الى الخط I_2 . حينئذ يمكن ان نتبين أن لا بد للدخل من الارتفاع الى Y_j . ويمكن ان نتبين من خلال النظر الى الشكل ان الارتفاع الحاصل في الدخل يتوقف كليا على درجة انحدار خط الادخار S . فمثلا ،اذا كانت دالة الادخار S_j بدلا من S_i ، فسيكون Y_j o المركز التوازني الجديد الذي سيتم بلوغه بالانتقال الى I_2 . أي ان الزيادة في الدخل الناجمة عن نفس الزيادة في الاستثمار ستكون $Y_1 Y_j$ بدلا من $Y_1 Y_i$. مع خط الادخار الابتدائي S المكون من S_i ، يقود صعود الاستثمار بمقدار M N الى زيادة في الدخل هي $Y_1 Y_j$ ، وهي مساوية لـ L M كما يظهر من الشكل . والنقاط الثلاث L. N &M هي الزوايا الثلاث لمثلث . ويظهر ان نسبة الزيادة في الاستثمار M N الى الزيادة في الدخل الناجمة عنها L M تتوقف على درجة انحدار الضلع الثالث للمثلث ، ألا وهو L N . ودرجة انحدار هذا الضلع تحدد النسبة M N / L M ، وما درجة انحدار L N الا الميل الحدي للادخار S . وهذا يساوي (1 — C) ، حيث تمثل C الميل الحدي للاستهلاك . وبكلمة اخرى ، اذا ما أعطيت زيادة معينة من الاستثمار . فان الزيادة في الدخل الناجمة عنها تتوقف على الميل الحدي للادخار (او الميل الحدي للاستهلاك) فقط .

هذا يعني ، ابتداء من دخل توازني معين ، انه اذا ما طرأ تغير على الاستثمار، سيحقق الدخل توازنا جديدا حيثما يكن التغير في الادخار مساويا للتغير في الاستثمار . ومقدار التغير في الدخل اللازم لبلوغ مستوى التوازن الجديد يتوقف كليا على كيفية تغير الادخار مع تغير الاستثمار . وبكلمة اخرى ، انه يتوقف كليا على الميل الحدي للادخار ، اي على درجة انحدار جدول الادخار ، (1 — C) .

يمكن بيان نفس الحجة الواردة في اعلاه بيانا جبريا . لان المطلوب هو ان التغير في الادخار يساوي التغير في الاستثمار ، وباستعمال الرموز

dY = تغير ما في الدخل
dS = تغير ما في الادخار
dI = تغير ما في الاستثمار ،

نتوصل الى انه اذا كان الادخار يساوي الادخار السالب او a — (الذي هو عبارة عن الاستهلاك الادنى القائم على الادخار السالب) + (الدخل — الميل الحدي للاستهلاك) الدخل ، عندها يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$S = -a + (1 - C)Y \qquad (29.4)$$

ومنها يتعين ان $dS = (1 - C)\,dY$ بحيث يكون الدخل قد بلغ توازنا جديدا حينما

$$dI = (1 - C)\,dY \qquad (29.5)$$

او حينما

$$dI = \frac{dI}{(1 - C)}$$

ويمكن تحويل هذه المعادلة لتعبر عن العلاقة بين اي تغير في الاستثمار والتغير التوازني الناجم عنه في الدخل كما يلي :

$$\frac{dI}{dY} = \frac{1}{(1 - C)} \qquad (29.7)$$

يبدو من هذا النموذج البسيط ان النسبة بين تغير ما في الدخل وتغير ما في الاستثمار الذي يولـــد التغير في الدخـــل انما تتوقف على الميل الحـــدي للاستهلاك فقط .

ويمكن الوصول الى نفس النتيجة بطريق اقصر . لنكتب شرط توازن الدخل، وهو المساواة ما بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط ، كما يلي :

$$Y = \frac{I+a}{1 - C} \qquad (29.8)$$

ويمكن كتابة هذه المعادلة كما يلي :

$$Y = (I+a) \times \frac{1}{(1 - C)} \qquad (29.9)$$

وهي بهذه الصيغة تنص على انه لغرض التوصل الى المستوى التوازني للدخل ، لا بد من ضرب البسط (I+a) بـ $1 / 1 - C$. وواضح من هذا انه اذا طرأ تغير على البسط ـ زيادة او نقصانا ـ فلا بد من ضرب قيمة التغير بـ $1/1 - C$ وصولا الى التغير التوازني في الدخل الناجم عنه .

يعرف الجانب الايمن من المعادلة (29.7) بالمضاعف (Multiplier) (الذي يرمز له عادة بالحرف K) لانه يشير الى المقدار الذي به يتم ضرب التغير فـــي الاستثمار للوصول الى التغير في الدخل . فمثلا ، اذا ارتفع الدخل بمقدار ١٠ دنانير سنويا ، وقيمة الميل الحدي للاستهلاك ، C ، هي 0.8 بحيث ان الميل الحدي للادخار هو 0.2 ، حينئذ يبدو واضحا انه لغرض زيادة الادخار بمقدار مساو للزيادة في الاستثمار، من الضروري زيادة الدخل بمقدار ٥٠ دينارا؛ لان هذا هو المقدار الذي عنده ضربه بـ 0.2 حاصل ضربه يساوي ١٠ دنانير . وقيمة المضاعف في هذه الحالة هي ١٠/٥٠ او ٥ . وهذا في الواقع يساوي $1 / 1 - C$ او $1/0.2$.

وعلى الجملة ، المضاعف هو ذلك المقدار الذي ينبغي به ضرب اي تغير فـــي الاستثمار للوصول الى التغير التوازني النهائي في الدخل (والانتاج) . ويتوقـف المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك (او للادخار) ، ويمكن التعبير عن قيمتـــه كما يلي :

$$\text{المضاعف} \qquad K = \frac{1}{1-C} = \frac{1}{S} \qquad (29.10)$$

٥ ـ المضاعف الستاتي والدينامي

يقوم المضاعف الستاتي (Static) او الآني (Instant) على حساب التغير النهائي في الدخل الواجب حصوله لكي يعاود التغير في الادخار المصاحب لـــه مساواته للتغير في الاستثمار الابتدائي الذي زحزح الاقتصاد عن مركزه التوازني .

تأمل في وضع اقتصادي يبلغ فيه الميل الحدي للاستهلاك ٨و٠ ، ويرتفع فيه الاستثمار بمقدار ١٠ دنانير . في المرحلة الاولى ، ترتفع الدخول بمقدار ١٠ دنانير؛ وعندئذ سينفق المستهلكون مبلغا اضافيا مقداره ٨ دنانير على الاستهلاك . وستقود الزيادة في انتاج السلع الاستهلاكية بمقدار ٨ دنانير الى ارتفاع اضافي في الدخول يبلغ ٨ دنانير مما سيولد ارتفاعا اضافيا في الطلب على السلع الاستهلاكية وفي المعروض منها يبلغ ٦ر٤ دنانير . وهذا سيقود الى زيادات متعاقبة في الاستهلاك (٦ر٤ × ٨و٠) وهكذا دواليك . وستبدو سلسلة النفقات الاستهلاكية الاضافية كما يلي :

١٠ + ٨ + ٦ر٤ ... الخ ..

وهي مشتقة كما يلي :

١٠ + ١٠ × ٨و٠ + ١٠ × ٨و٠^{٢} + ... + ١٠ × ٨و٠^{ن} .

وبالرموز حيث c = الميل الحدي للاستهلاك و dI = التغير الابتدائي فـــي الاستثمار ، تكون السلسلة على شكل

$$dI + dIc + dIc^2 + dIc^3 + dIc^4 + \ldots + dIc^n$$

والمجموع النهائي لمثل هذه السلسلة هو :

$$\frac{dI}{(1-C)} \quad \text{or} \quad \frac{dI \times 1}{(1-C)} \qquad (29.11)$$

ومن هنا ، يكون هذا هو المجموع الكلي النهائي للزيادة في الدخول . واضح ان هذا هو نفس تعبير **المضاعف الستاتي** (Static Multiplier) الوارد فـــي المعادلة (29.6) و (29.7) .

اما اذا كانت الاجابة على السؤال : ما هي الزيادة الكلية النهائية في الدخول الناجمة عن الزيادة الابتدائية في الاستثمار: بجمع سلسلة مزيداتها (Increments) من الدخول المتناقصة تناقصا تدريجيا ، فان الجواب ينطوي على **المضاعف الدينامي** (Dynamic Multiplier) ، لانه قد تم التوصل اليه بتركيز الاهتمام على التغيرات التدريجية التي تطرأ عبر الزمن .

اما الجواب الذي تم التوصل اليه في المعادلة (29.6) و (29.7) ، فانه يعرف بالمضاعف الستاتي ، لانه تم الحصول عليه من خلال الحساب المباشر لما ينبغي ان تكون عليه الزيادة النهائية في الدخول ، لكي يكون ما يصاحبها من زيادة نهائية في الادخار مساوية للزيادة الابتدائية في الاستثمار ، من دون المرور بالمراحل المتوسطة التي لا بد من حدوثها قبل التوصل الى هذه النتيجة النهائية .

أوضحنا في الشكل (29.2) السابق لم لا يتضمن المضاعف الستاتي العنصر

الثابت في دالة الاستهلاك او الادخار ، بل ميولها الحدية فقط . وفي الشكل (29.3) اللاحق ، سنبين لماذا يتضمن المضاعف الديناميكي الميول الحدية فقط معتمدين على الشكل البديل الذي ينطوي على دالة الاستهلاك بدلا من دالة الادخار. وفي هذا الشكل البديل يرمز الخط C الى دالة الاستهلاك ، ويرمز الخط الافقي I_1 الى دالة الاستثمار الابتدائي . حينئذ سيكون مستوى الدخل التوازني عند Y_1 ؛ حيث يقطع $C+I_1$ خط ٤٥ . والآن افترض ان قد ارتفع الطلب على الاستثمار الى I_2 ، بحيث يكون مجموع الطلب على السلع والخدمات في المرحلة الاولى مرتفعا من $Y_1 M$ الى $Y_1 N$. والآن ، يوجد فيض من الطلب على العرض يساوي MN . واذا ما ارتفع الانتاج عندئذ الى $Y_1 N$ بالاستجابة الى الطلب القائم على هذا المستوى ، فان الدخل سيرتفع الى $O Y_1$ (المساوي الى $Y_1 N$) . ولكن عند مستوى الدخل $O Y_1$ ، سيساوي مجموع الطلب $Y_1 O$ ، الذي سيزيد على الانتاج الكلي بـ PO . وفيض الطلب على العرض هذا هو اصغر مما كان عليه في المرحلة الاولى ؛ ولكنه ما يزال يقود الى ارتفاع في الانتاج الى $Y_1 Q$ ، الذي يقابل ارتفاع الدخل الى $O Y_m$ ، قائدا الى زيادة اضافية في الطلب الى $Y_m S$ ، مما يؤدي الى فيض الطلب على العرض بـ RS وهكذا دواليك . والمزيدات المتعاقبة من الانتاج ، والدخول ، وفيض الطلب على العرض ، انما هي متناقصة الى اصغر فاصغر ، كما هي مبينة في السلسلة العددية المتعاقبة (ص ٤١٣) . وهذه تقابل في الحقيقة الابعاد المرسومة على الشكل (29.3) ، اي MN , PQ , RS ... وهكذا دواليك .

الشكل (29.3)

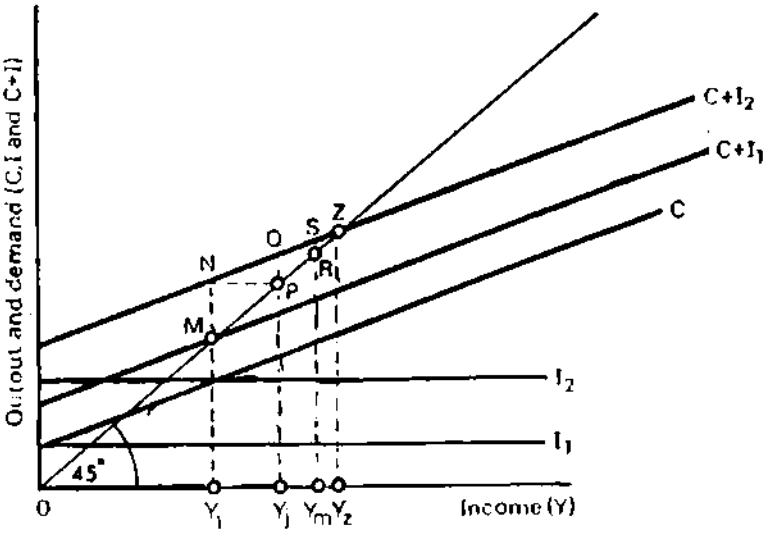

يظهر من الشكل (29.3) ان التغيرات المضاعفة تتلاقى عند مستوى الدخل التوازني OY_2 . حيث يتساوى الطلب الكلي المعطى بخط $C+I_2$ عند هذا المستوى من الدخل مع الناتج الكلي المولد لهذا الدخل . ولكن من الممكن ايضا ان نتبين من هذا الشكل ان مدى ارتفاع الدخل ، في حالة بقاء اية زيادة في الاستثمار معطاة، انما يتوقف كليا على درجة انحدار الخط C ـ اي ان المضاعف يتوقف كليا على الميل الحدي للاستهلاك . فمثلا ، اذا كان انحدار الخط C في الشكل المذكور اشد (ولكن التوازن الابتدائي بقي عند نفس النقطة) ، فان هذا يعني ان الخط $C+I_2$ المار في النقطة N سيكون اشد انحدارا . وواضح ان مدى التلاقي سيكون اعظم قبل بلوغ التوازن النهائي . اذا اشتد انحدار الخط $C+I_2$ الى الاعلى مارا بالنقطة N . فانه سيقطع خط الـ ٤٥ درجة عند مستوى اعلى من الدخل ، مما يؤول الى مضاعف اعظم .

وعلى الجملة ، نجد في النموذج البسيط ان الميل الحدي للاستهلاك يدخل في المضاعف لانه يفترض ان الطلب على الاستهلاك انما هو دالة في الدخل ، ويعامل الاستثمار على انه «المضروب» (Multiplicand) ـ اي انه العنصر الذي تضرب تغيراته بالمضاعف للوصول الى التغير التوازني النهائي في الدخل . فما الادخار ، والحالة هذه ، الا «تسرب» (Leakage) لانه يطرح من الطلب ـ اي الطلب على الاستهلاك ـ الذي هو دالة في الدخل . وعليه ، كلما كان الميل الحدي للادخار اعلى ، كان مستوى الدخل التوازني ادنى ـ ما بقيت المتغيرات الاخرى على حالها. والميل الحدي الاعلى للادخار سيخفض من المضاعف ايضا ، لانه يحد من ارتفاع الطلب على الاستهلاك الناجم عن ارتفاع الدخل . اما الاستثمار فما هو الا «حقن» (Injection) في تدفق الدخول لان الطلب على السلع الاستثمارية يأتي من خارج النظام ، وعليه فانه لا يحد مباشرة من تدفق الطلب على السلع الاستهلاكية . ولهذا السبب بالذات لا يدخل الاستثمار في المضاعف .

وهكذا حينما ننظر الى الادخار والاستثمار ، من زاوية ما يطرأ على تدفق الدخول من «تسرب» منها او من «حقن» فيها ، نجدهما متقابلين (Counterparts) . فالادخار تسرب الى خارج النظام ، بينما الاستثمار حقن فيه من خارجه . ولكنهما ليسا على قياس واحد من ناحية مكانتهما في تحليل المضاعف ؛ فالميل الحدي للادخار يؤثر في المضاعف لان الادخار يرتبط داليا بالدخل ويحدد مقدار الطلب الاستهلاكي الاضافي الناجم عن الدخل الاضافي . ولكن الاستثمار ، في هذا النموذج البسيط ، هو ليس بدالة في الدخل ، ولذلك فلا يدخل في المضاعف .

وفي اي نموذج ، مهما كان بسيطا او معقدا ، يظهر كل متغير وكأن المتغيرات الاخرى في النموذج تحدده او لا تحدده . واذا كانت المتغيرات الاخرى هي التي تحدد المتغير المبحوث ، فيقال انه متغير **داخلي** (Endogeneous) ، وبخلافه يكون المتغير المبحوث متغيرا **خارجيا** (Exogeneous) . في النموذج البسيط ، حيث لا توجد حكومة ولا تقوم تجارة خارجية ، يشكل الدخل ، والاستثمار ، والاستهلاك

(او الادخار الذي يؤول الى نفس الشيء ، اذ ان الادخار متحدد ما دام الدخل والاستهلاك معطيين) المتغيرات الوحيدة في النموذج البسيط . كما افترضنا ان الاستثمار من بين هذه المتغيرات لا يشكل دالة في الدخل ، وعليه يظهر الادخار على انه متغير خارجي . في حين ، يتحدد الدخل بالاستثمار ودالة الاستهلاك ، وهو لذلك متغير داخلي ، كما هي حال الاستهلاك ايضا؛ فما هو الا دالة في الدخل.

اما في النموذج المعقد ، حيث تقوم الحكومة وينفتح الاقتصاد القومي على التجارة الخارجية ، فسنفترض ان الضرائب والواردات تشكلان متغيرين داخليين يرتبطان بتغير الدخل بحال مشابهة للادخار تقريبا . اذ ان ارتفاع الدخل سيقود الى زيادة في المدفوعات من الضرائب على الافراد او الشركات ، والى زيادة في الواردات .

ومن الناحية الاخرى ، سنحتفظ بالافتراض القائل ان ارتفاع الدخل لا يقود الى زيادة في الاستثمار المحلي ، ولا الى زيادة في الاستهلاك الحكومي او التصدير، في الامد القصير على الاقل . وعليه ، سنعتبر الاستهلاك الحكومي والصادرات متغيرين خارجيين .

فما هي ، اذن ، التعديلات التي ينبغي إحداثها على شروط التوازن ، وقوانين المضاعف في النموذج البسيط عند الانتقال الى النموذج المعقد الذي ينطوي على الحكومة والتجارة الخارجية ؟

٦ ـ مضاعف الميزانية : المضاعف الحكومي

احد الاسباب التي تجعل القطاع المنزلي (Household Sector) لا يمرر كل الدخل الذي يتسلمه ، على صورة طلب على السلع ، الى قطاع الانتاج (Production Sector) ، هو انه فضلا عن رغبته في الادخار قد يضطر الى دفع الضرائب الى الحكومة . وعليه ، ستشكل امثال هذه الضرائب منافذ اخرى لتسرب تدفق الدخل الدائر من القطاع الانتاجي والى القطاع الانتاجي . ولكن الحكومة لا تقبض الضرائب فقط ، بل تشتري السلع والخدمات ايضا ، وكذلك تقوم بأداء المدفوعات التحويلية (Transfer Payments) كالرواتب التقاعدية مثلا . والنفقات الحكومية تشبه الاستثمار بمعنى انها تدفع الطلب على السلع الاستهلاكية دون ان تضيف شيئا الى عرضها ؛ ولذلك فان للايرادات الحكومية تأثيرا مشابها لتأثير الادخار على الطلب . اذ ان الضرائب تميل الى خفض الطلب على السلع الاستهلاكية من دون ان تقوم بتخفيض عرضها . وعليه ، تميل النفقات الحكومية ميل الاستثمار الى ان تكون توسعية ، في حين تميل الضرائب ميل الادخار الى ان تكون تقلصية من حيث تأثيرها على الطلب .

اذا زادت الحكومة من نفقاتها على شراء السلع والخدمات بمقدار ١٠ دنانير في المرحلة الاولى ما بقي العرض مرنا . ويقابل ذلك ارتفاع في الطلب على السلع

الاستهلاكية يعادل ١٠ دنانير ايضا . وحينئذ ستكون السلسلة ١٠+٨+٦٫٤ + ... + حتى يبلغ مجموعها ٥٠ دينارا . غير ان الحكومة انفقت ١٠ دنانير اضافية على المدفوعات التحويلية كالمنح مثلا لا على السلع والخدمات ، وحينئذ سيكون التاثير الاول على الطلب وعلى الناتج النهائي ٨ دنانير فقط ، وستكون المزيدات المتعاقبة كما جاءت في السلسلة المذكورة باستثناء غياب العنصر الاول البالغ ١٠ دنانير . وعندئذ سيبلغ مجموعها ٤٠ لا ٥٠ دينارا .

وعلى افتراض تساوي الميل الحدي للاستهلاك عند دافعي الضرائب وقابضي المدفوعات التحويلية ، فان لارتفاع الضرائب بـ ١٠ دنانير تاثيرا نهائيا على الطلب يعادل تأثير انخفاض المدفوعات التحويلية بـ ١٠ دنانير . وهذا يعني ان مجموع تأثيرها النهائي على الطلب سيبلغ ٤٠ دينارا . وهكذا ، فاذا زادت الحكومة من مشترياتها من السلع والخدمات بـ ١٠ دنانير ، وهي ما لها تاثير نهائي صاعد على الطلب يبلغ ٥٠ دينارا ، وكذلك زادت من ضرائبها بـ ١٠ دنانير ، مما سيخفض الطلب بـ ٤٠ دينارا ، سيبلغ التأثير الصافي الصاعد على الطلب ١٠ دنانير فقط . وهذه النتيجة المشتقة من حذف العنصر الاول من سلسلة مزيدات الدخل المبينة في اعلاه انما هي جوهر ما يعرف **بنظرية مضاعف الميزانية المتوازنة** (Balanced Budget Multiplier Theorem) او باختصار **مضاعف الميزانية** (Budget Multiplier) او **المضاعف الحكومي** (Governmental Multiplier) .

مهما كانت الاحوال التي تطرأ على موازنة الميزانية وتأثير مجموع الميزانية على الطلب ، يقاس ارتفاع الانفاق الحكومي على ارتفاع الاستثمار ، كما يقاس ارتفاع معدل الضرائب على ارتفاع جدول الادخار . وبقدر ما تشبه الضرائب الادخار ، لان كلا منهما يشكل تسربا ، فان تسبتهما الى ارتفاع الدخول ستؤثر على المضاعف تاثيرا مشابها لتأثير الميل الحدي للادخار . فاذا افترضنا ان الدخول ارتفعت بالتجاوب مع ارتفاع ما في الانفاق الحكومي او مع ارتفاع ما في الاستثمار ، فان قسطا من الزيادة في الدخول المتحولة الى ارتفاع في الطلب على السلع الاستهلاكية سيتم سحبه من خلال المدفوعات الضريبية ، مما سيخفض من تأثير المضاعف الناتج بالقياس الى ما كان عليه الارتفاع الابتدائي في الدخول .

٧ ــ مضاعف التجارة الخارجية

تأثير التجارة الخارجية انما يشبه تأثير الحكومة . فالصادرات هي كالاستهلاك الحكومي انما تضيف الى دخول الافراد ، مما يجعلهم يريدون من طلباتهم على السلع الاستهلاكية . غير ان الصادرات ، هي ايضا كالاستثمار او المشتريات الحكومية ، تقود في الاقتصاد المعني الى طلبات على السلع الاستهلاكية من دون ان تضيف شيئا الى عرض السلع في الاقتصاد نفسه .

وبخلاف ذلك ، تمثل الواردات عرضا للسلع في الاقتصاد المعني من دون أن تخلق دخولا مقابلة لها في **الاقتصاد نفسه** . فالمنتجون الاجانب الموردون لسلعهم الى الاقتصاد المعني انما هم الذين سيكسبون الدخول . وهكذا تمثل الواردات تسربا من تدفق الدخول في **الاقتصاد نفسه** .

ترتبط الواردات بالدخول ارتباط الادخار والضرائب بها ، بحيث كلما ارتفعت الدخول فان قسطا من الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يمثل طلبا متزايدا على السلع المستوردة . وعليه ، فان قوة الرابطة بين الدخول والواردات هي التي ستحدد حجم المضاعف .

اما في حالة الصادرات ، فان زيادة الدخول في الاقتصاد المحلي زيادة ناجمة عن ارتفاع الصادرات ستقود الى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية . ولكن قسما من هذه الزيادة في الطلب ستأخذ شكل طلب متزايد على السلع المستوردة، وعليه فانها لن تعاد الى القطاع الانتاجي للاقتصاد المعني . وواضح ان هذا سيحد من تأثيرات المضاعف الناجمة عن الزيادات في الدخول . فالميل الحدي للاستيراد هو ــ كالضرائب والادخارات ــ سبيل لخفض الميل الحدي للاستهلاك من السلع المحلية ، وهذا هو ما يحدد حجم المضاعف .

وبهذا الاعتبار ، تشبه العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية النفقات والضرائب الحكومية بعض الشيء . والفرق الرئيسي هو اختلاف الواردات عن الضرائب والادخارات الخاصة من حيث انها تسرب من **الاقتصاد المعني** فقط ، وهي ليست بتسرب في حالة انضمام الاقطار المتجاورة الى نظام اقتصادي واحد. فالواردات التي تمثل تسربا من القطر المستورد المعني ما هي الا تدفق على القطر المصدر الآخر . ولهذا اهميته بالنسبة للمعالجة الكاملة للمضاعف ، حيث ان التأثير التوسعي للصادرات من القطر الآخر على الدخل في ذلك القطر انما قد يقود الى تغذية عائدة بشكل صادرات متزايدة للقطر المعني .

اذن ، يشكل تجميع مضاعف الاستثمار ، والمضاعف الحكومي ، ومضاعف التجارة الخارجية **المضاعف العام** . وهذا المضاعف العام هو ذلك العدد المركب الذي فيه يتم ضرب مجموع التغير في كل من الاستثمار الوطني ، والعجز في الميزانية العامة ، وفائض التصدير وصولا الى مجموع الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن آثار هذه المضاعفات الثلاثة : مضاعف الاستثمار ، والمضاعف الحكومي، ومضاعف التجارة الخارجية ، معا .

٨ ــ نظرية المعجّل

يعتبر الاقتصادي الامريكي جون موريس كلارك اول من توصل الى نظرية المعجّل (Accelerator) التي تعالج آثار التغيرات في الدخل على التغيرات في

الاستثمار (٨) . ثم قام بتطويرها رياضيا كـــل من راكنر فريش (٩) . وبـــول ساميولسن (١٠) .

تقوم نظرية المعجل على ان معدل الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل القومي ، بل بمعدل التغير فيه . فحينما يكون الدخل ثابتا ، ليس من الضروري توسيـــع المنشأة والعدة ؛ بل عندئذ يقتصر الاستثمار على استبدال المكائن والعـدة حسب استهلاكها او اندثارها . حينئذ سيكون الاستثمار ثابتا ومساويا لنسبة الاندثار من مخزون رأس المال . ولكن اذا شرع الدخل بالازدياد ، سيصبح الاستثمـــار ضروريا لتوسيع الطاقة الانتاجية ، وكل زيادة لاحقة في الدخل تستدعي زيادة لاحقة في الاستثمار . وأكثر من ذلك ، فان زيادة الدخل بمقدار دينار واحد قد تقود الى زيادة في الاستثمار تفوق مقدار الدينار الواحد . لان حياة الاستثمار طويلة وله قيمة تفوق انتاجه في سنة واحدة . فالماكنة التي تبلغ قيمتها ٤٠،٠٠٠ دينار قد تنتج انتاجا سنويا قيمته ١٠،٠٠٠ دينار . وعليه ، فان زيادة الانتاج او الدخل بوحدة واحدة او دينار واحد يستلزم زيادة الاستثمار بأربع وحدات او أربعة دنانير . وعلى العموم ، يقال ان الاستثمار الجديد هو كذا مرة (Multiple) من التغير في الدخل . وعدد المرات هذا ، α ، هو ما يدعى **بمعامل المعجـــل** (Accelerator Coefficient) . ويمكن التعبير عنه بالرموز كما يلي :

$$In = \alpha \Delta y \qquad (29.12)$$

حيث In هو الاستثمار الجديد ، و Δy هو التغير في الدخل ، و α هو معامل المعجل ، الذي يتوقف على النسبة بين قيمة العدة الرأسمالية والقيمة السنويـة لانتاجها .

يقود كل من المضاعف والمعجل الى حركات تراكمية ، اذ يؤدي المضاعف عمله في حالة شروع الانتعاش الاقتصادي حيث يتم استخدام بعض العمال العاطلين ثانية . ويقوم هؤلاء بإنفاق دخلهم الجديد على الاستهلاك . وهذا الطلب الجديـد يسبب زيادة في الانتاج ، ويخلق فرص عمل جديدة للعاطلين الآخرين . كلما ارتفع الدخل ، ارتفع الطلب ؛ وكلما ارتفع الطلب ، ارتفع الدخل . ويحدث العكس في حالة الانتكاس الاقتصادي . فحدوث البطالة في احد القطاعات الاقتصادية يسبب هبوطا في الطلب على السلع التي تنتجها القطاعات الاخرى ، مما يقود الى هبوط لاحق في الاستخدام والطلب .

---

٨ ـ انظر : J.M. Clark, **Economics of Overhesd Costs,** Chap. 19.

٩ ـ انظر : R. Frisch, Propagation and Impulse Problems, in, **Essays in Honour of G. Cassel.**

١٠ ـ انظر: P.A. Samuelson, Interactions between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration, in. **Collected Scientific Papers,** Vol. II, pp. 1107 - 10.

وكذلك يؤدي المعجل عمله ، حيث ان الاستثمار الجديد ضروري لإحداث توسع في الطاقة الانتاجية القائمة ولادخال طرق جديدة على الانتاج ، حينما يكون الطلب الاستهلاكي واطئا وتوجد طاقة انتاجية فائضة ، فمن المحتمل ان يهبط الاستثمار الى مستوى واطىء جدا . وبمجرد شروع الدخل بالارتفاع ، يقوم الرأسماليون بتوقع ارتفاعات لاحقة . فقد يرتفع الانفاق الاستثماري ارتفاعا سريعا . واكثر من ذلك ، حينما تبلغ الطاقة الانتاجية درجة الاستغلال التام ، يصبح الاستثمار الجديد السبيل الوحيد المتاح للراسماليين من اجل زيادة انتاجهم . وبما ان السلع الرأسمالية تدوم لعدد من السنين ، فان الطلب الاستثماري قد يرتفع بما يزيد كثيرا على الطلب الاستهلاكي ، وقد يقود هبوط معتدل في الطلب الاستهلاكي الى هبوط في الطلب الاستثماري الى حد يبلغ الاستثمار الجديد معه حتى الصفر .

هذا هو السبب الذي قاد الاستاذ ج.ر. هكس الى القول : «ان نظرية المضاعف ونظرية المعجل هما جانبا نظرية التقلبات» (١١) او نظرية الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي .

افترض ان الانفاق الحكومي القائم على العجز يبلغ دينارا واحدا خلال فترة زمنية معينة ، مبتدئا في وقت معين ومستمرا منذئذ . وافترض ايضا ان الميل الحدي للاستهلاك ، α ، هو نصف اي ان الاستهلاك لاية فترة يساوي نصف الدخل القومي للفترة السابقة . وإفترض اخيرا ان الاستثمار الخاص المستحث (Induced) يتناسب مع الزيادة في الاستهلاك ما بين الفترة السابقة والفترة الحالية . وبصورة اولية ، يؤخذ عامل التناسبية (Proportionality) او **العلاقة** (Relation) β ، هذا على انه مساو لواحد : اي ان الزيادة الزمنية بدينار واحد ستؤدي الى ما قيمته دينار واحد من الاستثمار الخاص المستحث .

وفي الفترة الابتدائية حينما تنفق الحكومة دينارا واحدا لاول مرة ، لا يوجد استهلاك مستحث من الفترات السابقة ، وبالتالي ستساوي الاضافة الى الدخل القومي دينارا واحدا تم انفاقه. وهذا سيولد خمسمائة فلس من الانفاق الاستهلاكي في الفترة الثانية ، بزيادة مقدارها خمسمائة فلس على الاستهلاك في الفترة الاولى ، وهكذا سنحصل بموجب **العلاقة** على ما قيمته خمسمائة فلس من الاستثمار الخاص المستحث . واخيرا ، ينبغي ان نضيف الدينار الجديد الذي تنفقه الحكومة . وعليه ، يبلغ الدخل القومي للفترة الثانية ما مجموعه ديناران . وبالمثل ، يبلغ الدخل القومي في الفترة الثالثة ما مجموعه دينار من الاستهلاك ، وخمسمائة فلس من الاستثمار الخاص المستحث ، ودينار واحد من الانفاق

---

١١ ـ انظر : **J.R. Hicks, A Contribution to the Theory of the Trade Cycle, Oxford U.P. 1950, p. 38.**

الجدول (29.2)
تطور الدخل القومي كنتيجة لمستوى مطرد من الانفاق الحكومي
حينما يساوي ميل الاستهلاك الحدي النصف
والعلاقة الواحد (الوحدة دولار واحد)

الفترة	الانفاق الحكومي الجاري	الاستهلاك الجاري المستحث بالانفاق السابق	الاستثمار الخاص الجاري المتناسب مع الزيادة الزمنية في الاستهلاك	مجموع الدخل القومي
١	١ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠ بالمئة	١ر٠٠
٢	١ر٠٠	٠ر٥٠	٠ر٥٠ بالمئة	٢ر٠٠
٣	١ر٠٠	١ر٠٠	٠ر٥٠ بالمئة	٢ر٥٠
٤	١ر٠٠	١ر٢٥	٠ر٢٥ بالمئة	٢ر٥٠
٥	١ر٠٠	١ر٢٥	٠ر٠٠ بالمئة	٢ر٢٥
٦	١ر٠٠	١ر١٢٥	* — ٠ر١٢٥ بالمئة	٢ر٠٠
٧	١ر٠٠	١ر٠٠	— ٠ر١٢٥ بالمئة	١ر٨٧٥
٨	١ر٠٠	٠ر٩٣٧٥	— ٠ر٦٢٥ بالمئة	١ر٨٧٥
٩	١ر٠٠	٠ر٩٣٧٥	٠ر٠٠ بالمئة	١ر٩٣٧٥
١٠	١ر٠٠	٠ر٩٦٨٧٥	٠ر٠٣١٢٥ بالمئة	٢ر٠٠
١١	١ر٠٠	١ر٠٠	٠ر٠٣١٢٥ بالمئة	٢ر٠٣١٢٥
١٢	١ر٠٠	١ر٠١٥٦٢٥	٠ر٠١٥٦٢٥ بالمئة	٢ر٠٣١٢٥
١٣	١ر٠٠	١ر٠١٥٦٢٥	٠ر٠٠ بالمئة	٢ر٠١٥٦٢٥٠
١٤	١ر٠٠	١ر٠٠٧٨١٢٥ —		٢ر٠٠

* يمكن تفسير الاستثمار الخاص المستحث السالب ليعني وجود استثمار أقل للنظام ككل في هذه الفقرة مما كان سيكون عليه بخلاف ذلك . ان هذا المفهوم لا يولد صعوبة لان هذا التحليل تحليل حدي مكرس فعلا على حالة جارية من الاحداث .

المصدر : Samuelson, **Scientific Papers II**, op. cit., p. 1108.

الحكومي الجاري . واضح انه ما بقيت قيم الميل الحدي الاستهلاك α ، والعلاقة β على حالها ، يمكن بالتعاقب حساب مستويات الدخل القومي المتعاقبة .

وهذا هو ما قمنا به في الجدول (29.2) ووضحناه في الرسم البياني (29.4) . ويلاحظ منهما ان ادخال مبدأ التعجيل او إعمال نظرية المعجل يجعل السلسلة تبلغ احدى قممها في الفترة الثالثة ، وقعرا لها في الفترة السابعة ، ثم قمة اخرى لها في الفترة الحادية عشرة . ولا يمكن ان يحدث مثل هذا السلوك في النموذج الذي يأتي خلوا من مبدأ التعجيل .

الشكل (29.4)

تمثيل بياني للمعلومات في الجدول (29.2)
(الوحدة : دولار واحد)

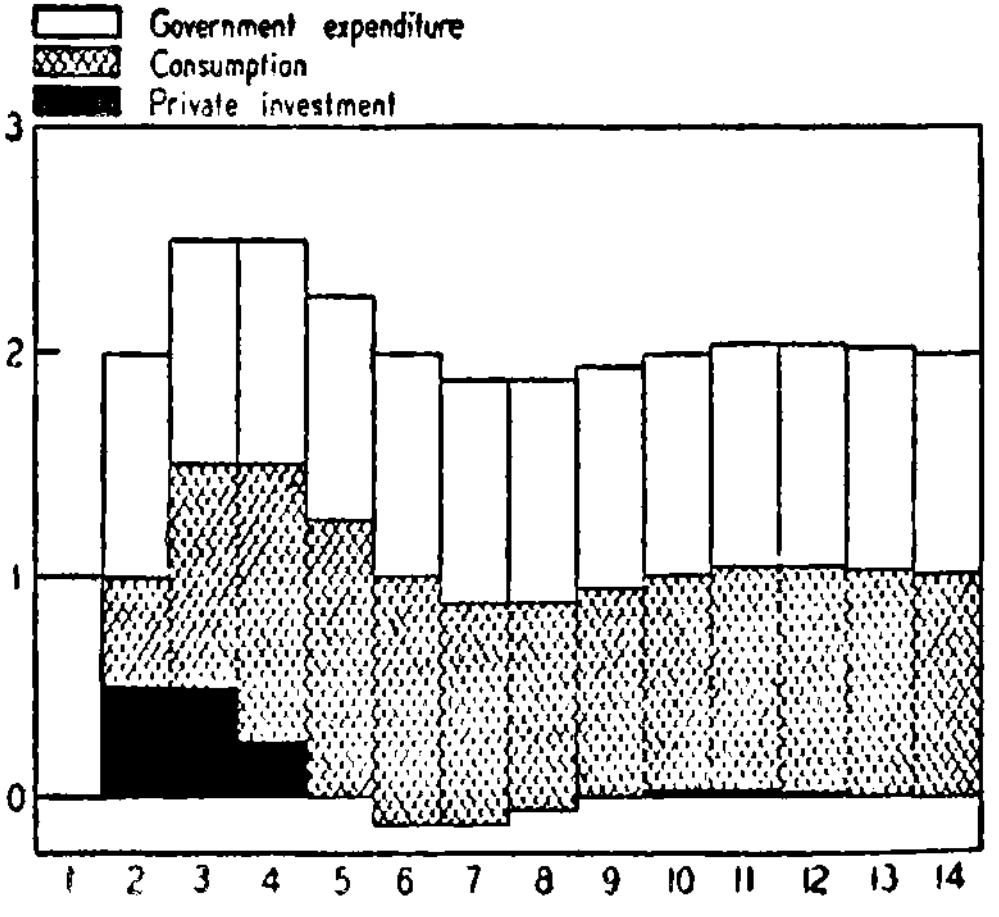

المصدر : Samuelson, **Scientific Papers II,** op. cit., p. 1108.

لنعتمد الطريقة الرياضية . يمكن كتابة الدخل القومي في الزمن t ، Y_t على انه حاصل جمع : (١) الانفاق الحكومي g_t ، (٢) الانفاق الاستهلاكي C_t ، و(٣) الاستثمار الخاص المستحث ، I_t .

$$Y_t = g_t + C_t + I_t \qquad (29.13)$$

ولكن بالاستناد الى ما يسمى بفروض هانسن لانه كان اول من قام بصياغتها (١٢) ، نتوصل الى

$$C_t = \alpha Y_{t-1}$$

$$I_t = \beta \left[C_t - C_{t-1} \right] = \alpha\beta Y_{t-1} - \alpha\beta Y_{t-2} \qquad (29.14)$$

اذن ، يمكن اعادة كتابة الدخل القومي

$$Y_t = I + \alpha \left[I + \beta \right] Y_{t-1} - \alpha\beta Y_{t-2} \qquad (29.15)$$

وبكلمة اخرى ، اذا كنا نعرف الدخل القومي لفترتين ، يمكن اشتقاق الدخل القومي للفترة اللاحقة بمجرد الاعتماد على الجمع الموزون ، وطبيعي ان تتوقف الاوزان على القيم المختارة للميل الحدي للاستهلاك والعلاقة (١٣) .

٩ ـ التفاعل بين المضاعف والمعجّل

كان الاقتصادي الامريكي المشهور بول ساميولسن اول من اوضح التفاعل بين المضاعف والمعجل . وقد جاء في احدى مقالاته حول الموضوع قوله :

«بواسطة المضاعف يمكن ان نستنتج السلوك الزمني للدخل والاستهلاك من معرفة معينة بالشكل الزمني للاستثمار ، شريطة ان نعرف المستوى الابتدائي للاستهلاك . فاذا ما كنا نعرف الاستهلاك والاستثمار في الفترة الاولى ، يتم استخراج الدخل القومي اوتوماتيا بالاضافة . وبدالة الاستهلاك يتحدد الاستهلاك في الفترة الثانية مباشرة . وهذا الاستهلاك زائدا الاستثمار في الفترة الثانية يزودانا بالدخل للفترة الثانية . أما الاستهلاك في الفترة الثالثة ، فيستمر بواسطة دالة الاستهلاك من الدخل في الفترة الثانية ، وهكذا تستمر العملية الى ما لانهاية».

ويردف ساميولسن قائلا :

«ينجم عن مستوى موجب دائم للاستثمار الصافي مستوى اعلى دائم للدخل القومي . ستزيد النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار على

---

١٢ ـ انظر : A.H. Hanson, **Full Recovery or Stagnation?** N.Y. 1938.
See also: **Fiscal Policy & Business Cycles**, ch. 19.

١٣ ـ انظر : P.A. Samuelson, op. cit., pp. 1107 - 1109.

الواحد ، وهي تساوي مقلوب (Reciprocal) الميل الحدي للادخار على مدى الحركة على المتوسط ، وسيأتي التقلب الدوري المنتظم للاستثمار مصحوبا بحركة دورية منتظمة في الدخل ، ويتخلف الاخير عند نقاط الافتراق . اذا كان الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا بصورة معقولة ، سينطوي متوسط مستوى الدخل عبر الدورة كلها على نفس العلاقة التي ينطوي عليها متوسط مستوى الاستثمار كما تكون في المستويات الساكنة ، وبخلاف ستكون النسبة أصغر بعض الشيء» (١٤).

يقوم التفاعل بين المضاعف والمعجل على افتراض ان الاستثمار الخاص المستحث يتناسب مع الزيادة في الاستهلاك من فترة الى اخرى ؛ وعلى هذا الاساس ، يمكن تتبع آثار الانماط المختلفة من الانفاق على الدخل . اذا حدث انفاق مفاجيء دائم، فسينمو الاستهلاك بموجب ما يحدده المضاعف . «وستستحث هذه الزيادة في الاستهلاك مقدارا من الاستثمار الخاص الذي يكون مع تدفق الانفاق الحكومي الاستثمار الكلي الجديد . وهذا بدوره يقود الى استهلاك اضافي ، واستثمار خاص مستحث . وبموجب القيم العددية المختارة للميل الحدي للاستهلاك **والعلاقة**، تنشأ انماط السلوك النوعية المختلفة التالية :

« (أ) في حالة القيم الصغيرة **للعلاقة** وللميل الحدي الاستهلاك ، يتناقص معدل نمو الاستهلاك بحيث يصبح الاستثمار الخاص المستحث اصغر فاصغر مقتربا من الصفر عند الحد . ويزداد الدخل القومي الاضافي ببطء اكثر فاكثر مقتربا في النهاية مما يمكن الحفاظ عليه بـ «مضاعفة» السيل المطرد من العجز فقط . وينصب تأثير مبدأ التعجيل على زيادة المضاعف الحكومي بعض الشيء ، **لا على تغيير** مستوى التوازن السكوني الجديد .

« (ب) في حالة القيم الاكبر للعلاقة ، سيكون للاستثمار الخاص المستحث مقدار اكبر خلال الفترات الاولى القليلة . ولكن معدل الزيادة في الاستهلاك سيتناقص بحيث أن الدخل القومي سيتناقص ، على الرغم من المحافظة على سيل متقد من الانفاق الحكومي . حينما يكد النظام الاقتصادي ، سيحدث بعض الاستثمار الخاص المستحث السالب ؛ وهذا سيتناقص كلما كان الهبوط اقل انحدارا فاقل . وقبل ان يبلغ الدخل القومي الاضافي صفرا ، سينقلب النظام الاقتصادي نحو الاعلى . ولكن الصعود هذه المرة لن يذهب الى البعد الذي ذهب اليه من قبل . وسيكون النزول اللاحق الذي سيليه ذا سعة (Amplitude) اصغر من سابقه . وستكون التقلبات اللاحقة ضامرة (Damped) حتى يقترب الدخل القومي من خط المقاربة (Asymptote) الذي يبرره الانفاق الحكومي فقط . ويقود الاستثمار المستحث ، وان كان موقتا ، الى مضاعف حكومي اكبر .

---

١٤ ـ انظر : P.A. Samuelson, **Theory of Pump - Priming Reexamined,** op. cit., p. 1132.

« (ج) اذا ما تأملنا في نظام يتسم بقيم للميل الحدي للاستهلاك **والعلاقة** حتى اعلى مما قبل ، فان للتذبذبات المتعاقبة في الدخل القومي سعة متزايدة ابدا ، وان متوسط مستوى النظام هو ما تعطيه قاعدة المضاعف .

« (د) في حالة القيم الكبيرة جدا لهذه المعالم ، سيكون الاستثمار الخاص المستحث كبيرا الى درجة بحيث ان الزيادة الزمنية للاستهلاك ستكون غير مقيدة. فالاستهلاك ينمو بصورة اسرع ابدا ، مما يقود الى زيادة الاستثمار الخاص المستحث اكثر فأكثر ، مما يولد بدوره حتى زيادات اعظم في الاستهلاك . ولا يبلغ النظام نقطة تحول ابدا ، ولكنه يطرّد الى الاعلى بمعدل زيادة هندسي ، وفي خلال الزمن كله ، يستحث مقدار ما لانهائي من الاستثمار الخاص ، يولد مضاعفا حكوميا ما لانهائيا . ولا يؤدي التوقف التدريجي للانفاق الحكومي الى وقف الحركة المتصاعدة » (١٥) .

١٠ ــ نقد علمي لنظرية المضاعف والمعجّل

يكمن العنصر العقلاني المعبر عن الواقع في نظرية المضاعف في حقيقة انها تصف عملية تكوين الدخل المعقدة عن طريق الزيادة في الاستثمار . وهذا هو ما يجعل التحليل الكينزي لعوامل تكوين الدخل القائم على نظرية المضاعف يتسم بأن مستوى التجريد فيه هو ادنى او اقرب الى التعبير عن المشاكل الاقتصادية الواقعية من نظرية ماركس لتكوين الدخل القومي . غير ان هذا الفرق في مستوى التجريد بينهما انما يقود الى : «النتيجة المهمة جدا : الا وهي امكان دمج مضاعف كينز [مضاعف الاستثمار م.س.ح] بالمفهوم الماركسي لتكوين الدخل القومي ، اذا ما تم تفسيره بصورة معينة» (١٦) .

يقوم التفسير العقلاني لمضاعف الاستثمار والمعجل لا على ان العلاقة بين الاستثمار والدخل تتوقف على انتاجية رأس المال ، بل على دوره في تعبئة قوة عمل اكبر او زيادته لانتاجية العمل (١٧) . كما يقوم على ان للعلاقة بين وجهي الاستثمار ــ وجهه المكوّن للدخل ووجهه الخالق للطاقة الانتاجية ــ اهمية كبرى

---

١٥ ــ انظر سامبولسن ، المصدر السابق ، ص ص ١١٣٤ ــ ٣٥ .

١٦ ــ انظر: M. Rumler, Keynes' Theories and Economic Problems of our Day - A Tentative Marxist Evalution, **Czeckoslovak Economic Papers**, Academy of Sciences, No. 7, 1966, p. 149 - 50.

١٧ ــ انظر: I. Osadchaya, **From Keynes to Neoclassical Systhesis : A critical Analysis**, Progress Publishers, Moscow, 1974, p. 23.

لتحقيق التوازن الدينامي للنظام الاقتصادي .

لقد استلزم التحول من الراسمالية المنافسة الى راسمالية الدولة الاحتكارية اعادة صياغة نظرية الاستثمار صياغة تمكّن من التوجيه الواعي للنشاط الاستثماري على نطاق الاقتصاد كله ، لتأمين الاستخدام التام ، وتحقيق التوازن الدينامي للاقتصاد الراسمالي برمته ، على اساس من معدل نمو متوازن . فقد تم التوصل الى ان تأثير الاستثمار في تكوين الدخل آخذ بالضعف ، وان تأثير الاستثمار في خلق الطاقة الانتاجية يحد من الاستثمار الراسمالي نفسه ، ما بقيت عوامل اعادة توزيع الدخل القومي غير قادرة على تحقيق توزيع اكثر تساويا ، وان مقدار الادخار المطلوب يتوقف على نوع التقدم التقني الذي يدشنه الاستثمار وعلى آثار التقنيات المختلفة على معدل الربح ، في ظل الراسمالية المعاصرة «١٨» .

غير ان هذه المفاهيم الكينزية تخضع لقيدين مهمين هما : الاول منهما ينشأ عن اهمالها للتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية الرئيسية : الراسمالية والبروليتارية ؛ والثاني تركيزها على المقادير الاقتصادية الكلية واغفالها التراكيب الاقتصادية للراسمالية المعاصرة «١٩» .

ولا تقتصر اهمية هذه المفاهيم ، ولاسيما العلاقة بين الاستثمار والطاقة الانتاجية والدخل القومي ، على الاقتصاد الراسمالي فحسب ، بل تتعداه الى الاقتصاد الاشتراكي ايضا . فمن ناحية العلاقة بين الزيادة في الطاقة الانتاجية والزيادة في الناتج الصافي (الدخل القومي) او $I / \Delta Y$ ينشأ مقياس لكفاءة الاستثمار له مغزاه بالنسبة لمشاكل النمو الاقتصادي في ظل الاشتراكية . ثم يأتي دور ادخال التقنيات الحديثة ، وخصوصا ما يقوم منها على الاقتصاد في راس المال ، حيث لما يبلغ الاقتصاد الاشتراكي بعد مرحلة الاشباع في راس المال التي من شأنها تحقيق الوفرة في سلع الاستهلاك العام . وهذه التقنيات ضرورية ايضا لزيادة مصادر التراكم من خلال زيادة معدل المردود وتخفيض العمل الضروري للناتج الاجتماعي الاجمالي ، مما يردم الهوة ما بين الناتج الاجتماعي والدخل القومي ، ويؤمن معدل نمو اعلى للدخل القومي والاستهلاك الشخصي في ظل الاشتراكية «٢٠» .

ولكن عند الانتقال الى تقييم نظرية المضاعف نجد ان الاقتصادية السوفياتية اوسادچايا تشير الى ان سريان عمل المضاعف يتوقف على وجود الطاقة الانتاجية الفائضة والعمل العاطل ، حيث يقوم تدفق الدخل الناجم عن الاستثمار الجديد

---

١٨ ـ المصدر السابق ، ص ١٥١ .

١٩ ـ المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

٢٠ ـ المصدر السابق ، ص ١٥١ .

بتوظيف هذه الموارد العاطلة وبالتالي مضاعفة الدخل (٢١) .

الا ان هذا التحفظ على مفعول نظرية المضاعف لا يلغي عملها في ظل الاستخدام التام للموارد الاقتصادية ، بل يغير من طبيعتها كأداة للتنبؤ الاقتصادي ، اذ ان المضاعف البسيط ، والحالة هذه ، غير كاف لتحديد حجم آثار الزيادة المطردة في الاستثمار على الدخل القومي الحقيقي . ذلك لان الزيادة في الطلب على السلع الاستثمارية ستسبب صعودا في الاسعار واسعار الفائدة لا ارتفاعا في **الدخل الحقيقي** ، وان ارتفع **الدخل النقدي** ، فان ارتفاعه بالضبط يتوقف على أسلوب تاثير الزيادة في الاسعار وأسعار الفائدة على الانفاق الاستهلاكي وعلى الاستثمار نفسه .

اما نظرية المعجّل ، فلا تخلو من إفراط في التبسيط لانها تجعل نمو الدخل احادي العامل ، اي انه يقوم على الاستثمار فقط . لذلك فانها لا تأخذ بالحسبان عوامل اخرى مهمة كدرجة استغلال الطاقة الانتاجية ، او تحسين التنظيم الصناعي، او عطلة الانتاج التي لا تنطوي على انفاق رأسمالي كبير ... (٢٢) .

ومع ذلك ، فان اكتشاف عملية التفاعل بين المضاعف والمعجّل قد مهد لقيام نظرية التقلبات الاقتصادية الكينزية الجديدة ، ولعل اهم عنصر فيها هو تقسيمها للاستثمار الى استثمار مستقل واستثمار مستحث او تابع ؛ اذ ان نموذج المضاعف ــ المعجل يقتصر على الاستثمار المستحث الذي يقوم على العلاقة الدينامية بين الاستهلاك والدخل القومي ، بينما ينتصب مستقلا عن هذه العلاقة الاستثمار القائم على التقدم التقني وما ينطوي عليه من فتوحات تقنية ، والاستثمار الذي يستلزمه ، والنمو السكاني الذي يلازمه ، والسياسة الحكومية والعوامل الاخرى المستقلة عنه . والتمييز بين هذين النوعين من الاستثمار المستقل والمستحث انما يكشف عن طبيعة وسائل الانتاج المستقلة عن حركة الطلب الفعال ، ويحدد الفجوة التي تقوم بينهما في المراحل التاريخية المختلفة (٢٣) .

غير ان النظرية الكينزية الجديدة للدورات الاقتصادية القائمة على التفاعل بين المضاعف والمعجل لا تميط اللثام عن التناقض الاساسي الذي تنطوي عليه الرأسمالية المعاصرة : الا وهو التناقض بين اجتماعية الانتاج وفردية التوزيع ، او بين الانتاج والاستهلاك ، او بين الشروط التي يقوم عليها خلق فائض القيمة والشروط التي يقوم عليها تحققه (Realization) .

---

٢١ ــ انظر اوسادجايا ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٥ .

٢٢ ــ انظر اوسادجايا ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٤٣ .

٢٣ ــ انظر المصدر السابق ، ص ٦٢ .

الفصل الثلاثون

النظرية والسياسة النقدية في ظل الرأسمالية

في بحثه عن **النظرية والسياسة النقدية** (١) ، عرّف الاستاذ الكندي هاري جونسن النظرية النقدية على انها مجموعة النظريات المعنية بتأثير كمية النقود في النظام الاقتصادي ؛ ووصف اتجاهها العام في انه يقوم بصياغة النظرية النقدية على انها جزء من نظرية رأس المال ؛ ولكن الديناميات النقدية ما تزال في بداياتها حيث ما تزال النظرية النقدية غير مفصولة عن نظرية التوازن في الامد القصير ، وغير متكاملة مع عملية النمو والتراكم الاقتصادي في الراسمالية .

يعالج القسم (١) من هذا الفصل وظائف النقود . ويبحث القسم (٢) في نظرية كمية النقود . بينما يقوم القسم (٣) بتعميم النظرية النقدية الى نظرية الاقتصاد النقدي (الكينزية) . ثم يتطرق القسم (٤) الى الثورة النقدية المضادة (الفريدمانية). ويخلص القسم (٥) الى النقد العلمي للنظرية النقدية في ظل الراسمالية . بينما

---

١ ـ انظر : H.G. Johnson, Monetary Theory and Policy, in, **Surveys of Economic Theory; Money, Interest & Welfare,** Vol. I. Macmillan, London, 1965, p. 1 and 39 - 40.

يقوم القسم الاخير (٦) بدراسة السياسة النقدية الرأسمالية .

١ ـ وظائف النقود

ما النقد الا سلعة خاصة ؛ او هي **المعادل العام** (القيمة المعادلة) ، او هي شكل المعادل العام للقيمة لجميع السلع الاخرى . والصفة النوعية للسلعة النقدية هي انها تعبر عن القيمة لاية سلعة اخرى ، وتقوم بدور الاداة العامة للمبادلة .

يتجلى جوهر النقود في وظائفها . فوظيفة النقود الاولى ، اي **كمقياس للقيمة** (Measure of Value) ، هي التعبير عن قيمة كل السلع الاخرى . والتعبير عن قيمة سلعة ما بالنقود هو سعرها . ومما يرتبط بوظيفتها كمقياس للقيمة **ميزان الاسعار** (Scale of Prices) ، وهو الوزن المعدني الكمي المثبت بموجب القانون الذي يتم تبنيه كوحدة نقدية قطرية لغرض قياس الاسعار . وعلى اعتبار ثبات قيمة الذهب ، تتغير اسعار السلع حسب كمية الذهب ؛ وهذا هو اساس ميزان الاسعار من الوجهة القانونية والواقعية . فاذا ما خفض المحتوى الذهبي للوحدة النقدية ، سترتفع حينئذ اسعار كل السلع التي يتم التعبير عن اسعارها بموجبه . كلما كان ميزان الاسعار اكثر استقرارا ، ادت النقود وظيفتها كمقياس للقيمة اداء افضل .

تتكون اسعار السلع المعينة واسعار جميع السلع في السوق معا ، وذلك من خلال عدد لا يحصى من افعال شراء السلع وبيعها . وعليه ، فان عملية تكوين السعر ، واداء النقود لوظيفتها كمقياس للقيمة ، ترتبط ارتباطا لا انفصام له بعملية المبادلة الفعلية حيث تقوم النقود بعملها **كوسيلة للتداول** (Means of Circulation) . في بداية الامر ، كانت النقود تؤدي وظيفتها كوسيلة للتداول بواسطة السبائك الذهبية . ولكي تتفادى ضرورة وزن الذهب اثناء كل فعل من افعال المبادلة ، شرع بعض التجار (وكذلك الدول لاحقا) باعطاء السبائك الذهبية اشكالا قياسية ثابتة ودمغها دمغة مناسبة . اتخذت النقود الذهبية والفضية شكل المسكوكات (Coins) . والمسكوكات المتداولة تفقد من وزنها بالتدريج . ولكنها تبقى في السوق مقبولة عند المبادلة حسب اوزانها الاسمية الاصلية ؛ اي انها تؤدي وظيفتها كمسكوكات كاملة القيمة (Full - Value Coins). فتبقى مدفوعاتها وقوتها الشرائية دون تغيير . وعلى هذا المنوال ، يقوم تداول النقود بعزل المحتوى المعدني الفعلي الذي تنطوي عليه المسكوكة عن محتواها الاسمي . وفي هذا الصدد ، اخذت الدولة على عاتقها اصدار المسكوكات الفضية والنحاسية الرمزية بأقل من قيمتها الكاملة عوضا عن المسكوكات الذهبية كاملة القيمة . ولاحقا صار هذا الاجراء الاساس لاصدار قيمة اسمية رمزية خالصة ـ هي الورقة النقدية التي حلت محل المسكوكات المعدنية (سواء ذات القيمة الكاملة او اقل من القيمة الكاملة) . وامكان استبدال السلعة النقدية برموز للقيمة

(كالمسكوكات بأقل من القيمة الكاملة والورقة النقدية) انما ينشأ عن وظيفة النقود كوسيلة للتداول ؛ غير ان الرموز النقدية تتمتع بقوة الدفع القانونية داخل حدود كل دولة على حدة فقط .

عند تعميمه لهاتين الوظيفتين من وظائف النقود ، كمقياس للقيمة وكوسيلة للتداول ، اعطى كارل ماركس تعريفا ملموسا للنقود على ان «النقود هي السلعة التي تقوم مقام مقياس للقيمة ، وواسطة للتداول ، إما بالاصالة عن نفسها واما بالنيابة عنها» (٢) .

وتتعين وظائف النقود الاخرى من وظيفتها كمقياس للقيمة ووسيلة للتداول . اذا باع منتج السلعة سلعته ولم يحول ما استلم من نقود الى سلعة اخرى ، فانه حينئذ يراكمها ؛ اي انه يبعدها عن مجال التداول . وهذه هي عملية تراكم النقود (Money Accumulation) او اكتنازها (Hoarding) . يراكم مالكو السلع العمل الاجتماعي ، الذي يتقمص شكل المعادل العام ، على اعتبار انه مكتنز . والذهب هو النقد الرئيسي من هذا النوع ، ولكن تحقق النقود المعدنية والورقية الغرض نفسه اذا ما طابقت قيمتها الفعلية (التبادلية) قيمتها الاسمية . وتنكشف الطبيعة الصورية للقيمة الاسمية للنقود حينما يتم تخفيضها (Devaluation) . فوظيفة النقود كوسيلة للدفع (Means of Payment) انما تنشأ عن عملية تداول السلعة حين يتم دفع قيمة السلعة لا في لحظة الشراء ، بل في وقت معين بعده . ومجال النقود كوسيلة للدفع واسع فوق العادة في تسديد الاجور ، وفي اعادة دفع جميع انواع الالتزامات المالية ، وفي جميع الحالات حيث لا تعمل النقود كوسيط متنقل في حركة السلعة (السلعة ـ النقد ـ السلعة : C-M-C ، بل تقوم بحركات مستقلة ، مارة من مالك الى آخر (اثناء عملية الدفع عن سلعة ما) . ويرتبط ظهور احد الاشكال الخاصة للنقود ـ النقد الائتماني (Credit Money) ـ بهذه الوظيفة النقدية التي يمكن تأديتها ، كما في وظيفتها كوسيلة للتداول ، بواسطة الرموز الاسمية للقيمة. فمنتج السلعة الذي يبيع سلعته بالائتمان ويحصل على التزام بالدَين ، او كمبيالة (Bill of Exchange) ، من المشتري ، قد يستعمل هو بدوره هذه الكمبيالة عوضا عن النقد للدفع عن سلعة اشتراها من شخص ثالث . وعلى اساس من دوران هذه الكمبيالات ، ظهرت السلف (Advances) الخاصة التي تقدمها المصارف . هذا هو ارقى شكل من اشكال النقود الائتمانية . وقد تم التعارف على تسميتها بالبنكنوت (Bank Note) ، واليوم هي الشكل السائد من اشكال الرموز النقدية .

---

٢ ـ انظر : K. Marx & F. Engels, Soch, 2nd Edition, Vol. 23, p. 140. المقتبسة في : Great Soviet Encyclopedia, Vol. 8, p. 582; Article on Money, p.p. 581 - 84, Macmilian, London, 3rd Edition, 1970.

نشأت عن تطور العلاقات السلعية ـ النقدية خارج الحدود القومية وتكوّن السوق النقدية العالمية ، وظيفة جديدة لها أداة جديدة هي النقود على نطاق عالمي World - wide Money .

وفي السوق النقدية العالمية ، تخلع النقود بزتها القومية (المسكوكات والنقود الورقية) وترتدي سبائك من المعادن الثمينة . وعلى هذا الاساس ، تؤدي وسائل المدفوعات الائتمانية المختلفة التي يتم التعبير عنها بالعملات القومية (كالدولار الامريكي والباون الاسترليني) ، ووسائل المدفوعات الائتمانية الدولية كحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights S.D.R.) التي قامت بموجب اتفاق بين الاقطار الاعضاء في صندوق النقد الدولي ، دورها في دوران عجلة الاقتصاد العالمي . ولكن الذهب كان الوسيلة النهائية لتسوية حسابات ارصدة المدفوعات للاقطار الرأسمالية ، وهو ايضا النقد العالمي (World Money) الا ان الدور النقدي للذهب قد تغير بصورة جذرية في الآونة الاخيرة نظرا لعدم استقرار سعره والشكوك التي تحدق بمركزه . ولذلك فقد الذهب في الآونة الاخيرة الكثير من دوره التاريخي القائم على انه الوسيلة النهائية لتسوية المدفوعات بين الدول الرأسمالية ، ولاسيما دوره كوسيلة للتداول وكمعيار للقيمة ولم تعد له غير مهمة حفظ القيمة (Store of Value) في الوقت الحاضر . وتقوم النقود ، في الدوران العالمي (World Turnover) ، مقام الوسيلة العامة للمدفوعات والوسيلة العامة للمشتريات ، حيث تكون وسيلة المدفوعات هي السائدة لان التجارة العالمية ما هي الا تجارة جملة على نطاق عالمي ، وهي تجارة يتم فيها بيع السلع بالائتمان نسيئة او يقوم البائع بتسليف النقد مسبقا لتسديد ثمن السلعة . وتؤدي النقود ، في الدوران العالمي ، وظيفة التجسيد الاجتماعي للثروة اداء معترفا به عالميا حيث يهاجر بسهولة من قطر الى آخر على شاكلة المعادل العام . يحتاج كل قطر احتياطيا معينا من الذهب كمدفوعات دولية . وعليه ، فالنقود المتراكمة داخل الاقطار المنفردة على شاكلة مكتنزات تخدم كصندوق احتياطي للنقد العالمي التابع الى اقطار معينة.

تنبع عن خواص الشكل المعادل للقيمة وعن وظائف النقود المذكورة في أعلاه، فتشية النقود (عبادتها او تاليهها) . فالنقود تخدم انتاج السلع ؛ وفي التحليل الاخير ، تتكيف حركة النقود بحركة السلع ، بينما تتكيف حركة السلع بعملية الانتاج . وما النقود والسلع العادية الا قطبا العالم السلعي اللذان يشكلان كلا موحدا . وفي عين الوقت يجد التناقض بين السلعة كقيمة وكقيمة استعمالية تعبيرا خارجيا عنه في التناقض بين السلعة والنقد ، ويعبر هذا عن نفسه بقوة شديدة اثناء الازمات التي يسببها فيض الانتاج من السلع . وامثال هذه الازمات انما تنشأ عن وظيفة النقد كوسيلة للتداول، اي من خلال اضطراب التشوه C-M-C ؛ اذ ان C-M (البيع) لا يعقبه M-C (الشراء) . وعليه ، لا يستطيع العديد من المنتجين (البائعين) من ان يصرّفوا سلعهم . وفضلا عن ذلك ، فقد تنشأ الازمات

ايضا بالارتباط مع تطور وظيفة النقود كوسيلة الدفع . فمع نظام الائتمان المتطور يرتبط كل منتج سلع بالآخرين عن طريق نظام من الالتزامات بالديون . فاذا ما اخلف بعض المدينين في مواعيد الدفع في بعض حلقات السلسلة ، فان مراكز العديد من منتجي السلع ستتأثر . وقد يقود هذا الى عجز واسع النطاق عن تسديد التزامات الديون ، اي الى الافلاس . وحينئذ تتخذ ازمة فيض الانتاج شكلا عاما من أشكال الازمة النقدية او الائتمانية .

وظهور النقود ، تاريخيا ومنطقيا ، يسبق راس المال الذي ينشأ عن حركة النقود العفوية على اساس من وظائفها . ففي التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، لعبت النقود دورا محدودا باعتبارها وسيلة لاستغلال العمل نظرا لسيادة العلاقات العينية في مجتمع العبيد والاقطاع حيث تم ابتزاز فائض الناتج ابتزازا عينيا مباشرا على يد مالكي العبيد والاقطاعيين . فقد ساعد تطور السوق العفوي وكل وظائف النقود على انهيار الملكيات القديمة والاقطاعية ، وتحطيم الانتاج السلعي البسيط ، وتنشئة الانتاج الرأسمالي . اما في ظل الاحوال الرأسمالية ، فتتحول وظائف النقود البسيطة الى وظائف لراس المال . ومن خلال تيسيرها لكل أطوار عملية اعادة الانتاج الموسع الرأسمالي وجوانبها ، تظهر النقود بشكل راس المال النقدي (Money Capital) ، وهو شكل من اشكال تداول راس المال الصناعي، الى جانب راس المال المنتج والسلعي . وهكذا ، تعبر جميع وظائف النقود عن التناقضات المتضادة الكامنة في أسلوب الانتاج الرأسمالي .

٢ ـ نظرية كمية النقود

كانت العلاقة ما بين النقود وقوتها الشرائية وما تزال مسالة مركزية في النظرية النقدية . لقد ساد الاعتقاد العام بأن مستوى الاسعار انما تحدده كمية النقود . ولكن كيف تؤثر كمية النقود على مستوى الاسعار بالضبط ، وما هي آثار التغيرات في كمية النقود ؟ لقد صادفت هذه الاسئلة اجوبة لها صيغ نظرية مختلفة على مر الزمن .

وعلى اختلاف صيغها ، تضمنت نظرية كمية النقود تمييزا ما بين كمية النقود **الاسمية** (Nominal) وكمية النقود **الحقيقية** (Real) . ويتم التعبير عن النقود الاسمية بالوحدات المستخدمة للرمز الى النقود ـ كالباونات ، الفرنكات ، الليرات، الدولارات ، الدنانير الخ ... بينما يتم التعبير عن كمية النقود الحقيقية بمقياس حجم السلع والخدمات التي تقوى النقود على شرائها . تفترض نظرية كمية النقود ان ما يعني حملة النقود ، آخر الامر ، هو الكمية الحقيقية لا الاسمية . واذا كان ذلك كذلك ، فان حملة النقود هم الذين يحددون كمية النقود الحقيقية ومن خلالها مستوى الاسعار ، بصرف النظر عن العوامل التي تحدد كمية النقود الاسمية .

افترض في اقتصاد ما ، توجد كمية من النقود تساوي ...ر...را دولار ،

بينما يبلغ الدخل الكلي فيه ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار سنويا . وعلى المتوسط ، يحمل كل فرد من افراد ذلك الاقتصاد مقدارا من النقود يساوي ما قيمته عشر دخله السنوي او ٢ره من دخله الاسبوعي . وبكلمة اخرى ، تبلغ سرعة دوران الدخل ما يساوي ١٠ مرات في السنة ، اي ان كل دولار يدفع عشر مرات في السنة .

افترض ايضا ان كمية النقود قد تضاعفت لسبب من الاسباب ، ولكن هذه الزيادة تمت بطريقة لا تجعل احدا يتوقع تغيرها ثانية . فكل فرد من افراد هذا الاقتصاد يظن انه احسن حالا ، لانه يحصل الان على ١٠٫٤ من دخله الاسبوعي مقابل ٢ره مما كان يحصل عليه من الدخل الاسبوعي من قبل . ولو احتفظ كل بالنقود الاضافية ، فلن يحدث شيء آخر . ولكن الناس يحاولون إنفاق دخولهم . وما يدفعه شخص ما يقبضه شخص آخر . ولكن الشعب برمته لا يمكن ان ينفق اكثر مما يقبض .

حينما يتضاعف الدخل القومي الى ٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار ، تبقى كمية النقود مساوية في قيمتها لـ ٢ره من الدخل الاسبوعي . وعندئذ يتوفق الاقتصاد في خفض أرصدته الفعلية الى مستواها السابق ، ليس من خلال خفض الارصدة الاسمية ، بل من خلال رفع الدخول والاسعار . وقد لا تكون عملية التكيف يسيرة ؛ فقد يبلغ الصرف حد الافراط مما يترك للناس ارصدة حقيقية تبلغ حد التفريط ، مما يفرض هبوطا لاحقا في مستوى الاسعار . ولكن النتيجة النهائية ستميل نحو مضاعفة الاسعار ، وسيتم استئناف التدفقات الحقيقية دون ان يصبح احد احسن مما كان عليه قبل زيادة كمية النقود وتوزيعها .

وهذا المثال المبسط انما ينطوي على معظم المبادىء الاساسية للنظرية النقدية:

١ ــ التمييز المركزي ما بين كمية النقود الاسمية والحقيقية ؛

٢ ــ وكذلك المفارقة الاساسية ما بين البدائل المتاحة للفرد وللمجتمع ككل . يبدو لكل فرد على حدة ان دخله يخرج عن سيطرته ، ولكنه يقوى على تحديد ما يحتفظ به من النقود . أما بالنسبة للمجتمع ككل ، فان مقدار النقد ثابت ، ولكنه يقوى على تحديد حجم دخله بالدولارات ؛

٣ ــ تكمن اهمية محاولات الناس ككل ان ينفقوا اكثر مما يقبضون في تاثيرها على رفع مجموع المدفوعات والمقبوضات الاسمية ، وان باءت هذه المحاولات بالفشل آخر الامر .

المعادلات الكمية

وما يدعى بالمعادلة الكمية (Quantity Equation) ما هي الا بدعة مفيدة لتوضيح المتغيرات التي تؤكدها النظرية الكمية . وقد اتخذت المعادلة الكمية اشكالا مختلفة حسب اختلاف ما يؤكده نظريو الكمية من متغيرات مختلفة . واشهر الصيغ

هي ما يدعى بصيغة الصفقات .

$$M\ V = P\ T \qquad (30.1)$$

وهذه الصيغة تشرع من المطابقة القائلة بأن لكل صفقة جانبين : مقدار من النقود يدفع ، وكمية مقابلة تتحول بسعر معين ـ مثال ذلك ١٠ دولارات تدفع مقابل كتابين سعر الواحد منهما ٥ دولارات . والجانب الايسر من المعادلة يجمع مقادير النقود المدفوعة ؛ بينما الجانب الايمن منها يقوم بجمع قيمة الصفقات . وبتعميم المعادلة على الاقتصاد برمته ، يمثل الجانب الايسر من المعادلة مقدار النقود الموجودة (M) مضروبة بمتوسط عدد المرات في السنة (او اي وحدة زمنية اخرى) التي يستعمل فيها كل دولار لاجراء الصفقات ـ سرعة دوران الصفقة (Transaction Velocity of Circulation) . وعندئذ ، يمثل الجانب الايمن من المعادلة حاصل ضرب متوسط السعر (P) بكمية السلع الكلية (T) . وفي هذه الصيغة، تدخل جميع السلع على اختلافها ـ مشتريات السندات الى جانب مشتريات وجبات الطعام ، مشتريات مواد الغذاء من قبل المطعم الى جانب وجبات الطعام النهائية . وادخال الصفقات الراسمالية والجارية ، والسلع الوسيطة والنهائية ، انما يجعل من مفاهيم الصفقات الكلية (T) و«مستوى الاسعار العام» (P) مفاهيم غامضة وصعبة على المعالجة الاحصائية .

وقاد نشوء محاسبة الدخل القومي الى ادخال صيغة دخلية محل المعادلة الكمية

$$M\ V = P\ Y \qquad (30.2)$$

يمثل Y في هذه المعادلة الدخل القومي بالاسعار الثابتة (مجموع القيمة بالاسعار الثابتة لجميع السلع والخدمات النهائية بما في ذلك الاضافات الى خزين راس المال) ، بينما يكون (P) رقما قياسيا للسعر ، و (V) هو متوسط عدد المرات التي يستخدم فيها خزين النقود للقيام بصفقات **الدخل** (اي المدفوعات للسلع والخدمات النهائية ، او للخدمات المنتجة النهائية على التوالي ـ خدمات الارض ، والعمل ، وهكذا دواليك) .

وفي كلتا هاتين المعادلتين يكون الجانبان متساويين بحكم التعريف ـ اي كل معادلة ما هي الا مطابقة (كالمساواة ما بين الموجودات والمطلوبات الكلية في الميزانية العامة حسب النظام الحسابي المزدوج) . والمعلومات عن الصفقات او الدخل ـ الجوانب اليمنى من المعادلات ـ انما هي في الواقع مستمدة من مصادر احصائية تختلف عن مصادر المعلومات عن كمية النقود ، ولا توجد الا معلومات غير مباشرة عن السرعة (Velocity) . ومما يترتب على ذلك انه حينما يتم استخدام هذه المعادلات لوصف الواقع الاقتصادي ، يتم حساب V بطريقة تجعل الجانبين متساويين ، ومن هنا تتضمن السرعة (V) كل الاخطاء الاحصائية التي تنطوي عليها التعابير الاخرى .

تؤكد هاتان الصيغتان للمعادلة الكمية وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ـ استعمالها في اداء المدفوعات . ولكن النقود تؤدي وظيفتها كمستودع للقوة الشرائية

خلال الفترة ما بين البيع والشراء ، ويتم التوكيد على هذا الجانب من النقود في منحى الارصدة النقدية .

جرى التعرف على افتراض ان مقدار النقود التي يريد الناس الاحتفاظ بهـا لغرض اداء وظيفتها كمستودع للقوة الشرائية يتناسب مع دخولهم . وهذا يقود الى المعادلة :

$$M = K P Y \qquad (30.3)$$

حيث يجري تعريف M , P , Y كما في المعادلة (30.2) و K هو نسبة خزين النقود الى الدخل . وعلى الرغم من ان المعادلة (30.3) هي مجرد تحويل رياضي للمعادلة (30.2) ـ حيث يكون K مساويا لمقلوب V ـ فانها تبين الفرق ما بين جوانب النقود التي يؤكدها منحى الصفقات من ناحية ، وتلك التي يؤكدها منحى الارصدة النقدية من الناحية الاخرى .

وعلى وجه الخصوص ، يكون منحى الارصدة النقدية اكثر مواءمة مع التحليل الاقتصادي العام من منحى الصفقات . ومن الممكن ان نعتبر ان المعادلة (30.3) تصف الطلب على النقود ، حيث يعتمد الطلب على النقود على المتغيرين P و Y ، في حين K يرمز الى جميع المتغيرات الاخرى . ولتمام هذا التحليل من الضروري صياغة معادلة اخرى لبيان كيفية تحديد عرض النقود (٢) .

٣ ـ نظرية الاقتصاد النقدي

كانت المدرسة التقليدية او الارثوذكسية او الحرفية، ما قبل الكينزية، تميل الى القول ان عجز الطلب الكلي الفعال لا يمكن ان يسبب هبوطا في الاسعار ، ولا يمكن ان يسبب فائضه ارتفاعا فيها ، ما استطاعت السلطة النقدية المحافظة على مستوى عرض النقد . الا ان كينز لم يقبل نظرية كمية النقود بهذه الصيغة . اذ اكد على ان الميل للاستهلاك والميل للاستثمار هما ميلان «حقيقيان» ومستقلان عن عرض النقد ؛ فاذا كان الطلب مفرطا ، فان الاسعار ستميل الى الارتفاع ، سواء زاد عرض النقد ام لم يزد ؛ وبالعكس ، اذا كان عرض النقد مقصّرا (Deficient) ، فان الاسعار ستهبط . وفوق ذلك ، كان كينز يرى ان الزيادات في عوائد عوامل الانتاج التي تفوق الزيادات في الانتاجية ستسبب ارتفاعا في الاسعار ، سواء زاد عرض النقد ام لم يزد وسواء كان الطلب الكلي مفرطا ام مقصّرا . وهذا لا يعني ان كينز كان يعتقد ان عرض النقد غير ذي شأن . لان السائل نستطيع ، بزيادة عرض النقد (عرض السيولة) ، ان تحدث انخفاضا في اسعار الفائدة ، وهي كذلك

---

٢ ـ انظر : M. Freedman, Article On Money, in, **Encyclopaedia Britannica**, 1974 Edition, Vol. 12, pp. 353 - 4.

تستطيع بإنقاصه ان تحدث ارتفاعا في اسعار الفائدة . اذا كان الهبوط في اسعار الفائدة كافيا لتحفيز الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ، حينئذ ستعمل الزيادة في عرض النقد على رفع النشاط الاقتصادي . واذا كان الاقتصاد ، بادىء ذي بدء ، دون مستوى الاستخدام كثيرا ، حينئذ لن يكون للزيادة في عرض النقد تاثير على الاسعار . ولكن اذا كان الاستخدام ، بادىء الامر ، عند مستوى اعلى ، حينئذ ستعمل الزيادة في عرض النقد على رفع الاسعار بالاسلوب المداور او غير المباشر كما بيئنا من قبل (٤) .

هذا يعني ان الكينزية ، بقدر ما يتعلق الامر بالنظرية النقدية ، احدثت تحولا من صيغة معينة من صيغ نظرية كمية النقود الى نظرية للاقتصاد النقدى . يعرّف الاقتصاد النقدي على انه ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه النقود دورهـــا الخاص وتترك اثرها على الدوافع والقرارات ؛ وهي باختصار تشكل احد العوامل الفاعلة في الاقتصاد ، بحيث لا يمكن التنبؤ بمجرى الاحداث في الامد الطويل او القصير من دون معرفة بسلوك النقود ما بين الامدين المذكورين .

وعلى هذا ، ليست النقود فرعا منفصلا من الفروع التي تشكل مادة علـــم الاقتصاد ، لكنها جزء متكامل من اي تحليل اقتصادي واقعي . فخواص النقود هي ليست على تلك الدرجة من الاهمية بالنسبة الى نظرية المشروع ، ولكن حالما نتحول الى مسألة محددات الانتاج والاستخدام ككل ، نحتاج الى نظرية كاملة للاقتصاد النقدي . حيث يتم التأكيد على تأثير النقود في التوقعات الجاريـــة بخصوص المستقبل غير المتيقن . فالنقود قوة فاعلة التأثير في هذه القرارات . لان النقود في خواصها الحيوية ما هي الا بدعة بارعة لربط الحاضر بالمستقبل . ونحن لا نستطيع حتى ان نشرع بمناقشة تأثير التوقعات المتغيرة على الانشطة الا بمقاييس نقدية (٥) .

يظهر ان كينز استمد مفهومه لتفضيل السيولة (Liquidity Preference) من حكم عملي يخص ما يمكن عمله حول ورطة الاقتصاد الراسمالي اثناء الكســـاد العظيم ، ولاسيما اثناء الازمة المالية لعام ١٩٣١ . فقد كان في تحوله من آرائـه النقدية المطروحة في **بحث في النقود** (٦) الى آرائه النقدية في **النظرية العامـــة**

---

٤ ـ انظر : R.F. Harrod's Article on J.M. Keynes: Contributions to Economics, in, **International Encyclopedia of the Social Sciences**, Vol. 8, Macmillan, 1968, p. 371.

٥ ـ انظر : J.M. Keynes, Quarterly Journal of Economics, Feb. 1937.

6 — J.M. Keynes, **A Treatise on Money**; Vol I, the Pure Theory of Money; Vol. II, the Applied Theory of Money, Macmillan 1930.

انظر نقد جوان روبنسن في : The Theory of Money and the Analysis of output, in, **RES**. vol. 1, 1939.

للاستخدام والفائدة والنقود يستهدف خطا يخلع معنى منطقيا على آرائه حـــول السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بخاصة . فلكي يتوصل الى حل محدد لتوازن البطالة ، احتاج الى مفهوم يعلل سبب الحد من الاستثمار قبل هبوط سعر الفائدة الى صفر . ولهذا قام باختراع تفضيل السيولة وادخله على نظامه ليزوده بالحلقة المفقودة . وهكذا ، فان الخواص المؤسسية للنقود هي التي زودت كينز بالاساس النهائي لتفسيره للبطالة .

وفوق ذلك ، فان جدول تفضيل السيولة الذي ابتدعه كينز يوحي بامكانات السياسة النقدية وقيودها . وهذه الامكانات والقيود انما هي التي تضفي العقلانية على السياسة النقدية ، اي سياسة الانفاق القائم على العجز اثناء الكساد .

واذا ما سلمنا بالخواص الخاصة للنقود ـ بما في ذلك مكافأة السيولة العالية، والكلفة الواطئة للاحتفاظ بها ، والمرونات المهملة للانتاج والإحلال ـ فان القوى العادية للسوق ، التي تفعل فعلها في خفض الكفاءة الحدية للاحتفاظ بالنقـــود وحدها ، بل بكل الموجودات التي لها خواص النقود ، تحول بالنظام الراسمالي دون بلوغ مستوى الاستخدام التام . وهذا العيب في آلية السوق لا يجعل من النظام الاقتصادي نظاما يتكيف تكيفا ذاتيا . اذ ان البطالة تنبعث لان مالكي الثروة يطلبون ما لا يمكن انتاجه (وهو النقد) ولا يطلبون ما يمكن انتاجه (وهي الاشكال الاخرى للثروة) .

وفي بحثه عن نظرية كاملة للاقتصاد النقدي ، قال كينز : «لا نستطيع ان نتخلص من النقود ... ، ما بقي موجود مستديم ، قادر على امتلاك صفات نقدية ، وهو بالتالي يفرز مشاكل متميزة للاقتصاد النقدي» (٧) .

وتخضع هذه النتيجة التي توصل اليها كينز من حيث عدم امكان قيام اقتصاد لانقدي على الرغم من تحبيذه له ، الى تحفظ واضح الا وهو ان الاقتصاد الاشتراكي الكامل المجرد من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج انما هو اقتصـــاد «لا نقدي» (Non - monetary) . وفي ظل هـــذه التدابير النقدية المؤسسية ، لا تكون ملكية النقود بديلا عن ملكية وسائل الانتاج . فالسيولة مهمة للمالكين الافراد ، لا المجتمع ككل . واذا صح ان كينز لم يكن ليعتقد بامكان اقامة اقتصاد غير نقدي ضمن حدود الملكية الخاصة ، فنظريته للاقتصاد النقدي انما هي نظرية لاقتصاد الملكية الخاصة (٨) .

قام دون بيتنكن بدراسة النظرية النقدية لكينز (٩) . الا ان هذه الدراسة رغم

---

7 — J.M. Keynes, **The General Theory ...**, op. cit., p. 294.

8 — D. Dillard , The Theory of a Monetary Economy , in, K. K. Kurihara (ed.), **Post Keynesian Economics**, Rutgers Un. Press, 1954 , p. 19 .

٩ ـ انظر : D. Patinkin, **Keynes' Monetary Theory**, Durham, Duke Un. Press, 1976.

اسهامها في موضوعها ، اهملت ما قدمه كينز من تفسير أعمق وتحليل نظري اهم حول سبب عجز الاجور النقدية والاسعار المرنة بحرية عن تحقيق الاستخدام التام في الاقتصاد الذي يستعمل النقود . اذ انه حينما تكون قيمة النقود عرضة للتغير المتكرر وغير القابل للتنبؤ به ، فلا يجري اقتراض النقود ، ولا إقراضهـــا ، ولا خزنها ــ اي لا يجري استعمالها . وفي هذه الحال ، تحطم مرونة الاجور والاسعار منفعة النقود بدلا من ان تقوم بتدعيم الاستخدام التام .

يكمن اكتشاف كينز في مجال النظرية النقدية في انه لكي تقوم النقود بأداء وظيفتها كمقياس للقيمة وواسطة للمبادلة ، فلا بد لقيمة الانتاج ككل من ان تكون مستقرة بمقياسها النقدي . ولكن لكي تكون قيمة الانتاج مستقرة بمقياسها النقدي على وجه التقريب ، يصبح من الضروري ان تكون معدلات الاجور النقدية مستقرة. اذ ان معدل الاجور النقدية هو الوحدة القياسية او العدّاد (Numeraire) للنظام النقدي ، ومعدلات الاجور المستقرة تعني تكاليف انتاج مستقرة وقيمة نقود مستقرة نسبيا ــ اي وحدة قياسية او عدّادا نقديا مستقرا (١٠) .

وفي كتابه (مطاوعة الاسعار والاستخدام) ، بحث اوسكار لانكه تأثير النقود في التوازن واختلال التوازن الاقتصادي ، وميّز بين ثلاث حالات هي :

١ ــ حالة ثبات كمية النقود . ان هبوط السعر لعامل معين من عوامـــل الانتاج (سعر القطن او الاجور مثلا) يقود بادىء الامر الى هبوط الاسعار الاخرى وزيادة القوة الشرائية للموجود النقدي . فتنشأ فضلة في عرض النقد . وهذه تؤدي الى زيادة في الطلب على السلع ، مما يحد من هبوط الاسعار . ولما كان هبوط الاسعار الاخرى اقل من هبوط سعر العامل المبحوث عنه ، فان الطلب على هذا العامل يزداد ، وهذا بدوره يشجع على الاستثمار وعلى النمو في الاستخدام. وذلك بالنظر لزيادة الاموال الاقراضية ولهبوط سعر الفائدة . وهذا ما يسميه لانكه **بالتأثير النقدي الايجابي** .

٢ ــ حالة تحديد كمية النقد بواسطة خلق الائتمان وتغيرها حسب تغير الطلب على النقد (الارصدة النقدية) . حينئذ لا تفعل آلية الحفاظ الذاتي علـــى التوازن (واستعادته) فعلها . فان الموجود النقدي يتقلص تقلصا متناسبا مع الهبوط في الطلب على الارصدة النقدية مما يبعث على نشوء فضلة في عرض النقد . فتبقى القوة الشرائية للموجود النقدي على حالها . وبالتالي فلا تحد من هبوط الاسعار الزيادة في القوة الشرائية للموجود النقدي ، كما لا يحدث هبوط في سعر الفائدة.

---

١٠ ــ انظر : P. Davidson, A Keynesian View of the Relationship between Accemulation, Money and the Money - wage - ratc, **Economic Journal**, June 1969.

وانظر ايضا : P. Wells, In Review of Keynes, **Cambridge Journal of Economics**, Vol. 2, No. 3, 1978, p. 324.

وعليه ، فلا يتم استيعاب الفضلة في عرض عامل الانتاج . وفي هذه الحالة ، يقال **ان التأثير النقدي انما هو حيادي .**

٣ ـ حالة تقلص الموجود النقدي تقلصا متناسبا يزيد على هبوط الطلب على الارصدة النقدية . مثال ذلك ، ان يكون رد فعل المصارف لهبوط الاسعار من خلال قيامها باستعادة القروض . حينئذ يتم الاحساس بضائقة نقدية في السوق . ومما يزيد في ذلك التنبؤات التشاؤمية ، والشعور المتزايد بعدم الثقة الخ .. وحينئذ يسبب الهبوط في سعر عامل من عوامل الانتاج (الاجور مثلا) هبوطا أشد في اسعار السلع الاخرى ، مما يقود الى فضلة في عرض عامل الانتاج هذا اكبر مما كانت عليه اصلا (اي الى بطالة اكبر) . وحينئذ يقال ان **التأثير النقدي سلبي .**

وفي خاتمة كتابه هذا ، توصل لانكه الى هذه النتيجة : «انه في حالة توافر شروط خاصة جدا فقط يمكن ان تؤدي مطاوعة الاسعار الى الحفاظ على توازن الطلب على عوامل الانتاج وعلى عرضها توازنا ذاتيا . وتقتضي هذه الشروط اجتماع استجابة النظام النقدي ومرونات توقعات الاسعار بشكل يؤدي الى تأثير نقدي ايجابي ، كما يقتضي حساسية الاحلال الزمني لتغيرات اسعار الفائدة (اذا ما ادى التأثير النقدي الايجابي الى تغير في الطلب على السندات لا الى تغير مباشر في الطلب على السلع) ، وغياب عوامل الانتاج عالية التخصص مع اعتماد الطلب او العرض اعتمادا شديدا على توقعات السعر المرنة ، واخيرا غياب «التصلبات» الناجمة عن احتكار القلة في البيع والشراء ، في المخرج او المدخل . وقد يحل التأثير التثبيتي للتجارة الخارجية في سوق دولية ذرية ... محل غياب التأثير النقدي الايجابي» (١١) .

٤ ـ الثورة النقدية المضادة («الفريدمانية»)

جاءت نظرية الاقتصاد النقدي الكينزية لتكون جزءا من «الثورة الكينزية» كنظرية للاستخدام والدخل (او الانتاج) ككل . وبقيت سائدة منذ اواسط الثلاثينات حتى اواسط الستينات لانها كانت تنطوي على سياسة نقدية معاضدة للسياسة المالية التي امنت الى حد ما الاستخدام التام في ظل الراسمالية المعاصرة. الا ان تنامي التضخم المطرد، ولاسيما منذ اواسط الستينات وبخاصة اثناء السبعينات، المقترن بالبطالة الجماهيرية على نطاق متزايد ، جعل الثورة الكينزية عاجزة عن الاستجابة الى هذا التحدي ، مما قاد الى الازمة الثانية للنظرية الاقتصادية

---

١١ ـ انظر : O. Lange, **Price Flexebility and Employment,** the Principia Press, U.S.A., 1944, p. 83.

البرجوازية ، ومهد لقيام الثورة النقدية المضادة (الفريدمانية) للنظرية الكينزية(١٢).

صار لزاما على الثورة النقدية المضادة ان تعالج النقدين الرئيسيين اللذين وجهتهما الثورة الكينزية الى نظرية كمية النقود التقليدية . أولهما يقول ان النظرية الكمية افترضت وجود ميل اوتوماتي نحو الاستخدام التام ، وهو ما يتناقض مع وقائع التجربة ، وثانيهما ان سرعة دوران النقود ما هي الا متغير شديد الاضطراب ولا يميل الى الاستقرار ، وهو مفيد ، ان يكن كذلك ابدا ، في وصف الاحداث التاريخية **بعد وقوعها** (ex post) فقط .

قام ملتن فريدمان باعادة صياغة نظرية كمية النقود على اساس من تقديمه لحجتين مقابلتين لهذين النقدين . قامت حجته المقابلة الاولى حول ما اذا كان الاقتصاد يستجيب للاندفاعات النقدية (Monetary Impulses) من خلال التغيرات في مستويات الاسعار او الانتاج على اساس ان هذه هي مسألة تجريبية تقع خارج نطاق النظرية النقدية بالمفهوم الصحيح ، لان النظرية الكمية هي نظرية للطلب على النقود وليست نظرية للاستجابة الكلية للتغير النقدي ؛ وعلى اساس ان النظرية الكمية كنظرية للطلب على النقود لا تقوم على افتراض ثبات سرعة دوران النقود ، بل على العلاقة الدالية للسرعة المتوقفة على عدد من المتغيرات الرئيسية. وقد حررت الحجة المقابلة الاولى النظرية الكمية من الاتهام القائل انها لغو لا يستحق الاهتمام ، وفتحت الطريق امام الجدل العلمي المتطور للنظرية النقدية . اما الحجة المقابلة الثانية التي انطوت على وجود دالة طلب مستقرة على النقود ، فقد سمحت للثورة النقدية المضادة بتجسيد حيز ما في الافكار الكينزية من اجل عرض النظرية الكمية (١٣) .

تتلخص النقاط المركزية لاعادة صياغة النظرية النقدية في ان نظرية كمية النقود انما هي نظرية للطلب على النقود ، لا نظرية للانتاج ، والنقد ، والدخل او الاسعار؛ وان النقود من الاصول او الموجودات هي سلعة راسمالية، بحيث ان الطلب عليها مسألة من مسائل نظرية راس المال . وبخلاف الكينزيين ، يبدأ فريدمان هنا من المفهوم العام للثروة على انها شاملة لكل مصادر الدخل بما في ذلك الافراد ، ويربط الطلب على النقود بمجموع الثروة والتدفقات المستقبلية المتوقعة للدخل

---

١٢ ـ انظر : J. Robinson, The Second Crisis of Economic Theory, A.E.R., 1972, op. cit., p. 6.

١٣ ـ انظر : H.G. Johnson, **The Keynesian Revolution & the Monetarist Counter - revolution**, A.E.R., Vol. LXI, 1971, p. 10.

وانظر ايضا : M. Freedman, The Quantity Theory of Money - A Restatement, in, M. Freedman (ed.) **Studies in the Quantity Theory of Money**, Chicago 1956, pp. 3 - 21.

النقدي الناجم عن الامساك بالثروة باشكال مختلفة .

ولا تعنى أهم تطبيقات تحليل فريدمان بصياغة النظرية النقدية ، بل بطبيعة مفهوم «الدخل» المناسب للتحليل النقدي الذي ينبغي ان يطابق فكرة الايـــراد المتوقع من الثروة لا تقاليد محاسبة الدخل القومي . ولذلك يعتبر اهم اسهامات فريدمان انما هو تطبيقه لمبدأ نظرية راس المال الاساسي ـ وهو ان الدخل هو ايراد راس المال ، وان راس المال هو القيمة الحالية للدخل ـ على النظرية النقدية؛ منذ صدور (النظرية العامة) لكينز (١٤) .

وعلى هذا الاساس ، من الممكن اجمال الموضوعات الرئيسية التي تنطوي عليها الثورة النقدية المضادة كجزء من التحليل التركيبي الكلاسي الجديد ، في النقاط التالية :

١ ـ يرتبط معدل نمو كمية النقود ارتباطا مستقيما ، وان لم يكن دقيقا ، بمعدل نمو الدخل الاسمي . فاذا كانت كمية النقود تنمو نموا سريعا ، فكذلـــك سيكون نمو الدخل الاسمي ، والعكس بالعكس . وعلى الرغم من ان سرعة دوران النقود غير ثابتة ، فانها قابلة للتنبؤ الى حد ما .

٢ ـ وهذه العلاقة ليست بواضحة للعين المجردة ، وذلك يعود في الاساس الى ان التغيرات في النمو النقدي تستغرق بعض الوقت لكي تؤثر في الدخل .

٣ ـ **وعلى المتوسط** ، يؤدي تغير ما في معدل النمو النقدي الى تغير في معدل نمو الدخل الاسمي بعد مدة تتراوح ما بين ستة اشهر الى تسعة اشهر .

٤ ـ اذا انخفض معدل النمو النقدي ، فان معدل نمو الدخل الاسمي وكذلك الانتاج المادي سينخفض بعد ستة اشهر الى تسعة اشهر ، بينما لا يتأثر معدل ارتفاع السعر الا قليلا . وسيقع ضغط هابط على الاسعار حالما تنشأ فجوة ما بين الانتاج الفعلي والكامن فقط .

٥ ـ ويحل التأثير على الاسعار بعد التأثير على الدخل الاسمي والانتاج بمدةتتراوح ما بين ستة اشهر وتسعة اشهر على المتوسط ، بحيث يكون مجموع التأخير فـي النمو النقدي والتغير في معدل التضخم ما بين ١٢ شهرا و١٨ شهرا على المتوسط .

٦ ـ والعلاقات المذكورة في أعلاه ليست غير متغيرة . فكثيرا ما توجد تفاوتات ما بين التغير النقدي والتغير الدخلي .

٧ ـ تؤثر التغيرات النقدية على الانتاج في الامد القصير ـ وان كان «الامـد القصير» قد يمتد من خمس سنوات الى عشر سنوات . ولكن يبدو ان الصيغة المبكرة لنظرية كمية النقود انما تنطبق في الامد الطويل ، وان معدل النمو النقدي يؤثر على الاسعار فقط . وما يطرأ على الانتاج في الامد الطويل انما يتوقف على

---

١٤ ـ انظر : H.G. Johnson, **Monetary Theory & Policy**, op. cit., pp. 13-15.

العوامل «الحقيقية» كالشعب من حيث قدرته على اقامة المشروعات ، والابداع ، والجهد ؛ وكالحكومة ؛ والعلاقات بين الامم الخ ...

٨ ــ يتعين من الموضوعات السابقة ان **التضخم ظاهرة نقدية في كل زمـــان ومكان** ، بمعنى انه لا يمكن ان يحدث من دون تفوق كمية النقود على الانتاج . ومن الطبيعي ان تتضافر اسباب عديدة ممكنة تعمل على النمو النقدي ــ اكتشافـات الذهب ، واسلوب تمويل الانفاق الحكومي ، وحتى اسلوب تمويل الانفاق الخاص.

٩ ــ قد يكون الانفاق الحكومي تضخميا وقد لا يكون . سيكون تضخميا اذا ما تم تمويله بخلق النقود ــ اي بطبع العملة او بخلق الودائع المصرفية ــ واذا ما كان معدل النمو النقدي الناجم عن ذلك يفوق معدل نمو الانتاج . واذا ما تم تمويله عن طريق الضرائب او الاقتراض من الجمهور ، فان تأثيره الرئيسي سيكمن في ان الحكومة تقوم بالانفاق بدلا من الآخرين . ولسياسة الحكومة المالية اهميتها البالغة في تحديد ذلك الجزء من الدخل الكلي الذي تقوم الحكومة بانفاقه والجهة التـي تتحمل اعباء ذلك الانفاق . ولكنه ليس تضخميا بالضرورة .

١٠ ــ من الامور التي يصعب شرحها بأسلوب مبسط هو تأثير التغير في كمية النقود على الدخول . وعلى العموم ، لا يقع التأثير الابتدائي على الدخل ابدا ، بل على اسعار الموجودات القائمة (السندات ، الاسهم ، الدور ، وغير ذلك من اشكال رأس المال المادي) . وهذا هو تأثير السيولة الذي اكده كينز ، وهو ما يحدث في الميزانية العامة ، وليس على حساب الدخل ، حيث ان زيادة معدل النمو النقدي تؤدي الى زيادة النقود لدى الناس (والمشروعات) بالنسبة الى الموجودات الاخرى. ومن يحتفظ بالفائض من النقود سيقوم بتصحيح هذا الاختلال في التوازن بشراء الموجودات الاخرى . ولكن ما ينفقه شخص ما ، يقبضه شخص آخر . لا يستطيع كل الناس ان يغيروا مقدار النقود التي في حوزتهم كلهم ــ السلطات النقدية هي وحدها القادرة على ذلك . غير ان محاولاتهم ستميل الى رفع اسعار الموجودات وخفض اسعار الفائدة . وهذه التغيرات بدورها ستشجع على الصرف (من قبل المشروعات ومن قبل الآخرين) لغرض انتاج موجودات جديدة . وهذه هي الكيفية التي بموجبها تتم ترجمة التأثير الابتدائي على الميزانية العامة الى تأثير على الدخل والصرف . وفي هذا الصدد ، يؤكد النقديون (Monetarists) على الموجودات واسعار الفائدة اكثر مما يؤكد عليهما الكينزيون ، وهم يعطون اهمية للموجودات من امثال السلع الاستهلاكية المستديمة والعقار ، وهم لا يعتبرون اسعار الفائدة السوقية الا جزءا صغيرا من المجمع الكلي للاسعار المعنية .

١١ ــ واحد من المظاهر المهمة لهذه الآلية هو ان تغيرا ما في النمو النقدي انما يؤثر على اسعار الفائدة في اتجاه معين في بادىء الامر ، وفي اتجاه معاكس لاحقا. اذ يميل النمو النقدي الى خفض اسعار الفائدة في البداية ، ولكنه حينما يؤدي الـــى رفع الانفاق وتحفيز تضخـــم الاسعار لاحقا ، انما يؤدي الـــى زيادة الطلب على القروض ممـــا يميل الى رفع اسعار الفائدة . وهذه العلاقـــة غير المستقيمة ما بين معدل النمو النقدي واسعار الفائدة هي التي تفسر الحـــاح

النقديين على ان اسعار الفائدة ليست بدليل قويم للسياسة النقدية .

١٢ ـ وبخصوص السياسة النقدية ، تنطوي هذه الموضوعات على مضمون يؤكد على اهمية السياسة النقدية في تأثيرها على كمية النقود ، لا على الائتمان المصرفي او الائتمان الكلي او اسعار الفائدة . تبعث التقلبات الكبيرة في معدل نمو كمية النقود على الاخلال بالتوازن النقدي ، وعلى ذلك ينبغي اجتنابها «١٥» .

يرى هاري جونسن انه :

«يبدو لي ان الثورة النقدية المضادة حققت غرضا علميا نافعا بتحديها وتخلصها من جزء كبير من السخف الفكري الذي يتراكم بعد ثورة ايديولوجية ناجحة [الكينزية] . ولكن من المحتمل ان نجاحها مؤقت ، بالضبط لانها اعتمدت على نفس آليات الغزو الفكري التي اعتمدتها الثورة نفسها ، ولكنها اضطرت بطبيعة الحال الى اختيار قضية سياسة اقل اهمية ـ التضخم ـ من البطالة التي قامت عليها الثورة الكينزية وزودتها بمحور حديثها السياسي ، وناصرت نهجا جعلها تصطدم باتجاهات لها باعها الطويل في الموضوع . اذا كنا محظوظين ، سنضطر كنتيجة للثورة النقدية المضادة الى ان نكون اكثر وعيا بالمؤثرات النقدية على الاقتصاد واكثر حذرا في تقييمنا لاهميتها معا . واذا كنا غير محظوظين ... علينا ان نمر بما بعد الثورة النقدية المضادة كثمن للتقدم اللاحق في الجانب النقدي من علمنا » «١٦» .

٥ ـ نقد النظرية النقدية

تقيم نظرية كمية النقود علاقة مباشرة بين نمو كمية النقود في التداول ونمو اسعار السلع . فقد كان انخفاض اسعار المعادن الثمينة وارتفاع اسعار السلع الذي حدث من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر بمثابة الاساس التاريخي لنشوء هذه النظرية .

وجه ماركس نقدا مدمرا لنظرية كمية النقود . فقد بيّن ان دعاة هذه النظرية لا يفقهون ان للمعادن الثمينة ، كالسلع الاخرى ، قيمة جوهرية (Intrinsic) : اذ يعرض هؤلاء المنظرون المسائل كما لو كانت «السلع من دون اسعار ، والنقود من دون قيمة ، حينما تدخل الى التداول لاول مرة ، وانه بمجرد دخولها الى التداول، تتم مبادلة قاسم تام (من دون باق) من خليط من السلع بقاسم تام من خليط من المعادن

---

١٥ ـ انظر : M. Freedman, Article on Money, **Encyclopedia Britanica,** Vol. 12, pp. 355-6.

١٦ ـ انظر : H.G. Johnson, **The Keynesian Revolution & the Monetarist Counter - revolution,** op. cit., p. 13.

الثمين» (١٧) . وقد اكد ماركس على ان دعاة نظرية كمية النقود الاوائل لم يفهموا وظيفة النقود كمقياس للقيمة ولا كوسيلة للتراكم .

وتطورت نظرية كمية النقود في ظل تداول الاوراق النقدية ؛ وهي الان موجهة لتدعيم تدخل الدولة ـ الاحتكارية في الاقتصاد الراسمالي . والفكرة القائلة ان مجال التداول مجال اولي ، انما هي التي اوحت الى الاقتصاديين البرجوازيين بالبحث عن طرق للتأثير على الاسعار ، ومعدلات الاجور ، وشروط النشـــاط الاقتصادي . وفي الوقت الحاضر ، تعتبر اوسع صيغ نظرية النقود انتشارا هي نظرية «فائض الطلب» التي تقوم على ان الزيادة في الاسعار انما يولدها الارتفاع في الطلب على السلع الاستهلاكية . ويعتبر ج.م كينز ابا هذه النظرية ، لانه هو الذي اكد على ان الاسعار لمجموعات معينة من السلع تتحرك بصورة متفاوتـــة (Unevenly) ؛ وان اسعار السلع الاستهلاكية ترتفع ارتفاعا اسرع كلما ذهبت حصة اصغر من الدخل القومي نحو الادخار . ونظرية «فائض الطلب» هـــذه استدعتها عسكرة الاقتصاد في الدول الراسمالية ، لان القطاعات العسكرية تتطور على حساب انخفاض ما في الانتاج المدني وبالتالي في الطلب ايضا . وقد اقترح كينز سبلا مختلفة لالغاء «فائض الطلب» لفرض التغلب على التضخم : تجميـــد الاجور ، فرض الادخار الاجباري ، ورفع الضرائب المفروضة على جماهير الشغيلة. ولكن جميع اشكال او سبل الغاء «فائض الطلب» باءت بالفشل في تخفيض كمية النقود ، وما هذه الاشكال الا وسائل لضخ النقود في خزينة الدولة التي تستخدمها في الانفاق العسكري . وبعد الحرب العالمية الثانية ، قامت الدول الاستعماريـــة باصلاحات نقدية تحت شعار مكافحة «فائض الطلب» . ولم يتجاوز تصور هذه الاصلاحات الاحلال الجزئي للنقود الجديدة محل النقود القديمة ، ووضع النقود غير الخاضعة للمبادلة المباشرة في حسابات موقوفة .

وما يرتبط ارتباطا وثيقا بنظرية «فائض الطلب» هو نظرية «التضخم الحلزوني للاجور والاسعار» التي بموجبها تقود الزيادة في الاجور حتما الى الزيادة فـــي اسعار السلع ، وهذه بدورها الى الزيادة في الاسعار ، وهكذا دواليك . يتجاهل مبررو هذه النظرية تجاهلا كليا حقيقة ان التضخم يؤول الى هبوط في الاجور الحقيقية وان الاجور الاسمية تتخلف عن ارتفاع الاسعار في ظل التضخم علـــى الدوام . ويميل المنظرون البرجوازيون الى التمويه على اهمية النفقات العسكرية بوصفها العامل الرئيس في التضخم ، مبرهنين في عين الوقت على ضرورة الهجوم الدائم على الاجور . وتتجلى الوجهة الطبقية لنظرية النقود البرجوازية وما يترتب

---

١٧ ـ انظر : K. Marx and F. Engels, Soch. 2nd ed., 151. 23, p. 134, in **The Great Soviet Encyclopaedia**, Vol. 8, in, A.B. Eidel'nant's Article on Capitalist Theories of Money, p. 584.

عليها من سياسات اقتصادية بوضوح في حقيقة ان تجميد الاجور ، وفـــرض الادخار الاجباري ، وزيادة العبء الضريبي على الشغيلة ، انما تقترن بالطلبيـات الحكومية الضخمة على سلع الاحتكارات ، ولاسيما السلاح والعتاد ، وبالمنـــح الكبيرة التي تمنحها الحكومة لها ، واجراء التعديلات الضريبية لصالحها (١٨) .

يفترض التحليل الماركسي ان الرأسماليين يخضعون لنظام نقدي يمنعهم من ان يرفعوا مستوى الاسعار العام ارتفاعا اعتباطيا . اذ ان العملة الوطنية ترتبط بالذهب ارتباطا تعادليا ثابتا ، بحيث ترتفع قوتها الشرائية وتنخفض وفقا لحركة الذهب . وذهب ماركس الى ان ارتباط العملة الوطنية بالذهب ومبادلتها به هو الذي يضبط الاسعار ، لان الذهب ينطوي على قيمة جوهرية خاصة به تحكم قوته الشرائية ، وهي بالتالي تحكم القوة الشرائية للعملة الوطنية (١٩) .

وفي اثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اعتمدت معظم الدول الراسمالية على التضخم اداة مقصودة لسياستها ، لانها غير قادرة على التدخل على نطـــاق كاف او غير راغبة فيه لفرض حسم تناقضات التطور الراسمالي المعاصر ، ومع ذلك فانها لا تريد مواجهة العواقب التي تنطوي عليها ازمة اقتصادية خطيرة كامنة. حيثما تنشأ الاختلالات التي تهدد باعتصار الارباح (Profit - Squeez) واثارة الازمة، تلجأ الحكومات الراسمالية الى استعمال سيطرتها على الانفاق من اجل الحفاظ على الطلب . وهذا هو ما خلق شروط طلب مزدهر نسبيا ، مما فسح المجال امـــام الشركات لرفع اسعارها ، والحفاظ على ارباحها ، بل زيادتها . وعلى هذا الاساس، تغير دور الذهب ، اذ انه لم يعد يمارس انضباطا على الاسعار في العالم الراسمالي المعاصر ، كما كان ماركس يفترض في ظل النظام الراسمالي المنافس (٢٠) .

يعاني النظام الراسمالي المعاصر من صراع مزمن تعم آثاره على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية : ما يستخدم من تقنية الانتاج ، وطول يوم العمل وشدته ، وتوزيع الدخل بين الطبقات . واضح ان جميع هذه المظاهر متعامدة (Interdependent) ، بحيث يؤثر كل منها في الآخر ، وكلها تؤثر في عملية تكوين الاسعار والاجور .

علينا ان نستكمل ما قدمناه من نقد ماركسي لعامل النقود في مستوى الاسعار العام بنقد هذا العامل النقدي نفسه من حيث كيفية تاثير الصراع بين الطبقـــات الاجتماعية على توزيع الدخل في مستوى الاسعار العام في الاقطار الراسماليـة المتقدمة .

وفي هذا الاطار التحليلي ، ينشأ التضخم عن الصراع على توزيع الدخل ،

---

١٨ ـ انظر المصدر السابق ، ص ص ٥٨٤ .

١٩ ـ انظر : B. Rowthorn, Inflation and Crisis, in, **Marxism Today**, Nov. 1977, pp. 328-9.

٢٠ ـ المصدر السابق ، ص ٣٢٠

وتؤثر النقود على الاسعار من خلال تاثيرها على هذا الصراع . وعليه ، فلا مجال لنظرية نقدية تفترض علاقة سببية مباشرة تسري من النقود الى الاسعار .

تؤثر العوامل النقدية على الصراع على توزيع الدخل من خلال تأثيرها على الطلب . اذ يتوقف الصراع على مستوى الطلب ، فاذا استطاعت العوامل النقدية ان تغير هذا المستوى ، فانها ستؤثر في درجة الصراع ، وبالتالي في معدل التضخم . وهكذا تستطيع العوامل النقدية ان تؤثر على الاسعار من خلال السلسلة السببية التالية :

النقود ← الطلب ← الصراع ← الاسعار

في الواقع ، ان العلاقة بين النقود والطلب علاقة معقدة جدا ، ولكن المبدأ الاساسي الذي يحكمها مبدأ بسيط : هو ان التغير في عرض النقد يقود الى تغير في الانفاق .

لنبدأ من المطابقة المألوفة

$$mv \equiv py \tag{30.4}$$

حيث يمثل m مخزون النقود (النقد زائدا الودائع المصرفية) لدى القطاع الخاص ، و y هو الناتج الاجمالي لهذا القطاع ، و p هو متوسط السعر لهذا الناتج ؛ و v هو سرعة دوران النقد للدخل (Income velocity of Money) . ويمكن التعبير عن هذه المطابقة ديناميا كالآتي :

$$m + v \equiv p + y \tag{30.5}$$

حيث ترمز الاحرف الصغيرة الى معدلات النمو .

ولغرض تحويل هذه المطابقة الى علاقة سببية بسيطة ، نفترض ما يلي :

١ ــ ان سرعة النقود ثابتة ، بحيث ان $v = 0$ ، وان خزين النقود لدى القطاع الخاص يساوي المعروض منه على الدوام ، وهو معطى خارجيا وينمو بمعدل $\bar{m}$. ومن هنا

$$y = \bar{m} - p \tag{30.6}$$

٢ ــ ينمو عرض العمل للقطاع الخاص بمعدل نمو ثابت ومعطى خارجيا هو q . وبما ان الانتاج للعامل ثابت بحكم الفرضية ، فان q هو نفسه المعدل الذي بموجبه ينمو الانتاج في ظل الاستخدام التام . وافترض ان E هي النسبة من قوة العمل المستخدمة في القطاع الخاص (اي ما يساوي $l - v$) . حينئذ ، من اليسير ان نبين ان

$$e = y - \bar{q} \tag{30.7}$$

حيث تمثل e معدل نمو E . وبجمع المعادلتين (30.6) و (30.7) ، نحصل على

$$e = \bar{m} - \bar{q} - p \tag{30.8}$$

حيث تسير السببية من $\bar{m}$ الى e . وعرض النقد الاوفر يعني قيمة اعلى لـ m ، ونمو الاستخدام نموا أبطأ .

ويمكن كتابة المعادلة (30.8) بشكل بديل هو :

$$e = p\bar{m} - p \tag{30.9}$$

حيث $p\overline{m} = \overline{m} - q$. وسوف نشير الى $p\overline{m}$ على انه **سقف التضخم** (Inflation Ceiling) ، وهو موجب حينما ينمو عرض النقد نموا اسرع من الانتاج في ظل الاستخدام التام ، وهو سالب حينما يصدق العكس . ويتعين من المعادلة (30.9) ان $e < 0$ حيث $p > p\overline{m}$. وهذا يعني انه حينما يكون مستوى الاقتصاد الراسمالي فوق سقف التضخم ، كما تحدده العوامل النقدية ، فان الاستخدام ينمو نموا ابطأ من عرض العمل وترتفع البطالة U . وبالعكس ، تكون $e > 0$ حينما تكون $p < p\overline{m}$ ، وهكذا حينما يكون الاقتصاد تحت سقف التضخم، ينمو الاستخدام في القطاع الخاص نموا اسرع من عرض العمل المتوافر ، وتنخفض البطالة . وهكذا توجد تغذية عائدة من الاسعار الى الطلب : ترتفع البطالة ، حينما يكون الاقتصاد فوق سقف التضخم ، وتنخفض حينما يكون تحت هذا السقف . وتتأثر الاسعار بدورها بالطلب ، من خلال تأثيرها على الصراع في القطاع الخاص، بحيث يمكن وصف نظام السببية الكامل بواسطة الشكل التالي :

وكل حلقة من حلقات هذا الشكل موصّفة توصيفا تاما ؛ وهكذا حينما نبتدىء من مركز ابتدائي اعتباطي ، يتحدد سلوك الطلب ، والصراع ، والاسعار بما يحدث لعرض النقد ، ما بقيت العوامل الاخرى (كمعدلات الضرائب ، وشروط التجارة ، وآلية التوقعات ، الخ ..) على حالها . واذا ما كان عرض النقد تحت سيطرة الحكومة ، حينئذ يمكن اعتماده للتأثير على تطور الانتاج والاسعار (٢١) .

وقد يظهر تشابه ما بين هذا التحليل الماركسي للنظرية النقدية في ظل الراسمالية المعاصرة وتحليل النظرية النقدية الكلاسية ـ الجديدة (Neo - Classical Monetarism) . الا ان المنحيين يختلفان جوهريا لانهما يقومان على نظريات مختلفة للاجور والاسعار ، وينطويان على مقاصد عملية مختلفة .

تقوم النظرية النقدية الكلاسية ـ الجديدة على فرض ان الراسمالية ما تزال تعمل بصورة ذرية على الاكثر : نقابات العمال ومشروعات الانتاج صغيرة بالقياس الى حجم الاقتصاد ؛ وكل نقابة او مشروع يعمل مستقلا عن الوحدات الاخرى ؛ ولا تتعاون فيما بينها ، ولا يقلد بعضها بعضها الآخر . وفوق ذلك ، يفترض ان النقابات والمشروعات تعمل عمل الافراد الحاسبين ، يسعون من اجل اغتنام المزايا القصوى لانفسهم او اعضائهم ، غير متأثرين بالعوامل السياسية الايديولوجية ؛ ويتعين على

---

٢١ ـ انظر : R.E. Rowthorn, Conflict, Inflation and Money, **Cambridge Journal of Economics**, 1977, No. 1, pp. 215 & 293-31.

هذه الفروض ان السلطة المنظمة تلعب ، في احسن الاحوال ، دورا ثانويا في تحديد الاجور والاسعار ، وان السياسة والايديولوجيا غير ذات موضوع في هذا الصدد . فتحركات الاجور والاسعار تحددهما العمليات الذرية للعرض والطلب ، مع دور هامشي للنقابات والاحتكارات على حركتهما العامة .

وتتجلى الطبيعة الذرية بأجلى صورها في سوق العمل . وترتفع الاجور اول ما ترتفع بسبب من ان ارباب العمل يرفعونها للحفاظ على عمالهم الحاليين او لجذب عمال جدد الى مشروعاتهم ، وللنقابات تأثير على مستوى الاجور العام ، وان كانت قادرة على تغيير انماط الفروق من خلال تحديد الانتساب اليها .

يقوم التحليل الماركسي للنقود (٢٢) على فروض مختلفة ، ويتوصل الى نتائج مختلفة ايضا . حيث تلعب السلطة هنا دورا مركزيا في تحديد الاجور والاسعار . والوحدات المنفردة غير معزولة بعضها عن بعض كما هي الحال في ظل النظرية النقدية الكلاسية ـ الجديدة . بل انها تعمل بصورة متعامدة ومتداخلة . وقد يكون هذا التعامد (Interdependence) واضحا ، كما في حالة الاضطراب العام الذي يشمل ملايين العمال ، او كما في حالة الاتفاق على الاسعار بين عدد من المشروعات الكبرى ، وإلا فقد يكون ضمنيا ، كما في حالة سلسلة من الاضرابات او الزيادات في الاسعار القائمتين على المحاكاة . وفوق ذلك ، تكتسب العوامل السياسية والايديولوجية اهمية بالغة . فمثلا ، قد تتضافر جهود الراسماليين على الحد من الاسعار (او رفعها) لتحقيق غرض سياسي ، وقد يتقبل العمال ضرائب لاغراض يوقنون انها مشروعة . وهذا النموذج يقر ان ممارسة السلطة مشروطة ومتكيفة بالطلب ، وكذلك يفترض النموذج المقاصة او المتاجرة (Trade - off) ما بين الطلب والتضخم ، كما يفترض ان التضخم يتأثر بشروط التجارة (Terms of Trade) ، والضرائب ، وسياسة الدخل .

٦ ـ السياسة النقدية الراسمالية

السياسة النقدية هي احد عناصر السياسة الاقتصادية العامة (٢٣). والسياسة النقدية بالمفهوم الواسع تشمل كل الاجراءات التي تتخذها الحكومة او البنك او السلطات النقدية الاخرى للتأثير على كمية النقود والائتمان المصرفي (٢٤) . وفي الاقتصاد الرأسمالي قد يضيق مفهوم السياسة النقدية حتى يقتصر على رقابة

---

٢٢ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٢٥ ـ ٦ .

٢٣ ـ راجع الفصل الثاني ، القسم ١٠ . والفصل الثاني والثلاثين ، القسم ٦ .

٢٤ ـ انظر : H.G. Johnson, Monetary Theory & Policy, op. cit., p. 1.

البنك المركزي على عرض النقد لتحقيق اهداف معينة (٢٥) .

للسياسة النقدية الراسمالية نظريتها التي تحكم العلاقة بين الاجراءات النقدية وآثارها ، واهداف السياسة النقدية التي قد تكون متناسقة او متنافرة ، ووسائلها التي قد تكون فعالة او غير فعالة .

لقد تناولنا في الاقسام السابقة من هذا الفصل نظرية السياسة النقدية . فلا بد من نظرية للسياسة النقدية تحدد طبيعة الاستجابات ، واتجاهاتها ، ومقاديرها، وتوقيتاتها ، اذا أريد لاجراءات السلطة النقدية ان تدعم اهدافها . وهذه الاستجابات تشمل استجابة عرض النقد والائتمان ، واستجابة الطلب الكلي على الانتاج ؛ واستجابات الانتاج الحقيقي ، والاستخدام ، والاسعار .

اما السياسة النقدية فيمكن توجيهها لتحقيق اهداف مختلفة . فقد يستهدف تنظيم عرض النقد تزويد الحكومة بأموال رخيصة او حتى عديمة التكاليف ، او ان تحافظ على اسعار الفائدة عند مستوى معين ، او ان تصون سعر الصرف ، او ان تحمي الذهب والاحتياطيات الدولية الاخرى ، او ان تحقق الاستخدام التام الخ ... ليس من الضروري ان تكون هذه الاهداف كلها متوائمة على الدوام . لذلك يقوم احد اهداف السياسة النقدية على انتقاء الاهداف المتوائمة او إحداث المواءمة بين الاهداف المتناقضة .

وتعمل السياسة النقدية على تنظيم الطلب الكلي على الانتاج لتحقيق نشاط اقتصادي مناسب ؛ جنبا الى جنب مع السياسة المالية (Fiscal Policy) التي تحكم سياسة الانفاق والايراد الحكومي . وفي هذا الصدد ، تقوم البنوك المركزية بتنظيم عرض النقد والتأثير على عرض الائتمان . وذلك من خلال سيطرتها على اصدار العملة ، وتنظيمها لما تخلقه المصارف التجارية من نقود او ائتمان .

وفي ظل الراسمالية ، تضع السلطات النقدية نصب عينها اربعة اهداف للسياسة النقدية وهي :

١ ـ تأمين المستويات العالية والمطردة للاستخدام والانتاج .
٢ ـ تحقيق اعلى معدل نمو اقتصادي مطرد .
٣ ـ تأمين الاستقرار النسبي في مستويات الاسعار المحلية .
٤ ـ المحافظة على استقرار سعر الصرف وحماية احتياطي العملة .

وأهداف السياسة النقدية هذه هي غير متوائمة بالضرورة فحسب ، بل انها متعارضة تماما . وفي احسن الاحوال ، حينما يكون عرض الانتاج مرنا ، تستدر الزيادة في الطلب زيادة في الانتاج حتى تبلغ الاقتصاد طاقته الانتاجية القصوى،

---

٢٥ ـ انظر : L.V. Chandler, Monetary Policy, in, **International Encyclopedia of The Social Sciences**, Macmillan, 1968, Vol. 10, p. 419.

فيبرز تضخم الاسعار حينما يتجاوز الاقتصاد هذه الطاقة القصوى فقط . ولكن حينما يكون عرض الانتاج غير مرن ، تقترن الزيادة في الطلب بارتفاع الاسعار قبل بلوغ الاقتصاد طاقته الانتاجية القصوى ، مما يجعل معدلات الاجور النقدية ترتفع بأكثر من الزيادة في انتاجية العمل ، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج . وفي هذه الحالة ، يتعذر تحقيق جميع اهداف السياسة النقدية الى درجة مقبولة من خلال السيطرة على الطلب الكلي الفعال . فارتفاع مستوى الطلب الى الدرجة التي تحقق الاستخدام التام والانتاج حسب الطاقة الانتاجية قد يفرز تضخما ، بينما الطلب الواطي الى الدرجة التي تؤمن استقرار الاسعار قد يؤول الى بطالة واسعة وطاقة انتاجية معطلة .

واهداف السياسة النقدية المحلية والدولية لا تتعارض بالضرورة . ذلك ان الاقتصاد الراسمالي قد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات نابع من الطلب المحلي المفرط او الزائد (Excessive) وناجم عن ارتفاع الاسعار . وفي هذه الحال ، تتلاءم السياسة التقييدية (Restrictive) . واهداف السياسة المحلية والدولية معا . وقد يتمتع الاقتصاد الراسمالي بفائض في ميزان المدفوعات من جراء البطالة وهبوط الانتاج والدخل في الداخل ، مما يكبح الطلب على الواردات . وفي هذه الحال ، يؤدي الاعتماد على سياسة نقدية توسعية الى تعزيز اهداف السياسة المحلية والدولية معا .

اما في حالة معاناة الاقتصاد الراسمالي من فائض مزمن في ميزان المدفوعات مقرون بطلب كبير على الانتاج يهدد بتضخم فعلي ، فعندئذ تؤول السياسة النقدية التوسعية الهادفة الى تقليص للفائض في ميزان المدفوعات الى تعزيز الضغوط التضخمية في الداخل ، بينما تقوم السياسة النقدية التقييدية الهادفة الى الحد من التضخم المحلي بالمحافظة على الفائض في ميزان المدفوعات ، وربما بالعمل على زيادته .

والحالة الاشد خطرا على الاقتصاد انما هي اقتران العجز في ميزان المدفوعات بالبطالة المفرطة او بالتهديد بها في الاقتصاد المحلي ، حينما يصار الى السياسة النقدية التوسعية لزيادة الطلب الفعال من اجل الغاء البطالة عندئذ يتزايد العجز في ميزان المدفوعات وتتناقص الاحتياطيات الدولية . في حين الاعتماد على السياسة النقدية التقييدية الهادفة الى تقليص العجز في ميزان المدفوعات انما يؤول الى زيادة البطالة في الداخل .

وفي الحالة الاخيرة ، قد تضطر الدولة الى التضحية باهداف سياستها المحلية الخاصة بالاستخدام ، والانتاج والنمو الاقتصادي ، او تخفيض سعر صرف عملتها . في حين قد تضطر الدولة في الحالة السابقة الى التضحية باهداف سياستها المحلية الخاصة بمكافحة التضخم ، او زيادة سعر صرف عملتها لتنقيص قيمة صادراتها نسبة الى وارداتها .

ويلاحظ ان الدول الراسمالية اخذت في الآونة الاخيرة لا تعتبر سعر الصرف

هدفا تدافع عنه وانما صار وسيلة لتحقيق الاهداف النهائية . اذ ان استقرار الاسواق اضحى هو الهدف الاساسي في حين قد يكون سعر الصرف المتغير هو الاداة الايجابية لتحقيق استقرار الاسواق . ويبدو ان اسعار صرف العمـــلات الراسمالية الرئيسية اخذت تؤدي الان المهمة التي كانت تؤديها مؤتمرات اقتسام الاسواق الكولونيالية في الماضي . فقد اخذ التغير في اسعار الصرف يستعمل لاعادة تقسيم الاسواق بين الدول الراسمالية من حين الى آخر . فقد يجـــري تخفيض سعر صرف الدولار وترفيع سعر صرف الين الياباني والمارك الالماني مما يؤول الى توسيع اسواق الصادرات الامريكية على حساب الصادرات اليابانيـــة والالمانية .

لا تتوقف فاعلية السياسة النقدية على وجود علاقة ثابتة بين عرض النقـــد والطلب الكلي ، بل على تاثير التغيرات في عرض النقد على الطلب الكلي في الاتجاه المنشود وبصورة قابلة للتنبؤ بحيث تكون للسلطة النقدية القوة على تغيير عرض النقد وفق متطلبات سرعة دوران النقود للدخل .

تعاني السياسة النقدية من ثلاثة «تخلفات» او فواصل زمنية (Lags) هي :

١ ــ التخلف التشخيصي (Recognition lag) وهي عبارة عن الفترة ما بين بروز الحاجة للعمل وتاريخ الاقرار بتلك الحاجة والعمل من اجلها .

٢ ــ التخلف الاداري (Administrative lag) وهي عبارة عن الفترة ما بين التشخيص وتاريخ اتخاذ الاجراءات التي تقتضيها السياسة النقدية .

٣ ــ التخلف التنفيذي (Operational Lag) وهي الفترة ما بين افعال السياسة النقدية وتاريخ بدء استجابة اهـــداف السياسة النقدية كالانتـــاج والاستخدام استجابة تامة لتلك الافعال .

حينما يعوّل على التنبؤ الاقتصادي (Economic Forecasting) ، تتريث السلطة النقدية في اتخاذ اجراءاتها حتى تكشف التطورات الفعلية عن نفسها . وعلـــى افتراض ان التخلف التنفيذي قصير امده ، تصبح السياسة النقدية مرنة ؛ والعكس يقود الى سياسة نقدية تقوم على نمو مطرد ينطوي على عرض نقد يقارب معدل نمو الدخل القومي الاجمالي الحقيقي .

كانت السياسة النقدية ما قبل «الثورة الكينزية» الاداة الثابتة الوحيـــدة للسياسة الاقتصادية الكلية ، وكان هدفها الثابت هو تحقيق استقرار الاسعار (Price Stability) . ومنذئذ جاءت الاداة البديلة ، وهي السياسة الماليـــة (Fiscal Policy) بصحبـــة هدف ثان وهو تامين الاستخدام التام (Full Employment) او ما يوصف بالاستقرار الاقتصادي (Economic Stability) . الذي يتعارض وهدف استقرار الاسعار . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، جاءت ادارة الديون العامة اضافة الى قائمة ادوات السياسة النقدية . ومنذ الخمسينات اضيف النمو الاقتصادي المطرد الى قائمة اهداف السياسة النقدية . وفي الآونة الاخيرة ، تمخضت مشكلات موازين المدفوعات عن اضافة هدف رابع هو ميزان

المدفوعات الدولي ، واقامة اداة رابعة هي السياسة الاقتصادية الخارجية (٢٦) .

يتوقف الجمع الصحيح بين السياسات النقدية والمالية جزئيا على طبيعة الاهداف الاقتصادية وعلى أولوياتها النسبية. افترض انه من الممكن تحقيق مستوى معين من الطلب الكلي من مزيج مختلف من السياسات النقدية والمالية ـ سياسة مالية تقييدية مع سياسة نقدية توسيعية ، وسياسة نقدية تقييدية مع سياسة مالية توسيعية . وهذا الطلب الكلي قد يعكس مجاميع مختلفة من الاستهلاك والاستثمار . اذا كان الهدف ينصب على تحقيق مستوى معين من الانتاج والاستخدام من دون اي اعتبار لتوزيع الانتاج ما بين الاستهلاك والاستثمار ، فان مزيجات مختلفة من السياسات النقدية والمالية تبدو مقبولة . ولا يصدق هذا على الحال التي يكون الهدف فيها زيادة معدل النمو من خلال زيادة معدل الاستثمار. ولهذا الغرض يمكن اعتماد سياسة نقدية توسيعية وسياسة مالية تقييدية . تقوم زيادة الضرائب نسبة الى الانفاق الحكومي بتخفيض الاستهلاك ، بينما تقوم السياسة النقدية التوسيعية بتخفيض اسعار الفائدة وبالتالي تحفيز الادخار نحو الاستثمار . وقد يستجيب الاستثمار لانخفاض سعر الفائدة وقد لا يستجيب ، وبالتالي زيادة الادخار الى مستوى الاستثمار انما تتوقف على درجة مرونة الاستثمار .

وفي حالة ارتفاع الطلب الكلي على الانتاج حينما يواجه الاقتصاد عجزا في ميزان المدفوعات ، فان الموقف يتطلب سياسة مالية توسيعية اكثر لتأمين الزيادة في الطلب الكلي ، وسياسة نقدية توسيعية اقل لتقرير اسعار الفائدة لجذب تدفقات رؤوس الاموال الى الداخل ، او لدرء تدفقات رؤوس الاموال الى الخارج على الاقل .

لقد توصل ج.ك. جالبيرث الى ان السياسات المالية والنقدية الرأسمالية جاءت لصالح القطاعات الاحتكارية وعلى حساب القطاعات المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر (٢٧) .

ويرى بوب روثورن ان الدولة الرأسمالية المعاصرة اعتمدت السياسة النقدية والمالية التي تقود الى التضخم بدعة لتنظيم زخم النمو او التوسع الاقتصادي : وهي مصممة لزيادة الارباح على حساب الدخول الاخرى وتعزيز تراكم راس المال ، والدولة الرأسمالية تلجأ الى سياسة التضخم لانها لا تقوى على معالجة المسائل الاساسية التي تثور في مجرى التطور الاقتصادي ؛ ولانها لا ترغب في مواجهة

---

٢٦ ـ انظر : H.G. Johnson, **Monetary Theory & Policy**, op. cit., p. 30.

٢٧ ـ انظر : J.K. Galbraith, Market Structure and Stabilization Policy, in, **Review of Economics and Statistics**, May 1957, No. 39, pp. 124-33.

ازمة على نطاق يكفي لحسم هذه المشاكل . وهكذا فان الازمة والتضخم والتدخل الاقتصادي الحكومي كلها مرتبطة بالمشاكل العامة للتوسع الاقتصادي الراسمالي ، وكلها سبل لتنظيم هذا التوسع : فالازمة تقوم مقام التطهير الذي يزيل العقبات دوريا من طريق التوسع اللاحق . وما التدخل الحكومي الا شكل من اشكال الجراحة التي تستأصل هذه العقبات مباشرة . اما التضخم فهو مسكّن يخفف من الآلام ويساعد الاقتصاد الراسمالي على تحمل هذه العقبات لفترة من الزمن . وتعول الدولة الراسمالية المعاصرة على هذه الطرق جميعا ، وتتوقف المزيجات فيما بينها في اي وقت على طبيعة المشاكل الاقتصادية ، وعلى فعالية الجهاز الحكومي والوضع السياسي (٢٨) .

---

٢٨ ـ انظر : Bob Rowthorn, Inflation & Crisis, **Marxism Today**, Vol. 21, No. 11, 1977, p. 331.

الفصل الحادي والثلاثون

النظرية والسياسة النقدية في ظل الاشتراكية

يعالج هذا الفصل في القسم (١) منه الاطار النقدي للاشتراكية ؛ ويبحث القسم (٢) منه في وظائف النقود في ظل الاشتراكية ؛ ويدرس القسم (٣) منه النظام النقدي الاشتراكي . اما القسم (٤) فيعالج النقود ما بين دورها الفعال وغير الفعال في الاقتصاد الاشتراكي . في حين يتناول القسم (٥) دور النقود ما بين الرأسمالية والاشتراكية من حيث اوجه الشبه واوجه الاختلاف . ويخلص القسم (٦) والاخير الى بيان السياسة النقدية الاشتراكية المخططة .

١ ـ الاطار النقدي للاشتراكية

تستخدم الدولة الاشتراكية ، دولة العمال والفلاحين ، النظام النقدي للدولة الرأسمالية السابقة ، مسخرة الآلية النقدية وكل وظائف النقود لخدمة بناء الاشتراكية . وفي اثناء فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، حين تبقى التراكيب الاجتماعية المختلفة قائمة ، قامت الفئات الرأسمالية بالافادة من النقود ايضا . ونطاق الانتاج السلعي الصغير وما صاحبه من استعمال النقود استعمالا تلقائيا ، قد مكّن من قيام العلاقات الرأسمالية وتطورها . ولكن حتى في اثناء سنوات البناء الاشتراكي للاقتصاد القومي ، حين تم اعتصار العناصر الرأسمالية،

واقامة الزراعة الجماعية ، ورفع مستوى التخطيط الاقتصادي القومي ، تكيف الشكل النقدي السلعي حسب ظروف ومتطلبات ادارة الاقتصاد القومي المخطط وبقي عنصرا عضويا من عناصر نظام الانتاج الاشتراكي .

وضرورة الانتاج السلعي للاقتصاد الاشتراكي انما تتضمن ضرورة النقود للاشتراكية ايضا . غير ان للنقود في المجتمع الاشتراكي طبيعة نوعية تختلف جوهريا عن طبيعتها في ظل الانتاج الراسمالي والانتاج السلعي الصغير . يعمل المجتمع الاشتراكي على انهيار أسس فتشية النقود نظرا للتغير الاساسي الذي يطرأ على اداء النقود لوظيفتها وعلى دور النقود ومكانتها في الاقتصاد القومي .

والنقود في ظل الاشتراكية هي المعادل العام لجميع السلع ؛ وهي بالتالي الشكل العام لمتابعة نفقات العمل الاجتماعي ، وتنفيذ وتنظيم تخطيط الانتاج ، وتوزيع الناتج القومي بموجب القوانين الاقتصادية للاشتراكية .

وكنتيجة لبيع السلع في سوق منظمة (وهو ما له اهمية جوهرية في الاقتصاد الاشتراكي) ، يتسلم العمال لقاء عملهم الفردي والجماعي في مشروعات معينة ، وهو العمل الملموس او المجسد الذي يخلق القيم الاستعمالية المختلفة ، ما يقابله من النقود اعترافا بكونه جزءا من العمل الاجتماعي الكلي . ويعبر التناقض ما بين السلعة والنقود ؛ اي ما بين القيمة الاستعمالية (العمل المجسد) والقيمة (العمل المجرد) عن نفسه في ظل الاشتراكية من خلال الممارسة اليومية للتخطيط والادارة الاقتصادية الاشتراكية ، مثال ذلك امكان قيام مشروعات معينة بانجاز اهداف الخطة او تجاوزها من حيث الانتاج وبيعه ، بينما قد تعجز الخطة عن انجاز تشكيلة السلع ونوعية الانتاج ، مما قد يؤدي الى زيادة المخزون من منتوجات معينة زيادة مفرطة . ويتم التغلب على هذا التناقض كلما تحسن نظام الادارة الاقتصادية الاشتراكية .

وفي ظل الاشتراكية ، تنعكس خواص النقود النوعية على جميع وظائفها النموذجية ، حيث تسود الادارة المخططة على مجموع الاقتصاد القومي وعلى كل مشروع منفرد فيه . وهكذا ، فان استعمال النقود كمقياس للقيمة يمكن من التنظيم الشامل والمحاسبة المفصلة لنفقات المشروع ، اي تحديد الكلفة الاولية للسلع المنتجة ، وربحية انتاجها ، وبناء الاسعار المخططة بناء يعكس قيم السلع . والى جانب النقد والنظام النقدي ، ورث المجتمع الاشتراكي **السلعة الخاصة** التي فازت تاريخيا بمركز المعادل العام : اي **الذهب** . ولكل قطر اشتراكي محتوى ذهبي محدد ومثبت تثبيتا قانونيا في وحدته النقدية (كالروبيل السوفياتي ، والكرونا التشيكي ، والليفا البلغاري) وهو مقياس القيمة ومقياس السعر الرسمي في كل قطر من هذه الاقطار .

وفي الاقتصاد الاشتراكي ، يشمل مجال التداول كلا من حركة (تداول) وسائل الانتاج بين القطاعات والمشروعات ، وتوزيع السلع الاستهلاكية بين جماهير الشغيلة . وتقوم النقود بالدرجة الاولى لتمهيد تداول السلع الاستهلاكية (دوران

سلع المفرد) لان المجهز يتسلم ، اثناء بيع وسائل الانتاج ، النقود بواسطة صفقات غير نقدية ، قبل استلام المشتري للسلعة او بعده . وفوق ذلك ، يتم اجراء هذه التغيرات النقدية بصورة ائتمان عن طريق المصرف ، حيث تؤدي النقود وظيفتها كوسيلة للدفع او الاداء .

وبيع الناتج الاجتماعي في الاقتصاد الاشتراكي يفترض تخطيط اسعار السلع وحجم عرض السلع بالمقياس النقدي من جهة ، وتخطيط القوة الشرائية للسكان والمشروعات الاشتراكية (اي الطلب) من الجهة الاخرى . والمشكلة التي تثور هنا انما هي تأمين التنسيق ما بين الحجم ومستوى الاسعار للموارد السلعية والدخل النقدي المستعمل لشراء هذه السلع (١) .

قال كارل ماركس : «في حالة الانتاج المشترك (Socialized) ، يتم الغاء راس المال النقدي . حيث يوزع المجتمع قوة العمل ووسائل الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة ، وقد يتسلم المنتجون في كل ما هو مهم مستندا ورقيا يخولهم السحب على التجهيزات الاجتماعية من السلع الاستهلاكية كمية تقابل وقت عملهم . وهذه المستندات هي ليست بنقود ، لانها لا تتداول» (٢) .

لقد اكد ماركس على ان دور النقود ينصب على حل التناقض في مبادلة السلعة ، التناقض بين تعادل القيم التبادلية ولا تعادل القيم الاستعمالية المتضمن في المنتوجات الداخلة الى حلبة المبادلة . وعليه ، فالنقود جزء لا يتجزأ من انتاج السلع ، الانتاج من اجل الربح في ظل الملكية الخاصة . وبالعكس ، فان الاشتراكية تعني ان الانتاج لغرض الاشباع او المنفعة من خلال تشريك الانتاج ، وبالتالي تعني الغاء مبادلة السلعة والحاجة الى النقود آخر الامر .

٢ ـ وظائف النقود في الاقتصاد الاشتراكي

النقود ، من حيث وظيفتها كوسيلة للمدفوعات ، انما تستخدم لاداء الالتزامات المالية الناجمة عن بيع السلع وتأدية الخدمات المتبادلة بين المشروعات الاشتراكية وكذلك فيما يخص الحاجة لاداء جميع الالتزامات عن المدفوعات الاخرى . وهذه الالتزامات مرتبطة بالعمل بالدرجة الاولى : الاجور عن الانتاج واجور العمال الكتابيين ، والاجور الشهرية المضمونة لاعضاء الكولخوزات ، والتقاعد ، ومنح التأمينات الاجتماعية ، الخ ... ويتم تسجيل عملية العمل ونتائجها بواسطة السيطرة المصرفية على مدفوعات الاجور عن الانتاج الفردي ، او للعامل الكتابي ،

---

١ ـ انظر : Z.V. Atlas' Article on Money Under Socialism, in, the **Great Soviet Encyclopaedia**, Vol. 8, pp. 582-3.

٢ ـ انظر : K. Marx, **Capital**, Vol. 2, Moscow, 1957, p. 358.

وللمشروع ككل . وللمشروعات الاشتراكية والسكان التزاماتها المالية الخاصة نحو ميزانية الدولة ، وهذه يتم دفعها نقدا او بصورة غير نقدية . ويترتب على الخطة الاقتصادية الوطنية معظم هذه الالتزامات المالية . ومن خلال وظيفة النقود هذه، يتم تنظيم وتسجيل النقاط التي تؤمن تحقيق الخطة الاقتصادية الوطنية في المركز والمناطق المحلية ، ويجري توزيع واعادة توزيع الدخل القومي توزيعا مخططا من خلال ميزانية الدولة ، ويتم اداء ذلك ضمن اطار القطاعات الاقتصادية الوطنية المعينة من قبل الوكالات المالية المركزية في الوزارات والدوائر .

لقد تزايدت اهمية وظيفتي النقود كوسيلة للتداول والمدفوعات او الاداء ، وتعزز تأثير الدولة على تنمية الانتاج الاجتماعي من خلال الآلية النقدية كنتيجة لادخال حجم مبيعات الانتاج (المدفوعة عنها من خلال المشتريات) ، بحيث يحل الربح ، والربحية محل الانتاج الاجمالي بوصفه الرقم القياسي الرئيسي لنتائج نشاط المشروع ؛ وادخال الحلقات المباشرة ما بين المشروعات الصناعية التي تنتج السلع الاستهلاكية والتنظيمات التجارية (حينما يكون ذلك ممكنا ومنجحا معا) ؛ وتوسيع تجارة الجملة في وسائل الانتاج ؛ والاجراءات الاخرى للاصلاح الاقتصادي .

وفي ظل الاشتراكية ، تؤدي النقود وظائفها كوسيلة للتداول والدفع ضمن اطار الاقطار المنفردة اداء كليا على شاكلة معوّضات (Substitutes) ـ كرموز للقيمة (الاوراق النقدية والاوراق المالية) . وفي ظل الاشتراكية ، تقوم الاوراق النقدية والاوراق المالية مقام وسيلة للتراكم ايضا ، وهي وظيفة تفترض انه من الممكن استعمال الادخارات كواسطة للدفع والشراء في اية لحظة ومن دون عرقلة. وهذه الاوراق تؤدي وظيفة التراكم ايضا : إما على شاكلة نقود في الحسابات المصرفية للمشروعات ، والهيئات الاقتصادية ، والمنظمات العامة المختلفة . وميزانية الدولة ، واما على شاكلة ادخارات لدى جماهير الشغيلة مودعة في مصارف الادخار ومستثمرة في السندات الحكومية . وبحكم نظام الائتمان ، تعاود النقود ، التي تقوم جماهير الشغيلة بمراكمتها ، التدفق على عملية التداول ؛ وتتناول الدولة راس المال من السكان لتحوله الى ائتمان يتزود به الاقتصاد القومي والحاجات العامة الاخرى . وعلى هذا المنوال ، يصبح ممكنا انجاز التوسع في نطاق الانتاج حسبما هو متصور في الخطة الاقتصادية الوطنية من دون اصدار نقود اضافية.

وتلعب وظيفة النقود كوسيلة التراكم دورا مهما في عملية اعادة الانتاج الاشتراكي الموسع ، الذي يتم من خلال تحويل الادخارات النقدية المركزية وغير المركزية الى موجودات منتجة جديدة (ثابتة وتشغيلية) والى صناديق للاجور ؛ وتحدد الخطط الاقتصادية الوطنية حجوم هذه الحسابات .

وفي ظل احتكار العملة ، تجري تسوية جميع الحسابات بين الاقطار الاشتراكية والاقطار الرأسمالية بالعملة المناسبة للقطر المناسب ، او باحتياطي مقبول عموما كعملة («مفتاح») ووسيلة الثمان للمدفوعات . وحيثما لا يملك القطر

الاشتراكي وسيلة للدفع كهذه ، او لا يقبلها القطر القابض ، يتم تسديد الباقي من المدفوع بواسطة الذهب . وفي تسوية الحسابات ما بين أقطار النظام الاشتراكي العالمي ، تستخدم النقود لتسجيل نفقات انتاج الانواع المعينة من الانتاج في الاقطار المختلفة وللقيام بمبادلة المنتوجات المعادلة من العمل فيما بينها . ومن دون مثل هذا الاستعمال للنقود ، يستحيل التنسيق الاقتصادي الكفوء والتخصص في التعاون المخطط في اطار النظام الاشتراكي العالمي . ولتيسير الحسابات ما بين الدول ، يستخدم المحتوى الذهبي (Gold content) للوحدة النقدية لاحد الاقطار الاشتراكية (الروبيل السوفييتي البالغ ٠٫٩٨٧٤١٢ غراما من الذهب) بالاتفاق المتقابل كمقياس للقيمة ومقياس للاسعار في النظام الاشتراكي العالمي . ويستخدم الروبل القابل للتحويل في الحسابات متعددة الاطراف بين الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (سيما) . وفي حسابات الاقطار المتفقة ، يعبر الروبل القابل للتحويل عن مقدار محدد من القيمة مساو للمحتوى الذهبي للروبل المشار اليه في أعلاه والمقابل لمقدار العملة الاحتياطية ولجميع العملات الاخرى . والروبل القابل للتحويل ، الذي يقوم على التكامل الاقتصادي المخطط ما بين اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، انما هو العملة الاشتراكية الجماعية . اذ ان تنظيم العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمخططة بين اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي يخلق الشروط لتامين استقرار المحتوى الذهبي للعملة الجماعية (الروبل القابل للتحويل) ولتأمين سعر صرف واقعي في الامد الطويل . وكلما لعبت هذه العملة دورا اقوى ، فانها ستستعمل في الحسابات مع الاطراف الثالثة وكذلك بين اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي . وقد تتخذ مكانها المناسب بين العملات المستعملة في الحسابات الدولية بما يتناسب مع اهمية ودور كل من اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي في الاقتصاد العالمي .

تملك الاقطار الاشتراكية احتياطيات حكومية من الذهب والعملة الاجنبية. وللاحتياطي الذهبي اهمية ذات حدين بالنسبة لهذه الاقطار ؛ فهو الى جانب الموارد السلعية يخدم كضمان للاوراق النقدية الموضوعة في التداول وكصندوق احتياطي للنقد العالمي الذي تتم بموجبه تغطية الميزان السالب . وعلى اساس من التعاون الدولي ، يمكن استخدام الذهب واحتياطي العملة العائدة الى بعض الاقطار الاشتراكية لتغطية الميزان السالب لمدفوعات الاقطار الاخرى بمنحها الائتمان بالذهب او بالعملات الضرورية .

وهكذا ، يخلق النظام الاقتصادي الاشتراكي الشروط لاداء النقود وظائفها ، ويفرض الرقابة الواعية والمخططة على وظائف النقود وعلى الصفقات النقدية الهائلة ضمن اقطار معينة وعلى النطاق الدولي . وهنا ، يبرز الفرق الاساسي في دور النقود ومزايا التداول النقدي للنظام الاشتراكي العالمي بالمقارنة مع النظام الراسمالي العالمي (٢) .

---

٢ ـ انظر : Z.V. Atlas, Money Under Socialism, op. cit., p. 582-4.

٣ ـ النظام النقدي الاشتراكي

في الاقتصاد الاشتراكي ، يتم التخطيط الاساسي بمقادير عينية (physical or Real Magnitudes) او «موازنات مادية» (Material Balances) ، ولذلك ينصب دور النقود الاساسي على وظيفتها كقاسم مشترك (او كوحدة حسابية) للتجميع (Aggregation) او الاسقاط (Projection). ويتم تخصيص الموارد من خلال الخطة المركزية ، لا من خلال نظام الاسعار (٤) .

يمكن استعمال النقود وفقا للخطة الاقتصادية ضمن قطاع الدولة (State Sector) ؛ ولا يمنح الائتمان قوة الطلب على الموارد الا في حالة تنبؤ الخطة الاقتصادية بامتلاك الموارد ، بينما ينطوي تخصيص الخطة للموارد على طلب اوتوماتي على الائتمان . وعليه ، ينصب دور التدفقات النقدية على تحقيق اهداف الخطة ، لا على استهداف الاستجابة او تصحيح الانحراف بعيدا عن التوازن (النقود «المحايدة» (Neutral Money)) . وتتقيد قوة النقود في تأثيرها على العمليات الحقيقية بقيود السيطرة والادارة المباشرة . جرت محاولات لاستعمال الحوافز النقدية لتوجيه النشاط الاقتصادي في الآونة الاخيرة ؛ ولكنها ما تزال على نطاق محدود فقط (٥) .

ومجموع حجم الائتمان تحدده اوتوماتيا تقريبا اهداف الانتاج والتوزيع المحددة بمقاييس عينية . وتجد التغيرات في حجم الائتمان ما يقابلها في التغيرات في حجم المخزونات ، ما لم تقم هيئات التخطيط بإحداث تغير في نسب المخزونات الى اموال المشروعات او ائتمانها المصرفي . والوظيفة الجوهرية لنظام الائتمان انما هي اعادة توزيع الارصدة النقدية (المكونة من الارصدة العائدة للمشروعات، وفوائض الميزانية ، وادخارات المستهلكين) لا خلق الائتمان» (٦) .

للخطط النقدية ـ خطط النقد ، والائتمان ، وتمويل الاستثمار ـ ما يقابلها في الخطط الاقتصادية الموضوعة بمقاييس عينية . وتتكامل الخطط النقدية المختلفة في خطة مالية وطنية ، وهي عبارة عن جدول لمصادر الاموال واستعمالاتها، تعد سنويا لتعم على الاقتصاد الوطني برمته . والخطة المالية الوطنية تستهدف تحقيق التوازن بين الاستعمالات المخططة للاموال والموارد المالية المتاحة . وهي تتكون من الميزانية العامة ، وخطة النقد ، وخطة الائتمان (٧) .

---

٤ ـ انظر : G. Garvy, the Monetary System and the Payments Flow, in, A. Nove & D.M. Nuti (eds.), **Socialist Economics**, p. 275.

٥ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٧٩ ـ ٨٠ .

٦ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٨٠ ـ ٨١ .

٧ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

تحدد خطة الائتمان الزيادة في الائتمان المتاح للاقتصاد الوطني في الامد القريب والبعيد . وفي الامد القريب الذي لا يزيد عن السنة ، ان عملية تخطيط الائتمان لا تنطوي عادة على اكثر من حساب التغيرات في حجم الائتمان على اساس من مركزة طلبات الائتمان من قبل المشروعات والمؤسسات وتوكيد مطابقتها مع معايير الائتمان القائمة . والى جانب خطة الائتمان قصيرة الامد ، توجد خطة الائتمان طويلة الامد وهي تعد للقروض طويلة الاجل القابلة للاسترداد في الاساس.

أما خطة النقد فهي عبارة عن خلاصة مجدولة لمصادر الاموال واستعمالاتها في القطاع الاستهلاكي . وهي تعد فصليا لتخدم كأساس لجميع انشطة بنك الدولة في اصدار العملة والسيطرة عليها . يؤدي ارتفاع دخول المستهلكين الناجم عن نمو الناتج المخطط الى مخمن للزيادة غير التضخمية في العملة المتداولة . وهذا المخمن بدوره يحدد التعديلات التي ينبغي اجراؤها على خطة النقد . وما التغير السنوي الصحيح في العملة المتداولة الا واحد من التناسبات التي يقوم عليها التخطيط الاشتراكي ليؤمن استقامة وانسجام الخطط النقدية وفيما بينها وبين الخطط المادية (٨) .

وللموازنة النقدية بين الدخول والنفقات للسكان اهميتها لان اعدادها يكشف عن الاختلال ومصدر اللاتوازنات المحتملة . وقد تتضمن الاجراءات اللازمة لإحداث التوازن في هذا الحساب تغيرات في الانتاج ، والتوزيع ، والاجور ، والاسعار . وقد تستهدف هذه التغيرات إحداث زيادة في حجم الموارد المتاحة ، او احداث نقصان في استعمالاتها الكامنة ، او في كليهما (٩) .

وعلى هذا ، فان المبدأ المرشد للتخطيط النقدي في الاقتصاد الاشتراكي يقوم على المحافظة على الفصل بين العملة والائتمان المصرفي مما يعكس الفصل بين وظائف النقود ومجالات عملها . ويقوم على تنظيم كل من العملة والائتمان تنظيما يخدم اهداف الخطة الاقتصادية الوطنية . وفي الاقتصاد الاشتراكي ، تم تطوير الائتمان كأداة للرقابة على التدفقات النقدية لتأمين انجاز خطط الانتاج . ومفهوم الرقابة هنا ينطوي على الاشراف ، والتفتيش ، والتدقيق ، والتقييد (١٠) .

الا ان النسبة الاعلى لفوائض الميزانية الى القروض المصرفية التي ميزت سياسة بنك الدولة في الاتحاد السوفييتي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تعكس مجموعة من المعايير الكمية المعتمدة في الاقتصاد الاشتراكي لتنطوي على سياسة نقدية فعالة ، فان قروض بنك الدولة تضبطها خطة الائتمان التي يعدها

---

٨ ـ انظر المصدر السابق ، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤ .

٩ ـ انظر المصدر السابق ، ص ٣٠٠ وص ٣٠٢ .

١٠ ـ انظر : A.S. Becker, Money and credit in the Soviet Economy, in , **Marxim, Communism & Western Society,** Herder, 1973, Vol. V., p. 463.

البنك نفسه ربعيا (Quarterly) ، الا ان خطته العملية انما هي خطة النقد (Cash Plan) . وعلى اساس من الموازنتين المعدتين بصورة منفصلة للدخول النقدية والنفقات النقدية للسكان ، يرسم بنك الدولة موازنة تدفقات العملة المحتسبة الداخلة الى النظام المصرفي والخارجة منه . والفقرة الموازنة انما تمثل التغير في العملة الباقية خارج بنك الدولة ، التي ينبغي تشخيصها على أنها مطابقة للكمية للفقرة الموازنة المقابلة في خطة الائتمان ، مما يحقق المساواة بين المتطلبات من القروض والموارد عدا التغير الصافي في اصدارية الاوراق النقدية ـ اي الودائع بما في ذلك حسابات الميزانية ، والمدخولات المصرفية (١١) .

٤ ـ دور النقود الفعال وغير الفعال في ظل الاشتراكية

لكي نتفهم بوضوح الدور غير الفعال للنقود في قطاع الدولة ، لعله من الايسر ان نتخذ لذلك مرجعا يستند الى تحليل مجالين من مجالات النشاط الاقتصادي حيث لا يوجد ما يمنع النقود من ان تلعب دورا فعالا في النموذج . وهذان المجالان هما سوق العمل ، وسوق السلع الاستهلاكية .

يعود التحوط في استعمال مصطلح سوق العمل في الاقتصاد السياسي للاشتراكية الى ان هذا المصطلح قد يتضمن الاقرار بالطبيعة السلعية لقوة العمل . غير انه في ظل الاشتراكية يطرأ تغير جوهري على المركز الاقتصادي ـ الاجتماعي للطبقة العاملة ، فلا يتحدد حجم صندوق الاستهلاك ، بما في ذلك صندوق الاجور، بالصراع المتضاد ما بين مالكي راس المال وبائعي العمل ، بل بالقرارات التخطيطية. والاخيرة تحدد توزيع الدخل في ضوء الحاجات الاجتماعية والامكانات ، وان كان هذا لا يلغي احتمال نشوب التناقض بين امكانات تحقيق مصالح العمال وواقع حاجاتهم ، ويتوقف حل هذا التناقض على التمثيل الصحيح .

وما سوق العمل الاشتراكية الا جزء من الخطة الاقتصادية التي لا تقوم بالتنسيق ما بين عرض العمل والطلب عليه فحسب ، بل ما بين سلسلة العناصر الاخرى ايضا . حينما يوجد مجال حر لاختيار العمل ، لا يمكن توزيع العمل على اساس الحاجات المخططة الجزرية من دون «سعر للعمل» ـ ولكن سعر العمل عامل ضروري ومرن في عين الوقت . اذ انه يلعب دورا في تحقيق التوازن ما بين المزايا والمساوىء المتصلة بنوع معين من العمل . لذلك ، تكتسب الاجور النسبية او فروق الاجور ما بين الاعمال المختلفة اهمية كبيرة في سوق العمل الاشتراكية .

وعليه ، تلعب النقود دورا فعالا في سوق العمل الاشتراكية . وذلك كذلك

---

١١ ـ انظر المصدر السابق ، ص ٤٦٤ .

في سوق السلع الاستهلاكية . فان مبدأ الاختيار الحر ما بين السلع الاستهلاكية يجعل من الضروري استعمال آلية السوق لإحداث التوازن ما بين العرض والطلب ، وبالتالي صياغة سياسة للاسعار تخدم هذا الغرض .

تلعب النقود في النموذج الاشتراكي المركزي دورا فعالا في سوقي العمل والسلع الاستهلاكية ، بنفس المعنى الذي به تقوى المقادير الاقتصادية (الاجور والاسعار) على التأثير في اختيارات الافراد (العمال والمستهلكين) ، بحيث تحقق السلطة الاقتصادية افضلياتها بالنسبة لتركيب الاستخدام والاستهلاك بواسطة هذه المقادير . وعليه ، فلا يمكن اعتبارها على انها مقادير محاسبية تقليدية .

وتأميم وسائل الانتاج في ظل الاشتراكية لا يلغي الضرورة لقيام وحدات انتاج منفصلة ـ هي المشروعات الاشتراكية . وهذه الاخيرة لا بد لها من ان تحسب نفقاتها وايراداتها بالنقود ، بينما تركن السلطة الاقتصادية المركزية الى المقاييس المادية او العينية والنقدية لتوزيع الموارد ضمن قطاع الدولة . وفي هذه الحالة ، لا تكون النقود اداة فعالة تؤثر على حركة العوامل في عملية اعادة الانتاج ، بل على العكس ما هي الا انعكاس غير فعال عنها . فالمشروع يجري حسابه قبل اتخاذ (او استلام) القرار وليس بعده ، وعليه ، فلا النتائج المالية الايجابية تحدد توسيع المشروع ولا النتائج المالية السلبية تقرر تقليصه بالضرورة . ويتجلى دور النقود غير الفعال في استعمال راس المال الثابت ، لا في اعادة الانتاج الموسع (القرارات المركزية التي تعالج مفردات الاستثمار المعينة ، والمنح الخ ...) فقط ، بل ايضا في اعادة الانتاج البسيط (مركزة صندوق الاطفاء Amortization Fund). وعليه، تقتفي حركة النقود آثار حركة العناصر المادية في عملية اعادة الانتاج التي يتم تنظيمها من المركز تنظيما دقيقا .

يتعين مما تقدم ان دور النقود في النموذج الاشتراكي المركزي هو كدور المسجل والمدقق لحركة العناصر المادية بالدرجة الاولى . ولا يتحقق التوازن في قطاع الدولة بواسطة المقادير الاقتصادية بمقاييس نقدية ، بل بالتخصيص المادي المباشر للموارد (١٢) .

٥ ـ دور النقود في ظل الراسمالية والاشتراكية

يوجد فرقان اساسيان بين وظائف النقود في ظل الاشتراكية عنها في ظل الراسمالية . الاول هو ان النقود تقوم بأداء الاجور كشكل من اشكال توزيع

---

١٢ ـ انظر : W. Brus, **The Market in a Socialist Economy**, Routledge , London, 1972, pp. 71-80.

منتوجات المجتمع لغرض الاستهلاك الفردي . وما دام الانتاج غير كاف لاشباع جميع الحاجات ، فلا بد من وضع حد لاستهلاك كل فرد على حدة . والتوزيع يقوم على الناتج الكلي الذي يتم تسعيره . وهو يرتفع بالنقود مع ارتفاع الناتج الكلي ، بينما لا يرتبط ما يوزع الى العمال في ظل الراسمالية بالناتج الكلي ، بل بالمقدار اللازم لاعاشتهم .

والفرق الثاني هو ان النقود في المجتمع الاشتراكي ليست ولا يمكن ان تكون راسمال تحتكر بواسطته طبقة ما وسائل الانتاج ، مما يجعلها قادرة على ارغام طبقة اخرى على العمل لحسابها ، لكي تنتج الربح للمالك . بل ، ما النقود الا وسيلة مضبوطة تمكن المجتمع من قياس استعمال الموارد المخططة من قوة العمل ، والمواد الخام ، والسلع النهائية والاشراف عليها ، وهي كذلك وسيلة الافراد الى المبادلة والاداء . غير انها ليست براسمال ابدا .

وفي ظل الاقتصاد الاشتراكي ، تتحول النقود والاسعار والنظام المالي برمته عما كانت عليه في ظل الراسمالية كقوى خفية تخرج عن سيطرة الانسان الى ادوات يقوم الانسان واعيا بتسخيرها لخدمة اغراض المجتمع الاشتراكي (١٣) .

تسم العلاقات التبادلية والنقود مجموع الطور الادنى من الاشتراكية حتى تتوافر شروط انتفاء ضرورتها . وقد وصف ماركس شروط الانتقال الى الطور الاعلى من الاشتراكية او الشيوعية كما يلي :

« في الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد انتهاء خضوع الافراد خضوعا عبوديا لتقسيم العمل ، وبالتالي انتفاء الضدية بين العمل العقلي والعضلي ؛ وبعد تحول العمل من مجرد وسيلة للحياة الى ضرورة اولية للحياة ، بعد تعاظم الموارد المنتجة مع تطور الفرد تطورا متعدد الجوانب وغزارة تدفق منابع الثروة التعاونية ـ حينئذ فقط يصبح ممكنا ان يترك المجتمع الافق الضيق للقانون البرجوازي وراءه تماما ، ويكتب على لافتاته : من كل حسب قابليته ، ولكل حسب حاجته » (١٤) .

يختلف النظام النقدي في ظل الراسمالية عنه في ظل الاشتراكية اختلافا ملحوظا . للسياسة النقدية اهمية جوهرية في حساب اسعار السوق ، بينما يبقى التخطيط المركزي مستقلا نسبيا عن المؤثرات النقدية . غير ان الاقتصاد الاشتراكي المخطط يعتمد النقود ايضا ويقوم على مقارنة المجاميع ليقوى على انجاز الخطة الاقتصادية (على اساس من المدفوعات التحويلية ما بين المشروعات الاشتراكية). وتلعب النقود دورا مقاربا في الاقتصاد الاشتراكي والراسمالي في سوق العمل

---

١٣ ـ انظر : J. Eaton, **Political Economy**, Lawrence & Wishart, London, 1952, pp. 184-5.

١٤ ـ انظر : K. Marx, **Selected Works**, Vol. II, . 566.

وسوق السلع الاستهلاكية . ولكن يوجد فارق واحد ذو شأن هنا ، وهو ان تغيرات الاسعار لا تؤثر جوهريا في تخصيص عوامل الانتاج في ظل الاقتصاد الاشتراكي : اذ ليس للظواهر النقدية الا آثار صغرى على العلاقات العينية في الاقتصاد الاشتراكي .

في الاقتصاد الراسمالي لم يعد ينظر الى التاثير المقصود على الاسعار ـ وبالتالي على تخصيص الموارد والنشاط الاقتصادي ككل ـ من التدفقات النقدية على انه شر لا بد منه ، بل تعتمده الحكومات اعتمادا مقصودا باعتباره عنصر السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية العامة . وعليه ، تلقى على عاتق الحكومات قيادة تطور الاقتصاد الراسمالي بمعونة السياسة النقدية المتناغمة مع السياسة المالية.

يعمل الاقتصاد الاشتراكي على التوجه نحو اللامركزية ومحاسبة الكلفة (بما في ذلك معايير الربح المقاربة لاسعار الفائدة) ؛ مما قد يقود الى اعادة النظر في مجمل نظام الاسعار الاشتراكي بحيث يتم تغيير تركيب الاسعار مع تغير الاحوال. ومما لا شك فيه ان السياسة النقدية ستكتسب اهمية متزايدة في ضوء هذه التطورات التي قد تطرأ على الاقتصاد الاشتراكي (١٥) .

لا تقوم النقود في الاتحاد السوفييتي بالوظائف التقنية كواسطة للتداول ووسيلة للاداء فحسب ، بل يفترض فيها ان تقوم ايضا بتمثيل المكانة الاقتصادية ـ الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية التي تستخدمها . فكل النقود التي يقوم بنك الدولة السوفييتي باصدارها انما هي نقود ائتمانية . وعليه فكمية النقود المطلوبة للتداول انما تحددها حاجة الانشطة الاقتصادية ؛ اذ يؤدي النمو العام للانتاج الى النمو العام في حجم الصفقات . فحينما يقوم مشروع ما بزيادة انتاجه ، تبرز عنده حاجة لزيادة وسائل الاداء المتاحة له لكي يقوم بالدفع الى مجهزيه وعماله ما يستحقونه من النقود .

تقر اكثرية الاقتصاديين النقديين السوفييت ان المصارف في النظام الراسمالي هي الخالقة الفعلية للنقود القانونية (Fiduciary Money) والنقود الائتمانية (Scriptural Money) ، وان القروض تحفز على الودائع الانعكاسية . ولكنهم يؤكدون على ان ذلك لا ينطبق على الاقتصاد الاشتراكي حيث يملك مصرف واحد احتكار اصدار النقود ومنح الائتمان ، وحيث تختفي الموجودات المالية (Financial Assets) (السندات التجارية والحكومية) مما يجعل بحكم الواقع مستحيلا عمل آليات تنقيد (Moneytization) الموجودات غير النقدية (١٦) .

---

١٥ ـ انظر G. Halm, Comparative Summary of Money & credit in Western Market Economics & the Soviet Economy, in, **Marxism, Communism and Western Society**, op. cit., Vol. V, p. 465.

١٦ ـ انظر: M. Lauigne, **The Creation of Money, Economy and Society**, op. cit., Vol. 7, No. 1, p. 34.

ويؤكد الاقتصاديون الغربيون ما ذهب اليه الاقتصاديون السوفييت في هذا الصدد مقرين على ان بنك الدولة هو احدى القوى المؤثرة في الاقتصاد السوفياتي، الا انه يبدو وكأنه «كلب حراسة» للمخطط لا قوة مستقلة عنه (١٧) .

تميز النظرية النقدية بين النقود القانونية والنقود الائتمانية التي تعبر عن العلاقات النقدية (Monetary Relations) على اساس تواجد القطاعين : الاشتراكي (الصناعة ، مزارع الدولة ، النقل ، والادارة) والقطاع غير المشترك تشريكا كاملا (الزراعة التعاونية والسكان) . في القطاع الاشتراكي ، حيث تسود النقود الائتمانية . يتم تخطيط المبادلة بالكميات العينية ولا تتجاوز العلاقات النقدية دور الوحدة الحسابية . اما القطاع غير المشترك (الذي يشمل المبادلة بين السكان والمؤسسات التجارية) وغير كامل التشريك فتستمر فيه العلاقات النقدية والسلعية لانه من غير الممكن اخضاع هذا القطاع للتخطيط اخضاعا كاملا .

وعلى أساس من هذا التمييز بين القطاعين المذكورين يتم تقسيم وظائف النقود في الاقتصاد الاشتراكي الى : نقود قانونية تؤدي وظيفة النقود كوسيلة للتداول . حيث انها تنتقل من شخص الى آخر دون رقابة ؛ والى نقود ائتمانية تؤدي وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات او الاداء داخل القطاع الاشتراكي اذ انها تقوم بتسجيل كل عملية اداء او دفع بواسطة قيد موازن يسمح بتنظيم تدقيق الاداء او الدفع (١٨) .

٦ ـ السياسة النقدية الاشتراكية المخططة

تتجسد السياسة النقدية الاشتراكية المخططة في الخطط المالية الشاملة التي لها قوة القانون الملزم والتي لا تتغير الا عبر فترات محدودة . وعلى الرغم من ان سياسة التخطيط النقدي الاشتراكي تنطوي على سياسات الائتمان ، واصدار العملة ، والادخار ، واسعار الصرف ، لا يعدو يسيرا إحداث الترابط ما بين هذه الجوانب المختلفة لتكوين مفهوم متكامل عن السياسة النقدية الاشتراكية كنظير للسياسة النقدية الراسمالية . وعليه ، تعنى سياسة التخطيط النقدي الاشتراكي بتأمين تداول النقود وسريان آلية المدفوعات بكفاءة وتسهيل اعمال المشروعات الاقتصادية ، في حين يعول على السياسة المالية لتأمين الموازنة بين الطلب والعرض الكليين . ويتوسل الاقتصاد الاشتراكي الى مكافحة الميول التضخمية ، وازالة

---

١٧ ـ انظر : P.J. Wiles, Communist International Economy, Oxford, Blackwell, 1968, p. 47.

١٨ ـ انظر : M. Lauigne, The Creation of Money ... , op. cit., p. 31.

اسبابها ، وخلق الظروف المناسبة لاستقرار الاسعار بمجموعة من الوسائل والاجراءات المالية ، والسعرية، والاجرية، وتدابير التجارة الخارجية، والسياسات النقدية والائتمانية ، والتحويلات الادارية لتخصيص الموارد او تغيير الاهداف المخططة (١٩) .

في ظل الاشتراكية ، تتكامل السياسة النقدية مع السياسة الاجرية والمالية بصورة اوثق مما هي عليه في ظل الراسمالية . وتعزز هذه السياسات بقيام الرقابة المباشرة حيثما توجد ضرورة لذلك . وهدف السياسة النقدية الشامل هو تأمين الاساس المالي اللازم لتنفيذ الخطة الاقتصادية واشاعة التوازن النقدي في الاقتصاد الاشتراكي .

كان نطاق السياسة النقدية الاشتراكية محدودا ، قبل الشروع بالاصلاح الاقتصادي في عام ١٩٦٥ ؛ اذ كانت النقود تمارس وظائفها بصورة غير فعالة في الاقتصاد الاشتراكي . ومنذئذ ، حلت محل الموجهات الآمرة والناهية المحفزات والمثبطات المالية التي تديرها بمرونة السلطات النقدية . واهم هذه الادوات هي شروط الائتمان التمييزية التي تؤثر على ارباح المشروعات ، وبالتالي تعمل عمل المدفوعات المحفزة للعاملين . وقد يفاقم الاصلاح الاقتصادي من الضغوط التضخمية ، مما يلقي على عاتق السياسة النقدية مهام جديدة (٢٠) .

يقوم التخطيط النقدي الاشتراكي على مبدأ المحافظة والرقابة على الفصل بين الا لة والائتمان المصرفي ، وتنظيم كل منهما لصالح انجاز اهداف الخطة الاقتصادية الوطنية . ويختلف هذا التخطيط النقدي الاشتراكي عن السياسة النقدية الراسمالية . ففي الاقتصاد الراسمالي ، يقوم نظام النقد والائتمان بتوجيه تدفق الادخار نحو الاستثمارات التي لا تكشف عنها السوق الراسمالية. بينما يقوم نظام الائتمان في الاقتصاد الاشتراكي مقام اداة للرقابة على التدفقات النقدية لانجاز خطط الانتاج ، التي تتحدد من خارج النظام النقدي . والرقابة هنا تفهم على انها الاشراف ، والتفتيش ، والتدقيق ، والتقييد . اذ من الممكن دراسة تاريخ تخصيص الموارد في الاتحاد السوفياتي من دون الرجوع الى السياسة النقدية والمالية . فقد كان للظواهر النقدية اثر ضئيل نسبيا على العلاقات الحقيقية في الاقتصاد الاشتراكي ، وكان غالبا ما يعزى حدوث أي تأثير نقدي على علاقة اقتصادية حقيقية ما الى عجز في نظام الرقابة (٢١) .

---

١٩ ـ انظر : G. Garvy, **The Monetary System** ... , op. cit., pp. 288-89.

٢٠ ـ انظر : J. Wilczynski, **Economics of Socialism**, Allen & Unwin , 1972, p. 142.

٢١ ـ انظر : A.S. Becker, **Money & Credit in the Soviet Economy**, II. Functions and institutions, IN, MCWS, op. cit., Vol. 5, p. 463.

تنطوي سياسة التخطيط النقدي على الموازنة ما بين الدخل النقدي ونفقات السكان . تتكون مصادر الدخل النقدي من : (١) اجـــور العمال وعلاواتهم ، (٢) المدفوعات النقدية لاعضاء الكولخـــوزات وغيرهم من العمـــال الزراعيين ، (٣) مقبوضات السكان من مبيعات المنتوجات الزراعية ، (٤) المدفوعات مـــن الصناديق الاجتماعية ، (٥) المقبوضات من النظام الائتماني والمالي ، (٦) المقبوضات الاخرى من مبيعات الامتعة الشخصية الى المنظمات . اما نفقات السكان فتشمل : (١) المشتريات من تجارة الدولة والتعاونيات ، (٢) المدفوعات التي تؤدى من قبل السكان إجباريا او اختياريا ، (٣) المدفوعات للخدمات . ويلاحـــظ ان ادخارات السكان تمثل عنصرا منفصلا في استعمالهم لدخلهم النقدي وهي تشمل الودائع لدى بنوك الادخار ، وسندات القروض على الدولة، والاقساط من الانواع كافة(٢٢).

تعكس الموازنة ما بين الدخل النقدي للسكان ونفقاتهم العلاقات الداخلية ما بين الدولة والمشروعات الاشتراكية والسكان ، وكذلـــك العلاقات ما بين الفئات الاجتماعية المختلفة من السكان . واذا ما استثنينا المدفوعـــات عن الخدمات ، والمدفوعات الاجبارية والاختيارية ، والادخارات ، يؤلف الدخل النقدي عندئذ صندوق الشراء للسكان او الطلب الفعال على السلع الناجم عن الدخـــل الجاري للسكان . ويتم تخطيط حجم مبيعات السلع بالمفرد وفق هذا الطلب . في حين يمثل الادخار طلبا مؤجلا .

والموازنة بين الدخل النقدي للسكان ونفقاتهم انما تستخدم لغرض تخطيط وتحليل النسب الاقتصادية الوطنية ما بين الطلب الفعال للسكان وعرض السلع ، وما بين النفقات على شراء السلع والخدمات ، وكذلك لتخطيط التداول النقدي . وتستعمل الموازنات العامة ايضا لوضع الخطط النقدية التي يعدها بنك الدولة ، وتعد الموازنة للدخل النقدي للسكان ولنفقاتهم على نطاق السكان كلهم وعلى نطاق الفئات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف المجتمع الاشتراكي .

ولا ريب في ان الموازنة ما بين الدخل النقدي للسكان ونفقاتهم تلبي حاجـــة ماسة من حاجات التحليل النقدي ، اذ انها تعكس الاختلالات المحتملة في التوازن، كما انها تبين الزيادة اللاتضخمية المقبولة في التداول النقدي . وتشمل الاجراءات التي تحقق التوازن ما بين جانبي المعادلة تغيرات في الانتاج ، او التوزيع ، او الاجور ، او الاسعار . وقد تستهدف هذه الاجراءات زيادة حجم الموارد المتاحة ، او تقليص الاستعمالات المحتملة ، او كليهما (٢٣) .

لتحقيق الموازنة ما بين الدخل النقدي والانفاق من قبل السكان اهميته في إحداث التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية في الاقتصاد الاشتراكي.

---

٢٢ ـ انظر S.P. Partigal, **Balance of Monetary Income & Expenditure of the Population**, G.S.E., op. cit., Vol. 2, p. 572.

٢٣ ـ انظر : G. Garvy, **The Monetary System**, ..., op. cit., p. 302.

لا يقتصر تحقيق التوازن بين التخصيصات السلعية والتخصيصات النقدية على الجانب الكمي فحسب ، بل يتجاوزه الى تحقيق التوازن حسب التصنيف النوعي لحاجات السكان . وفي هذا الصدد ، لا بد من مراعاة تركيب تخصيصات القوة الشرائية للسكان حسب فئات الدخول التي تنتظمهم . لان هذه التخصيصات تعكس العلاقات الاجتماعية للاقتصاد الاشتراكي . اذ ان دولة العمال والفلاحين تعمل قبل كل شيء على تعزيز القوة الشرائية للطبقة العاملة والفئات الاخرى من الشغيلة . وهذا هو ما ينبغي ان ينعكس في جانب الدخل من ميزانية النقد . كما تنعكس الزيادة في الاجور والنقصان في الضرائب في هذا الجانب من الميزانية ايضا ، في حين ينعكس الجانب الآخر في انخفاض الاسعار . ولكن من الواضح ان زيادة الاجور ونقصان الضرائب وتخفيض الاسعار لا يمكن ان يحدث الا على اساس من الزيادة في انتاجية العمل والزيادة في الانتاج السلعي . وعليه ، تعكس ميزانية النقد الارتفاع الذي يطرأ على مستوى معيشة الشغيلة في المجتمع الاشتراكي (٢٤) .

وميزانية النقد هذه انما تشكل الاساس لخطة العملة في الاقتصاد الاشتراكي. وخطة العملة تشمل جميع النقود المتدفقة عن طريق المصارف ، مما يمكّن السلطة النقدية من ممارسة الرقابة الدقيقة على العمليات النقدية ولاسيما التالية :

١ ــ الرقابة على الاجور في المشروعات الصناعية الاشتراكية والتعاونيات والمشروعات المختلطة .

٢ ــ الرقابة على انجاز الخطط المتعلقة بتصريف السلع للمشروعات الاشتراكية والتعاونيات وتجارة المفرد .

٣ ــ الرقابة على تنفيذ خطط المؤسسات الخدمية .

٤ ــ الرقابة على مدفوعات الضرائب على الاجور والتأمين الاجتماعي (٢٥) .

---

٢٤ ــ انظر : Der D.D.R., Autorne Kollettier, Das Fineng, System, Verlag Die Wirtschaft, p. 419.

٢٥ ــ انظر المصدر السابق ، ص ٤٢٢ .

الفصل الثاني والثلاثون

نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الرأسمالية : الركود التضخمي او « الركوضمية » (*)

تقوم النظرية الاقتصادية للراسمالية باكتشاف وصياغة القوانين التي تحكم حركة النظام الراسمالي . وفي ضوء هذه القوانين الاقتصادية تقوم الدولة الراسمالية باتخاذ قراراتها واجراءاتها الاقتصادية التي تكفل تحقيق اهدافها ، او انها تقوم بوضع سياستها الاقتصادية . ولكن لكي تسهم النظرية الاقتصادية في تكوين السياسة الاقتصادية ، لا بد من نظرية للسياسة الاقتصادية تقوم مقام الجسر ما بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية . اذ ان نظرية السياسة الاقتصادية لا تقوم **بصناعة** ادوات التحليل الاقتصادي النظري حيث ان ذلك ملقى على عاتق النظرية الاقتصادية ، وهي لا تقوم **باستعمال** ادوات التحليل الاقتصادي النظري حيث ان ذلك هو من مهام السياسة الاقتصادية ، بل تقوم نظرية السياسة

(*) مصطلح منحوت من الركود والتضخم على غرار المصطلح الانكليزي Stagflation المنحوت من Stagnation و Inflation

الاقتصادية بعملية المقابلة ما بين ادوات التحليـــل الاقتصادي النظري وعناصر السياسة الاقتصادية لإحداث المواءمة ما بينهما لغرض إعمال الادوات الملائمة في صياغـــة السياسات المنشودة ، حسب التصنيف الـذي أورده الاستاذ جيمس ميد فـــي مقدمة كتابه المشهور عـن نظرية السياسة الاقتصاديـة الدولية .

يقوم هذا الفصل بدراسة واحدة من اهم مظاهر الراسمالية المعاصرة وهي التلازم ما بين البطالة والتضخم او ظاهرة **الركود التضخمـــي** (Stagflation) (Slumpflation) او «الركوضمية» . ولا يهدف هذا الفصـــل الى اكتشاف نظرية جديدة عن الركود التضخمي او «الركوضمية» ، ولا الى صياغة سياســـة اقتصادية للركود التضخمي او «للركوضمية» ، بل يحاول عرض نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الراسمالية عموما وفي ظل الركود التضخمي او «الركوضمية» خصوصا .

يقوم القسم (١) من هذا الفصل بعرض ادوات التحليل الاقتصادي النظري الموائمة لدراسة البطالة والتضخم وصولا الى آلية التفاعل فيما بينهما . ثم يتولى القسم (٢) عرض هذه الادوات الموافقة لظاهرة الركود التضخمي في حالة النمو المطرد . ويقوم القسم (٣) بدراسة الحالة الخاصة من حالات هذه الظاهرة . ثم يتناول القسم (٤) موقف بوب روثورن وارنست ماندل من تحليل ظاهرة الركـود التضخمي او «الركوضمية» . واخيرا ، وليس آخرا ، ينصب القسم (٥) والاخير على تحليل مايكل كاليتسكي لظاهرة الركود التضخمي او «الركوضمية» ، وصولا الى معالم السياسة الاقتصادية الراسمالية المعاصرة .

١ ـ البطالة والتضخم او «الركوضمية»

في بحثه عن «النزاع والتضخم والنقود» افترض ر. ني. روثورن (١) ان توزيع الدخل يتحدد من خلال النزاع بين ارباب العمل والعمال في القطاع الخاص القائم في ظل الراسمالية . اذ تستطيع الطبقة العاملة تحويل التوزيع لصالحها بالكفاح كفاحا فعالا من اجل زيادة الاجور ، على الرغم من ان كلفة هذا الكفاح انما هي معدل تضخم اعلى ، لان الراسماليين يحاولون بنجاح جزئي فقط ان يحموا انفسهم بزيادة الاسعار . وبالمثل ، يستطيع الراسماليون تحويل التوزيع لصالحهم باعتماد سياسة عدوانية للارباح ، ولكن العمال يردون على هذه السياسة ، بحيث يرتفع معدل التضخم للمرة الثانية . وهكذا ، فان سياسة الكفاح الفعال من اجل زيادة الاجور ، وسياسة الارباح العدوانية كليهما تضخميتان ، وان اختلفت كل منهما في آثارها على التوزيع . فالسياسة الاولى تحول التوزيع لصالح الاجور،

---

١ ـ انظر : R.E. Rowthorn, Conflict, Inflation and Money, **Cambridge Journal of Economics**, Vol. 1, No. 3, September 1977, pp. 224-29.

والثانية لصالح الارباح .

يقوى الطلب على التاثير في التوزيع عن طريق سلطة السوق من حيث مداها وممارستها . فحينما يكون العمل نادرا يسعى العمال الى زيادة اكبر في الاجور ويحققونها ، مما يقود الى معدل اسرع في التضخم غير المحسوب وحصة اكبر للاجور في دخل القطاع الخاص . وتطرا تغيرات مشابهة حينما تستغل الطاقة الانتاجية استغلالا اتم . اذ ترتفع حصة الارباح المستهدفة من قبل الراسماليين ، فتكون النتيجة تضخما اسرع للمرة الثانية ، وان كان التوزيع في هذه الحالة يتحول لصالح راس المال وتهبط الاجور . وهكذا تنشأ عن نوعي الطلب آثار متشابهة على التضخم وآثار عكسية على التوزيع . وعليه ، فان الوضع المثالي من وجهة نظر الراسماليين يكمن في الجمع ما بين فائض العمل والطاقة الانتاجية غير المستغلة استغلالا تاما ، مما يمكنهم من الجمع ما بين الارباح العالية والاسعار المستقرة .

وفي النموذج موضوع البحث ، يتم تحديد حصة الضرائب وتكاليف الاستيراد تحديدا خارجيا (Exogenously) ، بحيث لا بد للقطاع الخاص ككل من ان يتحمل العبء المعين دائما ، فالزيادات التعويضية في الاجور او الاسعار لا تقوى على حماية العمال والراسماليين معا ، لانه لا بد لاحدهما من ان يدفع آخر الامر . وعليه ، لا تحدد معاملات القبول Acceptance Coefficients مقدار ما يتحمله القطاع الخاص ككل من العبء المعين ، بل حري بها ان تبين كيفية اقتسام هذا العبء بين العمال والراسماليين ، وماهية تاثيره على الاسعار . والعبء النهائي للضرائب وتكاليف الاستيراد يتم حسمه ديناميا عن طريق النزاع التضخمي حيث يقوم كل جانب بتحويل العبء على كاهل الجانب الآخر كليا او جزئيا .

يقوم التضخم بوظيفة اعادة توزيع الدخل الى الحد الذي لم يؤخذ من قبل في الحسبان عند المساومة على الاجور . فلتحقيق اعادة معينة في توزيع الدخل لصالح الارباح ، لا بد للاسعار من ان تتجاوز بمسافة معينة قيم الارباح المتحسبة (Anticipated Values) . وقد يكون في ظل شروط معينة ممكنا على حساب معدل تضخم انفجاري مما لا يمكن المحافظة عليه آخر الامر . وعليه ، توجد قيود كامنة على فعالية التضخم كبدعة لاعادة التوزيع .

وفي هذه المرحلة من البحث يكون من المجدي التمييز بين **التوقع** (Expectation) والتحسب (Anticipation) . فبينما يشير الاول الى حالة ذهنية ، يشير الثاني الى سلوك فعلي . فمثلا ، قد يتوقع العمال ان سترتفع الاسعار ولكنهم لاسباب متنوعة قد لا يفعلون شيئا حولها — فقد يكون ايمانهم بتنبؤاتهم ضئيلا ، او انهم قد يعتبرون من الايسر المطالبة بالتعويض في المستقبل حينما ترتفع الاسعار فعلا . وفي هذه الحالة ، لا تاخذ المساومة على الاجور بالحسبان ارتفاعات الاسعار المستقبلية ، وان يكن من المتوقع حدوثها . وغالبا ما يحدث مثل هذا الطلاق بين التوقعات والسلوك حينما ترتفع الاسعار ارتفاعا بطيئا ، فقد لا يعتقد الطرفان انه من المجدي في مثل هذه الظروف اخذ تغيرات الاسعار الطفيفة المتوقعة بالحسبان . وفوق ذلك ، ففي اي وضع حقيقي ، لا ترتفع الاسعار باطراد ، وقد

تنطوي حقبة من التضخم البطيء على فترات قصيرة تستقر فيها الاسعار او حتى تهبط ، بحيث لا يستطيع احد في اي وقت معين من ان يكون على يقين من ايلولة الاسعار الى الارتفاع في المستقبل القريب . وهكذا ، ففي حقبة من التضخم البطيء ، لا يمكن الركون الى التوقعات حول مستقبل تغيرات الاسعار بدرجة كبيرة من التيقن ، وحتى ان تكن كذلك فليس للعمل بموجبها اهمية خاصة . وبالمفارقة، فقد يكون في حقبة من التضخم السريع ثمن اللاعمل غاليا ، اذ على العمال ان يفعلوا شيئا من اجل حماية انفسهم ضد آثار مستقبل تغيرات الاسعار . وفوق ذلك ، فبالرغم من احتمال غياب اليقين حول مقدار ارتفاع الاسعار بصورة مضبوطة ، ان الجميع على يقين من انها سترتفع بمقدار معتبر . وفي مثل هذه الاحوال ، ربما تنطوي تسويات الاجور على بعض الاحتراز ضد التضخم المستقبلي . ويمكن لهذا عمليا ان ياخذ اشكالا متنوعة ، كربط الاجور بتكاليف المعيشة او تقصير الفترة التي يشملها عقد الاجور ، ولكننا سنواظب على افتراض ان الاحتراز الوحيد ضد التضخم هو الدفع المقدم للعمال تحسبا لزيادات الاسعار في المستقبل .

قد يكون الانتقال من نوع من السلوك الى آخر مضطربا الى حد ما . ففي ظل معدلات التضخم البطيئة قد يحدث سلوك متحسب طفيف او قد لا يحدث ، ثم بصورة مفاجئة حينما يتجاوز التضخم نقطة حرجة معينة ، قد تحدث تغيرات نوعية في مجمل آلية المساومة (Bargaining) على الاجور وقد يصبح من الممارسة القياسية او المألوفة الاحتراز ضد مستقبل ارتفاعات الاسعار . وفوق ذلك ، فقد لا يُعكس (Irreversible) هذا الانتقال ، بحيث يتواصل السلوك المتحسب حتى حينما يهبط التضخم ثانية ، ولكننا سنهمل هذا الامكان مفترضين ان سيُعكس الانتقال .

افترض وجود مدخل (Threshold) هو $\dot{p}^{th}$ دونه يتم اهمال التضخم المتوقع اهمالا مطلقا ، وفوقه يتم حسبانه كاملا من قبل جميع المعنيين به . حينئذ يتم ربط معدل التضخم المتحسب $\dot{p}^e$ بمعدل التضخم المتوقع $\dot{p}^e$ كما يلي :

$$\dot{p}^e = 0 \qquad \text{for } \dot{p}^e < \dot{p}^{th} \tag{32.1}$$

و

$$\dot{p}^e = \dot{p}^e \qquad \text{for } \dot{p}^e \geq \dot{p}^{th}. \tag{32.1}$$

وهذه هي «تشكيلية» (Formalization) فظة الى حد بعيد لما هي بالاحرى علاقة دقيقة ، وعيوبها اكثر من واضحة ؛ انها لا تاخذ بالحسبان يقينية التوقعات ، ولا الاضطراب في الانتقال من نوع من السلوك الى آخر ، ولا السلوك المتحسب حينما تهبط الاسعار . ومع ذلك ، تقوم المعادلة (32.1) بالتعبير عن جوهر المسألة .

بما ان $\dot{p} = \lambda A + \dot{p}^e$ ، نحصل على العلاقة التالية بين التوقعات والتضخم،

$$\dot{p} = \lambda A \qquad \text{for } \dot{p}^e < \dot{p}^{th} \tag{32.2}$$

و

$$\dot{p} = \lambda A \dot{p}^e \qquad \text{for } \dot{p}^e \geq \dot{p}^{th}. \tag{32.2}$$

وهذا يدع السؤال الخاص بكيفية تكوّن التوقعات قائما . ويقوم ابسط الفروض حول التوقعات على انها تتكيف في ضوء التجربة السابقة ، وان كان بفاصل معين . و«لتشكيل» ذلك ، دعنا نستخدم المخطط التقليدي

$$p_t^e - p_t^e - 1/\gamma = \delta \left(P_t - \gamma_y - p_t^e - 1/\gamma \right) \qquad (32.3)$$

تذكر ان الاجور والاسعار تتكيفان γ مرة في السنة ، بحيث يعني المخطط في اعلاه ان التوقعات تتغير بمقدار يتوقف على مدى الخطأ الذي انطوت عليه في المرة السابقة . والمعادلة (32.3) تؤمن ان التوقعات تتبع حركة الاسعار مع فاصل ، ويتم تحقق التوقعات على المتوسط ، شريطة ان يكون معدل التضخم غير انفجاري . وعلى الخصوص ، اذا استقر معدل التضخم عند قيمة معينة (او تقلب حولها) ، حينئذ يستقر معدل التضخم عند هذه القيمة (او يتقلب حولها) ايضا .

٢ ـ حالة النمو المطرد

ما دام سلوك A معلوما عند الابتداء من نقطة اعتباطية ، تقوم المعادلتان (32.2) و (32.3) بتحديد سلوك الاسعار عبر الزمن . والآن ، افترض ان الزمن ثابت ودعنا نر ما يطرأ على الاسعار . يبين الشكل (32.1) الامكانات المتنوعة ، حيث يقيس المحور الافقي فجوة التحسب (Aspiration Gap) ، بينما يقيس المحور العمودي معدل التضخم الفعلي .

الشكل (32.1)

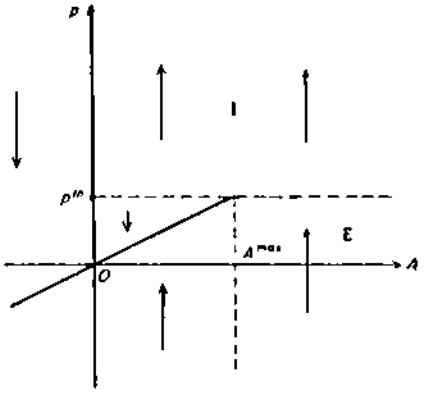

يمكن ان يبقى الاقتصاد الى حد غير محدود عند اية نقطة على المنحنى المرسوم بالغامق حيث يتطابق التضخم الفعلي والمتوقع . ولا يكون ، الى الادنى من المدخل،

على محاذاة الجزء الاسفل المنحدر من هذا المنحنى ، تاثير للتوقعات على السلوك، بحيث يكون التضخم غير متحسب ، وان كان متوقعا ، ولا تتكيف المساومة على الاجر لتأخذ بالحسبان الاسعار المرتفعة . ولهذا السبب يقوى التضخم على اعادة توزيع الدخل لصالح الارباح . ولكن على محاذاة الجزء العمودي من المنحنى ، فوق المدخل ، تقوم التوقعات بالتاثير على السلوك ، وتؤمن آلية التكيف اخذ التضخم كليا في الحسبان اثناء المساومة على الاجور . وكنتيجة لذلك ، يتحقق التحسب للتضخم تحققا تاما ولا يمارس تاثيرا من اجل اعادة التوزيع . وبطبيعة الحال ، هذا ما سيحدث فقط حينما تكون المطالب المختلفة متسقة اتساقا متبادلا ، وتبلغ فجوة التحسب صفرا .

يبين الشكل (32.1) ما يحدث للاقتصاد حينما يشرع من نقطة انطلاق اعتباطية ما . فاذا بدا من الاقليم I ، فوق توقعات المدخل ، عندئذ تقود فجوة التحسب الموجبة ، مهما كانت صغيرة ، الى تضخم انفجاري من خلال آلية التكيف. واذا بدا الاقتصاد من الاقليم II ، مع تضخم ابتدائي بطيء يتخلله نزاع شديد حول التوزيع ، فعندئذ سيطرأ تعجيل على التضخم ، وسيعبر الاقتصاد المدخل الى الاقليم I ، حيث تفعل آلية التضخم فعلها وتنفجر الاسعار . واخيرا ، اذا بدا الاقتصاد من خارج هذين الاقليمين ، فانه سيرسو على معدل تضخم مستقر عند الجزء المنحدر من المنحنى . والآن ، ليس من اقتصاد يقوى على تضخم انفجاري الى امد غير محدود ، بحيث يكون ممكنا تلخيص المناقشة اعلاه كما يلي : يستطيع التضخم ان يرفع الارباح **بصورة دائمة** على حساب الاجور فقط اذا (ا) لم يكن النزاع عظيما جدا $(A<A^{max})$ و (ب) ان يبدا الاقتصاد الى الادنى من مدخل التوقعات $(p<p^{th})$. واذا لم يتحقق اي من هذين الشرطين ، شبت الاسعار عن الطوق كلية ، وطلع التضخم العلوي (Hyper Inflation) .

٣ ـ الحالة الخاصة

لكي نوضح كيفية تاثير السلوك التحسبي على العلاقة بين التضخم والطلب ، دعنا نتامل في الحالة الخاصة حيث تكون البطالة U نائبة عن الطلب بصورة عامة ، وهي الحالة التي تكون فيها الفجوة التحسبية A دالة على صورة $A(U,T,F)$. حينما يكون T و F معطى ، يمكن الابقاء على مزيج معين من البطالة والتضخم فقط ، كما هو مبين في الشكل (32.2) بواسطة «منحنى فليبس طويل الامد» (Long - term Philips Curve) المرسوم بالغامق . ويعطى كل من T و F- رياضيا بواسطة

$$\lambda A(U,T,F) = p \qquad \text{for } p<p^{th} \qquad (32.4)$$

و

$$A(U,T,F) = 0 \qquad \text{for } p \geq p^{th}. \qquad (32.4)$$

الشكل (32.2)

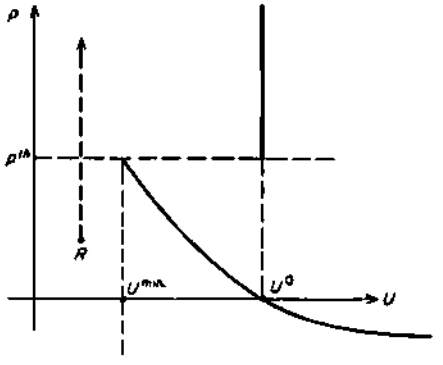

وعلى محاذاة الجزء الاسفل من منحنى التوقعات يتم تحقق $(p^e = p)$ ، ولكن من دون ان تاخذ المساومة على الاجر الارتفاعات المستقبلية في مستوى الاسعار العام $(p^e = 0)$ بالحسبان ، بحيث يكون التضخم متوقعا لا متحسبا. وعبر المدى المعني ، يعمل التضخم كبدعة لاعادة التوزيع وتقوم مقاصة او «متاجرة» (Trade - off) بين التضخم والبطالة . وعلى محاذاة القسم العمودي من المنحنى يتم تحقق التوقعات ثانية ، ولكن في هذه المرة تاخذ المساومة على الاجر بالحسبان ارتفاعات الاسعار المستقبلية $(p^e = p)$ بصورة تامة بحيث يكون التضخم متوقعا ومتحسبا معا . اذ تبلغ الفجوة التحسبية صفرا ، والتضخم لا ينجز وظيفة اعادة التوزيع ، كما ليس هناك من مقاصة او متاجرة بين التضخم والبطالة . لاحظ ان القسم العمودي من المنحنى يقع مباشرة فوق النقطة التي عندها يقطع هذا المنحنى القسم الاسفل من المحور ، حيث تساوي البطالة U^0 . لانه من الطبيعي ان يكون هذا هو بالضبط ذلك المقدار من البطالة المطلوب للتوفيق بين المطالب المختلفة على الدخل ولجعل سياسة الاسعار تستقيم مع ما تم الاتفاق عليه في المساومة الاجرية .

يوضح الشكل المذكور (32.2) بجلاء الاسلوب الذي بموجبه قد يقوى السلوك المتكيف ان يفرض قيودا شديدة على السياسة الاقتصادية . اذ حينما يكون كل من T و F معطى ، سيصبح من المستحيل المحافظة على مستوى من البطالة هو اقل من قيمة دنيا U^{min} . وستقود اية محاولة من اجل ذلك الى نزاع شديد حول توزيع الدخل ، وفي آخر الامر ستدفع الاقتصاد الى مدخل التوقعات وتباشر تضخما انفجاريا ، يسعى فيه كل جانب من اجل حماية نفسه ضد تغيرات الاسعار المستقبلية . ومثل هذا الوضع يوضحه الخط المتقطع المبتدىء عند النقطة R في الشكل (32.2) أعلاه .

لكي نتبين كيفية إحداث العبء لتأثيره في نموذج مدخلي (Threshold Model)، تأمل فيما يحدث حينما تقوم زيادة في عبء الضرائب أو تكاليف الاستيراد الحقيقية . فاذا لم «يقبل» القطاع الخاص هذا العبء الاضافي يتحول منحنى فليبس طويل الامد جسميا الى اليمين ، مع تحول BC الى $B'C'$ و DE الى $D'E'$ في الشكل (32.2) ادناه . وقد تكون لهذا التحول آثار درامية على التضخم والبطالة . افترض ان الاقتصاد ابتداء هو الى الادنى من مدخل التوقعات عند النقطة O في الشكل (32.3) ، حيث ترتفع الاسعار باطراد . وحينما يتحول المنحنى ، يطرأ تعجيل على التضخم ويتحرك الاقتصاد الى النقطة P . واذا كان هذا الموقع الجديد هو الى الادنى من المدخل ؛ للاقتصاد ان يبقى هناك الى أمد غير محدود ، لان الاسعار لا ترتفع بالسرعة الكافية لتسبب تغيرا اساسيا في عملية اتخاذ القرارات وما تزال التوقعات عديمة الاثر على الاجور والاسعار الفعلية . ومن الناحية الاخرى ، اذا كانت P فوق المدخل ، تشرع التوقعات بتأثيرها على الاجور والاسعار ، مما يغير من اتخاذ القرارات جذريا . وحينما يبلغ الاقتصاد P ، فانه لا يتوقف ، والتضخم يواصل تسارعه ، والاقتصاد ينتقل الى الاعلى على الخط المتقطع . ولكن لا يمكن لهذا ان يدوم الى الابد ؛ اذ يتحول الاقتصاد ، تلقائيا او بالتصميم ، الى الازمة ، فيهبط الطلب وترتفع البطالة حتى يوضع التضخم تحت السيطرة ثانية .

الشكل (32.3)

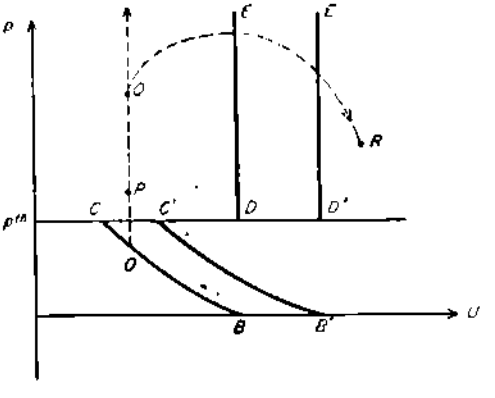

يسير الاقتصاد في طريق يوضحه الشكل (32.3) أعلاه بواسطة الخط المنكسر QR ويؤول الى تضخم اسرع وبطالة أشد مما كانا عليه اصلا . وفي هذا المثال ، يقود عبء الضرائب الاعظم وكذلك تكاليف الاستيراد الاعظم الى ازمة اقتصادية شديدة

لانها تدفع الاقتصاد الى مدخل التوقعات وتغير من اسلوب اتخاذ القرارات .

يبدو ان شيئا من هذا القبيل قد طرأ على العالم الراسمالي المتقدم خلال السنوات ١٩٦٤–١٩٧٦ . اذ خلال هذه الفترة، قادت الضرائب الاعلى، ولاحقا شروط التجارة الاسوأ الى انخفاض كبير في الحصة من انتاج القطاع الخاص المتوافرة للاجور والارباح . وقد قام الراسماليون والعمال بمقاومة هذا الانخفاض على نطاق واسع ، فكانت النتيجة تضخما اسرع ، اذ حاول كل جانب ان يحافظ على حصته . والاقطار انما دفعت الى مدخل التوقعات ، والتوقعات التضخمية انما بنيت في نظام اتخاذ القرارات كله . حيث جاءت الازمة الاقتصادية متميزة بالجمع بين البطالة المرتفعة والتضخم السريع .

٤ ـ الراسمالية المعاصرة ما بين ماندل وروثورن

في كتابه عن **الراسمالية المتاخرة** ، توصل ارنست ماندل الى انه في اواسط ستينات القرن العشرين ، نشأ ميل كبير لمعدل الربح (صافيا من الضريبة) نحو الانخفاض . وعلل ماندل هذا الانخفاض بارتفاع التركيب العضوي لراس المال بالدرجة الاولى (٢) . الا ان بوب روثورن في مراجعته لهذا الكتاب المهم ، اشار الى ان العديد من الدراسات اثبتت بصورة قاطعة ان هبوط معدل الربح ، عند قياسه قياسا صحيحا ، جاء نتيجة لانخفاض نسبة الارباح لعامل الانتاج عما كانت عليه في اواسط الستينات او قبلها . وبكلمة اخرى ، جاء هبوط معدل الربح بسبب من ان حصة الارباح في الانتاج قد هبطت ، وليس بسبب من ارتفاع التركيب العضوي لراس المال (٣) .

لقد شخص ماندل عاملين اساسيين في نشوء الطور المتاخر من اطوار الراسمالية هما : اختفاء مغانم الانتاجية سهلة المنال بمجرد استغلال القابليات المباشرة للثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة ، ووجود حركة الطبقة العاملة الاقوى، لان عرض العمل اصبح شحيحا ، ولان جيش العمل الاحتياطي اصبح نافدا . وينعكس الاول منهما في ارتفاع التركيب العضوي لراس المال ؛ والثاني في معدل فائض القيمة الواطىء نسبيا . ثم يوسع ماندل هذا التحليل حينما يعالج دور التضخم حيث يعتبره «الآلية النوعية للراسمالية المتاخرة لمنع النزول السريع لمعدل فائض القيمة والربح في ظل ظروف يحدث فيها تراكم راس المال السريع نسبيا

---

١ ـ انظر : E. Mandel, **Late Capitalism**, New Left Books, London, the Humanities Press, Atlantic Highlands, New Jersey, 1975.

٢ ـ انظر : Boby Rowthorn, Mandel's «Late Capitalism» , **New Left Review**, No.96, July - Aug. 1976, p. 66.

ومستويات الاستخدام العالية نسبيا» (٤) . وهكذا ، يقوى التضخم على تأجيل الازمة ولكنه لا يستطيع ان يمنعها من غير حد . فمعدل الربح يواصل هبوطه ، والاسعار ابدا ترتفع ارتفاعا اسرع ؛ والتراكم يتباطأ ، والازمة تحدث على نطاق كامل بمرور الزمن فقط .

يرى بوب روثورن ان هبوط معدل الربح منذ اواسط الستينات لم يحدث بسبب من ارتفاع التركيب العضوي لراس المال ، ولكن بسبب من ان ما يذهب من فائض القيمة الى راس المال الصناعي قد هبط ، او بكلمة اخرى بسبب من اعتصار الربح (Profit Squeez) (٥) .

لقد هبطت حصة الارباح للانتاج (بعد الضريبة) لمجموع العالم الراسمالي المتقدم لما يزيد على عقد من السنين . والاسباب المباشرة لهذا الهبوط هي كما يلي : ارتفاع نفقات الدولة التي هي غالبا ما تكون تحت وطاة الضغط الشعبي من اجل الخدمات والمنافع الاجتماعية الافضل ؛ وتدهور شروط التجارة مع المنتجين الاوليين خلال الفترة ١٩٧٢ ــ ٧٤ ، بالنظر لنقص في عرض المنتوجات الاولية جزئيا ، ولارتفاع اسعار النفط جزئيا ، واخيرا لوجود حركات قوية للطبقة العاملة تطالب باجور حقيقية اعلى ولا تريد تقييد استهلاكها لتحرير الموارد من اجل قيام الدولة باستعمالها ولتحويلها الى المنتجين الاوليين (٦) .

وقد رد روثورن اعتصار الربح الذي بدا منذ اواسط الستينات الى ثلاثة عوامل رئيسية . الاول هو الارتفاع السريع في نفقات الدولة وامتصاصها او استيعابها لحصة متزايدة من الدخل القومي على الدوام . الثاني هو ان شروط التجارة مع المنتجين الاوليين لم تعد تتحسن ، وقد تدهورت بحدة خلال ١٩٧٢ ــ ٧٤ ، مما جعلها تؤدي الى تحويل موارد كبيرة من الاقطار الصناعية الى المنتجين الاوليين . واخيرا ، اصبحت الطبقة العاملة اكثر قوة وكفاحية مما كانت عليه اثناء الخمسينات . فقد كان العمال يتوقعون زيادات كبيرة في الاجور ولم يكونوا مستعدين لتحمل الاعباء المترتبة على نفقات الدولة المتزايدة ، او على تدهور شروط التجارة اثناء الفترة ١٩٧٢ ــ ٧٤ . بل قاوموا محاولات تحميلهم هذه الاعباء، وكانوا كلما ارتفعت الضرائب والاسعار يطالبون بزيادة الاجور زيادة معوّضة عن ذلك (٧). وعلى هذا المنوال استطاعوا تحويل معظم الاعباء والقاءها على كاهل الارباح ، وكان هذا هو السبب الرئيسي لهبوط حصة الارباح منذ اواسط الستينات .

---

٤ ــ انظر ماندل ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٤٢٢ .

٥ ــ انظر روثورن ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٧٠ .

٦ ــ انظر ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

٧ ــ انظر ، المصدر السابق ، ص ص ٧٥ ــ ٦ .

تناولنا مفهوم السياسة الاقتصادية الرأسمالية في القسم (١٠) من الفصل الثاني ، فما علينا الان الا اقتفاء تطورها لمواجهة معالم تحول الاقتصاد الرأسمالي العالمي من طور النمو المقترن بالتضخم الخفيف (١٩٤٦ ـ ١٩٧٠) الى طور الركود المقترن بالتضخم العنيف (١٩٧١ ـ) .

في عام ١٩٤٤ ، نشر مايكل كاليتسكي مقالته المشهورة : **ثلاثة سبل الى الاستخدام التام** (٨) وهي : الصرف القائم على العجز في الميزانية العامة ؛ وتحفيز الاستثمار الخاص ؛ واعادة توزيع الدخل من طبقات الدخل الاعلى الى الادنى . وقد توصل كاليتسكي الى امكان تحقيق الصرف العجزي (Deficit Financing) ، واعادة توزيع الدخل ، بينما من غير الممكن التعويل على تحفيز الاستثمار الخاص.

اما عن الصرف العجزي ، سواء تحقق عن طريق زيادة الانفاق العام مع بقاء معدلات الضريبة على حالها ، ام بتخفيض الضرائب (بما في ذلك زيادة المنح) مع بقاء الانفاق العام على حاله . فقد قامت ثلاثة اعتراضات عليه ، اولها انه سيرفع من سعر الفائدة ويخفض من قطاع الاستثمار الخاص بنفس المقدار (Pro tanto) (وهي وجهة نظر الخزينة البريطانية) ، او انه سيؤدي بالمصطلح الحديث الى «التجمهر الخارجي» (Crowding out) . وثانيها انه سيسبب التضخم ، وثالثها ان عبء الدين الوطني (National Debt) سيرتفع .

وهنا يجدر الاهتمام بمسألتين . الاولى ادراك كاليتسكي لامكان قيام واستمرار حالة الحلزون المفرغ (Vicious Spiral) من الاجور النقدية والاسعار ، مما قاده الى ضرورة الجمع بين الرقابة على الاسعار (Price Control) وسياسة الاجور (Wages Policy) . اما فيما يخص تمويل الفائدة المتنامية من جراء الدين الوطني ، فانه اقترح احد امرين : ضريبة سنوية على راس المال ، او ضريبة دخل مطوّرة هدفها التخفيف من اي تأثير سالب على استحثاث الاستثمار ، ضرب كاليتسكي مثالا على ذلك ان منظما ما ، على اساس من استثمار نقدي يبلغ ١٠٠ باون ، يتوقع ربحا اجماليا يبلغ ١٠ باونات سنويا . والضريبة التي تعادل شلن بالباون (او ٥ بالمئة) ستخفض الارباح المتوقعة الى ٩ ونصف باون . ولكن المنظم الذي يستثمر ١٠٠ باون ، سيحصل في ظل نظام كاليتسكي على تخفيض ضريبي يساوي ٥ باونات من ضريبة الدخل المستحقة عليه ، بحيث ان الكلفة الحقيقية للاستثمار ستكون ٩٥ باونا وهكذا سيعاد معدل العائد الى ١٠ بالمئة .

اما عقلانية سبل اعادة توزيع الدخل ، فقد كانت تقوم على الرفع الضمني

---

٨ ـ انظر : M. Kalecki, Three Ways to Employment, IN, **The Economics of Full Employment**, 1947, pp. 35-44.

للميل للاستهلاك بتحويل الدخل من الغني الى الفقير . وقد تكون لهذا آثار ضارة على استحثاث الاستثمار ؛ مما ادى به الى اثارة ضريبة الدخل المطورة ثانية .

ان طريق تحفيز الاستثمار الخاص مسدود لسبب له اهميته في الوقت الذي تقوم فيه السياسة الاقتصادية الراسمالية المعاصرة على انعاش الاستثمار الصناعي . «ان مأساة الاستثمار هي انه يتسبب في الازمة لانه مفيد» (٩) . ويرجع كاليتسكي الى هذه المفارقة الاساسية من وقت الى آخر . وفي هذا الصدد ، قامت حجة كاليتسكي على وجود مستوى من الاستثمار الاجمالي ، سمّه Ir ، «يكفي لتوسيع طاقة العدة على نسق مع الزيادة في السكان العاملين وانتاجية العمل اي بالتناسب مع انتاج الاستخدام التام» . ومن الناحية الاخرى ، يوجد مستوى من الاستثمار الاجمالي ، If ، يكفي لتأمين الاستخدام التام ، ولا يقوم دليل على ان If = Ir ، وعلى اية حال فان If > Ir عموما . وعند خفض سعر الفائدة الى حد كاف ، فان الاستثمار سيرتفع الى If ، وعندئذ سيشرع استغلال الطاقة بالهبوط ، وان هذا الهبوط سيكون مطردا بحيث يولد تخفيضات لاحقة في سعر الفائدة ، وهذه الاخيرة لازمة للمحافظة على الاستثمار مرتفعا . ومن الناحية العملية ، كان كاليتسكي يشك في امكان رفع Ir على هذا المنوال .

وفي مقالته المتنبئة عن **الجوانب السياسية للاستخدام التام** (١٠) ، توصل كاليتسكي الى ما اسماه بظاهرة الدورة التجارية السياسية . وفي هذه الدورة يقوم قادة الراسمالية بابداء قليل من الحماس لسياسات المحافظة على الاستخدام التام ، رغم ما قد تنطوي عليه من ارباح اعلى . واذا سلمنا بتقدم تقنية الفكر الاقتصادي ، وبالتالي ما يتمخض عن ذلك من ادوات السياسة الاقتصادية ؛ ففي حالة الكساد قد يضطر قادة الراسمالية الى قبول بعض الاجراءات التوسعية التي تضطلع بها الحكومة ، وانهم في مثل هذه الاحوال سيميلون الى تفضيل الاجراءات التي تحفز على الاستثمار الخاص ، لا الزيادة في الانفاق على الاستثمار العام او دعم الاستهلاك الجماهيري . لذلك سيذهب قادة الراسمالية ، من حيث النتيجة ، مذهب التسليم بـ «دورة تجارية سياسية» قد يتم فيها بلوغ الاستخدام التام في قمة الازدهار ، ولكن الكساد سيبقى قائما ، وان بدرجة اخف ولمدد اقصر .

كان كاليتسكي يرى ان على التقدميين الا يفتنعوا بالدورة التجارية السياسية، بل عليهم الاصرار على سياسة الاستخدام التام . وللعمال مصلحتهم في الاستخدام التام ، اذ ليس من خطر ان يقود الاستخدام التام الى الفاشية ، بل هو سبيل

---

٩ ـ انظر : M. Kalecki, **Essays in The Theory of Economic Fluctuations,** Allen & Unwin, 1939, p. 149.

١٠ ـ انظر : M. Kalecki, Political Aspects of Full Employment, **Political Quarterly,** Oct. - Dec., 1943.

فعال الحيلولة دون ذلك . غير ان كاليتسكي لا يرى تحقق الاستخدام التام الا من خلال تغير جذري يطرأ على النظام الرأسمالي . وامتناع ذلك سيكون وبالا عليه .

جنبا الى جنب مع اهتمامه بسياسة الاستخدام التام ، اولى كاليتسكي اهتمامه بالتضخم ايضا . ففي مقالته الموسومة بعنوان **ما معنى التضخم** (١١) ، قال كاليتسكي اذا ما عانى اقتصاد رأسمالي معين من موارد عاطلة ابتداء ، ومن توسع تلقائي في الطلب ، فان جانب العرض سيستجيب بزيادة في الانتاج والاستخدام ابتداء ، ولكن سيتحول العرض الى ان سيكون غير مرن في قطاع معين ثم في آخر ، وحينما يدب الخمول في احد قطاعات الاقتصاد ، سيكون منحنى العرض أفقيا تقريبا ويستحوذ السعر بمتوسط التكاليف الاولية زائدا هامشا مئويا الى النقطة التي يبدأ عندها منحنى التكلفة بالارتفاع ارتفاعا شديدا ويترك وراءه منحنى التكاليف الاولية المتوسطة ؛ حينئذ سترتفع الاسعار (والارباح) بالقياس الى العلاقات العادية بين السعر والتكاليف الاولية . وهذه هي الظاهرة التي اعتبرها كاليتسكي المفتاح او الكاشف عن حضور التضخم ومقياسه معا . ففي كل قطاع لقياس التضخم بالزيادة في الاسعار المتوسطة على الاسعار التي تؤشرها «العلاقات العادية بين السعر والتكاليف الاولية» ويمكن اعتماد متوسط هذه المقاييس للتضخم في القطاعات المختلفة مقياسا للتضخم في الاقتصاد الوطني برمته .

ومما يميز نهج كاليتسكي في التضخم هو انه في كل قطاع يعتريه التضخم ستهبط فيه حصة الاجور ، وفي الاقتصاد الوطني برمته سيقوم التضخم مصحوبا بهبوط في الاجور الحقيقية ، اذا ما اهملنا التغير في الانتاجية . واذا ما حاول العمال في مثل هذا الموقف من رفع الاجور الاسمية الى الاعلى ، فانهم لن يستطيعوا تحقيق النجاح ، لانه كلما ارتفعت الاجور الاسمية ، ارتفعت التكاليف الاولية والاسعار بالمقابل . وعليه ، فان ما سيقومون به انما هو تحريك الحلزون المفرغ من الاسعار والاجور .

وجد كاليتسكي انه من الممكن تأجيل مفعول التضخم تأجيلا موقتا من خلال استنزاف الخزين ، وهو ما اسماه **بالتضخم الكامن** (Latent Inflation) . اذا ما تم تثبيت الاسعار القصوى ، وتفوق الطلب على العرض ، فان التوزيع سيكون اعتباطيا ، وهذا هو ما اسماه **بالتضخم المكبوت** (Repressed Inflation) .

واضح ان نموذج كاليتسكي للتضخم ينطبق على اقتصاد يتحول من الحرب الى السلم حيث ما تزال موارده عاطلة جزئيا . اذ ان نفقات الحرب تمتص الموارد العاطلة بادىء الامر ، ثم تطرد الزيادة بحيث يرتفع الاستهلاك بفعل المضاعف بادىء الامر ، ثم لا بد من توقف هذا الارتفاع . ثم يحدث هبوطه لاحقا . وبما ان العمال لا يدخرون وفق نموذج كاليتسكي ، فان الاستهلاك الذي يزاوله العمال

---

١١ ـ انظر : Oxford Univ. Institute of State, **Studies in war Economics**, Blackwell, 1947, pp. 80-85.

سيهبط ايضا بمقادير تتوقف على مدى انخفاض استهلاك الفئات الاخرى ، وينطبق هذا النموذج على الفترة التي يتحرك فيها الاقتصاد الراسمالي من البطالة الجزئية الى نقطة بداية التحرك الى الحلزون المفرغ من الاجور والاسعار .

وفي نموذجه هذا يستثني كاليتسكي الاوضاع التي سادت على العالم الراسمالي خلال الستينات والسبعينات حيث قال :

«حدوث ارتفاع ما في مستوى السعر الذي يعود الى تخفيض العملة ، او زيادة ما في معدلات الاجور المتبوعة بارتفاع في الاسعار في اقتصاد يعاني من الموارد العاطلة ، لن يشرعا بنوع من عملية حلزونية تتولد ذاتيا وهي ما نحتفظ لها باصطلاح التضخم عموما» (١٢) .

وبناء على تحليله هذا للتضخم ، توصل كاليتسكي الى انه في نفس الوقت الذي يسلم بوجود امكان نظري لان تتجاوز مطالب الاجور الزيادات في الانتاجية من جراء تعاظم القوة التساومية للعمال في ظل الاستخدام التام ، الا انه في الواقع لا يقوم دليل واحد على تحقق ذلك حتى عام ١٩٥٤ . وحيثما ازدادت الاجور زيادة اسرع من الانتاجية ، فان ذلك يعود الى فيض الطلب او الى زيادة تكاليف الواردات ، مما اضطر العمال الى البحث عن وسائل لحماية انفسهم ضد انخفاض اجورهم الحقيقية . وفي هذا انسدد ، يرى سدني ديل انه «من غير المحتمل ان كان لكاليتسكي ان يتوصل الى نتيجة مختلفة لو انه صار بموقف يمكنه من اعادة النظر في تحليله في ضوء تجربة العشرين سنة اللاحقة [اي ١٩٧٤]» (١٣) .

وعليه ، لا بد من تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي الراسمالي خلال فترة ما بعد الحرب لتبيين صواب وجهة النظر المطروحة حول الاستخدام والتضخم من عدمها.

في خضم الازدهار الاقتصادي الراسمالي ، قد يرتفع الطلب على العمل بدرجة من السرعة يحدث معها ضغط على حجم الجيش الاحتياطي من العاطلين او اشباه العاطلين ، وفي هذا ما يعزز القوة التساومية للعمال ويساعدهم على رفع اجورهم . واذا ما ارتفعت الاجور الى الدرجة التي تخفض معدل الربح الى ما هو ادنى من مستواه العادي ، فان الراسماليين يرفضون القيام بالاستثمار ، والنتيجة هي الازمة . وفي اثناء الازمة تحدث تغيرات تجعل الاستثمار اكثر ربحية مرة اخرى ، وبعد لأي ياخذ الاقتصاد بالتوسع مرة ثانية . وعليه ، فقد تقوم نقابات العمال القوية والصدامية برفع الاجور وقد تقاوم تخفيضها حتى بوجه البطالة العالية . وفي حال الازدهار ، قد يعتصر نضال العمال هذا الارباح ، فيفضي بالتوسع الى نهاية سابقة لاوانها ، حيث ما يزال هناك فائض عمل كبير ، وفي خلال الكساد قد يؤخر ذلك الانتعاش بتخفيض الربحية . وقد يرن هذا رنين الشجب للحركة النقابية ، لكنه ليس كذلك ، لانه مجرد تعبير عما هو حقيقة واضحة ، وهي

---

١٢ ـ المصدر السابق ، ص ٨٢

١٣ ـ انظر : S. Deli. **Oxford Bulletin**, op. cit., p. 39.

انه ما دام الرأسماليون مسيطرين على الانتاج ، فانهم يمسكون بالعصا ، ولا يتحمل الراسماليون ان يكون العمال بالغي النجاح في الصراع على الاجور . وان كان العمال كذلك ، فان الراسماليين سيستجيبون برفضهم القيام بالاستثمار ؛ والنتيجة حدوث ازمة سابقة لاوانها او ازمة مطولة . ولكي يتجاوز العمال هذا المأزق ، عليهم ان يتجاوزوا ما هو صراع اقتصادي خالص ، وعليهم ان يناضلوا على الصعد السياسي ليفرضوا سيطرتهم على الانتاج نفسه .

يقول ب. روثورن اذا كان هذا التحليل صحيحا ، تبدو سياسة التضخم على انها بدعة لتنظيم زخم التوسع الاقتصادي ، وهي مصممة لرفع الارباح على حساب الدخول الاخرى ولتعزز من تراكم رأس المال . وهي كذلك بديل عن سبل السيطرة الاخرى التي تنطوي على التدخل المباشر في عمل الاقتصاد الراسمالي ؛ اما لخفض التكاليف بحيث تزداد الربحية ، او اختصاراسلوب اتخاذ القرارات بحيث يزاول الاقتصاد عمله بمعدل ربح ادنى . والحكومات الرأسمالية تلجأ الى التضخم لانها (١) غير قادرة على او غير راغبة في مجابهة المشاكل الاساسية التي يفرزها مجرى التطور الاقتصادي ، ولانها (٢) غير راغبة في مواجهة ازمة يكون حجمها كافيا لحسم هذه المشاكل . ولكن التضخم يعالج الاعراض وليس الاسباب ، والاقتصاد يتكيف ليأخذ بالحسبان ارتفاع الاسعار ، بحيث يصبح من الضروري للاقتصاد المريض ان يتناول الجرعات المتعاظمة من التضخم ليحافظ على صحته . وفي الاخير ، يصبح هذا المنحى منحى غير عملي مما يجعل الدولة تواجه الاختيار الذي حاولت اجتنابه اصلا . اذ عليها إما ان تتدخل لتعالج المشكلات الاساسية واما ان تحفز على ازمة على امل انها تعالج الاقتصاد المريض . وفي الواقع ، تختار الحكومات الراسمالية مكانا وسطا يجمع بين الازمة والتدخل . والحق ، ان التدخل والازمة ليسا بديلين بسيطين ، لان الازمة نفسها تمكن من اشكال جديدة من التدخل هي لم تكن ممكنة من قبل (١٤) .

وهكذا ، فان الازمة ، والتدخل ، والتضخم ، كلها مرتبطة بالمشكلات العامة للتوسع الاقتصادي ، وهي كلها ، على نحو او آخر ، سبل لتنظيم هذا التوسع : فالازمة تقوم بعمل التطهير الذي يزيل دوريا الموانع من طريق التوسع اللاحق ، بينما يمثل تدخل الدولة شكلا من عمليات استئصال هذه الموانع استئصالا مباشرا، في حين يفعل التضخم فعل المسكن الذي يزيل الالم موقتا لكي يتحمل الاقتصاد هذه الموانع لفترة من الزمن . تعتمد الدولة الراسمالية المعاصرة هذه السبل كلها، ويعتمد الجمع المعتمد المضبوط في كل لحظة على طبيعة المشاكل الاقتصادية الماثلة ، وعلى سمة وفعالية الجهاز الحكومي ، وعلى الوضع الاقتصادي .

---

١٤ ـ انظر : B. Rowthorn, Inflation and Crisis, Marxism Today, Nov. 1977, pp. 328, 331 & 332.

هذا يعني انه اذا شن العمال هجوما اجريا ، فقد تكون النتيجة تضخما ، او ازمة ، او معدل نمو اسرع ، ويتوقف ذلك على طبيعة استجابة الراسماليين والدولة لذلك الهجوم . فقد تسمح الدولة للراسماليين بزيادة الاسعار مقابل كل زيادة في الاجور ، مما يجعل التضخم المتفجر وجها لوجه مع الاجور . وقد تستجيب الدولة والراسماليون لزيادة الاجور بتحديث الاقتصاد وخفض التكاليف لمقابلة اعتصار الارباح الناجم عن زيادة الاجور ، مما يعجل في عملية النمو الاقتصادي . وقد يحدث هذا الامر ، اذا استمرت الاجور على الزيادة بعده ، وقد يستجيب الراسماليون بالامتناع عن الاستثمار ، وعندئذ تقع الازمة بديلا عن التعجيل في النمو الاقتصادي . وقد تستجيب الدولة لهجوم العمال على الاجور بمزيد من التدخل لصالح الاجور او الخدمات الاجتماعية ، او لصالح ستراتيجية جديدة نحو القطاع الخاص بما يعزز النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث والثلاثون

نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الاشتراكية : سياسة التخطيط الاشتراكي

تبحث النظرية الاقتصادية للاشتراكية في اكتشاف وصياغة القوانين التي تحكم حركة النظام الاشتراكي . وتتخذ الدولة الاشتراكية في ضوء هذه القوانين الاقتصادية قراراتها واجراءاتها الاقتصادية التي تؤمن تحقيق اهدافها من خلال وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية . ولكن لكي تؤدي النظرية الاقتصادية للاشتراكية وظيفتها في تكوين السياسة الاقتصادية ، لا بد من نظرية للسياسة الاقتصادية تقوم مقام الجسر بين النظرية والسياسة الاقتصادية للاشتراكية . اذ لا يترتب على نظرية السياسة الاقتصادية **صناعة** ادوات التحليل الاقتصادي النظري لان ذلك يقع على عاتق النظرية الاقتصادية للاشتراكية ، وهي كذلك لا تقوم **باستعمال** ادوات التحليل الاقتصادي وتطبيقها ، لان ذلك من مهام السياسة الاقتصادية . بل تقوم نظرية السياسة الاقتصادية للاشتراكية بالمواءمة ما بين ادوات التحليل الاقتصادي النظري وعناصر السياسة الاقتصادية للاشتراكية لغرض **استعمال ادوات** التحليل الاقتصادي المناسبة في صياغة السياسات الاقتصادية المنشودة .

يقوم الفصل الحاضر بدراسة واحدة من اهم ظواهر الاقتصاد الاشتراكي الا

وهي سياسة التخطيط الاشتراكي . لا يهدف هذا الفصل الى صياغة نظريـــة جديدة عن التخطيط الاشتراكي ، ولا الى بيان عناصر السياسة الاقتصادية في ظل الاشتراكية . بل جل ما نبتغيه هو بيان سياسة التخطيط في ظل الاشتراكية.

يستعرض القسم (١)التحولات التي طرات على منهجية التخطيط في ظل الاشتراكية . ويتناول القسم (٢) مشاكل تنظيم وادارة الاقتصاد الاشتراكي . وفي القسم (٣) تاتي معالجة وسائل تنفيذ الخطة الاقتصادية . ويدرس القسم (٤) معالم الخطة بعيدة المدى ولاسيما مسالة تحديد معدل نمو الدخل القومي الصحيح . ويبحث القسم (٥) في عوائق تنفيذ الخطة بعيدة المدى . ويعالج القسم (٦) تثبيت التركيب الصناعي للدخل القومي . ويدرس القسم (٧) دور ميزان التجارة في الخطة بعيدة المدى . ثم القسم (٨) يتناول بايجاز عرض العمل والطلب عليـــه ويخلص القسم (٩) الى تخمين الاستثمار المنتج . ثم يأتي دور تحديد الاختيارات التكنولوجية في القسم (١٠) . ويبحث القسم (١١) والاخير في معالم السياسة الاقتصادية الاشتراكية .

١ ـ منهجية التخطيط الاشتراكي

اشار اوسكار لانكه الى ان «تطور الاقتصاد الاشتراكي ، وتعقده ، وتحوله من التنمية الخفيفة التي تقوم على استغلال الموارد الاقتصادية العاطلة الى التنميـــة الكثيفة التي تقوم على زيادة كفاءة وانتاجية الموارد الاقتصادية العاملة» انما يثير ثلاث مشاكل هي : منهجية التخطيط ، وتنظيـــم وادارة الاقتصاد الوطني ، والوسائل المعتمدة لزيادة الانتاجية والكفاءة في الاقتصاد (١) .

لقد طرا تحول على منهجية التخطيط من قيامها على الاهتمام بالاتساق او الاستقامة الداخلية للخطط الاقتصادية بواسطة طريقة الموازنات الى اعتمادها اكثر فاكثر على اختيارات الامثلة او الامثلية (Optimization) وصولا الى الخطـة الاقتصادية المثلى (Optimum Plan) .

وقد نشات طريقة الموازنات من خلال دمج مخطط اعادة الانتاج ومحاسبـــة الميزانية لغرض تطبيق الموازنة على نطاق الاقتصاد الوطني . وتم حساب الموازنة بوحدات مادية . والموازنات المادية (Physical Balances) تقوم على جدول تدفق المنتوجات . ويتم التعبير عنها بوحدات نقدية . اما الموازنات الماليـــة (Financial Balances) فتنشأ كموازنات الدخل والانفاق للسكان . ثم يتم الجمع بين هاتين الموازنتين المادية والمالية مما يؤول الى نشوء الموازنة العامـــة

---

١ ـ انظر : O. Lange, Current Problems of the Socialist Economy , IN, Papers in Economics & Sociology, op. cit., p. 570.

الاقتصاد الوطني .

تقوم هذه الموازنات المختلفة بتأمين الاستقامة الداخلية للخطة وجدواها . اذا اريد زيادة انتاج الفولاذ مثلا ، فمن الضروري زيادة انتاج الحديد الخام ، والفحم او النفط ، او الطاقة زيادة مناسبة مع الانتاج ، وتأمين زيادة عدد العمال وتنويع مهاراتهم وفقا لذلك .

ثم جاء الاكتشاف القائل ان نظام الموازنات هذا هو نظام المعادلات الرياضية. وفي نظام المعادلات هذا توجد الكميات المعطاة ، الا وهي الموارد التي في متناول الاقتصاد الوطني ، واهداف الخطة التي تنص عليها السياسة الاقتصادية . ويوجد ايضا صنف ثالث من الكميات ، الا وهو المجاهيل في المعادلات ، التي يتولى التخطيط الكشف عنها . فمثلا ، تنطوي موازنات الخطة على الطاقة الانتاجية للصناعات المختلفة ، وانتاج المواد الخام ومعاملات الانتاج التي تقيم العلاقات التقنية بين الكميات المنتوجة ، والمواد الخام ، والطاقات المستغلة . ومن الناحية الاخرى ، توجد اهداف الخطة التي تقررها السياسة الاقتصادية المتمثلة بانتاج المنتوجات المطلوبة والمختلفة . وكمجاهيل للمشكلة ، يوجد ايضا تخصيص المواد الخام للصناعات ، ودرجة استغلال الطاقة المختلفة ، وتخصيص قوة العمل الخ... وينبغي تحديد هذه المجاهيل لتحقيق الغايات ، وهي اهداف السياسة الاقتصادية في ظل الظروف الموضوعية المعطاة . وتصبح بالتالي مسألة الموازنات ، التي هي اساس التنسيق الداخلي للخطط ، قضية الاقتصاد الرياضي اكثر فاكثر . وهكذا كانت المهمة الاولى للتخطيط والمرحلة التاريخية الاولى له ايضا (٢) .

وقد تطور استعمال نظام المعادلات هذا مع اكتشاف الحاسبة الاليكترونية التي جعلت ممكنا حل العديد من انظمة المعادلات المعقدة ، واصبح بالتالي ممكنا تطبيق اختبارات الامثلة او الامثلية على الخيارات بين مسودات الخطط الاقتصادية المختلفة لغرض اصطفاء الخطة الاقتصادية المثلى (Optimum Plan) .

وقبل اكتشاف اساليب اختبارات الامثلية هذه ، كان تحديد محتوى الخطة يتم من خلال الادوات والمعايير التقليدية الاقتصاد السياسي ، اذ كان هذا يقوم على الادراك السليم والتقييم القائم على الحدس والتقدير السليم .

والامثلة (Optimization) او تحقيق الامثلية انما يعني استقصاء عوامل معينة او استدناءها . كان هدف التخطيط في البداية يقوم على تطوير الطاقات الانتاجية للاقتصاد الوطني من خلال اصطفاء الاستثمارات واساليب الانتاج المختلفة التي تولد الزيادة القصوى في الدخل القومي او في معدل نمو الاقتصاد الوطني . ولكن مع تقدم الاساليب الرياضية المعتمدة في التخطيط وتقدم

---

٢ ـ انظر المصدر السابق ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦ .

التكنولوجيا (الحاسبة الاليكترونية) ، اصبح من الممكن صياغة هدف التخطيط من استقصاء الدخل القومي خلال فترة معينة ، مما يؤول الى استقصاء الزيادة في الدخل القومي في نفس الفترة . «وهكذا ، عندما يتم اعتماد الدخل القومي هدفا ينبغي استقصاؤه ، حينئذ تتحول كل مشاكل التخطيط من وجهة رياضية لتكون مشاكل للبرمجة» (٣) .

٢ ـ مشاكل تنظيم وادارة الاقتصاد الاشتراكي

لا تشترك الاقطار الاشتراكية في مشاكل منهجية التخطيط فحسب ، بل في مشاكل تنظيم وادارة الاقتصاد الاشتراكي ايضا . وهنا تدور النقطة الرئيسية حول تحديد درجة المركزية واللامركزية في ادارة الاقتصاد الاشتراكي . ففي بواكير التنمية والتخطيط الاشتراكيين ، كانت الادارة الاقتصادية التي ما هي الا تنفيذ الخطة ، شديدة المركزية ، وكانت هذه المركزية الشديدة ممكنة لان الاقتصاد كان بسيطا ، مما جعل من الممكن ادارة الاقتصاد من قبل هيئة مركزية ادارة تفصيلية الى ابعد الحدود . ومن الناحية الاخرى ، كانت هذه المركزية ضرورية ، لان القرارات الرئيسية للتصنيع وتحديث الزراعة انما هي في عين الوقت قرارات تنطوي على تغييرات ثورية في التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي . وبكلمة اخرى، ان هذه القرارات فقط هي التي يمكن اتخاذها بصورة مركزية ، مع ضرورة توجيهها وقيادتها مركزيا ايضا . وإلا فليس من الممكن تعبئة الموارد المتوافرة وتركيزها من اجل تغيير التركيب الاقتصادي والاجتماعي ؛ ومن اجل التصنيع وتحديث الزراعة . اذ ليس من الممكن المخاطرة بضياع كل الجهود بسبب من غياب التنسيق او التوزيع بين اتجاهات مختلفة (٤) .

لا يكتسب تنفيذ الخطة اهميته بسبب من اهميته النظرية فقط ، بل بسبب من اهميته الاقتصادية ـ الاجتماعية الاساسية . والمقصود هو الحوافز الضرورية لتنفيذ الخطة . اذ انه من الضروري ان نسبغ على الاقتصاد الوطني نظاما من الحوافز يستحث الافراد والمنظمات على العمل وفق الاتجاهات المنصوص عليها في الخطة . وفي هذا الصدد كانت القرارات تتخذ على اساس من الادراك السليم وبوحي من اللقانة التنظيمية والسياسية. الا ان ظهور علم السايبرنية (Cybernetics) الجديد يمكننا من دراسة هذه المشاكل دراسة علمية ، ولاسيما في الاقتصاد

---

٣ ـ انظر : O. Lange, Planning & Economic Theory, Ibid, p. 556.

٤ ـ انظر : O. Lange, Current Problems..., op. cit., pp. 570-71.

الاشتراكي ، لان السايبرنية تدرس المشاكل التي تعالج الرقابة على النظم ذات العناصر المترابطة وتوجيهها ، اذ ان لها انطباقا واسعا يمتد من الماكنة الاتوماتية الى الآليات البايولوجية والاجتماعية (٥) .

٣ ـ وسائل تنفيذ الخطة

يمكن التمييز بين نوعين من الوسائل : الاجراءات الاداريـــة ، والاجراءات الاقتصادية . تشمل الاجراءات الادارية التخصيص المباشر ، بالمقاييس المادية ، للاستثمارات ، والمواد الخام ، واهداف الانتاج . امـــا الاجراءات الاقتصادية ، فتشمل الحوافز الاقتصادية التي تؤمن للمشروعات او الوحدات الاقتصاديـــة الاخرى العمل وفق الاتجاه الذي تؤشره الخطة الاقتصادية وتفرضه عليها .

تكمن المشكلة الحقيقية لادارة الاقتصاد الاشتراكي في تحقيق الانسجام بين الاجراءات الادارية والاقتصادية ، وذلك لتجنب نشوء وضع يؤدي بالوسائـــل الاقتصادية ، والحوافز الاقتصادية ، الى العمل على ارغام المشروعات او الوحدات الاقتصادية الاخرى على ان تفعل فعلها بأسلوب مختلف تماما عما هو مقصود من الاوامر الادارية التي تصدرها الاجهزة المركزية . وبكلمة اخرى ، تبقى مسألـــة الجمع الصحيح بين الاجراءات الاقتصادية والادارية الى جانب مهام الخطة ، او مسالة الحوافز الاقتصادية ، هـــي المسالة الرئيسية في ادارة الاقتصـــاد الاشتراكي (٦) .

يقوم احد جوانب ادارة الاقتصاد الاشتراكي على عملية تحديد الاسعـــار فيه (٧) . ويقوم الجانب الآخر على اصطفاء معايير نشاط المشروع الاشتراكي ، لاسيما مسالة معرفة امكان تأسيس معيار واحد لكفاءة المشروع الاشتراكي ، اي معرفة ما اذا كان من الضروري ان نضيف المعايير المختلفة الاخرى ذات الطبيعة المادية (كتشكيلة الانتاج وعدد المستخدمين الخ ...) الى جانب معيار الربح .

ولا يمكن فهم معنى نظرية سياسة التخطيط الاشتراكي هذه الا في ضـــوء الوقائع . اذ لم تقتصر التحولات التي طرات على الاقطار الاشتراكية على التراكيب الاقتصادية فحسب ، بل على تراكيبها الاجتماعية ايضا . فقد كان معظم سكانها يعملون في الزراعة بادىء ذي بدء . الا ان التصنيع لم يغير كثيرا من الصفـــات الاجتماعية والنفسية والسياسية للفلاحين ، وان كان قد وسّع من حجم الطبقة

---

٥ ـ انظر : O. Lange, Planning & Economic Theory, op. cit., p. 557.

٦ ـ انظر : O. Lange, Current Problems ..., op. cit., pp. 572-3.

٧ ـ راجع الفصل السابع ، القسم ٢ ، من الباب الثاني من هذا الكتاب .

العاملة . ويطرأ على هذه الطبقة العاملة المتنامية النضج والتطور في خضم المجتمع الصناعي تدريجيا . وهذا هو ما يثير مشاكل اجتماعية جديدة للاقتصاد الاشتراكي، كمشكلة مشاركة العمال في ادارة المشروعات الاشتراكية ، ومشكلة ادارة العمال الذاتية للصناعة . ولكن كلما صارت الطبقة العاملة اكثر وعيا بنفسها وبدورها ، اضحت قادرة على قيادة التحويل الدمقراطي للادارة بزيادة مشاركتها الخاصة فيها . ومن الناحية الاخرى ، يصبح المثقفون او الانتلجنسيا ابطال الكفاءة في الاقتصاد الاشتراكي ، وقادة الاعتماد على الطرق العلمية التي تقوّم التطورات العلمية ، كاستخدام الاساليب الرياضية في التخطيط ، واستعمال الطرق السايبرنية في التنظيم والادارة .

وما تلبي نظرية سياسة التخطيط الاشتراكي من حاجات لا يحددها التطور الاقتصادي فحسب ، بل تطور العلوم الاقتصادية ايضا ، ولاسيما علم التخطيط (Science of Planning) . ويفرض هذا على منهجية التخطيط ان تكون اكثر دقة ، لاسيما وقد اصبح لمسألة الامثلة او الامثلية او تحقيق الامثلية للخطط وللأنشطة الاقتصادية في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الاشتراكي واهميتها القصوى. اذ ان للافكار الجديدة التي تنشأ في حقل التخطيط الاشتراكي جذورها في انتقال الاقتصاد الاشتراكي الى مرحلة جديدة من التطور . اذ انها تعبر عن الحاجات العملية للمرحلة الجديدة ، وهي لا تعدو ان تكون محاولة للعثور على الحلول للمشاكل الجديدة التي تطرحها المرحلة الجديدة على التخطيط الاشتراكي من حيث النظرية والتطبيق (٨) .

٤ ـ معدل النمو في الخطة بعيدة المدى

يعتبر متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي اهم معالم الخطة بعيدة المدى . وعليه ، يؤول اختيار الصيغة الصحيحة للخطة بعيدة المدى الى اصطفاء معدل النمو المناسب للدخل القومي . اذ ان للدولة الاشتراكية ميلا طبيعيا نحو تطوير القطر بأسرع ما يمكن اي انها تعد معدل النمو بأعلى ما يمكن . ولكن يوجد عدد من العوامل المقيدة التي ينبغي اخذها بالحسبان هنا . واكثرها وضوحا الحقيقة القائلة كلما كان معدل النمو اعلى ، صارت الحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي اعلى ايضا . حقا ، كلما كانت الزيادة في الدخل القومي اعلى من مستواه المعين ، صار الاستثمار الضروري لتحقيق هذه الزيادة اعلى (مع استبعاد استغلال فائض الطاقة الانتاجية القائمة) . ويترتب على ذلك مباشرة انه كلما كانت نسبة الزيادة في الدخل القومي الى مستواه اعلى ، صارت نسبة

---

٨ ـ انظر : O. Lange, Current Problems ..., op. cit., p. 586.

الاستثمار الى الدخل القومي اعلى . والآن ، لهذه الحصة النسبية الاعلى للاستثمار المنتج في الدخل القومي اثر سالب على الاستهلاك والاستثمار غير المنتج في الأمد القصير . واضح لا يمكن ان ندفع هذا الميل الى ابعد مما ينبغي لانه سيولد تذمرا بين السكان حتى وان كان الاثر المتراكم لمعدل النمو العالي سيسهم في رفع مستوى المعيشة (٩) .

ولكن ، في العديد من الحالات ، تلقى الزيادة في الحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي المصاحبة للزيادة في معدل النمو ما يعززها في عامل اضافي جديد . ومع الزيادة في معدل النمو تظهر صعوبات في موازنة ميزان التجارة . والقطر الذي يبذل جهوده من اجل تحقيق هذا التوازن ، انما يضطر الى سلوك ذلك السبيل من الاستثمار الذي يقتضي نفقات اعلى من رأس المال بالقياس الى الاثر الذي يحققه في التجارة الخارجية . وهكذا فان الحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي (معدلة وفق تدهور شروط التجارة) تتزايد بأكثر من نفس المقدار (Pro tanto more) . وعليه ، فمن المحتمل جدا انه عند مستوى ما من معدل النمو ستصبح موازنة التجارة الخارجية مستحيلة حيث هنا يبرز الى الوجود قيد مطلق على معدل النمو .

واخيرا ، قد تطرأ ندرة في العمل ايضا ، في حالة معدل النمو العالي الى درجة كافية . ويمكن التغلب على هذه المشكلة بزيادة نفقات رأس المال في الخطة بصورة كافية ، ولكن هذه هي الاخرى ستفاقم من مشكلة الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي .

٥ ـ معوقات معدل النمو

لا يتحقق معدل النمو العالي في الخطة بعيدة المدى لواحد او اكثر من هذه المعوقات : نفقة رأس المال العالية اللازمة مباشرة ، او كنتيجة للصعوبات التي تنتاب موازنة ميزان التجارة الخارجية ، او لنقص في العمل ايضا . حقا ان صعوبات التجارة الخارجية تكاد تجعل من المستحيل تجاوز مستوى معين لمعدل النمو .

تكمن الخطوة الاولى لبناء خطة بعيدة المدى في رسم هيكل خام للخطة يفترض معدلا عاليا للنمو في ضوء التجربة الماضية للقطر . وان لم تكن للقطر تجربة ذاتية، ففي ضوء تجربة الاقطار الاخرى المشابهة له في مجمل احواله . وهكذا فاننا نختار عن وعي بديلا عاليا قد يصبح ضروريا تخفيضه حتى في مرحلة

---

٩ ـ انظر : M. Kalecki, an Outline of a Method of Constrcting a Prespective Plan, in, Nove & Nuti (eds.), **Socialist Economics,** op. cit., pp. 214 - 15 .

الاختبار الاولي .

يلي ذلك ما ينبغي ان نفترضه حول معامل رأس المال الذي يربط الزيادة في الدخل القومي بالاستثمار المنتج . اما قيمة معامل رأس المال ، فلا بد من اختبارها ثانية على اساس التجربة الذاتية الماضية او تجربة الاقطار الاخرى ، آخذين بنظر الاعتبار جهد الامكان الخواص المميزة للفترة والقطر المبحوثين . وعلى اية حال ، يستحيل علينا ان نحصل على اكثر من تقريبة خام لان معامل رأس المال يتوقف الى حد كبير على تركيب الزيادة في الانتاج التي قد تختلف الى حد كبير عما كانت عليه في الماضي او في اي قطر آخر .

الان . وبعد الاقرار بمستوى معين لهذا المعامل ، علينا ، شئنا ام ابينا ، ان نحصل على التقريبة الاولى للاستثمار المنتج السنوي في الخطة بعيدة المدى : في بدايتها ، ونهايتها ، ووسطها . ثم نتناول باسلوب مماثل مسألة المعامل المناسب للزيادة في المخزونات بما يمكننا من التوصل الى هذا العنصر . وبطرح الاستثمار المنتج والزيادة في المخزونات من الدخل القومي ، نحدد مجموع الاستهلاك والاستثمار غير المنتج في نهاية المطاف .

ولغرض تقسيم هذا العنصر بين مكونيه ، علينا ان نقارن مستوى السلع الاستهلاكية الناجم عنه بطاقة الموجودات الثابتة التي تولد الخدمات الاستهلاكية (مع المساحة السكنية في دور السكن للشخص الواحد) . وعلى هذا المنوال ، يمكن ان نتوصل الى قرار معقول الى حد ما ، وان يكن من الواضح انه قرار احتياطي الى حد كبير .

وقد نتوصل حتى في هذه المرحلة الى ان الحصة النسبية للاستثمار المنتج زائدا الزيادة في المخزونات في الدخل القومي عالية الى درجة انها تجعل الخطة غير مقنعة لان التخفيض المطلوب والاستثمار غير المنتج لا يمكن تحمله في الامد القصير . ولكن بما ان النتيجة تتوقف الى حد كبير على مستوى معامل رأس المال الذي هو افتراضي محض بطبيعته ، فقد يكون من الاسلم متابعة هذا البديل الى ابعد من ذلك في هذه الحالة (١٠) .

٦ ـ تحديد التركيب الصناعي

تقوم الخطوة التالية على تثبيت التركيب الصناعي للدخل القومي في خطوطه العامة . لقد قسمنا الدخل القومي في الخطة بعيدة المدى (في بدايتها ، ونهايتها ، ووسطها) الى عناصر رئيسية اربعة : الاستثمار المنتج ، الزيادة في المخزونات ، الاستثمار غير المنتج ، والاستهلاك . واذا ما افترضنا بعض الفروض المعقولة حول

---

١٠ ـ انظر : M. Kalecki, an Outline of a Method of Constructing a Perspective Plan, p. 11.

مستقبل تركيب الاستهلاك على اساس من تجربة الاقطار الاكثر تقدما آخذين بنظر الاعتبار الخصائص المميزة للقطر المبحوث او خصوصيته ، فقد نتوصل الى تحديد التركيب الصناعي الخام له . وهذا ضروري لاجراء الاختبار لميزان التجارة من جهة ، وللوصول الى تقريبة ثانية لمعامل رأس المال تعكس الزيادة في الانتاج من الجهة الاخرى . وهنا لا بد من اجراء التمييز المهم بين الصناعات التي يحددها العرض اي تلك التي تخضع لسقف يحدد معدل نموها في الامد البعيد لاسباب تقنية وتنظيمية ولا تجديها نفعا الزيادة في نفقات رأس المال كصناعات المنتوجات الاولية (الفحم ، النفط ، المطاط الخ ..) ؛ والصناعات التي يحددها الطلب اي تلك التي لا تخضع للسقف المذكور ، بل يمكن زيادة انتاجها حسب نمو الطلب في الامد البعيد كصناعات المنتوجات التحويلية (١١) .

ومن معرفة حجم الاستثمار المنتج وغير المنتج وكذلك من الزيادة في المخزونات ، ومن معرفة حجم وتركيب الاستهلاك ، من الممكن ان نعد تخمينا اوليا للطلب المحلي على منتوجات الفروع المختلفة للاقتصاد الوطني . ومن الطبيعي ان ينطوي هذا على بعض المعرفة لمعاملات الانتاج التقنية آخذين مستقبل التقدم التقني بالحسبان ومتخذين كذلك بعض القرار فيما يخص الصيغ التقنية . الان ، اذا كان الفرع المبحوث عنه هو صناعة عرض ، فمن الممكن بيان الكمية من منتوجه الباقية للتصدير . او الكمية الواجبة الاستيراد . وتنطوي متطلبات الاستيراد ايضا على سلع لا يمكن انتاجها محليا ابدا . ولا بد لهذا التحديد من ان يأخذ بالحسبان السلع البديلة عن الواردات التي يمكن انتاجها محليا .

وعلى هذا المنوال ، يمكن تثبيت التقريبة الاولى لمجموع الطلب على الواردات. وبعد طرح ما يدخل في قيمها من قيم الصادر التي تزودها بها فوائض الصناعات التي يحددها الطلب . ولا بد من تثبيت انتاج هذه الصناعات بطريقة هي : اولا ، طلبها ان تشبع الطلب المحلي على منتوجاتها ؛ ثانيا ، ينبغي ان يغطي مجموع مساهماتها في الصادرات القسم الباقي من مستلزمات الاستيراد المذكورة في اعلاه . وبالضرورة فمجموع انتاج كل الفروع الذي يتم تحديده على هذا المنوال انما يساوي الدخل القومي ، لانه يشمل الطلب الذي تولده المكونات المحلية الرئيسية للدخل القومي إما مباشرة واما بما تزوده للصادرات مما هو مطلوب لتغطية الباقي من الطلب عن طريق الواردات (١٢) .

٧ ـ مشكلة موازنة ميزان التجارة الخارجية

قد يستغرب المرء في هذه المرحلة من المناقشة عما اذا كانت مشكلة التوازن في

---

١١ ـ المصدر السابق ، ص ١٤ .

١٢ ـ المصدر السابق ، ص ١٦ .

ميزان التجارة قائمة ابدا لانه يترتب على ما تقدم ان الواردات المطلوبة تغطيها الصادرات تغطية اوتوماتية ما دام مجموع قيمة الانتاج مساويا لقيمة المكونات المحلية للدخل القومي . ولكن قد لا يكون لتوازن ميزان التجارة الذي يتم التوصل اليه على هذا المنوال من اهمية عملية . فقد يكون مستحيلا تقريبا وصول الصادرات الى الاسواق الاجنبية على نطاق يقابل خطط التصدير المعروضة بالطريقة الموصوفة في اعلاه . وقد يؤول ضغط عرض المنتوجات المبحوثة الى هبوط اسعارها الى حد يصبح معه مستحيلا تحقيق ايراد التحويل الخارجي اللازم لشراء الواردات الضرورية . او حتى اذا كان ذلك ممكنا ، فانه سيقتضي نفقات رأسمال عالية بالقياس الى الاثر بمقياس التحويل الخارجي ، وانه كنتيجة لذلك ستتفاقم مشكلة الحصة النسبية للاستثمار في الدخل القومي الذي نتصور انه مصحّح بمقدار تدهور شروط التجارة كما جاء في اعلاه .

اذا قام القطر بتاسيس جزء من خطته للتجارة الخارجية على الاتفاقات التجارية طويلة الامد ، سيصبح من الممكن ثانية ان تنطوي هذه الاتفاقات على كميات محدودة من السلع المتوافرة للتصدير . ولكن ينبغي ان نلاحظ ان للاتفاقات طويلة الامد مزية كبيرة على التجارة «الاعتيادية» وذلك بجعلها جزءا من خطة التجارة الخارجية مستقلا عن التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي .

ينبغي تمحيص الخطة للتصدير من زاوية التنفيذ العملي . اذا اثبتت على انها غير واقعية ، فلا بد من تخفيض معدل النمو . وينبغي ان نضيف ان تخفيض معدل النمو انما يساهم الى درجة كبيرة في استعادة توازن التجارة الخارجية في حين انه يترك تطور الصناعات التي يحددها العرض دون تغيير . لان ذلك سيؤدي الى تخفيض شديد في الطلب على الواردات وكذلك الى زيادة شديدة في الفوائض المتوافرة للتصدير من قبل الصناعات التي يحددها العرض .

ومن الناحية الاخرى ، اذا أثبتت خطة التجارة الخارجية على انها واقعية الى حد ما ، فمن الضروري عندئذ تقدير حجم تأثير التوسع في الصادرات على نفقات راس المال (١٢) .

٨ ـ عرض العمل والطلب عليه

قبل الإقدام على اعداد تخمين بالاستثمار الضروري ، لا بد من دراسة عرض العمل والطلب عليه . ولهذا الغرض ، ينبغي اعداد نبوءة عن عرض العمل تقوم على اعتبارات ديموغرافية او سكانية . وفوق ذلك ، وعلى اساس من التركيب الصناعي للدخل القومي ، يمكن تقدير الطلب على العمل تقديرا تقريبيا آخذين بالحسبان

---

١٣ ـ المصدر السابق ص ص ١٦ ـ ١٨ .

الزيادة في الانتاجية الناجمة عن التقدم التقني . ينبغي ملاحظة انه لا بد من اخذ المشاكل المتميزة المعنية بالحسبان عند تخمين الطلب على العمل في الزراعة .

اذا قادت المقارنة بين الطلب على العمل وعرضه الى النتيجة القائلة ان عجز العمل سيكون وشيكا عند معدل النمو المفترض ، فمن الضروري ان تفترض الخطة مزيدا من المكننة والتحديث مما سيقود ثانية الى نفقات استثمارية اعلى طبعا(١٤).

٩ ـ اعادة تخمين الاستثمار المنتج

الان وقد قمنا بتخمين التركيب الصناعي للدخل القومي ، ولإلمامنا ايضا بتأثير صعوبات التجارة الخارجية ، وانظرا لامكان حساب تأثير عجز العمل على نفقات راس المال ايضا ، نستطيع التوجه ثانية نحو تخمين مجموع الاستثمار المنتج . وقد يختلف هذا التخمين كثيرا عن التخمين الاول المستمد من معامل راس المال الافتراضي . وقد يكون تحقيق التوازن في ميزان التجارة عند معدل النمو المفترض في نطاق الامكانات العملية ، الا ان الحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي التي يتم بلوغها ، قد لا تكون مقبولة . عندئذ ، ينبغي ان نخفض معدل النمو بعض الشيء ونتمحص الصيغة الجديدة بالطريقة الموصوفة في اعلاه .

اما الصيغة التي يتم تبنيها آخر الامر ، فينبغي تمييزها بأعلى معدل نمو ممكن حيث يقوم امكان واقعي على موازنة ميزان التجارة الخارجية ، وحيث تكون الحصة النسبية للاستثمار المنتج زائدا الزيادة في المخزونات الى الدخل القومي مقبولة لدى السلطات من وجهة نظر التأثير على الاستهلاك والاستثمار غير المنتج في الامد القصير (١٥) .

١٠ ـ الاختيارات التكنولوجية

ذكرنا في اعلاه ان مواجهة الصيغ التكنولوجية المختلفة تتم في مجرى تقدير الطلب على منتوجات صناعات منفردة وهو الذي تولده المكونات المحلية الدخل القومي . يمكن ان نضرب مثلا على ذلك من الخيار بين كهربة سكك الحديد او ديزلتها ، الامر الذي يتوقف على الحمولة في الخط المعين . ولحسم هذه المسائل التكنولوجية ، لا بد من طريقة لمقارنة الكفاءة ما بين البديلين التكنولوجيين في إحداث الاثر النهائي .

ولغرض مقارنة الاختيارات المختلفة لكسب دولار واحد من التجارة الخارجية

---

١٤ ـ المصدر السابق ، ص ١٨ .

١٥ ـ المصدر السابق ، ص ١٩ .

يمكن اعتماد نفس الطريقة المعتمدة في مقارنة البدائل التكنولوجية المختلفة لتحقيق نفس الاثر المنتج النهائي . الا انه من المستحيل التركيز على اصلح الصادرات لان انتاج السلع المذكورة قد يخضع الى قيود تقنية او تنظيمية ، او لانه من المستحيل عرض هذه السلع في الاسواق الخارجية على نطاق كبير من دون تخفيض في الاسعار مما يجعل نتائج حساب كفاءة الاستثمار القائم على الاسعار العالمية باطلا.

ولا يمكن تحديد تركيب الانتاج في الاقتصاد المخطط ، باستثناء جانب الخيار بين البدائل التكنولوجية او جانب تركيب التجارة الخارجية ، لاعتبارات تتعلق بالكفاءة . لانه عند قيام معدل نمو معين للدخل القومي ، وعلاقة معينة بين الاستثمار غير المنتج والاستهلاك ، وتركيب معين للاستهلاك ـ في هذه الحالة سيتم تحديد التركيب الصناعي للانتاج بواسطة المعاملات التقنية للانتاج (١٦) .

١١ ـ معالم السياسة الاقتصادية الاشتراكية

سبق ان حددنا مفهوم السياسة الاقتصادية الاشتراكية واهدافها وشروطها ووسائلها (١٧) . يكفي هنا ان نؤكد على بعض عناصر السياسة الاقتصادية الاشتراكية واختلافها عن السياسة الاقتصادية الراسمالية . يعنى الاقتصاد الاشتراكي بمستوى الاستخدام ، وميزان المدفوعات ، ومستوى الاسعار ؛ ولكن بصورة مختلفة عما هي عليه في الاقتصاد الراسمالي .

لا يعاني الاقتصاد الاشتراكي من اخفاق الطلب الفعال ، وبالتالي من البطالة ، بخلاف الاقتصاد الراسمالي . لان نسبة الاستثمار الى الاستهلاك تقررها الخطة الاقتصادية الاشتراكية . والمشروعات الصناعية ، التي هي من اجهزة الدولة الاشتراكية ، تقوم باستخدام العمال لانجاز اهداف الخطة المنسوبة اليها ، وتوزع قوة العمل ما بين القطاعات حسب متطلبات الخطة . فمعدل تحويل العمال من الزراعة يتوقف بالدرجة الاولى على معدل توسع الاستثمار في الصناعة توسعا يخلق فرص العمل لهم .

يقوم القسم الاغلب من التجارة بين الدول الاشتراكية بموجب الاتفاقات الثنائية . فكل قطر اشتراكي يحاول موازنة وارداته من كل قطر آخر مقابل صادراته اليه . وعليه ، ما تزال الاقطار الاشتراكية تجني ثمار التخصص او تقسيم العمل الدولي من التجارة الاشتراكية على نطاق محدود . اذ تجري هذه التجارة بموجب اسعار السوق الراسمالية العالمية على اعتبار انها معيار مستقل، مما يقيد منافع التخصص الاشتراكي الدولي من جهة ، ويعزل الاقتصاد الاشتراكي

---

١٦ ـ المصدر السابق ، ص ص ١٩ ـ ٢١ .

١٧ ـ راجع الفصل الثالث ، هيكل الاقتصاد السياسي الاشتراكية ، القسم (١٠) .

العالمي عن تأثير التقلبات النقدية الدولية من الجهة الاخرى .

ومع ذلك ، يعاني الاقتصاد الاشتراكي من نوع من التضخم النقدي المكبوت. فالمشروع الاشتراكي ، حينما يجابه نقصا في العمل يرفع عماله حتى يستطيع زيادة أجورهم النقدية ، مما يمكن من السحب على صندوق أجور اكبر ، وهذا يقود الى درجة من التضخم المفتوح (Open Inflation) . ومع ذلك ، تكمن احدى مزايا الصناعة الاشتراكية على الراسمالية في قدرتها على المحافظة على مستوى عالٍ ومستقر من الاستخدام من دون تضخم ، بخلاف الاقتصاد الراسمالي العالمي حيث يسود عليه الركود التضخمي او «الركوضمية» (١٨) .

وعلى الرغم من تفاوت الدخول في الاقتصاد الاشتراكي ، فان غياب الملكية الخاصة في وسائل الانتاج ينفي قيام الثروات الخاصة عن طريق نفي الوسائل القانونية للمضاربة النقدية . وهذا هو ما يجعل اعتماد ايرادات المالية العامة في الاقتصاد الاشتراكي على علاوة عامة ومتساوية على الاسعار .

تلغي الثورة الاشتراكية الريع وتخصص الارض الى مجموعات معينة من المزارعين . وتحل محل الريع الضرائب العينية او الحصص من الانتاج . وهذا هو الاسلوب الذي تقوم عليه الدولة الاشتراكية في اقتطاع او اجتزاء الفائض الاقتصادي في الزراعة .

يقوم الاصلاح الاقتصادي على درجة استقلال المشروع الاشتراكي وتمتعه بروح المبادرة . وفي ظله ، يعمل المشروع من اجل استقصاء الفرق بين قيمة المبيعات النقدية والتكاليف ، او من اجل استرجاع تكاليف الانتاج من قيمة التدفق النقدي الذي ينبغي ان يتضمن ضريبة على فاتورة الاجور والقيمة التخمينية للعدة الانتاجية . ولا يقوم المشروع الاشتراكي على اكتساب الربح لنفسه ، بل يقوم على أعتماد الربح معيارا لنجاحه فقط (١٩) .

وفي الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، تجابه السياسة الاقتصادية الاشتراكية مشكلتين اقتصاديتين ، الاولى هي كيفية تخطيط ما ينبغي انتاجه ، والثانية تنفيذ الخطة . ولنضرب مثالا عمليا على ذلك الاسهام الذي قام به مايكل كاليتسكي للسياسة الاقتصادية الاشتراكية في بولونيا .

قام كاليتسكي في ضوء مبادىء التخطيط بعيد المدى بوضع اول خطة بعيدة المدى ١٩٦١ ـ ١٩٧٥ لبولونيا . وتميزت هذه الخطة بعيدة المدى بالمميزات التالية:

١ ـ كانت اهداف الدخل القومي اجمالية ، بأسعار العمل ، لكي يتم اجتناب تضخم السلع الاستهلاكية تضخما مشوها . كما تم حساب الاستثمار المنتج وغير

---

١٨ ـ راجع الفصل الثاني والثلاثين ، القسم (١) .

١٩ ـ انظر: G. Frenzel, Social & Economic Policy in Socialist Planned Economics, IN , Marxism, Communism & Western Society, Vol. VII , pp. 384 - 93 .

المنتج بالنفقات الاستثمارية الاجمالية . وقد تم حساب الاستهلاك بأسعار الشراء.

٢ ــ تم تحديد الاستثمار المنتج عند المستوى الذي يؤمن معدل النمو واستبدال راس المال الثابت . لا يتوقف الاستثمار على نمو مجموع الدخل القومي فحسب ، بل على التغيرات في تركيبه . وهكذا فلم يكن بد من تحديده بواسطة التقريبات المتعاقبة .

٣ ــ حدد مستوى الاستثمار غير المنتج لكي تتحقق اهداف معينة في الاسكان ، والمرافق العامة ، والصحة ، والتربية ، والثقافة بحلول عام ١٩٧٥ ، بحيث تنمو هذه الاستثمارات بصورة اسرع من نمو الدخل القومي (ثلاث مرات مقابل مرتين ونصف المرة خلال ١٩٦١ ــ ١٩٧٥) ، بينما ينمو خزين التسهيلات بصورة ابطأ من نمو الدخل القومي .

٤ ــ لم تشمل الخطة القروض الخارجية المتوقعة ، بل المتحققة فقط . لذلك اختلف الدخل القومي الموزع عن الدخل القومي المنتج من حيث حساب الاول بأسعار المعمل والثاني بأسعار الشراء (بما في ذلك ضريبة الايراد او رقم الاعمال) (Turnover - Tax) .

٥ ــ قامت الخطة على هدف مضاعفة متوسط الاستهلاك الفردي بحلول عام ١٩٧٥ (٢٠) .

ثم قام كاليتسكي بصياغة الخطة الخمسية ١٩٦١ ــ ٦٥ صياغة تفصيلية كجزء من الخطة بعيدة المدى ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ التي قام بصياغتها صياغة عامة لبولونيا. يمكن تلخيص تفسيره للوضع الاقتصادي الماثل في بولونيا حينذاك ودفاعه عن خواص الخطة المذكورة كما يلي :

١ ــ كانت الخطة الخمسية ١٩٦١ ــ ٦٥ بمثابة جسر بين الطور الاقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٥٠ ــ ٦٠ والخطة بعيدة المدى ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ .

٢ ــ كان لمعدل نمو الانتاج في ١٩٦١ ــ ٦٥ ان يكون ابطأ مما كان عليه في ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ . وكان لهذا التباطؤ ان يكون أشد من الاستهلاك حيث اريد له ان يهبط من ٤٨ بالمئة في الخطة السداسية الى ٣٥ بالمئة في الخطة الخماسية . ويعود جزء من هذا التباطؤ في نمو الاستهلاك الى التباطؤ في نمو الانتاج . كما انطوى توزيع الدخل القومي الذي افترضته الخطة الخماسية على احتياطي للاستهلاك يتم الركون اليه عندما يقصر النمو الفعلي عن النمو المخطط للدخل القومي ، او عندما يفوق التراكم الفعلي التراكم المخطط فيها . وكان للحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي ان تهبط في ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، بينما كان عليها ان تميل الى الارتفاع ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٥ . وعليه ، أريد لمعدل النمو الابطأ ان يتحقق على حساب الحصة النسبية الاعلى للاستثمار المنتج في الدخل القومي اثناء الخطة الخماسية .

---

٢٠ ــ انظر : Feiwel, op. cit., p. 421.

٣ ـ كان الوضع الاقتصادي في ١٩٦١ ـ ٦٥ اصعب مما كان عليه في ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ من حيث درجة توافر القروض الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات البولوني .

٤ ـ كان المفروض في متوسط الاستهلاك القروي اثناء الفترة ١٩٦١ ـ ٦٥ ان ينمو نموا ابطأ اي بنسبة ٢٥ بالمئة بالمقارنة مع ما كان عليه في اثناء ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ اي بنسبة ٣٥ بالمئة . وعليه ، كانت زيادة الحصة النسبية للاستثمار المنتج في الدخل القومي تجابه صعوبات ، ان لم تكن الزيادة ممتنعة ، كما كان بناء قاعدة للمواد الخام يجابه الحواجز التقنية والتنظيمية .

٥ ـ كانت محدودية قاعدة المواد الخام والقيود على امكانات تصدير السلع تامة الصنع يجعلان من الصعوبة بمكان زيادة نمو الدخل القومي على حساب احتياطي الانتاج في الصناعات التحويلية .

٦ ـ كان من الممكن التعجيل في نمو الدخل القومي فيما اذا تم تحصيل طاقات انتاجية اكبر من نفس المقدار من النفقات الاستثمارية . الا ان كاليتسكي كان يعتقد انه من الممكن واقعيا خلال الفترة ١٩٦١ ـ ٦٥ تحقيق ادخار واقعي على اساس من التقنية الجديدة والاستثمارات الاضافية السريعة المردود .

٧ ـ كانت الاهداف المنصوص عليها في الخطة الخمسية غير قابلة للتحقيق بيسر . فمثلا كان تحقيق اهداف الخطة في الزراعة يتطلب استثمارات كبيرة في بناء التربة والمخصبات الزراعية .

٨ ـ كان كاليتسكي يرى ان الذين يريدون التعجيل في معدل النمو كانهم يتقبلون الضيق والضغوط في القطاعات الاخرى ، بينما اولئك الذين يستهدفون تأمين انجاز اهداف الخطة انما يفتشون عن نقاط الضعف ويحاولون تصفيتها ، ومن ثم يفكرون في زيادة معدل النمو فقط (٢١) .

---

٢١ ـ انظر المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥ .

الخاتمـــة

تأليف مايكل كالينتسكي
تعريب الدكتور محمد سلمان حسن

الفصل الرابع والثلاثون

نظريات النمو في الانظمة الاجتماعية المختلفة (*)

ليس من نظرية نمو اقتصادية «عامة» تؤول الى فهم حقائق الامور الاقتصادية للانظمة الاجتماعية المختلفة ؛ لان الاطار المؤسسي لنظام ما يترك اثرا عميقا على ديناميانه . ويهدف هذا البحث الى بيان مدى الفروق ما بين الاقتصاد الرأسمالي المتسيب ، والاشتراكي ، و«المختلط» ، من حيث مسائل النمو الجوهرية .

١ ـ الاطار المؤسسي لنظريات النمو

يستهدف هذا البحث تطوير الفكرة القائلة ان الاطار المؤسسي لنظام اجتماعيما هو عنصر اساسي لدينامياته الاقتصادية ومن ثم لنظرية النمو الموائمة لذلك النظام. تبدو الفكرة مقنعة ، غير انه مع ذلك يوجد ميل في علم الاقتصاد الغربي ـ وهو

(*) تمت مناقشة موضوع هذا الفصل في دائرة علم الاقتصاد في جامعة كيمبرج عام ١٩٦٩ . ثم نشر كبحث لمايكل كاليتسكي في المجلة الايطالية (Scientia, V - VI, 1970, pp. 311-16) وقد قمت بنقله من اللغة الانكليزية الى العربية عن المصدر المذكور . (م.س.ح.)

يبدي اهتماما كبيرا بنظرية النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر ـ من حيث معالجته لما يشبه نظرية **عامة** للنمو تقوم على نماذج بعيدة تماما عن حقيقة الاقتصاد الرأسمالي ، او الاشتراكي ، او «المختلط» الراهن . في الواقع ، ترتبط عادة الكتابات موضوعة البحث (ضمنا على الاقل) بشكل من اشكال الرأسمالية المنسيبة المثالية . ويمكن ترجمة مشاكلها ونتائجها بيسر الى مقولات النظام الاشتراكي ، حيث من المثير أن تكون اكثر مواءمة له مما هي عليه للنظام الرأسمالي ، ولكنها مع ذلك ليست بموائمة له كل المواءمة،لانها غالبا ما تركز على نقاط هي ليست بالاكثر جوهرية . ومن هنا ينشأ موقف شد ما نصادفه في تاريخ الفكر الاقتصادي : حيث تخلق نظريات قد تثير مشاكل عظيمة الاهمية ، لكنها لا تؤول الى فهم ما حدث فعلا ، او ما يحدث ، او ما ينبغي ان يحدث .

٢ ـ الطلب الفعال والنمو الرأسمالي

حسبما اعتقد ، المسألة المركزية للنظام الرأسمالي المنسيب التي تنطبق عليها النظريات المشار اليها في أعلاه انما هي مسألة الطلب الفعال ـ اي ايجاد الاسواق لمنتوجاتها عند مستوى الاستغلال التام للموارد . وهذه المسألة هي ايضا في الخمسينات كانت عموما ما تزال في الصدارة من اهتمام الاقتصاديين الغربيين في سياق نظرية التقلبات الدورية وفي سياق مسألة التدخل الحكومي لمجابهتها.

ولكن منذ ان تركزت مناقشة الديناميات الاقتصادية على مسائل **النمو** ، سقط عامل الطلب الفعال من الاعتبار عموما . فإما ان تكون مسألة الطلب الفعال في الامد الطويل قد افترض ان لا شأن لها لمجرد انه لا حاجةلاخذها بالحسبان باستثناء حالة الدورة التجارية ؛ وإما ان تم التقرب من المسألة بصورة محددة اكثر من خلال موظتين بديلتين : (أ) النمو عند معدل التوازن (الهارودي) ، بحيث تكون الزيادة في الاستثمار بالقدر الكافي لتحرير ذلك الطلب الفعال الذي يوائم الطاقات الانتاجية الجديدة التي يخلقها مستوى الاستثمار . (ب) مهما يكن معدل النمو ، تستغل الموارد الانتاجية استغلالا تاما بالنظر الى مطاوعة الاسعار (Price Flexibility) في الامد الطويل : حيث ترفع الاسعار نسبة الى الاجور في الامد الطويل الى النقطة التي يكون عندها الدخل الحقيقي للعمل وبالتالي استهلاكه كافيا لامتصاص الناتج القومي عند مستوى الاستخدام التام .

غير اني لا اعتقد بوجود ما يبرر اهمال مسألة ايجاد الاسواق للناتج القومي عند مستوى الاستغلال التام في الموظة (أ) او (ب) . فمن المعروف عموما ان الاتجاه الذي تمثله الحالة (أ) هو اتجاه غير مستقر : اذ اي هبوط فجائي في معدل النمو يتضمن هبوطا في الاستثمار ، وبالتالي في الدخل القومي ، بالنسبة الى خزين العدة ، مما يؤثر على الاستثمار تأثيرا سالبا ، ويستحث هبوطا لاحقا في معدل النمو . والاعتقاد انه بمجرد قيام مثل هذا الاضطراب يخلق نزولا ، يتبعه صعود

بالنسبة الى النمو السائر بمعدل توازني ، اي ان قيامه بتوليد اتجاه مع دورة تجارية امر لا يمكن الدفاع عنه رياضيا : فالمعادلات التي يقوم عليها انما هي غير قادرة على افراز حل يقابل ما يجمع بين منحنى تصاعدي مركب (Exponential Curve) مع خط الجيب (Sine line). كما اني لا اشارك في مطاوعة الاسعار بعيدة المدى التي تقوم عليها النظريات من النوع (ب) . اذ لا يمكن تشخيص العوامل الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي ينطوي عليها تحديد الاسعار ـ وهي عميقة الجذور في النظام الراسمالي على مر العصور ـ على انها تصلبات (Regidities) قصيرة المدى ، بل انها تؤثر على العلاقة بين الاسعار وتكاليف الاجور في مجرى الدورة التجارية وفي الامد البعيد معا .

٣ ـ نمو الاقتصاد الراسمالي في الامد الطويل

حسبما اعتقد ، ينبغي التقرب من مسالة النمو طويل الامد في الاقتصاد الراسمالي المتسيب بنفس الاسلوب المعتمد في الدورة التجارية بالضبط . فما الدورة التجارية «الخالصة» الا حالة من الظاهرة العامة للاتجاه والدورة التجارية حيث يبلغ معدل النمو الصفر ، اي حيثما يكون الاقتصاد ساكنا (Stationnary) . وقد افترض في الحجة التي تقوم عليها نظريات الدورة التجارية ان بعض الكميات ثابتة ـ وارتباط هذا بتعليل التقدم التقني غير كاف ـ اذ من المؤكد انها تحتاج الى النمو في الاقتصاد النامي . وهكذا فمن الضروري تجاوز هذا القيد ـ وهو يقصر نظرية الدورة التجارية على الاقتصاد الساكن ـ والتوصل الى حركة النظام حركة تضم الاتجاه والتقلبات الدورية معا . او لنضعها بصورة مختلفة بعض الشيء: المسالة المركزية في النظام الراسمالي المتسيب انما هي بيان ما يجعل النظام يتوسع اذا ما اسقط الحلان على انهما غير وافيين بالغرض على النحوين (أ) و(ب) . في الواقع ، ان صيرورة تراكم راس المال المجردة وتمكينها من توليد قابليات انتاج جديدة ، لا تبرهن على ان الاستثمار آت ولا على كفاية قابليات الانتاج الجديدة المعتمدة .

وعند هذه النقطة قد يثور سؤال وهو ما اذا كانت هذه المسالة ما تزال لها اهميتها في عالم اليوم حيث صار النظام الراسمالي المتسيب ميتا بسبب من انتشار التدخل الحكومي انتشارا واسعا . اذ اني لما ازل اعتقد باهمية البحث في ديناميات النظام الاقتصادي المتسيب بالنسبة للتاريخ الاقتصادي ، وحتى القريب منه ، وكذلك لان حالة الاقتصادات الراسمالية الراهنة انما هي متفرعة من التفاعل العضوي بعض الشيء بين الميول التسيبية والتدخل الحكومي .

وعلى اية حال ، لا نستطيع ان نعكس هذه الظواهر المعقدة عكسا شافيا في نماذج الاقتصادات المتسيبة المشار اليها في اعلاه حيث يتم اهمال مسائل الطلب الفعال واستغلال الموارد . وربما توجد بعض العلاقة بين التدخل الحكومي وهذه

النماذج غير انها نفسية في طابعها ؛ اذ ان مستوى الاستخدام العالي يخلق مناخا صالحا لصياغتها صياغة لا تعكرها مشكلة الطلب الفعال .

٤ نماذج النمو الغربية والاقتصاد الاشتراكي

كما ذكرنا في القسم (١) ، تتصل نماذج النمو الناشئة في الاقتصادات الغربية صراحة بنوع من الاقتصادات الرأسمالية المتسببة تسيبا مستمثلا (Idealized) بمعنى انها تعالج مسائل عامة بطابعها بحيث يكون لنتائجها بعد تحويرات طفيفة مغزى لمشاكل النظام الاشتراكي . وهذا صحيح تماما : انها في الواقع تنطبق على الاقتصادات الاشتراكية حيث تحل مسألة الطلب الفعال بحق على نحو ما هو مذكور في (ب) من القسم (٢) : حيث تقوم **سلطات التخطيط** بتحديد الاسعار بالقياس الى الاجور بطريقة تحقق الاستغلال التام للموارد (ولا يصدق هذا على الامد الطويل فحسب ، بل على الامد القصير ايضا) .

ولكن تنشأ صعوبة من حقيقة ان النماذج التي تشير اليها نجد انها غالبا ما لا تركز على المسائل الجوهرية التي لها جذورها في حقيقة الاقتصاد الاشتراكي . ويجدر التأكيد على نقطتين كمثالين من هذا القبيل .

١ ــ معظم المادة في النمو الاقتصادي طويل الامد انما هي مكتوبة بلغة السكونيات المقارنة (Comparative Statics) . مثال ذلك ان لمسألة ماهية نسبة راس المال ــ الانتاج في الاقتصاد النامي نموا موحدا التي تؤمن الاجر الحقيقي الاقصى ، بينما يتم الحفاظ على الاستخدام التام ، اهمية عملية ضئيلة ؛ لانه اذا كانت نسبة راس المال ــ الانتاج اقل ، فان «اعادة تاليل» (Retooling) خزين راس المال لتحقيق هذه النسبة ينطوي على فترة طويلة من الاستثمار الاعلى ، حيث سيكون الاجر الحقيقي في بواكيرها اسوأ مما كان سيكون عليه لو لم تتغير نسبة راس المال ــ الانتاج . وفي هذا تلغى حالة نموذجية من «التضحية بالحاضر من اجل المستقبل» ؛ وهي في الاقتصاد الاشتراكي مسألة سياسية من الطراز الاول ، فيما اعتقد . ولكن الاساس للقرارات السياسية حول مسائل هذه طبيعتها انما يقوم على بحث اقتصادي دقيق في **الانتقال** (Transition) من منحنى الى آخر .

٢ ــ لا تثور في أي مكان من النماذج الغربية المبحوثة هنا مسألة «مخانق التنمية بعيدة المدى» (Long - term development Buttlenecks)، حينما ينمو الدخل القومي بمعدل عال تتخلف بعض الصناعات في توسعها عن توسع الطلب على منتوجاتها بسبب من عوامل تنظيمية وتقنية . مثال ذلك النقص في الاشخاص المدربين تدريبا مناسبا ، او صعوبات التكيف من اجل التحسينات التقنية (وتصدق الاخيرة بصورة خاصة على الزراعة) . ولا بد من ردم الهوات الناجمة عن طريق التجارة الخارجية ، ولموازنة ميزان التجارة لا بد من زيادة بعض الصادرات

او من استبدال بعض الواردات بالانتاج المحلي . وفي العادة ، تأتي هذه العمليات مصحوبة بالنفقات الاعلى من رأس المال والعمل وهي على هذا النحو تؤثر في مسائل النمو الاقتصادي تأثيرا عميقا .

التناقض بين الاستهلاك في الامد القصير والامد الطويل والمخانق طويلة الامد ، حيث تظهر تحت قناع صعوبات موازنة ميزان التجارة الخارجية ، انما هي في الحقيقة المسائل المركزية لاية نظرية واقعية عن نمو الاقتصاد الاشتراكي .

٥ ـ كلفة النمو

كما لاحظنا في القسم (٣) ، ان نماذج الاقتصادات الرأسمالية المتسيبة ، التي لا تعالج مسائل الطلب الفعال واستغلال الموارد ، لا تشكل بديلا عن البحث في آثار التدخل الحكومي الذي يستهدف تناول هذه المسائل . ومع ذلك ، تدعو ندرة الادب عن هذا الموضوع الحيوي للرأسمالية المعاصرة الى الاستغراب . وهنا ربما يوجد تقسيم عمل معكوس : تعمل الحكومة على تحقيق استغلال عالٍ للموارد ويأخذ الاقتصاديون هذه الحال كنقطة انطلاق لمناقشتهم من دون ان يذكروا من هو المسؤول عن ذلك . ولكن يوجد استثناء واحد عن هذه القاعدة : حيث يتم تكريس حيز كبير لنظرية التنمية الاقتصادية للاقتصادات المتخلفة « المختلطة » (Mixed) . وعرضاً أذكر ان مسالة عجز الطلب الفعال لا تثور هنا ايضا ، لان الاستثمار الحكومي كبير بالنسبة الى القابلية الانتاجية التي هي واطئة جدا رغم وفرة العمل . ونتيجة لذلك ، فان الوضع يتميز بالضغوط التضخمية على عرض الضروريات النادرة لا لعدم كفاية الطلب الفعال ، وان البطالة المقنعة والمكشوفة قائمة ايضا .

وهنا يبدو لي ان المسألة المركزية هي على حساب من تقع تنمية القطر المتخلف. اذا ما واظبت الضغوط التضخمية على عرض الضروريات النادرة ، ولاسيما الغذاء ، تتحمل الجماهير الغفيرة الفقيرة من السكان عبء الاستثمار العالي . واذا أريد تجنب ذلك ، لا بد من جعل معدل نمو عرض الضروريات متسقا مع معدل نمو الدخل القومي . ولفسح المجال للاستثمار ، لا بد من تقييد الاستهلاك لغير الجوهريات من قبل ذوي الدخول العالية بواسطة سياسة مالية موائمة . ولكن هذا يجعل معدل النمو «غير التضخمي» متوقفا على الاحوال الزراعية لانها هي التي تحدد الى حد كبير التقدم الزراعي الممكن وبالتالي عرض الضروريات . وتلعب القدرة على نمو الغذاء نموا اسرع الدور الرئيسي في تمويل الاستثمار . ومع ذلك، لا بد من تعزيز هذا بالاجراءات المالية بمعناها الدقيق الهادف الى تقييد الاستهلاك من غير الجوهريات .

كما في الاقتصاد الاشتراكي ، هنا تثور ايضا مسألة التضحية بالاستهلاك الحاضر من اجل المستقبل . ولكن التناقض اقل حدة ، حيث يعود الاستهلاك

«المضحى» به للاغنياء والموسرين . غير ان هذا الامكان جيد الى درجة لا تصدق ، اذ ان الاحوال الزراعية السائدة في معظم هذه الاقطار (تبعية الفلاح لمالك الارض، او التاجر ، او المرابي) لا تسمح لعرض الغذاء بالتوسع الا بطيئا . وبالنتيجة ، فان معدل نمو الدخل القومي نموا غير تضخمي انما هو حري به ان يكون واطئا . ولكنه اذا كان عاليا تماما ، فان الضغوط التضخمية ستكون مفرطة ولن يحدث تحول نسبي في تركيب الاستهلاك لصالح الضروريات ، كما هي موصوفة في اعلاه .

٦ ـ لكل نظام اجتماعي نظرية نمو

الان سنوضح الحقيقة المبحوثة في اعلاه بشيء من التفصيل ـ اي لكل نظام اجتماعي ما يقابله من نظرية مناسبة للنمو ـ من خلال بيان ان قانون نمو الدخل القومي نفسه ينبغي تفسيره بأسلوب مختلف حسب النظام الاجتماعي الذي نعالجه .

لنرمز الى مستوى الدخل القومي الحقيقي في سنة معينة Y والى الزيادة في ذلك الدخل من بداية السنة الى نهايتها بـ ΔY . وهذه الاخيرة ستتكون من ثلاثة عناصر : (١) التأثير المنتج للاستثمار الاجمالي $1/m\ I$ حيث m هو نسبة راس المال ـ الانتاج و I مستوى الاستثمار الاجمالي (اي قبل طرح الاندثار) ؛ (٢) التأثير السالب لتقلص الطاقة الانتاجية الناجمة عن إبطال العدة المتقادمة $a\ Y$ ؛ و(٣) الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الاستغلال الافضل للطاقات الانتاجية القائمة من جراء التحسينات التنظيمية $u\ Y$. وهكذا نحصل على

$$\Delta Y = \frac{1}{m} I - a Y + u Y$$

او

$$r = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{m} \frac{I}{Y} - a + u$$

حيث يمثل r معدل النمو .

في الاقتصاد الاشتراكي ، يتم تحديد المعاملات الثلاثة m, a, u من جانب العرض كما يقال : حيث يتوقف m و a على قرار السلطات المخططة فيما يتعلق بتقنية الانتاج (كثافة راس المال للانتاج وسياسة إبطال العدة المتقادمة) ؛ و u تمثل معدل النمو لاستغلال العدة القائمة كنتيجة للتقدم التنظيمي .

ويبقى القانون صحيحا كليا في اقتصاد راسمالي متسيب ولكن تفسير المعاملات مختلف تماما . يتوقف التغير في درجة استغلال العدة القائمة u على الطلب الفعال وحتى ان علاقته ستتغير في الدورة التجارية . ولكن حتى اذا اخذنا بالنظرة طويلة الامد فان u ما تزال تتحدد ، جزئيا على الاقل ؛ من جانب الطلب ان لم نكن نعتقد بمطاوعة الاسعار في الامد الطويل (قارن القسم (٢)) . وقد

توجد عناصر الطلب حتى في m : صحيح ان العدة الجديدة وبالتالي الاحدث ربما ستعمل بطاقتها . ولكن بعضا من نقص الاستغلال في العدة بسبب من قصور في الطلب الفعال لا يمكن استبعاده كليا في هذه الحالة .

وفي حالة الاقتصاد «المختلط» ، حيث يكـــون معدل الزيادة في عـرض الضروريات واطئا بالقياس الى معدل نمو الدخل القومي الى درجة تثور معها في التفسير مسألة مختلفة . قد يكون للمعاملين a و u نفس المعنى كما في حالـة الاقتصاد الاشتراكي ولكن تقسيم الاستهلاك ما بين الضروريات وغير الجوهريات قد يؤثر الضغوط التضخمية واعادة توزيع الدخل الحاصل لصالح جماعـــات الدخول العالية .

وهنا نرى ثانية ان نظرية النمو لنظام اجتماعي من نوع معين ينبغي ان تعكس مشاكله الحيوية .

فهرس الاعلام

ـ ا ـ

ارسطو ١٠٧ ، ١٠٨
اسهاج «ئي» ٤٩
اطلس «ز.ف» ٤٥٦ ، ٤٥٨
انجلز «ف» ١١٢ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ٤٣٠ ، ٤٤٤
اوسادجايا ٤٢٥ ، ٤٢٧
اوستروفيتياتوف ١٤٤
اينون «ج» ٤٦٣
ايدل نانت «ا.ب» ٤٤٤
ايشاك «ا» ٣٨
الايكويني «ت» ١٠٨

ـ ب ـ

باتيل «س» ٣٨
باران «ب» ٥٦
بارتيغال «س.ب» ٤٦٧
باريتو «ف» ١١٦
بارونوفسكي ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١١٤
بازاروف «دبليو» ١٢٠
بالوك «ت» ٣٦
بانسكي «أ» ٢٦
باور «و» ١١٥ ، ١٢٥
بتلهايم «ش» ١١
بخارين «ن» ١١٥ ، ١١٩ ، ١٤٤ ، ١٤٧
براجنسكي «ب» ١٤٤
برودون «ب.ج» ١١٨
برست «أ.ر» ١٩٢ ، ١٩٩
بروس «دبليو» ٨٩ ، ٩٤ ، ٤٦٢
برون «س» ٣٨
بريت «م» ٣٦ ، ٣٦
بكرمان «و» ٤٠٦
بليخانوف «ج» ١١٤
بني «و» ١٠٩
بوأغيلبير «ب» ١٠٩
بوبروفسكي ٤٢
بولي «أ.ل» ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩
بيتنكن ٤٣٧
بيركهارت ٣٦
بيرنستاين «ئي» ١١٤
بيروبراجنسكي «ج» ١١٩
بيكر «أ.س» ٤٦٠ ، ٤٦٦
بيل ١٤٤

ـ ت ـ

تكر «مارجوري» ٣٨

توجان «و.م» ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١١٤
تيلر «ئي» ١٠٨

ـ ج ـ

جارفي «ج» ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧
جاليبريث «ج.ك» ٤٥٢
جانغ «ت.سي» ٣٨
جلاصمان «س» ٣٨
جوملكا ٤١
جونسون «هـ.ج» ٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢

ـ ح ـ

حسن «م.س» ٥ ، ١٤ ، ١٤١ ، ١٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٢

ـ د ـ

دوب «م» ٤٧ ، ٥٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠
دومار ٨ ، ٩٧
ديفيد «ئي» ١١٤
ديفيدسون «ب» ٤٣٨
ديكنسون «هـ.د» ١٤٤
ديلارد «د» ٤٣٧
ديل «س» ٣٩ ، ٤٨٢

ـ ر ـ

راملر «م» ٤٢٥
روبنسن «ئي ـ اـج» ٣٥ ، ٤٤٠
روبنسن «ج» ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٦١
روثورن «ب» ٤٤٥ ، ٤٥٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٣
روثورن «ر.ئي» ٤٤٠ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨
روس «س» ٣٨
روش «دبليو» ١١٧
روكفلر ٢٧
ريد «ل» ٣٨
ريكاردو «د» ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٧

ـ س ـ

ساميولسن «ب.ا» ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤
ساي ٤٣ ، ٤٤ ، ٢٠٢
ستالين ١٢٠ ، ١٤٤
ستايندل «ج» ٣٦ ، ٢٣٨
ستروملين «س» ١٢٠ ، ١٤٤
ستريجي «ج» ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢
ستون «جي . ر.س» ١٩٨
ستيرنبيرج ١٣٣
سرافا «ب» ٥٠
سكاربيك «ف» ١٠٨
سكوميسكي «ك» ٤١
سلو «ا.ك» ٣٦٠
سومبارت «د» ١١٨
سمث «أ» ١١٠ ، ١١٢
سمث «سي» ١١٤
سنجزل ٤٢
سوربيك ١٩٣
سويزي «ب» ١١ ، ٥٦ ، ١٢٥
سيرز «د» ٣٨
سيسموندي «ج.سي» ١١١ ، ١١٨
سين ٣٥٩

ـ ش ـ

شاكل «ج.ل.س» ٤٠٤
شندلر «ل.ف» ٤٤٩
شو «دبليو.هـ» ١٨٢
شومبيتر «ج» ١١٨
شيلوسي «أ» ١٠٠

ـ ص ـ

صابر «ع.ب» ١٣

ـ ف ـ

فارجا «ج» ١٢٥
فالراس «ل» ١١٦ ، ١١٧
فايفل ٤٠٣
فبلين «ت» ١١٨
فرنزل «ج» ٤٩٧
فريدمان «م» ١٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ،

٤٤٣
فريش «ر» ٢٧ ، ٤١٩
فولر «ب.م» ١٨٢
فيبر «م» ١١٨ ، ١٤٤
فيكسيل «ك» ١٢٣
فيلد «أ» ٤٢
فيلدمان «ج» ١٢٠
فيويل ٤٧ ، ٤٩٨

— ك —

كاليبريث «ج.ك» ١٢٣
كاليتسكي «م» ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٦٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢
كان «ر.ف» ٦٥ ، ٤٠٤
كانتروفيج «ل» ١٢٧
كاوتسكي «ك» ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤
كبة «أ» ١٣
كراخ «ب» ٣٨
كروصمان «ه» ١١٥
كريزيانوفيسكي «أ» ١٠٨ ، ١٢٠
كريزيفيكي «ل» ٤٧ ، ١١٤ ، ١٤٥
كريستوفيكي «س» ٣٨
كلارك «ج.م» ٤١٨ ، ٤١٩
كلاين «ل» ٣٥
كلينر ٨٩
كنغ «س» ٣٨
كورنتس «س» ٢٣٤
كوليتيبه «أ» ٤٦٨
كومونز «ج.ر» ١١٨
كينز «ج.م» ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٤٠٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢
كيوريهارا «ك.ك» ٤٣٧

— ل —

لابينا «د» ٣٨
لاسكي «ك» ٩١
لانج «أ» ٨٩ ، ٤٠٢ ، ٤٣٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠
لانكه ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٥٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٣٨ ، ٤٨٦
لبنسكي «أ» ١٧ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨
لكسمبيرج «ر» ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٧
لوجين «م» ٤٦٤ ، ٤٦٥
لودفيك لاندو ١٨ ، ٢٦ ، ٣٦
لوريه «س» ٣٨
ليرنر «أ» ١٤٤
ليست «ف» ١٣٢
لينين «ف» ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧
ليونتيف «ف» ١٢٧ ، ١٧١

— م —

مارشال «أ» ١١٦ ، ١١٧
ماركس «ك» ١٦ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ٤٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣
مالينكوف ٩٣
ماكارثي ٣٩
ماكارين ٣٩
مالثس «د.ت» ١١٠

مان «ت» ١٠٩
ماندل «ي» ٤٧٧ ، ٤٧٨
ماندليوم ٣٦
مل «ج.س» ١١٨
منكشوف ٥٩
موزاك «ج» ٣٨
مونتكرانين «أ» ١٠٧
ميردال «ب» ٢٧
ميسيس «ف» ١٤٤
ميشيل «دبلليو.سي» ١١٨

— ن —

ناتي «د.م» ٤٥٩ ، ٤٩١
ناجي ١٠٣
نوف «أ» ٤٥٩ ، ٤٩١
نيكلسون ٣٦
نيكولايف ٥٩

— هـ —

هارود «ر.ف» ٨ ، ٣٥ ، ٩٧ ، ٤٣٦
هالم «ج» ٤٦٤
هانسن «أ.هـ» ٤٢٣
هايك ١٤٤
هكس «ج.ر» ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٠
هلفردنج «د» ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣
الهيمص «ط» ١٣
هوبسن «ج.ا» ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١١٨
هوجكسن «ت» ١١١
هول ٨٩
هيجل ١١١ ، ١١٢
هيلجردت «ف» ١٩٢
هيلدبرانت «ب» ١١٧

— و —

وفرتز ١٣٣
واز «ب.ج» ٤٣٨ ، ٤٦٥
ويرزريك ٣٦ ، ٤٥

فهرس البلدان

ـ ا ـ

الاتحاد السوفياتي ٩٣ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦
اسبانيا ١٤١
المانيا ٧٣ ، ١١٩ ، ١٤٤
المانيا الفدرالية ١٢٣
اميركا ١٤١ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١
اميركا اللاتينية ٣٨ ، ٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢
انكلترا ٣٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٤
اوروبا ٥٦ ، ١٣٣
اوروبا الغربية ٣٨ ، ٤١
اوكسفورد ٣٦ ، ٤٨١

ـ ب ـ

بريطانيا العظمى ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ٤٧٩
بولونيا ١٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٣٤٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩

ـ ت ـ

تشيكوسلوفاكيا ١٥٢ ، ٤٥٥

ـ ج ـ

جنوب افريقيا ١٤١

ـ د ـ

دلهي (الهند) ٤٨

ـ س ـ

ستوكهولم ٢٧
سنغافورة ١٤١

ـ ش ـ

الشرق الاقصى ٣٨

ـ ص ـ

الصين ١٤٤

ـ غ ـ

غواتيمالا ١٤١

ـ ف ـ

فرنسا ٣٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١

ـ ك ـ

كوبا ٤٨
كيمبرج ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٥٠٢
كينيا ١٤١

ـ ل ـ

لاهاي (هولندا) ٦

ـ م ـ

المكسيك ٤٢
المملكة المتحدة ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٩
موسكو ٤٢٥ ، ٤٥٦

ـ ن ـ

النمسا ١١٩ ، ١٤٤

ـ هـ ـ

هافانا (كوبا) ٤٨
الهند ١٤٢

ـ و ـ

الولايات المتحدة الامريكية ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٧٥ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٦١

ـ ي ـ

اليابان ٣٨

فهرس المصطلحات

ـ أ ـ

الائتمان ، بحوثه ١٧ ، ٣٣
ـ ، خطته ٤٥٩
ـ قصير الاجل ٢٤٩
ـ المصرفي ١٦٥
آلية الاسعار ٦٠ ، ٨٣ ، ٢٢٧
ـ الاسعار الراسمالية ٦١
ـ الاسعار في السوق ١١١
الآلية الاقتصادية ١٠٢
ـ ـ الاشتراكية ٩٥
ـ ـ ، كفاءتها ١٠٤
آلية الانتاج ١١٣
الآليات البايولوجية والاجتماعية ٤٨٩
آلية التوقعات ٤٤٧
ـ السوق ٦٧ ، ٨٩
ـ ـ الاشتراكية ٩٤
ـ ـ التلقائية ١٢٧
الآلية النقدية ٤٥٤
آلية في حركة دائبة ١٠٤
ـ الاشتراكية ٩٥
الابحاث والتطوير ٥٩
ابحاث الفضاء ، الانفاق عليها ٤٩
الابطال معامله ٣٨٨
أتاوة ١٣٥
الاتجاه ٨
الاتجاه التاريخي ١١٧ ، ١١٨
اتجاه تحريفي ١١٤
الاتجاهات التضخمية ٥٦
الاتجاه والدورة التجارية ٧
ـ الذاتي ١١٦
ـ الماركسي ١١٤
ـ المتخلل ٢٤٥
الاتحادات الاحتكارية ١٣١
ـ بين الشركات ١٣٠
ـ الراسمالية ١٣١ ، ١٣٧
ـ الراسمالية الاحتكارية ١٣٦
ـ ـ الدولية الكبيرة ١١٥
الاتفاقات الاحتكارية ١٣٣
ـ التجارية ١٣٠
ـ ـ طويلة الامد ، دورها ٣٢٥
اتفاقات تجارية مناسبة ١٣٣
اجمالية ٢١
الاجهزة الصناعية الأوتوماتية ١٢٨
الاجور ١٨ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٣
ـ والارباح في الدخل القومي ، تعليل حصصه ٦١
ـ الاسمية ، رفعها الى اعلى ٤٨١
ـ تخفيضها ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢٠٤
ـ او التكاليف ، انخفاضها ٣٣
ـ الثابتة ٣٩٣

الاجور رفعها ٢٠٣
ـ والرواتب ٦٣ ، ٢٢٧
ـ ـ ، اساليب دفعها ١٥٤
ـ ـ باقل من الدخل الاجمالي ، تقليها ٢٣٣
ـ ـ الحقيقية ، فاتورتها ٢٠٠
ـ ، زياداتها ١٧٧
ـ الحقيقية ٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧١
ـ ـ ثابتة ٣٦٢
ـ ـ ، زيادتها ٣٦٦
ـ ـ ، صعودها ١١٤
الأجر والسعر ٣٢
الاجرية ، سلعها ٢٠٣
الاجور السنوية ، فاتوراتها ٦٨
ـ ، فاتوراتها ١٨ ، ٦٩ ، ١٨٧ ، ٢٠٣
ـ فوق الحد الادنى ١١٠
ـ المطالب بها ، الزيادات فيها ٢٠٧
ـ المدفوعة للعمل ١١٧
ـ المساومة عليها ٢٠٥ ، ٤٧١
ـ ، معدلاتها ١٨٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨
ـ ، معدلاتها بالقطعة ١٨٣
ـ المستقرة ، معدلاتها ٦٨
ـ النقدية ، الزيادة العامة فيها ٢٠٧
ـ ـ ، معدلها ٣٤ ، ٦٨ ، ٧٠
الاحتكار ٢٣ ، ٣٣
ـ للارتفاع في الكساد ، درجتها ١٧٦
ـ ، الغاؤه ١٣٨
الاحتكارات التجارية الكبيرة ١١٨
الاحتكار ، درجته ٢٢ ، ٢٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٢٦ ، ٢٧٨
ـ ، درجة معينة منه ١٨٤
الاحتكارات الراسمالية ، اداته الخاصة ١٣٦
ـ ـ ، تحطيمها ١٣٨
ـ ـ ، عبئها ١٣٥
ـ ، السلع التي تنتجها ١٣٠
الاحتكار ، سيادته ١٣٩
ـ ، السيطرة ١٣١
الاحتكارية وشبه‌الاحتكارية، عواملها ٢٠٥
احتكارات القلة ٢٠٥ ، ٢٠٦
احتكار القلة التفاضلي ٢٠٦
ـ ـ غير التفاضلي ٢٠٦
الاحتكارات للكارتيلات والترستات المزاحمة ١٣١
الاحتكاري ، المشروع ٢٣
الاحتكارية ، ميول ١٧
الاحتكاكات ٢٧ ، ٤٤
الاحتياطات ١٠٤
احتياطي راس المال ٢٣٧
ـ العمل غير المحدود ، حالته ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨
ـ ـ الكبير ، حالته ٣٤٤
ـ ـ المحدود ، حالته ٣٥٥
ـ ـ ـ على معدل النمو ، تأثير ٣١٤
ـ ـ ـ ، معالجة حالته ٣٢٤
ـ ـ ، وجوده ٩٨
احتياطيات غير محدودة ٣١٦
الاحدائي العمودي ٣٢٩
احداثيات المنحنى ٣١١
الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ١٤٠
الاحوال الاقتصادية ـ الاجتماعية ١٤٠
ـ الاقتصادية للجماهير الغفيرة ٣٠
ـ الخارجية ، استيعابها ٢٤٨
اختراع ٣٣ ، ٣٤
الاختراعات الجديدة ٧٤ ، ٢٧٠
الاختلال او اللاتناسب ٢٠
الاختناقات طويلة الامد ٣٣٦
الاختيارية الامبريالية ، تصفيتها ٥٨
الادارة ١٠٢
ـ الاقتصادية ٩٥
ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، جوانبه ٤٨٩
ـ ـ ـ ، مشاكل تنظيم ٤٨٦
ـ ـ القومي ، اساليبه ١٤٦
ـ ـ ، اللامركزية فيه ١٦٠
الادارة الاقتصادية ، مؤساتها ١٥٥
ادارة الاقتصاد الوطني ، تغيير اساليبها ١٦٠
الادارة البلدية ١٣٧
الادارية ، تحصيناتها ١٥١
الادارة الذاتية الجديدة ، المطالبة ١٦٠
الادارة الجيدة ، مبدؤها ١٢٨

الادارة الحكومية المركزية ، اساليبها ١٥٩
ـ ، الطبيعة الاجتماعية ١٠٧
ـ العمالية الذاتية ٨١ ، ١٢٢
ـ العمال الذاتية للصناعة ٤٩٠
الادب الماركسي ٣١ ، ١٢٣ ، ١٢٤
الادخار ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٤٤
ـ الابتدائي ٤١٠
ـ الاجباري ٣٦
الادخارات الاجمالية للمنظمين ٢٦٩
الادخار والارباح والدخل القومي ٢٦٥
ـ والاستثمار ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٥٣
ـ والاستثمار على شاكلة مطابقة لا معادلة ـ العلاقة بينهما ـ ٩١
ـ ـ قرارات ٩١
ـ ـ المساواة بينهما ٦٤
ـ ـ معادلة ٣٤
الادخارات ، اعادة الاستثمار ٢٤٨
ادخار الافراد ٨٨
الادخار ، تعريفه ٩٣
الادخارات الجارية ٢٤٨
ـ الحقوقية لا تطابق التصرف المقصود بالدخل ٢٢٠
ـ الحقيقية المساوية للاستثمار ٢٢٠
ـ الداخلية للمشروعات ٢٤٨
الادخار ، دالته ٤١١
الادخارات الريعية ٢٦٩
ادخارات العاملين ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٦٤
الادخار والقرار الاستثماري ٦٥
ـ المخطط ٤٠٥
ـ مصارفه ٤٥٧
ـ معدله ٣٤
ـ المثل بالفجوة ٤١٠
ادخارات المنظمين ٢٦٩
الادخار يساوي الاستثمار في راس المال الثابت ٢٤٥
ادخال التحديث ٣٩٩
الارادية ١٤٧
الارباح ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٣
ـ الاجمالية ٦٢ ، ٦٣
ـ ـ تحديدها ٢٥
ـ الاحتكارية ٥٨
ـ ـ فائضها ٥٨
الارباح الاحتكارية، مستواها ١٣٥ ، ١٣٦
ـ الاضافية ٢٨ ، ٣٣ ، ٢٢٣
ـ ـ مقدارها ٣٣
ـ اعتصارها ١٧٦
ـ بعد الضريبة ٢١٥ ، ٢١٦
ارباح التجار ١١٣
الارباح والتراكم ، مجموعها ٢٥
ـ الجارية ٦٥
ـ ، حصتها ٤٧١
ـ الخارجية ٢٤
ـ الصافية المتحققة ٦٢
ارباح الصناعيين ١١٣
الارباح في ظل الكساد الاكبر ٢٢٣
ـ الكلي السنوي ، تدفق ٦٨
ـ الغير موزعة ٦٣
ـ للجماعات المسيطرة على المساهمين، مقسوم ٢٦٩
ـ المتحققة ٦٤
ـ المتوقعة ٢٣٨
ـ ـ ، رفعها ٦٥
ـ المحتفظ ٦٣
ـ ، محدداتها ٦٣
ـ المعقولة ١٧٧
ـ مقسوماتها ٦٣
ارباح المنافسة الحرة ٥٧
ارتباط زوجية ، علاقة ٢٢٢
ارستقراطية الارض ١٣٨
ـ ـ والسياسيين المحترفين ١٣٦
ـ الطبقة العاملة ١١٥
ارصدة حقيقية ٤٣٣
الارصدة النقدية ٤٣٥
ارغام طبقة اخرى على العمل لحسابها ١٠١
الارقام القياسية ١٨٥ ، ١٨٦
الازمات ٢٠
ـ ، اثرها ٢٠
أزمات الثقة ٢٤٢
الازمة الاقتصادية ٧ ، ٧١
ـ ـ العظمى ١٢٢
ـ ، بذورها ٢٥
الازمات ، سكونها ، مشكلتها ١١٤
الاساليب ، الاختيار الامثل لها ٣٩٧
اساليب الادارة ١٠٧
اساليب الاستثمار المختلفة الانفاق على

المواد فيها ٣٩٣
الاساليب النقدية ٣٨٩
اسلوب عمل الاشتراكية والراسمالية ، الفرق الجوهري بينها ٨٨
ـ ـ النظام الاشتراكي، مسالة ٥١
الاسباب والآثار ، سلاسل منها ١٢٨
الاسبقيات الاجتماعية ٣٩
استئناف التدفقات الحقيقية ٤٣٣
الاستثمار ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣
ـ ، الاتجاه وعناصر الدورة التجارية فيه ٢٧٢
ـ ، اتجاهاته الاجمالية ٢٧٥
ـ الاجمالي ٢١١ ، ٤٨٠
ـ الاجمالي ـ التأثير المنتج ٥٠٧
ـ ـ ، مجموعه ٩٣
الاستثمارات الاجنبية ٢٢
الاستثمار ، اختيار اسلوبه ٣٨٦
ـ والادخار والارباح ٢٥٢
ـ والارباح والانتاج ، العلاقات الداخلية بينها ٢٦٠
ـ الارتباط معه ٣٨٥
ـ ، ارتفاعه ٢٥٨
ـ ، الارقام القياسية ١٨
ـ الاستبدالي ٣٩١
ـ ـ ، غرضه ٣٩١
ـ والاستثمار الفعلي ٢٧٠
ـ الاسكاني ، ربحيته ٧٦
ـ اصطفاؤه ٤٨٧
ـ الاضافي ٣٣
الاستثمارية الاضافية ، مشروعاتها ٢٤١
الاستثمار في الرواج ، ارتفاعه ٢٥٨
ـ الى الدخل القومي ٤٩١
ـ الانفاق الادنى عليه ٢٠٢
ـ التأثير المحفز لارتفاع الدخل عليه ٧٣
ـ ، تحفيزها ٣٤ ، ٢١٠
ـ ، تخطيطه ٨٨ ، ٩٠
ـ تخطيطا مركزيا ، تخطيطه ٨٩
ـ ، تركيبه ٣٧٦
ـ ، التغيرات المطلقة ٢٢٨
ـ ، لصالحه ٣٨٢
ـ ، التغير فيه ٦٦ ، ٦٧
الاستثمار وتقسيماتها بين القطاعات ، مستويات ٩٠
ـ التقلبات فيه ٢٥٦
استثمار الثروة ١١٠
الاستثمار الجاري ٧٢ ، ٢١٩
ـ ، حافزه ٣٠
الاستثمارية الحالية ، القرارات ٦٥
الاستثمار ، حصته النسبية ٣٨٢
ـ الحكومي ٢١٦
ـ الخاص ٣٤ ، ٥٦ ، ٢١٤
ـ ـ ، تحفيزها ٤٧٩
ـ ـ ، المستحث ٤٢٠ ، ٤٢٣
ـ ـ ـ زيادته ٤٢٥
ـ ـ المستحث السالب ٤٢٤
ـ ، خططه ٧١ ، ٧٢ ، ٢٤٠ ، ٤٠٩
ـ ، خطته المثلى ٩٠
ـ ودالة الاستهلاك ٤١٦
ـ ، ديناميته ٤٠
ـ والدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي ، ديناميته ٤٦ ، ٩٣
ـ الذي يستحصل معدل الربح ٢٦٧
ـ الراسمالي ٢٥
ـ راس المال الثابت ، محددات قراراته ٢٣٩ ، ٢٤٠
ـ راس المال المصاحب ، حسابه ٣٩٦
ـ ، ربحيته ٧٦
ـ في الدخل القومي ، ارتفاع الحصة النسبية ٣٧٥
ـ زائد الاستهلاك للراسماليين ٨٣
ـ ، الزيادة فيه ٣٣ ، ٣٤ ، ٦٦ ، ٧٥
ـ السالب في المخزونات ٢٥٨
ـ ، سلعه ١٨٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٣
ـ الكاملة ٢٩٤
ـ الشامل ٣٧٩
ـ ، شروط الحد الادنى منه ٣٨٨
ـ ، شكله الزمني ٤٢٣
ـ الصافي ٧٠ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥
ـ العام ٥٦ ، ٢١٤
ـ ـ ، الزيادة في الانفاق عليه ٤٨٠
ـ ، عرضه ٨٧

الاستثمار العسكري ٧٥
ـ عن الاندثار ، انحرافه ٢٥٤
ـ الغير كاف ١٩
ـ غير المخططة وغير منسقة ٨٨
ـ غير المنتج ٢٨٤ ، ٢٨٥
ـ في العام اللاحق ٦٤
ـ حصته النسبية في القطاع الاستثماري المنتج ٣٧٤
ـ قراراته ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٢
ـ ، القصور عليه ٦٧
ـ ، قطاعه ٧٠
ـ ، قيام الدولة بدعمه ٥٩
ـ كأفراد وليسوا كطبقة ، اتخاذ قراراته ٢١
ـ كفاءته ٤٦ ، ٣٨٣
ـ الكلي ٢٤٤
ـ ـ في الزمن ٤٠٠
ـ ـ لزيادة معينة في القوة العاملة ، استدناؤه ٣٨٥
ـ اللاحق ٩٢
ـ المتلائم مع نمو القوة العاملة ٣٨٨
ـ المجدي ٣٢١
ـ ، مجموعه ١٠٠
ـ ، محدداته ٢٣٩
ـ المحلي والبطالة ٤٠٤
ـ ـ ، زيادة فيه ٤١٦
ـ في المخزونات ٢٤٩ ، ٢٥٨
ـ المخطط ٦٥ ، ٦٦
ـ ، مدخلاته ٣٢٨
ـ المدني ، انخفاضه ٧٥
ـ المستحصل ٢٦٨
الاستثمارية ، المشروعات ٩٠
الاستثمار ، مضاعفه ٦٦ ، ٤٠٠ ، ٤١٨
ـ ، معاملاته ٢١٨
ـ ، معدله ٣٤ ، ٦٤
ـ معدل توسعه ٤٩٦
ـ المقابل لمستوى معين ، مجموعه ٣٧٨
ـ الممول باصدارية ٢٣٧
ـ المنتج ٢٨٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨
ـ ـ ، حصته النسبية ٤٩٥
ـ ـ ، حصته النسبية العليا ٤٩١
ـ ـ في الدخل القومي ٣٧٤
الاستثمار ، الميل اليه ٨٥
ـ ، نتائج حساب كفاءته ٤٩٦
ـ ، نشاطه ٨٣ ، ٢٢٧
ـ ، نفقاته ٣٥
ـ ، نفقته ٣٢٨
ـ ، يحدده التراكم ٤٤
الاستحداث ٩٩
ـ ، عمليته ٣٥٣
الاستخدام ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٤
ـ الابتدائي + الاستخدام الثانوي ٤٥
استخدام اعلى ٣٣
الاستخدام الاقتصادي ٨
ـ وانتاجية العمل في المنشآت الجديدة ، وتيرته ٣٠١
ـ التام ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨
ـ التام الى الفاشية ٤٨٠
ـ التام ، الانحرافات عنه ٢٦٦
ـ ـ ، تحقيقه ٧١
ـ ـ ، جوانبه السياسية ٧٢ ، ٤٨٠
ـ ـ الدائم ٧٣
ـ ـ ، رأسماليته ٧٣
ـ ـ السبل اليه ٤٧٩
ـ ـ سياسته ٣٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٤٨١
ـ ـ مستواه ٦٧
ـ ـ ، مشاكله ٣٩
ـ ، التبدلات فيه ٣٨
ـ ، الزيادة الاعلى فيه ٣٧٣
ـ الطبيعي ، معدل نموه ٩٨
ـ الفعلي ٢٩
ـ ـ اتجاهه ٢٩
ـ الكلي ٩٧
ـ ، مضاعفه٦٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥
ـ ، معدل زيادته ٣٠٢
ـ من دون تضخم ٤٩٧
استدناء الاستثمار خلال مجموع الفترة ، اختيار اساليبه ٣٩٧
الاستعماري ، التدخل ١٣٧
الاستعمالات البديلة ، تخصيص الوسائل النادرة بينها ٢٧
الاستغلال ١١٦

استغلال الانسان للانسان ٨٠
الاستغلال التام ٩٢
استغلال راس المال ، النقص فيه ٣٣
ـ الطاقة الانتاجية ٤٢٧
ـ ـ ـ معدلها ٤٠٣
ـ العدة ، درجتها ٢٦٢
ـ ـ ، الدرجة الثابتة ٢٧٩
الاستغلال في العدة ٥٠٨
ـ ، مناطق جديدة ١٣٧
استغلال الموارد ٥٦
الاستقامة الداخلية ١٢١
ـ ـ للخطة ٤٨٧
الاستنتاج ، طريقته ٣٩٢
الاستيراد الاعظم ، تكاليفه ٤٧٦
ـ ، التعويض عنه ٣٩٤
ـ للمجموعات السلعية المختلفة ٣٩٨
ـ ، مستلزماته ٤٩٣
استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ٨٢
الاسواق الاجنبية ٢١٧
ـ الخارجية ٢٠ ، ٢١٧ ، ٤٩٦
ـ الخارجية عن النظام الراسمالي ٢١
ـ ـ المحدودة ، طاقته ٣٩٨
ـ الراسمالية ٢٥
ـ الوطنية ٢٢
الاسهم التفضيلية ٢٣٧ ، ٢٤٢
ـ الاسهم العادية ٢٣٧ ، ٢٤٢
الاستهلاك ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٤١ ، ٤٣
ـ ارقامه القياسية ١٨
ـ والاستثمار غير المنتج ٤٩٥
ـ الاعلى الممكن التحقيق ٣٤٤
ـ بالمعنى الواسع ٢٨٥
ـ بصورة اسرع ، تحقيق الزيادة فيه ٣٤٧
ـ ، تراكيبه ١٠٤ ، ٤٩٣
ـ ، تخفيضه ٣٦
ـ الجاري ٩٨
ـ الجماعي ٨٧ ، ٢٨٤
ـ ـ للمجتمع ، تراكمه ١٦٧
ـ ، حسابه ٤٩٨
ـ ، حصته النسبية ٣٤٩ ، ٣٧٣
ـ الحكومي ٤١٦
ـ خلال فترة التجديد ، مستواه ٣٤٤
الاستهلاك ، دالته ٤١٠ ، ٤١٤
ـ الراسمالي ٢٥ ، ٦٣ ، ٦٤
ـ الراسماليين غير مرن اثناء الكساد ٣٣
ـ ، الزيادة الاضافية فيه ٣٥٦
ـ ، الزيادة الزمنية له ٤٢٥
ـ ، الزيادة في معدله ٣٤٩
ـ ، الزيادة فيه ٣٤١
ـ ، زيادات متعاقبة فيه ٤١٣
ـ ، الزيادة المطلقة القصوى فيه ٣٥٦
ـ الشعبي ٨٤
ـ ، الطلب عليه ٤٠٩
ـ العمالي ٦٣
ـ الفردي ١٠١ ، ٢٨٤ ، ٤٦٣
ـ في الفترة القصيرة والفترة الطويلة، التعارض بينهما ٣٠٧
ـ في الاقتصاد الاشتراكي ، ديناميكاته ٣٤٥
ـ القابل للتحقيق ، مستواه الاعلى ٣٥٦
ـ ، قرارات ٤٤
ـ للجماهير الفقيرة ٣٠
ـ ، مستواه ٣٤١
ـ ، ميله الحدي ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٢
الاسعار ١٧ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨
ـ ، الارتفاعات فيها ٢٠٧
ـ ، استقرارها ٤٦٦
ـ التي تساعد على التوزيع وهي اسعار السوق ٨٦
ـ التي تساعد على الاستثمار وهي الاسعار المحاسبية ٨٦
ـ الى التكاليف، التغير فيها نسبتها ٩١
ـ والانتاج الاحتكارية، سياستها ١٣٠
ـ الاولية ٨٧
ـ ، التحليل قصير الامد ٦٢
ـ ، تخفيضها ٣٣
ـ ، تصلبها ٣٣
ـ ، تضخمها ٣٢
ـ ، تغيراته ١٧٨
ـ والتكاليف ، العلاقات بينها ١٧٨
ـ التوازنية ١٦٦
ـ ، ثباتها ١٠٠ ، ٢٠٢

الاسعار الجارية ٩٠
ـ ، دورها ١٦٦
ـ ، الرقابة عليها ٢٠٩
اسعار السلع ، ارتفاعها ٤٤٣
ـ ـ الاجرية ، دعمها ٢٠٩
ـ ـ ، تخطيطها ٤٥٦
ـ ـ عن قيمتها ، انحراف ثابت معين له ١١٣
ـ ، سياستها ٦٢
ـ السوق ٨٦ ، ٨٧
الاسعار في السوق ٨٩
اسعار السوق ، خفضها ٨٦
ـ الشراء ٤٩٨
ـ الصرف ٧٦
ـ ـ التغيرات فيها ٧٦
ـ الضروريات ، دعمها ٧٣
ـ العادية ٧١
ـ عبر الزمن ، سلوكها ٤٧٣
الاسعار ، علاقاتها ٩٢
اسعار الفائدة ٣٤ ، ٦٧ ، ٨٧ ، ٩٠
الاسعار الفعلية ٤٧٦
ـ في الامد الطويل ، استقرارها ١٠٠
ـ الكفوءة ٦٠
ـ ، ماهيتها ٢٨٥
ـ المحاسبية ٨٧
ـ المستقبلية ، ارتفاعها ٤٧١
ـ المستقرة ٧٧
ـ ، مطاوعتها ٥٠٤ ، ٥٠٧
اسعار مطابقة لقيمها ١١٠
الاسعار ، معدلها ٣٤
ـ ، المنافسة فيها ٢٣
ـ ، ميزانها ٤٢٩
ـ نسبة الى الطلب ، مطاوعتها ٢٦٦
ـ النسبية ١٠٠
اسعار الواردات ، الرقم القياسي ٢٨٧
الاسعار يحددها الطلب ٢١٠
الاشتراكية ، الاطار النقدي لها ٤٥٤
ـ ، أقطارها ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨
ـ أوساطها ١٤٤
ـ الاولى ، اقطارها ١٢٥
الاشتراكي ، التخطيط ٩
الاشتراكية ، تفوقها ٨٥
الاشتراكية ، جوهريتها ١٥٣
ـ الدمقراطية ١٣٩
ـ ـ الالمانية ١٤١
ـ ـ ، موقفها ١٤٠
الاشتراكيون الديمقراطيون وفكرة الاشتراكية ١٤٠
ـ ـ ـ هدفهم النهائي ١٤٠
الاشتراكي الدولي ، تخصيصه ٤٩٦
الاشتراكي المركزي ، نموذجه ٤٦٢
الاشتراكية ، ديناميكاتها ٤٠٢
ـ ، سياستها الاقتصادية ٧٩
ـ ، صناعتها ٤٩٧
ـ العلمية ٧ ، ٨ ، ١٤٤
ـ ـ ، اساسها ١١٤
ـ ـ ، تجاربها ٩٣
ـ في الانتاج ١٥٧
ـ في الاتحاد السوفييتي ، قضاياها الاقتصادية ١٤٤
ـ ـ ـ ، مشاكلها الاقتصادية ١٢٠
ـ القائمة ٨٩
الاشتراكية ، مشروعاتها ٨١ ، ١٦٣ ، ٤٥٧
ـ ، الملكية ١٠٢
الاشباع الاقصى ٦٠
ـ في راس المال ، مرحلته ٤٢٦
اشكال الدفع ١٢٢
الاشياء المادية ، موازنات تقنية بينها ١٤٨
اصداريات الاسهم الجديدة ٢٤٠
ـ ـ بالسوق ٢٣٧
ـ الملكية ، مصلحتها ٧٧
الاصلاح الاقتصادي ٩٥
الاضطراب العام ، حالتها ٤٤٨
اضطراب عشوائي ٢٥٩
الاطار الاجتماعي للاشتراكية ٨٥
ـ ـ للراسمالية ٨٥
ـ ـ او المؤسسي ، الاختلاف فيها ٨٣
ـ الاجتماعي ـ المؤسسي للاشتراكية ٨٢
ـ ـ ـ المؤسسي للراسمالية ٨٢
ـ المؤسسي ٤٦ ، ٥٠٢
ـ ـ لنظام اجتماعي ٨٣

اطروحة ماركس ١٤١
اعادة استثمار الادخار غير الكامل ، عامله ٢٥٧
ـ الانتاج ، عمليتها ١٢١
ـ ـ الماركسية ، الخاص لمخططاته ٨٥ ، ٩٤
ـ ـ ـ للتحليل الاقتصادي الحديث ، مخططاته ٤٦
ـ ـ مخططه ٢١٣ ، ٤٨٦
ـ ـ الموسع ، استحالته ٢٠
ـ ـ ـ ، عمليتها ١٢٥
ـ ـ ـ ـ وطابعها الدوري ١٢٥
ـ ـ ـ ، مخططاته ١٩
الاعمال غير المدموجة ، المسحوبات منه ٦٣
ـ العامة ٢٨
ـ العلمية الماركسية ١٢٤
اعمال الماركسيين ١٢٠
الاغراق ١٣٢
ـ خسائرها التصديرية بالارباح المستحصلة من السوق المحلية ١٣٢
الاقتراض الخارجي ٢٨٨
ـ قصير الامد ، تدفقه ٧٦
ـ ، كلفته ٧٥
الاقتصاد ٣٠
ـ الاجتماعي ١٠٨
ـ ، الادارية الجارية له ١٢٨
ـ الاشتراكي ٩ ، ١٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٤٤
الاقتصاديين الاشتراكيين ٨٨
الاقتصاد الاشتراكي ، ادارته ١١٨
ـ الاشتراكي ، اسلوب عمله ١١٩ ، ١٤٣
ـ ـ بعوامل السوق ٥٥ ، ٨٥
ـ ـ ، التخطيط الفاعل فيه ١٦٢
ـ ـ للتخطيط المركزي ، ادارته ٩٥
الاقتصادي الاشتراكي ، التركيب ٨٢
الاقتصاد الاشتراكي تطور مراحله المختلفة ١٥٤
ـ ـ جوانبه المادية ١٢١
الاقتصاد الاشتراكي ، ديناميانه ١٣ ، ٥١ ، ٥٢
ـ ـ الخبرة الحية له ١٤٥
ـ ـ سياسته ١٠٢ ، ١٠٣
ـ ـ الصفة المميزة له ٨٣
ـ ـ الطابع المخطط له ١٢٧
ـ ـ العالمي المعاصر ، تجربة النمو فيه ١١
ـ ـ العلاقات الحقيقية ٤٦٦
ـ ـ الماثل ٩٣
ـ ـ المخطط ٨٠
ـ ـ ، مشاكله ١١٩
ـ ـ المضاعف فيه ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣
ـ ـ مطابقته ٨٨
ـ ـ ، نموه ٨٢
الاقتصاديين البرجوازيين ١١٨ ، ١٤١
الاقتصاد البولوني ، اول خطة بعيدة المدى له ٤١
الاقتصاديين الماركسيين ١٤٦
الاقتصاد ، تحليله ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٥ ، ٦٠
ـ تخطيطه ١٥٦
الاقتصادي الماركسي ـ التفكير ١١٥
الاقتصاد تطوره ٣٩٧
ـ اتجاهه وتطوره ١٦٢
ـ الجزائي ، صعيده ٢٣
اقتصاديات الحرب ٣٦ ، ١٥٨
اقتصاد حرب ، اساليبه ١٥٨ ، ١٥٩
اقتصاديات الحرب ، الدراسات فيه ٣٦
الاقتصادية ، الحواجز ٨٢ ، ١٢٢ ، ١٦٣ ، ٤٨٩
ـ ، الديناميات ٢٨٥
الاقتصاد الرأسمالي ٢٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٤٤
ـ ـ ادارته ٣٩
ـ ـ التدخل المباشر في عمله ٤٨٣
ـ ـ التراكم فيه ١٢٢
ـ ـ تركيبه ٨٢
ـ ـ التوازن الدينامي ٤٢٦
ـ ـ الحديث ٢٨ ، ١٧٦
ـ ـ ديناميانه ٧ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٥ ، ١٦٩ ، ٢٦٤
ـ ـ ، الشروط العامة ١٣٢ ،

١٣٦
الاقتصاد الراسمالي العالمي ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٧١
— — — المعاصر ، تجربة النمو فيه ١١
— — عمله ١٢٦
— — المتسيب ٥٠٧
— — المغلق ٢٠
— — المنافس ٢٠٤
— — نحو التوازن ، الميل الطبيعي له ٢٧
— — ورطته ٤٣٦
— الروسي ١١٤
— الرياضي ٤٢ ، ٥٢
— — قضيتها ٤٨٧
الاقتصاديين الرياضيين ٤٥
اقتصاد سكوني ٢٦٤
الاقتصاديين السطحيين ١١٦
الاقتصاد السياسي الاشتراكي العلمي ٧ ، ٨ ، ١١ ، ٤٢ ، ٤٨
— — للاشتراكية ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٤٤ ، ٧٩ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥
— — الاشتراكي المعاصر ١١
— — للاقتصاد العالمي المعاصر ٥
— — — — — استكماله ٥٣
الاقتصاد السياسي والآلية الاقتصادية ١٠٢
— — البرجوازي ٧ ، ١١ ، ١١٤ ، ١٢٢
— — ترسانته ١٢٨
— — للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٧
— — للدولة ١٠٢
— — للراسمالية ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٨٨
الاقتصاد السياسي والضرائب ، مبادئه ١١٠
— — طريقته ١٢٨
— — العالمية الاقطار المختلفة له ١٢٤
الاقتصاد السياسي العام ٥٢
— — — عملية الانتاج والنظم الاجتماعية ٥
— — الكلاسي ، نقده ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٤
— — — ١٠٩
— — الماركسي ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠
— — المبادىء الجديدة فيه ١١١
— — المعاصر ١٦
— — نقده ١١٢
— — للنمو الاشتراكي ١١
— — — والتخلف والتنمية ١٠
— — — الراسمالي ١١
— — — في العالم الثالث ١١
— السياسي ، نهج جديد ١١١
— — للوسط البرجوازي ١١٤
— الصرف ٤٤
— العالمي ١٢٢
الاقتصادية العالمية ، التقارير ٣٨ ، ٣٩
الاقتصاد العالمي ، دوران عجلته ٤٣١
— — المعاصر ١١
الاقتصادي العام ، التحليل ٤٣٥
الاقتصاد على درب النمو المتوازن ١٠٠
— ، العمليات الاولية فيه ١٦٥
الاقتصادات الغربية ٥٠٥
الاقتصاد في الانفاق على العمل الحي ٣٨٥
الاقتصاد ، قطاعاته ٨٧
— قوته ٥٧ ، ١٣١
— القومي ١٢١
— — بناؤه الاشتراكي ٤٥٤
— — تخطيطه ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧
— — تطوره الايجابي ١٣٢
— — مجالسه ١٥٥
— — مجلسه الاعلى ١٥٥
— — المغلق ٣٨٣
— — ، موازنته ١٢١
— قياسه ١٢٨
— الكلاسي ، تعاليمه ٢٠٩
اقتصاد لانقدي ، تعذر قيامه ٦٨
الاقتصادي للمجتمع ، التطور ١٢٨
الاقتصاد الماركسي ١١٤
الاقتصاديين ، المؤرخين ١٨١

الاقتصاديات المنسية ، نماذجها ٥٠٤
الاقتصاد المتوسع الذي يحدده العرض ٩٩
ـ المحلي ٤١٨
ـ المختلط ٤٢ ، ٥٠٨
الاقتصادي المركزي ، التخطيط ٤٠
الاقتصادية ، المسألة ٤٥
الاقتصاد المسيس بشدة ١٥٨
الاقتصادية ، المشورة ٤٨
اقتصاد مغلق ٦٣ ، ٢٦١
الاقتصاد المفتوح ٩٩
ـ المنزلي ، مشاكله ١٠٨
الاقتصاديين المهنيين ١٢٥
الاقتصادية ، الميول ٨٩
الاقتصاد ، ميله النمو ٢٧٤
الاقتصاد النقدي ، مشاكله المميزة ٤٣٧
الاقتصاديين النقديين السوفييت ٤٦٤
الاقتصاد النقدي ، النقود في ٦٧
ـ النظري ، تحليله ١١ ، ٤٧٠
الاقتصادي ، النشاط ٣٣ ، ٣٤ ، ٦٧ ، ٧٣
الاقتصاد النامي ٧٤ ، ٥٠٥
ـ الواقعي ، تحليله ٤٣٦
ـ الوطني ٧٥ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٦١
ـ ـ ، الائتمان المتاح له ٤٦٠
ـ ـ ، خطته ٤٥٧ ، ٤٦٠
ـ ـ ، طاقته ١٠٤
اقتصاد يحدده الطلب ٨٥
ـ ـ العرض ٨٥
الاقتصاد ينمو بمعدل ثابت ٣٨١
الاقطار الراسمالية الرئيسية ١٤١
ـ المتأخرة لتطور رأس المال ، اهميتها ١١٥
ـ ـ ، التضخم فيها ٣٩
ـ النامية ١١
الاقطاع ١٠٧
الاقطاعية ، علاقاتها ١١١
ـ ، الملكية المطلقة ٥٧
التزامات الديون ـ تسديدها ٤٣٢
الامبراطورية البريطانية ، انحلالها التدريجي ١٤٠ ، ١٤٢
الامبريالية ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١٣٤
ـ اعلى مراحل الراسمالية ١١٥
الامبريالية ، اقطارها ١٢٤
ـ التفسير الاقتصادي لها ١١٥
ـ حروبها ١١٥
ـ الدراسة فيها ٢٢
ـ مافوقها ١٣٤
ـ المسلحة ، مقاومتها ٥٨
ـ المقالات النظرية حولها ١١٥
ـ نظامها ٢٢
الامتناع عن المنافسة ١٣٠
امتيازات تبعث على الارباح الاحتكارية العالية ١٣٢
الامة العربية ١١
امكانية الراسمالية ، نشوؤها ١٥٠
الاملاك القائمة ، شراؤها ٧٧
الامور الاقتصادية ، حقائقها ٥٠٢
الانتاج ٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٢
ـ الاجتماعي ٥٥ ، ٨١
ـ الاستثمار اللازم له ٣٩٨
ـ والاستخدام ٢٠٩
ـ ـ ـ طاقته ٨٥
ـ ـ ـ ككل ، محدداته ٢٣٦
ـ الاشتراكي ١٢٠ ، ١٤٧
ـ ـ اسلوبه ١٤٨
ـ ـ علاقاته ١١١ ، ١٢٢ ، ١٤٨ ، ١٥٢
ـ ـ الموسع ٤٥٧
ـ ـ منتوجاته ١٥٠
الانتاجية الاقتصادية ، متوسطة ٣٥٦
الانتاج الاقطاعي ، علاقاته ٥٧
ـ انجاز خططه ٤٦٠
ـ بتكاليف عالية جدا ٢٧٨
ـ ـ التحليل العلمي، علاقاته ١١١
ـ تخصيص عوامله ٤٦٤
ـ تركيزه ١٣٠
ـ تطوره ٣٢٠
ـ التغيرات فيه ٢٥٠ ، ٢٦١
ـ تقليصه ٣٣
ـ تقنيته ٧١ ، ٨٧
ـ التقنية ، معاملاته ١٢٧
ـ والتوزيع ، عمليته ١٠٩
ـ الجاري ، نموه ٧٢
انتاج جديدة ، قابلياتها ٧٤
الانتاجية الحدية ٣٢٢

الانتاج خطوطه ٤٠٩
— الراسمالي ١٠٨
— — في الصناعة ؛ بداياته ١٠٩
— — ، تحليل طرقه ١٠٧
— — طرقه ١١١ ، ١٢٠
— — ، طريقته ١١٣
— — علاقاته ٨١ ، ٨٢ ، ١١١ ، ١٥٤
انتاج الربح لحسابها ١٠١
الانتاج زيادته ٣٢ ، ٣٣
الانتاجية ، الزيادة الاضافية فيه ٣٦٠
— الزيادة فيها ٧٥ ، ٣٦٥ ، ٤٣٥ ، ٤٩٥
الانتاج ، الزيادات في عوائد عوامله ٤٣٥
الانتاجية الزيادة المتدلة فيها ٣٦٦
الانتاج السائد ، علاقاته ٨٠
انتاج السلع الاستثمارية ؛ معدل اعلى منه ١٠٠
— — بواسطة السلع ١٢٤
الانتاج السلعي ؛ تطوره ١٠٨
انتاج السلع والخدمات الصحيحة ٦٠
الانتاج السلعي ١٠١
— — الصغير ١٥٠
— طرقه ١٠٧
— علاقاته ٨٠
— وعلاقات التوزيع الاشتراكية ، علاقاته ١٢٢
الانتاجية ، العملية ٥٤
انتاجية العمل ١٠٠
— — الادنى ٣٧٠
انتاجية العمل ، ارتفاعها ٢٠٧ ، ٣٦١
— — الارتفاع العام فيها ٣٨٨
— — لارتفاع كثافة راس المال ، استجابته ٣٤١
— عمل اعلى ٣٣٢
— العمل ، تعجيل الزيادة فيه ٣٢٧
— — ، التغيرات فيه ٢٨٣
— — ، زيادته ١٤١
— — ، زيادة اضافية فيه ٣٥٢
— — ، الزيادة الطبيعية فيه ٣٤٥
— — ، متوسطة ٣٣٤
— — ، معدله ٣٠٩
انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التكنولوجي ، معدل الزيادة فيه ٣٢٠
— — معدل نموه ٩٦
— — للاقتصاد ، معدل نموه متوسط ٢٩٧
— — هبوط مطلق فيه ٣٧٠
الانتاج غير الاشتراكي ، اساليبه ١٥٧
انتاج غير محتكرة تدفع للمحتكرين ، فروعه ١٣٥
— — محمية ، فروعه ٢٣٥
— فائضه ٢١
انتاجية فائضة ، طاقة ٨٧
الانتاج الفردي ، معدله ٧٠
— في الامد القصير ٣٢
— — الزمن ، منحنى ٣٢٩
الانتاجية في المستقبل ، طاقتها ٨٦
الانتاج فيضه ٤٣ ، ٤٤
— الفيض فيه ٢٠
— فيضا عاما ، فيضه ٤٣
— والقوى المنتجة في الاشتراكية ، علاقاته ١٢٠
— كلفته ١١٣
— الكلي في الرواج ٢٦١
— للتصدير او للتعويض ٣٩٨
— للفرع ، زيادته ٣٨٥
— والمبيعات ، الارتفاع فيه ٢٤٩
انتاج متعددة اساليبه ١٤٩
الانتاج المتميزة ، طاقته ٣٩١
— المتوسط تكاليفه ٢٨٥
— المربح ٣٢
انتاج مركزة ومسيطرة ، مشروعاته ١٣٠
الانتاج مستوياته ١٠٤ ، ٣٤٧
— معاملاته ١١٧
— — التقنية ٤٩٦
— من العدة القديمة ٢٦٨
— منحناه ٣٢٨ ، ٣٢٩
انتاجية المنشأة الجديدة، الزيادة النسبية فيه ٣٦٠
انتاج المواد الخام بالعملة ٣٩٨
الانتاج الموسع ، اعادته ٢١ ، ٢٢
— — في الامد البعيد ، اعادته ٢١
— نحو الركود ٥٩

الانتاج الهادف الى تخفيض الواردات ٣٩٤
ـ وسائله ٦٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٤٥٦
ـ وسائله المستقلة ٤٢٧
ـ ـ العاطلة ٣٢
ـ الوطني ١٠٠
الانتقال الى الشيوعية ، مرحلته ١٤٦
ـ شروطه ٨٠
ـ من الراسمالية الى الاشتراكية ، مسائله ١٤٤
الانتكاس ٧٥
الانتكاسة ٣٩
الانتلجنسيا الاشتراكية الجديدة ١٦٠
انتهاء الراسمالية ١٤٧
الانحدارية ، معادلتها ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٢٢
الانحرافات ٣٩٣
انحراف توزيع الدخل القومي النقدي عن توزيع الدخل القومي الحقيقي ٦١
الانحرافات المتبناة في الخطة ٣٩٤
انحراف نحو الاستثمار ، سقفه ٣٧٩
الانحلال البيروقراطي ١٥٣
الاندثار ٦٣ ، ٩٦ ، ٢١١ ، ٢٨٣
ـ التقليدية ، معدلاته ٢٧٦
اندثار المدة الذي يعود الى البلي والخلق ٢٤٧
الاندثار الفعلي ٣٣٥
اندفاع نحو فائض التصدير ٢٤
الانسان العاطل عن العمل ٤٩
الانسان المتخلف اقتصاديا ٤٩
الانشطة البشرية ١٢٧
ـ الحكومية ٧٥
ـ غير الانتاجية ، مكافاته ١٤٦
ـ فوق ـ الاقتصادية للدولة ١٥٥
الانظمة الاجتماعية ١٠
ـ ـ المختلفة ٥٠٢
الانفاق ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٣
ـ الاستثماري الاضافي ٣٣
ـ الاصلي ٣٨
ـ والايراد الحكوميين ٢٢٨
ـ الحكومي ٣٠ ، ٢١٤
ـ ـ الاصلي ٣٨
ـ ـ ، تمويله ٢١٤
ـ ـ والضرائب ٦٣
ـ ـ الضروري للمحافظة على الاستخدام التام ، بقيته ٧٣
الانفاق الخاص ، اسلوب تحويله ٤٤٢
انفاق الراسماليين على الاستثمار والاستهلاك ، التدفق الكلي ٦٩
الانفاق العسكري ٤٩
الانفاق على الاستثمار ٣٠ ، ٦٤
ـ ـ ـ الزيادة فيه ٦٥
ـ ـ العمل الحي ، الزيادة فيه ٣٩٢
ـ ـ المواد ، تثمينها ٣٩٣
ـ القائم على العجز اثناء الكساد ، سياسته ٤٣٧
ـ المباشر ٢٠٢
ـ مع حسبان الانفاق ٣٩٦
ـ المنزلي تشجيعه ٧٥
ـ النوعي ، مجموعة ٣٩٥
الانفجارية ٢٥٩
الانكماش ٣٩
الانكماشية الدورية ، اتجاهاتها ٥٦
الاهداف غير الانتاجية ١٠٣
ـ ـ ـ حجم اصطفاؤها ١٠٤
اهداف السياسة الاقتصادية واهداف القيادة السياسية ، العلاقة العضوية بينهما ١٠٣
الاهداف الانتاجية القابلة للمقارنة ضمن نظام للاهداف ١٠٤
ـ ـ ـ ـ ، اصطفاؤها ١٠٤
ـ ـ ١٠٢
الاولويات المحددة مركزيا ١٥٨
الاوليغارشية ١٣٦ ، ١٣٩
ـ الاحتكارية ١٣٨ ، ١٣٩
ـ ـ ، الجهاز الخاص لها ١٣٧
ـ الراسمالية ٥٨
ـ المالية ٢٣
الايراد الكلي ٢٨٢
ايرادات الصناعة نحو الانخفاض ٣٣
الايكونوميتريا ٨٥

ـ ب ـ

البرجوازية ٩ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ٤٤٠
ـ انتصارها السياسي ١١١
ـ الانكليزية ١١٠
ـ دكتاتوريتها ٥٧

البرجوازية ديمقراطيتها ٥٧
ـ دولتها ٥٧
ـ الصغيرة ١٣٥ ، ١٣٨
ـ الصناعية ١١٠ ، ١١١
ـ العريضة ، مراتبها ١٣٧
ـ بالعلوم الاقتصادية ١١١
ـ مصالحها المباشرة ١٢٥
البحث الاقتصادي ١٢٥
ـ العلمي ١٢٠
البحوث الموضوعية ١٢٠
البرمجة ، مشاكلها ٤٨٨
البرهنة ٩٤
البروليتارية ٤٢٦
ـ دكتاتوريتها ٨٢ ، ١٣٩ ، ١٥٤
ـ سياستها العلمية ١٣٤
ـ ، المتفاقمة ١٤١
البطالة ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١١٣ ، ٤٧٠
ـ الغاؤها ٤٥٠
ـ تكثيفها ٢٠٩
ـ توازنها ٤٣٧
ـ الجماهيرية ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢
ـ العالية ٤٨٢
ـ المتزايدة ٢٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٣٢٣
ـ المفرطة ٧٢
ـ الواسعة ٧٣
بنك الدولة ٤٦٥
ـ ـ ، قروضه ٤٦٠
البوار ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٦٢
ـ ، قعره ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١
ـ يتباطأ ٢٥٨
ـ ، يتوالى ٢٥٩
ـ ، يتوقف ٢٥٨
البيروقراطية ٩ ، ١٥٣

ـ ت ـ

التأثير السالب قصير الامد ٣٠٦
ـ الموجب طويل الامد ٣٠٦
التاريخ الاقتصادي ١٠ ، ١٢٦
تاريخ اقتصادي وصفي ١١٦ ـ
التاريخي ، التفسير ٥٥
التاريخ ، التفسير المادي له ١٢٠
التاريخانية التركيبية ١١٨
التأمين الاجتماعي ٢٣٢
التأمين ، رياضياته ١٢٧
تبادل السلع ، عمليتها ١٤٩
التجارة ، توازن ميزانها ٤٩٤ ، ٤٩٥
ـ دورتها ٨
تجارة الجملة ١٠١
التجارية ، الدورة ١٧٩ ، ١٩٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥١
التجارة الدورية ٧٧
ـ ، حركتها ١٣٢
ـ شروطها ٢٨٨ ، ٤٩١
تجارة المفرد ١٨١
التجارة ، ميزانها ٢١٦ ، ٤٩٣
ـ الخارجية ٤١ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ٢١٥
ـ ـ ، تركيبها ٣٨٢
ـ ـ ، خطتها ٤٩٤
ـ ـ ، السيطرة عليها ١٣٢
ـ ـ ، صعوباتها ٤٩١ ، ٤٩٥
ـ ـ صعوبة موازنتها ٣١٨
ـ ـ في الاساليب المختلفة ، دورها ٣٩٢
ـ ـ ، قيودها ١٣١
ـ ـ موازنة ميزانها ٤٩١ ، ٥٠٥
ـ ـ ومعوقات التنمية الاقتصادية، غيابها ٣٢٥
ـ ـ مضاعفها ٦٦ ، ٤٠٢
ـ ـ موازنتها ٢١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤
ـ ـ والميزانية ٢٣٣
ـ ـ الناجمة عن انتاج واستهلاك المواد الخام ، فجوتها ٣١٩
ـ السياسية دورتها ٥٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣
التجديد ٩٩
التجسيد ١٠٧
تحديد السعر ، فائده ١٧٦
ـ قرارات الاستثمار ، اسعاره الضرورية ٨٧
ـ مستوى سعر الفائدة ، سياستها ٧٥
التحسينات التقنية والتنظيمية ١١٣

التحسينات التنظيمية ٢٩٠
التحليل الاقتصادي ، ادواته ٩
— — البرجوازي المعاصر ادواته ٨
— — العلمي ١٧
— الكمي — الرياضي للعلاقات الاقتصادية المتشابكة او المتداخلة ١٢٣
تحليل نظري تركيبي للمبادىء ١٤٤
التحليل النقدي ، مفهوم الدخل المناسب ٤٤١
تحويل مطلق من الارباح الى الاجور ٢٠٣
التحويل الخارجي المتحقق ، سعره ٢٨٦ ، ٢٨٧
— مقداره ٦٥
التخصيص العقلاني ٣٠
التخطيط ١٧ ، ٤٠ ، ٤١
— والادارة المركزيين ، اساليبه ١٥٨
— الاساسي ١٥٩
— الاقتصادي ، مهامه ٨٧
— الانسب ، اسلوبه ١٠٣
— بعيد المدى ٨٩
— — — مفاهيمه ٤٢
— طابعه الفعال ١٦١
— الفعال ١٦١
— في الاقتصاد الاشتراكي ، دوره ٦
— القياسي ٤٥ ، ١٢٧
— المؤشر ٥٦
— المركزي ٩٤ ، ٣٩١
— — الستاليني ٩٤
— — المتطرف ٩٤
— ، المركزية الشديدة فيه ١٥٧
— المركزي ممارسته ٩٥
— للمطالب ١٠٣
— الموجه ١٦١
تخفيضات غير ربحية في السعر ٢٣٥
التخلف ١٢ ، ٤٢
التدابير الادارية ١٦٤
التداول ١١١
— وسيلته العامة ٤٣١
— وظيفته ١٠٢
التدخل ٢٩
— الاقتصادي ٥٧
— — الحكومي، سياسته ٥٦ ، ٧١
التدخل الحكومي في الاقتصاد ٥٩
— — — — نجاحه ٣٤
تدخل الدولة في الاقتصاد تدخلا متوسعا ٥٩
التدخل في الحياة الاقتصادية ، سياسته ٥٨
— — السويس ، حرب ١٤٢
— المباشر ١٣٦
التدخلية ٥٨ ، ١٣٣
التدفقات النقدية ، الرقابة عليها ٤٦٦
التدقيق ١٠٧
التراكم ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١٦٢
— وامكاناته ، شروطه ١٢٣
— تحليله ١٢١
— الداخلي ٢٣٨
تراكم راس المال الحقيقي ، تاثيره ٤٠٣
— راس المال ديناميته ٥٩
— — — عمليته ١١٥
— — — ، العملية التاريخية ٥٥
— السلع غير المبيعة ، ظاهرتها ٢٥٠
التراكم في الامد الطويل ٧٤
— في الوضع الابتدائي ، معدله ٣٤٠
— القائمة ، معدله ٣٦٠
— معدله ٧١ ، ٣٤٠ ، ٣٥٤
— المنتج ٢٩٣ ، ٣٠٥
— — والاستهلاك ، قطاعه ٨٦
— — ، زيادته ٣٠٩
— — في بداية فترة التجديد ، معدله ٣٤٤
— — ، معدله ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
— — مكوناته ٢٩٠ ، ٣٢٣
الترانزيت ، سلعه ١٣٢
الترستات ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥
التركز ٢٣
التركيب الاجتماعي ٨١
تركيب الاستثمار ، التغيرات ٣٧٤
— — ، التحولات فيه ٣٧٦
— الاقتصاد ٣١ ، ٥٩ ، ١٠٤
— الانتاج ، تغييره ٣٩٨

تركيب الانتاج الفرع المخطط ، التغير فيه ٣٩٧
ـ الطاقات ٩٨
التركيب الصناعي ٤٩٥
ـ ـ التغيرات فيه ١٩٢ ، ١٩٥
ـ ـ الخام ٤٩٣
ـ الطبقي ١٨
ـ الفوقي ٨٠ ، ١٥١
ـ ما بين الاستقرار والتغير ١٠٤
التركيز ١٣٨
ـ الصناعي ، تزايده ١٩٩
ـ والمركزة ٥٧
التسابق في السلاح ٤٩
التساوم ٢٠٧
التسعير ، سياسته ١٠٨
التسليح ٧٥ ، ١٣٤
ـ سياسته ٧٤ ، ٧٥
التسليحات الاجبارية ١٥٨ ، ١٥٩
تشريك وسائل الانتاج ، مسألته ١١٩
التشكيلات ما قبل الراسمالية ٤٣٢
التصرف المركزي ١٥٧ ، ١٥٨
ـ ـ بالموارد ١٥٨
التصنيع السريع ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠
التضحية بالحاضر من اجل المستقبل ٣١٢ ، ٥٠٥
التضحيات بعيدة المدى ، مداه ٩٩
التضخم ٨ ، ٩ ، ٣٩
ـ والبطالة ٤٧٥ ، ٤٧٦
ـ البطيء ٤٧٢
التضخمية ، تطوراتها ١٧٩
التضخم الحلزوني للاجور والاسعار ٤٤٤
ـ السريع ٤٧٢
ـ سياسته ٧٤ ، ٤٥٢ ، ٤٨٣
ـ ضغوطه ٥٠٧ ، ٥٠٨
ـ غير المحتسب ٧٤
ـ الفعلي ٤٧٣
ـ الكامن ٤٨١
ـ المتوقع ، معدله ٤٧٢
ـ المستقبلي ٤٧٢
ـ يؤول الى هبوط في الاجور الحقيقية ٤٤٤
التطور الاقتصادي ٣٩ ، ١٢٠
ـ الاشتراكي ، قوته المحركة ٨٢
التطور الاجتماعي قوته المحركة ١٤٥
ـ ـ والسياسي ٣٩
ـ ـ والتاريخي للمجتمع ١١٢
ـ بعيد المدى ، مخاتله ٩٨
ـ التاريخي ١١١
ـ ـ منتوجاته ١٠٧
ـ التجاري ، العمليات المالية المرتبطة به ١٠٩
ـ القوى المنتجة ١٠٩
ـ ـ ـ ، مصدرها ١١٠
التعجيل ، مبدؤه ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٤٢٢
ـ ، مغانمه ٩٩
التعدين ١٧١ ، ١٩٦ ، ١٩٧
التعرفة الجمركية، سياستها ١١٥ ، ١٣١
التعريفة ، سياستها ١٣٢
التعمير والاسكان ٧٦
التعميم ١٠٧
التغير في الارباح ، معدله ٢٥٤
ـ في الاستثمار في الزمن ، معدله ٢٥٤
ـ والمفارقة الاقتصادية الاجتماعية ، تفسيرها ٥٤
تغيرات طويلة الامد ٢١٨
التفاصيل والتكامل الاقتصادي ، حسابه ١٢٨
التفاعل الاجتماعي ، اسلوبه ١٤٨
تفوق الاشتراكية على الراسمالية ٩٤
التقاعدية ، رواتبها ٤١٦
التقدم ٤٢
ـ الاجتماعي ٥١
تقدم الافكار الاقتصادية ٣١
التقدم الاقتصادي ١٥٩
ـ التقني ٩٦ ، ١٤١ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٢٦٨ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨
التقدم التقني ، تغيرات ناجمة عنه ٣٨٤
تقدم تقني محايد ٧٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤
التقدم التقني والتنظيمي ، انجازه ١١٨
ـ ـ ، الجوهر الحقيقي ٢٩٣
ـ ـ السائد ٣٣١
التقريبات المتعاقبة ٤٩٨

التقسيم الاقليمي ٢٣
تقسيم الدخل الاجتماعي ١١٥
ـ ـ القومي بين التراكم والاستهلاك ١٦١
ـ العمل ١٠٧
ـ ـ الاجتماعي ٥٧
ـ ـ الدولي ١٢٥
ـ المجتمع الى طبقات ٥٦
تقلب الارباح ٢٣٣
التقلبات ٨
ـ الانفجارية ٢٥٩
ـ ـ مع السقف ٢٥٩
ـ الدورية ٤٤ ، ١٨٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠
تقلبات دورية متميزة ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٢٤٢
التقلبات الضامرة ٢٥٩
ـ الفعلية ، نمطه ٢٦٠
ـ في اسعار المواد الخام ١٨٢
ـ المستقرة ٢٥٩
تقلبات النشاط الاقتصادي ـ الدورة التجارية ٧٤
تقليص معامل راس المال ـ الانتاج ، تأثيره ٣٦٨
التقليص النسبي اللاحق ٣٥٦
التقنية ، براعتها ٧٧
تقنية مختلفة ، اساليبها ٣٩٩
التقنية المصطفاة ٩٠
تقنيات مختلفة ٣٨٤ ، ٣٩٩
التقييدات التكنولوجية ٣٧١
تقييم الحكومة المقارن للاستهلاك ٤٤
تكاليف الاجور ١٨٨
التكاليف الى الكلفة الاجرية ٨٣
تكاليف الانتاج ٦٨ ، ٨٧ ، ١١٧
ـ ـ الضرورية اجتماعيا ٨٧
التكاليف الاولية ١٧٢
ـ ـ ، متوسط ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨
ـ ـ الوحدة الواحدة ١٧٤
تكاليف البيع ، الزيادات فيه ٢٣٥
التكاليف الثابتة ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٠
ـ ـ ارتفاعها ١٧٨
ـ ـ ، مجموعها ١٩٩
ـ ـ على تكوين الاسعار ١٧٧
التكاليف لحجم قياسي من الانتاج ، متوسطه ٦٢
ـ الحدية ١٦٧
ـ خفضها ٤٨٤
تكاليف السلع الراسمالية ٦٥
التكاليف الضرورية ٨٧
ـ ـ اجتماعيا ٨٧
تكاليف العمل ، خفضها ٣٩١
ـ ـ الناجم عن زيادة الاستثمار ، تخفيضها ٢٩١
التكاليف المباشرة ٢٠٦
التكاليف المتغيرة المتوسطة للمجموعة الاخيرة ١٦٧
ـ المتوسطة ١٦٧
ـ المثلى ٦٠
تكاليف العمل ، متوسطه ٨٦
التكاليف نحو الارتفاع ١٧٧
ـ ـ ـ ميله ١٧٧
التكلفة الاجتماعية الحقيقية ١١٧
ـ الحدية ، انصارها ١٦٧
ـ الحقيقية للصناعة ، تركيبها ١٦٧
التكامل ٩
التكنولوجيا ٥٩ ، ٢٤٢ ، ٢٧٨
تكنولوجيا الانتاج ٥٥
التكنولوجيا الحديثة ، خلالها ١٤٧
تكوين الاسعار ٦٢ ، ٦٦ ، ٨٥
ـ ـ ، عمليتها ٦٠
ـ اسعار السوق ، عمليتها ١١٧
ـ الاسعار المدارة عمليتها ٦٢
ـ الدخل ٨٨
ـ ـ ، عمليته ٦٢
ـ ـ القومي ٦٢
ـ السعر ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩
ـ السعر شبه ـ الاحتكاري ١٧٢
ـ السياسة ٣١
ـ ـ الاقتصادية ٣١
ـ المؤسسات الاحتكارية الراسمالية الدولية ٢٣
تكيف التحسينات ، الصعوبات فيه ٩٩
ـ تكيف توزيع الدخل ٨٥
تلقائية العمليات الاجتماعية ، مشكلاتها ١٢٨
التمايز بين الطبقات العاملة والفئات

الاجتماعية ٨٠
التمثيل السياسي ٦٠
تحويل التنمية ٤٢
التحويل عن الاستثمار المنتج ٧٧
التموين ٣٧
ـ العام ٣٧
ـ ـ للانفاق ٣٦ ، ٣٧
ـ ، عمليته ٨٧
التمييز بين العمل ١١٢
ـ الطبقي ٥٥
تنازلات الرأسمالية ١٤١
التناسب مع ارتفاع الاجر ٢٠٥
التنسيق ٨٨
ـ الداخلي للخطة ١٢١
تنظيم الاقتصاد وادارته ، تركيبه النوعي ١٤٥
ـ ـ القومي ، اشكاله ١٢١
التنظيم والانتاج، الطرق الرياضيةله ١٢٧
ـ الذاتي ١١٠
ـ ـ لقوى السوق ٥٩
تنظيم الحياة الاقتصادية ٥٨
التنظيم الرأسمالي الجديد للانتاج ١١٠
ـ السياسي للحياة الاجتماعية ٥٦
تنظيم الطبقة العاملة ١٤١
التنظيمات الرأسمالية الاحتكارية ١١٠
تنفيذ الاستثمارات ١٦٢
تنفيذ التنمية الاشتراكية المخططة ١٠٢
التنمية ١٢ ، ١٧
ـ الاجتماعية ٥٢
ـ الاقتصادية ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٢
ـ ـ البولونية ، الخطة البعيدة المدى الاولى لها ٤١
ـ ـ تحليلاتها ٤٧
ـ ـ تخطيطها ١٢٤ ، ١٥٦
ـ ـ تعجيلها ١٢٤
ـ ـ خطها العام ٩٥
ـ ـ سياستها ١٢
ـ ـ طريقها الفعلي ٢٣١
ـ ـ في العالم الثالث ، مسائلها ٤٢
ـ ـ المتناسقة ١٥٢
ـ ـ المعجلة ، طريقها ١١٩
تنمية الاقتصاد الوطني ، قيادته الفعالة ١٦١
التنمية والتخطيط الاشتراكيين ٤٨٨
ـ خطوطها العامة ٤٥
ـ الذاتية المطردة لقوة الانتاج ٥٩
ـ السريعة للقوى الانتاجية ١٥٤
تواؤم الانتاج وحاجات المجتمع ١٥٤
التوازن ٢٧ ، ٣٢ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١١٠
ـ اختلاله ٢٧
توازن الدخل ، شروطه ٤١٢
التوازن الستاتي ٢٥٦
توازن السوق ١١٧
التوازن ، شروطه ٩١
ـ المتحرك ٢٦٤
توازنات جديدة ٩٨
التوزيع ، آثار عكسية عليه ٤٧١
التوزيع الثانوي ١٤٦
توزيع الدخل ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٦٩
ـ ـ بين الطبقات الرأسمالية نفسها ١٧٧
ـ ـ القومي ٧
ـ ـ ـ بين الرأسماليين والبرجوازية الصغيرة ١٨
ـ ـ ـ بين الطبقات ١٨
ـ ـ ـ عوامله المحددة ٢٥٢
ـ ـ ـ من الشركات الصغرى الى الشركات الكبرى ١٧٧
التوزيع كدرجة الاحتكار ، عوامله ٤٠٣
ـ الطبقي ٣٥
ـ عوامله ٢١٣ ، ٢٢٦
توزيع القدرةعلى الاقتراض بينالمشروعات ٦٥
ـ القوة الشرائية ٦١
ـ ما بين العمل ٦٤
ـ المنتوجات ١٠٩
ـ منتوجات المجتمع طريقته ١١٠
التوسع في الاستخدام ، معدله ٣٦٩ ، ٣٧٠
ـ كلفته ٥٨
توسيع الدخل القومي توزيعا عاما ٢٢
ـ النطاق الذي يسري عليه الاحتكار ١٣٣
توفير الشروط المؤسسية ٨٢

ـ ث ـ

ثبات نسبة راس المال ٢٩٣
الثروة ٢٧ ، ٣٠
الثورة الاجتماعية ٨٠ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥٩
ـ ـ الاشتراكية ١١٣
ـ ـ والتصنيع ١٦٠
ـ ـ ، عمليتها ١٥٧
ـ الاشتراكية ٨٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥
الثورة البرجوازية ٥٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٥٤
ـ البروليتارية ١٤٧
ـ الكينزية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٤٥١
ـ ـ الى نظرية كمية النقود التقليدية ٤٤٠
ـ النقدية المضادة ٤٣٩ ، ٤٤٣

ـ ج ـ

الجارتية ١١١
جدار في التعريفة العالية ١٣٢
الجدول الاقتصادي ١٩
الجزء المستهلك من الارباح ٧٠
الجغرافية الاقتصادية ١٢٦
الجمعيات ، ملكيتها ١٠٢
الجملة ، اسعارها ١٩٣
جناح كينز اليساري ١٢٣
ـ ـ اليميني ١٢٣
الجهاز الانتاجي ، حالته الابتدائية ٣٩٠
ـ التقني ، استخدامه ١١٧
ـ التكنولوجي والتنظيمي ٣٢٠
ـ الخاص لمجموعات راسمالية ١٣٧
جهاز الدولة ١١٧ ، ١٣٩
ـ ـ ، السيطرة المباشرة والخاصة عليه ١٣٧
الجوانب المالية والعينية للخطة ١٦٢

ـ ح ـ

الحاجة الى التعجيل بالنمو لاستنفاد احتياطي العمل المتراكم ٩٨
الحاجة الجماعية للمجتمع ١٢٣
الحاجات الانسانية ، اشباعها ١٤٨
الحاسبة او الكومبيوتر ٤٥
ـ الاليكترونية ١٢٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
الحافز على الاستثمار ٢٦٩
الحوافز القديمة ١٦٥
الحوافز الضرورية ٤٨٨
حجم آثار الزيادة المطردة ، تحديدها ٤٢٧
ـ الائتمان القومي ١٠١
ـ انتاج واستهلاك السلع الاجرية ٢٠٤ ، ٢٠٥
ـ الانتاج ، مجموعه ٢٨٤
ـ راس المال الثابت يتقلب قليلا نسبيا ٢٦٠
الحجم ، الزيادة فيه ٣٢١
حجم الصادرات ٢١
ـ العدة الراسمالية ٢٦٢
ـ المشروع بالسوق ٢٣٥
ـ الموارد المتاحة ١٠١
ـ النفقات الاستهلاكية والاستثمارية للراسماليين وليس العكس ٢٥
ـ الواردات المكافئة للصادرات ٢٨٧
الحد من حدود الربح ١٧٧
حدود ارباح ادنى ، سياسته ١٧٧
الحدود ما بين نظرية الاعداد ونظرية الاحتمال ٤٢
حراسة الملكية ٥٨
الحركة الدورية شبه المنظمة ٢٦٠
الحركات الاقتصادية ٢٨٣
الحسابات التأمينية ، معلوماتها ١٢٧
ـ الدولية ، العملات المستعملة فيها ٤٥٨
ـ المصرفية ٤٥٧
ـ مع الاطراف الثالثة ٤٥٨
حصة الاجور في الدخل الصافي ٦٨
ـ ـ النسبية ١٩٠ ، ٢٠٠
ـ الارباح ٨٤
ـ ـ الاجمالية في الناتج الصناعي يحددها الهامش الاجمالي ٦٨
ـ الاستثمار في الدخل القومي ٩٦ ، ٩٨
الحصة الثابتة للتراكم المنتج ٣٠٣
حصة الطبقات العاملة في الدخل القومي ١٤٠
ـ متزايدة من الدخل القومي لجماهير

العاملين ١٤٠
الحصة النسبية للاجور والمراتب ١٩٩ ، ٢٠٠
— — — في الدخل الاجمالي ١٩٦
— — — — القيمة المضافة ١٨٧ ، ١٨٨
— — — — — — — ، حركته ١٩٥
— — الادنى للتراكم المنتج في الدخل القومي ٣٧٢
— — للارباح في الدخل الاجمالي ٢٢٦
— — للارباح في الدخل القومي ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٤٠٣
— — للاستثمار ٤٤
— — — في الدخل القومي ٣٧٥ ، ٣٧٧
— — — — — — — ، زيادته ٣٨٢
— — — المنتج ، التغيرات فيه ٣٧٧
— — للاستهلاك في الدخل القومي ٢٩٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٢
حصة نسبية اعلى للاستهلاك في الدخل القومي ٣٧٢ ، ٣٧٣
الحصة النسبية للتراكم المنتج في الدخل القومي ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
— — الفعلية للاجور في القيمة المضافة ١٩٢ ، ١٩٤
— — لقطاع الاستثمار في الدخل القومي ٣٧٥
الحصص النسبية ٢٨٩
الحفاظ على معدل النمو ، سياسته ٣٤٧
حقائق الاقتصاد الاشتراكي ، المسائل الجوهرية المستجدة فيها ٩٧
الحقيقة والانتاج ٢٤٣
الحكومة ، تدخلها ٢٩ ، ٧٣ ، ١٣١ ، ١٣٣
— المالية ، سياستها ٤٤٢
— للقطاع الخاص ، مديونيتها ٢١٧
الحكومة المركزية ، احتياجاتها ١٥٤
— — والمحلية ٢٨٤
— ميزانيتها ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٥١
— مضاعفها ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٤
الحلزون المفرغ تحريكه ٤٨١
حماية الارباح ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٢
الحماية بالتعريفات الكمركية ١٣٢
الحوادث الاقتصادية قابلة للحساب في ظل الاشتراكية ٨٩
الحياة الاجتماعية والسياسية ١١١
— الاقتصادية ١٩ ، ٢٣ ، ٤١ ، ١٠٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٥٧
— — التدخل فيها ١١٠
— — تدخل الدولة المتعاظم فيها ١١٤
— — التدخل فيها لصالحها ٥٨
— — والثقافية ٨١
— — السياسة بها ١٣٥
— — مشاهدتها ٥١
— — المنظم الفعال ١٣٣

— خ —

الخدمات الاجتماعية ٤٨٤
— للسكان ، الزيادة فيها ٧٥
— مدفوعاتها ٤٦٧
الخزين ١٧١
خزين التسهيلات ٤٩٨
خزين راس المال الثابت ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٤٠٤
— — — قيمته ٧١
— المدة ، اشباعه ٣٦٩
الخسارة ٧٥
خسارة صافية ٢٣٦
الخطة الاشتراكية ، ستراتيجيتها ٩٤
— الاقتصادية ٣٨ ، ٤٨
— — ، أهدافها ١٠٤
— — ، تمويلها ٤٨
— — المركزية ١٦٦
— — الوطنية ١٦١
— الاولية ، المقاييس المعتمدة فيه ٢٣٦
خطة بعيدة المدى ٤١ ، ٤٧
الخطة المثلى ٩٠ ، ١٢١

الخطة المركزية ٤٥٩
ـ ، هيكلها الخام ٤٩١
خفض الارباح ٨٣
خفض الاسعار نسبة الى التكاليف ٨٣
ـ الضرائب غير المباشرة ٧٣
ـ الميل الحدي للاستهلاك من السلع المحلية ٤١٨
خلق احتكار ١٣٥
ـ الدولة لسوق كبيرة للسلع ٥٩
ـ علاقات الانتاج الاشتراكية اداته ٨١
الخواص المؤسسية للنقود ٦٧

ـ د ـ

الدائرة الاقتصادية ٣٨
دالة بطيئة التغير ٢٧٢
ـ ـ ـ للزمن ٢٦٥
ـ للزمن تتغير تغيرا بطيئا جذوره في التطور الماضي ٢٧٢
ـ متزايدة ٢٤١
ـ متناقصة ٦٤ ، ٤٠٠
درجة الاحتكار خلال الانتعاش ١٩٥
ـ من درجات الاحتكار ١٨٤
الدخل ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٣
ـ الاجتماعي ، توزيع مجموعه ١٣٥
ـ ـ ، موزعة العام ١٣٥
ـ الاجمالي ٢٨٣
ـ ـ ، التغيرات النسبية له ٢٢٨
ـ ـ للقطاع الخاص ، الرقم القياسي عليه ١٩٧
دخل ادنى ، مستواه ٤١٠
الدخل بالادخار ٤٠٦
ـ والاستخدام ، تأمين علاقاته ١٠٤
ـ التوازني ٤١٠
ـ ، التغير فيه ٦٦
ـ ـ النهائي فيه ٤١٣
ـ التوازني، مستواه ٦٥ ، ٦٦ ، ٤٠٨
ـ الحقيقي ٢٠٠
ـ الخاضع للضريبة ، حسابه ٢٧٦
دخل الراسماليين ٦٤
الدخل ، الزيادة فيه ٦٦ ، ٩٦ ، ٢١٨
ـ ، الزيادة المطلوبة فيه ٦٦
دخل العمال ٦٣
الدخل عند الاستخدام التام، مستواه ٦٦
ـ ـ مستوى الاستخدام التام ٦٦
ـ عبر الدورة، متوسط مستواه ٤٢٤
ـ الفردي ٤٤
ـ القائم على المضاعف ، تكوينه ٤٢٥
ـ القومي ١٨ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٨٣ ، ٨٤
ـ ـ الاجمالي الحقيقي ٢٦٧
ـ ـ احصاآته ٢٨٣
ـ ـ اعادة توزيعه ٦١ ، ٧١
ـ ـ الى الاستهلاك ٣٦٤ ، ٣٦٦
ـ ـ والانتاجية والعدة ، التغيرات فيه ٣٦٩
ـ ـ ، تركيبه ٢٩٤
ـ ـ ، تقويمه ٢٨٦
ـ ـ توزيعه ٢٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٨٧
ـ ـ ، توزيعه بين الطبقات الاجتماعية ٦٨
ـ ـ ، توزيعه بين الطبقات الراسمالية والعاملة ٧٤
ـ ـ حساباته ٢٨٣ ، ٢٨٨
ـ ـ الحالي ٦٥
ـ ـ دالة متزايدة فيه ٦٤
ـ ـ الزيادة فيه ١٤١ ، ٢٦٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٤٩٢
ـ ـ ، الزيادةالاضافية فيه ٣١٣ ، ٣١٤
ـ ـ ، وسائل زيادته ٢٨٥
ـ ـ معدل نموه ٣٠٢ ، ٣٣٩
ـ ـ متوسط معدل نموه ٣٣٨ ، ٣٤١
ـ ـ ، مفهومه ٢٨٨
ـ ـ مكوناته ٢٨٣
ـ ـ تقويمه ومكوناته بالاسعار الثابتة ٢٨٦
ـ ـ من الارباح الى الاجور ، اعادة توزيعه ٢٠٨
ـ ـ المنتج ١٦٢
ـ ـ ـ محليا ١٩٣
ـ ـ الموزع العام ٥٨
ـ الكلي ٤٣٣
ـ ، مستواه ٦٥ ، ٧٠

الدخل مستواه الابتدائي ٣٠٦
ـ مستوى اعلى منه ٤١٥
ـ المستوى التوازني له ٤١٢
ـ ، مضاعفه ٤٢٧
ـ المكتسب اصحابه ٧٧
ـ من الارباح الى الاجور، توزيعه ٢٠٩
الدخول المكتسبة ، انفاقه ٦٢
الدخل او الناتج ٢٢٦
ـ نحو الصناعات ، تحول نسبي فيه ١٧٧
الدخول والانتاج ، التقلبات فيه ٢٥٦
الدخول ، تدفقه ٤١٥
الدخول غير المكتسبة ٦٣
دخول المستهلكين ، ارتفاعها ٤٦٠
الدخول النقدية ٩٣
ـ ـ السيطرة عليها ٧٧
ـ الوسيطة ٦٥
دعم الاستهلاك ٧٣
الدفع ١٠١
الدفع القانونية ، قوتها ٤٣٠
دينامية النظام ، تشويهها ٢٦٥
الدينامية الاقتصادية ٤٦
الديموقراطية الراسمالية ٣٢
ديناميات اقتصاديةعنصر اساسي فيه ٨٣
الديناميات الاقتصادية ٥٠٣
دينامية او حركة الاقتصاد الراسمالي ١١٨
الدبالكتية ١١٢
ـ الداخلية او الجدل الداخلي ١٢١
ـ عملياتها ١٥٩
الدينامي ، مضاعفه ٤١٣
الديموغرافية ، عملياتها ١٠٨
الدول الراسمالية ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١
ـ ـ الكبرى ٢٣
ـ ـ المتقدمة ١٢ ، ٥٥
ـ النامية ١١
الدولة ٢٩
ـ ، اجهزتها ٦٠
ـ الاحتكارية ، راسماليتها ٥٨ ، ٥٩ ، ٤٢٦
ـ الاشتراكية ٨١ ، ١٠٢ ، ٤٨٥
ـ ـ الاولى في العالم ١١٨
الدولة الاشتراكية ايرادها ٨٨
ـ ـ سلطتها السياسية ٨٢
ـ ماكنتها ٥٧
ـ البرجوازية ، أشكالها الديمقراطية ١٤١
ـ البرقراطية ، ماكينتها ١٥٩
دول ضعيفة تابعة ١٣٣
الدولة ، تدخلها ٣٠ ، ١٢٣ ، ١٣٦
ـ الراسمالية ٨١ ، ١٣٤ ، ١٣٨
ـ ـ المعاصرة ٧٤
ـ ـ ، وظيفتها الاساسية ١٣٣
ـ ـ سلطتها ٧٥
ـ ـ تغيرها الاساسي ١٣٥
ـ سلطتها ٥٧
ـ السلطة السياسية لها ١٥٤
ـ الطبقية ٥٧ ، ١٣٦
ـ ـ تنظيمها ٥٧
ـ ـ سلطتها ٥٧
ـ المعاصرة ١٣٦ ، ١٣٧
ـ وظيفتها ١٣٢
الدورات التجارية في الراسمالية الحديثة ٤١
الدورة التجارية ٥٠٤
ـ ـ ادراكها ٧٤
ـ ـ والاسعار ٢٦
ـ ـ الاوتوماتية ٢٥٨
ـ ـ الخالصة ٢٦٤
ـ ـ ، دراسات في نظريتها ١٢٥
ـ ـ السياسية ، ظاهرتها ٤٨٠
ـ ـ ، مجراهـا ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣
ـ ـ معادلتها ٢٥٣
دون زيادة سعر الفائدة زيادة مفرطة ٣٤

ـ ذ ـ

ذرية القرارات الاقتصادية وانفصامها ٨٩
الذهب ٢٧
ـ ، دوره النقدي ٤٣١

ـ ر ـ

راس المال ١٩ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

١٢٤ ، ١٢٧
راس المال الاجمالي ٢٣٣
— — الاحتياري ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١٤٢
— — احلاله محل العمل ٢٠٢
— — الادنى ، كثافته ٣٧٠
— — الاساسي ، ابتداؤه ٣٨٩
— — الاساسي القائم ، التغيرات الوحيدة فيه ٣٩١
— — الاستثمار فيه ٢٤٦
— — استثماره ٣٨٤ ، ٣٩٣
— — — الكلي ٣٨٧ ، ٣٨٨
— — اصنافه ١١٣
راس المال الافتراضي ٤٩٥
— — اقتراضه ٢٣٦
— — اقدم عدة له ٩٧
— — انتاجه ٩٨
— — البريطاني ١٤٢
— — تثبيت كثافته ٣٤٧
— — التجاري ١٠٩
— — تجديد الخزين ٣٥٣
— — تحت التشييد ٢٨٤
— — ، تحطيمه ٢٥٧
— — تراكمه ٢١ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ٢٣٦
— — تركيزه ٥٩
— — تركيزه في مشروعات كبيرة ١١٣
— — تصديره ٢٣ ، ١١٥
— — تصديره المرتبط بتصدير السلع ٢٤
— — تعزيز تراكمه ٤٥٢
— — الثابت ٩٣ ، ١٧٨ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٦٥ ، ٢٩٧ ، ٣٣٩
— — — استبداله ٤٩٨
— — — اختزال الاستثمار فيه ٢٤٧
— — — الاستثمار فيه ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
— — — — بالعجز ٢٥٨
— — — استحداثه ٣٣٤ ، ٣٥٧
— — — استعماله ٤٦٢
راس المال الثابت تجديده ٣٤٠
— — — تحويله ٣٥٨
— — — تكيفه ٣٣٤
— — — خزينه ٢٦٢
— — الثابت الكلي ٣٥٢
— — — — استحداثه ٣٥٣
— — — الى كثافة راس المال الاعلى ، تكيفه ٣٦١
— — — معدل نمو خزينه ٢٧٥
— — — المقلص ٣٥٣
— — حركته ٥٩
— — الخاص ١٢٤
— — خزينه ٦٤ ، ٩٦
— — رفع كثافته ٣٦٨
— — سوقه ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠
— — الصناعي ٢٣
— — طويل الامد ، التدفق الصافي له ٧٦
— — العاطل ٣٢
— — ، عدته ٢١٢
— — — الكاملة ٤٧٧
— — والعمل ٣٢
— — — تدفقه ١٣٤
— — قيمة معامله ٤٩٢
— — الكبير ١٣٦
— — كثافته ١٧٨ ، ٣٩٥
— — — المثلى ٣٥٦
— — الذي يملكه المشروع ٢٣٥
— — مالكيه ٤٦١
— — المالي ٢٣ ، ١١٥
— — المجرد ، تحقيق تراكمه ٧٤
— — ومركزته ، تركيزه ١١٣
— — مركزته ٥٩
— — المستثمر ٢٧١
— — المستثمر ، استرداده ٢٦٧
راسمال المشروع الزيادة فيه ٢٣٦
راس المال المصرفي ٢٣
— — معاملاته ٨٧
— — معامله ٤٩٢
— — المنتج ، خزينه ٧٢
— — — والسلعي ٤٣٢
— — المنظمي ٢٣٥ ، ٢٣٦
— — المنظمي تراكمه ٢٣٨ ، ٢٤٠

رأس المال نفقاته ٤٩٤
ـ ـ نفقات أعلى منه ٤٩١
ـ ـ النقدي ٤٥٦
الراسمالي لا يجد الانتاج مربحا ٣٢
الراسمالية ٩ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٥
ـ احتكاراتها ٥٧ ، ١١٥
ـ الاحتكارية ٥٨ ، ٥٩ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩
ـ الاحتكارية الاستعمارية ٥٧
ـ ـ ، دور الدولة فيها ٦
ـ ـ ، عصرها ١٣١ ، ١٣٣
ـ ـ ، فترتها ١٣٧
ـ الاشتراكية ، ديناميانها ٦
ـ و ـ الفرق بينهما ٨٩
ـ اصلاحها ١٤٠
ـ اقطارها ١٢٥
ـ اقطارها الرئيسية ١٣٨
ـ اقطارها الرئيسية في السنوات الاخيرة ١٤١
ـ ، اقطارها المتقدمة ١٢٤ ، ١٤٠
ـ الى الاشتراكية ١٤٠
ـ الامريكية ٥٦ ، ١٨١
ـ ـ المعاصرة ٢٢
ـ التحليل الماركسي النقدي لها ١٢٥
ـ تركيبها الاجتماعي والاقتصادي ٢٤
ـ ديناميانها ٨٥ ، ٤٠٢
ـ الحديثة ٤١
ـ السياسية الاقتصادية ٥٤
ـ ـ بالطبيعة ١٣٦
ـ ـ النقدية ٥٤
ـ تطورها الاحتكاري ١١٥
ـ عجزها ١٢٥
ـ ، فئاتها ٤٥٤
ـ المتزايدة ٢٥٦
ـ المعاصرة ، متغيراتها ٦
ـ مجموعات منها ٥٨
ـ ، مرحلتها ٥٩
ـ مضمونها الاجتماعي ١٣٧
ـ ـ السياسي ١٣٧
ـ المعاصرة ٦ ، ٦٠ ، ٧١ ، ١٣٩
ـ المعوقة عملها ١١١
ـ المقاومة الاجتماعية لها ١٢٢
ـ المقولة التاريخية لها ١١٨
راسمالية من دون راسماليين ٨٩
الراسمالية المنافسة ٤٢٦
ـ ـ الحرة ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤
ـ ـ ـ ، عصرها ١٣١ ، ١٣٦
الراسمالي ، النظام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩
الراسمالية ، نفقتها ٢٢٢
الراسماليون الذين يملكون وسائل الانتاج ١١٢
الراسماليون ١٨ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٣
ـ ادخاراتهم ٢١٩
ـ الاستثمار والاستهلاك لهم ٢٤٠
ـ ـ استهلاكهم ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢١٩
ـ اغناؤهم ٥٥
ـ جبابرتهم ١٣٦
ـ قراراتهم ٦٣ ، ٢١٢
ـ المنافسة بينهم ١١٠ ، ١١٣
الراي العام ١٣٧ ، ١٣٨
الربا ١٠٩
الربايا المسيطرة ١٥٧
ربح ادنى ١١٥
الربح ، آفاقه ٢٨ ، ٧٢ ، ٧٤
ـ الاقصى ١٢٧
ربح ثابت ، معدل ٧٠
الربح الخاص ١٤٨
ـ الصافي ٦٨ ، ٧٠
ـ القياسي ، معدل ٢٦٧ ، ٢٦٨
ـ في فترة سابقة ٩٢
ـ ـ فروع الانتاج غير المحتكرة ، مستوى ادنى ١٣٥
ـ الكلي ، معدله ٧٠
ـ ـ على راس الانتاج ، معدل ٦٨
ـ المتوقع ٩٢
ـ مستويان له ١٣٤
ـ مستواه المنخفض ١٣٥
ـ الموحد ، معدل ٧١
الربحية ٣٢ ، ٣٤
ـ الاعلى ٣٣
ـ الاقتصادية ٣٣
ـ المرتفعة ٣٣

— ، مقياس ٢٧٠
ربط الاجور بتكاليف المعيشة ٤٧٢
رفاهية المجتمع ٣٠
رفع الرسوم الجمركية على الواردات ٧٧
الرقابة الواعية والمخططة ١٠١
— على النظم ذات العناصر المترابطة ٤٨٩
— الادارية ، اجراءات ١٦٢
الرقم القياسي ٢٩٢
الركود ٨ ، ٩
— الاقتصادي ٨
— التضخمي ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٩٧
— — ، ظاهرة ٤٧٠
— الذي يقوده الاستيراد ٧٧
الركوضخمية ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٩٧
الروابط الاقتصادية ١٢٢
الرواتب التقاعدية ٨٧
الرواج ، ذروته ٢٥٩ ، ٢٦١
— ، الميل اليه ١٧٧
الرواجات الكاملة ٢٦٦
الرياضيات ١٧ ، ٤٠ ، ٤٥
— الصرفية ٤٢
الريع ٦٣ ، ٢١١
ريع الارض ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٧
— — ، حصته ١١٠
الريع التفاضلي ١١١
ريعية — طفيلية ١١٥
الريكارديين الاشتراكيين ١١١

— ز —

الزراعة ٩٩
— احوالها ٥٠٦ ، ٥٠٧
— ، تحديثها ١٥٤ ، ٤٨٨
— تقدمها ٥٠٦
— الجماعية ٤٥٥
— الفائض الاقتصادي فيها ٤٩٧
الزمن اللازم لادخال التقنيات الجديدة ٤٤
الزيادة الابتدائية في الانتاجية ٣٦٩
— الاضافية التناسبية ٣١٤
— الانتاجية معدلها ٢٦٨ ، ٣٠٤ ، ٣٧٢
— في الاستخدام معدلها ٣٧٢
— — الانتاجية ، معدلها ٣٣٠
الزيادة في اليد العاملة ديناميكها ٣٩٧
زيادة القوة العاملة ، معدلها ٣٠٤
— كثافة رأس المال درجة مرغوبيته ٣٤٣
الزيادة المضاعفة في الدخل ٦٥
— معدل التراكم المنتج تحقيقه التدريجي ٣٤٥

— س —

ساعات العمل ، التخفيض التدريجي ٣٤٩
السايبرنية ١٢٨ ، ٤٨٩
الستراتيجية بعيدة المدى ، اصطفاؤها ٩٨
الستراتيجية الجديدة ١١٦
ستراتيجية النمو ٤٠
ستوكاستية ٢٥٩
سرعة الدوران ، زيادة ٢٤٩
السعر — الاجر ٨٤
السعر ، توازنه ١٧٤
— التنافسي ٧٠
— ، رقمه القياسي ٢٢٢
سعر الصرف ٤٤٩
السعر العادل ١٠٩
سعر صرف العملة الوطنية ، تخفيض ٧٧
— الفائدة للاقتصاد الاشتراكي ٩٠
— — التوازني ٤٣
— — الفعلي ٤٣
السعر في الامد الطويل ، تغيرات ١٧٠
— الكلفة ٨٤
— — الكلفة ، علاقته ٢٢٧
— ، متوسط ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦
— ، مرونة ٨٣
— المنافسة به ١٧٦
سقف التضخم ٤٤٧
سقوف على معدل النمو ٤٤
السكان ٧٧
— العاملين ٤٨٠
— — ، عددهم ١١٠
السكك الحديدية ١٣٢ ، ٤٩٥
السكن للشخص الواحد ٤٩٢
السلاح وصناعته ٧٥
السلطات الاقتصادية ٣٧
سلطات التخطيط ٥٠٥ ، ٥٠٧

السلطات النقدية ٤٤٢
سلطة اقتصادية مركزية واحدة ٩١
السلطة السياسية ٥٧
ـ ـ ، ممارسة ١٥٥
ـ المركزية للقرارات ، اتخاذها ١٦٥
ـ النقدية ٦٧
السلع ٤٣
ـ بالائتمان ، البيع نسيئة ٤٣١
ـ الاجرية ، باسعار ٢١٠
ـ ـ الانفاق الاعلى عليها ٢٠٢
ـ الاستبدالية ١٣١
ـ الاستثمارية ، اسعار ١٨٦ ، ٢٠٤
ـ ـ والاستهلاكية . صناعة ١٩ ، ٣٣
ـ ـ ، انتاجه ١٠٠ ، ١٩٥
ـ ـ ، تسعير ٩٠
ـ ـ ، الطلب عليها ٤٠٩
ـ ـ المستعملة ١٠٠
ـ الاستهلاكية ٢٢ ، ٣٣ ، ٤٦٢
ـ ـ ، اسعارها ٨٦ ، ١٨٤
ـ ـ ، سوقه ٤٦١ ، ٤٦٢
ـ ـ الطلب عليها ١١٧
ـ ـ انتاجها ١٠٠
ـ ـ للعمال انتاجها ٢١٦
ـ اسعارها ١٨٤
سلع اقل ربحا ٣١٩
السلع الانتاجية ، قطاع ١٠٠
ـ البديلة عن الواردات ٤٩٣
ـ ـ في السوق ، احلال ١٣٠
ـ ، بيعها ٤٥٥
ـ ، تامة الصنع ٢٨٤
ـ ، ـ ـ ، اسعارها ١٧٠ ، ١٨٤ ، ٢١٠
ـ ، تخصيصاتها ٤٦٨
ـ ، تصدير ٢٣
ـ حسب منفعتها الحدية، تقييم ١١٦
ـ والخدمات ، عرض ٤٠٥
ـ الراسمالية ٩٥
ـ الراسمالية ، صناعتها ١٠٠
ـ ـ ، مبيعات ٩٢
ـ الرئيسية ، اسواقها ٢٣
ـ الطلب عليها يفوق العرض ٤٠٩
السلع . عرض ٨٦
ـ ، قيمتها ١١٠
ـ المادية ١٠٦
ـ المباعة او المشتراة ١١٦
ـ المتاحة ٨٦
ـ المستوردة ٤١٨
ـ ـ الطلب المتزايد عليها ٤١٨
ـ من دون اسعار ٤٤٣
ـ النادرة ، تخصيص ٨٦
ـ النهائية ١٠١ ، ٤٦٣
ـ الغاء مبادلتها ٤٥٦
السندات ٢٣٦
ـ ، مشتريات ٤٣٤
السندكات ١٣٠
سوربيك ، الرقم القياسي له ١٩٣
السوق ٣٢
ـ اسعارها ٢٨٥
ـ ، تقييم ٨٦
ـ الراسمالية ١٧ ، ٨٩
ـ ـ ، قصور ٨٨
ـ والحاسبة ٨٩
ـ سلطته ٤٧١
ـ السطحية ، ظواهر ١١١
ـ السوداء ٨٦
ـ ـ ، ظواهر ١٥١
ـ العالمية ، المنافسة فيها ١٣٣
ـ ، عمليته ١٢٧
ـ ، عمليات تامة التطور ٩٤
ـ ، عوامل ٩١ ، ٩٢
ـ التي تخلفها الحكومة لانتاج السلاح ٢٢
ـ المحدودة ٢٤٠
ـ محدوديته ٢٣٥
ـ المحلية ١٣٣
ـ النقدية العالمية ٤٣١
سيادة الدولة ١٣٣
السياسة ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤١
ـ الاجرية والمالية ٤٦٦
ـ الاقتصادية ١٢ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٧
ـ ـ الاشتراكية ، عناصر ١٠٤
ـ ـ ـ ، مفهومها ١٠٢

السياسة الاقتصادية ، اهداف ١٠٣
ـ ـ تكوينها ٤٨٥
ـ ـ الجارية ١١
ـ ـ ـ ، مشاكل ٣٨
ـ ـ الراسمالية ٤٧٩
ـ ـ ـ المعاصرة ، معالم ٧٤
ـ ـ الشاملة ، اعتباراتها ٨٩
ـ ـ العامة ٤٤٨
ـ ـ عناصرها ٤٧٠
ـ ـ ، قرارات اساسية ١٦٣
ـ ـ ، معالم ٩٥
ـ ـ ـ الهدف الاساسي ١٠٣
ـ الحكومية ، تقنيات ٢٤
ـ الخارجية العدوانية ٥٦
ـ العامة أدواتها ٦٠
ـ الفعالة للتعجيل ، غيابها ١٢٤
ـ النقدية ٧٦
سياسة نقدية توسعية ٤٥٠
السياسة النقدية والمالية ١٢ ، ٤٥٢
سياسيات الاستخدام التام ، مقاومة ٢٤
السياسيات الاقتصادية الرسمية ٤٨
ـ النقدية والائتمان ٤٦٦
سياسيات انتقالية ١١
السيطرة السياسية ٥٧
السيطرة الطبقية، المجتمع القائم عليها ٨٠
ـ على الطلب الكلي الفعال ٤٥٠
ـ المباشرة على السلطة ١٣٦
ـ المركزية ٥٩
السيولة ، تفضيل ٦٧
ـ العالية ، مكافأة ٦٧
ـ النقدية ٦٨
ـ ـ عرضها ٦٧

ـ ش ـ

الشؤون الاقتصادية ، عدم التدخل فيها ١٣١
الشركات الاحتكارية ، نفقات ٥٦
ـ المصرفية ١٣٠
ـ ـ المساهمة الكبيرة ١٣١ ، ١٣٢
الشروط الاحتكارية ١٢١
ـ المحددة للحوافز ١٦٣
ـ الموضوعية المحددة لنفقات العمل الضرورية لانتاج منتوج معين ١١٧
الشكل التعاوني للملكية الاشتراكية ١٥٠
ـ التنظيمي ١٣٠
الشركات القابضة ٢٣٧
ـ المساهمة ٢٣٧
شكل واحد للملكية الاشتراكية ١٤٩

ـ ص ـ

الصادرات ١٣٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦
ـ ، التوسع فيها ٤٩٤
ـ ، زيادة ١٠٠
ـ ، نائض ٧٧
ـ فوق مستوى معين ، زيادتها ٣٢٥
صادرات القطر ، اسعارها ٧٧
الصادرات والواردات ، قيم ٢٨٦
الصافية ، الزيادة ٢٤١
صرف التحويل الخارجي ، اسعار ٢٨٨
الصرف المتغير ، سعره ٤٥١
الصفقات ، حجمها ٤٦٤
الصفقات ، سرعة دورانها ٤٣٤
ـ ، صيغة ٤٣٤
ـ الكلية ٤٣٤
صناعات السلع الاستهلاكية ٢٢٧
الصناعات التي تدفع الاجور ١٩٨
صناعات السلاح ٧٥
ـ السلع الاجرية ٢١٠
ـ السلع الاستثمارية ، دخلها ١٩٠
الصناعة ١٠٢
ـ الاساسية ، تأميم ٥٩
الصناعية ، الاقطار ٧٧
ـ الى التكاليف الاولية الكلية
الصناعة ، الايراد الكلي ١٧٥
ـ التحويلية ١١٠ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧
ـ ـ الامريكية ١٧٨ ، ١٧٩
الصناعة ، مشروعاتها ٤٥٧
صندوق احتياطي للنقد العالمي ٤٣١
صندوق الاستهلاك ، حجمه ٤٦١
الصياغة الرياضية ١٢١
الصيغ التكنولوجية ٤٩٥

ـ ض ـ

الضرائب ٣٢ ، ٧٥

الضرائب ، تخفيضها ٤٧٩
ـ ، التخفيضات النسبية ٧٥
ـ ، عبئها ٤٧٦
ـ على الاستيراد ، تاثير ٩٣
ـ غير المباشرة الداخلية في قيمة الناتج الخاص ٢٢٥
ـ المباشرة ٢٢٩
ضرب التغير في الاستثمار ٤١٢
ضرورات التحويل الثوري للمجتمع ١٥٩
ضرورة اللامركزية ١٦٤
ضريبة الدخل ٣٦
ـ ـ المستحقة عليه ٤٧٩
الضغوط التضخمية ٥٠٦
ـ ـ في الدخل ٤٥٠
الضمان القانوني ١٣٢
ضوابط الموازنة بين الاستهلاك والاستثمار ٤٩

ـ ط ـ

الطابع الاشتراكي السليم للمشروع ١٥٣
ـ الانتقالي تاريخيا لطرق الانتاج الرأسمالي ١١٢
ـ الطبقي للدولة ٥٨ ، ١٣٨
الطاقات المستغلة ٤٨٧
الطاقة ، استغلالها ٧٢
ـ الانتاجية ، ٢٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٧٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٧ ، ٣٥٣ ، ٤٨٧
ـ ـ استغلالها ٩٢
ـ ـ ، الاستغلال التام لها ٢٠
ـ ـ ، تقليص ٣٨٤
ـ ـ التوسع فيها ٣٧٥
ـ ـ ، خزين ٧٢
ـ ـ ، درجة استغلال ٢٧٧
ـ ـ العملية ٢٧٧
طاقة انتاجية غير مستغلة كافية ٢٦٧
الطاقة الانتاجية ، فائض ٧١
ـ ـ الكلية ٣٥٧
ـ ـ الكلية ، تكييف ٣٤٧
ـ ـ المعطلة ٣٨٥ ، ٣٨٩
ـ ـ ، مجموع ٣٨١
طاقة زائدة ٢١٠
الطاقة الكاملة ١٧٢
ـ الكلية ، عناصرها ٣٩٦
الطبقات الاجتماعية ١٣٥
ـ ـ المتضادة ٨٠
ـ الحاكمة ٥٧
ـ العاملة ٢٣
ـ ـ وافقارها ، الرأسمالية تتمخض عن الحط منها ١٤١
ـ والفئات الاجتماعية ٨٠
ـ المالكة لوسائل الانتاج ٥٧
طبقات المجتمع المختلفة ٣٠
الطبقات والمراتب الاجتماعية ٦١ ، ١٢٥
ـ ـ ، العلاقات الاقتصادية بينها ١١٣
ـ المستخدمة والمالكة ٢٣
الطبقة البرجوازية ، شكل دولة دستوري ١٣٩
ـ الرأسمالية ٢٥ ، ٣٢
ـ ـ ، دخلها ٤٠٤
ـ الريعية ٣٠
ـ الحاكمة ١١٢
ـ ـ ، امتيازاتها ٥٧
ـ العاملة ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٢ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١
ـ ـ ، الاحتفاظ بدورها القيادي ٨٠
ـ ـ ، ارستقراطية ١٤١
ـ ـ حركة ١١٥ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٨
ـ ـ المتنامية ٤٩٠
ـ ـ ، قوة ٧٣
ـ ـ المنظمة ، ستراتيجية نضالها ١١٤
ـ ـ ونقاباتها ٥٦
طبقية العلاقات الداخلية ١٢٦
ـ لافردية ٢١
الطبيعة الاجتماعية ١٠٨
ـ ـ للدولة ١٣٧
الطبيعة الصورية ٤٣٠
طريقة استغلال العدة ٣٨٠
الطريقة الرياضية ٤٢٣
طريق الضرائب او الاقتراض من الجمهور ٤٤٢

الطغمة الاوليغارشية الاحتكارية ١٣٧
ـ ـ القائدة ١٣٦
الطلب الاستثماري للسلع الراسمالية ٥٦
ـ ، الافراط فيه ٦٧
ـ ، التغيرات فيه ١٨٣
ـ ، العرض ١٩٠
ـ والعرض ، المساواة بينهما ٨٦
ـ ـ ، الموازنة بينهما ٤٠٨
ـ على الائتمان ، الزيادة فيها ٣٤
ـ ـ الاستثمار ، موازنة ٨٧
ـ ـ السلع ٤٠٧
ـ ـ ـ الاستثمارية ٢٨
ـ ـ ـ الانتاجية ٩٢
ـ ـ ـ ـ وعرضها ٩٢
ـ ـ ـ والخدمات ، المستوى الكلي ٤٠٩
ـ على المساكن ٧٦
ـ ، عوامله ٩١
ـ الفعال ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٩٧
ـ ـ ، تاثير ٢٦٣
ـ ـ ، تحليل ٦٢
ـ ـ عجزه ٢٠ ، ٩٥ ، ٥٠٦
ـ ـ الكلي ٦٤ ، ٧٠
ـ ـ ، مبدؤه ٦٤
ـ ـ ، مسالته ٥٠٣ ، ٥٠٥
ـ ـ مستلزماته ٧٥
ـ ـ مشكلته ٥٠٥
ـ ، فيض ٩٥
ـ الكلي ٣٢ ، ٦٥ ، ٦٦
ـ ـ الفعال ـ تكييف ٨٥
ـ ـ ، قصوره ٦٦
طلب مستقل عن النشاط الاقتصادي ٧٦
الطلب المتجمع ، منحنى ٤١٠
طلب مضارب ١٧١
الطلب ، هبوط فيه ١٨٣
الطلبات الاستثمارية ٣٥
طور الرواج ٢٥٩

ـ ظ ـ

ظاهرة نقدية في كل زمان ومكان ، التضخم ٤٤٢
ظاهرة الركوضمية ٨
الظروف التاريخية ١٤٩
ـ الصناعية ١٨٠
الظواهر الاقتصادية ، التحليل الماركسي ٤٦

ـ ع ـ

العالم الثالث ١١ ، ١٢ ، ٥٢ ، ٧٧
ـ الراسمالي ١٨ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ٤٨٢
العامل الحر ٥٥
عبء الازمة ٢٥
عجز العمل ٤٩٥
العجز في الميزانية العامة ، الصرف القائم عليها ٤٧٩
ـ المالي الحكومي ٢١ ، ٣٤
ـ ـ في الميزانية ٣٢
العدة ، استغلالها ٢٧٨
ـ ، استغلالها استغلالا تاما ٢١
ـ الانتاجية ، قيمتها الانتاجية ٤٩٧
ـ ، خزينها ٣٣٣
ـ الراسمالية ٢٤٦
ـ ـ ، استغلال ٢٦٠
ـ ـ ، تحديدها ٣٣٧
العدة الراسمالية ، تراكم ٢٤١ ، ٢٥٧
ـ ـ الثابتة ، متوسط ٢٦٠
ـ ـ عاطلة في البوار ٢٦٢
ـ القديمة ، ابطال ٣٨٣
ـ ، عمرها ٢٥٨
ـ والعمل العاطلين ٣٣
ـ الكلية ، تجديد ٣٤٥
ـ المبطلة ٢٧٥
عدم تحقق المعيار المباشر ، حالة ٣٤٥
ـ سكون الارباح ٢١٢
عرض الضروريات ، الزيادة فيها ٥٠٨
العرض والطلب ، التساوي بينهما ٨٧ ، ١٦٧
ـ ـ ، حركات ٦٠
ـ ـ ـ على النقود ٣٤
عرض العمل غير المحدود ، حالة ٣٤٢
ـ النقد ٣٢ ، ٦٧
ـ ـ ، تغير ٤٤٦

عرض النقد ، «عرض السيولة» ٤٣٥
العطالة وتحويل الارباح ٢٦٨
العلاقات الاجتماعية للانتاج ٥٥
ـ الاشتراكية ـ ٨٢
ـ الاقطاعية ، تحويل ٨١
علاقات الانتاج الراسمالية ٨٢
ـ ـ ـ ، اداة لحمايتها ٨١
علاقات الانتاج الاشتراكية ٨١
ـ ـ ، الطابع الاشتراكي لها ١٥٣
العلاقات بين الاستثمار والدخل القومي ٢٦٤
ـ التبادلية ٤٦٣
ـ السلعية ـ النقدية ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٤٣١
ـ العينية ٤٦٤
ـ المادية والاجتماعية الاساسية ٦٨
علاقات المضاعف ٩٢
علاقة الاستثمار ـ الادخار ٩١
العلاقة الدالية ٦٤
ـ بين الزيادة في المخزونات والزيادة في الدخل القومي ٣٣٩
ـ بين واردات الحكومة ونفقاتها ٩٢
علاقة السعر ـ الاجر ٨٣
ـ ـ ـ الكلفة ٨٣
العلاقة الطبقية ٥٥
ـ العضوية ٢٦
ـ ما بين الاسعار والتكاليف ٦٢
ـ ما بين الانتاج الفعلي والقياسي ٦٢
العلاوات ١٣٢
العلاوة وضريبة الايراد ٨٦
علم الاقتصاد ١٠ ، ١٣ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٣
ـ ـ والاجتماع ٦
ـ ـ الاشتراكي ١١ ، ١٧ ، ٤٢ ، ٤٦
ـ ـ للاقتصاد المختلط ٤٦
ـ ـ البرجوازي ٨ ، ١١ ، ١٢٤
ـ ـ ـ ، تطوره ١١٦ ، ١٢٠
ـ ـ التاريخي ١٠
ـ ـ الجزئي والكلي ٦٢
ـ ـ الدولي ١٠
ـ ـ الراسمالي ٤٢ ، ٤٦
ـ اقتصاد الرفاهية ١٢٥
علم الاقتصاد السطحي ١١١
ـ ـ السياسي ٥٥ ، ١١٨
ـ ـ ـ للاشتراكية ٩٥ ، ١٢٠
ـ ـ ـ ، القاعدة الاجتماعية الصلبة لماركسيته ٨٥
ـ ـ الكلاسيكي ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧
ـ ـ ـ ، مذهب ١١١
ـ ـ الماركسي ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤
ـ اقتصاد المالية العامة ١٠
ـ الاقتصاد للنظام الاشتراكي ١٤٣
ـ ـ النظري ١٢٦
ـ اقتصاد النمو ١٢٤
ـ الاقتصاد الوصفي ١٢٦
العلماء العاملين على ابداع اسلحة الفناء ، معنوياتهم ٧٥
علم البرمجة ١٢٨
ـ ـ العمليات المرتبطة به ١٢٨
ـ التخطيط ١٢١
ـ السياسة وعلم الاقتصاد الدولي ١٤٣
علم المبادلة ١٠٨
العمال ، دخلهم ٢١٣
ـ في الارباح ، حصة ١٢٢
ـ ، قوة نقاباتهم ١٧٧ ، ١٨١ ، ٢٠٩
ـ لا يدخرون ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥١
ـ ، مجالسهم ٩٥
ـ ، مصروفات ٣٣
ـ ، نقاباتهم ٢٧ ، ٧١
العمل ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٨١ ، ١٠٠
ـ الاجتماعي الكلي ٤٥٥
ـ الاحتياطي ٣٠٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٣
ـ انتاجيته ٧١ ، ٩٦ ، ٢٨٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٢
ـ ، انتاجيته الشاملة ٣٠١ ، ٣٠٢
ـ في المنشآت القائمة ، انتاجية ٣٠١
ـ والماكنة ، انتاجية ٢٨٥
ـ الناجمة عن رفع نسبة راس المال ـ الانتاج ، انتاجيته ٣٤١
ـ الحي ، الانفاق عليه ٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦
ـ ـ الانفاق المشمول عليه ٣٩٣
ـ تكاليفه ٢٨٩

العمل تكاليفه الحقيقية ٢٧١
ـ التركيبي ١٤٤
ـ ضد مزاعم راس المال ، الدفاع عنه ١١١
ـ الثابت ٣٦٦
ـ ، ساعاته ٣٤٩
ـ ، السحب على احتياطي ٣٧٣
ـ وعروضه ، الطلب عليه ٤٩٥
ـ العجز فيه ٣٧٩
ـ العضلي ١١٠
ـ ، عمليته ٥٥
ـ العنصر الثابت فيه ٢٦٤
ـ غير المحدود ، احتياطي ٣٢٤ ، ٣٦٨
ـ ـ ، عرض ٣٠٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢
ـ غير المحدود ، عوض ٣١٧
ـ في الانتاج ، استخدام ١١٠
ـ ، قوته ٩٧
ـ ، كثافته ٣٨٤
ـ الاعلى للانتاج بالعدة القائمة ، كثافة ٣٨٨
ـ للانتاج للعدة المبطلة ، كثافة ٢٩٥
ـ ، كلفته ٨٧
ـ كمية كثافته العليا ٣٨٤
ـ المحدود ، احتياطي ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧
ـ ـ ، استيعاب احتياطي ٣١٣
ـ ـ ، عرضه ٣٠٤
ـ المستخدم ٩٧
ـ مقبوضاته ٢٦٤
عمر العدة ، تقصير ٣٣٤
ـ ـ ، التقليص العقلاني ٣٥٦
عملة اجنبية ، المواد بدون ٣٩٤ ، ٣٩٦
العمليات الاقتصادية ٦٧ ، ٧٠ ، ٨١
ـ ـ الرأسمالية ، المعرفة بها ٢٤
ـ التجميدية او التحجيرية ١٢٠
عملية الازدهار ٧٢
العملية الاقتصاديةالدينامية، تحليل ٢٥١
عملية التطور ، واقعيات ٢٧٩
عملية التعجيل ٣٣٨
ـ تكوين الاسعار ، مؤثرات طويلة الامد عليها ٦٢
العملية الدينامية ٢٥٣
عملية العمل ، تشريك ١١٣
ـ المركزة ٥٥
عموم الاقتصاد ٣٣
العناصر الجذرية او الراديكالية ١١٠
ـ المبطلة ٣٩٧
عنصر الاتجاه ٢٧٤
ـ بطيء التغير ٢٦٣
العنصر الثالث في العمل ، اهمال ٢٦٥
عوائق تنفيذ الخطة البعيدة المدى ٤٨٦
العوامل الاحتكارية ٢٠٤
ـ ـ وشبه الاحتكارية ٥٠٤
ـ التكنولوجية والتنظيمية ٣٢٦
ـ التنظيمية او التكنولوجية ٩٩
ـ السياسية الايديولوجية ٤٤٧
ـ ـ والمؤسسية ٣١
ـ المعوقة للتنمية ٣٢٦
ـ النقدية ٤٤٦

ـ غ ـ

الغرم في الارباح التي تولدها العدة القديمة ٢٦٨
الغنم في الارباح التي تقتنصها العدة الجديدة ٢٦٨
غياب الادخار عن الدخل المكتسب ٧١
ـ المنافسة من خلال الاسعار ٦١

ـ ف ـ

الفائدة ٦٣ ، ٢١١
ـ النسبية ، اسعارها ٧٦
ـ ، سعرها ٣٤ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٢١٦
ـ ، سعرها المتساوي ٦٥
فائض الارباح الاحتكارية ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥
ـ الانتاج ، تصديره ٣٩٨
ـ الطاقة الانتاجية ، استغلالها ٤٩٠
ـ التصدير ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥
ـ تصدير اصطناعي ٢١٧
ـ جار لا يلغيه الاقراض الخارجي ٧٧

فائض الصادرات ٢١٤
ـ العمل ٣٧١
ـ في ميزان المدفوعات ٤٥٠
ـ القيمة ٢٠
ـ القيمة ، تقاسم مجموعه ١١٣
ـ ـ ، خلق ٤٢٧
ـ ـ ، مجموع ١١٢
ـ ـ المنتج ١٤١
ـ المنتوج شكل فائض القيمة ١١٢
الفائض من السعر ، تغيير الجزء ٨٨
الفارق بين سلوك النقود ٦٧
الفاصل الزمني ٤٠٤
ـ ـ بين الاستثمار وقرارات الاستثمار ٢٧٣
فترة الاستحداث ٣٥٧
ـ الاسترداد الحدية ٩٩
ـ الانتقال ١٥٩ ، ٣٤٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩
ـ ـ بواسطة استعمال الغنم ٣٤٥
ـ ـ ، التعريف النهائي لها ١٥٩
ـ التسديد ٢٧١
دوران المخزونات ٢٩٣
ـ الدوران ، متوسط ٢٩٣
ـ الرأسمالية المتسببة ٥٩
الفجوة الانكماشية ٦٦
ـ النقدية ٦٦
فرضيات ذات طابع اشتراكي ١٢٣
الفرع من الاستثمار الى الاستهلاك ، تركيب ٣٩٨
الفروض ٢٨٢
الفروع المتفردة ، اختيار الاساليب لها ٣٨٨
الفرق ما بين الكلفة ـ السعر ٥٦
الفروق الاساسية ٤٢
ـ الطبقية الريفية ١٨
ـ الموجبة او السالبة ١٦٧
الفريدمانية ٤٣٩
الفصل التدريجي لادارة الاقتصاد القومي ١٥٥
ـ ما بين العامل ووسائل انتاجه ٥٥
الفعل الاستثماري ٦٤
الفكر الاشتراكي ، تاريخه ١١ ، ١٢
ـ الاقتصادي ٢٧
الفكر الاقتصادي الاشتراكي ٨ ، ١٠ ، ١٢
ـ البرجوازي ، تطوره ١٢٢
الفلاحون ٥٨ ، ١١٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨
الفولاذ ، انتاج مقدار معين منه ٢٨٢
الفيزياء النظرية ٤٣ ، ٤٤
الفيزيوقراط ١٠٩ ، ١١١
فيض الادخار المخطط ٤٠٧
ـ الانتاج من السلع ٤٣١
ـ الطلب ٤٨٢
ـ ـ على العرض ٤١٤
ـ العرض ٤٠٧
ـ ـ على الطلب ٤٠٦
ـ العمل ، استيعابه ٣١٤

ـ ق ـ

القاعدة الاجتماعية ٥٧
القانون الاقتصادي ، انتظام ١٥٢
قانون تساوي الارباح ٥٧ ، ١٣١
ـ التطور الاسرع لدائرة انتاج وسائل الانتاج ٩٤
ـ التطور ، للدائرة الاولى ٩٣
ـ حفظ القوة الشرائية ٤٣
ـ ساي ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
ـ القيمة ١١٠ ، ١١٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١
ـ ـ ، عمل ١٢٥
القرار ، منحناه ٣١٦ ، ٣٢٤
ـ الحكومي ، منحنى ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢
قرارات الاستثمار ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠
ـ ـ الحالية ، الارباح تحددها ٢١٩
ـ استثمار راس المال ٢٤٣
ـ الاستثمار كطبقة وليسوا كافراد ، الراسماليين يتخذون ٢١
ـ ـ الماضية ٢٢٦
ـ ـ ، محددات معدل ٢٣٩
ـ الاستهلاك والاستثمار ٢١٢
القرارات الاستثمارية ٩٣
ـ ـ ، معدل ٦٤
ـ الاقتصادية على القرارات الجارية ، لامركزية

٨٩
القرارات السياسية ١٣٦
قرار عدم رفع معدل النمو ، فوق ٣٢٣
القروض ٧٥ ، ٧٦
ـ الخارجية ٤٩٩
قروض ، سندات ٢٣٧
القروض التجارية ، سندات ٢٤٢
قطاع الاستثمار ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠
القطاع الاستثماري ، الاستثمار فيه ٣٧٨
ـ ـ ، التوزيع فيه ٣٧٥
ـ ـ ، توسيعه ٣٨٠
ـ الاشتراكي ١٠١ ، ١٠٢
ـ ـ المؤمم ١٥٧
قطاع التصدير ، الاجور الاضافية فيه ٢١٧
القطاع الخاص ، دخله الاجتماعي ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢
ـ ـ ، دخله الاجمالي الحقيقي ٢٠٠
قطاع السلع الاستهلاكية ١٠٠
ـ ـ الانتاجية ، النمو الاسرع له ٩٤
القطاع غير الاستثماري ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠
ـ غير المشترك ١٠٢
ـ ـ المحتكر ١٣٥
ـ القومي ، وحدة فيه ١٥١
ـ المؤمم في الاقتصاد ، وحدات ١٥٠
ـ المحتكر ١٣١ ، ١٣٥
ـ ـ ، خارج ١٣٤
قمر البوار ٢٥٧
القوانين الاجتماعية ١٠٧
ـ ـ ، علم ١٠٦
قوانين الادارة المنزلية ١٠٧
القوانين الاقتصادية ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٧
ـ ـ الاشتراكية ٨٢
ـ ـ ، سريان ١٤٦ ، ١٤٧
ـ ـ لطرق الانتاج الاشتراكي ١٠٧
ـ ـ العامة ١٤٩
ـ ـ ، طبيعة ٨٩
ـ ـ للمجتمع الاشتراكي الجديد ٨٢
قوانين اقتصادية موضوعية ٨٠
القوانين الاقتصادية النوعية للراسمالية ١٢٠
قوانين اقتصادية نوعية معينة ١٤٨
القوانين ، التحكم بطريقة واعية فيه ١٤٧
قوانين التطور الاجتماعي ٨٠
ـ تطور طرق الانتاج الراسمالي ١١٤
ـ حركة الاقتصاد الاشتراكي المعاصر ٩
ـ ـ الراسمالية ٥٨
ـ الطبيعة ، سريانها ٨٠
القوانين العامة للتطور الاجتماعي ٨٠ ، ١٤٥
ـ المادية التاريخية ١٤٥
قوانين المادية التاريخية ، سريان ١٤٦
القوانين النوعية لنظم اجتماعية واقتصادية معينة ١٠٧
قوانين مشتركة ١٤٩
ـ معينة (قوانين الطبيعة) ١٠٩
القوانين النوعية الخاصة ١٤٨
ـ ـ ـ بأسلوب انتاج معين ١٤٩
قوى الانتاج ٥٥ ، ٨١
القوى الانتاجية ، تطور ١٤٥
ـ ـ ، سير ١٤٨
القوى التلقائية ، عملها الاعمى ١٢٨
ـ الرجعية في الخارج ٢٤
قوى السوق ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٦٧
القوى السياسية ، موازين ٥٩
ـ الطبقية ، علاقات ١٢٥
القوى العادية السوق ٤٣٧
ـ في السياسة والاقتصاد العالميين ، علاقات ١٢٦
القوة الاقتصادية لكبار الراسماليين ١٣٧
ـ الانتاجية ، الزيادة فيها ٣٩٠
ـ التساومية ٥٦ ، ٧١
ـ ـ للعمل ٤٨٢
ـ السياسية ٥٨ ، ١٢٤
ـ ـ ضرورية ١٣١
ـ الشرائية ٣٤ ، ٤٤ ، ١٦٢ ، ٢٠٣
ـ الشرائية الاضافية ٣٣
ـ ـ تخطيطها ٤٥٦
ـ ـ ، مستودعها ٤٣٤
ـ العاملة ، الارتباط مع الزيادة فيها

٣٩٢
القوة العاملة ، التدفق الكلي فيها ٣٩٠
ـ ـ ، دينامية ٣٨٩
ـ ـ ، الزيادة فيها ٣٢٧
ـ ـ ، الزيادة الطبيعية فيهـــا ٣٤٧ ، ٣٤٩
ـ ـ الطلب عليها ٣٨٧
ـ ـ ، معدل الزيادة فيها ٣٤٩
قوة العمل ١٠١
ـ ـ العلميـة المستخدمة فـــي صناعات السلاح ٧٥
القوة فوق ـ الاقتصادية للدولة ٨٢
قيادة التحويل الدمقراطي للادارة ٤٩١
القياس الاقتصادي ٨٥
ـ ـ ، اعماله ١٢٧
قيام الدولة بتوفير الخدمات الاساسية ٥٩
قيد موازن ١٠٢ ، ٤٦٥
القيم الحقيقية، قياس التغيرات فيها ٢٨٣
ـ الواقعية الحقيقية ٢٣٠
قيمة الاتجاه ٢٧٥
القيم التبادلية ، تعادلها ٤٥٦
القيمة الحقيقية ٢٧٥ ، ٢٨٧
قيمة كل السلع ٤٢٩
القيمة المضافة ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٥
ـ ـ ، التركيب الصناعي لهـــا ١٨٨ ، ١٩١
ـ المعادلة ٤٢٩
ـ ، مقياسها ٤٢٩
ـ النقدية للانتاج الفردي، ارتفاع ٧٠

ـ ك ـ

الكادر المدرب ٩٩
الكارتيلات ٧٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥
ـ والاتحادات ١١٤ ، ١١٥
للكارتيلات ، الامتيازات ١٣٢
الكارتيلات الدولية ١٣٤
كالتسكي ، مفهومه ٢٥
ـ ، نموذجه ٣٥
كاهل الجانب الآخر كليا أو جزئيا ٤٧١
كبار الرأسماليين ١٣٠
كبريات الشركات المصرفية ١٣٥
كثافة رأس المال ٣٣٨ ، ٣٥٨ ، ٣٧١
ـ ـ ـ ، اصطفاء ٩٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦
ـ راسمال اعلى ٣٣٠
ـ رأس المال ، التقدم التقني المشجع لها ٣٣٠ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١
ـ ـ للطاقة الانتاجية الكلية زيادة ٣٤٠ ، ٣٤٣
ـ ـ ـ على انتاجيـة العمل ، تأثير الزيادة فيه ٣٤٠
ـ العمل ، دينامية ٣٩٠
الكساد ٢٨ ، ٣٢ ، ١٧٦
الكسادات الدورية ٢٨
كساد الارباح ٢٢٣
الكساد الاقتصادي ٣٢
ـ ـ الاكبر ١٨
ـ ـ ، بذوره ٣٤
ـ الطويل ١٢٥
ـ العلمي ٣٣
ـ العظيم ١٢٣ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٦
كساد النشاط الاستثماري ١٩٨
الكفاءة ٣٩٢
ـ الاقتصادية ١٠٤
ـ الحدية للاحتفاظ بالنقود ، خفض ٦٧
ـ ـ ـ ـ وحدها ٤٣٧
كفاءة عرفانية ، عالية ١٢٨
الكفاءة المقابلة ، الارقام القياسية لها ٣٩٥
مدرسة ك. فيكسبل ١٢٣
المدرسة الكلاسية ١١٧ ، ١١٨
ـ ـ الجديدة ٢٦ ، ١٢٤
كلفة الانتاج ، متوسط ٨٦
الكلفة الاولية ، متوسط ١٧٥
ـ ـ للوحدة الواحدة ١٧٢
ـ الثابتة ١٦٨
ـ الحدية ١٦٨
ـ ، السعر ، علاقات ١٧٧
ـ الضرورية اجتماعيا ٨٦
ـ لدى المشروعات ١٦٨
ـ المباشرة ٢٠٦
كلفة المواد والاجور ١٧١
الكلفة الواطئة للاحتفاظ بالسيولة ٦٧
الكميات الاقتصادية ٦٠

الكميات الاقتصادية، القيم النقدية لها ٦٢
ـ الصحيحة ٦٠
الكمية ، المعادلات ٤٣٣
ـ ، المعادلة ٤٣٤
كمية النقود الاسمية والحقيقية ٤٣٣
ـ النقود ، ثباتها ٤٣٨
ـ النقد ، حالة تحديد ٤٣٨
الكهرباء ، استهلاكه ١٦٨
الكوادر الصناعية ١٥٨
الكيان الامبريالي المسلح ٢٣
كيفية دفع أجر العمل ١٥٢
كينز ، حلقته ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥
ـ ، سياسته ١٢٣
ـ ، مدرسته ١٢٣
ـ ، نظامه ٣٥

ـ ل ـ

اللاعقلانية للاقتصاد الراسمالي ١٢٠
ـ السياسية والاقتصادية للراسمالية ٤٧
اللامركزية ١٦٤
ـ ، درجتها ٩٣
لجنة الدول للتخطيط ١٦١
لوزات ، مدرسة ١١٦
الليبرالية ٥٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣
ـ ، المنافسة ٥٩
المؤسسات الاجتماعية والسياسية ٧٣
ـ الاقتصادية ١١٠
ـ السياسية ٣١
المؤسسية ٩٣
المادية التاريخية ٥١ ، ٥٨
ـ ـ والاقتصاد التاريخي ٤٦
ماركس ، مبدؤه الاساسي ١٤٠
ـ ، مفاهيمه ١٢٤
ـ ، منهجه ٩٣
الماركسية ٢١٣
ـ شبه العلمية ٩٤
المال خطته الوطنية ٤٥٩
ـ ، عجوزه ٢١
ـ موجوداته ٤٦٤
ـ نتائجه الايجابية ٤٦٢
مالكي الاسهم والاراضي والعقار ، احضانهم ٧٧
مالية تقيدية ، سياسة ٤٥٢
ـ توسعية ، سياسة ٤٥٢
المالية السليمة ٣٢
المبادرة الفردية ٢٩
المبادلة والاداء ١٠١
ـ بالكميات العينية ، تخطيطها ١٠٢
ـ الدولية ١١٧
المبيعات ، تركيبها ١٨٢
ـ الجارية ٧٥
المتربول الامبريالي ، الاقطار الخاضعة له ١٤١
ـ الراسمالي ٥٨
ـ الكولونيالي ٢١٧
متغيرات بطيئة التغير ٢٧٩
متوسطة انتاجية العمل الشاملة ، زيادة ٣٠٠
المجتمعات الاقطاعية ١١٢
المجتمع الاشتراكي ٨٠ ، ٨١ ، ١٠١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٤٥٥
ـ ـ نضجه ٨٢
ـ الانتقالي الى الاشتراكية ٨٠
ـ البرجوازي ١١٢ ، ١١٣
ـ ـ جميع مراتبه ١٣٦
ـ المترف ١٢٣
ـ المنظم ١٦١
المجمع العسكري ـ الصناعي ٧٥
المجموعات الانفرادية ٣٣١
ـ الراسمالية ١٣٠، ١٣٥
مجموع الاستخدام وانتاجية العمل الشاملة ، تزايده ٣٠١
ـ راس المال ، انتاجه ٢٩٥
المجموعة الراسمالية المنظمة كالكارتيلات ١٣٠
المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية الكفوءة ، موازنتها ١٢١
ـ الاقتصادية ١٦٦
ـ اسعارها ١٦٦ ، ١٦٧
محاسبة الكلفة ٤٦٤
ـ الموازنة الاجتماعية ، طريقتها ١٢٣
ـ ـ طريقتها ١٢٧
المخاطر ، درجتها ٧٦
المخاطرة المتزايدة ٢٣٧ ، ٢٦٩

المخارق طويلة الامد ٥٠٦
المخزونات ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٤٩٢
— ، التراكم الشاذ فيها ٢٥٠
— التغيرات فيها ٢٥٠
— الزيادة فيها ٢٨٦ ، ٣١٠ ، ٣٦٣
— المستقرة ٢٤٥
المخطط ٩٠
مخططات ماركس لاعادة الانتاج ٢٥ ، ٢٦
مخفضات ٢٥٢.
المدخرين ٢٢
المدرسة التاريخية الشابة ١١٧
مدرسة ريكاردو ١١٧
— لندن للاقتصاد والعلوم والاسعار في وارشو ٣٦
المدرسة النقدية الجديدة ٣٢
— النمساوية ١١٦
المدفوعات ٨٧
— الاجبارية والاختيارية ٤٦٧
— التحويلية ٤١٧ ، ٤٦٣
— الدولية ٧٥
— ، ميزانها ٦٥
مدفوعات ميزان غير ملائم ٧٧
المدفوعات النقدية لاعضاء الكولخوزات ٤٦٧
— وسيلتها ٤٦٥
مذاهب الاقتصاد البرجوازي ، نقده ١١٤
المذهب الاجتماعي والسياسي لحركة الطبقة العاملة الثورية ١١٤
— الحرفي او الارثوذكسي ٣٢
المراتب الاجتماعية ١٣٦ ، ١٤٦
— البرجوازية ١٣٦
— — الاخرى ، مصالحها ١٣٧
— الوسطى ١٢٢
المرافق العامة ١٨٩ ، ١٩٦
مراكز احتكارية جديدة ١٣٣
المراكز الاحتكارية ، خلقها ١٣٤
— — لمجموعات راسمالية ١٣٣
المرحلة الاحتكارية — الامبريالية ١١٤
— الجديدة حاجاتها العملية ٤٩٠
المركز الاحتكاري ٥٧ ، ٥٨
— الاقتصادي للمستعمر ١٤٢
— التنافسي لمشروع ١٧٧
مركزة القرارات ١٦٤
المركزية ، درجتها ٩٣
— شديدة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، درجتها ٩٢
مركزية قرارات الادخار ، درجتها ٩٣
المرونات المهملة للاحلال ٦٧
— — للانتاج ٦٧
— — — والاحلال ٤٣٧
مرونة الطلب والعرض ١١٧
معدل المردود ، زيادته ٤٢٦
مزارع الدولة ١٠٢
المزاوجة ٨٥
المزايدات المتعاقبة ٤١٧
مسألة الحصة النسبية للعمل ١٩٩
المساواة ١٣٤
المساواة المركزية على ادارته الاقتصادية ٩٢
المساهمين القدامى ، ارباحهم ٢٣٨
المستعمرات الجديدة ١٣٨
المستهلك حريته ٣٧
— الصحيح ٦٠
المستهلكين ٨٥ ، ٨٦ ، ١٣٤
مستوى الارباح ، تقنينها ١٣٦
— الانفاق تغييره ٧٥
— الربح التساوي فيه ١٣٤
— لكل فرع محتكر ١٣٤
المستوى المعاشي ٤٤
مستوى معيشة الطبقات العاملة. ارتفاعها ١٤١
مستويات الاسعار ، ارتفاعها ٢٠٧
— — او الانتاج ، التغيرات فيه ٤٤٠
المسكوكات الفضية والنحاسية ٤٢٩
مسكوكات كاملة القيمة ٤٢٩
المسكوكات المعدنية ٤٢٩
المشاكل الاقتصادية ٣٩ ، ٦٠ ، ١٠٨ ، ١٠٩
المشتريات الحكومية ٢١
— ، الوسيلة العامة لها ٤٣١
المشروع الممثل ١٧٥
المشروعات ٢٨ ، ٣٣
— ، اختيارها ٩٩
— الاستثمارية ، انتخابها ٩٠

مشروعات الاستثمار الجديدة ، ربحيتها ٢٤١
المشروعات ، أسعارها ١٧٢
— الاقل تنافسية ١١٣
— الانتاج الاساسي لها ١٦٦
— الربح الاعلى لها ١٦٨
— القائمة على ملكية الجماعات ١٥٣
— المتقدمة تقنيا ٧٤
— المملوكة ملكية قومية ١٥٣
— والوحدات الاشتراكية ، انشطتها ٨١
المشورة الاقتصادية ٤٢
المصارف ٣٣ ، ١٠١
المصالح الاقتصادية للبرجوازية ١١١
مصالح الامة ، اكثرها حيوية ١٣٢
— الراسماليين ١١١
المصالح الطبقية ٤٤ ، ١١١
— المالية والصناعة البارزة ١٣٦
— المفرضة ، معارضة من قبلها ١٤٦
المصانع الجديدة ٩٦
— القديمة ٩٧
المصدر الكلاسي للارباح الخارجية ٢١٨
المصروف ، مدخولاته ٤٦١
المصلحة الاجتماعية العامة ٨١
مصلحة اقتصادية ومعنوية ١٥٢
المصنوعات ، اشباهها ١٩٣
المضاعف ١٠ ، ٢٨ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٩
المضاعفات البسيطة والمركبة ٤٠٣
المضاعف ، تاثيره على حجمه ٩٣
— تحليله ٤١٥
— الحكومي ٦٦
— دوره ٨٨
— الستاتي ٤٠٢ ، ٤١٣
— في الاقتصاد الاشتراكي تاثيره ٩٣
— ، قيمته ٤١٢
— العام ٤١٨
— معالجته الكاملة ٤١٨
— والمعجل ، التفاعل بينهما ٤٢٣ ، ٤٢٤
مضاعفات مماثلة ٢٦٥
المضاعف الناتج تاثيره ٤١٧
المعادل العام ٤٢٩
المعادلات الآنية ١٢٨
— المناسبة ٢٥٢
معامل الاتجاه ٢٢٣
المعامل المؤشر ٢٢٧
المعامل في الزيادات ٢٩٤
المعادن الثمينة ، انخفاض اسعارها ٤٤٣
معاملات الابطال ، تحديدها ٣٩٠
المعجل ٣٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٠
— معامله ٤١٩
— والمضاعف ، التفاعل بينهما ١٣
معدل آخر من معدلات النمو ٩٨
— التراكم ، رفعه وزيادته ٣٠٨ ، ٣٤٢
— ثابت ٩٦ ، ٩٧
— الربح ، تخفيضه ٤٠٤
— — نحو الهبوط ، ميله المتزايد ٥٩
— زيادة الانتاجية ، الزيادة فيها ٣٣٣
— الزيادة في انتاجية العمل ، الهبوط فيه ٣٣٠
المعدل القياسي ٢٧٠
معدل النمو استقصاؤه ٣٦٣
— — اصطفاؤه ٢٩٥ ، ٣٠٣
— نمو انتاجية العمل ، ثباته ٩٦
— النمو ، تحديده ٢٩٥ ، ٣٠٧
— نمو الدخل القومي ، زيادته ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٣٧
— النمو زيادته ٣٠٩
— نمو الدخل القومي في شروط الاستخدام ، زيادته ٣٥
— النمو على الاستهلاك ، آثاره ٣٠٦
— — في ظل احتياطي العمل غير المحدود ، زيادته ٣٤٣
معدل النمو ، متوسطه ٢٧٤
معدلات الاجور التقنية ٤٥٠
معدلات النمو ، تقنياته ٩٠
المعدن الخام ١٠٩
المعدنيين ١٠٩
معلم الاندثار ٢٩٠
— محاسبي اقتصادي ٩٩
المعمل ، اسعاره ٨٦
معيشة الطبقات العاملة ، ارتفاعها ١٤٠
المعيشة في مجرى التحديد ، مستواها

٣٤٥
المغانم في المدى الطويل ٩٩
مفارقات الراسمالية ٢٥
مفارقات النظام الراسمالي ٣٤
المفهوم الاقتصادي ـ السياسي ؛ تحقيقه ١٠٣
المقابل للبطالة الجماهيرية ٣٢
المقابلة لنفقات معينة ٣٢٥
مقادير محاسبية تقليدية ٤٦٢
المقاومة الاجتماعية المتناقضة للراسمالية ١٢٦
المقاييس الحقيقية ٢١٢
مقسومات الارباح ، الانفاق منهم ٦٤
المقولات والقوانين الاقتصادية ، الطبيعة التاريخية لها ١١٢
المقولات والنهج النظرية ١٢٤
المقوم بالنقود ١٠١
مقياس القيمة ٦٨
المكس والكمارك ، رسومها ٢٣٢
المكمية ١٠١
ملاك الاراضي ١١٠ ، ١٣٦
الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، اشكالها البلدية ١٥
ملكية اشتراكية امية ١٥٠
الملكية الاشتراكية ، انماطها ١٥٠
الملكية ، تركيزها ٥٥
ـ الخاصة ٥٥ ، ٥٧ ، ١٣٢
ـ ـ حمايتها ١٣٦
ـ ـ للمستهلكين مباشرة ١٥٠
ـ ، شكلها ٥٥
المولين المسيطرين ١٣٥
المنافسة ٣٣
المنافسة بين الراسماليين الافراد ١٣٠
ـ الحرة ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٨
ـ ـ ، راسماليتها ٨٠
ـ ـ ظلها ٥٨
ـ عمليتها ٥٩
ـ غير الكاملة ٢٠٥
ـ غير الكاملة واحتكار القلة ٧١
ـ ـ ـ الجزئي ٧٠
ـ القاتلة ٣٣
ـ الكاملة ١٧٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩
المنافسة الكاملة ، اسعارها ٢٠٧
المنافسون الاقوياء ٧٨
المنافع الاجتماعية ٢١٤
المنتجين الصغار ١٣٠
المنتجين يحددون الاسعار قبل ان يعرفوا المبيعات ٦٢
المنتوج سوقا وجودانه ٢٢
المنتوجات ، اسواقها ٦٢
ـ اشباه السلع ١٥١
ـ الاولية ، اسعارها ١٨٢ ، ١٨٥
ـ ـ اصحابها ٧٧
ـ الزراعية ١٧١
ـ الزيادة فيها ٢٩٠
ـ قيمتها ١٨٠ ، ١٨٧
ـ المعادلة ، مبادلتها ٤٥٨
ـ النهائية ١٥١
منحني العرض افقيا ٤٨١
المنشأة القديمة ، ابطالها ٣٥٣
المنشآت الجديدة تنمو بمعدل ثابت ٩٧
ـ الصناعية الكبيرة ١٦
المنظم الخالص ٢٣٨
المنظمات ، ملكيتها ١٠٢
المنفعة الحدية للسلع بالنسبة للفرد ، قيمتها ١١٦
منفعة سالبة ١١٧
ـ النقود ٤٣٨
المنهج الرياضي ٤٥
المواد ، الانفاق عليها ٣٩٣
ـ الخام ٤١ ، ٣٧٧
ـ ـ الاساسية ، قطاعها ٢٠٦
ـ ـ استهلاكها ٣٩٦
ـ ـ اسعارها ١٧٠ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٥
ـ ـ ، الانفاق عليها ٣٩٣
ـ ـ بدون عملة ، الانفاق عليها ٣٩٦
ـ ـ بالقياس الى الاجور ، اسعارها ١٩٨
ـ ـ ـ تكاليف الوحدة الواحدة من الاجور ، اسعار ٢٠١
ـ ـ الطلب عليها ١٨٩

المواد الخام ، قاعدتها ٤٩٩
ـ من دون عملة ، استثمار الانفاق عليها ٣٩٤
الموارد استغلالها ٩٧ ، ٩٨
ـ الاستغلال الكامل لها ٢٦٦
ـ الاقتصادية ٨٦
ـ ـ العاطلة ٤٨٦
ـ ، تخصيصها ٢٩
ـ ، التخصيص الاداري لها ١٦٢
ـ الطبيعية ٤٤
ـ المادية والمالية الضرورية ١٦٢
ـ المنتجة ، الاستغلال التام لها ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٤٤
الموازنات الاقتصادية الوطنية ١٢٤
ـ طريقتها ٤٨٦
موازنة التجارة الخارجية على الانتاجية وفترة الانتقال ، تأثير صعوباتها ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤
الموازنة ، حسابها ١٢١
موازين المدفوعات ، العجز فيها ٣٩
المواصلات ١٣٢ ، ١٣٦
الموجودات القائمة ، اسعارها ٤٤٢
ميزان التجارة ، توازنه ٢٨٧
ـ المدفوعات ٤٩٦
ـ ـ الخارجية ، سياسته ٧٤
ـ ـ الدولية ، سياسته ٧٦
ـ ـ ، مشكلاته ٤٩٩
الميزانيات المتعاقبة ٣٦
الميزانية العامة ٢١٤
ـ ـ للدولة ٦٥
ـ ـ ، العجز فيها ٤١٨
ـ ، حساباتها ٤٦١
ـ ، عجزها ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥
ـ ، مضاعفها ٤١٦ ، ٤١٧
ميل الاستهلاك ٣٠ ، ٦٤
ـ تراكمي مطرد ٩٢
الميل الحدي للادخار ٤٢٤
ـ ـ ـ ، مقلوبه ٦٦
ـ ـ ـ ، تأثيره ٤١٧
ـ ـ الاستهلاك والعلاقة ، قيمه ٤٢٥
ـ ـ ـ او للادخار ، المضاعف عليه ٤١٢
ميل الرأسماليين للادخار ٧١
الميول الاحتكارية ٢٣
ـ التسيبة والتدخل الحكومي ٥٠٤
ـ التضخمية ، مكافحتها ٤٦٥
ـ الرأسمالية للحط منها ، ١٤١
ـ شبه ـ ريعية ١٢٢

ـ ن ـ

الناتج الاجتماعي ، قيمة ١١٦
ـ الاجمالي ٢٢٨
ـ القومي ٢٢٥
ـ ـ الاجمالي ٣٨ ، ٦٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٥
ـ الكلي ، ارتفاعه ٤٦٣
ـ ـ القطاعية ، مكوناته ٣٨
ـ النهائي القابل للتصرف ٩٤
نتائج عملية الانتاج ، انتظار ١١٧
الندرة النسبية ٨٦
النزاع بين المصالح ٥٩
النزاعات الاجتماعية ١٤٥
ـ الاقتصادية ١٣٥
نسبة الادخار الاعلى ٤١٠
ـ الاستهلاك الى الدخل القومي ٣٦٦
ـ الاسعار الى الاجور ٩١
ـ اسعار السلع الاستثمارية والاستهلاكية ٢٥٢
ـ الايراد الى التكاليف الاولية ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩٥
ـ ـ ـ ـ ، ميلها نحو الارتفاع ١٨٢
ـ الايراد الكلي للصناعة التحويلية ١٨٠
ـ التكاليف الثابتة الى التكاليف الاولية ٦٢
ـ راس المال ـ الاعلى ، تكيفها ٣٣٢
ـ راس المال ـ الانتاج ٩٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦
ـ راس المال ـ الانتاج الاضافية ٩٦ ، ٩٩
ـ راس المال الى الدخل الصافي ٦٨
ـ راس المال ـ الانتاج ، تقليص ٣٦٠
ـ ـ ـ ، ارتفاع ٣٣٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٤

نسبة راس المال ـ الانتاج ، اصطفاء ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢
ـ راس المال ـ الانتاج على انتاجية العمل ٣٣٧
ـ راس المال ـ الانتاج في القطاع الاستثماري ٣٧٥
ـ راس المال ـ الانتاج المثلى ٣٦٢
ـ ـ ـ ، تأثير رفعها ٣٣٢
ـ ـ ـ ، زيادة ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨
ـ راس المال ـ المضاعفات ، رفع ٣٣٢
ـ الدخل القومي الى الاستهلاك ٣٦٢
ـ ـ ـ ـ ـ ، تساوي ٣٦٢
ـ السعر الى الكلفة الاولية ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠
ـ فاتورة الاجور ، الارقام القياسية لها ١٩٩
ـ قيمة راس المال الى قيمة الانتاج ثابتة ٧١
ـ المخزونات ٩٦
النسبية ٩٩
ـ في الدخل القومي ٢٧١
ـ للدخل الاجمالي ٢٢٨
النشاط الاقتصادي ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠
ـ ـ الانساني ١٤٨
ـ ـ المستقر ٢٥٧
ـ الاقتصادي ، الصعود فيه ٣٤
النضال الطبقي ٧ ، ٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩
ـ الطبقي غير المساوم على الاجر ٢٠٩
نظام الائتمان ١٠١ ، ٤٥٧
ـ ـ وظيفته الجوهرية ٤٥٩
النظام الائتماني والمالي ، المقبوضات منه ٤٦٧
نظام اتخاذ القرارات الاقتصادية ١٢
النظام الاجتماعي ، النظم الاجتماعية ٤٦ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٧
نظام الاسعار ٦٠ ، ٨٦ ، ٢٠٦
ـ ـ الامثل ٦١
ـ اسعار المعمل ٨٧
ـ الاستغلال ٥٧
النظام الاشتراكي ٣٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٢٦
النظام الاشتراكي العالمي ٤٥٨
ـ ـ ، مقولاته ٥٠٣
ـ ـ ، الموازنة المالية له ٨٧
ـ ـ ، نموه ٤٧
نظام اقتصادي ـ اجتماعي ١٤٧
النظام الاقتصادي الاشتراكي ٨١
ـ ـ الراسمالي، الطبيعة العقلانية له ١٢٠
ـ ـ ، عمل ٤٠
نظام اقتصادي يتوسع توسعا منتظما ٩٨
النظام الامبريالي ٥٨ ، ١٤٢
نظام اهداف السياسة الاقتصادية الاشتراكية ١٠٤
ـ ـ ـ ـ شروط ١٠٣
النظام الراسمالي ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣
ـ ـ ، اسلوب ٨٩
ـ ـ ، اسلوب عمله ٥٧
ـ ـ ، انقاذه ٢٩
ـ ـ ، تحطيم ١٣٨
ـ ـ ، التحليل الاقتصادي له ٦١
ـ ـ المتسيب ٥٠٤
ـ ـ ، مجرى عمل ١٢٦
ـ ـ المحتسب ٥٠٣
ـ ـ المنافس ٧٤ ، ٨٤
ـ ـ ، الميزة العظيمة له ٨٣
ـ المصرفي ٣٤
نظام المعادلات ٤٨٧
ـ مناسب للاتفاقيات التجارية ١٣١
ـ من الالتزامات بالديون ٤٣٢
ـ الموازنات ٤٨٧
ـ الضرائب على الارباح ٢٢٨
النظام النقدي ٢٧ ، ٦٨ ، ١٣٦
ـ ـ الدولي ٧٦
نظام الوسائل واسلوب انجازها ١٠٤
ـ وسائل السياسة الاقتصادية ١٠٤
النظم الاجتماعية والاقتصادية ١٠٧
نظريات الاسعار ١٠٢
ـ تحفيز الدورة التجارية ١٢٣
النظريات المعينة ، مجموعة ٤٢٨
ـ الميكانية الخالصة ، نهج ٢٧٩

نظريات النمو الغربية ١٠٠
ـ النمو في الانظمة الاجتماعية المختلفة ٨٢
نظرية الادخار ٢٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤
ـ الارباح ٢١١
ـ الاستثمار ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤
ـ الاستخدام ٣٥ ، ٦٧
ـ ـ عن طريق المضاعف ٣٥
ـ الاسعار ٥٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٩٣
ـ الاقتصاد الاشتراكي ٩٣
ـ ـ ـ ، خلفيتها ١٠٢
ـ ـ النقدي ٦٧
النظرية الاقتصادية للاشتراكية ٤٨٥
ـ ـ البرجوازية التقليدية ١٢٤
ـ ـ الحديثة ٨٥
ـ ـ للراسمالية ١٧
ـ ـ للماركسية ٢٦
ـ ـ المعاصرة ٢٦
نظرية الاعداد ٤٢
ـ الامبريالية ٢٤
ـ الانتاجية الحدية ١١٦
النظرية الحديثة لتوزيع الدخل ٧٠
ـ التاريخية ـ المادية للتطور الاجتماعي ١١٧
نظرية تحديد الدخل القومي ٤٠٥
ـ التحول من الارباح الى الاجور ٢٠٢ ، ٢٠٤
ـ التطور الاقتصادي ١١٨ ، ٢٤٢
ـ التقلبات الاقتصادية ٤٢٧
ـ ـ ـ ، مقالات حولها ٢٤٦
ـ تكوين السعر ١٨٣
ـ توزيع الدخل القومي ٥٤ ، ٦٩
ـ د.ت. مالتش ١١٠
ـ الدخل ٦٧
ـ ـ القومي ٦٨
ـ الدورة التجارية ٧ ، ٣٤ ، ٥٤ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٢٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣
ـ ـ ـ المعروضة ٢٤٦
ـ للدورة التجارية ، هيكل ٢٧
ـ الديناميات الاقتصادية ٢٤٧ ، ٢٦٤
ـ راسمالية الدولة المعاصرة ٥٨
نظرية ريع الارض ١١٠
ـ السياسة الاقتصادية ٤٦٩ ، ٤٨٥
ـ ـ ـ الاشتراكية ٩ ، ١٢
ـ ـ ـ الراسمالية ٩ ، ١٢
ـ سياسة التخطيط الاشتراكي ٤٨٩
ـ السياسة النقدية ٤٤٩
النظرية والسياسة النقدية ٩
ـ ـ ـ ـ في ظل الاشتراكية ١٣
ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ الراسمالية ١٣
نظرية الطلب الفعال ٧ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٤٠٢
ـ ـ ـ للاقتصاد الراسمالي ٦٣
ـ الطلب على النقود ٤٤٠
النظرية العامة ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ١١٢
ـ ـ للاستخدام والفائدة والنقد ٢٧ ، ١٢٢ ، ٤٣٧
ـ ـ للراسمالية ٢٦
ـ ـ لكينز ٢٨ ، ٢٩
نظرية العمل للقيمة ١٠٠
ـ فائض الطلب ٤٤٤
ـ ـ القيمة ١١٢
ـ قرارات الاستثمار ٧
ـ القرارات الاستثمارية ٧٤
ـ القيمة ١١٠
ـ كاليتسكي ٢٦
ـ ـ ، جوهر ٢٦
ـ ـ في الدورة التجارية من اصل ماركسي ٢٦
ـ ـ ـ عجز الانظمة الوسيطة ٤٩
ـ ـ لنمو الاقتصاد الاشتراكي ٤٠ ، ٤١
ـ كفاءة الاستثمار ٨
النظرية الكلاسية الجديدة والفكسيلية ٢٦
نظرية الكلفة الكاملة ١٧٧
ـ كلية ـ ديناميةللادوات التجارية ٢٩
النظرية الكمية ٤٣٣ ، ٤٤٠
نظرية كمية النقود ٦٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤

ـ كينز ١٢٢
النظرية الكينزية ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥
نظرية كينز للاقتصاد النقدي ٦٨
ـ ـ في الاستخدام ٣٥
ـ ـ المشابهة ٢٦
ـ المادية التاريخية ٨٠ ، ٥٢ ، ١٤٥
ـ ماركس ١١٨ ، ١٤١ ، ٤٢٥
النظرية الماركسية لاعادة الانتاج ١٢١ ، ١٢٥
ـ ـ ١٢٠ ، ١٤٠ ، ١٤٥
نظرية ماركس الاقتصادية ١١٤
ـ المضاعف ٩ ، ١٣ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٢٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥
ـ ـ ، مفعول ٤٢٧
ـ مضاعف الميزانية المتوازنة ٤١٧
ـ المعجل ٩ ، ١٣ ، ٤٠٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥
ـ المنافسة غير الكاملة ١٢٥
ـ النفعة الحدية ١١٦
ـ النقد والائتمان ١١٧
ـ النقد وتحليل الانتاج ٢٩
النظرية النقدية ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١
نظرية النقدية للاشتراكية ٩
ـ ـ للراسمالية ٩
النظرية النقدية المضادة للكينزية ١٢
نظرية النمو ١٠ ، ٤٤
ـ نمو الاقتصاد الاشتراكي ٨ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢
ـ النمو الاشتراكية، الانتقال فيها ٩٩
ـ نمو الاقتصاد الراسمالي في الامد الطويل ٥٤ ، ٧٤
ـ النمو الاقتصادية ٥٠٢ ، ٥٠٣
ـ النمو علما دقيقا ٤٤
ـ ـ ، مشاهدات فيها ٢٦٤
نفقة العمل ٨٦
النفقات ٢٣
ـ الاستثمارية ٢٧٥
ـ الحكومية ٢٨ ، ٥٦
نفقات راسمال عالية ٥٩٤
النفقات العسكرية ٢١ ، ٥٦ ، ٧٥
النفقات على العمل الحي ٣٩٢
ـ غير المنتجة للدولة ١٦٨
ـ الفعلية ٧١
ـ اللاحقة ٩٢
النقابات او الاتحادات ، سيطرة ١١٠ ، ١٣٠
نقابات العمال ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
النقد ، احتياطياته ٣٣
ـ الاشتراكي ١٢٥
ـ ـ ، سياسة تخطيطه ٤٦٥
ـ البرجوازي للراسمالية ١١٨
ـ تخصيصاته ٤٦٨
ـ تدفقاته ٤٥٩
ـ خططه ٤٦٠ ، ٤٦١
ـ ، سياسته ٤٦٥ ، ٤٦٦
ـ ، ـ التخطيطية ٤٦٧
ـ ، ـ الفعالة ٤٦٠
ـ العالمي ، صندوق احتياطيه ٤٥٨
ـ علاقاته ٤٦٥
ـ مؤشراته ٤٦٣
ـ الاشتراكي ، تخطيطه ٤٦٦
النقدية الدولية ، تقلباتها ٤٩٧
ـ الراسمالية ، السياسة ٤٤٩
ـ ، الرموز ٤٣٠
ـ ، العلاقات ١٠٢
ـ لفاتورة الاجور ، القيمة ٢٠٨
ـ قصيرة الامد ، التدفقات ٧٦
ـ ، قيمها ٦٠ ، ٧٧
ـ الكلاسية ـ الجديدة ٤٤٧
نقض في الاستغلال ٣٢
ـ ـ الموارد ٤٣
النقض الاشتراكي العلمي للراسمالية ٥٦
النقود ١٠١ ، ٤٣٦
ـ اداة فعالة ٤٦٢
ـ ، استعمالات ١٠١
نقود الثمانية ١٠١ ، ١٠٢
النقود الثابتة ، سرعة ٤٤٦
ـ ، دورها ٤٥٤ ، ٤٦٢
ـ ، دورها الاساسي ٤٥٩
ـ ، زيادة كميتها ٤٣٢
ـ ، صفاتها ٤٥٨

النقود العفوية على اساس من وظائفها ، حركة ٤٣٢
النقود في الاشتراكية ١٠١
نقود قانونية ١٠١ ، ١٠٢
النقود ، قوتها الشرائية ٦١
— ، قيمة ٦٨
— ، مشاكل ١١٠
— المعدنية ١٥١
— ، ملكية ٦٨
— النوعية ، خواص ٤٥٥
— ، وظائفها ١٠١ ، ١٠٢ ، ٤٢٩ ، ٤٥٦
نماذج النمو الغربية ٥٠٥
نمط النظام الستاتي ٢٥٣
النموذج البسيط ٤١٥ ، ٤١٦
نموذج دبليو تروس ٨٩
— قياسي في تدريس التخطيط ٤٨
— لانكه ٨٩
— كاليتسكي ١٠٠
— — لنمو الاقتصاد الاشتراكي ٩٥
النموذج المبسط الاول ٢١٥
نموذج موريس دوب ٨٩ ، ٩٠
— هارود — دومار ٩٧
النمو الابتدائي معدله ٣٤٠
نمو ادنى للاستهلاك اثناء فترة التجديد ، متوسط معدل ٣٤٥
نمو الاستثمار ٣٨٠
— — المنتج ٣٧٧
— — والدخل القومي ٣٧٩
— الاستخدام ، معدل ٩٥ ، ٣٧٠
— — ، رفع معدله ٩٨
— الاستهلاك ، معدل متوسطه ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢
النمو الاشتراكية ، عملية ١٠٠
— الاضافي في الاستهلاك ٣٤٨
نمو اعلى للدخل القومي ، معدله ٣٢٥
النمو في الانفاق الكلي على العمل الحي ٣٨٥
نمو الاقتصاد الاشتراكي ١٠٠ ، ٣٥٨
النمو الاقتصادي ٩٠ ، ٤٨٤
— — الامثل ، تحققه بواسطة البدائل ١٠٤
— — — ، تحقيق ١٠٣
النمو الاقتصادي ، اهدافه ١٠٢
— — ، تعجيل ٣٦٨
— — ، زخم ١٠٢
— — ، سياسة ٧٤
— — ، شروطه ١٢١
— — طويل الامد ٩٩ ، ٥٠٥
— — في ظل الاشتراكية ، مشاكل ٤٢٦
— — ، مسائل ١٠٠
— — المطرد ٤٥١
— — ، معدله ٧١
— — ، المعدل العام ١٦١
نمو انتاجية العمل في الاقتصاد ٣٤٧
— الانتاجية، معدل ٩٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠
— — ، مقلوب معدله ٣١١
النمو ، تباطؤ ٣٧٩
— ، التباطؤ المؤقت له ٣٤٥
نمو التراكم المنتج ٣٠٣
— — — ، معدل ٣٤٦
— تعجيله ٣٧٨
النمو التوازني ، درب ٩٨
نمو الدخل القومي ، تباطؤ ٣٤٦
— — — ، التعجيل فيه ٣٥٩ ، ٣٨٠ ، ٤٩٩
— الدخل القومي برفع نسبة راس المال — الانتاج ٣٤١
— — — — — راس المال — الانتاج ، تعجيل ٣٤٧
— — — ، زيادته ٤٩٩
— — — غير فترة التجديد ، معدل ٣٤٩
— — — في فترة التجديد ، تفادي تباطئه ٣٤٦
— — — ، معدل ٤١
النمو سياسته ٩٤
— الطبيعي لانتاجية العمل ، معدل ٣٤٦
— ، طريق ٧٧
نمو الطلب ٤٩٤
النمو طويل الامد ٢٦٣
— ، عملية ١٠٠
— عند معدل التوازن « الهارودي » ٥٠٣

النمو عن طريق استيعاب احتياطي العمل ، مسألة تعجيل ٣٤٥
ـ في حالة اقتصاد يتمتع باحتياطي العمل ، تعجيل ٩٨
ـ ـ ـ الانتاجية المادية ٧٠
ـ ـ قيمة راس المال ٧٠
ـ ـ اليد العاملة ٣٩٦
نمو قوى الانتاج ، المعجل له ٨٢
ـ القوة العاملة ، معدل ٣١٤
النمو ، كلفته ٥٠٥
نمو كمية النقود ، معدله ٤٤١
ـ ، مخانق ٩٩
ـ المطرد ٨ ، ١٠٠
ـ ـ حالته ٤٧٣
ـ المعجل ٩٤
النمو المعجل للدخل القومي ٣٧٤
النمو العالية ، معدلات ٥٦
ـ ، معدل ٢٩٠ ، ٣٣٨
ـ بمعدل ثابت ١٠٠
ـ ، معوقات معدله ٤٩١
ـ المفترض ، معدله ٤٩٥
ـ الوحد ٢٩٦ ، ٣٣٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧
ـ ـ في ظل الاستخدام التام ٣٠٢
ـ النقدي والتغير في معدل التضخم ٤٤١
النواظم الاقتصادية ١٠٤

ـ هـ ـ

هبوط دخل العمال ٢٥
ـ الدخل القومي وتعميق الازمة الاقتصادية ٢٥
الهبوط بالقياس الى النفقات ٣١٩
هبوط مطرد ٢٩٥
الهبوط ، معدل ٣٣٠
الهندسة ١٧
هوامش الارباح ٢٣ ، ٦٩
هوامش الارباح الاجمالية الى الاسعار ٦١
هيئة التخطيط ٣٨
ـ ـ بعيد المدى ٤٠ ، ٤١
ـ مركزية ٤٨٨

ـ و ـ

الواردات ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦
الواردات باسعار المعمل ، قيمة ٢٨٦
ـ الحقيقية ٢٨٧
الواردات ، زيادة تكاليفها ٤٨٢
الواردات المطلوبة ٤٩٤
ـ من السلع الاستهلاكية ، تقليص ٣٨٠
واسطة التبادل ٦٨
واسطة التبادل ، عرض ٣٤
الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي ، تغيير ٥٢ وتيرة التعجيل ١٠٠
الوحدات الانتاجية ٩٢
الوحدة الحسابية ١٠٢
ـ القياسية ٦٨
ـ ـ والعداد النقدي ٦٨
وحدة فريدة من الدخل القومي ٣٢٩
الوحدة الواحدة من الدخل القومي ، مضمون العمل لها ٢٨٩
الودائع ٣٣
الوسائل الاقتصادية ١٦٢
ـ ـ ، التحقيق عليها ١٦٤
وسائل الانتاج ، الادارة العقلانية لها ١٢٠
ـ ـ ، الاستخدام العقلاني له ١٥٢
ـ ـ ، قيمة خزين ٦٨
ـ ـ ، المباشر المتبلور فيه ١٤٧
ـ ـ ، ملكيتها ٦٨
ـ ـ ، النفقات عليها ١١٧
وسيلة الاداء ١٠٢
ـ التداول ٤٢٩
الوضع الاقتصادي ٣٦
ـ المالي ٣٦
الوظيفة الاقتصادية ٨١
وفرة العمل ٣٧١
الوفورات السالبة ٢٣٥
الوكالات المالية المركزية ٤٥٧

ـ ي ـ

اليد العاملة استخداما تاما ، استخدام ٣٩٨
ـ ـ العاطلة ، استخدامها ٣٢

فهرس المحتويات

مقدمة الطبعة العربية الاولى الجزء الثالث من الاقتصاد السياسي
استكمال الاقتصاد السياسي : الرأسمالية والاشتراكية
بقلم : د. محمد سلمان حسن ٥

الباب الاول
مايكل كاليتسكي وهيكل الاقتصاد السياسي
للرأسمالية والاشتراكية

تاليف : د. محمد سلمان حسن ١٥
الفصل الاول : مايكل كاليتسكي ـ اقتصاديا سياسيا ، اشتراكيا علميا ١٦
الفصل الثاني : هيكل الاقتصاد السياسي للرأسمالية ٥٤
الفصل الثالث : هيكل الاقتصاد السياسي للاشتراكية ٧٩

الباب الثاني
اوسكار لانكه والاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية

تحقيق وتعريب د. محمد سلمان حسن ١٠٥
الفصل الرابع : الاقتصاد السياسي ١٠٦
الفصل الخامس : دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية ١٢٩
الفصل السادس : الاقتصاد السياسي للاشتراكية ١٤٣
الفصل السابع : دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي ١٥٦

الباب الثالث
ديناميات الاقتصاد الراسمالي

تاليف : مايكل كاليتسكي
تحقيق وتعريب : د. محمد سلمان حسن ١٦٩

الفصل الثامن : التكاليف والاسعار ١٧٠
الفصل التاسع : توزيع الدخل القومي ١٨٧
الفصل العاشر : النضال الطبقي وتوزيع الدخل القومي ٢٠٢
الفصل الحادي عشر : محددات الارباح ٢١١
الفصل الثاني عشر : تحديد الدخل القومي والاستهلاك ٢٢٤
الفصل الثالث عشر : رأس المال المنظمي والاستثمار ٢٣٥
الفصل الرابع عشر : محددات الاستثمار ٢٣٩
الفصل الخامس عشر : الدورة التجارية ٢٥١
الفصل السادس عشر : الاتجاه والدورة التجارية ٢٦٣

الباب الرابع
ديناميات الاقتصاد الاشتراكي

تأليف : مايكل كاليتسكي
تحقيق وتعريب : د. محمد سلمان حسن ٢٨١
الفصل السابع عشر : التعاريف والفروض ٢٨٢
الفصل الثامن عشر : المعادلات الاساسية ٢٩٠
الفصل التاسع عشر : النمو الموحد ٢٩٦
الفصل العشرون : زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط عرض العمل غير المحدود ٣٠٤
الفصل الحادي والعشرون : زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط احتياطي العمل المحدود ٣١٣
الفصل الثاني والعشرون : موازنة التجارة الخارجية عاملا مقيدا لمعدل النمو ٣١٨
الفصل الثالث والعشرون : تعجيل الزيادة في انتاجية العمل برفع نسبة راس المال ــ الانتاج او بتقصير عمر العدة ٣٢٧
الفصل الرابع والعشرون : زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل الاستخدام التام برفع نسبة رأس المال ــ الانتاج ٣٣٧
الفصل الخامس والعشرون : زيادة معدل نمو الدخل القومي في ظل شروط الاستخدام التام بتقليص عمر العدة ٣٥٢
الفصل السادس والعشرون : مسألة اصطفاء نسبة راس المال ــ الانتاج في ظل شروط العمل غير المحدود ٣٥٩
الفصل السابع والعشرون : تركيب الاستثمار ٣٧٤
الفصل الثامن والعشرون : نظرية كفاءة الاستثمار ٣٨٣

الباب الخامس
جوانب استكمالية للاقتصاد السياسي للرأسمالية والاشتراكية

تأليف : د. محمد سلمان حسن ٤٠١
الفصل التاسع والعشرون : نظرية المضاعف والمعجل والتفاعل فيما بينهما ٤٠٢

الفصل الثلاثون : النظرية والسياسة النقدية في ظل الرأسمالية ٤٢٨
الفصل الحادي والثلاثون : النظرية والسياسة النقدية في ظل الاشتراكية ٤٥٤
الفصل الثاني والثلاثون : نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الرأسمالية : الركود التضخمي او «الركوضمية» ٤٦٩
الفصل الثالث والثلاثون : نظرية السياسة الاقتصادية في ظل الاشتراكية : سياسة التخطيط الاشتراكي ٤٨٥

الخاتمة

تأليف : مايكل كاليتسكي
تعريب : د. محمد سلمان حسن ٥٠١
الفصل الرابع والثلاثون : نظريات النمو في الانظمة الاجتماعية المختلفة ٥٠٢
فهرس الإعلام ٥٠٩
فهرس البلدان ٥١٣
فهرس المصطلحات ٥١٥

٧٤٤ / ٨٠ / ٣٠٠٠

OSKAR LANGE MICHAL KALECKI

M. S. HASSAN

Political Economy

3

CAPITALISM & SOCIALISM

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٥٥ ل. ل.
او ما يعادلها